الموسوعة الإدارية الحيثة

متبادئ المحكمة الإدارنية العلت وفتاوى الجمعتية العمومية مدمام 1947 - وجوعام 1940

مخت إشرافت

الأستادس العكساني حين الديمة ونص لەكتۇرلىسىيى عطىر ئاڭ رئىس مىسى بىرىداد

الجزع التاسع

الطبعة الأولى 1947 - 1948



ع إحتال: الدارالعيتية للموسوعات، حسّناه كمان الحاصه الناعة، 9 عليع عله رمديه ٤٣٠٠ تي ٣٩٣٦١٢٠

الدار العربية للموسوعات

مسن الفکھانی _ محام تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التس تخصصت فس اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم النعربس

ص . ب ۵۶۳ _ تلیفون ۳۹۳۲۳۳۰ ۲۰ شارع عدلی _ القاهرة

الموسوعة الإدارية الحيثة

متبادئ المحكمة الإدادتية العلييًا وفتاوى الجمعيّة العمُومّية منذعام ١٩٤٦ - ومِن عام ١٩٨٥

مخت إشراف

الأستازحت للفكهافئ المعاصائيام محكمة النقين الدكتورنعت يمعطية

الجزع التالسع

الطبعة الأولى

إصدار: الدار العربية للموسوعات القادة : ٢ شاء من ١٥٦٣٠

بسماللة المحتادة وقائدة وقائدة وقائدة وقائدة والمتابعة والمتابعة

تعتديم

الداد العتربية للموسوعات بالمت اهمة المت قدّمت خلال المحارف وربع عترب مضى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية . يسعدها أن تقتم إلى السادة رجال القانون في مصرى وجميع الدول العربية هذا العل المحديد الموسوعة الإدارية الحديد منادئ المحكمة الإدارية العلية العليا وفتاوى الجعية العمومية منذعام مهما وفتاوى البعقية العمومية منذعام مهما أرجومن الله عزوج ل أن يحتوز القبول وفقنا الله عزوج ل أن يحتوز القبول وفقنا الله عروج ل أن يحتوز القبول

حسالفكها فخت

بوفسسوعات المسنزء التاسسيم

تــــادىب(*)

عِيْدِ راجِع المُصول مِن الأول حتى الثالث منشورة بالجزء الثامن من الموسوعة

الفصل الرابع ... التحقيق مع العساملين

الفصل الخامس ... الوقف عن العمل احتياطيا

القمل السادس ــ القرار التلابيي

الفصل السابع - الدعوى التكيبية

الفصل الثابن ــ الماكم التانيبية

الفصل التاسع - تاديب الوظف المعار والمنتب والتقول

القصل العاشر - مجسالس التساديب

الفصل هادي عشر _ مبادىء متنوعة في التاديب

منهبج ترايب محتسويات الموسسوعة

بويت فى هذه الموسومة المبدىء الفاتونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية المطيا والجمعية العمومية لقسمى الفنوى والتشريع وسسن قبلهسا قسم الراى مجتمعا منذ انشساء مجلس السدولة بالقساتون رقسم ١١١٢ فسسنة ١٩٤٧ .

وقد رتبت هذه البادئء مع ملخص للاهكام والفتاوى التى ارستها ترتبيا أبجديا طبقا للبوشاوعات ، وفي داخل الموضاوع الواحد رتبت المبادئء وملخصات الاحكام والفتاوى ترتبيا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب ،

وعلى هدى من هذا الترقيب المنطقى بدىء مسدر الإسكان برصد البسادىء التى تضيفت تواعد علية ثم أهنيتها البادىء التى تضيفت تواعد علية ثم أهنيتها البادىء التى تضيفت تطبيقات او تفصيلات ، كما وضمت البادىء المتقاربة جنبا الى جنب دون تتيد بتاريخ صدور الأحكام أو المتاوى ، وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطق للببادىء في اطسار الموضوع الواهد ، أن توضع الاحكام والمتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تباثل أو تشسله يقرب بينها دون فصسانا لمحكم، بين الاحكام في جانب والمعاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع الشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى المباحث على سرعة تتبع الشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى متازى الجمعية الادارية العليسا أو متلاوى التركيم المحكة الادارية العليسا أو متلاوى التحكم المدرس تسواء ، وكثيرا بما تدلى في متى وجد تعارض بينها قمن المهيد أن يتعرف القسارىء على هذا التمسارض تسوا من المتعراض من مبادىء في المتعراة المتحرة المتعراة المتعراض من مبادىء في المتورة المتعراة المتعراة المتعراة المتعراة المتعراة المتعراض من مبادىء في المتورة المتعران من مبادىء في المتورة والمتررة المتعران من مبادىء في المتورة والمتررة المتعران المت

(9 = - 10)

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادىء عسديدة ومتشسعبة الرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخليسة لهدة الموضوعات الى فضول وفروع وزهت عليها المبادىء وما تعلق بها من فداوى وأحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى البدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتساوى ببيانات تسبيل على البساعث البرخوع اليها في الأمثل الذي استثنت منه بالمجبوعات الرسبية التي داب المكتب النفي بمجلس الدولة على اسدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجبوعات قد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم المهسد بها ونفاذ طبعاتها ، كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية ، مها يزيد من القيمة المهلية للموسسوعة الادارية المحديثة ويعين على التفاني في الجهد من أجل خدية عامة تتبثل في اعلام التكانة بها أرساه مجلس الدولة معللا في محكمته الادارية العليا والجمعية المعجوبية للاستنين الفترى والتقريم من مبادىء يهتدى بها ،

وعلى ذلك فسيلتقى القارىء فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صحر فيها الحكم أو الفتوى ،ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليسا التى صحر فيها الحكم ، أو رقم اللف الذى صححرت الفتسوى من الجمعية المهوية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأته ، وأن تندر الاشارة الى رقم الملك عن بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صحرت فيه المنتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تترجع المجموعات الرسمية التى تنشر المتاوى بين هذين البيائين الخاصين متشير تارة الى رقم ملف المتوى وتشمسر تارة اكفرى الى رقم الممادر وتاريخه ،

ومنسال ذلسك :

(طعن ١٥١٧ أسنة ٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٥١.)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقام ١٥١٧/ لباتة ٢ ق المنادر بجلسة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مشال اسان:

(بلك ١٩٨/٤/٢٧ جلسة ١١/٢/٨٧١١)

ويتصد بذلك المتوى التي اصدرتها الجمعية العبوبية الصموي المتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رتم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آهر ثالث :

(غتوی ۱۳۸ غی ۱۹۷۸/۷/۱۹)

ويتصد بذلك عنوى الجيمية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع التي الصدرت الى جهة الادارة طالبة الفنوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سبجد التدارىء تطبقات تزيده المام بالوضوع الذى بيعاسه . وبعض هذه التعلقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سسبجد التعليق مقدم . الحكم او النترى الملق عليها ، وبعضها يتعلق بالوضوع برمته او باكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سبجد التارىء هذا التعليق في نهاية الموضوع م، وعلى الدوام أن تعمل التعليقات ارتاما مسلسلة كما هو متبع بشسسان المبلدىء المستخلصة من الفتاوى والإعكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضعنا للقارىء المنهج الذي يجدر أن يتبعسه في استخراج ما يعتاجه من مبادىء وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة م ولا يغوننا في مدا المقام أن نذكر القارىء بقه سوف يجد في ختام الموسسوعة بيئا تتصيليا بالاحالات ، ذلك أتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكشر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات بالاصة ألا أنه وجهبه أن نشير أليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تبسها الفقوى أق الحكم من قصريها أو بعيسد ،

والله ولى التمسونيق

هنان القبكهائي ، تحيم عطيه

تائيــــــب

القسم الثاني ... ويشمل الفصول من الرابع الى العادي عثبيرام

الفصل الرابع - التحقيسق منع الحسلملين

الفرع الأول ــ السلطة التي تتولى التعتيد

الغرع الثانى ــ فـــهانات التعقيسان

الفرع الثالث - اجسراءات التحقيق

النرع الرابع ... نتيجة النعقيق وغقد أوراقه

الفرع الخابس ــ تدارك المسكبة التابيية قــ امتــور التحقيــ الإبتــدالي من تســور

 ^(۞) راجع الفصول بن الأول الى الثانث ينشبورة ما الثلبة بن الدلية بن المسسومة .

الفصــــل الرابــــع النحقيــق مــع العــابلين

الفـــرع الأول السلطة التي تتولى التحقيق

قاعسدة رقسم (١)

البسيدا :

السلطة المقتمسة بالأمر بالتحقيق مسع المؤظف ــ المسادة ٢١ من الملاحسة التنفيسية تقانون المؤظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمسر بالتحقيق يعسدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعينسين بمرسسوم أو من هسم في درجسة مدير علم ، ومن وكيسل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسسبة لن عسداهم ــ حكمة ذلك وضع غسمةات الموظفين ــ لا يجسوز أن يصدر الأمسر بالتحقيق من الوزير حتى بالنسبة لموظفين المؤلة الثانية ،

ملخص الحكم :

نظمت المسادة ٢٩ من اللائحة التنهيذية لتانون نظام موظفى الدولة طبرق الأمر بالتحقيق مع الموظفيين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، عجمسات المسرد ثنى ذلك الى الوزير بالنسسبة للموظفين المعينين بمرسسوم أي من هم من درجية مدير عام نظرا لاهمية مراكزهم وخطسورتها ، وجملت الأمسر بالنسبة لن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المسلحة بحسب الاحسوال ، وليس معنى هذا أن الاختصاص على هذه الحسالة الاخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدهما بحسب الاحسوال عدن الوزير ، ذلك أن تلك المادة أنما وضعت غسمانات خاصة للمسوطفين هي الا يصدر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنسبة للمعينين بومسموم أو من هم من درجة مدير عام ، ومهن هم دون الوزير بالنسبة للمعينين أمسلحة بالنسبة لغيرهم ، غاذا ما صدر الامسر من الوزير عن المسالة المسلحة بالنسبة لغيرهم ، غاذا ما صدر الامسر من الوزير عن المسلحة بالنسبة لغيرهم ، غاذا ما صدر الامسر من الوزير عن المسالة

الأخرة غان الفسيصائات تكون من بلب اولى مكفسولة لهم ، والقول بغير ذلسك يؤدى الى غسل يد الوزير عن الاسر بالتحقيق مع مسخار الموظئسين في الوقت الذي جعسل القساتون له وصده حق الاسر بالتحقيق مع كبسارهم، وهو أمسر سهضلا عن الله يتجلى مع طبائس الاشتباء سه له في يتنساعي بداهة مع مسلطة الوزير في الاشراف على شسئون وزارته ورقابة هسسن العمل فيهسا .

(علمن ۸۲۹ لسنة ۳ ق ــ جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥)

قاعبدة رقبم (٢)

: 13----41

التحقيدق مع موظفى مصلحة التسمير المقسارى عن المقافسات المتعقدة بالتسهر المقسارى عن المقافسات المتعقدة بالتشهر حسارة و من وكيسل الوزارة المساعد الشئون التسمير المقارى سائيسام ادارة التنفيش الفنى بالصلحة بمباشرته سائقسول ببطسائن القسرار التساديمي المبنى على هذا التحقيد بمجهة عدم صدور اسر باجرائه من مدير المسلحة وانه بشوب بعيب شسكل جوهرى سائير محيم و

ملخص الحكم :

ان ما ينماه المطمسون عليه من أن تسرار الجزاء جاء وليسد تحتيسها باطل من بدايتسه لأن الأمر به لم يمسنو على الإقسل من السميد مدين المصلحة ، ومن ثم يكون التحتيس الذي أجرى مع المسدعي مشوبا بعيه شكلي جوهري هسو مخالفت القانون في غير محله وذلك ممساد الولته الرسمية الثانية أن الشكوى قد تداولت في بدايتها ما بين مكتب المسيد الامسين المهم لمصلحة الشمسهر العقاري وبين مكتب وكيل الوزارة المساعنا لتسمئون الشهر المقاري والتوثيق بوزارة العسدل ، وفي ذلك ما يقطسع بأن خط المسمي عني هذه الشمكوي على هذا النحو أنها كان بنساء عسلي أمر منهما أو من أحدهها أم منهما أو من أحدهها ما يتروجيه منهما أو من أحدهها أم يمتر إسرا بالتحقيق الاداري في مهسوم نطاق المسادة ؟) من اللائمسة

التنبيدية للتانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي السدولة وهي اللائهــة الصادرة بالرسوم المؤرخ ٨ من ينساير سنة ١٩٥٣ وقد نصبت هسده المادة ٢٦ منها على ما يأتي : « أذا كانت الشكوى أو التبليم أو اللخالفة خامية بمسوظف معين بمرسوم أو درجة مدير عام تعسين عسلي تسمم المستخدمين اعداد مذكرة عن موضوعها خلال أسمبوع لرغعهما بمعسرهة وكيل الوزارة إلى الوزير المختص للنظسر من أمر احسالة المسوظف الى مجلس التديب الأملى بعد التحتيق معه أو حفظ الموضوع تبعها لظروف الحال ، أما بالنسبة الى غير هــؤلاء من الموظفين فيعرض الامــر ملى وكيل الوزارة أو رئيس المملحة المختص باجسراء التحتيق تعين ان يتضمهن الجهة أو الشخص الذي يقوم بالتحقيق والسائل المطلوب تحقيقها بصفة عامة » . ويالنظر الى طبيعة المسل بمصلحة الشهر العقساري وتشبعب مأمورياتها في مختلف أنهاء الجمهورية وتنظيها للعبسل بما يحتق المسلحة المامة ويكفل سرعة الانجاز وحسن سسير السرافق المسامة في حدود ما رسمه القسانون ولائحته التنفيذية امستدر السيد الأمين العام المبلحة الشهر العقاري قرارا مصلحيا تنظيميا في ١٩٥٥/٨/١٧ نساط بادارة التفتيش الفني بالمسلحة مباشرة التحقيقات الادارية عن المخالفات المتعلقة بالشبهر العتارى جبيعها مع السادة الموظفيين بالمسلمة ويمأمورياتها جاء في البند الأول من هذا الأمسر التنظيمي للعمسل بالمسلمة « تغتص ادارة التفتيش الفني بجبيه المسائل التقونيسة والادارية المتعلقة بالشهر على التنصييل الآتي ٠٠ هجيص الشيكوي والتظلميات وابسداء الرأى بشائها . . القيام بالتحقيقات عن المخالفات المتعلقة بالشمير ٠٠ » غادارة التغتيش الفني هي الجهمة الإداريسة التي تقسوم بتنفيذ هكم القانون واللوائع ، وقد أنت رسسالتها اداء صحيحا في هذه الشكوى التي قدمت باسم الأمين العام للشمهر العقاري بمصر ثم جرى تحويلها نبعلا الى السيد وكيل وزارة العدل السياعد لشئون الشيهر المعقارى والتوثيق وأعقب ذلك المسر كتابى ثابت بصسلب اصل الشسكوى بالتحقيق حددت فيسه كتابة الجهسة التي عليها ان تقوم بالتحقيسق وفقسا لأحكام القرار المسلحي التنظيسمي المسادر سسنة ١٩٥٥ وهي ادارة التغتيض الغنى بالمسلحة ثم عاد التحقيق وعرض على السبيد الأمسين العام ثم على السيد وكيل الوزارة المساعد الذي طلب استيفاء تحقيق تكميلي من الشكوي . وقد تم ذلك معسلا ثم عرض كل ذلك على السيد وكيل الوزارة مقتسرنا بمختلف الاقتسراحات من الرؤساء البساشرين . وبعد الاطلاع على كل ما تقدم أصدر السيد وكيل الوزارة القرار التهيدي بالجـزاء التأديبي الذي ارتآه والذي عدله السـيد وزير العـدل عنـد التمسديق على قرار التاديب غليس للحسكم فيه أن يستخلص بعد ذلسك كله مالا يتفق وواقسم الحسال ، وتجرى أسبابه بأن القسرار المطمسون فيه تد ترتب على تحقيق لم يصدر من السيد وكيل الوزارة السياعد او من السيد الأمين العام للمصلحة ، في حين أن الثابت في أصل الشكوي انها ولئن كانت موجهة الى السبيد الأمين العام لليصبلحة بالتساهرة نقد احيلت كتسابة الى مكتب السهيد وكيل الوزارة ، ثم أحيلت الى ادارة التفتيش النسني لاجراء التحقيق الدقيسق ، ومن ثم يسكون المكم المطمسون غيسه قد استخلص من الوقائع ما لا تسسمح الوقائع باستخلاصه منهسا ملى النصو الذي ذهب اليسه الحكم مهل هذا الطعن ، وغنى عن البيسان أن المسادة ٦٦ من اللائحسة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لسم ترتب جــزاء على عــدم مراعاة ما اوصت باتباعه • وليس فيمــا اتبـع بن شكوى الكاتب العبوبي ما نبىء عن أن ثبت مخالفة الصكام هــذا النص قد وقعت من الجهــة الادارية التي اصدرت القــرار المطعــون . فيسسمه ،

> (طعن ۱۹۷۶ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢﴿٢٠﴿/١٩٦٢) قاعدة رقــم (٣)

البـــدا :

السلطة المختصة باجسراء التحقيق الادارى بالتطبيس للقسادون رقسم ۱۱۷ اسسة ۱۹۵۸ باعسادة تنظيسم النيساية الادارية والمحاكسات التاديبيسة — اختصاص النيفة الادارية لا يفسل بحق المهة الاداريسة في التحقيق مع موظفيها — التحقيق الذي يجسريه في هدود القانون ، قسسم الشكون القانونية والتحقيقيات بهذه الجهية ، مع أحسد موظفيها ويمسكن من النفياع عن نفسسه فيمنسع بهذه الجهية عليه سليم لا مخالفية فيه للمسادة ٥٨ من قانون التوظف رقم ٢٠١٠ لسنة ١٩٥١ سالا محسل لاجهار الجههة الادارية على احسالة هذا التحقيق الى النيابة الادارية ما دامت. قسد عهدت به الى جهية خولها القانون هذا الحق .

ولقص المكون

يجب التنبيه بادىء ذى بدىء الى ان النيابة الادارية تختص ٤ بالنسبة الى المؤطفين الداخلين فى الهيئة او الخارجين عنها والعمال ٤ باجراء الرقابة وفحص الشكاوى التى تحال اليها من الجهات المختصة وفيها وباجراء المقتبق فيها يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيها تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التى يثبت المحص جديتها او فيها يتكشف لها اثناء الرقابة وفحص الشكاوى والتحتيق مع موظفيها وذلك. وفقا لما ود بالمادة الثالثة من القرار بقسقون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والحكمات التاديبية فى الاتليم المصرى .

ومن حيث أن ذلك الدذى يقوره تاتون النيابة الادارية فيما يتعملق بالتحقيق والتاديب الادارى بالتحقيق والتاديب الادارى من المسول وضوابط مستلهمة ومقررة فى كنف قاصدة أساسية كليسة تصحدر عنها وتستقى منها الوثنيات والقاصيل وهى تحقيسق الفسسان ونوفير الاطبئنات الموظنية موضوع المساطة الادارية ويجب أن يسكون له كم مسومات التحقيق القاتوني المسحيح وكالانه وضماناته من حيث وجوب استدعاء الوظف وسواله ومواجهته بها هو ماضود عليه من اعهال وتكينه من الفياع عن نفسسه واتاحة المرصحة لم لمناقشية شهود وتكينه من الدفاع عن نفسه واتاحة المرصحة لم لمناقشية شهود الأماني وضير ذلك من معتضيات الدفاع ، ولا يتعمين الباع تلك الإصراءات أذا تطلب من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعمين الباع تلك الإصراءات أذا تطلب الادارة مختسارة اجراء التحقيق وهو امر تقتضيه المدالة كبيداً عسام الادارة مختسارة اجراء التحقيق وهو امر تقتضيه المدالة كبيداً عسام من كل محاكمة جنائية أو تاديبيسة دون حاجسة الى نص خاص عليسه من خاص الفقرة الإشعيرة من المسادن رقسم المناقدة المناسرة من المسادن رقسم المناسة الفقرة الإشعيرة من المسادن رقس المناسون رقسم ومع ذلك فقد نصت الفقرة الإشعيرة من المسادن رقس المناسون رقسم ومع ذلك فقد نصت الفقرة الإشعيرة من المسادن رقسة المناسون رقسم ومناس المناسون رقسم والمناسون رقسة ومناسون رقسه ومناسون رقسة ومناسون رقسه ومناسون رقسة ومناسون ومناسون رقسة ومناسون ومناسون رقسة ومناسون ومناسون رقسة ومناسون رقسة ومناسون ومناسون ومناسون ومناسون ومناسون ومناسون ومناسو

٢١٠ لسسنة ١٩٥١ على أنه ﴿ ٥٠٠ وهي جميسع الأحوال يجسوز أن يكون: الاسستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونها بالمحضر السذى يحوى الجسراء وثابت من الأوراق على النحو المتسدم أن جزاء الخصيم من مرتبيه المسدعي لدة خمسة ايام قد مسدر بناء على تحقيق اجرى معسه بواسطة رئيس تسم الشئون القانونية والتحقيقات ، الذي واجه المدعى بالخالفة. المنسوبة اليه وبالصور الغوتوغراغية للاوراق الرسمية المرفقسة بالشكوى الرسسلة لرئاسة الجهورية ، وقد مكن المعتق المسدمي من أن يدافع مسن نفسسه 6 فالمتنسع الدعي من الاجابة ثم مسدر القرار بالجزاء المطمسون. فيه مهن يملك أصداره وهو مدير عام مصنع ٩٩ بعسد اطسلاعه عسلي مذكرة تسمم الشئون التانونية والتحقيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سمنة ١٩٥٨ الرفق معها أوراق التحتيق الذي أجرى بمعرفة رئيس التسم الذكور ، وأن مسكن المحتق المسدعي من الدفاع عن نفسه فالمتنسع عسن ابداء دغاعه ، غانه يكون قد فسوت على نفسه هذا الحسق ، ولا يلوبن الا ' نفسه ، ولا محل لاجبار الجهة الادارية على أحسالة التحقيسق إلى النيسابة. الادارية طالما أنها عهدت بالتحقيق الى جهمة خولها القمانون همدا. الحق ، كما سلف البيان ،

ومن حيث أن مفاد ذلك أن التحقيق الذي أجراء قسم الشؤون. القانونية والتحقيقات قد تم في حدود القسانون ومراعاة الأحسكامه نمسا وروحا – فلا محل والحسالة هذه الذمي على هـ ذا التحقيق أو للطمن فيــه ولا سسبيل ألى القضاء ببطلانه – وحسكم المطمون فيــه أذ أنتهي ألمي غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تتضى به المسادة ٨٥ مسن قانون القسوظف رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ يكون قد خالف القسانون وأخطا في تأويله وتطبيقه – ويكون القسرار المطمون فيه قد بني على تحقيسق.

(طعن ۱۱۷۱ لسنة ۷ ق _ جلسة ١/٦/١/١١١)

قاعسدة رقسم (})

: 13......419

اختصاص التيابة الادارية بجسائيرة التحقيق مع المسامل ـ فيس ثفسة الزام ان تباشره في جبرسع الاحوال ــ وما وكل افيها من اختصاص باجسراء التحقيق لا يسسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع موظفيها ما دامت انساعت للمسابل كسل الفسرص لابسداء نفساعه واسسستوفي التحقيق مقسوماته م

بهلقض الحكم :

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم أن المدعى هرج على منتضى الواهب في أعمال وظيفته وقصر في تأديتها بما تتطلبه من حيطة ودقة وأخل بوجه التنسة الشروعة فيها وأتى ذنبا أداريا يسسوغ تأديبه ، وان ما ثبت في حقب على ما سبق كان لحمل القرار المسادر بخصيم شهر من مرتبع حملا سليما واستقامته على مسحيح سببه قانسونا ، ولا . يقسده في صححة هذا القسرار ما يتذرع به المدمى من أن النيسابة الادارية لم تباشر التحقيق معه ، اذ ليس ثمة من السزام ان تباشر النيسابة الإدارية سلطة التحقيق في جبيع الأحوال ، وليس فيما وكسل اليهسا مسن اختصاص باجراء التحتيق ما يسلب الجهة الادارية حق التحتيق مسع موظفيها وقد بوشر هذا التحتيق فعالا ما الدعى من قبال لجنة تحقيسق أدارية أتاحت له كل الفسرص لابداء دغاعه واسمستوفي التحقيسق مقدوماته بما لا وجه للنعى عليه قانونا كذلك فسلا سند لما يتعلل به المدعى من أنه كان يتعين ابلاغ الجهاز المركزي للمحاسبة بأوجه المخالفات التي مسدر بادانتها التسرار الطمين بحسبانها مخالفات مااية ، اذ سببق الهدده المحكمة أن قضت بأن قرار رئيس الجمهسورية بالقسانون رقسم ١٩ السنة ١٩٥٩ في شان سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي المؤسسمات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الفامسة انطوى على تنظيم شامل للجهاة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف قيه وسلطة توقيع العقساب ، وأن الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية

رقم 11V لسنة 1908 أنسا وردت على سبيل الحصر يخرج من نطاتهساد نص المسادة 17 من تقون النيسابة الادارية بوجسوب اخطسار ديسوان المحاسسات بالقرارات المسادرة على شسان المخالفات المالية ، ومن ثم فسلا يسرى هذا النص في شسان موظفى هذه الأسسسات أذ قد روعي في ذلك . الوضع الخاص بالأسسسة وأن جهانها المتضمسة أقدر من غيرها نظرا الي طبيعتها المتيزة في تعسرف مواطن الخطسا والجزاء المناسب الذي يتوامم محسسه .

(طعن ۸۸۶ اسفة ۱۹ ق ــ جاسة ۸۱/۳/۸۷۸۱)

قامسدة رقسم (ه)

: [------

ليس في القدوانين المنظمة النبابة الادارية ما يسسلب الجهة الادارية -حقها في محص الشكاوى واجسراه التحقيق سد الجهة الادارية حسسق تقدير وتقدرير الجهة أو الشخص الذي يقدوم بالتحقيدي والمسسللل. التي يجدري فهها ه

ملخص الحكم:

ان الذى يجدر التبيب اليه وتردده هذه المحكبة العليب انه علمي الرغم من هذه الاتبيبة الاداريبة من حيث مجالات، لتطبقة الحامة للقانون ١١٧ اسنة ١٩٥٨ ظلت للجهات الادارية ، وبهتضى ذات اهمكام تلك النبية الصحق عى عصم الشمكاوي، الادارية ذلك الحدق اطلاقا ، وفي التحقيق بل ظلل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحدق اطلاقا ، دون أن توضيع له ضوابط محدة وروابط معينة مما ترتب عليب أن ابتت. المهات الادارية على الاجهازة الخاصبة بها للتحقيق ، واستبتت الخلك المسام تفعالها لتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيق ، به جهة الادارة بهوازها الخاص تحقيق ، به جهة الادارة تدولته جها له ترفي الادارة تدولته جهاة ، على ولا ربب مخصمة به تانونا اذ كلها تانونها بذلك ولم يحربها تانونها الماسكة المي النبابة الادارة على الادارة تدولته جهاة ، على ولا ربب مخصمة به تانونا اذ كلها النبابة الادارية ، من ولا ربب مخصمة به تانونا الماسكة المي النبابة النبابة الادارية منه على المسالة المي النبابة المي النبابة المي النبابة المي النبابة المي النبابة المي النبابة الادارية منه عند على المسالة المي النبابة النبابة الادارية منه عنه عادمة النبابة النبابة النبابة الادارية منه على المسالة المي النبابة النبابة النبابة الادارية منه عنه عادمة المي النبابة الادارية منه عدم النبابة ا

الإدارية ليست اجبارية عليها ؛ وان طلبها الوظف المتهم وأصر عليها ؛ بيل وان امتسع عن الادلاء باتسواله امام اجهزتها الادارية غيما هو منسوب؛ البه بسن مطالسات .

(طعن ١٦٠٦ لمبنة ١٠ ق - جلسة ١٦٠٧/١١/٥١)

قاعسدة رقسم (٢)

المسدا:

التمسوص الواردة في شان المسايلين المنيين بالدولة سليس فيهسا م يوجب اهائة التحقيد الى النيابة الادارية - مبساشرة الجهسة الادارية - التحقيد المنافقة المسابقة المسابقة ما يسوجب المسابقة المسلك معسين أو وضع مرسوم - اهجام المسابق المسابقة من شسخيل أوجه دفاعه بشترطا أهائة التحقيق معسه إلى النيسابة الادارية - لا يضمل بسسالهة التحقيق المسئى أجرته جهسة الادارة أو المسابقة م

ملقص الحكم:

يظم من استتراء النصوص الواردة في شدان تاديب المدالين الدنيين بالدولة أنها واثن كانت تهدف في جبلتها من غير شك الى توفسين أسمائة لسلامة التحتيق وتسسير وسائل استكماله للجهسة التائهسة به ، بغية الومسول الى اظهار الحتينة من جهسة ، ولتبكين المسامل المنهم من جهسة آخرى من الوقوف على هذا التحتيق وادلة الاتهام لابداء دفاعه غيما هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يسوجب احسالة التحقيق الى النيابة الادارية ولا ما يوجب المسائلة على مسين أو وضع مرسسوم اذا ما تولته البهسة الادارية ذاتها أو باجهزتها التنونيسة المختصة المنازعة على الفسال المنازئة على الفسال المنازئة على وجه خاص ، وكل ما ينبغي هدو ، على حدد تعبير هدف المكتبة المغلبا ، ان يتسم التحقيق في حدود الأصول العامة ، وبمراعاة المنسائلة الاسامية التى تقديم عليها حكيته بأن تتوافر فيه مسمائة

السلامة والعيدة والاستفصاء لمصالح المقتبة ، وأن تكفل به حساية حق الدماع للمسوطف تعتبقا للمحدالة ،

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ١٢٠/١١/١٩١)

قاعسدة رقسم (٧)

المسسدا :

نيس على الجابعة التسزام في أن تتسولي النيابة الادارية التحقيسةي مع المسابلين بها سعدم السسماح لحابي العابل بحفسور التحقيسسية الاداري سالا يسؤدي الى بطسلان التحقيسة ٠

بلخص الحكم :

انه لبس ثبت الزام على الجامعة طبقا لحسكم المسادة ١٠٣ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر في أن تتولى النيابة الادارية التحقيق مع العاملين بالجامعة . وإذا ارتأت المسلطة المنتصة بالجامعة تكليف ادارة الشسئون القانونية باجراء هذا التحقيسة غلا تشريب عليها في هذا الشسئون .

وقد باشرت هدذه الادارة تعتيقها في المخالفات التي تكشيفت للتفتيش الاداري واتاحت الطاعن كانة الفرص لإبداء دفاعه الا أنه بعد أن ووجسه ببعض أفلة الاتهام ضده أبي وأصر على موقفه هدذا دون ببرر بالرغم من المنصلح اليه اكثر من مرة للعدول عن هدذا الابتناع . وقد تم التحتيل واستوفى مقوماته بسا لا وجه مصله للنعي عليه بعدم الحيسسدة .

وبالنسبة لعدم السماح لمحامى الطماعن بحضدور التحتيس الادارى فان هذا الحسق وان كان القانون رقم ٢١ لسمنة ١٩٦٨ بامسدار قانون الحساماة قد نص فى المادة ٨٢ منه على عسدم تعطيله الا أنه لسم يرتب على مخالفة متنفساه بطلان التحتيسة ،

(للعن ٧ لسنة ١٧ ق _ جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

ملحسسوظة:

أشيئت الى التسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ المسار اليسه مسادة. جسديدة هي المسادة ٧٩ وسكررا ، وكانت اشافتها بالتسانون رقسم ١١٥. المسنة ١٩٨٣ وقضت هذه المسادة باختصاص النيابة الادارية باجسراء، بعض التحقيقات ، فنصت على أن « تختص النيابة الادارية دون غيرها، بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليا كيا تختص دون فسيرها. بهذا التحقيق في الخالفات الناشئة عن ارتكاب الأعسال المحظورة. الواردة في البسدين ٢ ك ٤ من المسادة ٧٧ من هذا التسانون .

وعلى الجهة الادارية المختصصة بالنسبة لسحائر المخالفات أن توقف ما تجريه من تحتيق في واقصة او وقائح وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدات التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهاة المور اخطارها بذلك اهالة اوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية ،

ويقسع باطسلا كل اجسراء او تصرف يخسائف احسكام الفقسرتين. السسسابقتين .

وعلى النيابة الادارية ان تنهى من التحتيق مع شساغلى الوظائف العليا خلال سنة اشهر من تاريخ احالة المخالفة اليها او اتصال علمها: بهسسا » .

قاعسدة رقسم (٨)

البــــدا :

المادتان ۴ ، ۱۶ من قسانون رقم ۱۱۷ قسسنة ۱۹۰۸ باعادة تنظیسم النیسابة الاداریة اخطار النیسابة الاداریة اخطار النیسابة الاداریة اخطار الوزیر او اترئیس الذی یتبسه العسامل باجراء التحقیسی قبل البدء فیه وذلك فیما عذا الحسالات التی یجسری فیها التحقیق بنساء علی طلب الوزارة او الهیاسة التی یتبسها العسامل سعدم قیام النیابة الاداریة بهذا الاجسراء لا یترتب علیسه البطلان ساماس خلك : أن الفسابة من اجراء هذا الاخطار

هى أن يكون رئيس المسلم على بينة بما يجرى في تسته في الوقت المسلمة والمسلمة الادارة وهسدها المسلمين ومن ثم والحالة هسنه يكون قد شرع المسلمة الادارة وهسدها تمكينا لها من متابعة تصرفات المسلمين فيها بما يحقق مسللم المهلين أو الفسال هذا الاجسراء لا ينطوى على المسلمي بمسالم المهلين أو الانتساس من الشهوالات المقررة لهم ولا يعسد من الشهوط الجسوهرية الذي يتسرب على الفاعلين النهسك به و

ملحّص الحكم :

من حيث انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن التسائم على طسلب بطـــلان اجراءات النيــابة الادارية لمخالفتها حــكم المــادتين ٣ و ١٤ من القسانون رقم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التاديبية أبتناء على أن النيسابة الادارية لم تخطر شركة مضسارب الدتهلية التي يتبعها التهم قبل البدم في التحقيدق معمه ، كمما لم يثبت في التحتيسق على هذه الشركة تبل بدء التحتيسق مع المتهسم في يوم ٩ مسن يونية سلنة ١٩٧٣ ، قان هذا النمي مردود ذلك أن الملدة الثالثة الشلار؛ اليها وان كانت قد أوجبت على النيابة الادارية الخطار الوزير اي الرئيس الذي يتبعه الموظف يلجراء التحقيق تبسل البدء غيه وذلك غيما عسدا. الحالات التي يجرى نيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التي يتمها الموظف ، الا أن القانون لم يرتب جزاء البطلان على أغفال هذا. الاخطار واذ كان الأسر كذلك وكان المشرع لم يقيد النيابة الادارياة غي مباشرتها لاجسراءات التحقيق أو الاتهام فيما تتلقاه من شسكاوي الأنسراد . كما هو الشسان في النزاع الحالي ، التي يثبت القحص جديتها ، وكانت الحكمة من مجرد ايجةب الاخطار اللذكرور أن يحكون رئيس الموظف على بينـة مما يجمري في شمانه في الوقت المناسب ، فمان الاخطار والعالة هذه يكون قد شرع لمسلحة الادارة وحدها تبكينا لها من متابعة تصرفات العناماين فيها بما يحقى صالح العبل وحسن ادائه ، ومن ثم قان اغفال الاخطار لا ينطوى على المساس بمسلم العاملين أو الانتقاص من الضماقات المتسررة لهم ، وبهده المسابة مان

الإخطار لا يعسد من الشروط الجسوهرية التي يترتب على اغفالهسا فهسة بطائن يغير نص يجيز للعساملين التعسسك به .

(ملِين ١٥٣ لبينة ٢٠ ق ــ جلسة ١١/١١/١١)

قاصدة رقسم (٩)

: (4

ان القسانون لم يرتب البطسلان على المفال اخطسار النيابة الادارية المجهسة التابع لهسا الوظف قبل بدء التجابيق معه في الحسالات التي يجرى فيهسا بدون طاب من الجهسة التابع لهسا ٠

ملخص المكم:

ان المادة الثالثة من القانون رتم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيساية الادارية وأن كانت قد أوجبت على النيساية الادارية اخطار الوزيسر أو الرئيس الذي يتبعمه الموظف باجسراء التحقيق قبل البدء هيه وذلك فيهما عبدا الحالات التي يجرى غيها المتحقيق بناء على طلب الوزارة أو الهيئية الذي يتبعها المحوظف ، الا أن القانون لم يسرعب جزاء البطسلان على اغفسال هسذا الافطار ، وإذا كان الأسر كذلك وكان المشرع لم يتبسد النيابة الادارية في مباشرتها لإجسراء المحقيق أو الاتهسام غيسا تتلقساه من شسكاوي الادارة ، كما هو الشأن في النيزاع الملال سالتي يثبت المحصد من بود إيجاب الاخطسار المسلكور على ما يبسين من المستكن الايسادي المقانون أن يكون الوزير أو الرئيس على بينسة مما يبسين من المستكن المساحة الادارة وحدها تبكينا لها من مثابعة تصرفات المساملين شرع لمسلحة الادارة وحدها تبكينا لها من مثابعة تصرفات المساملين غيها با يعتق مسالح المعل وحسن أدائه ، ومن ثم غان اغفسال الاخطار كلا للمساس بمسالح المعلون أو الانتعام من الفسمانات

«التسررة لهم وبهسده المثابة من الاخطار لا يعد من الشروط الجوهرية التي يترب على اغمالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعساماين التعسك به .

(طمن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق - جاسة ١٢٠٠/٥/٣٠)

قاعسنة رقسم (١٠)

القانون رقم 19 لسنة 1909 في شان سريان احسكام قانون التسابة الادارية على موظفى المؤسسسات والهيئات المسلمة والشركات والمبيئات الماسسة والهيئات الماسسة والمبيئات الماسسة سنطوى على تنظيسم شسامل للجهسة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسسلطة توقيسع العقب الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسسيات بالقرارات ألى المسادرة من المجهة الادارية في شسان المخالفات المالية وتضويله المسلق ألى المسالة الوظف المؤثم الى المحتمات التاديبية سيفرج من نطباق هدة الإسالة وبن شم لا يسرى في شسان وظفى هدة الأوسسات ،

بلغمن الحكم :

ان قرار رئيس الجمهسورية بالقانون رقسم ١٩ لمسنة ١٩٥٩ قسد النمي الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصسة بالتحقيسق وكيفيسة الاصرف فيه ومسلطة توقيع المقاب مسسواء اكانت الجهسة الادارية أم المحكسة التاديبية بالنسبة الى موظفى المؤسسسات والهيئات والشركسات المحكسة التاديبية بالنسبة الى موظفى المؤسسسات والهيئات يعبسل بسه من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضسمنته المادة الأولى من القانون رقسم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحسيد الجهة المختمة بالتحقيق والنصرف فيسه ، وأحال نسبنة المثرع على احكام معينسة بذاتها وعلى سبيل الحصر من تأسون النيابة الادارية رتم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ ، فنصت عملى مريان احمكام المواد من ۱ الى ، ١ من التحانون الأخسير المتصسمنة للاحكام العامة والسرقابة والسوانية المي من وميساشرة المتحقيق ، شمم هسرض المشرع في ذات المسادة الى

الاحسكلم الخاصة بالتصرف في التحقيق والشسار اليها في الفصل الخامس من البساب الأول من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ واكتسفى في هذا المصل بالنص على سريان احكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غسيرها واستقط على هذا الوضع المبواد الآخرى المبواردة مى هدذا الفصيل والخصيها المادة (١٣) التي اوجيت اخطار ديوان المحاسبة بالتسرارات. الصادرة من الجهة الادارية في شمان المخالفات المالية ، وخول لمه الحسق بهقنضاها في احالة الموظف المؤثم الى المحاكمسة التأديبية كما أوردت، المسادة الثانية من المتاون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الادارية المختصة بالتصرف في التحتيق واداة هذا التعيين ، ثم تضمينت المادة : (٣) من هذا القسانون نصا مقتضاه سريان. أحكام البساب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ الشمار اليسه مع مراماة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسسات والهيئات نصت عليسه السادة (٤) متعلقا بتحديد المحكمة المختصية في ضيوء الراتب السذى يتقاضاه المضالف ، وبيامًا لتشكيل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظيفي الشركات تضهنته المادة (٥) ، وأوضحت أخم المادة (٢) من هذا التانون العتويات التأديبية التي يسوغ للمصاكم توتيعها وتسد استبعدت هذه المسادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسلة ١٩٥٨ سالف الذكر ــ وعلى متتضى ما سالف واذ جاء التانون رقم ١٩ استنة ١٩٥٩ الشبار اليه متفسيها تنظيما شباملا ، مان التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم أعمال تصوص هذا القانون وحدها أي مجال التطبيسق على موظمه المؤسسات والشركات ، ويترتب على ذلك بحسكم اللزوم استبعاد تطبيق المساة ١٣ من القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هــذا المنــال .

(طعن ۱۹۲۲ اسنة ٨ ق _ جلسة ١٢/١٨/١٢/١٨)

قامسدة رقسم (١١)

البــــدا :

أختصاص الجهة الادارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع المراء

الإدارى عليه المتصاص ثابت واصيل بهكم المسلطة الرئاسية التي المههة الادارة على العاملين بها حسويل القسانون النيسابة الادارية المتصاصا في التحقيق مع العساملين لا يخل بحق الجهة الادارية الفرخيص في امر احالة التحقيق الى النيسابة الادارية او انصرادها هي باجرائه في امر احالة التحقيق الى النيسابة الادارية او انصرادها هي باجرائه الادارية القائمية على التحقيق عن الاستجابة الى طلب المسوظة في الادارية القائمية على التحقيق الذي بسائم وطالا السنوفي اوضاعه هذا خصوص لا يعبب التحقيق الذي بسائم وطالا السنوفي اوضاعه انسكية وتوافرت له كل الفسيقات التي يتطلبها القسانون او تمليها الامسول العامة المتفاع المؤطف بغي خبرر صحيح عن ابداء اقبواله المها غضلا عما ينطري عليه من تفسيه المنافقة بالبهامة الابليسية في جانبه لما ينظروي على نحو ينسال ينطب على الموظف ان يوطن نفسه عليه من توقسي لهداء المهات الرئاسية وخروج على القسانون على نحو ينسال واقرار بجدارتها في مهارسة اغتصاصاتها الرئاسية قبله م

ولقص المكم:

ومن حيث أن أختصاص الجهة الادارية بالتحتيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الادارى عليه اختصاص ثابت واصيل بحسكم السلطة الرئاسسية التي لجهة الادارة على المسلمين بها ، وأنه أذا كان القسائون قد خسول النيلة الادارية اختصاصا أيضا في التحقيق مع العسلمين الا انه اتسام تنظيمه لهذا الاختصاص ملى أساس عدم الاخسلال بحق الجهسة الادارية في هذا الصسحد بصريح المادة الثالثة من القسائون رقسم ١١٧ السسنة مع ١٩٥٨ بشسان النيابة الادارية ، تاركا للجهسة الادارية الترخص في أسر احالة التحقيق الى النيسابة الادارية أو انفرادها عمى باجسرائه بصسمه احالة المطلق الموافقة على المسابحة على التحقيق عن الاسستجابة الى طلب الموظف في هسذا الادارية ها التأسيسة على التحقيق عن الاسستجابة الى طلب الموظف في هسذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذي تباشره طالما اسستوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الفسسائات التي يتطلبها القسائون أو تبليها الاصول

العدامة ، كبا أن امتناع الموظف بغير مبرر مسحيح عن أبداء أتواله أمامها القضاعا عبد ينطبوى فقط عبد النفاع من نفسه ، ينطبوى أيضا على مخالفة تأديبية لمى جاتبه لما ينطوى عليه ذلك من عدم النقسة بالجهات الرئاسية وخروج على القسانون على نحو ينال بها يجب عسلى الاسوظف أن يوطن نفسه عليه من توتير لهذه الجهسات واقسرار بجدارتها في مبارسة اختصاصتها الرئاسية تبله ، وحسب الموظف أذا كانت لديه خطا سهسباب على درجة من الخطورة تبسرر الأضرار على عدم اسداء اتواله في التعقيسة الذي تجريه الجهة الادارية أن يبادر الى السلاغ السلطات الأعلى حتى تتدخل من جانبها التدخل المناسب وراءا المنولينة ،

وبن حيث أن المدمى الف التسول مرسلا بأن اسديه أقوالا لا يخشى الأهضاء بها للمقسق وأصر على الابتناع عن أبسداء أتواله دون أن تكشف الأوراق في مختلف مرحل الدعسوى معا يقسير الى جسدية هذ الادعاء الأمر الذي ينطسوى على خروج منه على مقتضسيات واجبساته الوظيفيسة بيسا بقسكل مضافمة تدييية ثابتة في حقسه ، ولا ينسأل ذلك حسرس المسدمي على اقسرار في التحقييق بأنه يحبسل لرئاسته كسل التوقسير والاحترام وبن أن امتنسامه عن ابداء أقواله امامها واصراره على اطالته الإسسر للنسابة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبسر رفضا للمسساطة أو اخلالا بالاحترام الواحب للرئاسسة > ذلك لأن هذا الاقرار من جانب المدعى يتناقض في الواقع مع منسلكه في الامتناع دون مبرر عن أبسداء اقسواله في التحقيق مع منسلكه في الامتناع دون مبرر عن أبسداء اقسوائه في التحقيق على المناسبة عليه هي بهضمون مسسلك الموظف في هدذا المسدوب عليه على خلاف في مقتدى الواجب مهما كانت العبارات التي قد يسسوقها الموطف على خلاف

ومسن حيث أن ما نسب إلى المسدعي من انصرائه من اللجنة التي كان منتسديا للعمل بها على مدينة أسوان دون اذن السساعة ٥٣٠٠ مسيام

يوم ٢٦ صن مارس مسنة ١٩٧٧ حتى نهسية ذلك اليوم وحضدوره الى اللجنسة متأخرا ساعتين عن مواعيد المحسل الرسمية في اليوم النالي ، وتلفظ ما بالفاظ نابية ضد زملاته ورئيسه المباشر بان نمت زميلتيه السيدتين المرئيسمة المباشر ، ويسان وجسف الى رئيسمة المباشر ويسان وجسف المن رئيسمة المباشر مراقب الشنؤن القانونية الشنون الفاتونية الشنون المنتون على النحو المتقدم المساس بزملالة قوله ﴿ انت بتساعدهم ثابت في حقد بشسهادة رئيسه المباشر الذكور و ولا يجدى المدعى في نائس هذه الاتهامات الكاره اياها انسكارا مرسسلا على النحو الوارد في مسحيفة الدعوى ؟ او ما استدل به من عسم تأشره عن مواعيد المهافي يوم ٢٧ من مارس ٢٠١٧ من المرسسنة ١٩٧٢ من

ومن حيث انه بنى كان ما تقسدم وكانت الأوراق خساوا مما يطاهن ادعاء المسعد على غسير الدى تولى التحتيس معه كان غسير مسلح لماشرته بسبب تحسامله على المسدى ، ويأنه المسلف الى التحتيق عبارة لم يوجهها الى المدى عمى عبارة لا وقسد تزر زملائك باللجنة عسدم حفسورك » عبن ثم يكون هسذا التمتيسق صحيحا من هذه الناحيسة ولا معلمان عليسه .

ومن حيث انه لا ينال من سالمة التحقيق ما سناته المدمى سن ان المحتقق الذى باشره ليس مقيدا بنقسابة الحسابين على ما يتطلب نص المسادة (. 0) من تقون المحسامة رقم ١٦ لسنفة ١٩٦٨ وكذلك المسادة ١٢٠ من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ بشسان الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ٤ كشرط غيسن يعسين عضسوا بالادارات القانونية المشار اليها ٤ ذلك لان أيا من هنين التأثونين لم يقيد الجهة الادارية بوجبوب ان يباشر التحقيق مسع المسابلين بهذم الجهة الادارية مؤساء الادارات تانونية المذكورة ٤ بسلم المسابلين بهذم الجهات عضو من اعضاء الادارات تانونية المذكورة ٤ بسلم المسابلين بهذم الجهات عضو من اعضاء الادارات تانونية المذكورة ٤ بسلم

جاء تص المادة الأولى بند ثانيا من تأنون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر وأضحع الدلالة في أن اختصاص هذه الادارات بالتحقيق مقصور حسلى ما يحال اليها منها من السلطة المقتصة . كما لا ينسال من سلامة التحقيق ما يحال اليها منها من السلطة المقتصة . كما لا ينسال من سلامة التحقيق الذي أجرى مع المدعى بالاتهامات التي نسبت اليه ومن أن مجسرد توجيسه لم يواجسه المدعى بالاتهامات التي نسبت اليه ومن أن مجسرد توجيسه الاسمئلة الي الموظف عن هذه الاتهامات لا يعتبر توجيها للاتهامات المحكورة اليه ؛ ذلك لأن توجيه الاتهام لا يخضصع لاجراءات ؟ واشمكال معينة والعبسرة في شائه هي بحالاتهام لا يخضص اذا كان توجيسه الاتهام لابتا هي تقياه من عسمه ولما كان الثابت من مطالعة التحقيد الذي بني عليه القرار المطمون فيه أن الأمسئلة التي وجهت الي المدعى من عبدارة لغرض في نفس يعقوب ؛ الامر الواضح الدلالة على أن الإمسر من عبدارة لغرض في نفس يعقوب ؛ الامر الواضح الدلالة على أن الإمسر الواطة الأولى حين بادر بالانكار مطالبا باحالة الأبر الي النيابة الإدارية ليحتيه فيهمه .

ومن حيث انه لا وجب لما نعى به المدعى على الترار المطعون غيه بأنه صحد سن غير مختص بامسداره استستادا الى أن الذي أمسدره هو رئيسه بالجهة المنتدب منها وليس بالجهة المنتب اليهسا على ما تقضى به أهسكام التسانون .

ذلك لأن اللجنسة التى انتدب المسدمي للعمل بها والمسكلة طبتا لاحكام المسادة ٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسسابات لقحص اعهسال مكاتب تلغراف وتليفون اسبوان ، وان كانت تشسكل من اعضاء تابعسين لاكتسر من جهسة ادارية واحسدة الا أنهسا لا تبشل كيسانا اداريا مستقلا عن الميئسة التي يتبعها المدمي ، بل ان تعسلق اعهسال هذه اللجنة بأبور منحبح اختصساصات الميئة التي يتبعها المدمي يشسير بالضرورة تتصساصه الرئاسي بالنسبة اليه غي كل مما يتعلق باهمال غي تلك اللجنسة

بها لا محسل معه التسول بعدم اختصاص مدير عام شستون الحركة الذي المسعد التسرار الطعسون نيه بامسداره .

وبن حيث أنه لما كان مها تقدم نان قسرار الجزاء المطمون فيسه المحون قسمادرا محيدا صادرا من الجهة المختصسة باصسداره قاتسونا ، السستنادا الى اسباب محيحة مؤدية البسه ، والى تعقيق مسحيح توافرت له كل المقسومات القاتونية التى تكاسل مسلامته ، ويسكون حكم المطمسون غيسه أذ يذهب الى غير هذا المستحد وقضى بالفاء ذلك القسرار قد وقسم مطالما للقانون ، ومن ثم تعسين الحكم بالفسائه والقضاء برغض الدعوى .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٤/٤/١٩٨١)

ابتنساع المسابل عسن النفساع:

اذا كان الجوهرى في اجراءات التحتيق ، همو اتاحة الفرصسة للمسابل لمناتشة ما هو منسوب البه لعفعه او تبريره ، نمانه اذا ما امتنع عن الإجابة في التحقيدة ، أو اشسترط للادلاء بها احالت الى هيئة او لجنسة خاصة للتحقيق معه ، نمانه يكون بفسله قد غوت على نفسه فرصته في الدغاع ، ومن ثم يجسوز ججازاته بغير حاجة الى سسماع اتواله .

قاعسدة رقسم (۱۲)

المسحا:

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ أسسنة ١٩٨٠ بشسان سسلطة المسحقة على خضسوع جميع العلمين بالؤسسسات المسحفية القيمية من مسحفين واداريين وعمسال لمقد المصل القسردى مفاده مخاطبتهم بنظام التاديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقساتون المهسل رقسم ٩١ لسسنة ١٩٥٩ ومن بعده القسانون رقم ١٣٨ لمسنة ١٩٥٩ الذي عسل محله سنخ ١٩٥٩ لما الذي عسل محله سنخ ١٩٥٩ لما المجلس الاعلى للمسسطافة اختصاصات معينة في التحقيس و تخسويل المجلس الاعلى للمسسطافة اختصاصات معينة في التحقيس المجلس الاعلى للمسسطافة اختصاصات معينة في التحقيس

مع مسحفين وتصريك الدعوى التلاييية ضدهم وفقا لقانون نقابة المسحفين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ - مؤدى ذلك استبعاد قانون النيسابة الادارية وانحساس اختمالها في هدذا المسان .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التقونين. الاتين :

١ - قانون رقم ١٤٨ لسسنة ١٩٨٠ بشان سلطة المسحافة والتر تنص المادة ٢٢ منه على أنه « يتصد بالصحف القومية في تطبيق أحكام هذا التاتون الصحف التي تصدر حاليا او مستقبلا عن المؤسسسات. الصحفية التي كان يهلكها الاتحاد الاشتراكي العربي او يستهم فيهسا. وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة التومية للتوزيع ومجلة اكتسوبر والمسحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشوري وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والمسحف القومية مملوكة ملكيسة. خاصة للنولة ويمارس حشوق الملكيسة عليها مجلس الشسوري » كما تنص المسادة ٢٣ من هذا القسانون على أن « ينظهم العلاقة بين المؤسسسات المسحنية القومية وجميسع العاملين بها من مسحنيين واداريين وعمسال من الاختصاصات المتررة للمجلس الأعلى للصحافة في هذا القانون ومع عدم الاخسلال بحق المامة الدمسوى المدنية او الجنائيسة أو السياسية يكون للمجلس في حسالة مخالفة الصحفي للواجبسات المنصوص عليها في هذا القدائون أو قانون نقابة الصحفيين أو ميشاق الشرف الصحفى - أن يشكل لجنة للتحقيدق تتكون من ثلاثة من اعضسائه من بينهم احد المسحنيين والعضوين القسانونيين وتكون رئاسسة اللجنة لاقدم العضوين القانونين ، ويتعسين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النفاية او مجلس النقابة الفرعية تبل الشروع مي التحقيسق مع الصحفي بوقت منساسب ولهما أن ينيبا أحد اعتمالهما لحضسور التحتيق ولى حسالة تواهر الدلائل الكالمية عن ثبسوت الواقعة المنسوبة للصحيحاني يكون لرئيس لجنة التحتيق تحريك الدموى التأديبية إمام الهيئة المسسومي عليهما على المادة A1 من القسانون وقم ٧٦ لسمنة ١٩٧٠ على شأن نقابة الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام امام الهيئسة التأديبية ولرئيس تلك اللجنة وللصحيفي الحق عى الطعن عى تسرار هيئة التأديبية ولرئيس تلك اللجنة وللصحيفي الحق عى المادة ٨٢ مسن. التأديبية أن المسانة ٨٢ مسند الشادي بصلون بصحيفة أو وكالة صحفية أو احدى وسائل الاصحافة خلال شسهر يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو احدى وسائل الاصحافة خلال شسهر، من تاريخ العمل بهذا القسانون للائن لهم بالعمل من غاذا ام يتقدموا بطلب الاخراءات التأديبية وفقها المسسدذ القسانون و

٢ — القساتون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨١ بشسان تعديل بعض اهكام القساتون رقم ١١ لمسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أهسكام قانون النسابة الادارية والمحاكسات القاديبية على موظفى الأوسسسات والهيشات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتنص المادة الأولى منسه على أن « يسميدل بنص المسادتين ١ ، ٢ من القساتون رقم ١١ لسسنة ١٩٥٩ النسان الاتيسان : مادة ١ سمع عدم الإشملال بحق الجهسة التي يتبعها المالم في الرقابة وقحص الشكاوي والتحقيق تسري احكام المساد انسال السمال المساد المساد السماد السمال على الرقابة وقحص الشكاوي والتحقيق تسري احكام المساد البسه سمال :

1 — العالمان بالهيئسات العالمة ٠٠٠٠٠ ب — العالمان بالجمعيات. والهيئات الخاصة التي يعسدر بتحديدها قرار من رئيس جمهورية • ٣ — العسامان في شركات القطسساع العسام أو الشركات التي تمساهم فيها المسكومة أو الهيئات العالمة بنسسية لا تقسل عن ٢٥٪ من رأسسالها أو تفسين لها حدا ادني من الأرباح •

ومن حيث ان مفسلا ما تتسدم جبيعسه ، انحسسار اختصسام النيسابة الادارية عن المسحف القويبة والمؤسسات المسحفية القويبة الواردة في قانون النيسابة الاداريسة المسحفية المعسمات الواردة في قانون النيسابة الاداريسة المسحفية القويبة من صحفيين واداريين وعسال لعقد المهل المردى عان مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام الناديب والتحقيسق والجسزاءات الواردة بقانون العبل المسلد به القانون رتم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومسن بعده القانون المعلل المسلام بعضاء المسلمة الماء الذي حل مصله ، واستعاد المسلمات مهنة في حدة قانون النيابة الادارية في هذا الشان ، فضلا عن تخويل المجلس الأعسلي المسحماة اختصاصات معينة في تحقيق مع المسحفيين وتحريك الدعوى الناديية غدهم وفقا لقسانون نقابة المحليين وتحريك الدعوم سلمان المنادين المنادين المنادين المنادية الذي منادي المنادين المنادية الذي منادي المنادية المنادين المنادية المنادي

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميسع العاملين بالمؤسسات المسحفية القربيسة .

(ولف ۱۹۸۲/۱۷۵ - جلسة اول دیسمبر ۱۹۸۲)

معليـــــق:

القصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة:

الأصل ، أن من يقوم في الدعوى الجنائية أو التاديبية بمسألاً من أحسال التحتيق ، يعتنع عليه الإنستراك في نظر الدعوى أو الحسكم فيها ما لم يوجد نص صريح لاسبباب خاصة يقفي بغير ذلك . وهسذا أحسل من أصول المحاكمات ، وحكمة ذلك هي خسمان حيدة التساشي الذي يجلس من المتهسم مجلس الحسكم بيئه وبين مسلطة الاتهسام ، حتى يطبئن هسذا الأخير الى عسدالة قاضيه ، وتجسرده عن الميل أو التاثير

وحتى لا تساور القاضى او عضو الهيئة التاديبية - وقت اسسدار حكمه او تراراه فتقسده - عقيدة سبق ان كونها عن التهسة ووضوع الماكمة وهو يباشر ولاية التحتيق او ينولي مسلطة الاتهام ؛ او يشترك في احسدار ترار الاحسانة او في نظر الدعوى في مرحسلة سابقة . فثية تاعدة مستقرة في الضحير تبليها العدالة المشلى ولا تحتاج الى نص يقررها ؛ وهي ان من يجلس مجلس التضاء ، يجبه الا يكون قدد كتب او استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يبكن ان يستشف منت رايه في المتها بايكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه نيتزعزع ثقته فيه) او يقضى على الطبئناته اليه ، ومتى قسام وجسه عدم المسلحية لنظر الدعوى ، امتنع على القساضى الاشتراك في الحسكم ، والا لحق عهد الطبكان .

على أن المسالة لا تعرض دائما على هددا الوجسه في النظام. التاديبي ، لذلك أن مبدأ الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، لا ينحقيق في هددا النظام الا اذا كانت النيسابة الادارية هي التي تسولت. التحتيق والاتهام ، ثم أحسالت العامل إلى الجهة الادارية التي يتبعها لجازاته او الى المحكمة التاديبية المحكمة ، اذ في هذه المسورة يتحتبق ويغير شببهة مبدأ القصال بين سلطة الاتهام وهي النيابة 4 وسططة الادانة وهي الجهة الادارية او المحكسة التاديبية ، ولكن تسدق. المسالة حين تقوم الجهة الادارية بنفسها باجراء التحقيق ثم بتوقيسم الجزاء في حسدود النصاب المقرر لها ، ويذهب رأى إلى أن الجهسة الإدارية. نبيدو في هذه حالة وقد جمعت بين سيلطة الاتهام وسيلطة الادانية. وصحيح ان من يتولى التحقيق ويوجه الاتهام يكون عادة شحصا غير من يصدر قرار الجسزاء ، ولكن ذلك لا ينفى انهما اعضاء في جهساز ادارى. واحد ، يسكون نيه من يومسع الجزاء هو عادة الرئيس المباشر أو غير المباشر ان حتق او وجه الاتهام اليه ، بل وليس ثمة ما يمنع الرئيس الادارى من أن يتولى وحده التحقيق والاتهام وتوقيع الجزاء . لذلك قد يبدو متعذرا في هذا النظام ، اعمال التواعد الخاصية بالحيدة ، وما تقتضيه

سن عدم صلاحية سلطة الانهام في توقيع الجزاء (الدكتور عبد الفتساح حسن - التانيب في الوظيفة العابة - ص ٢٤٥) .

ويذهب رأى آخر (الدكتور السيد محمد ابراهيم - ص ٢٧٥) الي عدم التسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شخصي يعلق بهن قام به مسببه فيجعله وحده في مسالح لمارسة مسلطة الادانة فيمسا حتق أو أتهم ، ولا يعتسد هذا العيب إلى الجهة أو الهيئة التي يتبعها . وتأسسيسا على ذلك ، قانه إذا قلم أحد رجال الإدارة العاملة بالتحتيق وتوجيه الاتهسام ، غانه يصبيح وحده غير صالح لمارسة سلطة الادانة ليما حتىق أو أتهم ، ولا يلحق هذا العيب بالجهية الادارية التي يتبعها ، ومن عم لا تزايل الرئيس الاداري المختص المسلاحية عي توتيسم الجزاء ما دام لم يشترك من اجراءات الاتهام او التحقيق ، ومن هذا تطبيق ليسدا الحيدة وتحقيق لحكمته اما اذا تولى الرئيس الادارى بنفسه التحقيق والانهام ثم عوقيع الجزاء اذ عي هذه الصورة يجمع بين يديه - وبغير شبهة - سطالتي الاتهام والادانة ، ويقع الاخلال بهبدا الحيدة ، وهو مبدأ لا يجوز التضحية به في مسائل التاديب ، على أن طبيعة التنظيم الإداري وتوزيع الاختمـــامـات ، تســـتبعد وقوع هذا الاخــــلال . ذلك ان الاختمــــاص عى توقيسع الجزاءات ينعقد طبقا للقانون لرؤسساء المسالح ووكسلاء الوزارات والوزراء كل في حدود اختصاصه ، ولا تجسري الحياة العمليــة على تيـــلم هـــؤلاء باجراء التحقيـــق والاتهـــام ، وانها يقـــوم بها عادة غيرهم من المرعوسين ، وبذلك يتحقق دائما النصل بسين .مسلطتي الاتهام والادائة ، ويتوافر لبدأ الحيدة احترابه .

التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم انظمة تاديبية خاصة :

تنص المادة ٩٦ من التسانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ آنف الذكر على أنه « لا تسرى احكام هذا التسانون على الموظف بن الذين ينظم التحتيق مهم وتأديهم قوانين خامسة .

وعلى ذلك لا يتعتد الاغتمال للبحاكم التاديبة بالنسبة المساحة الموائد العالمين الذين وان كانوا بخصصون لقانون العالمين الا أنهم بهضمون في مسائل التاديب لقواعد خاصة يهم ، عهسؤلاء مردهم الى مسلطتهم التاديبية المنصدوس عليها غي قانونهم الخاص .

وقد يتبادر الى الذهن ، أن شرط الاستثناء والخروج من اختصاص المساكم التاديبية أن ينظم التسانون الغامل بهسؤلاء العاملين التحتيسق والتأديب معا ، وأنه أذا أنتمر القانون الخاص على تنظيم التساديب دون التمتيق ، كان لا محل لاعمال الاستثناء المنكور ، ولكن الحكمة التشريعية من هسدًا الاستثناء ، هي ان التانون الخاص انما ينظسم المحاكمة التاديبيــة تنظيما خاصا ، والتحقيسق وان كان لا يمــدو أن يكون تمهيدا المحاكمة واستجباعا للادلة وسسماعا لدفاع السوظف المتهم ، فهو وسسيلة نحو غاية ولا يبكن غصلهما عند استظهار غسرض الشارع عى هدا الخمسوص مملا يخل بالحكبة التشريعية التي تام عليها هذأ التنظيم الخاص الذي تغيا الماكسة التأديبية على وجه معين ، والا لأمكن محاكسة الموظفين الذين يهسدف القانون الخاص الى تنظيم محاكبتهم عسلى وضعع خاص طبقها لقانون النيسابة الادارية رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ ، في الوقت الذى ينظه القانون الخهاص محاكبتهم بنسسوس صريحة وذلك لجسرد ان هذا القانون الخاص لم يتضب احكاما خاصا بالتحتيق ، وغسير خاف ما ينطوى عليه مثل هدذا النظر من اخلال بالحكمة التي قام عليها القانون الخساص المنظم المحاكمات المذكورة . كما أنه عنى عن البيسان أن هيئة الماكسة الخاصسة ، تبلك سلطة التحتيق ننها أحيل اليهسا من

أمورة تتسولي المحاكمة قيها ، فالتعتيق والحالة هذه أمر لا يمكن أن يتمسور أن يكون مقصدودا لذاته كسبب بينع أعبال الفسرض من تأنون الحاكمة الخاصسة ، تلك المحاكمة التى قابت على حكسة معينة استئنت هؤلاء مسن الخاصسة أن القسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ عليهم وكل أوائك قاطسع في الدلالة على أن ما ورد في المسادة ٤٦ من الجمع بين التحقيق والناديب ، انهسا ورد على حسكم الفسالب عادة ، لا كشرط مقصسود لذاته عنسد أعهسال

الفـــرع الثـــانى فـــمانات التحقيــــق

قاعسدة رقسم (۱۳)

: 13-41

ضسمانات التحقيق والتلايب - مسدور القرار التلاييي قبل المسلق بالقسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الاداريسة والمحاكمسات التاديبية في الاقليم المحرى - وجسوب النسزام الادارة في التحقيق والتاديب الاصول العسابة في المحتمسات التاديبية الى جانب ما نص عليسه القسانون رمم ٢٠١٠ لسسنة ١٩٥١ في هسذا الشسان .

ملخص الحكم:

انه ولأن كان القسرار الجزائي الطعسون عيه رتم ١٠١١ اسسنة المراء المسنة المراء عند توقيع الجزاءات الادارية ويوجبه خاص ما تملق منها بالتحقيق الاداري ، الا أنه ليس معنى ذلك أن الأسر كان يجسري مي التحقيق والناديب الاداري بفير أصول أو ضسوابط ، وأنها تعيين استلهامها في كنف تاعدة أساسية كلية تعدر عنها وتسستني منهسا الجزئيات والتفاصيل وهي تحقيق الفسمان وتوفير الاطبئان الموظفة الحزاية ، ويجب أن يكون له كل مقسومات التحقيق التاوني المساطة الادارية ، ويجب أن يكون له كل مقسومات التحقيق النائوني المسحيح وكفالاته وضسماناته من حيث وجوب استدعاء الموظفة وسعداله وماخوذ عليه من أعبال وتوكينه من النفساع وسعداله وماخوذ عليه من أعبال وتوكينه من النفساع وسعداله المنافعة وسعداله وماخوذ عليه من أعبال وتوكينه من النفساع وسعداله الموسود المستحدد والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وسعداله المنافقة المنافقة

عن نفسسه واتاحة الفرصسة لناتشة شهود الاثبات وسسماع من يسسرى الاستشسهاد بهم من شسهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفساع ولا يتعسين اتباع تلك الاجسراءات اذا تطلب القسانون اجراء تحقيق محسب وانها يجب الالتزام بها حتى اذا لجات الادارة مختسارة الى احسراء التحقيص وهو امر تقتضيه المسدالة كبيدا عام عي كل محاكسة جنائيسة او تاديبية دون حاجمة الى نص خاص عليمه . ومع ذلك مقد نمس المنقسرة الاخيرة من المادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ عسلى انه « . . . وفي جميسم الأحوال يجسوز ان يكون الاسستجواب والتعتيسق شمسفاها على أن يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجسزاء » . وقالت نمي المذكرة الايضب احية للقانون رقم ٧٣ لسمينة ١٩٥٧ ﴿ ونظمت المادة ٨٥ المسلطات التي تتولى توتيع الجزاء الاداري وزيدت جمسلة ما يبكن خصيه من الرهب من السسفة الواحدة الى ه } يوما حتى يمسكن الاتسلال من الدعاوى التاديبية كما اشير الى سمططة الوزير في توقيع هذه العتوبات او تعسديل القرارات المسادرة من غيره ، وكما نص على جواز ان يسكون الاستجواب والتحتيق شفاها تسمهيلا للعمسل مع المعافظة على كانسة المنسمانات ٤ . هاذا كان الثابت من الأوراق ان جــزاء خصم ثلاثة ايــام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق اجرى معه بواسطة المعتق المختص الذى واجهمه بالمخلفة المسموية اليه والصكوك التي وجمدت قي حوزته ، وقد مكن المصبقق المسدعي من أن يدائع عن نفسيه عصباء حقامه مؤكدا الذنب الادارى قبله ، ثب مسدر التسرار الجسزائي المطعون غيه مهن يملك أصداره قانونا فيكون الذنب الاداري قد وقع من المدعى وثبت ني حشبه وهو الذي استنبع توتيسع الجزاء الاداري عليه بخمسم ثلاثة أيام من مرتبسه وقد تم ذلك كلكه في هسدود القسانون ومراعاة لأحكامه نصا وروها ، قلا محل الطعن فيه ، ولا سبيل الى القضاء بالفائه .

(طعن ۱۹۷۷ لسنة ه ق _ جلسة ۲۰/۱/۱۱۱)

قامسدة رقشم ﴿ ١٤ ﴾

المسبيدا :

ضهانات المتحقيق واجراءاته ـ الأحكام الواردة في هـ ذا الشان في

قانون موظفى الدولة والاهتب التنفيلية استهدائها توفير فسمان سلابة التحقيق وتمكن المسافة التحقيق وتمكن المسوظف من الوقوف على عنساصره وعلى ادلة الاتهام سليس فى هدده الاهسكام ما يوجب أفراغ التحقيق فى شكل معين أو طريق مرسوم سالا بطلان على اغضال اجرائه فى شسكل معين ،

ملخص الحكم:

ان الاحسكام الواردة في شسان تاديب اللوظفين ، في كل من قائسه، نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والرسوم المادر في ٨ مسن ينساير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القساتون انها تهدف في حملتهسا ألى تونير ضبان لسلابة التحقيق وتيسير وسائل استكباله للحهة الإدارية التائبة به يتصد الكشف من المتيتسة والوصول الى وجه الحسق كبا أن تلك الأحكام ترمى الى تمكين المسوظف من السوقوف على عنساصم التحقيسق معه وادلمة الاتهام الذي يرفرف عليسه حتى يأخذ للاسر عبته ، ويتأهب للسدماع عن نفسسه ودرء ما هسو موجه اليه ، وليس مي هسده الأحسكام ما يوجب المسراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسسوم . وقد سببق لهذه المحكمة أن تضت بأن التسانون رقم ٢١٠ لسينة. ١٩٥١. والمرسسوم الصادر في ٨ من ينساير سنة ١٩٥٣ لم يقررا جسزاء البطسلان على اغفال اجراء التحتيق في شمكل معين ، ذلك التحتيق الذي تهم نى حق المطمون عليه مكمسلا بالتتسارير والتحريات والمفكرات الخامسة بتفامسيل الذنب الاداري الذي وقع فيه _ ولا تعدو النصوص الواردة مى الموسل السادس مى تأديب الموظفين المعينين على وظائف دائها (المسواد من ٥٤ الى ٥٨ من مرسسوم اللائمة التنفيذية) أن تسكون من تبيل الأحكام التوضيحية المشار اليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أركان التسانون الذي تستند اليه دون ان تغيرج بطبيعية المال عليها أو تبسيها بالشائة أو تعديل .

(طعن ۲٤٤٢ لسنة ٦ ق _ جلسة ٢٢/٦/٢)

قاعسدة رقسم (١٥)

: المسلما

مواجهة الرظف عند التحقيق بوصف اشد للفظ النسبوب اليه بـ العسدول عنه الى وصف اخف بـ لا اخلال بعنق السنفاع ما دام المسوظف يمام من التحقيدي الوقائع موضوع المؤاخذة في جملتها ويبسدى دفساعه فيها غسم هجنزا ه

ملخص الحكم :

اذا واجهت الادارة المسوطف في التحتيق بوصف الفعل أو الاكمسال المسموية اليه بالوصف الكون للذنب لاشد غلا تثريب عليها في ان تعسدل هذا اليوصف أو تنزل بالعقوبة التلابيبة الى الوصف أو الجسزاء الاخسف متى تام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دن أن ينطوى هذا على الصلال بحق الدفاع أو يعد خروجا على الاحكام التي تضمينها الفعسل السابع من البه الأول من التسانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة ، أو لاتحته التنفيذية ما دام المسوظفى يعلم من التحتييق الذي يجسري معه بالوقائع موضوع المؤاخذة في جبلتها ويبدى دفاعه غصير مجزا ولا سبها أذا كانت هذه الوقائح مرتبطة ببعضها ، أو تكون في الوقت ذاته أكثر من ذنب تلايبي واحد أو يكون كل منها ذنبا على حدة .

(طمن ١٩٥٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١/٤/٧٥١)

تعليـــــق:

تغيسي ومسف التهسة:

من المسائل المتصلة بالتحقيق ، مواجهة العسابل بالتهمة المسندة اليه ، قاذا ما وجه بتهمة معينة غاته لا يجوز تغيير ومسنها دون اعادة مواجهته بها والا ادى ذلك الى محاسبته عن التهمة المعسدلة دون ان قتاح له الفرصة لإبداء دفساعه فيها . على أنه يجوز تغيير وصف النهبة الأشد الى الأصف ، دون لا يعتبر ذلك اخلالا بحق العالم في النفاع عن نفسسه ، فقد تشت بأنه « أذا واجهت الادارة الموظف في التحتيق بوصف الفصل أو الانعال المنسوبة اليه بالوصف المحكون الذنب الأشبد ، غلا تشريب عايها في أن تعدل هذا الوصف ، أو تنزل بالعقسوبة التأديبية الى الموسف أو الحيزاء الأخف ، متى قام لديها من الاعتبارات ما يبسر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على الاضلال بحق الدفاع ، أو يعدد خسروجا على القسانون ، ما دام الموظف يعلم من التحتيق الذي يجسرى معمه ، بالوقائع موضوع المؤاخذة في جملتها ، ويدى نفاعه عنها غير مجبراً ، ولا مسيها أذا كانت هذه الوقائع مربقطة ببعضها ، أو تسكون في الوقت ذاته الكر من ذنب تأديبي واحد ، أو يكون كل منها ذنبا على حدة » .

قاعسدة رقسم (١٦)

لا بطسلان على اغفسال اجسراء التعقيق مع المسوطف في شسكل معسسين •

ملخص الحكم :

ان التسانون رقم ٢٠١٠ لمسئة ١٩٥١ بئسسان نظام موظنى الدولة والمرسسوم الصادر في ٨ من ينساير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهسذا التسانون لم يقررا جزاء البطالان على اغفال اجراء التحقيق في شسكل معسن -

(ملعن ۱۷۸ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٨/٣/١)

قاعسدة رقسم (۱۷)

الجسدا :

حالات بطلان القسرار الادارى لعيب في الشسكل سالبات

مفسمون التعقيسق الشفوى في المحضر الذي يحوى العسزاء - اجسراء جسوهري ينبني على اغفساله بطسلان القسرار •

. مُلقص المكم :

انه من المسلم ان القسرار الاداري يبطل لعيب هي الشسكل اذا نص التساتون على بطلان القرار عند اغفال الاجسراء القسكلي او كان الاجسراء جوهريا في ذاته بحيث يتسرتب على اغفاله بطسلان القسرار بحسب مقصود الشارع من جعل هذا الإجراء واجبا ولما كان البسات. مخلسمون التحقيق الشفوى في المحضر الذي يحوى الجزاء يصد اجسراء جوهريا لأن مقصود الشارع من تقريره هو توقيير الفسهانات اللازمة للاطبئنان الى مسحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتهسكين القضاء من تسليط رقابته على تغامها ومن ثم غانه ينبغي على اغفال هذا الإجسراء بطلان القسرار ه

(طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٦٧/٤/١)

تسطيم أمسول التحقيق وضسوابطه في كنف تاعدة أساسية كلية قمسدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفامسيل ، وهي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان للمسامل في موضسوع المساطة الادارية ، فيجب أن يكون له كل مقسومات التحقيق القسانوني المسحيح وكنالاته وضماناته ، وهسذا امر تقتضسيه المسدالة كبدأ عام في كل محاكسة جنائية أو تأديبيسة ، دون حاجة إلى نص خاص ،

واذا كان التحقيق اجراء جسوهريا للحكسة التي يقسوم عليها ، غان التحقيق في ذاته لا يخضع لاجراءات شسكلية معينة كما أنه يجسوز الاستغناء عن أجراء التحقيق الادارى في بعض الحسالات ما دام ليس في ذلك اخلال بالمسهانات الاساسية للعسامل المتهم ، فقسد راينسا ان التحقيق ليس الا وسسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس قسكلا في ذاته . لذلك غانه اذا كان الفعل المتسبوب الى العامل ينطبوى عسلى جريمسة جنائية قابت النيابة العلبة بلجراء تعتينق عبهسا ، عانه يجسوز الادارة الاكتفاء بهسذا التحتيسق والاسستاد اليه في مجسازاة العسامل دون ها حلجة الى تحتيسق ادارى جديد تتولاه بنفسها ، أذ المهم هو تونسير حق العامل في الدفاع من نفسسه ، وقد اتبح له ذلك امام النيابة العسامة ، الامر الذي يشفى عن مبسائدرة تحتيق ادارى جديد .

الفسرع الثسائث اجسراءات التحقيس

قاعسدة رقسم (١٨)

: اعسسيدا

اغفال المستق سسماع اقوال شسهود راى في تقديره عدم الجدوى من سسؤالهم او الاكتفاء بما سسبق ان ادلوا به امام مصبقق آخر — لا يمكن ان يسكون سسببا لبطلان ، وان امسكن ان يسكون ملفذا على التحقيسق بالقصسور مبررا طلب اسستكماله .

ملخص المكم :

ان اغفال المحتق المسجاع اقوال شهود رأى في تقسيره عسم المجدوى من سؤالهم أو الاكتفاء في شهادتهم بما سبق أن أدلوا به أسام محقق آخسر، اذا صح أن يكون مأخسذا على التحقيق بالتصبور يمسكن أن يكون مبسررا لطلب استكاله ، أذ أن هسذا القصيص ، وهسو عيب موضسوعي مرجمه إلى يتغلب المحتق واسستيعابه للمسائل لا ميب شسكلي متعلق باجراءات التحتيق ذاته أو بصفة القسائم به أو باختصسامه أو مسستند إلى تأثير في الارادة كاكراء وقع على المنهم أو الشسهود أو الى تغيير للحقيقة كتزييف في الاتوال ، لا يسكن أن يكون سسببا لبطسلان لا نص عليه ، لأن المشرع لم يرسم لسسير التحقيق أسلوبا معلوما يلتزمه المحتق والا كان التحقيس باطسلا

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٠٠١)

قاعسدة رقسم (١٩)

: 13____48

تغنيش مسكن المدرسات الملعق باعدى مدارس البنسات بقصد ضحط أوراق متعاقة باعداهن – المجادلة في مصحته أذا تولتسه التيسابة الادارية – لا محل لها متى كانت مساحبة التسان قد رفسيت به رضاء مسحيما .

مُلقص الحكم :

ما دامت المدميسة قد مسمحت للنيسابة الادارية بتقنيش مسكن المدرسات بالمدرسة التي كانت تعمل وتقيم بها وبضبط ما عسساه أن يسفر عنه من أوراق ومكاتبات خاصة ، وما دام لم يثبت أن رشاء المدعيسة كان مشسوبا بعيب من العيسوب المسدة للرضاء ، علن المجادلة عي مسحة هذا التقنيش تمسبح غير ذات موضسوع ، اذ الرضا المسحيح بهسذا التقنيش يقطسع تلك المجادلة لو مسح أن لها غي الامسل وجها قانونيا .

(طعن ۱۹۵۲ لسنة ۳ ق - جلسة ۲۱/۱/۸۰۲۱)

قاعسدة رقسم (۲۰)

: المسسما

اسسئترام التشريعات التي تنظم تاديب العسامية النبين كامسل عام ان يسسنوفي التحقيق مع العامل المقسومات الاساسية التي يجب تسوافرها في التحقيقسات عموما ولخصها توفع الفسسمانات التي تكفسل للمسسامل الإعاطة بالاتهام المسوجه اليه وابداء دفاعه وتقسيم الاكلسة وسسماع الشسهود وما الى ذلك من وسسائل تحقيق الدفاع البسلتا أو نفيسسا سا عسم تطلبها اتباع اجراءات مصددة في منساشرة التحقيسق وافسراغه في شسكل معسين ه توجزه الاسئلة في رسسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيدق سسماع القوائهسم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم عسلى هذه الاسسئلة وتوجيه الاتهام للمائل المخالف كسفاك في رسسائة مكتوبة ساسستيفاء التحتيق مقسوماته الاسائلة الادارية .

بالقص المكم:

ومن حيثان التشريعات التي تنظم تأديب العساملين المنبين وان كانت تسمستازم كأمسل عام أن يسمدوني التحقيسق مع العسامل المقومات الأسباسية التي يحب توافرها في التحقيقسات عبسوما ، والخمسها توغم الضبهانات التي تكفل للعسامل الإهاطة بالاتهسام الموجه اليه وابسداء دماعه وتتسديم الأدلة وسماع الشسهود ، وما إلى ذلك من وسسائل تحتيسق الدهاع اثباتا ونفيا ، الا أنها لم تتطلب أتباع أجراءات محددة في مباشرة التحقيدق وأم تقض بافسرافه في شمكل معين ٤ و لما كان ذلك وكان المستفاد من أوراق التحقيق الخاص بالمنازعة المائلة أن الجهسة الادارية وأن أتبعت عى اجرائه طريقة خاصـة تمثلت عى توجيه الأسـئلة عى رسـائل مكتـوية الى من اقتضى التحقيق سمماع التوالهم من المخالفين أو الشمهود ، وتلقى ردودهم على هدده الأسئلة ، غان الكتاب الموجه منها الى المدعى بتساريخ ١٨ من مايو سسنة ١٩٦٤ والذي سسلف بياته لم يسكن مجسرد سؤال عن معلوماته عن الواقعة مثار التحقيق بل أنه تفسمن توجيه الاتهام اليه بانه لم يثبت الواقعة المسندة الى السيد / في سيجل الحركة ومقا للنظام المتبع وطالبته بذكر الاسمياب التي دعته الى هذا المسلك المخالف لما جسرى عليه نظام العمل ، وقد رد المدعى كتابة وبينسا الاسباب ألتى استند اليها في عدم اثبات الواقعة المذكورة بالسيحل ، ومن ثم يكون التحقيسق المذكور قد استوغى مقوماته الأساسية بما يجعله سسندا للمساءلة الادارية متى كانت النتيجية التي انتهى اليهيا قد استخلصت استخلاصا سليما من الوقائع والادلة التي اشستهل عليها ، وهو ما كان يتمسين أن يتصدى الحكم المطعون فيه لبحثه واستجلائه اثباتا أو نفيا ، أما وقسد ذهب الى اطراح التحقيق وعدم الامتداد به بهقسولة أنه لسم يستوغه القسومات والغسسمانات الواجبة ، فقه يسكون قد أخطأ عى تطبيسق التانون: وتأويسسله ،

ومن حيث أن الجهية الإدارية قد استطمت من التحقيسق أن العامل. أخل بنظام العمل بالكتب بأن احدث ضحة اثناء العمل ووجه الفاظا غير لائتة الى بعض العساءلين بالكتب ، وإن الدعى بوصعه رئيسة البكتب لم يثبت هذه الواقعية بسجل الحركة قاصيدا التسيتر على خطية العامل المذكور ولما كان المستشاد من اقوال الشهود ان يعضهم نقيع الواتمسة المنسسوبة الى العسامل المذكور وان بعض الاخر قرر انه تسكلم بصدوت ورتمم محتجا على تصرف رئيس آهدر في المدهى لأنه دون في السبجل ما وقع فيه العامل المذكور من خطئ في العمل ، وإن زملاء أنبوه على هــذا السلك غير المالوف فتقدم باعتذاره الى جميع العساملين بالمكتب ٤ كما قرر المدمى في رده على الاسمتجواب الموجه اليه اثناء التحقيق بائه لفت نظر المسامل المشار اليه الى وجوب خفض صدوته والاتصراف الي عمسلة ، غاسستجاب له وابدى اعتذاره عبا بدر منه لزملانه جبيعا ، واضاف قسوله أن الواقعة كانت من التفساهة بحيث قدر أنه لا وجه لاتباتها في سيجل الحركة - لما كان ذلك غاته يفلمن منا تقدم أن المدعى ، يومسقه-رئيس المكتب والنوط به البسات ما يقع من مخالفات لنظسام العبسل وحسن الساوك في سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لأسبباب سائغة ينطق بها التحقيق على ما سطف بياته أن ما بدر من مرؤوسيه ٠٠٠ م وما التسرن به من اعتذار هذا العسامل لا يسستوجب الاثبسات في سجل. الحركة ، ومن ثم غلا مطعن على مسلكه بمخالفة النظهم المتسع أو بالتسمير على خطأ مرؤوسه ، وعلى ذلك غان قسرار الجزاء المطمسون فيه قد صندر غير قائم على سبب صحيح وجاء مخالف القانون متمسين الالغيساء .

ومن حيث أن الحسكم المطعون فيه قسد أتنهى الى هسذه النتيجسة. لذلك يقعسين الحكم برفض الطعن مع الزام الجهسة الأدارية مصروفاته . (طعن ٢٠٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٢/٨/٢/١٨)

قاعسدة رقسم (۲۱)

: 12-41-

ليس ثمة ما يوجب السراغ التحقيق مع المسوظف في شمسكل معين سلان على الفساله في وضمع خاص .

ملقص المكم:

ان تضاء هذه المحكمة تدجرى على انه ليس ثباة با يوجب انسراغ المتعقيدة مع المدونك في شكل معين ولا بطلان على اغفال اجرائه عمى وضع خاص .

(ملعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق - جاسة ٢٦/٢/٢١١).

قاملندة رقسم (۲۲)

البــــدا:

تحقيق التهسة لا يشسترط فيه الكتابة سمادة ٨٥ من القسانون رقسم ١٩٥٠ السسنة ١٩٥١ سالا يشسسترط ١٠٠٠ السسنة ١٩٥٩ سالا يشسسترط السيادي أن ينبت مفسمون التحقيق النسفوى بالمحضر الذي يحسوى المسرزاء ولا يشسترط أن يحوى كل الوقائع المنسوبة إلى المسامل .

ملقص المكم:

ان تانون موظفی السدولة المسادر به التانون رقم ۲۱۰ لسسنة ۱۹۰۱ في الذي يحكم الواقعة مسمدلا بالقانون رقم ۷۳ لسسنة ۱۹۰۷) يقشى عن الفقرة الأولى من المسادة ۸۵ منه بأن يكون ﴿ لوكيل الوزارة أو الوكيس المساحة كل في دائرة المتسامية توتيسع عقد وبتى الاستذار والخصم من المسرت عن مدة لا تجاوز ۶۵ يسوما في السسسنة الواحدة من ۱۰ يوما وذلك بعد سسماع أسوال الموظف وتحقيق دغامه . ويكون تسراره مسسببا . . » واردخت هذه المادة في فقرتها الانجرة أنه ﴿ وفي جميع الاحوال يجسوز أن يكون هذه المساحة من مها بالمحضر الذي يحسون ان يكون على المناحة المناحة على المناحة المناحة من المحضر الذي يحسوي

الحسراء " • ولما كان الأمر كذلك وكان الشابت من استقراء المذكرة الترم. حررها السيد عبيد كلية الهندسة ، انها تنطوى عسلى شتين اولهما انسه كرر سؤاله عن المدعى وتبين له انه غير موجسود بالكلية ثم جاءه المسدعي نى الساعة . ١٥٥ مساء وادعى أنه كان موجودا بجهة ما بالكليسة واثبت السبيد العبيد انه تام بالتحقيق مع المسدعى في هذا الشأن واتضبيح له عدم مسحة هذا الادعاء ، ومفاد هذا أن السسيد العميد وأجه السدعي بدا اسنده اليه من أنه بالسوال المتكرر عنه خلال ساعات العمل الرسمية تبين انه ليس موجودا بالكليسة واستمع الى دفاعه في هسدذا الشان والذي يتحصل في أنه كان موجودا بالكلية ولم يفادرها ٤. ورغها عن أن السهيد العبيد كان قد تبين له باديء الأسر أن السدمي غير موجود بالكليسة ، الا انه اثبت انه عاد وحتق هذا الدفاع وتبين له مدم صحته . وبالنسبة للشبق الثاني من المنكرة التي البت نيها السدد العبيد أن المدمى لا يباشر الاشراف على أعمال النظسافة بالكلية عسلى. الوجيه اللرضي بالرغم من تحذيره مرارا ، غان عبسارة هذا الاتهام تنطوي على ما يدل على أن السميد العبيد واجه المدعى بأنه لا يشرف عسلى اعمال النظافة المنوطة على وجاء مرضى كما سابق أن وأجهه بها من تبل ومحمدرا اياه من تقاعسه عي أداء واجباته دون أن يتلقى منه دفساها هي هذا الشسأن ، وذلك بمراعاة أن التحسنير لا يوجسه بداهسة الا في اعقاب تحقيق نثبت فيه الادانة ، وأن في أقتران شقى ألاتهام المشمار اليهما في مذكرة النبيد العميد والربط بينهما ما يقيد أن سميه تكرار السؤال عن المسدعي في يوم تحسرير المذكرة كان لواجهته بأن اعماله. النظامة ليست على وجهها الأكمل ، وأن التحسنيرات السابقة في هسذا الشمان لم تنتج اثرها بما يقع بأن التحقيق الشفهي قد شمل الواقعة المنسوبة الى الدعى بشستيها ومؤدى ذلك كله ان السيد العبيد قام باسستجواب المدعى والتحقيق معسه شسفاها وأثبت مضمون نلك بالحضسز الذي يحسوى الجزاء ومن ثم فانه يكون قسد استعمل الرخصة التي أشسارت. اليها الفقرة الأشسيرة من المادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١٠

مسالفة الذكر ذلك الآنه ليس القصود من اثبات مخسمون التجتيق الشفهى علمضر السدى يحوى الجزاء عضرورة سرد ما دار عى الموضوع عى محل الاستجواب بالمحضر تفصيليا بسرد كل وتلاع المسسوبة الى العسامل وبيان الأمسول التى امستخلصت منها وذكر ما ورد على المسنة الشهود بشأنها وترديد دفاع العسامل وتقصى كل ما ورد على المسنة الشهود بشأنها وترديد دفاع العسامل وتقصى كل ما ورد على المسنقي الشفهى الى تحقيق كتابى وهو معا يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشفهى الى تحقيق كتابى وهو معا يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشمهى وهي مسهل العمل على ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للتانون رتسم ٧٣ مسنة ١٩٥٧) وانما المعصود من ذلك البات حصول التحقيق والاستجواب وما اسمغر عنه هذا التحقيق في ثبان لبوت المخلقة الإدارية تبل العامل على وجه يهسكن السلطة القضائية من بسمط ربابتها البانونية على مسحة على وجه يصحة تكييفها التساؤني ،

(طعن ٥١) لسنة ١٣ ق _ جلسة ٢٩/٢/١٢/٢٩)

قامِسدة رقيم (۲۳)

: 12-41-

الفقدرة الأفيرة من المادة من من القسانون رقم ٢١٠ لمسمنة ١٩٥١ ملكسافة بالقسانون رقم ٢١٠ لمسمنة ١٩٥١ من القسانية بالمسلمة بالقسانية والتحقيق شدفاها على أن يثبت مفسمونه بالمحضر الذي يحوى المسزاء من التحوين والبسات مضمون التحقيق من الاجراءات الموهرية ما المقصد بلك أن يتفسمن المحضر خلاصسة الاستجواب تكون معبرة بوضدوح عسالسستجوب فيه الموظف وما اجاب به على وجسه معبدر عن منحى ذفاعه سمسال عن التسدوين غير المصدد المضمون التحقيق و

مهلِّحُص الفَّتوي :

 لسنة ١٩٣٤ تجيز لوكيل الوزارة ولوكيلها المساعد ولرئيس المسلعة —
كل في دائرة اختصساصه — توقيع عقوبتي الانذار والخصسم مسن الرقب
عن بدة لا تتجساوز خمسة وأربعين يوبا في السسنة الواحدة بحيث لا تزيد
بدة المقسوبة الواحدة على خمسة عشر يوبا ، وتطلب النص لمسللهة
توقيع الجسزاء ان تسمع اتوال المسوظف وأن يحتق دفاعه وأن يسكون القرار
بالجزاء مسسببا ، وقد اضيفت الى هسذا النص قترة اخسرة بلقسانون
رقم ٧٧ لمسنة ١٩٥٧ تجيز أن يكون الاستجواب والتحقيسة شسفاها
على أن يثبت مضسهونة بالمحضر الذي يحوى الجزاء وجاء بالمذكرة الايضاحية
على أن يثبت مضسهونة بالمحضر الذي يحوى الجزاء وجاء بالمذكرة الايضاحية
على كامة الشسهانات » ومن هذه الفسرة أن المراد هو « تسسهيل العبل مع المحلفظة
على كامة الشسهانات » ومن هذه الفسهانات سماع اقوال الموظف وتحقيق
خفاعه وتسسبيب قرار الجزاء وتدوين مضسهون التحقيق أو الاستجواب ،

وان المستفاد من نص المسادة ٨٥ المسار اليه أن الأمسل هو التحقيسق الكتابى الذى يدون كابلا وعلى علاته ، واسستثناء من هذا الأمسل لهيز اجراء التحقيسق شفاها على أن يثبت مفسهونه على الحضر السذى يحسوى الجزاء ، أذ يعتبر أثبات هذا الموضوع في حالة التحقيسق الشفهى بديسلا عن تدوين التحقيق كابلا في حالة التحقيسق الكتابى ، ويعتبر التدوين والبسات مضمون التحقيق من الإجراءات الجسوهرية لتعلقهما بالضامانات الأسساسية في التحقيسة ،

ان اثبات مضمون التحقيق او الاسستجواب في المحضر الذي يحوي الجيزاء لا يعنى ان يثبت المحقق الاسسئلة والإجابات عنها كاملة وعلى علانها كما هو الشان في التحقيق الكتابي ، والا كان ذلك اهدار لما اسستهدئه المشرع من التيسير على الادارة وتسهيل العمل ، كسا لا يعنى تجهيل دفاع المسوظف او الاتتصار على جزء منه لان في ذلك الحسلال بالفسماتات المتررة في التحقيق لكن المتصود من اثبات مفسمون الاستجواب في المحضر السذى يحوى الجزاء هو أن يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضسوح عما استجوب فيه الوظف وما أجاب به على وجسم حبن من منحى دفاعه ، غاذا لم يسستوف محضر الجزاء هذه المنساصر

هان الاستجواب يكون قد جاء على خلاف حسكم القسانون غسير مستكمل. الضحمانة الأساسية التي يقسوم عليها التحقيسق .

ان العبارة التى سساتها القرار ، من أن الدعى لم يبد لدى مواجهته بما نسب اليه عسفرا مقبولا ، لا يمكن ان تعد مفسمونا محددا يصلح لتحقيق شسنهى بحسب المعنى المفهوم من نص المسادة ٨٥ المشسار اليه ، اذ لا تعدو هدف العبارة ان تكون تعبيرا عن رأى سسائل في اجابة مجهلة لمسئول ، وهي لا تنم عن كون المسئول مقرا او منكرا كما انها تحتمل التأويل ، نقد تفيد ان المدعى لم يقدم على الاطلاق عفرا مقبسولا ، كما تفيد أنه قدم بالفعل عذرا رآه المصقق بحسب تقسديره غير مقبسول وان كان. في الواقع غير ذلك ومتى كان ما أثبت في المحضر كمفسمون للاستجواب مجهلا على هذا الوجه من جهة ، ومثارا للتأويل من جهة اخرى ، غسان ما اثبت في المحضر لا يعد مفسمونا كانيا للاستجواب الشسفهى وتكون. ما اثبت في المحضر لا يعد مفسمونا كانيا للاستجواب الشسفهى وتكون.

(طعن ۲۲٦ لسنة ٩ ق ـ جلسة ١٥/١/١١٩)

قاعسدة رقسم (۲۶)

البــــدا :

جواز أن يسكون الاسستجواب والتحقيسق شسفاها على أن يشبت. مشسمونه بالمفتر الذي يحوى الجزاء — اثبات مفسمون التحقيق الشفوى بالمفضر المدى يحوى الجزاء — ليس مقمسودا منسه غرورة سرد ما دار في الموضوع معل الاستجواب تعسيليا بسرد كمل الوقائس المنسوبة للمسوطة والاصول التي استخلصت منها وتسرديد دفاع المسوظة وتقمي كل ما ورد فيسه — يكفي البسات مفسمون التحقيسق أو الاسستجواب وما السفر عنسه في شان ثبوت الذنب الادارى قبسل المسوطة .

ملخص الحكم :

ليس المتصود من البسات مضمون التحقيق الشسفوى بالمحضر الذي

يحوى الجزاء ضرورة سرد ما دار في المؤضوع محل الاستجواب بالمحضر المصاليا بسرد كل الوقاتع النسسوبة للهسوظف وبيان الأحسول التي استخلصت منها وذكر ما ورد على السمنة الشسهود بشانها وترديد دفساع الموظف وتتحى كل ما ورد غيه من وتساع وادلة البيات ونفي وترجيح الاتهام على اساس دفع ابداه الموظف اذ كل ذلك من شسائه ان يقلب التقيق تقاسفون الى تحقيق كتسابي وهو مما يعطل الحكمة من اجسازة التقيق الشفوى وهو تسمهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للتانون رقم ٧٣ لسمنة ١٩٥٧ وانها المتصود من ذلك هو اثبات حصول التقيق أو الاستجواب في المسان بوت الذنب الادارى قبل الموظف باعتبار أن همذا المنتب الادارى هو الدني مها يكن السلطة هو الدي يكون ركن المسبب في القرار التاديبي مها يمكن السلطة القضائية من يسط رقابتها القائونية على صححة قيام هذه الوقائع وصححة تكنفيا المتاذي و

(طفن ٤٩) لسنة ٨ ق - جلسة ٢١/٢/٢١١)

قاعبدة رقيم (٢٥)

الإجرادات الواجب اتباعها في التحقيق الذي يجرى مع الموظف مواجهة الموظف بالمخالفة المسندة اليسه من الضمائات الاسساسية التي يجب توفسيرها ما المسادة ٥٠ من اللائمة التنفيلية لقاتون نظسام موظسفي المدولة ما اغفسال هذا الإجراء ما الره: البطسلان ٠

ملخص الحكم :

يبين من الرجسوع الى الأحكام النظيسة لتاديب العاملين انها تهسته فى مجموعها الى توفير الضهاتات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائله يغيسة الوصول الى الحقيقة ، ومن الضمانات الجسوهرية التي هسرص

الشارع على مراماتها في التحقيق الاداري الواجهة وذلك بايتاف المامل على حقيقة التهمة السنده اليه واحاطته علما بمختلف الأدلسة التي تشبيب الى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلى بأوجه دفاعه ، وفي ذلك تنص المسادة . ٥ من اللائمة التنفيدية لقانون التوظف على أن يتلو المستق على الموظف الذي نصبت اليه المخالفة او الخروج عملى مقتضى الواجب ملخص ما اسمنر عنه التحقيق من ادلة وقرائن الحدد من الاوراق ومن المهوال الشسهود ويثبت حمسول التلاوة في المعضر ويدون اجابة الموظف عليها تفصيلا ثم يحقق دغاعه واذا استشهد بشهود نفى وجب استدعاؤهم وســؤالهم . ويلزم حتى تؤدى مواجهــة العامل بالتهبة غايتها _ كفــمانة . اساسية للعامل ... أن تتم على وجه يستشمر معمه العمامل أن الادارة يسبيل مؤاهنته اذا ما ترجحت لديها ادانته حتى يكون على بينة من خطسورة موقفه غينشسط للدغاع عن نفسسه ، وليس يغنى عسن هده المواجهة مجرد القصول بأن المخالفة ثابتة ثبوتا ماديا لا تسبهة فيه ... ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتفائها مرده الى ما يسسفر عنسه التحتيق الذي يعتبر توجيسه التهمة وسؤال المخسالف عنها وتحتبق دفاعه في شانها أحد عنامره الجوهرية ومن ثم يكون سنديدا ما ذهب اليه الحكم المطعون هيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الأولى المسجعة إلى المطعون خسدها من شكوى السيد / وأجابة الطعسون ضدها عليهسا يطريقة غير مباشرة غير سايم ويكون قرار الجزاء باطلا لعيب في اجراءات

(طعن ١٠٤٣ لسنة ٩ ق _ جلسة ١١/١٢/١٢/١١)

قامسدة رقسم (۲۹)

البسدان

لا بشـــترط أن يحلف الشهود اليمــين في التحقيـــق الذي يجــريه رئيس المــــلحة أو من ينييــه لذلك من موظفيهـــا •

بِلْخُصُ الْحُكُمُ :

انه وان كان القساتون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ، معدلا بالقساتون رقم ٣٧ لسسنة ١٩٥١ ، والذى كان ساريا هيذاك ، قد نص فى المسادة . ٩ مكررا على ان تكون الشسهادة بعد حلف اليبين ونص بعثسل ذلك القساتون رقس بعثسل ذلك القساتون رقس بعثسل المنافق المسادة ٧ سـ الا ان هسنا مقصسور عسلى المتقبيق الذى يجسريه مجلس التاديب فى الحسالة الأولى والنيابة الادارية فى حسالة الثانية سولم يشسترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الادارى الذى يجسري رئيس المصلحة او من ينيه لذلك من موظفيها ، وعساى ذلك غان عدم قيسام المحتق سوه ومدير المستشفى سبتطيف الشسبود ذلك غان عدم قيسام المحتق سوه ومدير المستشفى سبتطيف الشسبود لا يترتب عليه بطسائل شسهادتهم ،

(طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ ق _ جلسة ١٤٠٤ /١٢/١٢/١٢)

قاعسدة رقسم (۲۷)

أغسية :

الاقسرار من المفالف يفنى عن التحقيق معه سـ تجسريخ الشسكتية لا يجدى لأن دورها يقف عند التبليسغ بالشكوى سـ اكراه سـ اختلاف مدلسول الاكسراه المبطل الملاقرار عن مجسرد الفشسية .

والخص الحكم:

ان التسرار المسادر بفصل ابنة المدعى قسد استخلص ما اسسند اليها استند اليها استند اليها استند اليها استند اليها استند المناف وسسايها من الاقرار الذي كتبته ووقعته والذي تفسين تقصيلا كاملا لوقائع الموضوع ، ولا شك ان مثل هذا الاتسرار يغنى تهسلها من اجراء اى تحقيق تحر ، اذ قيسه اترت الطاابة المذكورة بها يكشف عن اعوجاج شسديد في السسلوك لا تؤتين معه على الاسستبرار في الدارسة بالمهدد المذكور ليس فقط حفاظا على سبعة المهد وانها تصدورنا لزميلاتها من النهسج الذي تمسير فيه ، سبها وقد بان من الاتسرار المه أنها المطحبت طالسة المرى معها واشركتها غي مغارتها ، ولا جسدال ان مثل

هــؤلاء الطالبات يجب اخذهن بالتــدر اللازم من الشــدة املا في ردعهن ومنعهن من الانطسلاق في هذا الطريق الذي يتنساني نماما مع السدين ومع البيئة المصرية والقول بغير ذلك ، واخذ مثل هدده الأمور باللين والتساهل لا شك يؤدى الى اضرار بالفة سواء بالنسبة للعام والتعليم او بالنسبة للاسرة والمجتمع ولا وجه لمسا ذهب اليه الحكم المطعون نيسه من تجسريح الشاكية التشكيك مى الواقعة التي ابلغت عنها اذلك لأن دور الشاكية وتف عند حد التبليف عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السميرة وتعد انحسرافا شديدا للسلوك المالوف ، فأيا كان الراى في السلوك الشخصي " للشماكية ، غليس من شمسانه أن يؤثر غي الواقعة ذاتها التي أبلغت عنهما ، اذ المرد عي النهساية هو تبسوت الواقعية من عسدمه بغض النظسر مين شحص المِلغ مجهولا كان او معروها ، منصرها أم مشهودا له بالاسستقامة ، فكثير من الانحسرافات يكون مصدر التبليسغ عنهسا شكوى من مجهسول ويكشف المحص عن قيسام ما يسؤند مسحة السوقائع انتي تضبئتها الشكوي ، كذلك تطرح المحكمة كل الاعتبارات التي سلتها المسدمي للتشميك في مدلول الاقرار الذي كتبته ابنته من ناهية اختسلافه عى بعض التفصيالت مع الاقرار الذي كتبته زميلتها ، ذلك أن كال من الاقرارين تد انفسق مي جوهره وهو توجه الطالبسات الثلاث الى منسزل اختلين فيه مع غرباء كما أنه ليس صحيحا ما ردده المدعى وسايره فيه الحكم المطعون فيه من أن الاقرار الذي كتبته أبنة المدعى كان وليسد اكراه مرده الرهبسة من المسوقف امام المسئولين بالمهدد وبذيم وكيلة المعهد التي توصيلت بطريق الخديمة الى استكتابها الاترار ، ذلك لأن الطالبة المذكورة ارتضت كتابت وكون هذا الاقسرار قدتم مى حضور السادة عبيد المهد ووكيطة المعهد والاخصائية الاجتماعية لا يعنى أن يسكون شسابه اكراه ادبى اذ أن المسركز الوظيفي لهؤلاء وما له من سسلطان هي نظهر طالبات المعهد لما يسبغه على اصحابه من اختصاصات لا يعد اكراها ما دام لم يمتد الى الطالبة بالأذى المسادى والمعنوى ومجرد الخشية لا يعد غرين الاكراه البطل للاقرار لا معنى ولا حكما ، اذ لا يمكن ان يستخلص

من ظروف الدعوى وملابساتها تاثر ارادة الطائبة المنكورة من ذلك السلطان حين كتبت اترارها ، غالنفسوذ الادبى في ذاته لا يكفى وحده ما ام يتنسرن بوسائل اكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى غسرض غير مشروع وغنى عن القسول أن مسلك وكيلة المهد في تكليف الطائبة المذكورة بكتابة اقرار مما سبق أن القتمه على مسامها شمويا ، هو المسلك الواجب بحكم وظيفتها على القيام على تنفيذ لواقع المهدد وتحتبق المسلحة العابة المقصودة من هذه اللواقع ، فهذا التسكليف بشروع في المسلحة العابة المقصودة من هذه اللواقع ، فهذا التسكليف بشروع في المسلحة العابة المقصودة من هذه اللواقع ، فهذا التسكليف بشروع في المسلمة القالمية والفائح ، فهذا التسكليف بشروع في

(طعن ۱۰۲۱ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۷۹)

قاعسدة رقسم (۲۸)

المستثن ا

استدعاء المرظف التحقيق مصه في مخالفات منسبوبة اليه ب عدم انكار المسامل استدعاء التحقيق ب اعتبار ذلك تسليما منه بمسحة مصول هذا الاستدعاء تفويته بذلك فرصة النفاع عن نفسه واهداره ضسمانة اساسية خولها له القسانون ب جهة الادارة في همل من توقيع

ملخص المكم :

ومن حيث أن النابت من الأطسلاع على سبط الحضور والانمرافه اوظفى مسجد التبين أن السيد مقتش المساجد اشر في هذا السجل في يوم الخبيس الموافق 10 من أبريل مسنة 1911 بأن أمام المسجد الشميخ منقطع من يوم ١٣ من أسريل مسئة الالالونيه عليسه بالحضور الى المسيرية صباح السبت ١٧ من أبريسل مسئة ١٩٧١ للتحتيق معه ، كها اشر السيد المقتش المذكور في يسوم الاحد الموافق ٩ من مايو سنة ١٩٧١ « بأن الإمام المستكور غير موجسود رولم يحضر ولاحظ أنه موقع في عصر ومضرب ومشاء اليوم ٩ من مايسو

متسا وكفلك الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ من مايسو سنة ١٩٧١ كلهسا واستدعى الى المسديرية اكثر من مرة بالتسجيسل على هذا الدفتر وغيره وأرسسل البه بالبسريد ولكسه لم بعضر وهذه غوضى وانتهسارية ومخالفات صريحة واضحة ونبه عليه بشرورة حضسوره الى المديرية لسؤاله على كل هذه المخالفسات وفيرها » وأذ لم يتكر المدعى استدعاء للتحتيسق على هسذا النصو فانه يكون عى الواقع من الأمر قد سسلم بصحة حصول هذا الاسستدعاء وبائه

ومن حيث أنه بامتناع الدهى عن تلبية استدعاته للتحتيق معه عى المخالفات المنسسوبة اليه إلى يقل المخالفات المنسسوبة اليه إلى تدفوت على نفسسه فرصة الدفاع واهدر بذلك ضمانة اساسية خولها له التانون ، وعلى نفسك تسكون الادارة على حل من توقيع الجزاء عليه مها لديها من ادلة ثبوت ضميده .

ومن حيث أن المخالفة المسار اليها ثابتة في حق المسدمي من واقسم مسجل الحضور والإنصراف الخاص بالسجد المذكور ومن مذكرة السسيد منتش الحضور والإنصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السسيد منتش المساجد الأورخة في ١٠ من مايو مسئة ١٩٧١؟ ومن ثم يكون قرار من المساجد المخالفة بخصام ثلاثة ايام من مرتبه لاستقاره بواجب الوظيم في مع حرماته من اجره المدة التي تخلف عنها ولم يؤد غيها عمالا ، قد قدام على سسببه الصحيح قانونا وبناء عليه يسكون الداكم المطعون فيسا المسادر في الدصوى رقم ٥٧ لسسئة ٧ القضائية صحيحا بدوره بمسالا مطعن عليه قبيا قضى به من رفض طلب الغاء هذا التسرار .

ومن حيث أنه لما كان الحكيان المطعون فيهما قد مسادقا الصواب في الواقع والقسائون على ما تقدم بيانه فقد تعين الحكم بقيسول الطعن شكلا ورفسسه موضسوعا .

(طعن ۸۷ لسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۲۱/۱۸۰/۱۲)

قاعسدةِ رقسم (۲۹)

المِـــدا:

حق المسوقة أو العليل في سهاع أقواله وتحقيق نفاعه _ لا يسوغ وقد أتيح له ذلك أن يبتنه عن الاجابة أو يتسهك بطلب احالة التحقيق الى جهة أخرى - لجهة الادارة أن تجرى التحقيق بنفسها - لا تنتزم بالحالت، الى الذهابة الادارية ما دام القافون لا يتزمها بذلك .

ملخص الحكم :

اذا كان من حسق الوظف او العسابل أن تسسيم اتواله ، وان يحقق دهامه ، الا أنه وقد النبع له ذلك كله ، غلا يسسوغ له ان يبتسع عن الإجابة أو يتبسسك بطلب احقالة التحقيق الى جهسة اخسرى ، ذلك أن من حسقًا جهسة الادارة — وفي الطعن الراهن الهيئة الزرامية المرية – أن تجمست الادارة — وفي الطعن الراهن الهيئة الزرامية المرية – أن تجمس المالت المي المالية الإدارية ما دام أن المستجابة الى ما أمر عليسه تمين وإذا شسعر الموظف أو المالي بعدم الاستجابة الى ما أمر عليسه تمين في عقبه أن يسلرع الى أبداء اتواله وتفنيد ما يوجبه اليسه من أنهامات ثم أن له الحق في نهاية الارسر في أن يتظلم من القسران الإداري المسادر بناء على مثل حسف المتحقق الذي لا يرتاح الميسه اما أن يحتر على مؤقف التحدي من جهة الادارة دون أن يكون لذلك سبب تاتوفي يوسطى موقف التحدي من جهة الادارة دون أن يكون لذلك سبب تاتوفي يوسطى مؤقف التحدي من جهة الادارة دون أن يكون لذلك سبب تاتوفي المهلى المه

(طعن ١٦٠١ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٦٠١/١١/٥١)

قاعسدة رقسم (٣٠)

: المسلما

عدم سسماع اقوال شاهد ليس من شسانه ان يفير وجه الراي فيمسا

انتهى اليه التحقيق - لا يرتب بطلان قرار الجزاء الذي اسستند الى هسذا التحقيسيق .

ملخص الحكم :

وان كان المستمى قد استشهد بشساهدين لم تسسم اتوالهما غير ان اتوال هذين الشاهدين حتى مع التسسليم جدلا بأنها ستجىء فى صسالح المسدمى قلا يجوز ان تؤدى الى ترجيح نفاع المسدمى او الأخد بها بعد ان وقسع سنة من رؤساء المدمى على المنكرة التي تدبها رئيس لجنة تقدير الدرجسات والتي اثبتت فيها الالفاظ التي صدرت عن المسدمى ، وعسلى ذلك قان مسمم سسماع اتوال هذين الشاهدين ليس من شسانه ان يفسير وجه الراى نبيسا انتهى اليه التحقيق ، ويكون الجزاء قد مسدر مستندا الى امسول ثابتة في الأوراق ،

(طمن ۲۷/۲/۱۹۹۱ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۹۱)

- -

قامسدة رقسم (٣١)

: المسلما

امكان المتهم أن يبدى ما يراه من دفساع أمام المحكمة التلديبية لا يستقيم معه دفعه ببطلان التحقيق أستنادا ألى الاخسلال بحقت في الدفسياع .

ملقص المكم:

لا يعيب التحتيق ، وكان في مكنت ان يبدى ما يسراه من دفاع أما المحكمة التاديبية ، اذ هي مرحلة تستكبل فيها مراحل التحتيق السليقة ، اذ يواجه فيها المتهم بما نسب اليسه ، وكان يستطيع ان يتحدارك أمامها ما غاته من وسسائل النفاع ، بما يجعل دفعه ببطلان التحتيق ، اسستنادا الى الإخلال بحته في النفاع دقعا لا يستتيم في الواسع أو في التسانون .

(طعن ١٤٢ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١/٢/٢/١)

قاعسدة رقسم (٣٢)

المِسدا:

النبسية الادارية غير منبدة في مباشرتها لاجرادات التحقيق والاتهسام بميسال معين او بوجوب تقديم شحكوى اليها من صحاحب المعل حميسال تطبيق حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١ السحنة ١٩٥٩ الضحاص بقانون المصل هو حيث يتولى صحاحب الممل حسق الاتهسام والتاديب حالنياية الادارية لا تتقيد بحكم هدذه المحادة .

ملخص المكم:

ليس في أحكام القسانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر أو فيمسا احال اليه من أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيسابة الإدارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاتهام بميعاد معين 6 أو بوجوب تتبديم شكوى اليها من صاحب العبل ، والمستفاد من نص الله، ٦٦ مسن القيانون رقير ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن بجسال تطبيقها هو حيث يتولى صساحب العبل حــق الاتهام والتاديب ، ميتنيد بالمواعيد والاجراءات المنصـوس مليها نيها ... ولا وجه أمسلا للقول بوجوب نتيد النيابة الادارية باليعساد المنصموص عليه في الفترة الثانية من تلك المسادة ، بمتولة انها تنطسوي على هكم أكثر سخاء للعامل يحتق له ضهانا ، يحول دون اتخاذ مساحب العبل ، من ارتكابه لخالفة ما ، وسيلة الى تهديده الى أجسل غسير مسمى عن طريق اتهامه بها في أي وقت يشاء أذ نضملا عن أن ذاسك مسر دود بها تقدم ذكره ، هان في تولى النيسابة الادارية اجراءات التحقيسق والاتهام ما يكفل للممال من الضمانات مالا يحقق قانون العمل - كما أن المشرع تد استهدف بالخضاع بعض الشركات والهيئسات لقانون النيسابة الادارية ، تعتب المخالفسات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيهسا ، ويتغاضى عنها التاثيون على الإدارة اهبالا أو تواطؤا .

(طعن ١٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢/١/١٩١١)

قاعسدة رقسم (۲۳)

: 13-41

على النسابة الادارية أن تستير في التحقيق الذي تباشره حتى تنخذ قرارا في شسكه - لأس للجهة الادارية أن تتصرف في التحقيق الا اذا احالت النسابة الادارية الاوراق اليها - ليس الجهسة الادارية أن تطالب النبابة الادارية بالكف عن التحقيق - احالة النسابة الادارية الاوراق الى النسابة المسابة لادارية بالتصرف في التحقيق في غصوه ما يسسفر عنسه تحقيسان النبابة الادارية بالتمسرف في التحقيق في غصوه ما يسسفر عنسه تحقيسان التيسابة المابة - قرار الدفظ الذي يصدر من الجهسة الادارية قبسل أن تشتهي النسابة الادارية الى قرار في التحقيق - بلطل -

واغص الحكم :

انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بناء على حاليا الدورية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة شكاوى الاعراد والهيئات الني يثبت المحصر جديتها غان لها بل عليها أن تستبر غى التحقيق حتى تتخذ قرارا غى شائه دون أن يتسوقت ذلك على أن تستبر غى التحقيق حتى تتخذ قرارا غى شائه دون أن يتسوق ذلك على الدادة الجهة الادارية - كما أن لها من تلقاء ذاتها أن تحيا وز الخصام المحكمة الناديبية بتى قدرت أن المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصام من المرتب لدة خمسة عشر يوما - ولا يجاوز المجهة الادارية الادارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية الإدارية المحلمة المختصة عشر يوما بالكنا عدن المسابق الاشارة اليها عن المحلول دون السابق الادارية الإدارية المختصاصها عن طريق مطالبتها بالكنا عدن المسير غى التحقيق أو عن طريق المسادرة الى التصرف قبل أن تنتهى النيابة الادارية قبال الادارية قبال الادارية قبال الادارية الدارية قبال التوادية الدارية المنازية الدارية المنازية الدارية المنازية الدارية المنازية المنازية الدارية المنازية المنازية الدارية المنازية المنازية الدارية المنازية الم

هى التحقيسة في شأن هذه المسئولية على خسوء ما يسغر عنه تحقيسة النيابة العابة وهذا ما المصحت عنه المسادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية. رقم ١٨٨٨ السنة ١٩٥٨ باللائمة الداخليسة النيابة الادارية وان هذه الخطوات المصددة التي رسبتها النصوص لا تدع للجهة الادارية سبيلا التحقيق وتد استهنا التعرف ألنيابة الادارية تسرارا بشسان التصرف في التحقيق وجد استهنا التانون بذلك أن يشم المركز الواقعي للتحقيق بجميع تعميلاته وما انتهى البسه تصرف النيسابة الادارية في شسانه الما الجهسة الادارية بن شسانه الما الجهسة الادارية بن شسانه الما المسئولة هذا القسرار وعلى عن التأثير ولا جدال في أن تعطيسا هذه الفسانة بن شسانه مصادرة النيسابة الادارية على رابها فيها أو اختسارت أهائة أوراق المؤسسوع المي المسئولة الادارية على رابها فيها أو اختسارت أهائة أوراق المؤسسوع المي من الجهة الإدارية على رابها فيها أو اعتسم غان قرار العنظ الذي يمسئول من الجهة الإدارية على رابها فيها أو القسامة الذي يسسئول من الجهة الإدارية على رابها فيها أو القسامة أن يبطساه والمنظ الذي يسسئول يكون بمساورة بهيا إجرائي جوهرى من شانه أن يبطساه و

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جاسة ٨/٤/١٩٦٧)

قاءسدة رقسم (۲۴)

المسلمان

على النيسابة الادارية أن تستمر في التحقيق الذي نباشره حتى تتخسف. قسرارا في شانه سالا يجسوز للجهة الادارية أن تتصرف في التحقيسق الا إذا احالت النباية الادارية الأوراق إليها .

ملخص الحكم :

اذا تولت الينسابة الادارية التحتيسق؛ سواء بناء على طلب الجهسة. التي يتبعها الموظف ، او بناء على ما كشف عنه اجسراء الرقابة الادارية البناء على شبكوى الأعسراد والهيئات التي يثبت الفحسم جديتها ؟ عان لها ، بل عليها ان تسستر عى التحقيسق ، حتى تتخذ ترارا عى شسأته دون أن يتسوقف ذلك على ارادة الجهسة التي يتبعها الوظف سولا بجوز،

· قتلك الجهسة ان تنصرف في التحقيق الا اذا احالت النيسابة الادارية الأوراق · المهسسسسا .ه.

(طعن ١٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١/٢/٢١١)

قاعسدة رقسم (٣٥)

المسادا:

المستفاد من نص المادة ٩ من قاتون الفيساية الادارية رقسم ١١٧ ولسنة ١٩٥٨ والمسادة ١٤ من اللاحة الداخلية للنيساية الادارية المسادرة يقسرار رئيس الجمهورية رقسم ١٤٨٩ اسنة ١٩٥٨ أن المشرع في الجسرائم المتاديبية قصر سسلطة تفيش منازل المعاملين على اعضاء النياية الاداريسة وهدهم يجرونه بالشروط والاوضماع التي نص عليها القسانون سيسرتب على ذائل انه يمتنسع على المؤساء الاداريين تفيش منازل المساملين ومشال هذا التفتيش لو هددت يكون باطلاس الخط المنازل المساملين ومشال تقون النيساية الادارية جاء عاما ومطلقسا وينصرف الى المساكن المخاصسة والى المساكن المخاصة فعلا للاقابة والمسكن و كانت ملحقة بمكان المهسل

ملخص الحكم:

انه عن الوجه الأول من أوجبه الطعن والضام ببطلان الإجسراءات تأسسيسا على أن الدكتور ، ، ، ، ، مدير القسسم العلاجي بصديرية الشسئون المسحية بقنا بتفتش مسسكن الطاعن دون الحصسول على موافقة عمريحة منه أو أن يسكون ماذونا بذلك من المسلطة المنتصسة تانونا ، فان المادة ؟ من الدسستور تنص على أن المسسلكن حرمة غلا يجسوز دخولها ولا تعتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لإحكام القسانون ، وقد نظم كسل من تانون الإجسراءات الجنائية وتانون النيسابة الادارية الضوابط والإحكام الماضة بتفيش المنسازل في المجال السنة يدسرى فيه ، متضينت المسادة ، من تانون النيسابة الادارية رقم ١١٧ لمسنة ١١٩٥٨ النص على أنه يجوز لدير هام النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكيلين في حالة التحقيق أن يأذن. بتقتيش أشمخاص ومنازل العاملين المنسوب اليهم المفالفة المالية أو الادارية اذا كان هناك مبررات توية تدعو الى اتخاذ هذا الاجاراء ٤ ويجب أن يــكون الاذن كتابيا وأن يباشر التحقيق احد الأعضــاء الفنيــين . كما نصت المسادة ١٤ من اللائحة الداخلية النيسابة الادارية المسادرة بقرار من رئيس الجمه ورية رقم ١٤٨٩ استنة ١٩٥٨ على أن بساشر تفتيش المنسازل احد اعضاء النيابة الادارية . . ويبسدو واضسحا أن المشرع مي الجسرائم التأديبية قصر سلطة تغتيش منازل العساملين على اعضاء النيسابة. الادارية وحدهم يجرونه بالشروط والاوضساع التي نص عليها التسانون ٤ ومن ثم يمتنع على الرؤسساء الاداريين تفتيش منسازل العاملين ومثل هذا التفتيش أو هددت يكون باطلا ، وجدير بالذكر أن لفظ المنسازل المنصوص عليه في قانون النيسابة الادارية قد جاء عاما ومطلقا غيؤخذ على اطسلاقه وينصرف الى السساكن الخامسة والى المساكن المكومية على حد سسوام حتى ولو كانت ملحقة بمكان العمسل طالما أنها مخصصة فعلا للاقسسامة والسكن وفيها يستطيع الشخص أن يأكل ويستريح وينام مطبئنا ألى أنه. هي مأوى من ازماج الاخرين ، وغنى من البيان أن العاق سكن الطبيب. ببيني الوحدة الصحية الفرض منه توفير السكن التريب من مكان العمل والمناسب الطبيب الدي يعمل عن الوحدات الصحية المنتشرة عن الريف 4 دون أن يسكون من شبأن ذلك المتقاد هذا السكان منفة السسكن .

ومن حيث أنه لما كان ألثابت من الأوراق أن مدير القسم الملاجم. بمديرية الشمنون المحية بقنا > قد اقتصم مسمكن المخالف وقام بنسبطم با به من تسدّذاكر طبية > غان ذلك يكون قسد تم بالمخالفة للقاتون > ويسكون التقديش باطلا ويتسرتب عليه بطلان الدليل المسمتمد من التذاكر الطبية التي تم ضمينطها > ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المسمتمد من التنتيشر الباطل > الا أن التحيقة التابية والأوراق قد خلت تهابا من ثمة دليل آخر يقيسد قيسام المخالفة التائية في حق الطاعن سيما وأنه لم تجرد عهددته ولم يظهسر شهة مجز بها ؛ واذ ذهب الحكم الملعسون هيه غير هذا المسذهب ؛ يسكون عسد خالف التسانون ويتعين لذلك التضاء بالفاقه ؛ والحكم ببراءة الطاعن

(طعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٩/٥/٢٩١ (

قاعسدة رقسم (٣٦)

السنا:

عقدوية القصل - عدم سماع الشاكين في التُحقيدق لا يبطأه - السندعاء الشاكين لسماع تقوالهم غضلا مها فيسه من الزعاجها في الله المستدعاء الشاكين المساكين المضاور الادلاء باقوالهم - عقوبة القسسل - عدم الملاحة القاهرة بين المخالفة التلايييية والمقراء - القاه قرار القصسل لا يكل بحق السنطة المختصة بتوقيع جزاء تخر من بين الجنزاعات المصوص عليها في المنافرة من الساحة المنافرة الأولى من المساحة المساحة المنافرة الأولى من المساحة المقسوبة يسكون خطال سنة من تاريخ المكتم المكتم المكتم المكتم والمكتم -

ملخمن الحكم :

ان ما ذهب اليسه الحكم الملعون فيه من أن المخالفة غير ثابتة في المسلم حق الطعون شده لا يتسوم على أساس صحيح من الواقع ، ذلك أن مسم مسماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، فالاضاعة الى أن استدعائهم المتحقيق فيه إرعاج للمهلاء ، فأنه ليس ثبة ما يلزم الشاكين بالحفسور للالام باتوالهم ، ثم أن سماع أقوالهم غير منتع في التحقيق بعد أن شبت من اتوال الشسهود المالين بفرع البنك ومن اعتسراك الملعون ضسده أنه حُرج على متتفى الواجب في اداء اعبال وظيفته بما يسيء ألى سسمعة البناك كورسمة مالية التماتية ، فان جهة العمل وقد استنت الى ما ثبت في حقيه على الوجه الذي اظهره التحقيق في مساطنة تاديبيا فان ترارها المساقة قده يكون مستبدا من اصول ثابتة من الأوراق ، والسن كان ذلك المساقة المستدارات المستحدة والمساقة الديبيا فان ترارها

إلا ان قرار الهـزاء وقد صدر بالفصل يكون متــوبا بانفاو بوصنه اتمى المقــوبات التاديبية التى توقع على المــايلين حيث لا تفيد المتــوبات الإخــرى في زجر العامل وتقويمه وكان على البنــك ان يمنحه فرصــــة لاصلاح حاله وليحقق النظــام التاديبي الفرص المرجوة منه ، ومن تــم مان الصــكم المطعون فيه نميا انتهى اليه من الفــاء قرار الفصل والتعويض محبــولا على اسباب هذا الحكم يكون صحيحا قانونا ،ولا يحــل ذلك بحق الســلطة المختصة في البنك في توقيع جزاء آخر على المطعــون ضــده من بين المحــزاءات المنصوص عليها في النــود من ا ــ ٨ من المقــرة الأولى من المــازاءات المنصوص عليها في البنــود من ا ــ ٨ من المقــرة المسابلين بالقطاع المام خلال ســـنة من تاريخ هذا الحـكم وفقا لاحكام المــازدن المـــكم وفقا لاحكام المـــازدن المـــكم وفقا لاحكام المــــازدن المـــكم وفقا لاحكام المــــازدن المـــكم وفقا لاحكام

. (طعن ١٤٦ لسنة ٢٥ قي - جلسة ٢١/٢/١٨٨١)

قاعسدة رقسم (٣٧)

البـــدا:

المسادة ٢١ من قانون العاملان بالقطاع العام العسادر بالقسانون رقم السنة ٢١ من قانون العاملان بالقطاع العام العسادر بالقسانون رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ من المصود الذي يحوى المجزاء من المهدف من فلسله البسات حصول التحقيسة او الاستجواب وما اسفر عنسه من نبسوت الفنب الادارى قبل العامل على وجه يمكن السلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صححة قيام الرقائع وصحة تكييفها للقسانون ٠

مِلْحُص الحكم :

ان المقصود بما أجازته المادة ٣١ من تساتون نظام المساملين بالقطاع العام رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ من المكانية أن يكون الاستجواب أو التحديث شفاهة أن يثبت مضمونه هذا التحديث الشفوى بالمضر الذي يحسوى الجزاء والهدف من ذلك هو اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما اسسفر عنه هذا التحقيق في شسان ثبوت الذنب الادارى تبال المسامل على وجله يمكن للسلطة التضائية بسط رقابتها التانونية على مسحة تيام الوقائع ومسحة تكليفها التانون .

ومن حيث أن الأوراق التي تعبتها الشركة خالية من أثبات ما جرى في التحقيق الشفوى الذي تقول أنه اجسري مع الطاعن . بال أن كل ما تضيئته هسدة الأوراق هسو مجرد اشسارة في نموذج مطبوع المي هدوث التحقيق دون ذكر ما أيداه الطاعات الذي يجرى ممسه التحقيق من أقوال بصدد الاتهام الموجسه اليه الأمر الذي يتسرتب على أن تسكون قسرارات الجزاءات المطمون فيها قد صسدرت على خسلاف ما يقضي به القسانون خليقة بالالفساء ويكون الحسكم المطعون فيه قسد جانب مسحيح حكم القسانون متعينا الفاؤه والفساء القسرارات المطمسون فيهسا .

(طعن ٢٣١٦ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ١١/٥/١٩٨١)

قاعسدة رقسم (٣٨)

البـــدا :

المادة ٢) من القسانون رقم ٣٥ أسنة ١٩٧٦ بشان النقسابات المهالية

الشرع اراد أن يكفل الاتحاد المسلم القسابات المهال المسق في الاحاطة
بما ينسب الى عفسو مجلس ادارة المنظمة النقابية من الهامات في جرائم
نتمسلق بنشاطه التقابي س لا وجه لاخطار الاتحساد المام الممسال تبسل
اجسراء المتعقيق مع المفسو في المخالفسات المتماقسة بعمله الوظيسفي

ملخص الحكم:

أن المسادة ٢٦ من القسانون رقم ٣٥ لسسنة ١٩٧٦ بشسأن النقابات

ومن حيث أن النص المتسار اليه يتعسين أن يقتصر مجاله في غسوه ما تقسيم على ما ينسب المعضو النقابي من الهساءات في جسرائم تتعساق بنفسساطه النقابي ، غاذا ما اقترف العضو مخالفات تتعلق بعمله في المنفساة غلا تتربب على جهسة العمل أن هي أجسرت تحقيقات معه بفسائها ولم قتم باخطار الاتحساد العام للعمال به تبسل أجرائه .

وبن حيث أن الانتطاع من المبل أو الانصراف قبل الميصاد بدون اذن أو رقض اسستلام العامل اكتفي بوجه اليسه بن الشركة وهدو ما نسب للمطمون فسده بن بخالفات ، كلها أمور لا تتعلق بيمارسسته انشساطه النخسابي وأنها هي بن الاسور العملقة بمبارسته لمسام وظيفت في الكتوسة أن عجرى معسمه التحقيق عن هده المخالفات دون حاجة لاخطار الاتصاد العام لنقسابات العسمستال .

ومن حيث أنه يتضم من الأوراق ثبوت المخالفات المسموبة للطاعن (م ٥ مرح ٢) وهي غيسابه عن العبل والاتصراف قبل اليعساد والامتناع عن اسستلام المطار موجه اليسه بن الشركة وبن ثم ماته بذلك يسكون قد أحسل بواجبات وظيفتسه ويكون قرارى مجازاته قد أسدرا ولا مطعسن عليهما .

ومن حيث ان الحكم المطعبون فيه أذ ذهب غير هذا المسذهب وقضى بالفساء قرارى الجسزاء يسكون مخالفسا للقانون ، ويسكون الطعن عليسه مسسئند الاساس قانونى سسليم ، الأمر الذى يتمسين معه الحكم بالفسائله .

﴿ طَعَنَ ١٨٥٤ لِسَنَّةَ ٧٧ ق _ جِلْسَةَ ٢٩/١٢/١٨٤)

نصت المادة ٧٩ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٧٨ بشسان نظامه المسلملين المدنيين بالدولة على انه « لا يجوز توقيع جسراء على المسلمل الا بعد التحديد على المسلمل الا بعد التحديد على معه كتسابة وسسماع التواله وتحديد دال يكون التسرار المسادر بتوقيع الجزاء مسببا ، ومع خلك يم وز بالنسبة لم بيكون الاستوالي أو التحديد شداد الوالمصم من الأجر لدة لا تجاوز ثلاثة أيام ان يكون الاستوالي المسادر بتوقيع المسراء ، عوجاء في المكرة الانسامية للتسانون ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ بصدد المسادة « ان الأصل في توقيع الجرزاء هو ان يسسبته تحديث كسابي مع المسامل المالفة عديث تسبع الواله ويمقق نفساعه مع تسبيب عرا المسابل المالف عيث تسبيب المالة على الا المناز او الخصم من الأجر لدة لا تجاوز ثلاثة أيام عائه يجوان ان يكون الاستجواب او التحقيق شسفاهة على ان يثبت مضبونه في قرار

كسا نصت المسادة ٨١ مسن القسانون ٤٧ اسسنة ١٩٧٨ على أن « • • المحقق من تلقاء تقسسه أو بناء على طلب من يجسرى معسه التحقيق الاسستماع الى الشهود والاطلاع على السسجلات والأوراق التي يرى فائنتها غي التحقيسق وأجراء الماينة » وقد سسبق أن أشرنا أيضا إلى كتساب المجهاز الركزى لتنظيم والادارة رتم ٣٨ لسسنة ١٩٨١ والمعدل بالكتابين الدوريين رتبى ١ لسسنة ١٩٨٦ و ٢٪ لسسنة ١٩٨٣ وهذا الكساب الدورى المسان نبوذج لاتحه المخالفسات والجسزاءات المقسرة لها واجراءات التحقيق مع العاملين بوحدات الجهاز الادارى للسدولة . وهدذا النبسوذج تسسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة ادارية عند احسدارها لاتحه المخالفات والجرزاءات والإجراءات الخاصة بالنحقيق بالنسسية للمسابلين بهسسا .

الفـــرع الرابـــع نتيجـة التحقيـق وفقـد لوراقــه

قاعسدة رقسم (٣٩)

: المسلما

القــرار الصادر من القيابة الادارية بحفظ التحقيق مؤقتا لمــدم كفاية الاكلة ـــ لا يحوز هجيسة تحجب سسلطان الجهسة الادارية في انسزال المِسزاء التسساديين •

ملخص الحكم :

ان شرار الثيابة الادارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقتا لعدم. كفاية الأدلة ولم يسكن لعدم الصحة ولانتفاء الدليسل ومن ثم لا تسكون لسه حجيسة تحجب مسلطات الجهسة الادارية غي توقيسع الجسزاء السذى قسسدرته .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق -- جلسة ٢٢/٥/٥/١٩١)

قاعسدة رقسم (٥٠)

المستدا :

ضياع اوراق التعقيق ــ لا يمنى مطلقا ستقوط الكنب الادارى. المبنى عليها متى قلم الدقيل على وجودها ثم فقدانها .

ملخص الحكم:

أن ضيياع أوراق التحقيقات لا يعنى مطلقها سقوط المنب الاداري

الذى انبغى على تلك الإوراق منى قسام الدليسل اولا على وجسودها ئسم غندانهسا ، وأما عن محتوياتها فيسستدل عليها بأوراق اخرى مسادرة مسن المسخاس لهم صلة عمل وثينة بهسا ،

(طعن ١٦١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩١)

قاعسدة رئسم (١١)

البيدا:

ضياع اوراق النحقيق او فقيدها لا يجعل القرار النسادييي كاله منتزع من غير اصدول موجودة د اساس ذلك أن ضياع سند الحدق ما كان بهضيع للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا أو جنائيا أو أداريا ما دام من المقسدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأهرى ... منساط ذلك وجود عنساصر تكبيلية تعين في مجموعها مع باتي المسراان والشمسواهد ودلائل الأحوال القائمة في النازعة على تكوين الاقتفاع بها بهكن أن ينتهى اليه الحسكم في شان القرار المطعون فيه ... قرينسة الصحة المفترضة غي القسرار الإداري لا تنهض وجدها سسندا كافيا لتحصين هسدا القسران من الطعن فيه بالالفاء ما لم تتسوافر الى جانبها العنساص والابلة المشبسار اليها _ قرينة صحة القرار الإداري ليست قاطعة بل تقبل الدليل المكس _ عبء اقامة هذا الدئيل يقسع عنى عاتق المتضرر من القسرار ... مقتضى هــذا العبء عدم هرمانه عدالة من سيبيل التهــكن من انبــات العــكس بغمل الإدارة السابي أو تقصرها ، منى كان دليسل الاثبسان بين يديهسا وحدها ، وامتنعت بغير مبرر مشروع عن تقديمه أو عجزت عن ذلك لفترة أو هلاك سنده بغير قوة قاهرة ... عدم تقديم جهة الادارة اصمل القسرار ائتاديبي او صدورة منه او التحقيقات التي صدرت نتيجه لهها ، وخهاو مفسردات الدعسوي من اي عنصر او دليل أثبات بمسكن ان يصلح اداة تجعل من القسدور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضساء في شان ترجيح مسحة هذا القسرار وسلامة استخلاصه ، وعدم تقسديم الحكومة أو ابدائها ها ينفى أو ينقض ما استند البه المدعى من أوجه للطمن على سسلامة المكم. الصسلار بالفساء هسدًا القسرار •

ملخص العكم:

سسبق لهذه المحكمة ان تضت بأن الفهسم القائم على ان عسدم تقديم.

الوراق التمقيق الابتدائي أو فقدها يجعل القسرار المطعون فيسه كسانه،

منتزع من غير أصول موجودة هو فهسم ظاهسر الفطسا ، فهسا كسان

فسسياع أوراق التحقيق بل ضسياع سند الحق بهضيع للحقيقة ذاتها في

شسياع يمبالاتها منيا أو جنائيا أو أداريا ما دام من المقسدور الومسول المي

هذه المتنيقة بطرق الاثبات الآخرى ، وهسذا الديل قائم في خمسوصية

هذه المائية على ما سسجله مجلس التاديب الابتدائي ثم مجلس التاديب

الاستثنافي في قراريهما من خلاصسة وما انتهيا اليه من دلائل اقتنصا بها:

هيها انتهيا اليه من نتيجة ، هذا الى أن أوراق التحقيدق الانضسامي

ويخلص من هذا القضاء ان مناط عدم النبسك باوراق التحقيق في حالة عدم تقييما أو مقدها ، وعدم اعتبار الغزار الماحسون فيسه في هذه العالمة بنتزعا من غير أمسول موجودة ، هو اجكان الومسول الي الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجسود مناصر تكيلية تنهد في مجبوعها الحقيقي القرائن والفسسواهد ودلائل الاحوال التالية في مناسات على المنسازعة على من النسازعة على النراز المطمون غيه منذا لم تتسواهر هذه المناصر والإدلة فلا تنهض قرينة القرار المطمون غيه منذا لم تتسواهر هذه المناصر والإدلة فلا تنهض قرينة المسحة المقترضة في القرار الاداري وحدها سسندا كافيا لتحبسينه من الطمن فيه بالالفساء لان هذه القرينة ليست قاطعة بل انها تقبسل الدليل المحكمي و واذا كان عباء الناء هذا الدابل يقع على عاق المنشر مسن التسكين من اثبات المكس بقعل الإدارة السابي او بتقصيرها مني كان التسكين من اثبات المكس بقعل الإدارة السابي او بتقصيرها مني كان هذا الالبسات بين يديها وحدها واعتمت ، بغير مبرر مشروع ، عسن تقديهة ، او هذاك مستده بغير تفرع قاهرة والاستجاداذا كان دفاعه في تمييب القرار وشستقا من الأوراق المتضيخة

لهذا الدليل ومنحصرا فيها ، اذ لا يتبسل أن يكون وضعه عى حسالة عدم تقصديم الجهة الادارية للسبب ما للاوراق التحقيق المتنوية على الاسباب التي تلم عليها الترار ، اسوا منه عي حالة تنديم هسذه الاوراق ، فيتعسفر عليه على الحالة الأولى سسبيل اتامة السدليل على العيب المسنى يوجهه الى القرار وبذلك يحتمى القسرار من الالفاء ويغلت من رتابة النفساء وتكسب الادارة بامتناعها عن تقديم الأوراق أو باشاعتها لها ميزة غسيما عادلة نتيجة لوقفها السلبي أو تقصيرها ، بينها يتساح لسه على المسالة اللهائية أذا ما شحمت هذه الأوراق ، أن يحص اجسراءات التعتبق الثوال وينقش النتيجة التي استخلصت منه ، بها قسد يكشف عن عيب على القرال يسكن أن يكون مبررا الالفائه .

غاذا كان النسابت من الأوراق ان القسرار المطعون غيسه له وجسود وان لم تقسم الوزارة بتقسديم أصله أو مسورة بنه أو التحتيقات التي صدر نتيجة لها ، وان يكن بلف خدية المسدورة بنه أو التحتيقات التي صدر القسرار ، وإنا كانت بغردات الدعوى ، في خصوصية المسازمة المطروحة ، لا تتضسمن أي عنصر أو دليل البسات يمكن أن يصسلح أداة تجعمل مسئ الملكزة الوصسول الى المحتيقة ، لاصسال رقابة القضاء ، غي فسسان ترجيح صسحة القرار المذكور ومسالهة استخلاصه ، غانه أزاء صدم تقديم المسكوبة أو إبدائها ما ينفي أو ينقض ما أسسنت اليه المسدعي من أوجه المطعون على القسرار ، ولما سلف بيانه من أسباب ، يكون الحكم المطعون فهه أسمات القرار ، فأر سائل المطعون فيه أسمات القرق على ذلك من آثار ، قسم السباب الحق في النتيجة التي أنتهى اليها .

(طعن ١١٥٣ لسنة ٨ق - جلسة ٥/١/١١٣)

قاعسدة رقسم (۲۶)

البـــدا :

فقد اوراق التحقيقات التي اجسريت مع الموظف فيما نسب اليسه سـ عسدم تأثيره على قرار الجزاء ما دامت الواقعسة التي بني عليها ثابلة مسن أوراق الحسرى تطمئن اليها المحكمة وتؤدى الى النبيجة الني النبهت البهسا. جهسة الادارة •

بلغص الحكم :

اذا كان للواتعـة التى انبنى عليهـا الجزاء على المطعـون خـده أصل ثابت في اوراق اخرى تطهـثن اليها هـذه المحكة وفيهـا كل الغناء عن التحقيقات المقتـودة او الضائمة غان الجهـة الادارية وقد اخهـذت بالنعيجـة التى اننهى اليها التحقيق الانضمامى وادانت المطعون خـده على اساسها تكون قـد بنت قرارها المطعـون فيه على أصـل ثابت في الاوراق يؤدى الى التنجيـة التى اننهت اليهـا ولا مطعن على تقـديرها ما دام أن هـذا التقدير له سنده في الواقع كما وإن المقـوبة الموقمـة جاءت في الصحود الارسـوبة قاتـونا .

(طعن ۷۲۳ استة ۷ ق ــ جلسة ۲۹/۲/۹۲۳)

قاعسدة رقسم (٢٦)

: المبيدا

رقابة القفاء الادارى على القدار الادارى بنوتيمه - لا بد لاميلها أن تسكون التعقيقات التى بنى عليها القرار تحت نظر المحكية - في هالة ضياع الأوراق الامسلية لا بد أن يسكون للواقعة التى انبنى عليها نوتيسع الجزاء اصل ثابت في أوراق اخرى تطبئن اليها - استطالة اسد التقسافي دون أن تقدم الادارة أوراق التحقيق الامسلية أو تثبت قيام الواقعة بطرق الاثبات الافرى - تجعل الجزاء قلما على غير سسبب أو على سسبب أو مسحنه .

ملخص الحكم :

أن الجزاء التأديبي انها يقوم على واقصة أو وقائع محددة تثبت

في حق الموظف وتكون ننبا اداريا يسستأهل العقاب ، ولا بسد لأعبال رقابة المحكسة أن تكون هذه التحقيقات تحت نظرها أو أن تسكون الواقعة التي أنبنى عليها توقيع الجزاء لها أصل ثابت عى أوراق أخسرى تطهئن المحكمة وذلك عى حسالة ضسياع الأوراق الأصلية .

هذا كانت الواتعة التي اسسندت الى المطعون مسده وانبني عليها
توقيع الجزاء عليه ليس لها أي صدى في الأوراق المتسجة بعلف الدعوى ،
هلم تتكشف تناصيلها ولا ماهيتها ، ولم تنسكر الحكومة أي شيء عسن
الواقعة التي اسندت للمطعسون مسدد ، وكل ما قالته أن هنسك
تحقيقا اجرى دون أن تذكر منساصره أو مقوماته ، بل وقالت بصريسح
المسارة أنها لا تسستطيع الرد على الدعوى دون أن يحون الملهما
الأوراق التي أنبني عليها توقيع الجسزاء ، غاذا قال الملعون ضده أنه لسم
يرتكب وزرا يعساقب عليه وعجزت الصحومة من تقديم الطيل المبت للنب
الاداري كان القسرار المطعون فيه قد قام على غير سسبب أو أن الأسسبله
التي المستحت عنها الحكومة قد عجسزت عن البات صسحتها بعسم تقسيم
الأراق المنتبة لها .

وانه وان لم يسكن عسدم تقسيم أوراق التحقيق الابتسدائي او غقدها بمضسيع للحقيقسة في ذائها ما دام من المتسدور الومسول الى هذه الحقيقة بطرق الانبسات الأخرى ، وبلا كان الثابت من الاوراق مسم الإنسسارة في أي منها الى هسفا التحقيق الفاقد ، بها يغيسد حصوله على النصو الذي ادى بالادارة الى اسستخلاص الادانة منه ، وهذا في الوقت الذي لا نذكر المسكومة عن تفاصسيله أي شيء ، غانه ولا شسك يسكون من غير القسدور الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى بمسد مخى هسفا الزمن ، خصوصا وقد أفسح المجال للادارة للاثبات غلم تقسدم ما يثبت مسحة الاسباب التي قام عليها الذنب الادارى المسوقع على المطعون ضده بالقسرار المطهون فيسه .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٨ ق _ جلسة ١١/٢/٢/١٦)

قاعدة رقبم (}})

: البـــــدا

فتد أوراق التحقيق لا يعنى مطلقا مسقوط الذنب الادارى السدى البني على تجديدها والما البني على تجديدها والما محتسوباتها فيستدل عليها باوراق صادرة من التسخاص لهم صلة عمسل وليقسسة بهسسا .

ملخص الحكم:

من حيث أن هـذه المحكمة ـ ومن تبلها هيئة مقوشى السدولة ـ
تد كلغت الجهة الادارية بايداع التحتيقات التى أجرتها النيسابة الادارية في
التفسية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقسرار المطعون فيه الا انها قررت
بفقدها وعدم العلور عليها واودعت ملف القضية رقـم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالتحتيق الذى اجرته النيابة لرئاسـة الجمهورية ووزارة المدل
بحثا عن الاوراق المسار الهها ولتحديد المسئول عن فقـدها ولم يسفر:
التحتيق عن العثور على الاوراق المذكورة او شيء منها .

ومن حيث أن المسدعى تدم مذكرة تعتيبا على الطعن أوضع فيها أنه ثبت على وجه اليتين ضياع أوراق التحتيق وأن عدم تقسيم هذا التحتيق بهثل بالنسبة له حرمانا مطلقسا من أبداء أوجه السخفاع المستهدة أولا وأخيرا منه ثم تنساول المدعى عى مذكرته المخالفات التي اسندت اليسه والتي من أجلها صدر القسرار المطمون فيه بمجازاته بخصم خميسة عشريوما بها لا يضرح عما أورده في تطلهه من القسرار المطمون فيسه أو بعريضسة الدسوى .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن الدمى كان يشسفل وظيفة وكسل مدرسة عبد الله مكرى النسانوية التجارية بالزقازيق ثم ندبنسه وزارة التربيسة والنطية المتحان الرئيسة الجنسة المتحان بنبوم دراسسة المتحان بنبوم دراسسة المتحان التراسة المتحان التراسية المتحان التحدادية واذ كانت أعمسال المتحان التانوية التجارية أو المتابية المسابة

لا تتبع الديريات التعليمية واتبا تتبع الادارة العسامة للامتعسائات بوزازة النسية والتعليم باعتبارها تودى على مستوى الجمهسورية وكانت السلطة التاديبية بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها العسامل التاء بدة نعبه من اختصاص الجهة التي ندب للعبل بها وذلك بالتطبيق للغترة الاخيرة من المسادة ٦٣ من نظام العاملين المستنيين بالدولة المسادر بالقانون رسم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ (وهو القانون المعبول به وقت مسدور القرار المطمسون فيه وقد مسدر من وكيل وزارة التربيسة والتعليم عن مخالفات اسندت الى المدعى الناء فتسرة ندبه المشار اليها. هدذا الذهب قد مسدر من مختص ويكون الدسكم المطعون فيه وقد ذهب غسي هذا الذهب تد مسدر من مختص ويكون الدسكم المطعون فيه وقد ذهب غسي بالفائه والتصددي المروعية القسرار المطعون فيه مؤضوعا .

ومن حيث ان تجسريح المدعى للقسرار المطعسون فيه يقسوم على المساس ان شواهد التحقيسق تقفى الى بسرامته لا الى ادانتسه على النقيض من النقيسة التى اسستفلستها الادارة من هسذا التحقيسق وأن فيصل الحكم على سلامة القرار أو بطلانه مرده ذلك التحقيسق وهسده الشيان فقسده و

ومن حيث أن ضمياع أوراق التحتيق لا يعنى مطلتما سقوط الذهبه. الادارى الذى انبنى على تلك الأوراق متى قسام الطيل أولا على وجمودها ثم تقدها واما عن محتموياتها فيستدل عليها بأوراق مسادرة من اشسخاص. لهم مسلة عمل وثيقة بهما .

ومن حيث أن الثابت من أوراق النظام رقم ٤٧٨ لمسنة ١٩٦٦ الفحم من المحمى المى السيد مقوض العولة لوزارة التربيسة والتعليم أن السسيد مدير التربيسة والتعليم بمحافظة يورمسسيد أبلغ الادارة المسلمة للامتحاثات بأن طبيب اللجنسة الخاصة بامتحسانات دبلوم الدرامسسة الذاتوية التجارية للبنات ببورسميد قدم اليه مذكرة ضمنها أن وكيسل مدرسة عبد الله فسكرى الثانوية التجارية بالزقازيق والمتعب رئيسا للجنسة الفسار الهسا تمسلخ ممه كملاحظة زوجت المدرسة بالمدرسة الثانوية التجارية بالزفازيق وأن للمدرسة للذكورة اخت من ضمين الطالبات اللاتي يبتدن في ذات اللجنة وقد أجرت النيابة الادارية تحقيقا في المؤضوع (التضية رقم ١٩٣١. المستفاة ١٩٦٥ وهي القضية التي غقدت) وانتهت فيه الى اسسنفاد المخالفات الاتية للمسدعي : ١ - لم يبلغ المسئولين عن وجسود تسقيقة لزوجته ضين الطالبات اللاتي تبتحسن في اللجنسة التي يعمل رئيسنا لها برام علمه بذلك ولم ينفذ القواعد والتعليمات التي جري عليها العبل بالنمسبة لرئاسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة الذكورة ، ٢ - نم يتخذ اللازم نحسو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم علمه بوجود تشقيقتها اللازم نحسو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم علمه بوجود تشقيقتها المنابئة المتحان رغم حلمه بوجود تشقيقتها المثالبة الإمتحان رغم حضورها متأخرة ربع سساعة وعمل على الحمسول على شسهادة طبية تفيد انها كانت غي حالة اسسماك على خسلاك الحقيقة على شسيور تأخيرها عن موحد الامتحان .

وبنساء على ما انتهى اليه التحتيق المسار اليه حسدر القسرار المعسون المه بتساريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٦ ببجسازاة المدعى سه عن المخالمسات المخالمسات المخالمسات المخالمسات المخالمسات المخالمسات المحتودة سيخمسم خمسة عشر يوما من رائبسه وحرمانه مسن أمسال الامتحسات لدة خمس سسنوات .

ومن حيث ان الوقائسة المتصلة موضوعا بالدعوى ــ وهى وجدود الطالبة تستيقة زوجة الدعى ضحاما الطالبات اللاتى يمتحن فى اللجنة المنكورة التى يرأسسها الدعى وتمبل بها السيدة زوجته كملاحظة ثابتة من الأوراق ومسلم بها من المدعى سواء عى تظلهه أو عى عريضة الدعوى أو عى مذكراته .

وبن حيث انه عن المخالفية الأولى والتي حامسلها أن المدعى لم يبلغ المسئولين عن وجدود شقيقة زوجت مسمن الطالبات اللاتي يهتمن باللجندة رياسته رغم علمه بذلك ولم ينفسذ التعليمات التي جرى

مليها العبل بالنسبة لرياسته لتك اللجنسة مع وجود الطالسة المذكورة عان التعليبات الخاصة بالامتحاثات العامة اسنة ١٩٦٥ - والتي تسلم المدعى نسيخة منها بمناسبة ندبه لرياسة اللجنة تنص عي عقرة ٦ مسن البنيد (أولا) الخاص بواجبات رئيس اللجنية بانه على رئيس اللجنية ان يتحقق من أنه ليس بسين الطلبة من لهم مسلة قرابة حتى الدرجة الثانثة فان وجدد قعليه ابلاغ ذلك الى المدير العام للامتحانات والى رئيس لجنة الإدارة في الحسال ، وأذ كانت الطالبة المذكورة تعتبر في قرابتها الى شعبتها زوجة المدعى في الدرجة الثانية وتعتبر كذلك في ذات الدرجة بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٣٧ من القسانون المدنى التي تنص على. أن اقارب أحد الزوجيين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة. الزوج الاخر ، وكان المسدعي يعلم بوجود تستيقة زوجتـــه ضمن الطالبـــات. اللاني يهتمن أمام لجنت من واقع مسلة القرابة التي تربط بالطالبة المذكورة ومن واقسح كشوف أسماء الطلبة (كشسوف المساداة) التي سلبت له يسوم ٢ من يونيسه سنة ١٩٦٥ اى تبل بدء الامتحسان بثلاثة أيام وذاسك حسبها هو مستفاد من كتاب لجنة الادارة لامتحسان دبطوم المسدارس... الثانوية التجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ المسوجه الى المدعى والدي أودعه ملف الدعوى تلك الكثيروف التي أوجبت الفقرة ١ من البنيد ﴿ أُولًا ﴾ مِن التعليمات المشار اليها على رؤساء اللجان أن يقحصوها، بعناية اذ كان ذلك ما تقدم عائه كان يتعلين على المدعى أن يباغ مورا كملا من المدير العام للامتحانات ورئيس لجنمة الادارة بوجمسود شسقيقة زوجته ضممن طالبات اللجنة تنفيذا للتعليمات المشمار اليها ، واذ كان المدعى لم يتمم بالبلاغ المفتصدين بما تقدم فانه يسكون قد أخل بما ينرضب عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة في حقب ولا. يغنى بعد ذلك ان فسر درجــة قرابة الطالبــة شقيقة زوجتــه على نحـــو يخرجها من مطول الفترة ٦ المشار اليهما ذلك لانه أن صمع أنه غمم على المسدمي الامر نمقد كان يتعين عليه الرجسوع الى المختصسين بالادارة المامة للامتحانات أو لجنة الادارة او مديرية التربيسة والتعليم وأيضاح الأسر لهم سيما وأن السيدة زوجته (شستيقة الطالبة المذكورة) تعمل عي. قات اللحنة كبلاحظة ،

ومن حيث أنه عن المخالفة الثليسة الخاصة بعسم أتخاذ المستدى المائزم نحو وجود شعيقتها خسمن طالب احت على اللجنة عمل المجتلة باللجنة رغم وجود شعيقتها خسمن طالب احت على اللجنة على المدعى دعم حسنه الخراء بذاته يجب أن يقسوم به رئيس اللجنة على مثل حسنه الحالة ، وأنه مسمع قصور التعليمات المشار اليها قدر الإحسراء المناسب على حسدود عهمه ثوح العبل عالم أوجته بالملاحظة على مكان غير السذى توجد نيسه شعيقتها واتخذ ذات الاجراء بالنسبة للمسيد / ، ، ، ، ، ، المسلحظ بالملجنة الذى كان المنه بوجود شسقيتته كذلك باللجنة ثم قام بابعساده على اليسوم التعلى الى لجنة البنين بالبحل ولم يتضد ذات الاجراء الأخير بالنسبة لزوجته لسببين أولهما أنه لم يكن متبولا أبعساد زوجته وحى مسيدة الى لجنة البنين وثانيهما أن شعيتة زوجته كانت قد قررت عقب اليسوم الأول من أيام الامتصان الامتساع عن الاستعرار عيسه .

وبن هيث أن اللقرة ٢٧ من البند (أولا) من تعليسات الابتحسانات للعسامة لسنة ١٩٦٥ تنص على أن يتضد رئيس اللجنسة جبيع الوسسائل الكنيسلة بحسن سير الابتحسان كما نصت الفترة ١٦ من ذات البنسد على أنه أذا تأخر أحد أمضاء لجنة الابتحان أو غلب يتصرف الرئيس في تنظيم هيئسة اللجنة بما يكل حسن سسيرها وله أن ينسخب في الحالات الماجلة أحد مدرسي المدارس القريبة من مقسر اللجنة بدلا من الفسائب وفي هدف الحسائة يستكنب المضو المنتخب الرارا بأقه غسير محسوم بسن أعبال الابتحسانات ويراعي عدم تكليفه بأي عمل يتصل بتلاميذ مدرسته أن وجسد أحد منهم باللجنة ثم يرسل للجنة الادارة كشمنا بيين فيه أسسماء المتخلسين والذين أنتسديوا مكانهم مع ذكر وظيفة كل منهم لاعتمال تنجم من أدارة الابتحالية وعليه أن تتضد نفس الاجراءات في حسالة مناسباب التي دعت لخلك مسع مراحاة الايزيد عسدد الاعتماد الاحتياطيين عن ١٠ بن صدد الملاحظ بن المتحان وقد أمسانية عن الخمان وقد أحسانة

له التعليهات في حجر الفترة ١٦ انتذاب اعضاء جدد للملاحظة في غير حالات غيساب الملاحظين باللجنة حم ذكر اسبلب هدذا النعب ولا فسك أن متنفسيات حسن سي الامتحان كانت تتطلب من المدعى ابمساد زوجته عن العبل في الملاحظة باللجنة حيث تدودى شتيتنها الامتصان زوجته عن العبل في الملاحظة باللجنة حيث تدودى شتيتنها الامتصان المنسب بير / الملاحظ باللجنة الدي المدعى أنى لجنة البنين بسسبب أن شقيتته كانت تدودى الامتحان في اللجنة ولا متنع فيها تنزع به المدعى من السبك يبرز بها عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالنسبة لزوجته ذك لائه طالما أن حسن سسير الامتصان كان يتنفى ابعساد زوجته من اللجنة عنما الاحراء على ادادة شدينة زوجته في الاستيرار في الامتصان من حديد أن يعلل بعدم ملاعة ندي زوجته ألى الجنة البنين ومن شم تسكون حديدة البنين ومن شم تسكون

ومن حيث أنه عن المخالفة أالثالثة والتي حاصلها أنه أسر بارسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥ لمفسور الابتصان وصبح لها بتاديته رغم حفسورها متاخرة عن موصد بدء الابتصان في ذلك اليوم بحوالي ربع ساعة وعبل على الحصول على شهادة طبية تنيد أنها كانت في حسالة اسماك على خلاف الحقيقة لتبرير تخيرها عن موصد الامتحان فلن الواضح من التحقيق الذي تم حسسبا اثبته السيد مقوض الدولة في مذكرته الخامسة بتظلم الدعى من القسرار البه تعت نظره – أن السيدة المطمون فيه – وتد كان التحقيق المسار البه تعت نظره – أن السيدة لاحتسار ششية زوجته لكي تؤدى الامتحان يوم ٦ من يونيه مسنة ١٩٦٥ وانها كلفت الساعى بذلك كما أن المدعى سمح للطالبة المذكورة بتائية الامتحان بعد بدايت بريع سماعة وقسهدت السيدة أر المراقبة باللجنة ال المدعى الذي دار بينه وبين زوجته تال « هنشيع ويبيها » وكان ذلك أثناء حفسور العامل

المذكور هسده المناتشة واضافت انه سسمع للطالبة الذكورة بعضول اللجنسة بعد مسرور ربع ساعة من بداية الامتحان ويسسبنبين من أقسوال الشاهدتين الذكورتين طبقا لما أثبته السميد مغوض الدولة أن اسمعتدهاء الطالبة المذكورة لتأدية الامتحسان كان بعسلم المسدعى وبناء على أمر منه وأنه سمح لها بالدخسول لاداء الامتحان بعد ربع سساعة من بدايته وذلك بالمخالفة للفترة ١٨ من البند ثانيا من تعليهات الامتحانات العمامة التي تحظير السمهاح للطالبة بدخول الامتصان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دقسائق ولا يفيد المدعى في التنصيل من الشيطر الأول من المخالفة أن كيلا من الانسسة والسيد / الملاحظين بالحجرة التي تؤدي فيها الطالبة المذكورة الامتصان قد شهدا بأن السيدة / هي التي أحضرت الطالبة لمقر العجرة وأمرتهسا بالسهام لها بتادية الامتصان • وأن الرسالة التي أرسلت للطالبة للحضور لادام الامتحسان كانت بخط السبيدة المنكورة اذحتى لو مسبح كل ما تقسدم مان ذلك لا يقسوم دليلا على نفى الواقعسة محل المخانفة التي جسوهرها ان المسدعى هو السدى امر باستدعاء الطالبة وسممح لها بدخولها الامتحسان ولا شسك أن دور السميدة / ٠٠٠٠٠ هو دور المنفسذ لأوامر المسدعي عَى نَعَى الشحطر الأخير من المخالفة الخاص بعبله على الحصول على شسهادة طبية بأن الطالبة المذكورة عى حالة اسعاف أن طبيب اللجنسة لم يذكر من تقريره أن المدعى نفسه هو الذي احضر الطالبة اليه ذلك لأنه لم يسلند للمدعى انه هو نفسه الذي تسدم الطالبة لطبيب اللجنسة وأنبأ أسسند اليه أنه عبل على الحصول على الشسهادة الطبية بأن الطالبة هي هالة استعاقه وهو امر ممكن أن يتسم بواسطة شيخص آخر غيم المدعى بناء على تسكليف منه .

ومن حيث أنه بالابتساء على ما تتسدم تكون الخالفسات التى اسندت الى اسندت الى اسندت الى اسندت الى استدم الى المستون تم المستون الى المستون الى المستون الله ومن ثم يكون القسرار المطعون فيه قد قام على كسامل سسببه ومسدر من مختص بامسسداره .«

(طعن ٣٣ اسنة ١٦ ق ــ جلسة ٢٦/١/١٩٧١) .

الفسسرع الفسابس تدارك المحكمة التاديبية لما اعتور التحقيق الإبتدائي من قصور

قاعسدة رقسم (٥٥)

المسلما :

مسدور القرار التاديين محيحاً متى روعيت فيسه كلفة الإجرادات والفسسانات اللازمة سـ وجود قصور فى التحقيق الإبتسدائى لا يفل بصمة. القسرار متى تداركت المكهة التليبية هذا المهيه،

ملخص الحكم :

اذا كان الأابت أن مجالس الناديب الاستنافي الذي اصدر الترار المطعون فيه كان مشاكلا تشكيلا تاتونيا وانه واجه المدديين بالوقائع المسكرة لم المسادرة لم المسادرة لم المسادرة لم المسادرة والمسادرة والمسادرة المسادرة المسادرة

التعبل الغلبس - الوقف عن العبل احتياطيا

الفرع الأول ... قرار الوقف عن العمل

الفرع الثاني ... بد قرار الوقف عن الممل ... المقرف الثالث ... الوقف عن المبل بقوة القانون

البُرع الرابع ... مربي المبويّوف عن العمسل

الهرع الرابع - مربي المجهودة عن العمل المرب المر

الفصـــل الفـــابس الوقف عـــن العبـــل احقيـــاطيا

الفــــرع الأول قــرار الــوقف عن العمــل

قاعبدة رقبم (٢١)

: المسالة

لهِس في التمسيوس ما يسؤدي الى جمسل قرار وقف الوقف تسب الممسل كان لم يكن ان لم يمسرض هالا على المسلطة التاديبية المُقتمة ،

ملخص الحكم:

لا وجه للقول بأن الوقف يعتبر كان لم يسكن بحجسة عدم عرض الأمر حالا على المسلطة التاديبية المقتصة ، اذ ليس في النمسوس ما يسرته، مثل هسذا الجسراء الذي يجعل ترار الوقف وما ترتب عليسه مصدوما ، وغاية الأمسر أنه ما دام القسانون قد ناط بالسلطة التاديبية المختصسة تتسدير صرف مسرته الموظف عن مدة الوقف كله أو عسدم صرفه ، غائسه يتمسين الرجوع الى هسذه السلطة لتقسرير ما تسراه ، ويعتبسر المركز القانوني في هسذا الشسان معلقا حتى يصدر قرارها فيه ،

(طعن ۱۹۲ لسنة ۳ ق _ جلسة ۱۹۸/۱۲/۱۸) (می ذات الفرع طعن رقم ۱۹۳ لسنة ۲ ق _ جلسة ۲/۲/۱۹۵۲)

قافسدة رقسم (٧٧)

: البـــــدا :

تحسديد القانون لدة وقف الموظف بنسلانة الشهر كحسد اقصى سهى

مدة تنظيبة لا بطلان على تجساوزها — اصدار الادارة قسرارا بالوقف مدة تربو عليها يمسححه اقرار المحكمة التاديبية لهسذا الوضسع عنسد عسرض الامر عليها — يستوى في ذلك الاقسرار الصريح او الفسمني بالموافقة على المد عن مددة لاحقبة .

ملخص الحكم:

ان الدة المحددة للوقف عن المبل لمسلحة التحقيق والتي تصدر عن الجهسة الادارية وان كان التاتون قد حدد لها حدا أتمى وهو شالاتة شسهور الا أن هذه المدة كبسا جرى قضاء هذه المحكسة هي مدة تنظيية لا يتسرب البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قسرارات من الجهسات الادارية عن مدد ترب عليها يعسمها اقرار المحكمة التاديبيسة لهسذا الوضسع عند عرض الأسر مليها بعد ذلك ، سواء كان هذا الاقسرار مريها او ضمنيا بالموافقة على الله عن بدة لاحقة .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق ـ جلسة ١١/٥/١٩)

قاعسدة رقسم (٨٨) .

المِـــدا :

وقف المسوظف عن العمسل لاتهابه بارتسكاب جنايات تزوير واختلاس.

— قرار مجسلس اتناديب باسستبرار وقفه سه السسارة المجلس غى منطوق القسرار الى ان الوقف موقسوت بانتهساء تحقيسق النيسابة المسابد مرضه غى أسسبابه الى ان مصسلحة التحقيسق تقتضى اسستبرار الوقف سنائه مسؤداه اسستبرار الوقف عنى يتم الفصسل غيبا نسمه اليسه مسن جسراتم سهاقول بان الوقف ينتهى بمجسرد احالته الى المحاكمسة الجناتيسة سانطوائه على مسخ لفعوى القرار ومجافاة الماد النصوص م

ملفص الحكم :

متى كان الثابت ان المدعى ــ وهــو موظف عمومى ــ اتهم بارتكاميه

تزوير في أوراق أميية النساء تأدية وظيفته ، وبالاشستراك مسم المسرين عى ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميية ، وتسولت النيابة التحتيق ، ثم احالت الدموى الى غرفة الاتهام التي احالتها بدورها الى محكمة الجنايات ، وكانت المسلحة قد تررت وقفه احتياطيا عن العمسل اعتبارا من ١٤ من مارس سسنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس التاديب طالبة اسستمرار وقفه ، فقرر بجاسته المنعقدة في ٣٠ من يوليه سسنة ١٩٥٣ أسستمرار وقفه وتغسا موقوتا بانتهاء التحقيق المشسار اليه ، كمسا قرر المجلس أسستبرار وقف صرف مرتبه ،وجاء مى أسسباب هذا القسرار ان الثابت من الأوراق أن المنسوب الى كل من هذين الموظفين هو الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بتليف ونات الاسكندرية غتيجــة تزويرهما مي مواتير الشمــتركين ، وأن التحقيق مي هــده الوقائم المسسوبة اليهما لا يزال مستمرا بالنيابة المقتصمة ، وأن الأول منهمسا لا يزال محبوسا حبسا احتياطيا على نهة القنسية ، وإن مجاس التأديب يرى لذلك « إن مصلحة التحقيق مع الموظفين المسذكورين في هدده التفسية تقضى باسستبرار وقف كل منهما » ــ أذا كان الثابت هو ما تقدم، فان الواضيح ان المقصدود من هذا القرار بيسب محدواه على هدى اسميايه مد هو اسمتمرار وقف المدعى حتى يقمسل فيما همو متنسوب اليه بن اختسلاس وتزوير ، وهي تهم لو مسحت لانطسوت على مخالفات ادارية غضيلا عن اقتراف جرائم ، غالمتمسود من القسرار ، والعالة هسده هو استبرار الوقف حتى ينصب هذا الوقف الماق ، وهو لا ينصب الا بعد المسام التحليس الذي تتولاه النيابة المسامة ، ثم الفصل في التهسم بعد ذلك بوساطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التاويل الذي يتمسق مع طبسائع الأشياء ومع الحكمسة التشريعية التي قامت عليهسما النمسوس الخاصة بوتف المسوظف ووتف مرتبه خلال هسذا الموتف المسلق فتأويل المحكم المطعون فيسه لفحوى قرار مجلس التأديب بأن المتعسود منه هـ و انتهاء الوقف باحالة المدعى الى محكمة الجنسايات يحكون -والحسالة هــذه ــ بسخا لفحوى القرار ؛ بما يخرجه عن الفهــم الطبيعي

الى قهم واضع الفسدود لا يتسق مع مضاد التصوص على تعدى المسالح. المسام وبمراعاة مقتضيات النظام الادارى وحسن سير المرافق .

إ طعن ١٩٢٢ لسنة ٣ ق -- جلسة ١٤/٢/١٥٨)

قاعسدة رقسم (٩٩)

: المسلما :

عدم عرض القرار الصادر بوقف المحوقف على مجلس التاديب المفتص حالا حسبها هو مشروط في الفغرة الأخيرة من الماة ٨ من الاصر المسادر في ١٨٨٣/٤/١٠ - لا يسؤدى ألى المسادر في ١٨٨٣/٤/١٠ - لا يسؤدى ألى المسادر في عليه من المسرمان من الترقيسة - اساس ذلك - هسو عددم وجسود نص برتب هدا الجيزاء •

ملخص الحكم:

لا وجه إلى يصاح به الحسكم المطمون فيه من أن التسرار المسادر عليسه بالوقف امتورته شسائية بسبب اغفال عرضسه حالا على مجلس التأثيب المقتص حسبها هو مشترط في الفترة الأغيرة من المادة الثامنة من الأسر العالمي المسادر عن ١٠ من ابسريل سنة ١٨٨٣ ، وأن الرهدده المسائية هو انعدام تسرار الوقف وما بني عليسه من حرمانه من الترقيسة ، لا وجه لذلك لما جرى عليه تضاء هذه المحكسة من أنه ليس في النصوص المشسار اليه ما يرتب مثل هدا الجزاء الذي يجمل ترار الوقف وما ترتب عليسه محسدومه ،

(طعن ۲۹۹ لسنة ٤ ق _ جلسة ١١/٢/٢/١٠)

قساعدة رقسم (٥٠)

البــــدا :

موظف مؤقت - وقف عن العصل - من اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه دون مجلس التاديب - تقرير مجاس التاديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عسدم صرف مراتبه عن مسفة الوقف — باطال — لا محسل مع خلك للحسكم باللغاله متى كان وكيسل الوزارة المختص قسد اقسر خلسك

ملفص الحكم :

اذا تبين أن المسحم بوصفه مستخدما وقتا معينا على وظيفة وقتا المعينا على وظيفة الموجاة المتطبق في حقسه سديحكم المادة ٢٦ من القسفون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظمى الدولة سلمروط الواردة بعسيمة عقد الاستخدام التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره المسادر بجلسلة ٢٦ من ديسسمبر سنة ١٩٥٧ فيها يتعلق بتوظيفه وتلبية وقصله ١٩٥٧ من ديسسمبر سنة ١٩٥٧ فيها يتعلق بتوظيفه وتلبية وقصله المنتها الفاحيات المسلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم عن الموسل احتياطيا ، ويترتب على الوقف محدم مرف المرتب ، ما ام يقرر الابتدائي لموظمي وزارة النربية والتعليم غير مختص بلفظر من وقف الابتدائي لموظمي وزارة النربية والتعليم غير مختص بلفك حدو وكيس الوزارة ، على أنه لما كان هذا الأخيى عد التروقف المذكور ، ولهم يقرير مرف مرف مرتبه اليه عن بدة وتفسه ، بل استصدر قرار وزاريا بغمله من الفعرل يكون على المدعى الغاء القرار المسادر عن مهلس التاديب ويقته عن المهل يكون على غير أساس سليم من التعاون ،

(طعن ٨٥٠ لسنة ٤ ق سـ جلسة ٢/١/١٩٥١)

قاعبدة رقسم (٥١)

البسيدا :

المشرع حسد الحالات التي يجوز فيها وقف المسامل على سبيل الحصر – ولا يجسوز اللجود الى هسده الوسسيلة لفي ما شرعت لسه – مثسال بالنسسبة لوقف موظف عن المهسل لاجباره على عرض نفسسه على الحهسة الطبيسة المختصسة ٠

والخمس الحكم :

وفقا التنظيم الذي وضحه الشرع بالنسبة الى الوقف من المبل غلا يجلوز أن يوقع على الوظف كعقوبة تاديبية الا بصوجب همم مسن المحكمة التاديبية المختصفة (مادة ٨٤) ولا يجلوز الوقف احتياطيا الا اذا كان شهة تحقيق يجلوي مع الموظف قبل احالت الى المحاكمة اذا كان شهة تحقيق يجلوي مع الموظف قبل احالت الى المحاكمة التعقيية اذا التفلت مصلحة التحقيق ذلك (مادة ٥٠) ولا يوجله نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة النصالة هذا الاجلوء المؤسسة الطبيلة الطبيلة الطبيلة المحاكمة المحاكمة المحتون المحتو

والا كان الثابت من الاطلاع على الأوراق المربعة ببلف المطعسون أن المطاعن اصيب بعرض عقبلى منذ سسنة ١٩٥٩ اسستانم عرضه على المومسيون الطبى العام عدة مرات لتقسرير الاجازة لعسلاجه قسم عبد الطساعن الى عسدم تبكين الجهة الطبية من محصسه منذ أواخس سسنة ١٩٦٠ – مأمسدرت جهة الادارة قرارها المطعسون غيه بعدد أن اوصست بذلك المحكمة التاديبية المختصة قامسدة من هذا القرار اجبار الطساعن على عرض نفسه على الجهسة الطبية المختصة قبن ثم غان العسكم المطعون غيه وقسد أوقف الطساعن غي غير الحالات التي يجوز هيهسا ذلك يسكون قسد خالف القسانون على غير الحالات التي يجوز هيهسا ذلك يسكون قسد خالف القسانون على

(طعنی ۷۲ اسنة ۱۲ ق ۱ و اسنة ۹ و ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۲۱) ۱۹۲۷/۱/۲۱)

قاعــدة رقـم (٥٢)

: 12-41

القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ شرع اجسراه الوقسف عن العمسل غواجهسة حالات معددة لا يسسوغ لجهة الادارة ان تعسسر قسرارا بوقف المسوظف في غير هسدة العسالات ٠

ملخص الحكم :

بالرجوع الى التانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٠١ بنظام موظله الدولة وهو الذي يحكم واقعة الدموى يتفسح انه تناول اجراء وتف الموظف من العبال في المادة ٨٤ منه التي معدت الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفيين ومن بينها الوقف من العبال بدون مرتب حدة لا تجاوز ثلاثة الشهر وفي المادة ٩٥ منه التي خولت وكبال الوزارة أو رئيس المملحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عبله احتياطيا أذا التغنت مصاحة التحقيق بعه ذلك وفي المادة ٩٦ منه التي أوجبت وقت الموظف بقوة القانون عن عبله ادار أوجبت تنفيذ الموظف بقوة القانون عن عبله اذا تسم حبسه احتياطيا أو وتنفيذ الموظف بقوة القانون عن عبله اذا تسم حبسه احتياطيا أو

ببين بن ذلك أن هذا التانون شرع اجسراء الوقف عن العبسل الواجهة حالات محددة عى حالة با أذا أجسرى تحقيق مع موظف وثبت بنسه ارتسكابه أذنب ادارى يتعين مساطته عنه فيوقع عليه جزاء الوقف عن المبل يدة معينة كجسزاء تأديبي وحالة با أذا أسسندت الى المسوظف تهم ويدهسو الحسال الى الاحتياط والتمسون للممل العام الحوكل اليه بسكف يسده عنسه واقمسائه عن وظيفته ليجسرى التحقيق غي جو خال من مؤثراته وبعيد عن مسلطانه وهو الوقف الاحتياطي وحالة الوقف بقوة التسانون المسوظف الذي يحبس احتياطيا أو تفيذ الحسكم جنائي ،

لذلك عانه وتد بان أن القانون المذكور لم يشرع وقل الموظف

إلا لجابهة تلك الحالات غانه لا يسوغ لجهة الادارة أن تصدر قسرارا)
 بوقف بوظف لاى سبب لا يبت إلى الحالات المتحدمة بمسلة .

(طمن ۲۵۷ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ٢٥٠/١٢/٢١)

قاعسدة رقسم (87)

المِــــدا :

وقف المصطف عن العمل احتياطيا لا يسسوغ الا اذا كان ثبسة تحقيق. يجسرى معه واقتضت مصلحته هذا الايقساف حسدور قرار الوقف بعد الانتهساء من التحقيسق يكون قد تم على غير ما يقضى به القسانون حقرار الوقاف الوظف بناسسبة النظر في انهساء خدمته حصدوره بعد انقضاء المصدد التي المراجعة على المحالة المتابعة على المحالة المتابعة على المحالة المتابعة على المحالة المتابعة على المحالة المحالة على المحالة على المحالة على المحالة على المحالة على المحالة المحالة

بنغص الحكم :

ان وقف المسوظف من العبل احتياطيا ، لا يسوغ وفقا لحكم المسادة ووق من القانون رقم . ٢١ لسسنة ١٩٥١ غي شسان نظام موظفي الدولة ، ١لا اذا كان ثبة تحتيق يجرى مصه واتنضت مصلحة النحقيق هذا الايقسان ولما كان قرار ايتاف المسدمي من عبله غي ٣ اكتسوبر سسنة ١٩٦١ قد مسدر بعد انتهاء التحتيق الاداري السدى باشرته النيابة الاداري الدي باشرته النيابة الادارية غي القضية رقم ٢/٢٥٠ لسسنة ١٩٥٥ ليصد انتهاء التحتيق الذي اجرته النيابة العابة غي الجنائي النهائي عني ١٩٥١ تسم لمان بورسسعيد آنفة الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي غي ١١ من نوفيبر بسسنة ١٩٥٧ غي الاداري والحال كذلك يكون قد تم على غيري ما يتضي به القانون ، حيث لم يكن مصدر القرار على ما يبين من الأوراق بمناسبة النظر غي انهاء خديت صدر القرار على ما يبين من الأوراق بمناسبة النظر غي انهاء خديت وفقا لنص الفترة الثانية من المساقة من المستطلاع والمال سلستم عليه غي حناية المسار اليها ، والى ان يتسم المستطلاع المستم عليه غي حناية المشار اليها ، والى ان يتسم المستطلاع المستم عليه غي حناية المشار اليها ، والى ان يتسم المستطلاع

الرأى في مدى تاتونية اتضاف هذا الاجراء ، واذا كان الأسر كنفك . وكان مسدور قرار الايتاف بعد انتفساء الدة التي أبر الحسكم المخالف . المسار اليه بوقف تنفيذ المقوبة خلالها واعتباره من ثم وكانه لم يسكن . وغتسا لحسكم الملاة ٥٩ من تاتون المعقوبات على ما مسلف بيانه ٤ فسان . التسرار المذكور يسكون غاقد المسبب الذي قام عليسة مشسوبا بالبطلان .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١١/١/١٩١١)

قامسدة رقسم ()ه)

البــــنا:

الوقف كلجسراء احتيساطى مؤقت يجب احسسطته ان تكون هنساك. حالة مسستعجلة وان يعرض الأمر حالا على مجسالس التساديب ويتسرتب. عليسه الحسرمان من الرقب ما لم يقسرر مجلس التساديب خلاف فلك •

ملخص الفتوى :

لاحظ التسسم أن المسوطف الفكور أوقف من المهسل في ١٠ يوليسو . مسئة ١٩٤١ وأبستبر موقوفا حتى توفى في ٩ ينساير مسئة ١٩٥٠ دون أن يقسدم إلى مجلس التاديب أو يمسدر في موضسوع انهابه حكم جنائي ٠

وبالرجوع الى الاحسكام القانونية المتعلقسة بنساديب المسوطلين يلاحظ ان المسادة الثابنة بن الامسر العالى الصادر على ١٠ من ابسريل، سنة ١٨٨٣ معدلة بالأمر العسالى المسادر على ٢٣ من مارس سسنة ١٩٠١ تقص عسلى أن :

المقــوبات التاديبية التي يجوز الحــكم بهـا على الموظفـــين.
 والمــتخدمين بالمسالح الملكية هي :

ثانيا _ قطع الماهية ادة لا تتجاوز شهرا واحدا .

فالفا ـ التوقيف مع الحسرمان من اللهية لمددة لا تتجساوز شالانة المسمور .

رابعا ... التسريل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهيسة مسع - القساف الوظيفة أو الدرجسة .

خامسا ... الرقت بدون الحسرمان من المساش .

وقد جعسل لرؤساء المسالح الحكم بالانذار ويقطع الماهيسة مدة لا تجاوز خبسة عشر يوما اما المقسوبات الأخرى لهلا يجسوز توقيعها الا بنساء على قرار مجلس التأديب بالشروط والأوضساع المقسررة بالأوامر الماليسسية من

ثم نصت الفقسرة الأخسيرة بن المسادة الثابنة بن ديكريتو . ١ ابريل - مسلمة ١٨٨٣ على ما يساتي :

« أما غى الأحسوال المستحبلة فيسوغ لرؤساء المسسالح ان يبنعوا المستخدين مؤتنا من العبسل بشرط ان يعرضسوا ذلك حسالا على مجلس الادارة . ويتسرنب على توقيسف المستخدم من العبل حرماته من ماهيته حما لم يتسرن مجلس التاديب غير ذلك .

ويتبين من هذه النصوص أن الوقف عن العبل نسوعان : الأول ــ عترة تأدييــة .

والثاني _ اجسراء احتيساطي بسؤنت .

غالاول لا يجـوز توتيعه الا بناء على قرار من مجلس التاديب .

أما الثاني فقد اجيسز لرؤساء المسالح اتفساذه بشرطين .

١ --- أن تسكون هنساك حالة مستعجلة .

٢. - أن يعسرض المسر الوقف هسالا على مجلس التاديب .

قاذا تم الوقف دون أن يسكون مسستوفيا هذين الشرطين فاته يسكون. مخالف المتساتون ومن ثم لا يتسرت عليسه هسذا الاثسر .

وتقدير ظرف توافس الاستعجال يدخسان في سسلطة رئيسور المسلحة التقديرية في حدود عدم اسساءة اسستعبال السلطة ، غاذا ما رأى الرئيس ان الحسالة تسسندعي الوقف اصدر به ابرا تسم عسرضير هدذا الأوسراء واجب علي مجلس التأديب المختص وهذا الاجسراء واجب علي الرئيس ليس له مخالفته والا غقد الوقف شرطا من شروطه ولم يقسرتب، عليسه السسوه و

ولا شسك أن النص في القسانون على هذه الأحكام متمسود به وضع ضسمان للموظف كما أن القول بعكسه يتسرب عليه منح رئيس. المسلحة سلطة في الوقف أكبر من سسسلطة المساس التاديبيسة التي لا تبلك الا الحسكم بالوقف صدة لا تزيد على شبلانة اشسهر ،

ويتطبيع هذا البحدة على المسالة المعروضية بنسين أن رئيس المسلمة أمسيدر أمرا بوقف المسوطف عن المسلم منذ ١٠ يوليد سينة المدار أولم يعسركن الأمسر على مجلس التاديب حتى توفي المسوطف على 1 ينساير سنة ١٩٥٠ ويذلك يسكون الوقف قد فقد شرطا من شروط مسحله ومن ثم لا ينتسج الأثر الذي رئيسه عليسه القسانون وهو المسرمان مسن المسسرتين و

ولا يفسير من الأمسر شمينًا أن المسرف قد جسرى على عدم عرضر أمسر الوقف قورا على مجلس التساديب لأن المسرف لا يتيسم قاعسدة بخالفسة لتص القساتون ،

لها فيسا يتعسلق بالملاوات والترقيسات عائها لا تسسندى الا مستوى الا بسنول المقاور الغرار الملتح لها وما دام لم يصنور ترار بمنسح المسوظف المذكرر الجهسة الادارية في صنم أصندار مشالم هنذا الغرار سوهو أن المسوطف كان موتونا لاتهسامه بالتزور والاختسالامري سوافسندا ومقسولا عان المرتب المستوى من مدة الوقف يصنب على

الساس آخر مرتب كان يتقاشاه الموظف عند مسدور قرار وقفسه دون حساب اية عالموة أو ترقيلة .

لها غيب يتعلق بحسب بدة الوقف على المساش عان المسادة } } من القسادين على المسادة } } من القسادين وقال المسادين والمسادين والمسادين

(فتوى ٨١ - في ٢١/١/١١٥١)

قاعسدة رقسم (ٰدہ)

المستدان

طلب الوظف فصم مدة الوقف الاهتيساطي من مدة الوقف الجسزائي أسسوة بمقسوبة الجبس سـ غير جائز سـ امتنساع القياس في مقسام المقاب م التسسسادس .

ملخص الفتوى:

ينص التسانون رتم ، ٢١ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظسام موظسفى
الدولة في المسادة ٨٤ منه عسلى الجزاءات التي يجسوز توقيعهسا عسلى
المسوطفين ، وبن بينها الوقف عن المهسل بدون مسرتب مسدة لا تجساوز
علاقة الشسهر ، ولئن كانت هسده المقسوبة تنقق واجسراء الوقف الاحتياطي
في آثارها كما تنفسق مقسوبة الحبس الاحتيساطي والحبس التنفيسذي ،
الأ أن خصسم مدة الحبس الاحتيساطي من مدة مقسوبة الحبس قسد اجسازه
قانون الإجسراءات الجنائية بنصسوص مريحة ، وقد خسلا قانون نظام
موظفي السلولة من مثل هسده النصوص ، ومن ثم غلا يجسوز خصسم
مدة الوقف التنفيساتي على الحبس ، لأن
لمدة الوقف التنفيسا على الحبس ، لأن
التبساس يعتب على الحبس الحقياب والتلويب .

قاعسدة رقسم (١٥١٠):

: 12-41:

المسادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقدم ٧٧ لمينة الإماد المسلوم المحكمة التأدييسة سلطة اصدار قرارات الفصلو في طلبات الوقف وصرف المسرت كله أو بعضه لأنساء مدة الوقسف بالمسادة ٨٨ من قانون المساملين المدنيين بالدولة المسادر بالقسةون رقدم ١٧ لمساد ١٩٧٨ اناطت هذا الاختصساء المحكمة وليبير برئيسها الساس ذلك : المشرع استهدف بتعقيق غسمانة ذات شسان بتعثل في أن يزن الأمر لثلاثة اعضاء بدلا من واهد فقط بها يكفيل اكبر قيدر صن المددالة بصدور القانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ يكون قد نسسخ ضسمان نص المادة ١٦ من قانسون مجلس الدولة سالقسان من رئيس المحكسة وهده يكون قد مصدر من شسخص لا ولاية لما قانسونا باصداره ويضحى بهذه المنابة قرارا منعدما ٠

ملخص العكم :

ان حاصل أسباب الطعن أن التسرار الطعبون فيه عسدر بالمخالفة المحم الله 1978 العسادر بنظامة المحم الله المحالين المنيين بالدولة ، والتي جعلت الاختصاص على وقسف العالمين المعلل وبد الوقف وصرف أو عسدم صرف المرتب الموقوف ... عقود المحكمة ،

ومن حيث أنه باستعراض النمسوص التانونية التي مددت الجهة مساحبة الولاية في النمسل في طلبات مد وقف المسابلين عن المسل احتياطيا ومرق مرتباتهم اثناء مدة الوقف يبين أن المسادة ١٦ مسن مائد ومحلس الدولة المساد في القسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يمسدر رئيس المحكمة قسرارا بالغمسل في طلبات وقسف الاستخاص المشار اليهم في المسادة السابقة عن الممل أو مرف المرتب

كله أو بعنده أثناء بدة الوقف وذلك عن الحدود القسرة قانسونا عوضيات المسادة 10 من هذا القسادن بيان الاشتخاص الذين أشسارت اليهم المسادة 17 سالفة الذكر ومن بينهم المسابلين المستنين بالمدولة وشنت المسابلين المعنين بالدولة وقضت المسادة 17 منه على أن للمساطة المقابلين المدنيين بالدولة وقضت المسادة 17 منه على أن للمساطة المقتيسة معه ذلك لدة لا تزيد على ثلاثة أشسهر ولا يجوز مد هدفه المسابل عن عهله التناطيب اذا اقتضت مصملحة المدة الا بقسرار من المحكمة التلاييية المقتصمة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف المسابل عن عهله وقف عرف نصف أجره أبتسداء من تاريسخ الوقف ويجب عرض الأمر غسورا على المحكمة التلاييية المقتصسة المتديية المقتصسة خسلال عشرة ايام من تاريخ خسلال عشرة ايام من تاريخ المسابل عن عهدا الوقف عرف المجرد مناذا لم يصرض الأمس خسلال عشرة ايام من تاريخ الوقف عرف الأمر كالمسلامة عني شسرائه ما ينسع على شسسائه ما ينسع على شسائه ما ينسط على شسائه ما ينسلام المناسان المناسان المنسائه المنسان المنسائه ما ينسانه ما ينسع على شسائه من المنسائه ما ينسائه المناسان ا

وبن حيث ان مهاد النمسوس المتدجة ان تانون مجاس الدولة رقم ٧٧ السنة ١٩٧٣ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التاديبية بالمصل في طلبات وقف العاملين المنيين بالدولة احتياطيا عسن عملهم وفي طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضاها اثناء مدة السوقف شم ارتاى وفي طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضاها أن يحكون هذا الاختصاص منسوط بالمحكمة التاديبية وليس برئيس هذه المحكمة وحده ، وقسد السحيف المسرع ولا شمك من هذا النص تحتيق نسجانة ذات شمان تتبشل في أن يزيد الأمر ثلاثة أعضاء بدلا من واحد نقط بها يكلما المساقف أن يزيد الأمر ثلاثة أعضاء بدلا من واحد نقط بها يكلما للمساقة ١٩٨٨ من القسانون رقام ٧٤ للمساقة ١٩٨٨ من القسانون رقام ٧٤ للمساقة ١٩٨٨ من القسانون رقام ٧٤ المساق رقم ٧٤ للمساقة ١٩٨٨ من القسانون رقام ٧٤ المساق علي هنذا النصو صبع نص المسادة ١٦ من القسانون المدن على المادة ٢ من القسانون المدن التي تقص على المادة ٢ من القسانون المدن على المادة ١٩ من القسانون الأمر كنلك على نص

على طلبات وقف المساملين الدنيين بالدولة احتياطيا عسن عملهم وصرف مرتباتهم مدة الوقف كيسا هو الشسان على المسازعة المائسلة _ يمسيح منعقدا منذ تاريخ العهل بالقسقون رقام ٧٤ لسسانة ١٩٧٨، للمحكمة التادييية المختصلة بكامل هيئتها وليس لرئيسسها الذي زالت كل ولايات له عي هدذا الشائل .

وبن حيث متى كان الأسر كما تقسدم وكان القسرار الطعسون فيسه مسادرا من رئيس المحكمة التاديبيسة وحده وليس من المحكسة التاديبيسة بكابل هيئتها ٤ قمن ثم يسكون قد مستور من شخص لا ولاية لسه قانونا في المسداره ويضدي بهسده المشابة قسرارا معدوما .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعمين الحسكم بتسول الطعن شسكلا وفي موضوعه بالغماء القرار المطعون فيه وباعسادة طسلب النظر في اسس مرف نصمف المسرت المؤتوف المقيد رقم ٤١ السمنة ١١ التفسيلية ما المحكمة التاديبيسة بالمنصورة للفصل فيسه بسكال هيئتها .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٢٩ ق _ جلسة ١٩٨٤/١١/١٨)

التصوص المعمول بها بشسان الوقف عن العمل اعتياطيا

نصت المادة ۸۳ من القسانون رقم ۷۷ لسسنة ۱۹۷۸ بعد اسستبدالها بالقسانون رقم ۱۱۵ لمسسنة ۱۹۸۳ على أن :

لـكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الإحدوال بوقف العالمة عنص الإحدوال بوقف العالمة عنص المحتفق التحقيق محدد المدت المحتفق المدة الله بدور مد حدة المدة الابترار من المحكمة التاديبة المختصة للمدة التي تحددها ويتسرت على وقف العسامل عن عمله وقف صرف نصف أجره أبتداء من تلريخ الوتسسف به

وهجب عسرض الأمر غورا على المكسة التأديبية المختصسة المستحرير صرف أو عدم صرف البسائي من أجره تماذا لم يعسرض الأجر عليهسا خلال مشرة أيام من تاريسخ السوقف وجب صرفه الأجسر كابسلا عتى تقسرر المحكسة ما يتبسع في شسسله و

وعلى المحكسة التاديبية أن تمسحر قرارها فسلال عشرين يوبا مسن تتريغ رفسع الأمسر اليها فاذا لم تعسحر المحكمة قرارها في خسلال هذه المسدة يصرف الإجر كابسلا فاذا برىء العسابل أو حفظ التحتيق مصه أو جوزى بهاء الانذار أو الخصسم من الأجر لمدة لا تجاوز خبسسة أيسام صرف اليسه ما يكون قد أوقف صرفه من أجسره ، فان جوزى بجسزاء المسد تقرر المسلطة التي وقعت الجسزاء ما يتبسع في شسان الأجسر المسوق مرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمنسه من تاريخ المسوق ان يسترد بنه في هسذه المسالة با مسبق أن مسرك المهمد المسالة با مسبق أن مسرك

طبيعة قرارات الوقف عن العمل اهتياطيا:

تسرار الوقف عن العبسل احتياطيها المعادر من المسلطة الرئاسية هو المصاح من جهة ادارية مختصة عن ارانتها المازية بما لهما من سلطة عادييه بعتنفي القسانون بقمد احسدات اثر قانوني معسين ، هدو ابعاد المسلم عن عبسله وايقاف عرف نصف مرتبسه بصحفة مؤقتسة ، وهذا الاتسر لا يتحقق الا بذلك الاعصاح ، وفي هذا الاتسر ايضما تتبغسل المتدر بالوقف الاحتياطي عن العبسل ، أذ أن لههذا المتسرار اثره القانوني المعالي الذي يتسرته بجمسرد حسسوره ، وهدو المتسراء عن العبسل ووقف عمرة نصحف راتب ، عسلي أن الاسستشار المتسرة عن المعبل ووقف عمرة نصحف راتب ، عسلي أن الاسستشار المتسرة عن المعبل ووقف عمرة نصوره تأفذا بل بعسدوره من سلطة المتسراء عن المعادره دون أن تسكون خاضمة في ذلك لاعتباد أو تعسديق تحسديق من جهدة ادارية أعلى منها ، وعلى ذلك غان مسخور قرار السوقف عسن المهبل احتياطيها من أحيد الرؤسساء الاداريين عن حصود اختصاصه المعياطة

يكونةسرارا أداريا نهائيسا لعسدم خفسسومه لاعتبسساد سسلطة

خمسائص الوقف عن الممل احتياطها وهكيته:

الوتف عن العمل احتياطيا ليس من تبيل المتسوية التي توقيع على المسامل لتساء مخالفة تأديبية ثبت وتوعها منه ، وأنها فسو مجرد اجسراء احتساطي كما يبسين من تسسية التسانون له ، يجوز للمسلطة المتسسة أن تلجسا الى اتخاذه في شسان المسامل مني تابت به دواعيه .

نهسداً الوقف يتمسد به استاط ولاية الوظيفة عن المسابل استاطا مؤتسا ، فلا يتسولى خلاله مسلطة ولا يبساشر لوظيفته عبلا يتنفى الاسرات عن وظيفته ليجرى التحتيق في جو خال من مؤثراته بميسدا عن سلطاته ، توصلا لانبلاج الحتيقة في أمر هدذا الانهسام (راجع بحث الدكتور نعيم عطية بعنسوان « موانع الترقيسة » بمجلة ادارة تفسسايا الحكومة ، المعدد الثالث بالسنة خامسة عشرة من إ إ وما بعسدها)

والوقف عن العبسل اهتياطيسا يسكون اذا ما انتضت مسسلهة التهيية مع المسلل وقفسه عن العبسل وكف يسده عسن ولايتسه على أن وقف المسلل عن العبل احتياطيسا يسكن أن يتقسرر أيا كانت الخالفسة التي يجرى معسه التحقيق ليبسا ، وأيا كان حظها من الجمسلية أو عدم الاهبيسة . ومن ثم نقسد يضحى التحقيسق مجسرد زريعة تسستند اليبسا جهة الادارة لوقف المسلم عبد عن كان يكون ما نسب الى العلم لا يكون مسليها ألا أذا تلم صبب جدى كان يكون ما نسب الى العلم من أمور تدبلغ حدا من الجسسامة تنعكس آثارها المسلمة على التحقيس فيها لو اسستهر العسامل متوليا أعبال وظيفته ، ولا يسكن تدارك هذه الاترا السيئة الا بوقف المسامل الذكور عن عبسله احتياطيسا ، منهى حداه الصالمة تحقياطيسا ، منهى دهداه الصالمة تحقياطيسا ، منهى دهداه الصالمة تحقياطيسا ، منهى

على أنه مهما كانت الآثار التانونية لوتف العمامل احتياطيها عمن

عصله ، منان الوقف لا يتسرتب عليه قصم رابطة المسامل المسوقف بالوظيفة ، عهو يظل خلال مدة وقفه مهما استطالت خاضها لواجبات الوظيفة المسامة ، وهى تلك الواجبات المروضة مليه خارج الوظيفة فهدو قد أقدى من الوظيفة مؤقدا علا تقسع على عانقه بطبيعة الحسال واجبات مرتبطة بأداء الوظيفة ذاتها ، ولكنه يكون مسسؤلا تاديبيا من مسسلكه خارج الوظيفة منى جاء غير متقى مع الاحتسرام اللائق الوظيفة ، كما يعتفع عليه الثناء مدة الوقف أن يتسوم باعمال مثل مزاولة الإعمسال الدجارية أو يؤدى للنسير اعمال بهاناة .

الفـــرع القـــاني مــد قــرار الوقف عــن العمــل

قاعسدة رقسم (٥٧)

÷ الم

عدم عسرض أمر استبرار وقف المسدى عن عمله فور انقضساه ثلاثة الشسهر من تاريخ صسدور القرار به على مجسلس التساديب سه ليس من شسانه أن يؤدى الى انعسدام هذا القرار أو اعتبساره كان لم يسكن سه ليس ثبت نص يرتب هسذا الأشر .

ملقص الحكم :

ان عدم عسرض امر استبرار وقف المدعى عن عمله عسور القفساء
مائة أشسهر من تاريخ صحور القرار به على مجلس التاديب به ليس
من شسانه ان يؤدى الى انعسدام هذا القرار او اعتساره كان لم يسكن
لمسدم وجود نص يرتب هدذا الأثر ، ان مجلس التاديب العسادى قسد
قرر بجلسسته المنعبدة عن ١٣ من مارس ١٩٥٧ اعتسار بددة
مستبه
قرر بجلسسته المنعبة المسكم عليه في الجنمة رقم ١٩٥٧ استسنة ١٩٥١
وهو تاريخ سابق على تاريخ وقلسه علم يكن هناك بحل بع
مسدور
هذا القسرار لأن ينظسر المجلس المنكر في اسستبرار وقفه ونظسرا الى
المنافز السدعي قد قراريخ والمنافز الذي لا يخرج عن كونه قسرر عزل
يرتد السره الى تاريخ الحكم المذكور الهناك يعتبر موقوقا عن عباله بقسوة
للسنة ١٩٥١ المصدلة بالقانون رقم ١٩٧ لمسنة ١٩٥١ والتي تضي بائسه
يسرف على الحسكم المفرد الاخيرة من المسانة ١٩٥٧ والتي تضي بائسه
يسرف على الحسكم المفرد الاخيرة الوظيفية من المباسل التاديبي وقسه
المسطة عليا رغم طهنه بالاسسنة ١٩٠٧ لمن عليا المسلة المسابد التاديبي وقسه
المسطة عليا رغم طهنه بالاسسنة المهاسد عنه المسلس التاديبي وقسه
المسطة عليا رغم طهنه بالاسسنة المهاسدة المسلم عليا المسلم التاديبي وقسه
المسطة عليا رغم طهنه بالاسسنة المهاسدة المهاسدة المهاسة الاستنائدة ،

(طعن ١٧٤٩ لسنة لاقى ــ جلسة ١/٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (٥٨)

الملدة ٥٥ من القاتون رقم ١٦٠ السنة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم المسادر باللائحة التنفيقية لهذا القانون والمسادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ - مقتضاها أنه لا يجسوز مد وقسف المسونف مدة تزيد على ثلاثة النسهر الا بقرار من المحكسة التاديبيسة المساد المشار المها لا تسسوجه القتصار الذن المحكسة بالمسد على الملاة النسود المنار المها لا تسسوجه القتصار الذن المحكسة بالمسد على الملاة النسود ثم يتجدد الاثن بذلك كل مرة كها هدو الشسان في حبس المتهسين احتساطيا - علة المقرقة بين المحكين و

ملقص الحكم :

ان المسادة ٩٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظسام. موظفي الدولة تنص على أن « للوزير ولوكيك الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصبلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجسوز أن تزيد مدة الوتسف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس التلديب ... » ، وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائمة التنفيذية للقانون سيال الذكر على أنه « أذا أمتسدت مدة الوقف إلى ثلاثة أشسهر دون أن ينتهي التحتيق تعسين عرض الأوراق مى نهساية تلك المدة على مجلس التأديب النظر مي اسستبرار الوقف » 6 ثم مسدر عي ١١ من اغسسطس سنة ١٩٥٨ تسرار رئيس الجمهسورية بالقساتون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية في الاقليم الممرى نامسا في المادة العساشرة منه على أن « لمسدير عام النيسابة الادارية او احد الوكيسلين ان يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويسكون الوقف بقسرار من الوزير او الرئيس المفستص ... ولا يجــوز أن تزيد مدة الوقف عن شــلانة أشـــهر الا بقرار من المحكمـــة التاديبية . . . » . والسحقاد من النصوص المتعدمة انه لا يجسوز مد وقف المحوظف مدة تزيد على ثلاثة أشمهر الابقرار من المحكمية

التاديبية ، فالحظير منصب على وقف الموظف من مهيله لمدة تزييد على ثلاثة أشمسهر الا باذن من المحكمسة اللمذكورة ، ولم تسمتوجيه النصوص أن يقتصر أذن المحكية بالدعلى ثلاثة أشهر فتسط ؛ شه يتجدد الاذن بذلك كل مسرة ، كما هو الشان مثلا في حبس المتهمون احتياطيها - حيث تنص المهادة ١٤٢ من قانون الإجسراءات الجنائيسة على أنه « ينتهي الحبس الاحتياطي حتما بهضي خمسة عثم بسوما على حبس المتهسم ، ومع ذلك يجسوز لقساضي التحتيسق بعد سسماع السوال الليساية العامة والمتهم أن يمسدر أمرا بعد الحيس مدة أو مسددا اخسري لا يزيد مجموعهما على ٥٥ يوما ٠٠٠ ، ونصت المادة ١٤٣ من التسانون المسذكور على أنه « أذا رأى قاضم التحقيبي بد الحبس الاحتساطي زيادة على ما هـو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السمالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهسام لتصدر أمرها بما تسراه بعدسسماع التسوال النيابة المعامة والمتهم ، ولفرقة الاتهسام مد الحبس مددا متعاقبسة لا تزيد كل منها عن ٥٤ يوما ألى أن ينتهن التحتياق » _ وعالة الهرق في المكسين واضعة ، ذلك لأن الموس الاحتياطي - هو تقييد الحسرية الشحصية حد أمر يتعذر تداركه اذا ما وقسع عملا ، عوجب التحسوط لمِسذا الأمر تبسل وقومه ، ومن هنسا كان الاذن به مقصبورا على ٥٤ يوما عى المسرة الواحدة مع وجوب تجمديد الاذن كل ممرة ، اما الوتف عملا يتسرتب عليه للموظف سوى وقف صرف مرتبسه ، وهذا أمر من المسكن تداركه على النحب الذي نظمتبه الفترة الثانيسة من المسادة المساشرة أذ خولت المحكمة التاديبية صرف الرتب كله أو بعضه بصمة مؤتتـة ، كما خولتها - عند الفصل في الدعوى التاديبية - تقرير ما يتبع في شسأن الرتب مي مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه البسه كله أو بعضه ، ومن ثم ميكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عسرض عليها الأمر - عند الفصل في الدعوى التاديبية - تقرير ما يتبسع في شسان الرتب في مدة الوقف ، سواء بحسرمان الوظف منسه او بصرفه اليسه كله أو بعضبه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية _ اذا يا عرض

عليها أمر مد الوقف سال تقسد الدة اللازمة هنسبها تقتضيه ممسلحة التحقيق او المكسة التأديبية بحسب ظروف الحال وملابساته .

(طعن ۹۷ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٥٢/٢/١٥٥)

قاعسدة رقسم (٥٩)

البــــدا :

سلطة وكيل الوزارة او رئيس المسلحة في وقف السوظف متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك - محدودة بثلاثة أشسهر - وجوب عرض الامر على مجلس التلايب قبل انقضاء هذه المدة ليتسرر مسد الوقف - اغضال هذا المرض يؤدى الى بطلان الر قرار الوقف فيما زاد على هذه المسددة .

ملخص الفتوى:

تنص المادة 100 من التسانون رقم 11 لمسنة 1001 بشسان نظسام موظفى الدولة على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة المتصامه أن يوقف المسوطة عن عصله اهتياطيسا ؛ أذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ؛ ولا يجسوز أن تزيد مدة الوقف عسن غلاة أشسهر الا بقسرار من مجلس التاديب ؛ ويتسرت على وقف المسوطة عن عصله وقف صرف مرتب ابتسداء من اليسوم الذي أوقف فيسه ما لم يقسرر مجلس التاديب صرف المسرت كله أو بعضسه » ، كما تنص المسادة يقسر مجلس التاديب عرف المسرت كله أو بعضسه » ، كما تنص المسادة الوقف الى ثلاثة شسهور دون أن ينتهى التحتيسق تعين عسرض الأوراق في نهساية تلك المدة على مجلس التاديب للنظر في اسستهرار الوقف ، عائل لم يصدر المجلس قرارا بالمد يعسود الموظف الى عمله من السوم علائل لانتضاء الثلاثة الاشسهر ويصرف اليه مرتبه ابتسداء من تاريخ صدودة أن كان صرف المسرت مسووتها » .

ويبين من هــذين النصين أن الشارع قد خــول وكيــل الوزارة أو

رئيس المسلحة حكل في دائرة اختمساصه حقق وقف المسطلة عن عن المسلحة التحقيق وحدد لهدا الوقف مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة السهر ، فسان اقتضى الاسر استعبرار الوقف مدة الحول تمين عسرض الأمر على مجلس التساديب ليقسرر صد الوقف من نائن رفض ذلك تعسين اعادة المسوظف الى عبسله من اليسوم التالي لاتفقاعا الملائة الاقسهر ، ويتحقق هذا الاثر كذلك في حسلة عسم العسرض على مجلس التاديب ، فيبطل الترقسرار الوقف فيها يسزيد على على المسدة ،

غبتى كان النسابت ان الموظف اوقف عن عبله غى ٩ من مايو مسنة
190 وامسد وقفه لاكثر من ثلاثة اشسهر دون موافقة مجلس النساديب
حتى اعيد الى عبله غى ١٦ من ابريل سسنة ١٩٥٥ ، غان وقف يكون
غيما زاد على ثلاثة اشسهر غير قدّم على اسساس من التانون ، ويسستحق
راتبه عن المدة التالية لهذه الاشسهر الثلاثة حتى تاريخ عودته الى العبل ،
لها مرتبه عن مدة الشسلانة الاشسهر الولى التي كان السوقف خلالها
مسحيط المنونا فيتعسين عرض أمره على مجلس التاديب ليقسرر في شساته
ما يراه ونلك بالتطبيس لاحكام المسادة ٥٠ من القسانون رقسم ٢١٠
الدسانة ١٩٥١ ،

(فتوى ١٦٤ ــ ني ١٩/٣/٢٥١)

قاعسدة رقسم (٦٠)

: اعسما:

قانسون نظام العاملين بالقطاع العسام الصلار بالقسانون رقم ٨٨ السنة ١٩٧٨ – المحكمة التاديبية هي المختصسة بعد قرار وقسف العسامل الصادر من مجلس الادارة للمدة التي تعسدها كما تختص بتقسرير صرف أو عسم مرف الباقي من الأجسر خسلال مدة الوقف حصدور القسرار من رئيس المحكمسة منفسردا حقرار مخالف للقسانون حائمكم بالفسائه بالرفم من أن الطساعن لم يورد هذا السبب في تقرير الطعن حساس

ذاك : اختصصاص المحلكم النابيية من النظسام العام والمحكمة الادارية العلسا ان تتصدى من تلقاء نفسسها لقواعد الاختصصاص المتعلقة بالنظام العسمسام •

ولخص الحكم:

انه غى اول يوليه سمنة ١٩٧٨ عمل بأحكام القانون رقسم ٦٨ السنة ١٩٧٨ بلصدار تاتون نظام العالمين اللدنين بالدولة والسدى تفى عى المادة ٨٦ منه على أنه ﴿ لرئيس مجلس ادارة الشركة بقسرار مسبب حفظ التحتيق الذى أجرى مع العسلمل وله أن يوقف العسامل عن عبسله احتياطيا أذا أتتضت معسلمة التحتيسق معه ذلك وذلك المدة لا تزيد عن نلالة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقسرار من الحكمة التادييسة المختصة التادييسة مصرف نصف الاجر ابتسداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الامر عسورا على المحكسة التادييسة المحكسة التاديية المختصة لتقرير مرف أو عدم صرف الامر عسورا على المحكسة التاديية المختصة لتقرير مرف أو عدم صرف الامر غسورا على الإمر عسرض الامر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ السوتف وجبه مرف الاجر كالملاحقي تقسرر الحكية ما يتبسع في شسأنه » .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك أنه امتبارا من تاريخ العبار. بالقسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أصبحت المحكمة التاديبية هي المختصة بد قرار وقف المعالي المسادر من مجلس الادارة المسدة التي تصددها كما تفتص بتقرير مرف أو عدم عرف الباقي من اجسره خسلال بدة الوقف ولقد كان هذا الاختصاص معقبودا لرئيس المسكمة التاديبية طبقا لنمن المسادة ١٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ المبح بشسان مجلس الدولة ولكن بصدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ المبح

ومن حيث انه يبسين من الأوواق انه في ١٨ من اكتسوير سنة ١٩٨١ أصدر رئيس المحكبة التأديبية بطنطا قرار في الطلب المقدم من الشركة المطعون منها رقم ١٦٢ أسنة ٩ التضاقية بعدم صرف نصف المسرتب المسوقف. صرفه الظاعنة واذ كاتت المحكمة التاديبية هي المختصة بتقسرير صرفه أو عدم صرف نصف المسرتب الوقسوف طبقسا لنص المسادة ٨٦ من التانون رقسم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ المشسار البسه مان قرار رئيس المحكمة المسسار البسه في هذا الشسان يكون مخالفا للقسانون ويحق للمحكمة أن تحكم بالفساقه بالرغم من أن الطاعفسة لم تورد هذا السسبب في تقسرير طعنها باعتبار أن اختصاص المحلكم التاليبية من النظام العام وللمحكمة العليا. أن تتمسدى من تلقاء نفسها التواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام م

(طعن ۸۲ اسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۳/۳/۱۹۸۰)

الفــرع الثـــالث الوتف من العبـل بقـوة القــالون

قاعسدة رقسم (٦١)

مستخدم خارج الهيئة -- وقفه عن العمل -- المادة ٩٦ من قانون نظهام موظفى الدولة تنظم الوقف الذى يقهع بقوة القانون في هالتي المبس الاحتبساطي او تفعيدا لمحتم جغالى -- المسادة ١٢٩ تنظم السوقف في غير هانسين المالتين -- سلطة وكيل الاوزارة او رئيس المسلحة في ذلك .

يلخص المكم :

لا مسحة للقول بأنه لا يجسوز وقف المستخدم الفسارج عن الهيئسة الا بالتطبيس المهادة ٦٦ من قانون نظسام موظفى السدولة ، أى عنى هالتي حبسه احتياطيا او تنفيذا لحسكم جفائى ، لأن هسذه المادة انهسا تنظسم الوقف الذى يقسح بقوة القسانون ، وقد نظبت المسادة ١٢٦ وقف المستخدم الفارج عن الهيئسة عنى غير هاتين الحالسين ، غرخصت لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة سبحسب الاحسوال سان يوقف المستخدم الفارج عن الهيئسة ، ويتسرتب على الوقف عدم صرف المسرتب ، ما لم يتسرر احدهما مرف كله او بعضسه ، ومفساد ذلك أن الوقف جائز بقسرار ادارى يعسسد من ايهما كل غي حسدود اختصساصه ، ويترخص غي تقسديره متى قسام السسبب المسرد له ، وهو اتهسام المسوظف غي أمر قد يمستوجب مؤاخذته العبيا او جنائيا ، ويرى أن المسلحة المامة تقتضي، ذلك .

(طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢٠٨/١٢٥١)

قاعسدة رقسم (٦٢)

: المسلما

المادة ٢٤ و ٥٥ من قانون نظام المسلمان الدنيين بالسدولة الصادر بالتسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ مؤدى كل من الوقف الاحتساطى والوقف الاحتساطى والوقف الاحتساطى والوقف التسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ من مؤدى كل من الوقف الوقف و وقوع التسابل من الوقفين سسنده القسانوني وشروطه ودواعيه وقوع الوقف بقسوة القانون وان كان قد يفني عن مسدور قرار بنقسير الوقسف الاحتساطى الاحتساطى عنه لله لا القسرار اذا قلمت لسدى الادارة الاعتبارات التي تحملها على ذلك مد قسرار الوقف الاحتساطى الذي يصدر ابان تيسام السوقف بقوة القسانون يحمسل على أنه قسرار شرعي مصلى على أنه قسرار شرعي مصلى على أنه قسرار شرعي مصلى على أنه قسرار هذا الرقف مد المتحدة التاديبية بالنظر في طلب مسد هدذا الوقف اذا جاوزت جده الأسلانة النسيور •

ملخص المكم :

ان المستفاد من نص المسادلين ١٦ و ٢٥ من تائسون نظام العابلين المنسب المدولة أن مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بقدوة القانون. هو استفاط ولاية الوظيفة مؤقته من الحسابل الا أن لكل من الوقفين مسنده الثانوني وشروطه ودواعيه ، غالوقف الاحتياطي يصدره الرئيس الادارى في دائرة اختصاصه اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة القائون اذا ما حيس على اجراءات صدها ، بينما يتسع الوقف بقدوة القانون اذا ما حيس العامل احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي ويظل العسابل موقوفا إلى أن يزول مسبب الوقف بالانراج عن العسامل ، وأنه وان كان وقدوع الوقف بقدوة القساتون وما يقررا دارى بتضرير الوقف ولاية مؤقتا عن العامل قد يمنى عن صدور قرار ادارى بتضرير الوقف من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها وقد العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها وقد العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها العدارة وقد العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها العدارة وقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها الوقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها العدارة عدد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها الوقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها الوقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها الوقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يحملها على تقرير امنتها الوقف العسامل بعد الامراج من الاعتبارات ما يصلوا الوقف العسامل المدارة الوقف العسامل الوقف العسامل المدارة الوقف العسامل الوقف الوقف العسامل الوقف العسامل الوقف العسامل الوقف العسامل الوقف العسامل الوقف الوقف العسامل الوقف الوقف العسامل الوقف ال

عنب متصدر ترارا بالوقف الاحتساطى معلقسة نفسك اثره على انهساء الوقف بقسوة القسانون .

وأذ بيسين من الأوراق أنه مسدر قرار غي ٢٧ من ديسه بير مسنة المدار بوقف المسيد / حيث كان قسد تبض عليسه غي ذات التساريخ لانهامه بتزوير أوراق رسسبية وأنه وأضسح من ظروف أمسدار هذا القسرار وجمامة ما نسب اليه أن الادارة هدفت بقسرارها المسنور المهاد هذ المسامل عن عمله وحجبسه عن الوظيفة خلال عندرة المتقيدة المسامل عن عمله وحجبسه عن الوظيفة خلال عدرة المتقيدة ما ذا زال الوقف الذي يقسرره بقوة القسانون . ومن ثم مان قسرار الوقف الاحتياطي الذي مصدر ابان قيسام الوقف بقوة القسانون يحمل على أنه قرار شرطي معلق على أنتهاء الحبس الاحتياطي المعسامل بحيث ينقذ أنسره أذا ما زال الوقف التسريم بقوة القسانون .

ولما كان الثابت في الأوراق انه مستدر قرار بوقف المسامل احتياطيا على ٢٧ من ديسسببر سنة ١٩٦٤ في ذات اليسوم الذي قبض مليسه فيسه واوقف بقوة القسانون وقد انتهى هذا الوقف بالانسراج عن المسامل في ٢٩ من ديسسبير سنة ١٩٦٤ ، وينبني على ما سسلف بياته أن قسرار الوقسف الاحتياطي الشرطي يرتب اثره اعتبارا من انهاء الوقف بقوة القسانون ومن ثم تسكون المحكمة التاديبية مختمسة بالنظر في طلب مده اذا جاوزت مدة الوقف ثلاثة السسير بالتطبيسق لحكم الفقرة الثانية مسن المسادة ٢٤ من عانون المساملين المسدنيين بالسدولة .

(طعن ۱۵۱ لسنة ۱۲ ق ـ جلسة ۱۹۱۸/۲/۱۷)

قاعسدة رقسم (٦٣)

البــــدا :

موظف - وقفه - اعتقاله تمهيدا الحاكمته - اعتبار الاعتقال بمنسابة الحبس الاحتباطى - وقفه بقوة القسانون عسن عماه مدة اعتقاله .

جلفص الفتوى:

اذا كان الثابت أن المسوظف اعتقل عمسكريا ، وكان هذا الاعتقال بسسبب تهسة معينة وجهت اليه ، وهي تهسة الاتناق الجندائي على تلب نظسام الحسكم ، وقد قضى بادانته فيها من المحكمة العسسكرية العليا ، عان الاعتقال الذي سسبق الحسكم بعد ببتسابة الحبس الاعتساطي ، وتجسري على شسانه احسكام الحبس الاحتياطي وآثاره القانونية .

ولما كانت المدادة ٩٦ من تاتون نظام موظفى الددولة تضى بان كل مسوطك يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم جناتي يوقف بقسوة القانون عن عبسله بدة حبسه ، ويوقف صرف مرثبه ، ، ، ، و وين ثسم يعتبر هذا الموظف موثونا عن عبسله بقوة القانون مع وقف مرتبسه بر تاريخ الاعتقال . ولما كان الاعتقال الذي ترتب عليسه الوقف بقسوة القانون ب باعتباره بمثابة حبس احتياطي - قد انتهى بمسدور حسكم بادانة هذا اللموظف في الجناية مسافة الذكر ، غان من الالسار المحبيسة المسافة الذكر ، غان من الاسار المحبيسة المسافة الذكر ، عان رقم ٢١٠ لمسنة

اذا كان الوقف من المهلل يقسع ابتداء بقسرار ادارى ، المن هناك نوما آخس من الوقف يقع بقسوة القسانون ، وذلك اذا بها حبس المسابل احتياطيسا او تنفيذا لحكم جنسائى ، اذ يتسرتب على حبسه بى هاتسين المالاين وقفه بقسوة المسابق من عبسله احتياطيسا بدة حبسه ، وقسد نمست المسابلين المنبين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطيسا او تنفيذا المسابلين المنبين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحسكم جنائى يوقف بقسوة القسانون عن عبسله بدة حبسه ويسوقف عرب نصب المسابلي المنبين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحسكم جنائى غير نهسائى ويحرم من كامل اجره في حسالة حبسه تنفيذا لحسكم جنائى نهسائى ويحرم من كامل اجره في حسالة حبسه تنفيذا لحسكم جنائي المسابلة على المسلطة المقاسلة القسر ما يتبسع في شمسأن بمسئولية المسابل التاديبيسة غاذا انضسح عدم مسئولية مرف له نصب أجره المسوقة عدم مسئولية مرف له نصبة أجره المسوقة عدم مسئولية مرف له نصبة أجره المسوقة عدم مسئولية مرف له نصبة أجره المسؤلية مسئولية مرف له نصبة الجره المسؤلية المسؤلية المسؤلية المسابلة المسلطة المسؤلية مسؤلية المسؤلية الم

مبسررات الوقف بقسوة القسانون:

والوقف بقوة التاتون في هاتين الطالسين ما يبسره ، فالعيس الاحتياطي لا يكون الا المسواهد ودلائل توية على ارتسكاب المسامل الجريبة المنائية المتهم فيها والتي حبس احتياطيا من أجلها ، كبا وأن الحسكم عليه بالعبس يضمه بالاداثة في ارتسكاب جريبة جنائية ، هذا فضسلا من أنه مسواء اكان الحبس احتياطيا ام تنفيذا لحسكم جنسائي ، غان العسامل ينقطع عن عمله طوال مسدة حبسه ، وليس من المستساغ منحه اجرا وهو منقطع عن عمله ، او اعتبار مدة انقطاعه اجسازة وهو في الحبس ، ومن ثم قسرر المشرع اعتبسار العالم موقسوها عن عمله هدة حبسسه ،

وهــذا الوقف كما يقسع قانونا بقيسام سببه وهسو الحبس ، ينهي كــفك قانونا بزوال سسببه بالتهاء مدة الحبس ، وعلى ذلك مان الوقسف يسدا قانونا بالحبس ، ويظهل قاتها باسستهرار الحبس ايا كانت مسدته ، وينتهى قانونا بالتهساء الحبس والافسراج من العسامل ،

وظيفة العسامل المسوقوف:

لا يتسرتب على وقف العامل بقوة القسانون غصم رابطته الوظيفيسة وهسذا الاثر يعسدق تبابا غي حالة حبسسه تفييطيا على ذمسة تحتيق جبسائي يجرى محسه ، أبا غي حالة حبسسه تفييذا لحسكم مرتبا المعزل، عائمة ينبغي القسرقة بين حالتين ، غان كان هذا الحسكم مرتبا المعزل، كمتسوبة تبعيبة أو متضمنا له كمتسوبة تكبيلية أو مسادرا بمتسوبة جنساية أو في جنصة مخلة بالشرف أو الأمانة ، غانه يتسرتب عليسه انتها خصدية المسامل ولذلك لا يكون ثبة وقف انتاء مدة حبس المسامل تنفيذا لذلك الحكم ، أذ تنتهى هديته بصدوره ، وأن مسدر الحسكم في غسير نلك الحسالات ، غانه لا يتسرتب عليه انتهاء هصدية المامل ، ومن شمهيمتسر موقوفا من عمله مدة حبسه ، وتظل رابطته الوظيفية تائمسة. دون انفصسام ،

السر الحسكم الجنسائي الذي تحكم معكمة النقض بالفسالة:

ثار تساؤل حول بدة حيس العسابل تنفيذا لحكم جنائى نهسائى تم بعد ذلك الفاؤه بن محكمة النقض ، ونرى أن مؤدى نقض الحسكم الجنائى المسابل اعتساره كان لم يسكن ، لأن حسكم النقض كاشيائى المسابل اعتساره كان لم يسكن ، لأن حسكم النقض كاشيف وليس منشنا ، مبا يتسرب على مسدوره الفاء الحسكم الجنائى بأثر رجعى من تاريخ مسدوره ، ويالتلى يكون الحيس الذى تم وفقا الحكم الذى الذى الذى بأسر رجعى حبسا احتياطيا ، شسانه شسان الحيس الاحتياطي الذى يتسم خسلال فترة المحلكمة الجنائية قبل مسدور الحكم الجنائي ، وبسرى في شائه بما نمست عليسه المادة ، ٨ من القسانون رقسم لا المسابة المادة ، ٨ من القسانون رقسم لا المسابة المادة ، ١٩٧٣ المشار اليه بمسدد بدة الحيس الاحتياطي ، وبهدذا الراى حسدرت الفقوى رقم ٧٨٣ بتساريخ ١٩٧٣/١/١٢ ، من لجنسة الثانية لقسم المناسون بهجلس الدولة بجلسستها المنعدة في ١٩٧٣/٢/١٢ ،

الفسيرع الرابسيع مبرتب الموقوف، عين العميل

قاعسدة رقسم (٦٤)

"القسزار الذي يصدره رئيس المسلحة بوقف موظف مهما كانت "درجنه عن عمله 6 يسقط هقه في المطالسة بمرتبه عن المدة التي يظهل موقوفا فيها - الحسكم بالعسؤل من الاهسكام التي تلشيء حسالة جديدة وعلى ذلك يسكون ربط المساش من تاريخ القصيل لا من تاريسخ الوقسف الا أذا نص على أن يسكون ربط المساش من تاريسخ الوقسف •

ملخص الفتوى:

استمرشت هیئة تسم الرای بجلستها المنعدة نمی ۱۷ یونیه مسنة ۱۹۲۷ مرضوعا محصل وتائمه انه بتساریخ ۲۷ یونیسه سسنة ۱۹۲۶ مصدر وزیر الداخلیة ترارا باهالة المدیر العسام لبلدیة الاسسكندریة الی ۴ کمکسة العلیا التادیبیة لمحاکمته علی ما اسند الیه وکان تد مسدر ترار من تبسل بوقفه عن اعبسال وظیفته اعتبارا من ۱۷ ملیو سسنة ۱۹۲۴.

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسسته المنعقدة في ٢٠ ينساير سسنة ١٩٥٥ الاكتفساء باحالة الوظف المذكور الى المساش وقد مسدر مرسسوم بذلك في ١٤ غيسراير سسنة ١٩٤٥ .

وقد طلب هذا الوظف صرف مرتب عن الدة من ١٧ مايو مسنة ١٩٤١ الى ١٤ غبراير سسنة ١٩٥٥ تاريخ احالت الى المساش وعند عسرض الأمر على مسمادة رئيس لجنة قضايا الصكومة ابدى في ٣٦ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذي يصدره رئيس المسلحة بوقف موظف عن عبله توطئة لإحالته الى مجلس تاديب لاتهامه في تضاية جنائيسة

قلك الأمر من شسانه أن يمنسع السوظف من مساشرة عمله مؤتتا مسسقط حقمه في المطالبة بمرتبسه عن المدة التي يظمل موتومًا فيهما لأن شرط استحقاق الرتب قيسام الموظف بعمل الوظيفة . وهدذا المدا يجدد مسنده القانوني فيما تضمنته لوائح الاسستخدام من قواعد خامسة هي هــذا المسدد غقد نص الأمر العسالي المسادر عي ١٠ ابريل سسنة ١٨٨٣ على أنه يتسرتب على توقيف السستخدم عن عمسله حرمانه مسن ماهيته ما لم يقسرر مجلس التأديب خسلاف ذلك وهسو لا يامر بمسرف المرتب الالمي حالة البراءة أو أذا تبين له أن التهمية التي تسببت الى المسوطف وحوكم من اجلهما لا تسميتوجب حرماته من مرتبسه طموال المندة ألتي استنفرتتها المحاكبة وكلبل فيهسا موقوما وأن فلسك هسو المسدأ الذي مندرت عنه قواعد الاسستخدام ومنه يتبسين أن المسوظف لا حتى له في مرتبه مددة الايقساف الا. في الحسالات الاسستثنائية التي يثبت غيها أن الايتماك كان ظلمها كها لو ثبتت بسراءة المسوظف المسوقوف أو يـت من قضاء مجلس التأديب أن الفعل الذي أسند اليه لم يسكن يستدمي الايقساف أو أن مدة الايتساف طالت من غير مقتض وأن هذا البدأ كمسا يسري على الموظف بن العاديين الخاضعين لأهكام تكريتو ١٠ أبريك سسنة ١٨٨٣ يسرى كسذلك على كبار الوظفين الخاضسمين لقضساء المحكمسة المليا التأديبية المنشاة بمقتضى دكريتو ٢٤ كيسمبر سنة ١٨٨٨ سسواء يسسواء والاعتبار التسائم في لك أنه ليس ثمسة ما يؤجب التفرقة بسين هاتين الطائفتين في المساملة ما دام ان دكريتو سفة ١٨٨٨ سسائف الذكر قد اغفل التكلم عن حسكم المسرتب عي مسدة الايقساف وتسرك المسسره للاسمال المسام المقرر في همذا الشأن والقسرار المسادر من مجلس الوزراء مي ٢٠ ينساير سنة ١٩٤٥ بالوافقية على الاكتفاء باحسالة الموظف الذكور الى المساش ليس ميسه معنى البراءة من التهم التي وجهت البه واحيل من اجلها الى المحاكمة التاديبية ولذلك مان حالته لا تدخل ضمهن المسالات التي يجوز فيها استثناء اجراء المسرتب في مسدة الايشاف الا اذا قسرر مجلس الوزراء خلاف ذلك ورأى صرف المسرتب عن مدة الايقاف

أخذا بالاعتبارات التي جدث بعدم المضى في المحاكبة التأديبية والاكتفاء يالاحسالة التي المعاش غير أن مجلس الوزراء تسرر بجلسسته المنعسدة في ٢٤ مارس سسنة ١٩٤٥ عسدم استحتاق المسوطف المذكور الرئيسة عسن هسدة الإيتساف .

وعلى اثر ذلك تتسدم هذا الوظف طالب أن يرتب له المساش من تاريخ ايتسفه في ١٧ مليو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ صدور المرسوم الملكي باحالت للمحساش وقد أبدى قسسم قضسايا المالية في ٢٨ ايسريل سبنة ١٩٤٥ أن الحسكم بالعزل من الاحكام التي تنشيء حالة جديدة وتحد من اهلية الاشخاص غالاصل فيها أنها تنفذ تناسونا من يسوم صدورها الا ما استثنى بقص صريح وعلى ذلك يسكون ربط المساش من تاريخ الايتسف .

الا أنه قد تبين من الاطلاع على الأوراق الموجودة بمسلك كدية المسوطف أن وزير الداخلية قد أصدر في ١٨ يناير سسنة ١٩٤٥ أي عقب مواقتة مجلس الوزراء على احالته الى الماش قسرارا بلحالته الى المساش اعتبارا من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ (تاريسخ ايتسائه عسن الممسل) وقد أبلغ نص هسذا القرار الى مسدير عام بلدية الاستكندرية بان بالنع الى المسوطف وهو يتبسسك بهذا الابسلاغ للمطالبة بأن يتكون ترتيب معاشه من تاريخ الايتساف وقد أشسار قسسم القضسايا بعدرض الامر على مجلس الوزراء مجددا .

وفى 11 بونيسه سنة 1980 اصدر مجلس الوزراء تسرارا بربسط مسائل هذا اللسوظف من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ مسم انه تسد احيال الى المسائل عى ١٤ عيسراير سسنة ١٩٤٥ وطلب اعادة عسرض الموضوع على مجلس الوزراء ليمسحم تسراره المسابق:

وقد لاحظت الهيئسة أن الموظف قد أوقف عن عمسله أيتسداء من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٤ نظرا لما تسميه اليسه من الهساءات وبالتسائي غانه لسم يسم باداء اى عصل من اعبال وظيفته من ذلك التاريخ الى تاريخ مصدور المرسوم الملكى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ باحالته الى المعاشق وقد قسرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٤ صارس سنة ١٩٤٥ معدم استحقاق هذا الموظف لرتبه عن صدة الايتان ويجلس الوزراء فى تعدراره هذا الموظف لرتبه عن صدق الايتان ويجلس الوزراء المن تعدرات عنه قسواعد الاستخدام بان المرتب مرهون بتيام الموظف بعبله وأن الايتان عن المنتخدى الحرمان أصلا من المسرتب طالما أنه قد انتهى ينافعصل من الوظفة عام ترى المجسة المختصمة بالمفصل خملاف نك ولم كان مجلس الوزراء على المنتخلق المؤلف المذكور لرتبه عن مدة الايتان التي انتها انتها المنتخلق الموظف المذكور لرتبه عن مدة الايتان التي المتها المتعاسل بقد رأت الهيئة أنه مها لا شمك فيه أن هدذا المسوظف يعتبر محروما من مرتبه عن المدة عن ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤٤ يعسرايو سسنة ١٩٤٤ الى ١٤٤

لها فيصا يتعلق بتساريخ تتوير المساش فان الأمسل انها همو الربط المساش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الايتاف على انسه اذا كان مجلس الوزراء قد قسرر في ١٦ يونيسه سنة ١٩٤٥ ربسط مساش هذا الوظف من ١٧ مايو سسنة ١٩٤٥ تاريخ ايقائه عن المهسل بنساء على التساس مقسدم منه بهذا الصدد واخذا بعض اعتبارات خاصسة ان هذا الأسر لا يصدوا أن يكون نوعا من تسسوية المعاش يدخل تتويره عي نطباق اختصاص مجلس الوزراء ، ولذلك فقسد انتهت الهيئسة مسن بحثها الى انه ليس فيها مسبق لمجلس الوزراء اتخساذه سيشان تتوير مسائل الموظف الذكور ساى تجاوز لحسود مساطته في هذا الشسان ،

(فتوی ۲/۷۱/۱/۱۷ سے می ۲۸/۱/۱۷۷۱)

قاعسدة رقسم (٦٥)

البسسدان

الأصل في وقف الوظف هو حرماته من المرتب مدة السوقف ، والاستنتاء هو حيواز صرف المرتب كله او بعضه - يستوى في

ذك المصطف الوقدوف لحبسه احتياطيا ، وذلك الذى اوقف الههسة ادارية - الامسر المسألى المسادر في ١٨٨٣/٤/١٠ ، وقدرار مجلس الرزاد في ١٩٨٣/٤/٣ ، وقدرار مجلس الرزاد في ١٩٦٢/٤/٣ ، والمسادنان ٩٠ ، ٩٦ من قانون نظسام موظفى المسدولة .

ملخص الحكم:

ان النقرة الأشرة من المادة الثابنية من الأمسر العالى المسادر ني ١٠ ابريل سينة ١٨٨٣ قد نصب على أنه « يترتب على توقيف الستخدم عن العمل حرمائه من ماهيته ما لم يتسرر مجلس التساديب غير ذلك » . عهى تقرر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم اللوقوف من ماهيته طوال غترة الوقف ما أم يقسرر مجلس التأديب صرف رأتيسه كله أو بعضسه اليسه . مالأصل هو الحرمان من الرتب عن مدة الوقف والاستثناء هيو حيواز صرفه كله أو بعضمه حسبها يقدره مجلس التأديب في كال حالة بظرونها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة في : ١ - حالة الوقف لذنب يستوجب الرفت (مادة ١١١ من قانون المسلحة المالية) ٢ - في حَسِقة الوقف بسبب حبس المستخدم في جريمة من الجسرائم المادية ، وقد نصت المادة ١٣٤ من قانون المصلحة الماليسة على ان « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو لجريهة من الجسرائم الاعتبادية يوتف من وظيفته من يوم هبسمه ٠٠٠ وماهيته في كمل مدة أيتاله تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هذه المادة تنفيذا لقسرار مسادر من مجلس النظسار في ٢٥ من ابريسل سنة ١٩١٢ كمسا ياى : « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا او تنفيذا لحكم تذالى يجب ايتانه عن اعهال وظيفته من يدوم حيسه وذلك لا يمنسع الجزاءات التأديبيسة التي يمكن توقيعها وتكون ماهيتسه حقسا للحكومة في كل مدة ايقافه ما لم يتقسرر عدم وجدود وجه القامة اندعوى عليه أو تحكم اللحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسسه ، ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقامه ما لم تقسرر السماطة التابع لها تأديبيا خسلاف ذلك » . والمقصود

بعيبارة « المسلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التعاديب فيمنا يختص بالستخدمين الداخلين في هيئسة العبسال ورئيس المسلحة نيسا يختص بالمستخدمين المؤتتسين والخارجين عن الهيئسة ، وهنا يجب التنبيه إلى أن تعديل صياغة تلك الملاة على هذا النصو لا يمدو أن يكون مِن تبيه الاستطراد والايضهاح لمنص الأصلي ، وأنه مههما يكن من شأن . صدياغة هذا التعديل ، مما فتح البعب للتاويل ، فسلا يمسكن أن يمس التساعدة التي قررتها الفقرة الأخيرة من المسادة الثامنة من الأمر العسائن المسادر في ١٠ من ابريل سبئة ١٨٨٣ تلك التي جمسلت الأمسل هسو. العرمان من المسرعب مدة الوقف باعتبساره مقسابل العمسل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبها تقرره السلطة التأديبية في كل حسالة بظروقهما ، والقسول يغير ذلك قسول غير صسمائه ، اذ محوداه أن مجلس الوزراء مسدل في حسكم قرره الأمر العسالي المسادر في ١٠ من ابريسل سنة ١٨٨٣ على ما سسبق البيسان وهو مالا يملكه ، أذ التساعدة التنظيهاية العامة لا ينسمخها الا آداة تنظيمية عسامة مسان نفس الرتبــة أو من مرتبة اعلى ، واذ لم يصــدر قاتون بتعــديل حــكم الفقرة: الأخيرة من المسادة الثامنة من الأمر المالي المسادر عي ١٠ مسن أبريال مستة ١٨٨٣ قانه يظهل قائمها لا ينال منه قسرار مجلس الوزراء أو مستع ٠٠ في الجدل أنه قصد الى تعديله, وهو أصر في الواقع. غير مقصود. ٤ يؤكد هــذا النظر انه لو اخذ بالتأويل العكسى لكان الموظف الذي يتهمم جنائيا ويحبس احتياطيا احسن حالا من المسوظف الدي وقف به الأمسر عند حد الاتهام الاداري دون الجنائي ، اذ على مقتضى ذلك التاويل ... وقد ورد التعديل في المادة ١٣٤ فقط الخامسة بالحسالة الأولى ... يسكون رد مرتب المسوظف طوال مدة الوتف وجوبها بينمسا يكون جوازيا في الحالة الثانية ؛ في حين انه لا يوجد أدنى مبرر للتفرقة في الصكم مما يقطع بانه لم يقصد الى تغيير في الاحسكام الموضوعية عند تعديلا المسادة ١٣٤ من قانون المسلحة المالية ، وانهسا قصسد الاستطراد والايضباح فى حسدود الأصل العام الذي قررته الفقسرة الأخيرة من المسادة الثانيسة من الأسر العالى السسالف الذكر ، هـ ذا الأصل الذي رددته المادتان

9 ، ٩٦ من الغسانون رقم ، ٢١ لسسنة ١٩٥١ ، وقد اسستعرضت المادة الإلى هالة وقف المسوظف بقسرار من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلمة كل عي دائرة اختصاصه ، واسستعرضت الثانية حالة وقف المسوظف بقسوة القسانون أذا حبس احتياطيسا أو تنفيسذا لحكم جنائى ، والحكم الموضوعي الحالين واحد . والحكمة ظاهرة في ترك تقسير صرف المسرتب كله أو بعضسه أو عدم صرفه الى السلطة الثاديبية المفتصة في كل حسالة على حدتها ويظرونها ، فالبراة لسما المساحة أو لعدم الجنابية تختلف عن البراءة لعسم كلهة الأدلة أو التقسدير ، والبسراءة من النهبة المنافة لا المنافقة الإدارية ، وليس من شسك في أن المسائلة الثانيبيسة تمسدر قرارها في صرف المرتب أو عسم صرفه على متخفى هـنة الاعتبارات ،

(طعن ۱۹۲ اسنة ۳ ق ـ جلسة ۱۱٫۲/۸۰/۱) (غير ذات المعني طعن ۱٫۱۰ اسنة ۲ ق ـ جلسة ۲٫۲/۲٫۵۰۱)

قامسدة رقسم (٦٦)

المحسدا :

الصل في وقف الموظف هو حرماته من المسرتب مسدة السوقف ، والاسستئناء هو صرفه كله او بعضب حسبما تقسرره السسطة التاديبية سريان هسده القاعدة ايا كان سبب الوقف وايا كانت طبيعسة الوظيفة هل هي دائمية او مؤقنة او خارج الهيئة او من العمسال ، وان اختلفت اوضساع التساديب واجراواته بسبب ذلك ،

ملخص الحكم :

ان الفترة الأغيرة من المسادة النامنة من الأمر المالن المسسادر على ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٧ تنص على آنه « يتسرتب على تسوقيف المسستخدم عن العمل حرماته من ماهيتسه ما لم يتسرر بجلس التاديب ضبير ذلك » ، وهي بذلك تتسرر تاعدة علمة هي حرمان المسستخدم من ماهيتسه طسوال فترة الوقف ما لم يتسرر مجلس التاديب صرفها كلهسا أو بعشسها اليه . قالاصل

هــو الحرمان من المرتب عن مدة الوتف ؛ والاستثناء هو جواز صرفه كـله أو معمَّمه حسبها يقدره مجلس التاديب « أو الرئيس المختص أن لم تسكن ثية محاكمية تأديبية » وذلك في كل حالة بحسب ظروفها • وقيد طبقت منشورات المالية هده القاعدة هي حالة الوقف لذنب يستوجب الرغب عنصت المادة ١١١ من قانون المسلحة المالية على أن كمل مستخدم يرتكب ذنبا يسستوجب الرغت يلزم ايقافه عن أشسفال وظيفته في الحسال وهذا الايقاف يعلن اليه كتسابة ، ويترتب على توقيف المسوظف عن العبسل حرمانه من ماهيته ما لم يقسرر مجلس التأديب غير ذلك ، ب سومي هسالة الوقف بسبب حبس التهم احتياطيا لجريسة من الجرائم العادية (م ١٣٤ من تانون المسلحة المالية) . وقد عسدلت صياغة هذه المسادة بناء على قرار مجلس النظار المسادر في ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كها يلى: ﴿ كُلُّ مِنسَـتُحُدِم يَحِيسَ احتياطيسا أو تنفيسذا لحكم قضسائي بِجِيهِ التسافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسمه ، وذلك لا يمنسع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيمها عليه ، وتكون ماهيته حقا للحكسومة في مدة ابتاعه ما لم يتقسرر عدم وجود وجه لاقامة الدموى عليه أو شحكم المحكسة الجنائية ببراءته من التهسة التي ترتب عليها حيسه ، ففي هده الحسالة يجوز صرف ماهيته عن مدة أيقسافه ما لم تقسرر السسلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصدود بعبارة « السلطة التابع لهـــا تأديبيا » مجلس التاديب فيما يختص بالمستخدمين الداخلين في هيئة المسال ، ورئيس المطحة نيما يختص بالستخدمين المُقتين والخارجين عن الهيئة ، وهنا يجب التنبيه إلى أن تعمديل صيافة المادة على همدا النحسو لا يعدو أن يسكون من تبيسل الاستطراد والإيضساح للنص الأصلي ٤ وانه مهمسا يسكن من أمر في شسائن هسده المسسياغة مما فتسبح البساب للتأويل غلا يمسكن أن تمس القاعسدة التي تررتهسا الفقسرة الأخسيرة من المسادة الثامنة من الأمسر العسالي المسادر في ١٠ من ابريل سسنة ١٨٨٣ ، تلك التي جعلت الأمسل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتساره متسابل العمسل وجعلت الاستثناء هو صرغه كله أو بعضه حسبها تقدره السلطة التانيبية في كل حسالة بظروفها ، والقسول بغير ذلك قسول غير صدائب ، اذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل على حسكم قدره الاسير المسالى المسادر في ١٠ من ابريل سسبة ١٨٨٣ وهو مالا يملكه ، اذ الساعدة التنظيمية المسابة لا ينسخها الا اداة تنظيمية عامسة من نفس. المرتبة او من مرتبة اعسلى ، فهذا الاصبل العام باقى وقد رحدته الملتان و ٩٠ من القسائون رتم ، ١٦ لسسنة ١٩٥١ في شسان نظام موظله المدولة ، فقد استعرضت المبدولة ، فقد استعرضت الملدة الأولى حالة الوقف بقسرار من وكيسل الوزارة او رئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه ، واسستعرضت اللئاتية وقف الموظلة بقوة القسائون اذا حبس احتياطيسا او تنفيذا لحكم جنسائي ، والحكم المؤسوعي واحد في المسائين ، فهو واجب التعليسة ايا كان سسبب الوقف وأيا كانت اداته وأيا كانت طبيعة الوظيفة هسل لوفسائية المؤسوعي واحد الهيئية أو من المهسال ، وأن اختسائيت ، وفرقسا المتلاب والمنافة بهسبه نلسك ،

(طعن ١٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة. ١٩٦/١٥١١)

قامينة رقيم (٧٧)

المسلما :

الاصل هو حرمان المسوظف او المستخدم الموقف عن المصل من راتب طوال مدة الوقف ب الاستثناء هو جسواز صرفه كله أو بعضب حسباء ترى المحكبة التاديبية او الرئيس الادارى المختص عيسام ذلك على مسلطة تقبديرية تباى عن رقابة القضياء طالحا لم تنسسم بعضم المشروعية أو اسسادة استعمال المسلطة و

ولخص المكم :

ان الاصل هو حسرمان الموظف او الاستخدم الموتوف عن العبل من راتب طوال مدة الوقف ؛ والاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه حسبما تقرره المحكمة التلديبية او الرئيس المختص أن لم تسكن نهسة محاكمية تلديبية وذلك في كل حالة بظروفها ، والحكمة ظاهسرة في تسرك لهر تقسدير صرف المسرت او صرف جسره منه او عسدم صرف شيء منسه

الى رئيس المسلحة في ضوء ملابسات كل حالة وظروفها ؛ وله في ذلك أن يراعي مختلف المناصر الموجبة لما ينتهي اليه تتبديره حتى في حسالة المسكم بالبراءة أذ البراءة لعسدم صححة الاتهبام أو لاتتباء التهبة أو المصالم المجناية تختلف عن البراءة المستندة لمدم كلية الائلة أو لبطلان التيفي والتغيش ، فضلا عن أن البراءة من التهبة الجناتية لا تستبع حتا براءة المسوطة بهن الناحيبة ، قسرار المسلطة التلديبية في هذا المسحد يقوم على مسلطة تتديرية تتاى عن الرقابة التفسائية في هذا المسحد يقوم على مسلطة تتديرية تتاى عن الرقابة التمسائية المسلطة ، بمعنى أن السلطة التقديرية المقسرة للادارة لا تخضيع عناصر. المسلطة ، بمعنى أن السلطة التقديرية المقسرة للادارة لا تخضيع عناصر. للادارة في مسلطة المسلكة عناصر.

(طعن ۲۲ه لسنة ه ق ــ جلسة ۲۱/۱۱/۱۱)

قاعسدة رقسم (۱۸)

المسسدات

الأمسل هو حرمان المسوظة من ماهيت طوال مدة الوقف والاستثناء هو جسواز صرفها كلها أو بعضسها هسب قسرار مجسلس التساديب او الرئيس المختص أن لم تسكن ثبة محاكبة تاديبية سائند ٥ من تعليمسات الماليسة رقم ٨ في لول يونيه سسنة ١٩١٦ سائمه على أن رئيس المسلحة يصرف للمسامل المؤقت أو المضارج عن هيئة الممال مرتبسة عن مستة الوقف أذا اتفسحت برامته من الجسرم المسدى سسبق اسسناده اليسه سائن في هسذا النص خروج على أمسال القساعدة السسالف ايرادها •

ملخص الحكم:

الامسل هو حرمان الوظف أو المستقدم الوقوف عن العبسل مسن. ماهيت طوال مدة الوقف 6 والاستثناء هو جسواز صرفها كلها أو بعضسها حسس جما يقسرره مجلس التساديب 6 أو الرئيس المختص أن لم تسكن تهسة محاكمة تاديبية ، وذلك في كل حالة بحسب ظروفها ، والبند ، مسن - تعليمسات المالية رقم ٨ الصسادرة في أول يونيسة سسنة ١٩١٢ ، اذ نص على أن العسامل المؤمن أو الخارج عن هيئة العمال السذى أومن عسن مهنىلة حريسين ارتكابه جرما موجيسا للرقت سيسرف اليسه مرتبسه من مسدة الوتف المؤقت اذا أتضح بعد التحقيق براعته مما أسسند اليسه ، وأن الترخيص بصرف ماهية العامل المؤقت يصدر من رئيس المسلحة التسابع غها - قد ردد أصل القاعدة السالف ايرادها ، والحكية ظاهرة في ترك تقسدير صرف المسرتب كله أو بعضسه أو عدم صرفه الى رئيس المسلحة فني كل حسالة على حسدة وبحسب طرونها ، فالبراءة لعدم الصسحة أو لعسدم المجناية تختلف عن البراءة لعسدم كفاية الأدلة أو لبطالان التبض والتنتيش عي هــذا التقدير ، والبراءة من التهمــة الجنائية لا تســتبع حتما عدم المؤاخذة الإدارية ، وليس من شبك عن أن السلطة التأديبية - اى رئيس المسلحة - تصدر ترارها في صرف المسرتب أو مسلحم مرعه على متتفى هدده الاعتبارات ،ومن ثم يسكون التسرار الصسادر من مدير معسلمة السمك الحديدية بحسرمان المسدعي ، وهو عامسل مِاليوميسة التبيلة ، بن اجسره عن مسدة وقفه قد صسدر ممن يملكه ،

﴿ طَعَنَ ٥٤٦١ لَسَنَةً ٢ قَيْ سَ جِلْسَةً ٨/٣/٨٥١١)

قاعسدة رقسم (۲۹)

البسسدا:

امتناع الحكمة التادييسة عن الفصل في مصحير الراتب الدذي حسسه أمسر الوقف عن المسوظف وصيرورة حكمها في ذلسك نهائيا — لا محيص من أعمال الأصل القائل بأن القاعدة هي حسرمان المسوظف المسوقوف عن العمال من راتبه طوال مسدة الوقف الا أن يتقسرو صرفه كسله أو بعضمه من المحكمة التاديبية .

ملخص الحكم:

اذا كانت المحكمسة التاديبية على ما ظهسر مما تقسدم بيساته قسد

أستنفت القصل في مصير الراتب الذي حبسه أسر الوته عسن. الموظف بحجة أن المحكمة الادارية قد قصلت في ذلك ، وكان يمسوغ قسوة الشيء للمحكمة الادارية العلبا أن تعقب على هساؤ المحكمة الادارية العلبا أن تعقب على عساء الحكم باعتبار كونها جهسة تعقيب نهائي علمة التاديبية وصيرورية نهائيا غانه لا محيص مسن أعهال الاصل القسائل بأن القاعدة هي حربان المسوطف الموقف عن العهام من رائب علسوال بدة الوقف الا أن يقرر صرفة كله أو بعضسه من المحال المتدين الذي أصبح الآن نهائيا على ما تقدم كله وبصراعاة أن المحكم. التاديبية و وتأسسيسا على ما تقدم كله وبصراعاة أن المحكم. التاديبي الذي أصبح الآن نهائيا على يدىء ساحة المدى من جريرة الاههال الدي من جريرة الاههال الاداري غانه يقدمين المحسلة المدى من جريرة الاههال الاداري غانه يدعية الفضاء برغض دعوى المدعى من جريرة

ر طعن ۱,۱۷۰ استة ۲ ق سـ جاسة ۲۰/۲/ ۱۹۹۵)

قاعسدة رقسم (٧٠)

: 12-41

مرتب مدة الوقف من المصل ... أسستطقاته طبقيا لنص المسادة ٩٩٠ من القسادن رقم ٢٩٠ لسينة ١٩٥١ يسكون بقسرار من وكيسل الوزارة. المنتص ولا معقب على تقسديره في هذا المسهد ما دام خليسا من الانحراف. وقالها على اسستخلاص سائغ من الوقلاع التي بني عليها القسرار .

ملخص الحكم :

اذا كان وكيل الوزارة قد أنسهى الى مسدم المواقعة على صرفه مسرتب المدمى عن متسرة وقفه عن الموسل الأسباب قدرها بسال له مسن. سلطة التتدير على هسره المسالح العسام ، ولهدة الاسسباب اساسها المسحيح الثابت على الأوراق ، وهي تؤدى الى المتبحسة التي انتهى الهما وكيسل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبسه مدة الوقف ولم ينحسرف لمي ذلك بسسلطته العلمة ولم ينطق قراره على أية شسائية حسن اسساءة

. السيتعمال السلطة ، فيكون قسرار وكيل الوزارة والحسالة هده قسد . صدر مطابقا للقانون خاليا من أي عيب ، ويكون الصكم الطعون نيه اذ ذهب غير هــذا الذهب تدخرج عن مجـال التعتيب القـانوني المحيم على التسرار ، واتجه وجهسة اخرى توامهسا مراجعة الادارة عي وزنهسا للاسبيات التبرار وبالامية استداره فأحل نفست بذلك محلها فيمتا هو داخيل في صهيم اختصاصها وتقديرها بدعسوى أن الأسباب التي المفت بها الادارة لا تسؤدي الى النتيجة التي انتهت اليهسا مسم أن هسذا النظر في حد ذاته لا يستند الى اي استاس سليم لا من الواقيع ولا من القسانون ، بل على المعكس من فلسك قشد كان وزن الإدارة الناسبات قرارها وزنا معقبولا مستخلصا استنفلاما سائغا من وقائم ألتي بنت عليها قرارها ، كما يجب التنبيا في هذا القام الى أنه ليس من حق التفااء الادارى أن يستأنف النظار بالوازنة والترجياح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبسارات تدرت على متتضساها ملاعمة اصدار القرار ، ما دام هــذا التقدير قد اســتخاص استخلاصا ســانغا مــن الوقائع الثانتية في الأوراق والا كان في ذلك مصادرة لبلادارة على تتبيرها . و قال البدها عن مباشرة وظينتها عن الحدود الطبيعية التي تقتفسيها هذه الوظيفة وما تستازمه من حسرية في وزن مناسبات القرارات ألتي " . تسليرها وتتسدير ملامية اصلدارها ،

(طمن ٤٩٦ اسئة ٤ ق _ جلسة ٢٧/٢/١٩١١)

قاعسدة رقسم (٧١)

: 12-41

أختصاص المحكة التنديية بنظر امر صرف محرق المحوظة المحوقة المحوقة المحوقة على مدة وقف مد مناط ذلك اتصالها بدعوى التساديب بمحرض الامحر عليها معدم التحسالها بدعوى التاديب في هالة حقدظ الاوراق أو توقيع جداء من المساطة الرئاسية حدم اختصاصها في هاتين النظر في امر صرف المحرق خطلال مدة الوقسة •

ملخص الحكم:

يترتب على وقف المسوظف عن عمسله وقف صرف مرتبسه ابتسداء من البوم الذي أوقف ميه وذلك كأمسل عام ، ولكن اجساز القسانون المحكمة التاديبيسة استثناء من هذا الأصل العلم ان تقسرر صرف المرتب كسله او بعضب بصفة مؤققة ، والحكبة التشريعية لذلك هي حفظ اود الموظف ومن يعولهم بمزاعاة أن الرتب همو مصدر رزقه ، والتصمود بالتوتيت - حنا ليس مجسرد انتهاء التحقيسق بوسساطة النيسابة الادارية مسع بقساء · المر المسوظف معلقا رهن المحاكمسة التاديبية ، وانها المتصسود بالتوقيت هو التصرف عى هدذا الشبان نهاتيا ؛ أما من غير محاكمية وذلك بحفظ الأوراق وصدور قرأر بالتفظ أو بتوقيع جزاء من السططة الرياسية بغير معاكمة او بالفصال في أسر الوظف من المحكسة التاديبية ، قاذا ما تسم التصرف حلى هــذا الوجه أو ذاك في شأن تأديب المـوظف بتى بعد اذلك التصرف فهائيسا في أمر مرتبسه طوال مدة ألوقف ، مان كانت الأولى كان التصسرف النهاتي في ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التي تهلك استدار المسر الوقف ابتداء سواء الوزير أو الرئيس المقتص حسب الأحوال طبقها للفقسرة الثانية من المادة الماشرة من قسسانون رقم ١١٧ لسنسنقة ٨٥/١ بشان النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وأن كانت الانسري كان ذلك من الهتصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة بن المادة المذكورة اذ نس في الخسرها على أن « تقسرر عند القصل في الدموى التأديبيسة ما يتبسع في شأن المسرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان المسوطف منه أو بصرفه كله أو بعضـــه » ، وغنى عن القــول أن هذا النص أذ يعقــد هــذا الاختصاص للمحكمة التاديبية مقترنا بالفصل في البدعوى التاديبيسة يتبرك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيها عدأ ذلك كهسا لوالم ينتسه الاسر بصدور حكم من المحكمة التاديبية بل اقتصر على حنسظ الأوراق أو توقيسع جزاء من السسلطة الرئاسية بسدون محاكمسة امسام المحكسة التاسيبنة .

(طعن ١٠٧٦ لسنة ه ق ــجاسة ٢٨/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۷۲)

: 12-41

ملخص الحكم:

أن المسادة المعاشرة من قرار رئيس الجمهسورية بالقسانون رقم ١٩١٧ لمسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيسبة الادارية والمحاتسات التأديبية تنص على أن « لمسني ما النيسبة الادارية أو احسد الوكيلين أن يطلب وتسف المسوقة عن أعمال وظيفت اذا أقتضت محسلحة التحتيق محسد ذلك ويسكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، غاذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف المسوقف وجب عليه ابلاغ مدير عسام النيسابة الادارية بمبررات امتناعه وذلك خسلال امبوع من طلبه ، ولا يجسوز أن تسزيد مسددة ألوقف عن ثلاثة أشسهر الا بقسرار من المحكسة التأديبية المختصة ، مسددة الذي أوقف المسوقة عن عهسله وقف صرف مرتبه ابتسداء مسن البسوم الذي أوقف قيه ، ما لم تقسرر المحكسة مرف المسرت كسله أو بعضسه بمعقم مؤقفة عنه ، ما لم تقسرر المحكسة مرف المسرت كسله أو بعضسه بمنان المرتب كسله أو ما يتبسح غي شسان المرتب عن مدة الوقف سسواء بحسرمان المسوقف منه .

على وتف الموظف عن عمله وتف صرف مرتب أبتداء من اليوم المذي أوتف نيسه ، وذلك كأمسل عام ، ولكن القانون اجساز للمحكمسة التاديبية السيتثناء من هذا الأصل أن تقرر مسرف المرتب كله أو بعضه بصفة عاتبة . والحكيسة التشريعية لذلك هي حفسظ أود المسوظف ومن يعولهم بهسراعاة أن المسرتب هو مصدر رزقه . المتصدود بالتأتيت هنسا ليسر محسرد انتهباء التحقيق بوسساطة النيابة الادارية مع بقساء امر السوظف معلقها رهن المحاكمة التأديبية ، وأنما المتصمود بالتوقيت همو التصرف في هذا الشمان نهائيا ، اما من في محاكمسة وذلك بحفسظ الأوراق او بتوتيع جـزاء من السلطة الرياسية بفـر محاكمة ، أو: بالقصيل في أمر المسوظف من المحكمية التأديبيسة ، قادًا ما ثم التصسرف. على هــذا الوجه أو ذاك في شــان تأديب الموظف بقي بعد ذلك التصــرفه نهائيا في أمر مرتبع طوال مدة الوقف ، فان كانت الأولى كان التصرف النهائي عي ذلك متسروكا للسلطة الرياسسية التي تملك احسدار المسر الوقف ابتداء ، سواء الوزير او الرئيس المختص حسب الأحسوال طبقة للنترة الثانية من المادة العاشرة من المتسانون المسذكور ، وأن كانت الأخرى كان ذلك من اختماص المحكمة التاديبية طبقا للنقرة الثالثة. بن المسادة الذكورة ، اذ تنص مي تضرها على أن « تقسرر عند المصل. نى الدمــوى التاديبية ما يتبـع نى شــان الرتب عن مدة الوقف ، سواء بحسرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . وغنى عنس القول ان هـــذا النص _ اذ يعقد هــذا الاختصــاص للمحكمــة التاديبيــة مقترنا بالنصل في الدموي التلابية _ يترك الاختصاص للسلطات الرياسية غيما عدا ذلك ، كمسا لو لم ينته الأمر بمستدور حكم من المحكية التاديبية ، بل التصسر على حفظ الأوراق أو بتوتيع جزاء من السلطة الرياسية بدون محاكمة .

(طعن ۹۹ لسبنة ٥ ق ـ جلسة ١٤/٢/١٥٥١)

قاعنىدة رقسم (٧٣)

: 13-41

صبرى الرتب كله أو بعضيه الموظف الوقوف عن المصل بـ امسر تقسديرى متروك المحكمة التاديبية بـ المسادة ٩٥ من القسادون رقسم ٢١٠ المسبنة ١٩٥١ - قسران المحكمية التاديبية بمسمو مرف المسرتب الما بان الهما من أن الموظف في سمعة من الميش يمسك ثروة طائسلة - لا تشريب

جلخص المكم :

نص الجزء الأخسير من المادة ٩٥ مسن القسانون ٢١٠ لسبنة ١٩٥١ علَى أنه ﴿ ٥٠٠٠ ويتسرتب على وقف المسوطف عن عمسله وقف صسرف مرتبعه أبتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم يقسرر مجلس التسماديب مسرف الرتب كله أو بعضب بصفة مؤتنبة » ونصت النتسرة الأغيرة من المسادة ١٠ من القسانون رقم ١١٧ لسمسنة ١٩٥٨ بما يماثل نص المسادة ٩٥ وأستبدلت بمجاس التاديب المحكمة التاديبية ، . ويستفاد من هذا النص أن وتف الموظف عن عبله يترتب عليه بقسوة التسانون عسدم صسرف الرتب كله أو بعضسه ومن ثم فان صرف كل السرتب أو أي جسزه منه امر تقسديري متروك المحكمة التأديبية . . ولما كانت المحكمة التأديبية قد رأت بقسرارها المطعون فيسه أن ليس هنساك ما يبسرر صرف نفقسة جؤقتسة للطاعن نقررت عدم صرف شيء من مرتبسه اليه مسدة وقفه لمسا بان لها من أنه مى سسمة من الغيش ويملك ثروة طائلة . . ولما كان هسذا الذي تررته المحكمة يتفق مع ما قسرره السسيد رئيس لجنسية غمص أقرارات الذمة الماليسة بالوزارة - والتائمسة بنحص التسرارات المتسمة من الطساعن - من أن ثروته قد بلغت سبعة وسبعين الف جنبه فضللا عن العتارات التي يملكها حسبما جاء بخطاب الهيئة المؤرخ ١٤ من سببتمبر سنة ١٩٦٣ رقم ١٨٥١ السابق الاشارة اليه . لما كان ذلك مان قرار المحكمة التاديبية يكون قد اصلب الحق في قضائه بعدم صرف شيء من مرتب الطاعن مدة وقاسه ومسدر متفسا واحسكام التسانون .

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق -- جاسة ٢٧/٢/١١٥)

قاعسدة رقسم (٧٤)

: 13-48

طلب صسرف راتب الوظف الماوقف — امر متضرع عن طلب الفساء قسرار مد الوقف — عسدم امسكان النظار فيسه على انه منسازعة في راتب لانه السر يترتب بحكم القسانون على الوقف عن العمسل — المحكمة التدبيسة هي التي تقسرر صرف الراتب أو جسره منسه أو تفسسل فيسه المهسات الادارية — عدم قيسام طلب صسرف الراتب الاحيث يسكون هناك قسرار بالوقف مطمسونا عليسه وجائز النظسر فيسه •

ملخص الحكم:

ان طلب صرف الراتب الوقدوف انها هو أبر متفسرع عن طلبه القدار أو القسرارين المسادرين بعد الوتف ولا يقسوم بغير ذلك باعتباره طلبا بمستقلا تنظر غيه المحكية على انفسراد ، كيا لا يمكن النظر فيه على أنه بنازعة في راتب اذ أن هذا النظر يفسرج به عسن طبيعته من أنه أثر يتسرب بحسكم القسانون على الوقف عن المهسل يمكن وقف صرف الراتب عالم تقسرر المحكية الناديبية صرفه أو صرف جسزه منه اثناء الوقف لمسلحة التحقيق منيسيرا على الموقف الى حين البت في النهمسة الموجهسة اليه وحينئذ تتمسل فيه هدده المحكسة عند الحسكم في السدعوى التاديبيسة أو عصرف الراتب لا يقسوم الاحيث يسكون هذاك قان الشق الخياص يصسوف الراتب لا يقسوم الاحيث يسكون هذاك قرار بالوقف ويسكون هذا القسار فيه .

(طعن ۱۱۵۷ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٧٥)

: 13----41

القانون رقم ٧٧ السنة ١٩٥٧ بنعديل بعض احكام القانون رقم ٧٠ السنة ١٩٥١ - القاعدة قبل نفساذه هي حرمان الموظفه المسوقوف عن العصل من مرتبه طوال مدة الوقف والاستثناء مصرفه المسوقية كله أو بعضه حسبها يقرر مجلس التاديب - القاعدة في خلس هذا القسانون ان صرف المسرقية التلايية المختصة - اغضال عصدر في هذا الشمان من المسلطة التلايية المختصة - اغضال مجلس الناديب المائي في حكمه بالبراءة تقرير ما يتبح في شمان المسرب عن مدة الوقف - من شماته بقاء الركز القمانوني بالنسبة الهذا المرتب على مجلس التاديب

ملخص الحكم :

انه وان كان يوسين من امستعراض التشريعات المختلفة المسابقة على العيل بالقانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ بتصديل بعض احسكام القانون وقسم ١١٠ لمسنة ١٩٥١ بتصديل بعض احسكام القانون وقسم ٢١٠ لسنة ١٩٥١: والتي تحسيت عن الوقف عن العيسل والانساز عن مرتبة طبوال مدة الوقف وجعلت الاسستناء هو مرغه كله او بعضسه عن مرتبة طبوال مدة الوقف وجعلت الاسستناء هو مرغه كله او بعضسة حسيمان المؤلف المحال الله الماكيسة التأديبية من مرتبة مدة وقفه او مرغه هذا المرتب الماكيسة التأديبية من مرتبة من من السلطة المتأديبية المختصسة بالحرمان او المرغه غان لم يصدر مثل هذا القرار ظل المركز القانوني بالنسبة الى هذا المرتب معلقها حتى يمسدر قرار عي شسسانه .

لذلك غان مجلس التاديب العالى اذ أغفسل في قسراره المسادر

يجلسمة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءة المدعى من التهمة المستدة السدة السدة السدة السدة السدة السدة السدة التهمية السدة على همذا الإغفال حرمان المدعى من همذا المحرتب بل يناسل مسركزه التسانوني على هذا الشمان معلقا كما أنه ليس من شمان هذا الإغفال المستنفد مجملس التساديب ولايته بالنسمية الى المحرتب المذكور بسلم يجوز عرض امر همذا المرتب عليه لتقسرير ما ينسع على شمانه تاسيسا على أمر أنه أغلل على أمر أوجب عليمه القسادين المصلل عيسه و

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق _ جلسة ١/٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (٧٦)

: 12-----41

اختصاص مجلس التساديب وفق المسادة ٥٥ من القسانون رقم ٢٠٠ السنة ١٩٥١ بنقسرير ما ينبسع في شان المسرت عن مدة الوقف سوجوب أن تتبسع في الفصل في مصسير هذا الرقب ذات الإجراءات التي تتبسع في الفصل في المحسوى التلايبية سوجسوب أن تتخسد الإجراءات الترزمة البت في مواجهة المسوطف المصال الى المماكسة التاديبية وان يمكن من الدفاع عن نفسه ساففال هدده الفسمانات الجسوهرية سيرتب البطسان ،

ملخص الحكم :

ان المسادة 90 من القانون رقم ٢١٠ لمسانة ١٩٥١ قسد مقسبت الاختصساص لمجلس التاديب بتقسرير ما يتبسع في شسان الرتب عن مسدة الوقف مقترنا بالفصل في الدعوى التاديبية ومقتضى ذلسك ان ينفسمن القسرار الصسادر في موضسوع تلك السدعوى بيان ما يتبسع في شسان المسرع، المذكور فان اغفسل القسرار بيان ذلك تعسين ان تتبسع في الفصل في محسسي: هذا المسرتب ذات الإجراءات التي تتبسع في الفصل في الدعسوى التاديبيسة و ذلك ان الصروبان من المسرتب عن صدة الوقف

وإن لم يعتسرن جزاء تلايبيا الا أنه ينطوى على معنى الجسزاء الاسر الذي يتعسين معه أن تتضد الاجراءات الخامسة بالبت غيسه في مواجهسة المسوظف المحال الى المحاكمة التاديبية وأن يسكن من السدناع عسن نفسسه ويتسرتب على اغفسال هذه الفسهانات الجوهرية بطسلان القرار المسادر بالحسرمان بسن المسرتب .

(طعن ۱۷۶۹ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١/٥/٥/١)

قاعسدة رقسم (۷۷)

المستندا :

اختصاص مجلس التلديب وغضا لنص المادة ٩٥ من القانون رسم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ ــ مقصور على تقرير ما يتبع في شان مرتب الموظف عن صدة الوقف - عدم اختصاصه بالفصل في استحتاق الموظف الرتبعه فالل الفترة التي ابعد فهما عن العمل نتيجه سحب قرار تعيينه - تصدى مجلس التاديب للفصل في هذا الاستحقاق ينطوى على غصب للسلطة - قراره في هذا الاسان ببشاخة عمل مادى عدم الالدر قانونا ٠

متفص العكم:

ان القساتون رقم 10 المسئة 1901 مقصور على تقضى به المسادة 60 من القساتون رقم 10 المسئة 1901 مقصور على تقرير ما ينسع في قسأن مرقب الموظف عن مدة الوقف سواء بحسرمانه منسه او بصرفه اليسه كله او بعضه و ونظرا الى أن المسدى لم يسكن موقسوفا عن عصله حسسبها سسبق البيسان بل كان خسلال فقسرة ابعساده منه نتيجة المسحب قرار تعيينه في حسكم المسوظف المقصسول الذي انقطعت صسلته بوظيفته فانه لا اختصاعي الجلس التاديب بالقصسل فيها يسستحقه عن تلك الفقسرة .

ومن حيث أنه مهما يكن الأمسر في طبيعة ما يختق للمستخمى المطالبة به من مددة أبعاده عن عمله بعد أن الفي القسرار الساخب المسرار تعيينه هو مرتبه عن تلك المدة أو تعمويض عما لحسق به مسن غرر بسبب هذا القرار غان الجهسة المختصة بالمعمل في هسذه المنازعة هي المحكمة الادارية المختصة وفقا لحسكم المدة ١٣ من التسانون رشم هي المحكمة الادارية المختصة وفقا لحسكم المدة ١٩٥٣ من التسانون رشم بتصويض عن قسرار اداري بالمعمل هو القسرار الصحادر بسسحيه قسرار اداري بالمعمل هو القسرار الصحادر بسسحيه قسرار الداري المعملة على مرتب أو حالاب على المسادر المسادر

ومن حيث انه لسذلك غان مجلس التساديب العسالى اذ تصسدى للفهسل فيها يسستحقه المسدى عن مدة ابعساده وقفى بعسم استحقاقه لمرتب عن ثلث المسدة يكون قد غصسل فى منازعة تنخل فى اختصساص مجسلس الدولة بهيشة قضاء ادارى — وخسروج مجلس التاديب عن حدود ولايت على هذا الوجه لا يشسوب قراره بمجسرد عيب من العيسوب التي تجمسله تلبلا للالفساء مع اعتباره قائما قانونا الى أن يتضى بالمفسائه بل ينطسوى على غصسب المسلطة يندسدر بالقسرار الفذكور الى جعله بيناساية عسل مادى عديم الأفر تاتونا ه

ا طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق _ جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم (۷۸)

: 12-41

قانون نظام العاملين المستنين رقم ٢٦ استة ١٩٦٤ - بسرلة المساول الموقوف عن العبال او حضظ التحقيات مصه أو مجسازاته بعقاوية الانسذار - حسوف ما يسكون قد اوقف حسرفه من مرابسة -

ملخص الحكم :

أنه منذ أول يوليم سنة ١٩٦٤ عمل بقانون نظام العاملين المدونة رقم ٤٦ لمسنة ١٩٦٤ الذي عالج في المادة ١٤ منه

أهسكام الوقف عن العسل وتضيئت هذه المسادة النص على إنه « اذا يرجه المسامل او حنظ التحقيق او عوتب بعقوبة الانذار صرف البنه عاليك على التحقيق الانذار عرف البنه على المسامل المس

(ظمن ۱۷۶۹ لسنة ۷ ق ـ جلسة ۱/٥/٥/١١)

قاعسدة رقسم (٧٩)

: 12-48

وقف المسامل عن العمسل لاتهسامه بتسزوير وتسلاعب سـ تعفسظ التهسابة المسامة على المستندات سـ عسدم وجود خشسية على مصساحة التحقيسق سالمة قرار انهساء الوقف عن العمسل سـ عسسدم جسواز صدرف نصف المرتب عن مدة الوقف ما دام التحقيسق لم ينته بعسد .

ملخص العكم:

ان البسادى من الأوراق ان النيابة المسابة شرعت في تحتيق الاتهامات المسئدة الى المطعون ضده وزملائه في غمسون سنة ١٩٧١ وانها في سسبيل ذلك كلفت ادارة الفبراء بسوزارة المسئل بقصص مسجلات الشركة الطاعنة لكشف ما قد يكون وقسع غيباً من تسزوير أو مسلامه) وقد ألمصحت ادارة الفبراء بكتابها المؤرخ ٢ من اكتسوير مسئة ١٩٧٦ عن انها قاريت الانتهاء من المهبة المسئدة اليها تمهيدا لا مداد تقيير. منها ، ولما كان المستقد من ذلك أنه وان كان التحقيق المينته بعد ، الا أن النيابة قد تحفظت على السبجلات والمستدات التي قد تسكون مصلا الجريسة قد تصليعها ، ولما كان المطعون ضده يشمغل وظيفة عامل شراب بالفئة الماشرة كان المطعون شده واعسلاته الى مصلحة التحقيق من انهاء وقف المطعون القسارات قضده واعسالاته الى مهسله ، ومدن شمع يسكون القسارات المطعون فيه قد المهاب بيا قرره من عسم الموافقة عالى طبلب بد وقسا المطعون ضده ، الا انه في الوقت ذاته قد خياف القيادين فيها ذهب المطعون ضدد ، الا انه في الوقت ذاته قد خياف القيادين فيها ذهب

اليه من تقسرير صرف مرتبه عن مدد الوقف المسابقة منف ددايتها على خلاف ما صدرت به قسرارات مد وقف المسابقة عليه اذ ان المسرتب القرارات تظل منتجة الأثرها فيها تضمنته من عسدم صرف نمسف المسرتب الى أن يتم التصرف في الانهام المنسوب الى العسامل تبرئته منه او بادانته ، و عندن تقرر المساطة وفقا لحسكم المسادة ٥٧ مسن قانون نظسام العساملين بانقطاع العام المسادر بالقسانون رقسم ٦١ لمسنة ١٩٧١ ما يتبسع في شسان صرف المرتب الموقوف صرفه سومن ثم قان ما يتسرتب على قسرار رفض طلب مدة الوقف هدو اسستحقاق قان ما يتسرتب على قسرار رفض طلب مدة الوقف هدو اسستحقاق المطمون ضده مرتبه كاملا من اليسوم الذي انتهى فيه وقله بنساء على هدذا القسرار أي بعد نهاية مدة الوقف المسابقة طيه وليس قبل ذلك ، ومن ثم يتمسين الفاء هذا القسق من القسرار المطمون فيه المخالفة عليه والمسافة المنافقة والمنافقة المسابقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة

﴿ طعن ٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٦/٤/٥٧٩)

قاعستة رقسم (٨٠)

البسسدا :

مرتب المسلمل المرقوف عن الممسل مدة الوقف ــ وجــوب التضرقة من الحسكم بين القسرة السابقة على أول يوليه سسنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لهما ــ اسساس خلك أن الأمسل في ظلل احسكام ققون نظام موظفي السيام المسلمة ١٩٥١ أواقسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥١ باعادة تنظيم النيابة الادارية كان حرمان الملوظف من الملرتب مدة الوقسف والاسستثناء حسو عرفه كله أو بعفسه حسبما تقرره السلطة التاديبية المختصسة وبعدد العمل بالقسانون رقم ٢١ لسسنة مرف التهم المرف المرفق المرف المرفق المرف المرفق ال

مسرتب المسامل من تاريخ وقف ومن ١٩٦٢/٧/١ (تاريخ المصل بالقانون ومرتب المسامل من تاريخ وقف ومن ١٩٦٢/٧/١ (تاريخ المسائد بالنسبة للمسامل المسوقة في تاريخ مسابق على تاريخ نف لذ هسذا المسانون كما تأتسزم بصحوف مرتب المسامل الموقوف كاملا أذا لم تصرف أمر صرفه البساقي من مرتب على المحكمة التاديبية هسلال عشرة أيام من تاريسخ المسوقف .

ولخص المكم:

ومن حيث أن المسدعين يطالبان بصرف مرتبهما بمسفة ممستعجلة مؤتسة عن مدة وقفهما احتياطيا عن العبسل ونسذ ٢٢ من قبسراير سسفة ١٩٥٢ بالنسسبة للاولى و ١٥ من أغسسطس سفة ١٩٥٧ بالنسسبة للاثانى الى ان ينتهى المعسل عن الدعوى التاديبيسة المسامة خدهما مع خصسم ما صرفه المسدعي الأول بسن مسستحتاته .

وبن حيث أنه ببين من استقرار التشريعات التي صدرت عي شان مرتب العالم اللهوقوف عن العهل عن بدة وقفه والتي تحكم هذا النبزاع ، أن الإمسل عي ظل احكام تأنون نظام موظفي السولة رقسم ١٠٠ السنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيساية الادارية والمحاكسات التاديبية كان حرمان الموظف من المرتبه عن صدة الموقف والاستثناء هدو صرفه كله أو بعضه حسبها تقرره المسلطة التلديبية أو المحكمة التاديبية المختصة ، وكانت المادة ١١٨ من القانون رقم ١١٥ المسنة ١٩٥٩ في شان ننظيم مجاس السولة والمحادة ١١٠ من القانون رقم ١٩٥ السنة ١٩٥٩ الذي شان ننظيم مجاس السولة القانون المسابق ينصان على جواز القضاء باسستهرار مسرف مرتب القانون المسابق ينصان على جواز القضاء باسستهرار مسرف مرتب المسابق ينطنع عن الموظف عون الموظف ورد الرزق الذي كان يتيم أوده أن كان المرتب هذا المورد ، ثم انتهج المرع نهجا آخر ، في القانون رقسم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ باسسدار قانون نظام العالمين المدنين بالمدولة والقانون الذي حل محسله رقانون نظام العالمين المدنين بالمدولة المداون الذي حل محسله رقم ٥٥ لمسنة ١٩٧١ مضاده على ما نضمنته

المسادة ٦٤ من النظسام الأول سـ مفسرة بالمسادة الثانية من التفسيب التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٦٠ من النظام الثاني ، وتسفه صدرف نصمت مسرتب العمامل الموقوف ابتعداء من تاريخ السوقف ٤. ووجوب عسرض الأمسر غورا على المحكمة التاديبيسة المختصسة لتقسرين صرف أو عسدم صرف البسائي من مرتبسه غاذا لم يعسرض الأسر عليها. خسلال عشرة أيام من تاريخ ألوقف وجب صرف المسرتب كاملاحتي تقسرر المحكمسة ما يتبسع في شأن نصف مرتبسه ، ومؤدى ذلك أن المشرع مسالج أمر مبرف مرتب العسامل الذي وقف عن العبسل على اسساس المتراض ان مرتبعه هو مورد رزقه الدي يقيم اوده ٤ غاوجب كسل من القسانونين. سالفي الذكر على الجهاة الإدارية ويتوة القانون ، صرف تصلف مرتب المسامل الوقوف أو مرتبسه كاملا مدة الوقف حسب الأحسوال ، دون تطبيب التجساء العسامل الموقوف للقضاء في هذا الشبيأن واتبيساقا مع هــذا العلاج التشريعي صدر قانون مجــلس الــدولة الجــديد رقــم ٧٤ اسبقة ١٩٧٢ وأجاز للمحكمة المختمسة في المادة ٤٩ منه أن تحبكم باستبرار مرف مرتب الموظف المصول كله او بعضه وؤقتا مغللة بسقلك حالة وقف المسامل عن المهسل ، وترتيبسا على فلسك تلتزم جهسة. الادارة بحكم القانون بصرف نصف مرتب المسامل ابتداء من تاريخ وتفسه أو من أول يوليه سسنة ١٩٦٤ تاريخ العمسل بالتانون رقيم ٦} لسسنة. ١٩٦٤ المسار اليه اعمسالا لاثره البسائسر وذلك بالنسبة للعسامل الموقوقه في تاريخ سمابق على تاريخ تفساذ هذا القساتون ، كما تلتسزم بصرف مرتب العسامل الموقوف كامسلا أذا لم تعسرض أمر مسارف البسائي مسان مرتبع على المحكمة التاديبية خطلال عشرة أيام من تاريخ ألوقف 4 هاذا ما خلت جهـة الادارة بالتزاماتها هذه كان للمسامل السوقوف الحسقم في اقتضاء هذه الحقيوق قضاء دون ثبة ترخيص في هذا الشان .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم غانه يتعدين بالنمسبة للبغازعة المناسطة المنارعة المناسطة المناسطة على أول يوليه سنة المناسطة الم

"العسامل الموقوف يحسره من مرتبسه مدة الوقف ، وأذ كان الأسس كسذلك وكان المدعيسان قد تراخيسا عي طسلب استبرار صرف مرتبهمسا كسله أو بعضه مؤتبا حتى تاريخ اقامة الدعوى مئار هذا الطعن في الأول من مارس سسنة ١٩٧٢ مان هسدا التراخي دليل على انهسا لم يعسولا على . مرتبهما في أقامة أودهما ، بما ينتفي معله ركن الإستعجال الملوجيه . لاستبرار صرف برتبها كله او بعضت بصفة مؤتتة مسن هده الفترة ، ولا فنهاء في أن المدعى الأول استصدر حكما من المحكهة الإدارية لوزارة الحربيسة في الدعبوي رقسم ٥٤ لسنة ٧ التضائيسة - بالفاء القرار الوزاري المسادر في ١٦ من ابريل مسنة ١٩٥٦ بوتفه عن العبل مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ذلك أن جهة الإدارة استصدرت قرارا آخر من مجاس التأديب في الأول من ابسريل سنة ١٩٥٧ بوتفيه هو والسدمي الشياتي من المبسل كبسا أمسدر وزيسر الحربيسة قرارا تاليسا في ٢٤ من يونيسة سنة ١٩٥٧ برقم ٦٥٥ بوتفهمسا عن العبسل مع عسدم صرف مرتبهمسة ولم يطعن غيهمسا اما عن الفتسرة الثانية التي تبدأ من أول يولية منهة ١٩٦٤ فالشابت من الأوراق أن السلطات المختصة قد خالفت احكام القانون وأهسلت تطبيقه عسلي تحسو مسارخ ليس فتط بعد أول يوليسة سنة ١٩٦٤ ولكن تبسله أيفسا اذ لم تلتسزم بما قضت به المسادة ٩٥ من التسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ -بشسأن نظمهم موظفي السدولة والمادة المساشرة من القسانون رقم ١١٧ نسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأدييسة من عدم جواز زيادة مدة الايتاك على ثسلانة اشهر الا بقرار من مجلس التاديب او المحكمة التاديبية غلم تتفذ اى اجسراء على ماسك بيسانه منذ تاريخ مسدور قرار وزير الحربيسة رقم ١٥٥ في } من يونيسة سسنة ١٩٥٧ بوقف المسدعين عن الممسل مع عدم صرف مرتبهمسا اليهما ٤ وظلت كذلك مي ظلل العمل بأحسكام القانونين ٦٦ اسسنة ١٩٦٤ ، ٨٥ لسينة ١٩٧١ آنف الذكر ، غلم تلتيزم أيضيا بما نميا عليه بين عسدم جواز مد مسدة الابقساف لمسدة تزيد على ثلاثة اشسهر الا بقسرار من المحكمة التاديبيسة المختصبة · ولقد كان من المتعسين وغقسا الاحكم

التسانونين المذكورين أن تصرف جهسة الادارة المسدعين نصف مرتبهسا اعتبسارا من اول يوليسة سنة ١٩٦٤ ولكنهسا لم تبتئسل لذلك كهسا لسم تهتشل لما أقر به هدذان القسائونان من وجسوب عرض الأمسر فورا على المحكمة التاديبيلة المختمسة لتقارير صرف أو عدم صرف الساتي من مرتبهها رغم أن الأثر القسانوني المترتب على عسم العسرض خلاله مشرة أيام من تاريسخ الوتف هسو وجسوب مسرف المسرئب كالهلا عقمي تقسرر المحكمسة ما يتبسع في شأن نصف مرتب العسامل المسوقوف ، ولمسا كان الاسمر كذلك وكانت الجهمة الادارية لم تصرف للمسدعين نصف مرتبهما. اعنبارا من اول يوليه سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقسانون رقم ٤٦. لسسنة ١٩٦٤ الشبسار اليسه ولم تعسرض الى الآن أسبر صسرف أو عدم. مسرف النصف الآخر من مرتبهما على المحكمة التأديبيسة غانه لا محيص والأمسر كذلك من استحقاقهما لصرف مرتبهما كامسلا اعتبارا من أولد يوليسه سسنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتسم عسرض أمر صرف او عسدم صرفه نصف مرتب المدمين على المحكمة التأديبية ويمسدر رئيس المحكمسة. بالتطبيق لحكم المادة ١٦ من قانون مجلس المسمولة القسائم سسالقه . الذكر قراره نيما يتبسع في شمسان نصف مرتبهما المذكور اما عن المسرقيد. المسوقوف صرغه قان تقرير ما يتبسع في شسانه منسوط بالمحكمسة التأديبية. بعد القصل في الدموى التاديبية العامة ضد المدمين .

ومن حيث انه لما تقدم من أسسباب يكون الحكم الملعون فيه قد أخطاً في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعسين الحكم بقبول الطمس. شكلا وفي موضسوعه بالفاء الحسكم الطعون فيه والقضساء باحتيسة المسدمين في صرف لجرها كابلا اعتبارا من أول يوليسة سسنة ١٩٦٤؟ حتى تقسرر المحكسة التاديبية ما يتبسع في شسأته وفقا الأحسكام القانوني والسزام الحسكومة الممروفات .

إ طعن ١٨٣ اسنة ١٩ ق - جاسة ١٨/١/١٥٧١).

قاعسدة رقسم (٨١)

: 13 48

المسادة ٨٦ من قاتون نظام المساملين بالقطاع العام المسادر بالقسانون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ ما الجهة التي وقعت الجسسزاء على المسامل لا نملك اعمال مسلطتها في تقسير ما يتبع بشسسان اجسر الموقوف صرف المولى: أن تكون المحكمسة التحسيسة المختصمة قد قررت عدم حسرف نصف الأجسر الموقوف صرفه والثاني: أن يسكون المسامل قد جوزى بجسزاء الشسسد من الانسلار أو المصامم من الاجر لمسدة فهمسة أيسام سائن تقسير ما يتبع بشسان المحسور الموقوف عسرفه مسان تقسير ما يتبع بشسان المحسور الموقوف عسرفه مسان المحسور الموقوف عسرفه م

بهلخص المكم:

انه باستقراء أحكم نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقصائون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ يبين أن المادة ٨٦ منه تنص على انه « لرئيس مجلس الادارة ، بقسرار حسبب ، عنظ التحتيمة وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطيا أذا انتضت مصلحة التحقيق معه ذلك المحدة لا تزيد على ثلاثة شسهور لا يجوز مد هذه المدة الا بقسرار سن المحكمة التأديبية المختصة للمدة الذي تحددها ، ويتسرتب على وقف العامل عن عصله وقف عسرف نصف الأجسر ابتداء من تاريخ الوقت ه

ويجب عسره الأمر فورا على المحكسة التاديبية المختصسة لتقرير حرف أو عسدم صرف الباتي من اجره قاذا لم يعسرض الأسسر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجسر كابلاحتى تقسرير المحكسنة جا يتسع في شسائله ،

وعلى المحكمسة التاديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوما من

عاريخ رفيع الأمر اليها غاذا لم تصدر المحكمة ترارها في خلال هدده المدة يصرف الأجر كاملا ، قاذا برىء العامل أو حفظ التحقيدق معسه الوجوزي بجزاء الانتذار أو الخصيم من الأجر لمندة لا تجاوز خمسة أيام صرف اليسه ما يسكون قد اوقف صرفه من اجسره قان جسوزى بجسزاء السد تقرر الجهدة التي اوقفت الجدراء ما يتبع في شمان الأجر الموقوف صرفه : وبؤدى احسكام هدذا النص فيمسا يتعسلق باجسر العسامل سـ الذي يوتف عن عماله احتياطيا - انه يترتب على وتفه عن العمال وقف صرف نصف أجـره اعتبارا من تاريخ وتفــه على أن يعسرض ذلك على المحكسة التأديبيسة المفتصة لتقسرير ما يتبع بشسأته غان لم يعرض عليها أو تراخت المحكمة في اصدار قرارها ... صرف الأجسر كالملا . لها اذا تررت المحكمة وقف صرف الأجسر مان أمر الأجر المسوقوف صرمه يتصدد نهائيسا في ضوء ما يسفر عنه مركز المسامل المسوقوف عرف المجسره من الاتهام المنسوب اليسه بما يترتب على ذلك من وجسوب مسرف الأجر المسوقوف صرفه اليه في حالتسه برءته أو حفظ التحقيدق أو مجازاته بجــزاء الانذار أو الخمــم من الأجر للبدة لا تتجـاوز خمسـة أيسام أما اذا جوزى بجزاء اشد من الجزاءات المنوه عنها متنعقد للجهة التي وقعت الجزاء سلطة تقدير وتقرير ما يتبجع بشان الاجر الموقوف الصرف ، ومفاد ذلك أن الجهة التي وتعت الجازاء على العامل لا تبلك أمهال سلطتها في تقسرير ما يتبسع بشأن اجر المسامل الموقوف صرفه ورتبسه الا بتحقيق شرطسين الأول ، أن تسكون المحكسة التأديبيسة المختصسة قد قررت عدم صرف نصف الأجسر المسوقوف مرفسه والثسائي أن يكون المسامل قد جوزى بجسزاء اشد من الانسذار او الخمسم من الأجر لمسدة خمسة أيام ، وترتبيسا على ذلك إذ تخلف احد هسذين الشرطين غلت يد الجهـة التي وقعت الجزاء في شـان تقـرير ما يتبـع بشـان الأجر الوتسوغة مرغه ،

ومن حيث متى كان خلك وكان الشابت من الأوراق ان الحكساء التاديسية بالاستكادرية قسررت بجلسية ١٩٧٨/١٠/١٥ مرف نصف الأصر الموقوف صرفه من أجسر المطمون ضده بطلك يكون قسد بخلف أحسد الشرطين اللازمين لكى تنقشد للجهة التى وقعت المسراء عليه منطقة تقرير ما يتبع في شسأن الأجر الموقوف مرفه. اذ أنه ليست ثبة اجرا موقوف المرف يتبع لهدةه الجهدة أن تمهل سلطتها المتديرية في شسأن مرفه من عدمه بعدما قررت المحكمة المختصة معرفه على النصو السابق الأشسارة اليه ، وترتيبا على ذلك فان الصكم المطمين يكون قد أمساب وجه الحق في قضائه سبافساء القسرار المطمون فيه فيها تضمينه من عدم مرف النصف الموقوف مرفه من المطمون فيه فيها تضمينه من عدم مرف النصف الموقوف مرفه من المحل أي المعرف من المحرك المسدوره مخافسا لمحكم القانون ومن شم يكون الحكم احد استخلاصا قانونيا سسائفا قد استخلاصا قانونيا سسائفا المى الأمسبه التي اقامها عليها ، وبالقالي فان الطعن عليه ، في هدذا الشيق و والصالة هذه يسكون جديرا بالرفض لقيسامه على السباب غير مسابهة قانونا .

(الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢٢/٣/٥٨٥١)

قاعسدة رقسم (۸۲)

البـــدا :

المسادة ٨٤ من قانسون نظسام المساملين بالقطسام المسام المسادر بالقسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ حددت المسرزادات التاديبيسة المبائز توقيعها على المساملين بالقطساع العام ومن بينها جسزاء الوقف عن العسل مسخ مسرف نصف المسرك مساول سنة شسهور سسدور قسران الشركة بوقف المسامل دون النص بالقسرار على عرف تصفة المسرك غقط س لا يسؤدى ذلك الى بطسلان القسرار المخالفسه للقسانون سامساس خلسك : صرف نصف المسرب غقط في حسالة الوقف هسو اثر لازم تسخ دلا يسرب على اغفسال النص عليسه بطسلان الجزاء سامس كلسك : أن تشريعات المسامل بالقصاع العام المتعاقبسة قسد جسرت على النص

على مسرق نصف المعرب في عسالة الوقد عن العبمل ومن شنم أصبح مسدا الانسر مصدره القانون وليس القسرار الصادر بتوقيته العاتية »

ملخص المكم :

لا حجـة قيما ذهب اليسه المسكم المطعون قيه بسن أن القنورار المسادر بمجازاة المطعمون مسدهم بالوقف عن العمل لمدة شمهرا قد مسدر مخالفة للتساتون باعتبسار أن هسدا الجزاء لم يسرد من بسين النفزاءات المنصوص عليها في القسانون رقم ٦١ اسسفة ١٩٧١ باصسدار تانون نظهام العهاملين بالقطهاع العام ذلك أن المادة ٤٨ من القهانون المسار اليسه تسد حسدت الجسزاءات التأديبية الجبائز توقيمها على العساملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء ألوقف عن المسل مع صرف المسرتب لمدة لا تجساوز سنة شمهور ويقدح في ذلك أن القسرار الطعرون عليه قد جاء خلوا من النص على صرف تصف المرتب فقسط ذلك أن هـــذا الحكم هو أثر لازم ومحتوى للوقف عن العيمال وينعن ثـم لا يتسريب على اغفسال النص عليه بطسلان الجسزاء اذ أن تشريعسات الماملين بالتطاع المام المتعاقبة قد جسرت على النص على صدرك نصف المسربب عي حالة الوقف عن المسل كجسزاء تاديبي ومن شم أهبيع هــذا الاثر مصدره القانون وليس القسرار المسادر بتوتيسم المتسوية وهسذا ما اتبعهت اليسه الشركة بالنمسل اذ تابك علب مسدور القسرار الملحسون فيه بوقف المطعسون فسندهم عن العبل لسدة شنسهر أعتبسارا من ١٢ يوليه سسنة ١٩٧٨ وأوقات نصف مرتباتهم عن الفتسرة بن ١٦ يوليك سسنة ١٩٧٨ حتى ١٥ أفسسطس سسكة ١٩٧٨ حسيما يينين من حافظت السيتندات القيدمة منهسا -

وبن حيث ان القسرار الطبعيون فيه قعد تفسين التحاف الطعون فسندهم وغيرهم من العبسل لدة قسنهر اغتيارا من ١٢ يوليسة مسنة ١٩٧٨ مع تحييلهم مبلغ ٠٠٠٠/٨٠، هنية مالة وثباتيسة جنيها بفسيان

^{· (+ + + 1 · +)}

اجسورهم بوانسع جنيهان شسهريا اسكل ملهسم على أن يسكون البساغ بالتمساوى بينهس .

(طعون ۷۱۱ و ۷۲۲ و ۷۲۳ اسنة ۲۹ ق ــ جلسة ۱۸۸/٥/۱۸۸۱)

ذهب رأى الى انه يفهسم من النص على وقف العسليل عن العسل اعتياطيا المتياطيا ووقف نصف مرتب بقوة التسانون ابتداء من تاريخ الوقف ، انه لا بجسوز صرف اكتسر من نصف مرتب العسليل في حالة وقلب عن العسل . أذ النصف الأول من مرتب موقوف صرفه بحسكم التسانون والنصف الثانية من وحدده السذى يجوز للمحكسة التاديبية أن تمسل عيسه مسلطتها ، ومن ثم لا يزيد ما يصرف الى العسليل المسوقوف عسلى لمصنف مرتبسه .

وذهب رأى ذان الى ان المسابل هين يوقف عسن عبله احتياطيسا يستحق صرف نصف مرابسه حتما ويقوة القسانون ، اما النمسف الاخسر خينعقسد ابدره اسسلطة المحكسة التاديبية التي تبلك تقسرير صرفه او مسم صرفه ، ومن ثم لا يقسل ما يصرف الى العسابل الوقوف عن نصف مرتبسه .

ونرى أن السلطة المختصة بوتف العسامل عن عبسله اهتياطيسا لا تبلك الأسر الا بوتف صرف نصف مرتبسه مسن تاريخ امسدار تسرار الوتف ، وليس لها أن توقف ما زاد عن نصف مرتبسه ، ومن شم كسان لجهسة الادارة في حقة وقف المسامل عن العبسل احتياطيسا أن تأسر موقف ما هسو الل من نصف مرتبسه ، فلك لان المفالمسات التاديبية التي يجسري بشساتها وقف المسامل المتهم تختلف اختلافا كبسيرا من ناحيسة المجسسامة والأهبية ومدى الاترا المترتبة عليها ، ولا نعتقد أن المشرع قد تصدد أن يتحقى قل وقف صرف نصبف المسرت في كسل الأحوال ، ولا لاختلت المساواة أذ سسوف يتعسرض لأثر تأنوني واحسد من تفاوتت المساواة أذ سسوف يتعسرض لأثر تأنوني واحسد من تفاوتت لوضساهم ، على أنه أذا لم ينص في قسرار الوقف على متسدار ما يوتف صرف من مرتب المسامل الموقوف احتياطيسا اوتف صرف نصسف مرتبسة

كتيجة تاتونية لوقفه عن المسل ، غاذا رأت الجهة الادارية حسرمان. المسامل الموقوف من مرتبسه كله أو مها زاد عن النصسف حسب الظسرفه غطيها أن ترفسع الأسسر الى المحكمة التأدييسة المختمسة لتسامر بعسهم مرفسه اليسسه ،

غاذا لم يعسرض الأمر غورا على المحكبة التاديبية المختمسة ، وملى أتمى تقدير خالل عشرة أيام من تاريخ وقف العالم ، لنتور المحكبة مصرف او صدم صرف البائي من مرتبه (ويجاوز ان يكون هاذا البائي كما أوضحنا نصف مرتبه او اقل من هذا النصف) وجب صرف المرتب كابلا للعابل حتى تقدر المحكبة ما يتبع في شاته .وعلى ذلك غان تراخت الادارة في عرض امر العالم الموقوف عان العمل الماؤلة على المحكسة (لتاديبية المختصة ، تعدين رفع الضرر المذي يعاق أيه في جراءة هذا التراخي ، وذلك بعدر المرتب المائي على ترار المحكسة ، ووجاءا هذا التراخي ، وذلك بعدر المرتب المائي على ترار

وكذلك يجب عسرف المسرتب للعامل الموقوف كابلا أذا لم تمسدر المكسة التابيبة قرارها بما يتبسع بالنسسية لمسرتب العسامل المذكسون خسلال عشرين يوما من تاريخ رفسع الأمسر اليهسا .

ونطبیعـــة الحـــال ؛ غان با تقرره الحكبــة بن وقف عـــرف تعـــف مرتب العــامل او جــزء منه خــلال مدة الوقف ؛ أنها هو هرمان. ـــؤقت بطبیعـــه ؛ وذلك الى أن ببت نهائيــا فيهــا نسب الى العــامل وكــان مـــــبيا في وقفــــه ،

البت نهاتيا في مرتب المسابل المسوقوف :

يظل نصف مرتب المسابل الاوتوف صرفه اليسه محكوما بالقرارات التى تصدرها المحكمة التأديبية فى شسائه ، وذلك الى أن بيت نهائيا غيبا نمعب اليسه وكان مسببا فى وقفه ، فمنسئذ ينتهى وقف المسابل حتمسا ، أن ظل موتوفا حتى ذلك المسين ، ويكون هنسك مصل كمذلك الاستنهائيسا فى أجزاء المسرتب التى اوقف صرفها اليه خسلال مسدة وقف فى غسسوه بها تحدد من مركزه وممسئوليته ، ماذاً حفظ التحقيق مع العسابل المسوت عن عبسله احتياطها او برىء من التهسة أو جوزى بعقدوية الإندار أو الخصيم من المسرته المدة لا تجاوز خيسة أيام غقد نصت الفقدرة الثالثة بسن المادة ٨٣ مسن المسابون رقم ٤٧ لسيفة ١٩٧٨ بنظيام العسابلين المنيين بالسدولة على أن يصدرك اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره م فان جدوزى بجسزاء المبدد تقرر السياطة التي وقعت الجسزاء با يتبسع غي شمان الأجسر الموقوف صرفه ، فان جدوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقلمه ولا يجدوز أن يسترد منه في هذه الحسالة ما سيق إن صرفه للمحمدين مهروب .

وبذلك تختلف السلطة التى تختص بالنظر في مرف المسرتب بصفة مؤقتة ، من تلك التى تختص بالنظر في بصفة نهائية ، فالحكسة التاديبية تختص وحدها بتقرير صرف او صدم صرف نصف وسرتب المسلط وذلك بصفة مؤقتة طوال بدة وتقده ، اما بعد التصرف غيما هو منسوب اليه ، فان السلطة التي تصرفت في أمره ، وسسواء اكانت الجهة الادارية التي يتبعها أم المحكسة التاديبية ، هسده السلطة هي التي تختص بعسفة نهائية بامر مرتبعة الذي اوقف عرفة الله عند م

وجدير باللاحظة أن البت النهائي في أسر المرتب ؛ أنها يسرد. منى الجازء الذي أوقف صرفه تحسب ، نها صرف البسه خسلال بسدة وتفسه ،ولو كان زائدا من النمسف المتسرر تأنونا ، لا يجبوز اعادة النظر نهسه أو تقسرير حرمائه منسه بمسفة نهائية ، وأنها ينصب البت النهائي. على الجسزء الذي أوقف صرفه خسلال مدة الوقف (د. السيد محسسد. ابراهيم سس ٥٩٩ وما بعسدها) ،

مرتب العسامل المسوقوف ..

غرق القسانون بين حالة الحبس الاحتياطى ، وبين حسالة الحبس تنفيسذا لحسكم جنسائى ، اذ قسرر وقف صرف نصسف المرتب عى الحسالة الأولى ، ووقف صرف كامل اللسرت في الحسالة الثانية ، ولا شسك ان المسرع قد راعى في هسده المفايرة أن مرهسلة الحبس الاحتساطي هي مرحسلة مؤقتة ، قد تقتضيبها مصلحة التحقيق الجنسائي ، ويسكن السر العامل نيها من حيث نبسوت او عدم نبسوت النهسة المجهسة اليه لا يزال معلقا غير مستقر ، وقد ينتبهي التحقيق أو المحاكسية اللي براعة مما أسسند اليسة ، ولهذا رأى المشرع وقف صرف نصبف مرتبسه وصرف النصب البساقي اليسه ، اما في الحسالة الثانيسة فان حبست لا يسستند الى شسبهات كما في حالة العبس الاحتياطي ، وأقسا يستقد الى حسكم دمغة بالادانة ، وحاز قوة الشيء المتياطي ، ووق سم قسرر الى حسكم دمغة بالادانة ، وحاز قوة الشيء المتياطي ، وون سم قسرر المرح حرمانه من صرف كاسل رائيسه طسوال صدة الحبس .

ولا شبك أن وقف مرف نصبف أو كابل برتب المسابل على همذا. النصو وفي الحسالات المتقبة ، أنها هو أجسراء مؤقت يشرتب طحوال مهدة العبس ، غاذا با عاد المسابل الى عبله بعد انتهاء بدة حبسه ، تصين البت نهائيا فيها أوقف عرفه بسن مرتبه عى ضدوء مسئوليته التاديبية عبا ثبت في هشعه جنائيا ،

فاذا ثبتت مستولية العسامل التأكيبية ، بان كان الفعل السذى حبس بن أجله يشكل مخالفة تأكيبية في حقه ، قان ما وقسع مسن وقف صرف نصيف أو كامل مرتبه همنه الأحسوال يصسبح حسرمانا فهاتيسسا . أما أذا انفضع عدم مستولية العصامل تأديبيا عن الفعسل الذي خبس من أجله ؟ بأن كان هذا الفعسل منبت العسلة عن وظيفت وقسي مؤثر فيها ؟ وبالتسائى لا يشسكل أية مخالفة تأديبيسة في حته ؟ فقسد قرر المشرع أن يصرف اليسه نصسف المرتب المسوقوف صرف ، وتسد كان من الجسائز عصم عرف مرتب اليه طوال مدة حبسسه ؟ لانه منقطع من العسل لنسبب لا تسال عنه الادارة ؟ ومع ذلك فقسد راعى المشرع التنفيضة على العسامل ؟ وتشي بصرف نصسف ما أوقف عرفه اليسه بتي المتفارية على العسامل ؟ وتشي بصرف نصسف ما أوقف عرفه اليسه بتي .

الفسيرع الفسسايس الطسعن في السوقة والعسريان بسن المسرتب

قاعستة رقسم (١٨٤)

: المسلما :

المنازعة في أمر الفصسم من المسرتب والعرمان من المسرب عسن مددة الوقف لا تتقيد باليعساد الذي السسرطه المشرع لطسلب الفساء قسرارات المسلطات الرئاسسية المسادرة بتوقيسع الجزادات التاديبية ،

ملقص الحكم:

ان القصيم من المرتب والمصريان من المسرتب عن صدة السوقة وان كانا مرتبطين بقسرار الهزاء ومتفرعين منسه مما تختص المحكسة التادييسة بالقصيل عيه الا أنهب اليما من قسرارات الجسزاءات التي اوجب قادن مجلس السدولة اقلية الدمسوى بطلب الفاقها خسلال المجاد المسسوس طيسه في المسادة ٢٤ منسه .

ومن حيث أنه بالنسبة لتبول طلب الالفاء تسكلا عان هذا النفسع لا يجد مجاله الا بالنسبة لطلبات الفساء القرارات وققا للانظيام القانوي المقارر في هذا النسان أما طلبات الاستحقاق أو النسوية أو غيرهما من طلبات الحقوق التي يستمد صاحب الشائن أمسل هقام عيها مسن قاوانين أو اللسوائح مباشرة دون أن يازم أسلسوم مثل هذا الحق صدور قسرار خاص بذلك عان هذه الطلبات تنظرها الحكاة دون التقيد بمواهيد طلبات الالماء ما دام لم يستقط الحقى عن التقيد بمواهيد طلبات الالماء ما دام لم يستقط الحقى عن التابتها طبقا للاساول المامة •

وين حيث أن المسدعى قد أقام دعسواه بطسلب المساء القسرار رقم ١٥٧ المسادر من رئيس مجلس ادارة شركة النيال العامة للنقال النهري (الدعى عليه) بتسساريخ ١١ من مارس سسنة ١٩٧٤ السدى ينس عي المسادة الثانية منه على مجازاة المسدعي بخفض وطيئته الى بحسار او خفض مرتبسه جنيهسا واحسدا ومنعسه من اسستلام الشسحنات حتى تسستوني الشركة حتها مع تحميله ثيمة ما اختلسمه وقدرها ٥٨٦٥٠٠ جنيها خمسما من مرتبسه وعدم صرف نصسف المسرتب المسوتوف صرفسه غبن ثم غان ما يهسدف اليسه المسدعى ويرمى الى تحقيقه غي ضهوء هذا التسرار وما جاء بعريضة دعواه هو الغساء هذا الترار بجهيسم اشطاره غلايقف الأمسر فقط عنسد الغساء قرار الجسزاء بخفض وظيفتسه ومرتبسه وأنها يشهل أيضها ما أجرته الشركة من خصه البالغ من مرتبه وما اتفسنته حياله من حرمانه من نصسف مرتبسه المسوقوف صرفه عسن مدة الوقف الاحتياطي . هاذا كان طلب الغلاء تسرار الجزاء لا يثير جلدلا في شسأن خضوعه للبواعيد والإجراءات المقسرة تانونا لطنسات الالغام فان الخصيم من المسرتب والحرمان من المسرتب عسن مسدة السوقف لا يسرى في شسانهما هدده الاجراءات وتلك الواعيد اذ أنهسا وان كانا مرتبطسين بتسرار الجسزاء ومتفرعين عنه مها تختص المحكسة التأدسسة بالغمسال فيسه على ما جسرى عليسه الضاء هذه المحكيسة ، الا الهما ليسب من تسرارات الجزاءات التي اوجب تانون مجلس السدولة اتابسة الدمسوى بطلب الفائها خسلال المعساد المنصسوس عليه في المسادة ٢٤ منه ، ويهدده المشابة غان المنازعة عن أمر الخصم من المسرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقف لا تتقيد بالمهماد الذي اشترطه الشرع لطلب الفساء قسرارات السلطات الرئاسسية المسادرة بتوتيسع الجسزاءات التأديبية .

﴿ طَعَنَ ١٢٢ لَسَنَةَ ٢١.ق ... بِطَسَةَ ١٩٨٠/١١/١١) }

قامسدة رقسم (٨٥)

المسدا

قرار وقف العامل عن العمسل اهتياطيسا والمسائر من المسلطة

إنرئاسية التى أولاها المشرع هيذا الاختصياص هورة واراواي نهائي السلطة تأديية بنختص ينظير طبق أليه المحكمة التاديية به السلطة تأديية المحكمة التأديية هي صاحبة الولاية المسلمة التي تشباول الدعاوي التأديية هي صاحبة الولاية المسلمة التي تشباول بدعاوي التأديية المسلمة التي تشباول به المسلمة عندا المسلمة إلى يسكن قرار الهقف مسلور صن محكس تأديب مسادرة من المسلمة التي يسكن قرارات ادارية بهادية مسادرة من سسلطات تأديبية ه

ملخص الحكم :

ان تخسساء هذه المحكمة قد جسرى على أن قرار الوقف عن العسل اهتياطيسا المدادر من السلطة الرئاسية التي أولاهسا المشرع هدا الاختصاص هو تسرار اداري نهائي لمسلطة تاديبية ، وذاك انسه المساح من جانب الجهة الادارية المقصمة عن ارادة مازمة بها لها مِنْ سِلِطَة تأديبيــة بمِقتِفَى القِسانون يقمـــد أهــداث أثــر قـــانوني معين لا يحدث الا بهذه الأوضاع ، ويكسب مسته النهائية يحسب أن ما له من أثر قانوني حال مسؤداه أبعساد المسامل عن المهسل وأيقساف صرف نصب في مرتبه بمجرد مستوره ، وغلى ذلك مان مثسل هذا التسرار يوصف أنه مسادر من مسلطة تأديبية أي تختص بنظسر الطعن غيب المحكمة التأديبيسة باعتبار أن هدده المحكسة هي مساحبة الولاية المهامة التي تتناول الدمساوي التأديبية المتداة ، كما تتناول كذلك المقبوق في أي جزاء تأديبي على النصو السذي فمسلته نمسوص تانون مجلس السدولة والمستقر عليه أن اختصاص المعساكم التاديبيسة بالقصيل في الطمون التي ترقع بهيا لا تقتصر على الطمن بالقساء الجيزاء وهدو الطعن البسائم بل يتنساول أيضا طلبسات التعسويض عن الأضرار المترتبعة على الجهزاء فهي طعون غير مباشرة وكذلك غيرها بن الطلبات المترتب عليها ، اذ ان كملا الطعنين يستند الى أسماس قانسوني واحدد يربط بينهما وهو عدم مشروعية التسرار ، وأن هذه الطعون غير الباشرة بغير طلب الغماء أو توقيع الجرزاء ، أنما هي متفرعة من طعيمين مسائم ة غي محسال التأديب .

هذا ولا يغم مما سحق أن يحكون العمل المحادر في شحانه

قدرار الوقف من المسل بما يتسرب عليه من عسدم صرف جزء من مرتبه خافسها انظهام المساطة المام مجلس التساديب ؛ ذلك ان قضساء هذه المحكسة قد انتهى الى ان قرارات مجلس التساديب لا يعسدو ان تسكون قسرارات ادارية صسادرة من سلطة تاديبية مما يختص بنظسر الطعسن فيها المسلكم التاديبية ، ومن ثم غلا تقسوم هذه المجالس التاديبية كان امرها متعلقا بوقف العسامل احتياطيا ، وان هي اصدرت قسرارات في هدذا الشان عان الطعن فيه يوصف بأنه قسرار نهائي صسادر عن سلطة تاديبية سائم بأن الطعن فيه يوصف بأنه قسرار نهائي صسادر عن سلطة تاديبية سائم بأنها ينعقد للهحكمة التاديبية .

ومن حيث أنسه لما كان ذلك ، واذ قضت المحكمة التاديبيسة للمصابلين بوزارة التربيسة والنعليسم في حكمها الماحسون فيسه بغير ما تقدم فائتهت الى مدم اختصامها بنظر الطاعن في الترار المادر بوقف الطاعن عن عبله احتياطيا ، فبن نسم فان حكمها يكون قد جاء هضافه للقائدن ويتعين الحكم بالفائد واعادة الدعمي المهال فيها .

(طعن ۸۳۷ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۳/۱۳)

الفصل السادس -- القسرار التاديبي

الفرع الأول ... سساطة الادارة في التساديب أولا _ السلطة الإدارية الموقعة للجزاء التاديبي ثقيا ــ السلطة الرياسية المعقية على القرار التادييين

> الفرع الثاني ... القرار الاداري الصادر بتوقيع الجزاء الفرع الثالث ... الطمن في قرار الجزاء التأديبي

الفرع رابع ... المكلم عابة ومتلوعة

أولا ... ولاية التغيب ومدى جواز التغويض فيها

ثانیا ۔ القرار التادیبی قرار اداری

ثالثا ــ مدى جواز سعب القرار التعييي

رابعا _ مذى تاتيح قبسول استقالة العسامل مسايم الامراءات التاسيية التخذة تبله

الفصسل السسادس القسسرار التسسادييي

الفسيرع الأول مسلطة الادارة في التساديب أولا سالسلطة الادارية المؤقمسة للجزاء التاديبي

رقاعينة رقيم (٨١)

: 12-41

ان اختصساس رؤسساه الممالح في توقيع عقوبتي الاسدار وخصم المسادر وخصم المسادر فصله عقربتي الاستاد وهم المستحد من القسادن ذاته ، وهم الديساترونه أنها ييساترونه المسالة عن أنفسهم لا بالنيسابة عن الوزير ، فاختصسامهم المسيل ومقرر بحسكم القسانون ومن شم لا يملك الوزير مسلهم اياه أو المسد متسه .

ملخص الفتوي :

بعث تنسبم الرأى مجتمعا بطسسته المتعدة في ٢٩ من مليو مسنة ١٩٤١ موضوع بعض الأحكام الخامسة بتاديب الوظفين الذي يتلخص غي أن وزير الفسكون الاجتماعية آصدر في شسهر نوفيبر سسنة ١٩٤٤ قسرارا بتضسين تنظيم توقيع الجزاءات عملي موظفي الوزارة وبيسان ما يجب عرضه عليه • وما يعتبده وكيل الوزارة عنسه • وذلك تبعا لدرجة الموظف أولا ومقددار الجزاء المتسرح ثانيا على الوجه

١ - لا تعسرض على الوزير الا العقدوبات المقدرحة للموظفين
 شى الدرجة الرابعة غما غوقها مهما كان قدر المقدوبة المقدرحة .

٧ — العقدوبات المقترحة للمدوطلين في الدرجسة الخامسية فيسانا دونها بما لا يزيد على خمسم عشرة أيام من المسرقة تعمد من وكيسل الوزارة بالنسابة عن الوزير ، اما أذا تجاوزت العقدوبة هدذا القدر يمسرض أمرها على الوزير للبت غيها .

وأنه تسد عرضت لوزارة الشسئون الاجتباعية أبور يسسطرم الفصل... فنها استطلاع الراي في المسائل الإنهاة :

المسسالة الأولى:

بدى اثر القسرار الوزارى السنبق الأشارة اليسة في العسق. المُصول لرؤسساء المسالح بمتنفى المسادة ٧٥ تسسم أول عصمال ثارر من تأنسون المسلحة الماليسة ،

السالة الثانية :

ما هو اثر مخالفة الترار المستكور عي صحة تسرارات تاديبية. مسدرت من رئيس مصلحة ونفلت عمله بدون اعتباد الوزير طبتها للتسرار المسابق (مغ الصلم باتها لا تجساوز الصدود المنسوحة عي. المسادة ۷۰) .

اما بالنسبة الى المسئلة الأولى ، عقد انتهى راى التسبم الى ان اختصاص رؤساء المسئلة على توقيع عشريتي الاندار وخصم الماهية مدة لا تتجاوز خيسة عشر يؤيا مسئدة من القائون عالمالدة. الأولى من دكريف و ٣٧ من مارس مسئة ١٠١١ تفس عالى أن :

المقدوبات التاديبية التي يجوز الحسكم بها على المسوطفين. والمستخدمين بالمسالح الملكيسة هي :

ثانيا ... تطبيع الماهيئة المسدة الانتجاوز فسهرا واحشدا م

ثلثا ــ التــوتيف مــع الحرمان من المـرتب لمدة لا تتجاوز الثلاثة هــــــهور .

رابعا - التنويل من الوظيفة أو الدرجة أو تقيص الماهيسة مع المبينة المب

فامسا _ الرقت بحون المحربان وحن المصائن ،

ثم بينت المسادة الثانية اختصاص رؤساء المسسلح في هذا المسالح في هذا المسان واختصاص الوزير (النساظر) عنصت على أن :

لرؤساء المسالح الحكم بالانسذار او بقطسع الماهية لدة لا تتجاوز خمسة عشر بوما أما العقسوبات الآخرى بما نبها قطع الماهيسة أسدة لا تتجاوز خمسة عشر بوما أما العقسوبات الآخرى بما نبهسا قطسع الماهية لدة لا تزيد على الخمسسة عشر بوما وكخلك الحرمان من المعاش كله أو بعضسه نبكون الحكم بها طبقا للشروط المنصسوص عليها عي القسوانين والأوامر العاليسة المسارى المبل بها وتبقى السكامها موسية تبام المراعاة .

وهده الفقرة تحيسل سنها تحيل عليه من القسوانين والأوامر سـ ألحلى المسادة السمايعة من الأمسر العالى المسادر في ٢٤ مايسو أمسنة المسادر في ٢٤ مايسو أمسنة المحمد على أن :

الجسزاءات الأخسرى يكون الحكم فيها بمعرفة النساظر بناء عسلى خسرار مجلس التلايب الذي يعسير امداره عسلى متنفى تقسرير رئيس المصلحة ويعسد النظر في مسستدات براءة مساحة المستخدم شسفاهية -كتت أو بالكسابة ،

وقد رددت المدة ٧٥ قسم أول نصمل ثان من قانون المسلحة المالية هذه الأحسكام .

فهدان القانونان قد عينا اختصاص كل من رئيس المسلحة والوزير في توتيع العقوبات التأديبية فاختصاص رؤساء المسالح اثن مستبد من التبانون ذاته ، وهم أذ يباشرونه أنها يساشرونه بالامالة إلى أنفسهم لا بالنيابة عن الوزير أذ هم لا يستبدون الحسق منه ويكون اختصاصهم بهذه الشابة أمسيلا ومتررا بمسكم التانون ومن شم لا يملك الوزير سطيهم إياه أو الحد منه .

اما بالنسبة الى المسالة الثانية نقد رأى القسم ترتيبا عسلى الراى على المسالة الأولى انه ما دام أن الوزير لا يساك أن يسسلب رؤساء المسالح اختصاصهم عن توقيع المقدوبات التاديبية أو الحد من هذا الاختصاص عان مخالفة أحكام قرار وزير القسلون الاجتماعية المسادر عن هسذا الشائن لا يترتب عليها أي بطلان .

(غتوی ۱۸۱۲/۱/۱۸۱ ــ فی ۵/۱/۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم (۸۷)

: 13......49

عقوبة تاديبية ما توقياها من وكيل الموزارة أو رئيس المسلحة بالتطبيس للمادة ٥٠ من قائسون موظفي الدولة ما نفساذها بكافة المسارها بالنسسية للترقية والمسلاوة ما عسوم تعليس هذا النفساذ على عسرض الأمسر على الوزير أو انقضاء مدة الشسهر القسررة لتعقيسه عليها .

ملخص الفتوى:

يبسين بن استتماء القدواعد المنظمة السلطة التاديبية المصولة الروساء على الوظفين منذ مصدور القداون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفي الدولة - ان المادة ٨٥ من هذا القداون كانت تنص على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقدويتي الانذار والخصيم من الرقب بدة لا تجدوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد مسماع السوال الموظف وتحقيق دعامه ويكون تسراره في ذلك مسببا ونهاتيا اما المقدوبات الاخرى فلا يجدوز توقيعها الا بقسرار من مجلس القداديب وذلك مسع عدم الاخسلال بحسكم المدادة ؟) » .

وقد لوحظ بعد تطبيق هذا النض أن الجنزاءات الذي يؤتخها الرؤسساء المختصدون المسار اليهم على الموظفين التابعين لهم تسد الرؤسساء المختصدون المسار اليهم على الموظفين التابعينا و انها توقع دون مبرر للاؤتيمينا و كيما لوحظ أن مسلطة الوزراء تطبيقا للمسادة } من التسانون رقم ﴿﴿﴾} لسنة ١٩٥٤ بشان النيابة الادارية لم تسكن تجاوز مجسرد الالمسلاع على التحقيدي ثم احالة الأوراق الى الرؤسساء المختصدين للنظار في توقيد المتاسبة .

وعـــلاجا لهــذا الأمر عدل نص المــادة ٥٥ من المــانون رتم ٢١٠ الســنة الأمر المــاد الله على النهــو الآثي : ــ « لوكيــل الــوزارة او لرئيس المـــلحة كل في دائرة اختصــاطئه توقيع متــوبغي الانــذار والخصــم من المــراب عن مدة لا تجــاوز خبسة عشرة يوما في الســنة المواحدة بعد ســماع اتوال المــوظك وتحقيــق دفاعه ويــكون تــراره في ذلك مســـبيا » .

ويعتبدر في تطنيساق الفقارة المسابة رؤساء الخسام الم الرؤساء الكسكريون للادارات والاسلحة المسكرية وقسواد الشنزق والمساطق الذين يمسدن بتميينهم قسرار بن وزير الحربيسة ،

والوزير في الأحسوال المتصوص عليها في المسادة ؟ من القسانون رئيسم، ٨٨ لسسنة ١٩٥٤ الخساص بانشساء النيابة الادارية سسنلطة توقيع المتسوبات المشار اليها في الفقدرة الاولى ، كما يسكون له سسلطة الفاء القسرار المساخر من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلخة أو تمسيلا المتسوبة الموقعة بتشسيدها أو خفضها وذلك خلال شسهر من تاريسخ المسدار القرار وله اذا ما الفي القسرار العالة المسوظف الى مجلس التاديب خسلال هسدا الميطسان ،

لها المطلسوبات الانخرى غلا يجسور توفيفهما الا بطرار من مجلس التاديب وذلك مع عسدم الاخلال بخكم المسادة ٤٤ . . . المخ . . .

والخيرا عسدل هذا النص بالتسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٥٧. عسلي

الوجب الآتى: — « لوكبل السوزارة وللوكبل المساعد او لرئيس المساحة كل فى دائرة اختصسامه توقيع عقسويتى الالسذار والخصسم من المسرقب عن مدة لا تجاوز ه } وما فى المسسنة الواحدة بحيث لا تسزيد مدا المساحية الواحدة عن 10 يوما وذلك بعسد مسسماع اقوال المسوظة، وتحديث دغاعه ويسكون قراره فى ذلك مسسبيا 1. الم » .

وللوزير مسلطة توتيع المقدوبات الشار الهيا عن المقدرة الاولى، كما يسكون له مسلطة الفاء القرار المسادر من وكيل الوزارة أو الوكيال المساعد أو رئيس المسلحة أو تصديل المقوبة الموقعة بتقسيدها أو خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ أصدار القرار وله إذا ما الفي القرار اجالة المسوظف إلى مجلس السائيب خسلال هذذا المساد .

ابا العقوبات الأخرى علا يجوز توتيمها الا بقرار من مجلس التاديب ، الغ » ويستفاد من مجموع هذه النمسوس ان الشرع انتهى الى تضويل الوزير سلطة تاديبية تتشل غي حقين أولهما حقسه غي توقيع عقوبتي الاتذار والخمسم من المرتب غي الحدود التي تقسدم نكرها ، وناتيهما حقسه غي التعتيب على القرارات التاديبيسة السلارة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو من رئيس المسلحة كل غي حدود اختصاصه وذلك الم بالغماء القرارات التاديبيسة أو يتصديلها تشديدا أو تخفيها ، أو باحالة المسوطف الي مجملس الساديم عند الفاء القرار وذلك كله خالل تسهر من تاريخ صدور القسارار .

ومن حيث أن همذا الحق الأخير الضامي بالتمتيب على القسرارات الادارية قد خسوله المشرع للوزير تبكينا له من أعبال رقابته وأشرافية على التسرارات التلديبية التي تجسدر من وكيال الوزارة أو الوكيال المساعد أو رئيس المسلحة بوصفه مسلطة رئاسسية أعباني وذلك لمسادرك ما قد يشوب هذه القسرارات من اخطاء أو سوء تقدير و وأم يوجب المشرع عسرض هدده القسرارات على الوزير لاعتبادها أو التصديق يوجب المشرع عسرض هدده القسرارات على الوزير لاعتبادها أو التصديق إلى المسادية أو التصديق المسادية المسادرات على الوزير الاعتبادها أو التصديق المسادرات على الوزير الاعتبادها أو التسديق المسادرات ال

مليها على نحو ما فيصل في المادة ٢٨ من التساتون رقم ٢١٠٠ اسسينة المحمد الوتيسر المحمد الوتيسر المحمد المحمد المسينة شهيئون الموظفين على الوتيسر الإمتمسلاها عادًا لم يعتمسدها ولم يبين اعتراضه عليها خالا شسسهر من تاريخ رضعها اعتبارت معتمسدة وناغذة ، ومن ثم تبكون التسرارات لمهاية منذ حسدورها واجبسة النفاذ ويتسرت عليها كافة آثارها التانونية ومنها اترها على حدق الوظف في الترقيسة او في الحصدول على العلاوة . . . ملا يتك اعبال هاذا الاثر حتى ينتضى موساد الشسهر المصدد لمتيب الوزير على هدد التسرارات ،

على انه اذا أمسل الوزير سسلطته والغى الجزاء التاديبي المسوقع على الموظف وذلك بعد نفاذ أثدره سواء بالنسسة الى الترقية والمسلاء تطبيقا للهادتين ٢٦ ، ١٩٠١ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ على هذا الالفساء من جانب الوزير بسستيع حتما اعتبار القسرار المسادر بالعقسوية كان لم يسكن سمواء في ذلك ما تشى به من العتوبة الم المنبيسة على الترقيسة أو المسلارة أو غيرها . . بحيث تمسود حمالة الموظف الى ما كانت عليسه قبل صدور القسرار التاديبي ، غساذا كان حرمانه من ترقيسة أو من المسلارة راجما الى توقيسع الجسزاء كان حرمانه من ترقيسة أو من المسلارة راجما الى توقيسع الجسزاء المقليبي المغي عاد اليسه حقسه في كليهما من تاريخ المستحقاته .

لهاذا انتهى رأى الجمعية العصوبية الى أن العتاوية التاديبية المسادة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة تطبيتا للمسادة ٥٥ من القاتون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ تنفذ بالمسادة تثارها بطنسية الى الترقيبة والمالاوة دون أن يمياق تنفيذها على عرض الأمسر على الوزير أو على انقضاء شاهر من تاريخ توتيب الجنزاء التاديبين وهو المساد المسرر لتعتيب الوزير على القرارات التاديبيسة المسادرة من المسلطات التاديبيسة المسادرة من المسلطات التاديبيسة المسادرة من المسلطات التاديبيسة

(غتوی ۱۹۳۰/۷/۱)

قاعسدة رقسم (٨٨)

: 12-411

توقيع مقسوبتى الانذار والخصسم من الراتب في العسدود القسررة بالسادة ٨٥ من قانون نظام موظفى السدولة — من اختصساص رئيس المسلحة — القصسود بالمسلحة في هذا الخصسوص هو المسلحة ذات الكيسان المستقل واليزانية الخاصسة — أيس مسن رئيس مصساحة في مصساحة المسسكك العديدية الا مسدور علم المسلحة •

بلخص الحكم:

ان النص الأول المسادة ٨٥ من التسادون رقم ٢١٠ لسسنة ١٥٠] ميسان نظام موظفى الدولة عند اول مسدوره كان يجسرى كما ياتي :
هوكيال الوزارة أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقدويتي الاندار والخصسم من الرتب عن مدة لا تجاوز خسسة غشر رئيسا على المسلخة الواصدة ١٠٠٠ و والمتصدود بالمسلحة التي خول رئيسا ما ماطة توقيع عقويتي الابدار والخصسة من المرتب بسالا لا يجاوز الخيسة عشر يوما في السسنة هي علك التي يتكون لها كيسان بمسلحة السكك الحديدية دير مصاحة ألمي تكون لها كيسان بمسلحة السكك الحديدية دير مصاحة في حكم المادة ٨٠ المسكنة عنون موظمة في حصاحة المسكك عديدية عالميا) الإمدير صاحة المسكك عليها عليها المادة ٨٠ مسلحة المسكك مديدية عالميا) الإمدير صاحة المسكك عليها على المادة ٨٠ مسلحة النواب عليها في المسادة ٨٠ مسلحة القدولين غير علم المسلحة المسكلة عليها في المسادة ١٨ مسالغة السكر ، ما لم تخول المسوانين غير عليها المسرادات و

(طعن ۱۷۳ لسنة ۳ ق - جلسة ۲۰/۱۹۰۹)

قامسدة رقسم (۸۹)

الإلبسسة:

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شمان نظمام

موظسمى الدولة ــ الراحل التشريعية لها ــ الاختصاص بنوة ــع عقوبتي الانذار والخصسم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما ــ كان منوطا بوكسل البرزارة او رئيس المسلحة وضعما كل في دائرة اختصساصه ــ منحسه بعدد ذلك الوزير ــ لا يسلمه وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة. اختصاصهما الاصلحة .

ملخص الفتوى : `` `

بيسين من تقصى المراحل التشريعية للمسادة ٨٥ مسن القسانون. رقم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١ بفسان نظام موظفى السدولة المسابق ٥ والتي أخستت عنها المادة ٣٣ من القسانون رقم ٣٦ لمسنة ١٩٦٤ بامسدار تتنون نظام المادين المنبين بالدولة ١٥ أن هنذه المادة كانت تنص على انه ه لوكيال الوزارة أو رئيس المسلحة ، كل في دائرة اختصساصه ، توقيع متسويتي الانذار والخمسم من المرتب مدة لا تجاوز خمسة عشرة يسوما في المسنة الواحدة ، بعد سسماع الموال المسوطف وتحقيق دغاعه ، ويكون ، حساره هي ذلك مسيبا » .

... ويتضمح من هذا النص أن سسلطة توقيع مقدوبتي الانذار والخصم من المسرته مدة لا تجاوز خوسة عشر يوما في السمنة كانت منسوطة ، بوكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة وحدها ٤ كل في دائرة اختصماصه ولم يسكن الوزيز هذه السملطة ، أما المقسوبات الاخسرى فتحد نصت تلك المسادة على أنه لا يجروز توقيعها الا يقررار من مجلس التساديب .

وتد روى بعد ذلك منسج الاختصاص بتوقيح مقويتي الاندار والخصصم بن المسرق عن مدة لا تصاور خبسة عشر يوما في السسنة الي الوزير ، قصدر بذلك القسانون رقم ٢٢٠ لسسنة ١٩٥٥ منضسمنا تعديل. المسادة ٨٥ انفة الذكر ، مائحا الوزير ذات الاختصاص المسرر لوكيال الوزارة ورئيس المسلحة في توقيع المسبزاء فنص هذا التعديل عالمي ان لوكيال الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصساسه توقيع على على دائرة اختصساسه توقيع على المسلحة كل في دائرة اختصساسه توقيع على المسلحة كل في دائرة اختصساسه توقيع على المسلحة كل في دائرة اختصساسه توقيع

عقدويتي الاسذار والخصيم من المرتب عن صدة لا تجاوز خيسة على يوما عنى السدنة الواضحة بعد سباع السوال الموثلة وتحقيق نصاعه ويبكون تسراره عن ذلك مسببا كيا نص على ان للسوزير عن الاحسوال المتصوص عليها عن المسادة ؟ من القسادن رقم ١٩٠٨ ليسنة ١٩٥٤ الفساس بانتساه النيابة الادارية سلطة توقيع المقدويات المسادر من وكيال الوزارة أو رئيس المسلحة أو تعسديل المقبوية الوقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ امسدال التسرار وله اذا ما الغي القسرار احالة المسوطة المي مجلس التساديب خملال هدذا المعاد وهذا يؤكد مسلطة وكيل الوزارة وزئيش المبلحة خملال هدذا المعاد وهذا يؤكد مسلطة وكيل الوزارة وزئيش المبلحة والمدت المذكرة الإغسامية لهدذا القسانون أن هدذا الاختصاص أن مسلطة الوزراء في هدذا النس ما كانت تقسدي مجرد الأطالاع عني التحقيق تم احالات الى الرؤساء المختصيين للنظر عن توقيسع عني التحقيدي تم احالات الى الرؤساء المختصيين للنظر عن توقيسع المناسوة المغاسسة بمعرفتهم «

(علوی ۱۲ - فی ۱/۱/۱/۷)

قاعسدة رقسم (٩٠)

طلبسدا ت

القانون رقم ٦٢٠ استة ١٩٥٥ المعدل السادة ٨٥ من قانون خطام موظفي الدولة ستخويله الوزير سلطة التلايب المطاة لوكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وسلطة التعقيب على قراراتها — لا يقل ذلك بحقها؛ من سسحب القرار أو تصحيله ما لم يتسرد الوايد في خالال الشهر الفناء القرار أو تصديله — انقضاء مبعد الألسجو ذون أن يستمول الرويد سلطته — لا اثر له على حق مصدد القرار أن يسحبه — حسق الوزيد وأو بعد انقضاء الشهر في سحب القرار المسادر من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وكلك القرارات المسادرة منه بنساء عسلى القرار أو رئيس المسلحة وكلك القرارات المسادرة منه بنساء عسلى القرار عسل دو الشساد عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى القرارات المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى القرارات المسادرة منه بنساء عسلى القرارات المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عسلى القرار المسادرة منه بنساء عساد المسادرة الم

بريزيد خلا _{ير}يد. م**نخص الفتوى :**

ان التمسيل الذي استحدثه القانون رقم ١٢٠ استنة ١٩٥٥ في. نصر المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ استنة ١٩٥١ قسد كسول الوزير سساطانين:

الأولى: مسلطة توقيع مقسوبتي الانذار والخمسم من المسرتب من مسدة لا تجساور خمسة مشر يوما في المسنة الواحدة وذلك في الاحسوال المصسوص عليها في المسادة ٤ من القسانون رقم ٨٠٤ لمسنة. ١٩٥٤ الخساس بالفسانة الادارية .

، الثانية : سساطة التعقيب على القسرارات التاديبيسة المسسادرة ، من وكيل الوزارة أو رئيس المسساحة في حسدود اختصاصهها ويكون هسذا التعقيب بالفساء القرار الصادر من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة ، بتعسديل العقسوية الوقمة بتقسديدها أو خفقسها أو بالفساء القسسرار واحسالة المسوقة على مجلس التأديب ، وذلك كله خسلال شسهر مسن قسارح حسدور القسسرار .

وهــذا التعــديل المسار آليه الذي خرل الوزير ســلطات تاديبيـة ســواء في مشــراكة وكيل الوزارة أو رئيس المســلحة سلطتهما التاديبية أو في التبعيب على قراراتهمــا التاديبيــة أقرارا لســلطته الرياســية ، وســطا لاشرافه في محــال التاديب الذي كان يقصر عنــه منذ تاريخ الممل. يتــانون نظــام موظفي السدولة ــ هذا التعــديل لا يمس حق مصــدر

القسرار غى معسحيه أو تعديله . ذلك العسق المستبد من التواعد التعسامة المستنزة غير القسانون الاداري .

ولما كان الأمسل في القسارارات الناميية أنها لا تشهره مسرانا الو يراكز أو اوضاعا بالنسبة الى الأفسراد ، فلقه يجسوز مسحبها في اي وقت دون التقييد بهيمساد بنمين ، الا أذا ترتب على هسده التسرارات في حسالات استثنائية فادرة بزية أو مركزا الأحد الإفراد فلا يجسور سخب التسرار التأديي لا خسالال ميعسد رضع حصوى الالفساد ، فاذا رقعت الادموى جاز المسحب طموال مسدة المقسامي في هسدوه طلبساها التعموي جاز المسحب المسوال مسدة المقسامي في هسدوه طلبساها الفساس في دوسوى الالفساء ،

على أن حق وتحيل الوزارة أو رئيس المسلحة في سسجب القرار التدبين المسادم في سسجب القرار التدبين المسادم به أو في تعديله و يظل تأثيبا ما لم يتسرر الوزير سخسلال ميعاد الشسهر المسلوم مليه في المسادة ٢/٨٥ – الفساء القسار أو تعديله ؟ ففي هذه الحالة يعتسع على وكيال الوزارة أي رئيس المسلحة سمحب القرار أو تعديله ؟ وذلك لزوال القسار المسادل منها وحلول قرار الوزير محله ؟ لأن من القسرر أنه لا يجاوز لمسلطة عليا .

وانتفساء ميماد النسهر المنصوص عليه عى المسادة ٣/٨٥ ، لا أثر له على حسق مصدر القسرار عى سسحيه أذا لم يسستعمل الوزير حقسة عن التعسديات الديناسل لمسدر القسرار حدق سحيه خسلال ميعساده القاتوني المترر على النضو المسادر اليسه .

وشان الوزير فلى سنحت الترارات التأديبية شان مصدر الترار ملا يؤلس التخام ميسدر الترار التأديبية شان مصدر الترار ملا يؤلس المسحت الدوزير), في مسحت الترار التأديبي ، سسواء في ذلك القسرار المسادر منسه أو التسرار المساحة باعتباره المسلحة باعتباره مسلطة رياسية بالنسبة اليهما ، وذلك خالال الميساد التاتوني المترر منسبة والنسبة ، على ان يقتصر حتبة بي هذه الحسالة على في القسواعد العسالة ، على ان يقتصر حتبة بي هذه الحسالة على

جمود سيحب القرار دون اتضاد اي قرار آخر من القسوارات المصولة له خسلال بيعساد القسيهر وهي القسوارات الخاصة بالتعقيب عملي قرارات وكيسل الوزارة او رئيس المسلحة على النصو الجسين بالمسادة المرارات وكيسل الهواء على ان يسكون مسحب القرار في هدف الحسالة بينساء على تظلم مقدم مون مسدر خده القسوار استنادا الى المسادة أن السادة ١٦ من القسانون رقم ١٦٥ لمسنة ١٩٥٥ بشسان تنظيم مجلس السدولة التي تقضى بأن لا تقبيل الطلبسات المقسدية رامسا بالفساء القسوارات النهائية لمسلطات التابيية عدا ما كان منها مسادرا من مجالس تاديبية ، وذلك قبسل النظام منها الى الهيئة الادارية التي المسدرت القرار ؛ او ولك تبسل الرئيسية وانتظار المواعيد المقسورة للبت في هدذا النظلم ،

(غنوی ۱۱ ع ــ غی ۱۸/۸ ما ۱۱)

قاصحة رقسم (٩١)

البسسدا :

هــق الوزير في توقيــع الجزاءات التاديبية الواردة بالفقــرة الاولى من المسادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المعــدئة بالقسانون رقم ٧٧ السسنة ١٩٥٧ ولو لسم تجر النيسابة الادارية تعقيقـــا ١٩٠٨ و

ملخص الفتوى :

ان القستون رقسم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد مسئل نمن الفترة الثاقية من المسادة ٨٥ على النصو الآتى : وللوزير مسلطة توقيع المقسوبات الشساد النهاء القساء القساء القساد البها في المقسرة الاولى كما يسكون له مسلطة الفساء التسادل در ويسل وزارة أو الوكيال المساعد أو رئيس المسلطة بتشسديدها أو خفضها وذلك خسلال شهر من تاريخ امسدار القسرار ، وله أذا ما الذي المتسرار احالة المسوطك الى مجاس التساديب خسلال هسسذا المهساد » .

ويبسين من متسارنة هذا النص بالنص الأمسلي قبل تعسديله ان

عبدارة « في الأحدوال المنصدوس عليها في المسادة ؟ من التسانون رقسم
هيدارة « في الأحدوال المنصدوس عليها في المسادة ؟ من التسانون رقسم
إلى المساد الموادل وبذلك رفسع القيد الذي كان يصد من سسلطة الوزير
في توقيسع الجزاءات التاديبية ابتداء ، واسسبحت سسلطته في هدذ
المسدد كابلة شسائها في ذلك شسان مساطته في التعقيب على قسرارات
وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة .

(غتوى ١٦ ٤ - غي ١٩٥٧/٨/٨)

واعسدة رقسم (۹۲)

المسسدات

المسادة ٨٥ من القانون رقم ١٩٠١ لمسادة ١٩٥١ مسادة بالقسانون وقدم ٢٧ لمسادة في شسان وقدم ١٩٥١ منابرها في حسكم رئيس المساحة في شسان نوقيه المسادة الادارات نوقيه المسادة الادارات وغيرهم ساعدم حدواز انصراف لفظ (وغيرهم) الى غسير موظفى الوزارة المسادة سادة مراد وزير المالية رقم ١٩٥٢ المسادة الامسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة في دائرة اختصاص على منهسم سامة توار ساميم مطابق الاسادون سادة المسادة ا

جلفص العكم:

ان التسرار رقسم ٤٦٥ لمسنة ١٩٥٧ المسادر من وزير الماليسة والاقتصاد بن وزير الماليسة والاقتصاد بالنبابة بتساريخ ١١ من مسبتهبر مسنة ١٩٥٧ ينص على الله « بعد الاطلاع على المادة ٨٥ من التسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ يشأن غظام موظفى الدولة المسلمة بالقسانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٥٧ ولمسالح المعمل قسور :

مادة 1 بـ أعتبار التسادة المنديرين والمفافظسين بالمعيريات والمحافظتات رؤساء مفتسالحهم وتفويلهم سسلطة توقيسع العقسوالا يالتطبيث لاخكام المسادة ٨٥ آلفة الذكر على موظفى تمستلحة الاكسوال المتسردة الذين يفهتطون عن دائرة المتسساس كل متهتم ، فدا مديرى المتسسام المالية ووكلائهم ونامورى الماليسة ، فتسستمر سلطة توقيسع جسزاءات عليهم المدير العسام الحساحة الادوال المتسردة ،

مادة ٢ _ يكون لوزارة المائية والاقتصاد هسق الفصسل في التظلمات التي تقسدم عن هسده الجسزاءات .

مادة ٣ _ يعمل بهذا القرار من تاريخ مسدوره .

وتنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام مرظفي الدولة المعسدلة بالقسانون رقم ٢٣ لمسنة ١٩٥٧ المعمسول به مسن تاريخ نشره بالجريدة المسمية في ٤ من أبريل مسنة ١٩٥٧ في مقرتيهسا الأولى والثليسة على ما يأتي :

« اوكيـل الوزارة المساعد اولرئيس المستخدة كـل في دائـرة المتساعد توقيع فقويتي الاندار او الخصسم من المرتب عن مدة لا تجاوز ه وي يسوما في النسخة الواحدة بحيث لا تزيد بحدة المتسوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلبك بعد مسماع لقوال المسوظف وتحتيق دفساعه ويسكون تسراره في ذلـك مسببا .

ويعتب في تطبيق الفقرة السبقة رؤساء للمصالح الرؤسساء المسكريون للادارات والاسبلحة المسكرية وقواد المرق والمناطق الذين يصسد بتعيينهم قرار من وزير الحربيسة كما يعتب كذلك من يعينه الوزير بقسرار منه من رؤسساء الادارات وغيرهم ويشسترط مى الحسالة الأخيرة الا تقل درجاتهم عن الدرجة الثانية » .

وانه لثن كان من الوضــوح بمكان ان لفظ « وغــيرهم » الوارد في نص الفقــرة الثانية من اللــادة ٨٥ المبــين آنفا لا يجـــوز أن ينصرف بحسكم اللزوم الى غير موظفى الوزارة المعنقة ، الا أن الغيرين والمحلفظين ـ قبل تطبيح نظام الادارة المحلية حداداً لا يعتبرون بحسب المهوم. المعربع لاحسكام القسوانين واللواقع التي كانت مسارية من هسؤلاء الغير بالنسبة لاختصساسات مصلحة الاسوال المتررة في الاتاليم ، فقد نصر كتاب تعليمات والتوانين والأوامر الخامسة بمصلحة الابوال المتررة المسادر في مسنة ١٩٣٤ والمسنى جمع شستات القسوانين واللسوائيج الخامسة بالمسلحة المذكورة على ما يكني تحت منسوان « فسروع معلمة الابسوال المتررة في الاقاليم » ،

١٢ - تقسمل أعمال مصباحة ألإبوال المسررة في الأتأليم أعمال السبام الإيرادات بجميع مديريات القطسر الصرى والأنسام المايسة بجميع للمائطيات وكذا دار المحسوطات الممومية بالقلمة بمصر .

٩٢ _ يشرف على اعمال تسم الإسرادات بالمسديرية باشسكتيها (تحت رياسة بدير المسديرية) وهو أو من يتسوم مقامه مسدة فيسابه المسئول الوحيد عن تحسن سمير الأعمال المالية بالمسئيرية وملاحظة الدقة عن تنبيذها بالتطبيق للتطبيات والأوابر والمشمورات الصادرة.

واذا صدر امر من احد المديرين على اية مسانة بالمخالفة لطاعه التمييسات والاوامر والمنسورات معلى باشكائب الديرية أو من يقدوم متسامه ان يبين لحضرته وجه المخالفة أو تعفر التنفيسة ليصدر الامر بالمدول عنه تفاذا لم يتتسع بظك واصر على تنفيسة ما يسريد مصلى البائسكائب ان يحصسل من حضرته على اسر كتسابي وينفذ الاسر كساء هدو ويخطر المصلحة به لتسرى رايها فيسه .

۲۱ بيتولى المسل في الاقسام المالية بمحافظات الاستكنوبية
 والقسال والمسويس ودبياط رئيس القسام المالي (تحت رياسسة)
 ألم سافظ) » ر.

ومفاد ما تقدم أن الديرين والحافظانين كانوا يتسولون - ليس بحكم تعبيتهم لوزارة الداخلية وأنها بحكم النظام الادارى لمسلحة الأسوال المسردة التابعة لوزارة المالينة - كانوا يتسولون رياسسة فروع المسلحة المذكسورة عي الاقليسم ، ولم تسكن تلك الرياسسة رمزية ، وانها كانت مسلطة رياسسية فعلية ، وآية ذلك أن موظفى هذه المسروع كانسوا بيلتسزمون بالانصسياع لاوامر الدير أو المصافظ في أية مسالة حتى ولو كانت اواسر المسلحة رياسكة لصادرة بالمخالفة لتعليمات واواسر ومشسورات المسلحة مسالة السكرة .

ومن ثم عانه يمتنبع بصبب المهوم المريح لاحسكام القوانين واللوائع التي كانت مسارية قبل تطبيق نظام الادارة المحليسة المتبار المتبار المحليسة والمحلوبية بين المحلوبية والمحلوبية المحلوبية والمحلوبية المقرة الثانيسة من المسادة الاموال المسار اليها وبالتسالي يمسح تفويضهم من وزير المالية يسلطة تأديب كل أو يعض موظامي على عروع المساحة المذكورة بالاقاليسم يالتطبيسي لاحكام المقسرة سالمة الذكر .

وينبنى على ما تقدم أن القدار الوزارى رقم ١٩٥٥ لدسنة ١٩٥٧ المساد المدافق المساد المدين والمحافظين رؤسساء مصالح لهم مسلطة توقيع المقدوبات على موظفى الأمدوال المقدرة في دائرة اختصساس كل منهم قرار مسليم مطابق للقدادن ، وبالقدالي لا يسكون القدرار المسادر بالجوزاء تطبيقها له مقسوبا بمين عسدم الاختصساس .

(طمن ۱۱۳۰ لسنة ۷ ق ــ جنسة ۲۱/۱۲/۱۲۳۱)

قاعسدة رقسم (۹۳)

: المسلما

المسادة ٣٣ من القسادون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ بنظام المساملين المسدنيين بالدولة - تتشابه في جوهسرها مع المادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ سـ ممارسسة وكيل السوزارة أو رئيس المسسلحة

لافتصاصهما التانيبي في الصدود القسرة بالسادة ١٢ التسار اليهالة سار التصادة تقطيم المسادة المهادة ١١ من القسانون رقسم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ باعالدة تنظيم النيابة الادارية والمحاكسات التلديبية سالا المساب وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة المتصاصهما التساديم المسلحة كال أور المهادة المسادة كال أور دائرة المتصادم ، دون تغويض من الوزارة ورئيس المسلحة كال في دائرة المتصادم ، دون تغويض من الوزارة ورئيس المسلحة المسافة المسافة الماكونية المحاكمة عند المسافة المسافقة المسافق

بلغص الفتوى :

لم يختلف الوضع بصدور التسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٢ بنظام. السالمين المدنيين بالدولة أذ تتتسابه المادة ٣٣ سن هدذا التسانون في جسوهرها مع المدني بالدولة أذ تتتسابه المادة ٣٣ سن هدذا الاسر الذي يحدين معه تسسير المادة ٣٣ على خسوء ما سبق ذكره بالنسبة للمادة ٨٥ بعمني أن يكون لسكل من الوزير ووكيسا السوزارة ورئيس المسلحة توقيع عقوبتي الاسذار والخصيم من المسرتب عي الصدود التي بينها المادة ٣٣ دون أن تتطلب مارسة وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة لهذا الاختصاص تفريضا من الوزير ، باعتساره اختصاصا أمسيلا لمذار المها بمتضى القاون حسيبا سك البيان ، ولا يساب هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القسانون رقم ١١٧ اسسنة.

ومن حيث انه من جهسة اخرى لم تبسين المسادة ٨٥ من القسانون.
رقسم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ مساعب السلطة لمى رفع الدعوى التاديبيسة على
المسوظف ولم يكن المدع في حاجة الى هسذا البيسان اذان الاجتمسامي
برفسع المحوى بتعرع عن الاختمساس يتوقيسع المقوية ، وأن من يبساك
توقيسع المقسوية على الوظف يطك بداهة رفع الدعوى التلايبيسة عليه ٤
قرفع الدعوى التاديبيسة لا يعد جزاء أذ هو لا يصدو أن يسكون احتساك

المحكسة التاديبية ، وتأسسيسا على ما تقسدم يسكون لسكل من وكيسل الوزارة ورئيس المسلحة كل في دائرة اختصساسه سلطة رفع الدمسوى التاديبية على المسوطة ، مسواء تم التحقيق بمعسرفة الجهسة الادارية وحدها أو من طسريق النيسابة الادارية وذلك دون حاجسة الى تفسويض من الوزير ، كما يملسكان مسلطة حفظ التحقيق دون تفويض أيضسا .

اما ما ورد مى المسادة ١٢ من التسانون ١١٧ السسنة ١٩٥٨ باعسادة من وكسلام النيسابة الادارية من احالة الاوراق الى الوزير او من ينسدب لذلك من وكسلام الوزارة أو الرئيس الخفص وهذا النص مماثل لنص المسادة عن القسانون ١٩٥٠ لمسنة ١٩٥٤ بنشاء النيابة الادارية وقد تفسمن ايضا النص على احالة أوراق التحقيق الى الوزير المخصص أو من ينسبه مسن وكسلام الوزارة سفلا يوسدو أن يسكون الفسرض من ذلسك هو توجيب الخطاب للوزير بوصسفه الرئيس الاعلى للسوزارة التي يتبعها المسوظلات أو من ينسبه الموزلرة أو من ينسبه المؤير اذلك دون أن يسلب الاختصساص الأصيل لوكيسل الوزارة أو لرئيس المسلحة كسل في دائرة اختصساصه المضل لوكيسل بهتشي نص المسلحة كسل في دائرة اختصساصه المخسول لهمسالك بمنتشى نص المسلحة كسل في دائرة اختصساصه المخسل المسلكة كسل في دائرة اختصساصه المخسول لهمسالك المستشين نص المسلحة كسل في دائرة اختصساصه المخسول لهمسالك

لهـذا انتهى رأى الجبعية العبوبيـة الى ان الاختصـاص الحـول طوكيـل الوزارة ولرئيس المسـلحة بمتضى المـادة ٣٣ مـن التـانون ٢٦ مـن التـانون ٢٦ مـن التـانون ٢٦ مـن التـانون ٢٦ مـن التـانون ٢١ الانسدار او المحصـم من المـرتب مـدة لا تجـاوز ثلاثين يوما عمى السـنة الواحـدة وحيث لا تزيد مدة العقـوية الواحدة من خبيــة عشر يوما هو اختصـاص المــيل لوكيل الوزارة ولرئيس المسـلحة كل عمى دائرة اختصـاصه ، وهو اختصـاص مصـدو القـانون ولا يسـتازم تفويضـا من الوزير ، ولا المحتلف المناز المختصـاص ما نصت عليـه المـادة ١٢ من القـانون ١١٧ من التـانون ١١٧ من التـانين ١١٧ من التـانينة ، وما لمــنة لـ١٩٥ بشـان تنظيم النيـابة الادارية والمحتكـات التاديبية ، وما حام لوكيــل الوزارة ورئيس المــلحة كل عمى دائرة اختصـاصه مــلطة

توقيم الحرزاء في الجدود التقريمة عانه ببك جفظ التحقيم او الاحالة الى المجاكمة التأديبية دون حاجة الى تضويض من الوزير .

(غيتوى ١٢ — غي ١٧/١/١٢٠)

قاعستة رقيم (٨٤)

البــــدا :

المبارد ؟ ٤ من القبانون رقم الله السبنة الإلا المنظيام العباليان والقباط العباليان والقباط العباروات والمناط العام بسلطة توقيع هزاوات حرمان العباروات والمناط وخفي المباروات والمناط المباروات المب

ملقص المكم:

ان نظام العالمين بالقطاع العام المسادر بالقانون رقم 11 المساد المعرف فيه ، المسلة المعرف فيه ، المسلة الاستادة الامسادار الأولى فيه بسريان الصكامة صلى العساملين المسلمات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وفصلت

المادة ٩٩ الاختصاصات في توقيع الجزاءات التأديبيسة وفقها لمعيسارين متداخلين من حيث السيتوى الوظيفي للعامل ، ومن حيث نوع الجراء الموقع ، وورد بالبند ثانيا من هذه المسادة أن سططة توقيم جزاءات حرمان من العسلاوة وتأجيلها وخفض المسرتب والوظيفسة احدهمسا أو كلاهها تكون أرئيس مجلس الادارة على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، وتكون له أيضاعلى العاملين شاغلى وظائف المستوى الأول والثاني على أن يصدق على هذه الترارات من رئيس مجلس أدأرة المؤسسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال ، والمهسوم مسن سسياق نظهم العاملين أن المفهارة ألتى أتى بهما النص في سملطة التمسديق على قرار الجزاء بين رئيس مجلس ادارة المؤسسسة والسوزير المختص ، أن الأول هو سلطة التصديق على قرارات الجدراءات على العساملين بالوحدات الاقتصادية التابعسة للمؤسسسة ، وأن النساتي هو مسلطة التمسديق على قرارات الجسزاء على العساملين بالمؤسسسات التابعية له ، وهذا المفهول يجد سينده في الخريطة التنظينية التي كان يرسمها تانون المؤسسات العابة وشنركات القطساع العسام المسادر بالتسانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ جعلت المسواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسسة جهازا تابعا للوزير خاضعا لاشراف وله مسلطة اعتماد ترارات مجاس ادارتها . وجعلت المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١٤ الوحدة الاقتصادية شركة كانت أو جمعيسة تعاونيسة تابعسة للبؤسسسة خاضسمة لاشرائها ي ومن شم عان سلطة التصديق على الجزاءات المسار اليها بالبند ثانيا ٢ ــ تكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسسة بالنسبة الما يوسع منهسا على العساءلين بالشركات التابعية للمؤسسة .

ومن حيث أنه مسدر بعد ذلك القسانون رقسم ١١١ المسنة ١٩٥٥ ببعض أحكام شركات القطاع العام ، ونص على الخادة ٨ منه على أن المؤسسات العسامة التى لا تهسارس نشاطها بذاتها ، ونصت المسادة ٩ منه على أن « يتسولى مجلس ادارة شركة أو رئيس مجلس الادارة سابحسب الاحسوال الاختصاصات المتصلوص عليهسا على التسوائين لجلس أدارة المؤسسة

أو رئيس مجلس ادارتها بالنسبة للشركات التابعة لها » ومعاد ذلك كنه ان سلطة التمسديق على الجسزاءات الموتعسة على المسابلين بالشركات من المستويين الأول والثاني بالنسبة للحسرمان من المسلاوة وتأجيلها وخفض المسرتب والوظيفة ، هدذه السسلطة والتي كلفت لرئيس مجلس ادارة المؤسسمة التابعة لها الشركة ، قد انتقلت بالقانون الأخسير الى رئيس مجلس ادارة الشركة ذاتها ، ولهذا اتصدت مسلطة توتيسع الجزاء والتصديق عليه ، وفنيت سلطة التمسديق لهذا الاندماج الحسادة ،

ومن حيث أن المحكمة تفتص من ذلك أن ما نعاه الحكم الطعمون غيمه على قرار الجبراء محل النبرزاع من عسدم تمسديق الوزير عليمه ،
وما رتبعه على ذلك من الفاء القسرار ، كل ذلك جانب صحح حسكم
القسانون ، الأسر الذي يقعين معه الجزم بمخافقته الحكم المطمون فيه
للتسانون فيها خلص اليمه من بطلان القسرار محل النزاع ، والحادث أن
الصكم المطعون فيه لم يسمند الفساءه القسرار الى غير هذا انسا هدذا
الشكم المطعون فيه لم يسمند الفساءه القسرار الى غير هذا انسا هدذا
الشكر يثبت عدم جواب الصكم الذي قرره بشسانه ،

(طعن ٧١٧ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٣١/٣/١٣)

قاعسدة رقسم (٩٥)

البـــدا:

سلطة رئيس مجلس الادارة في توقع المسراه مسدور قسرار رئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفشة الوظيفية وخفض الرئيس مجلس ادارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الفاقة وقعت قبل مسدور القسانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بنظام المساملين بالقطاع العام والسدى لم يضول رئيس مجلس ادارة الشركمة أن يوقع عقوبة تجاوز خصصم من المرتب لمدة خبسة عشر يوما على المساملين السنين تجاوز مرتباتهم خسسة عشر جنيها — الطمن في حكم المحكمة التادييسة المأم المحكمة التادييسة المرتبة المركمة التادييسة المرتبة التادييسة الشركة بسسحت قرار الجزاء وتوقيعها المحكمة التادييسة المراح على المحكمة التادييسة المرتبة التادييسة المرتبة التادييسة الشركة بسسحت قرار الجزاء وتوقيعها المحكمة التادييسة التراح على المحكمة التادييسة المرتبة التادييسة المرتبة التادييسة المرتبة التادييسة المرتبة التاديية المرتبة التاديية المرتبة التحديدة التحديدة التحديدة التحديدة التحديدة التحديدة المرتبة التحديدة التحديدة

عقدوية الخصيم من المسرتب خوسة عشر يوما به اخطيسال الشركية المحضورة المعند الشركية المختفف الادارية المعليا وعدم حضورها رغيم تسكرار اخلانها وعدم طعنها في الحسكم بالفساء قرار المسرزاء سقيسام الشركة بسيحب قرار المجرزاء محل العلمن يغيسد انها ارتضت المحكم المطمسون فيسه وهسم النزاع بسيحب قرار المجزاء واستبدال جزاء كفسر به سالمسكنة بالقصاء الخصوية .

ملخص الحكم :

ان عنساسر هذه المنازعة تخلص عى ان المسدعي اقام دهسواه امسام المحكسة التاديبية بالاسكندرية طالبسا الحكم بالفساء التسرار المسادر بخفض عثته الوظيفيسة من وظفسة عنى براده بالمسسوى الدساني بالربط (١٩/٢- جنيه) شسهريا اعتبارا من ٢٧ من ابسريل سنة ١٩٧٤ ، الى وظيف مساق ثان بالمسسوى الثالث بالربط (٢٠/١٥ جنيها) شسهريا ، عم خفض مرتب بهندار ١٠٠٠ جنيها سسهريا ، واسسند عي دعواه الى يطسلان الجزاء وانصبدابه لمسسوره مين لا ملكه ،

واستند الحسكم المطعون فيه ، فيها تشى به سن الفاء تسرار المساد الله المخالفة قدمت تبل مسدور التسادون رتم ١٦ لسنة المهاد المهاد المسام المسام المسام المسام المسام المسام ، حيث لم يسكن لرئيس مجلس ادارة الشركة أن يوتع عقوبة تجاوز الخصم من المرتب لمدة خيسة عشر يسوما ، على المساملين الذين تجاوز مرتباتهم خيسة عشر جنيها ، وذلك بأحكام القادن رتم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

واسستنت هيئة مفسوض الدولة في تقريرها بالطعن على هذا الحصكم ٤ الى ان سلطة توقيع الجزاء انبا تسستند الى ما يضوله القانون السسارى وقت توقيع المجزاء ٤ وليس وقت وقوع المخالفسة كبسا ذهبت المحكمة في حكمهسا الطعسين .

وبن حيث أن المستغى تقم بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بما يتما بعاشقة بما المستفرات ، وذكر أن الشركة قابت بسمب الجرزاء موضوع الدعوى واستبنات به قرار جزاء آخر ، واشتبلت هافظه المستدات على المسل الفطلب المرسل من الشركة الى المدعى بتساريخ ١١ مسن مارس سمنة ١٩٨٠ يفيده بسمب قسرار خفض النئسة الوظيفيسة والمسرت وما يتسرب من آئسار وبتوقيع جزاء آخر عليه بخصم خمسة عشر يسوما ، وقد اخطسرت المحكمة الشركة للحضور والاطملاع عملى همذه المالفظة ، ثم قررت بجلسة ٣١ من ينساير سنة ١٩٨٤ اعملاة الخطار المدة اخطار

ومن حيث أنه يسين للمحكبة من مسدور قرار الشركة بسحبه قسرار الجزاء محل الطعسن واستبدال جزاء آخر به ، وصدم طعنها في الحسكم المسادر بالغاء الجزاء المطمون فيه ، وصدم حضورها لمام المحكبة في الطعن المائل رغم تكرار اغطارها بعد نبوت اعلانها وكل نلك يفيد أن الشركة بسحبها قرار الجزاء محل الطعن ، قد ارتضت المسكم المطمون فيه وصسبت النسزاع بسحب القرار محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، الأسر الذي يتصين مهه القضاء ياتهاء الخصوصة في الطعن المائل ، اغذا في الاعبار بان هذه المحكمة الادارية العليا في الحكمة التذييبة المتكبة التذييبة المتكبة التذييبة مسالك الذكر ، الا أنها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التذييبة مسالك الذكر ، الا أنها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التذييبة مسالك الذكر ، الا أنها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التذييبة مساك

قاعسدة رقسم (٩٦)

: 12-41

المسائنان ٨٢ و ٨٤ من قائسون نظسام المسائين بالقطساع المسام.
المسائر بالقسائون رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ سا المشرع قسد عقد اختصاص.
توقيسع جزاء السوقف عن المهسل لمسدة لا تجاوز سنة النسسور مع صرف
نصسفه الاجر برئيس مجلس ادارة الشركة وذلك بالنسسبة للسساغلي
وظسائف الدرجة الثالثة فها دونها وبمجلس ادارة الشركة بالنسسبة
لتشساغلي الوظائف الأعلى منها للمنتبخ ذلك : أذا وقسع جزاء من احسدى.
هاتسين الجهتين على احد المساملين الذين لا يدخلون في نطساق درجسات.
الوظائف الذي تختص بها اعتبسر هذا المسرزاء موقعسا من غسير مختص.
لا يسلك توقيسه ه

مِلْحُص العكم :

من حيث أنه بالرجسوع الى نظام العاملين بالقطاع العدام المسادر وقد مدة المسادر والمسادر وقد مدة المساد المسادر وقد مدة المسادر وقد مدة المسادر والمسادر والمس

رمع صرف الأجر برئيس مجلس ادارة الشركة وذلك بالنسبة لشساغلي وظالف الدرجة الثالثة عبا دونها وبمجلس ادارة الشركة بالنسبة لشساغلي الوظائف الاعبلي منها وذلك بالقياد وفي الصدود المينسة بالنسد ؟ من المسادة الإنسان التبارة اليها و مؤدى ذلك انه أو وقع هاذا الجزاء من أصدى هاتين المهتين على أصد من العالمين الذين لا يدخلون في نطاق درجات الوظائف التي تختص بها عدا هاذا الجزاء وقام ون غير مختص العسائل توقيعات وين ثم مخاطل العسائل التسانون متعين الالفاء .

(ر طعن ١٩٨٣ لسنة ٢٧ ق - جاسة ٨/٢/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (٩٧)

: 12-41

قسرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العسائين

فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية ب أسساس ذلك: تخلف عنصر
السلطة العامة وعدم تعلقها ببرافق علمة ب اخضاعها ارقابة المسلكم
التاديية بنص القانون من مقتضاه أن يجعل طلبات الفساء قرارات
الجزاءات تخضع تنطاق دعوى الالفساء وقواعدها وإجراءاتها والمخات
الاحكام التى تخضع لها طلبات الفساء القسرارات الادارية القهائية
المسادرة من السلطات التاديية بتوقيع جزاءات على العاملين المحنيين
المساحدة .

ملغص الحكم:

انه وان كانت تـرارات الجزاءات الممادرة من شركات القطاع العام على العماملين فيها لا تعتبر من قبيسل التسرارات الادارية بالمستى المفهوم في قته القانون الادارى لتخلف عنصر المسلطة العمامة عنهــــ ونصدم تعلقها بمرافق عابة الا ان اخضـاعها للرقابة التضسائية من قبــل المصاكم التادييية وهي من مصاكم مجلس الدولة وتطبيــق القــواعد والأهسراءات والواعيسد المتصدوس عليها على تاتون مجلس الدولة شائها شسان ألاسررات الادارية بن مقتضداه أن يجمسل طلبسات الغساء هذه المسراءات الموقعة على العسامايان بالقطاع العام وهي المسسار اليهسا على المقسرة (دائي عشر) من المسادة ١٠ من تاتون مجلس السدولة تخضيع على تطلباق دعوى الالفساء وقواعدها واجراءاتها لسذات الاحسكام التي تخضيع لهسا طلبات الناء الترارات النهائيسة المسادرة من المسلطات التأديبية بتوقيدع جزاءات على المسرطان المهوميين وهي المسار اليهسا. هي المقرة (تاسما) من المسادرة ١٠ من تقسون مجلس السحولة .

(طعن ۲۵۲ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۲/۳/۱۹۸۸)

قاعتندة رقشم (۹۸)

البــــدا :

مدى هسواز منح مديرى الفسروع ومديرى الادارات مسن فسير شساعلى الوظائف العليسا بشركات القطساع المسلم سسلطة توتيسع عقسوية الفصسم من الراتب بالنص على ذلك في لاقصة المساوات او بتفسويض يمسدر من رئيس مجلس الادارة وشساعلى الوظسائف العليسا كسل في حدود اختصساهه .

ملغص الفتوى:

حدد الشرع السلطات التأديبية التى تبلك توقيسع الجزاءات على العالمين بالقطاع العام على سسبيل الحمر وخسول مجلس الادارة مسلطة وضمع لاحدة تنساول اتواع المخالفات والجزاءات المسررة لكل منها و وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الادارة في السانون رئيم ١١ لمسنة ١٩٧١ التفويض في توقيع الجزاءات سسكت عن ذالك في السانون الجديد رقم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ ٤ في ذات الوقت مشح شساغلي الوظائف العايا سلطة الماية في توقيم الجزاءات وبناء على ذلك يكون عن غير الجائز النص في لاتحدة الجزاءات على منح رؤسساء الفسروع

والادارات من غير شساغلى الوظائف للعليا سلطة توتيع جسزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سسيؤدى الى تخويلهم سسلطة احسابة فى توتيسع الجسزاء لم ينص عليها القسانون ، ولما يتسرتب عليه من اخسافة سلطة الى سسلطات توقيع الجزاء التى وردت فى القسانون على سسبيل الحصر . كهسا لا يسسوغ صدور قرار بجسواز التقويض .

اللك انتهى رأى الجمعيسة المعودية التسبى الفتسوى والتشريع الي عسدم جواز النص في لاتحسة الجسزادات على مسلطة اخرى لتوتيسع المسرادات خسالك المصموص عليهسا على القسانون وعسدم جسسوان التسويض في اختصماص توتيعهسا .

(مك ١٩٧١/١٢/٢٤٢ ــ جلسة ١١/١١/١١٧١)

الأوسور المسلمة أنه أذا أناط القسانون بمسلطة معينسة أختصاصه ما ، غلا يجسور لها أن تنسزل عنسه أو تفسوض غيه ألا أذا أجسار لهسة التسانون ذلسك .

قاعسدة رقسم (۹۹)

البــــدا :

اغتلاف السلطة التلايبية المنتسبة تبعما لافتلاف الدرجمات المصوصية عبن الدرجمات التلسمة .

ولقص الحكم:

ان المسادة ۱۳۵ مكررا التي أضيف بالقساتون رقسم ٧٣} اسسخة ١٩٥٢ يجسري نصسمها كالآتي :

﴿ يجوز انشساء درجات فرعية أو خصوصية وتقرير قواعد منسح

المسلاوات الخاصة بها والترقية اليهسا بقسرار من الوزير المختص بموانقة وزير الماليسة والاقتصساد وبعد اخذ راى ديسوان الموظفين ١٠٠ الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية أو خصوصية بأوضاع خاصية وإذ طبقت الهيئية العامة نص هذه المادة وانشيات في ميزانيتها درجات خصوصية فلا معابة عليها في ذلك وبالتالي لا وجه للقهول بأن السدرجات التي أنشساتها هي في واقع الأمسر درجات تاسسعة اذ ألدرجسات الخصوصية غير الدرجات التاسسعة للاغتلافات العديدة بينهما وأخمسها في هذا المسام تحديد السلطة التأديبية مساحبة الولاية ، اذ الدرجة التاسيعة تعتبر من درجيات الموظفين الداخلين في الهيئية وبالتالي يكون مجلس التاديب دون غيره هو المختص بتوتيع عتسوبة الغصسل وذلك أعبسالا لنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ اما الدرجسات الخصوصية او الفرعيسة فيعتبسر شاغلوها مسن الخسارجين عن الهيئسة اذ لم ترد درجاتهم في عسداد الموظفين الداخلين غى الهيئة ومن ثم يخضهون عي سلطتهم التاديبيسة لحكم السادة ١١٢٨ من قسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي عسددت العقسوبات التاديبيسة التي يمكن توتيعها على المستخدمين الخسارجين عن الهيئسة ومسن بيها النصل وعقدت السلطة التاديبية عليهم لوكيل الوزارة أو رئيس المسلمة وجعلت القرارات التي تمسدر بهدده العشوبات نهائية فيمسا مدا مقدوية الغصل فأجازت التظلم منها الى لجندة شدثون الموظفين بالوزارة أو المسلحة التابع لها المستخدم في مدى اسمعوعين ممن تاريخ الامسلان بتسرار الغمسل وجمسات ترار اللجنسة نهاثيا واذ أحازت التظمام غان المذي يعمرض عليهما هو المسمادر ضده لا الهشمية دلقائيـــا .

> (طعن) لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦١/٢/١١) قاعدة رقــم (١٠٠)

> > البـــدا :

تعسريف المسوظف الدائم في حسكم القوانين واللوائح المهسول بهسا قبسل عسدور قانون نظسام موظفي الدولة سقيام التلازم وقتلة بين دائميسة الرطيفة وبين التبيت فيها - السلطة التي كانت تملك السلطة البي السابية الموظفين الدائمين وتلك التي كانت تملكه بالنسبة الموظفين - عُــر الدائمين •

ملقص الحكم :

ان مجالس التاديب كانت - طبقها للقسوانين واللوائح المصول بهما تبل مصدور القسانون رقم ١٩٠١ لسمة ١٩٥١ - هي المسلطة التدييبة المقتمة بالنسمة بالنسمية الموظفين والمستخدين الدائيين . وقد كانوا محسب مفهوم تلك القسوانين واللوائح المسابقة على قسانون المذكور من كان بيسرى على راتبهم حكم الاستقطاع ، أي من كانوا مينسين ، أذ كان التسلازم ماثما بين دائيمية الوظيفة وبين التبيت فيها ، فسلا الحكان التسلازم قائما الا من كان بثينا (أي يجسري على راتبه حسكم الاستقطاع) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجسري على راتبه حسكم الاستقطاع) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجسري على راتبه حسكم الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن صدا الموظفين الدائمييية بالنسمة لهسم الداؤراء أو رئيس المسلمة التاديبية بالنسمة لهسم الوزراء أو رئيس المسلمة حسب الاحسوال .

(طعن ١١٠ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢/٦/١٩٥١)

قاعسدة رقسم (١٠١)

: 12-45

الموظفون المؤقنون بمجلس بلدى مدينة القصاهرة مسلطة المتصمة بتاديبهم وفصلهم من الخصمة معى الدير العسام لا هيئة المجلس المسادى من المسادى من أحساس المسادى من أحساس المسادى من أحساس المسادى والمسادة والمسادى والمسادة والمسادة والمسادة والمسادة والمسادة المسادة المس

ملخص الحكم:

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشياء مجاس بلدى مدينة القساهرة على أن « للمسدير العام الاشراف القسام على جميع الموظفين والسعة خدمين وهو الرئيس القعملي لهم » وتنص المعادة ٨٤ على أنه « مع مراعاة احسكام هذا القسانون تسرى على موظيفي المجلس جبيع التوانين واللسوائح الخامسة بموظ في الصكومة ومستخدميها » وتنص المادة ٩٤ على أن « يختص المدير المام بها يأتي : . . . ثالثا : جميع المسائل الأخرى الخامسة بمسوطفي المجلس ومستخدميه الدائمين كالنقل والأجازات والمقسوبات التأديبيسة وغسيرها لغساية الدرجة الرابعسة والعسدود المتررة مي القسوائين واللسوائح . رابعا : جبيع المسائل الخامسة بالمستخدمين الخارجين عسن هيئة العبسال في الحسدود المتررة في القسوانين واللوائع » ويبسين من ذلسك ومن تصفح كافة النصوص الأخرى الواردة في القانون رقم ١٤٥ أمسنة ١٩٤٩ الشسار اليه انها لم تتعسرض لبيسان السساطة المفتصسة بتاديب ونصل موظفي المجلس المؤتنين الأمر الذي يستوجب الرجوع عى هــذه الحـالة الى أحكام قاتون نظــام موظفى السدولة رقـم ٢١٠ لسمنة ١٩٥١ طبقما للاحلة التي أوردتها المسادة ٨٤ سمالهة الذكر وتقفى هذه الأحكام بأن السلطة المختصة في فصل الموظفين المؤتنين الحكوميين منوطة بالوزير طبقا للبسادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسفة ١٩٥١ ، وتنص الفقرة الثانية من البند الخامس من نموذج عقد الاستخدام المسرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيــذا لنص المـــادة ٢٦ المذكورة ولمــا كانت الفقــرة الثانية من المـــادة ٩٤ من التسانون رتم ١٤٥ لسمنة ١٩٤٩ قد نصت على اختصاص مدير علم البلدية بتعيين موظفى اللجالس ومستخدميه الدائمين لفاية الدرجة المسادسة وترقيتهم ومنحهم العسلاوات ... وهده السلطة بذاتها هي السلطة المتسررة للوزير هيما يتعلق بتعيين موظفي السدولة طبقها للفقرة الثانية من المسادة ٢٠ من قانون النسوظف ، ولمسا كانت المسلطة في تغيين الموظفين الموقتين بنوطة بالوزير طبق المسادة ٢٢، من هذا القسانون وقرار بجلس الوزراء المسار اليه - هاته يسستهاذا من هذا القسانون وقرار بجلس الوزراء المسار اليه - هاته يسستهاذا بدى مدنية القسامة المقتصدة بتعيين الموظفين المؤتنين المؤتنين بمجلس المقتلة الوزير في المدير المسام باعتباره مساحم السلطة الذي تبلك المقتلة الموزير في المدير المسام - ونا كان ذلك وكان قسرار فمسلم المدير المسام - ونا كان ذلك وكان قسرار فمسلم هي من المديدة وهو من الموظفين المقيدين على الدرجة التاسعة هي من المديدة وهو من الموظفين المقيدين على الموزانية قد مسدر ممسني عبي عن المديدة المسامة المسابق - وهو مدير عام بلدية القسامة فانسكم يحكن قد مسدر مسحيحا من ناحية سلطة المسداره ويكون المسكم عام المسلدية بامسدار على هذا النحور ، وقضي بعسدام المتصامس مصديرا عام المسلدية بالمسدار على هذا القسار ربيدوري ان المذي يختص بامسدار هو هيشة المجلس المسلدي مقتل المسادر .

(طعن ٩٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ٥/١/١٩٦٣)

قاعسدة رقسم (۱۰۲)

المِــــدا :

مدى اختصاص رؤساء الراكز والمدن بتاديب العساملين التامين. المستيريات في القطساق الاقليسي المسركة او المنيسة •

ملخص الفتوي:

بن حيث ان تاتون الدحكم المحلى خول الدسافظ جبيع السلطات. التنفيذية المتررة للوزراء ببتنضى التوانين واللوائح ، كما خسوله بالإضافة. الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العالمين بالمحافظة سسواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحسدات الحسكم المصلى أو من كان منهم بفروع السوزارات أو الجهسات التى تعبسل في نطاق المحافظة ولم ينقسل اختصاصها الى الوحسدات المحلية ، أساق المحافظة من رؤساء وحدات الحكم المصلى ، غان المشرع في قانون

منظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنبي فية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسسية للادارات التابعة للمديريات داخسل نطساق المحافظة ، والتي كانت تمارسها احسلا الوزارات المحركزية ، ولقد خصوات اللائمة التنبي فية الوحدات المحلية ميها يتعلق بشنون الإوقاق الذي تقسوم عليها مديرية الاوقاق بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوة الإسلامية ويتنبيهة اعبال البسر والاشراف على السلجد وصيانتها ويالاشراف على انتظام الشامات الدينية بها ، وبمسياتة اموال الاوقاف ، وناث ثم مان ممارسة المطياب للتلك الاختصاصات تتعيد بالقسواعد والائظة العالمة التي تضمعها وزارة الاوقاف ، ومن ثم مان ممارسة المطياب وزارة الاوقاف ، ومن ثم مان ممارسة المطياب التناف الاختصاصات تتعيد بالقسواعد والانظية العالمة التي تضمعها وزارة الاوقاف ، وبين ثم مان ممارسة المراف ، مناف الني تضميمها وزارة الاوقاف ، وبين ثم مان ممارسة المراف ، مناف الني تضميم المرافق ، مسلا

وتيما لذلك ، غانه بالنمسية للحسالة المعروضة ، لرئيس مسركز . كنس الزيات أن يطلع على الأوراق المتعلقة بادارة تقتيش المساجد يالسراكر الادارية منها والغنيسة ، ليبدى بشسانها ما يمن له من ملاحظاسات وتوصيات وآراء ، عى نطساق سسلطة الاشراف المخسولة له ، بيد انه لا يمسلك اصدار قرارات نهائيسة عى هسذا المستديكون من شسانها - تجسريد المسلطة الرئامسية بعديرية الاوتاف بالمحافظة من اختصساصاتها المتسرة بالنمسية للادارات التابعية لهسا كما لا يملك توقيع الجسزاء .

واذ تشى تانون نظام المسكم المعلى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالتسانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٩ بعنع رئيس المركز سسلطات وكيل الوزارة ورئيس المسلحة في السائل المالية والادارية بالنسسة لإجهزة الركز على النحسو الذي تبينه اللائحة التنفيسنية ، ونا كانت هسنه اللائحة تسد خلت بن نص يخسوله سلطة توقيع الجيزاءات على بوظافي المديريات المسابلين في النطاق الاتلهي للمركز ، وكان تاتون نظام الحسكم المالي قدد خول المصافظ مسلطات الوزير بالنسبة للمالمين بالمانطة ، واعتبره رئيسا لهم وفقا لحكم المادة ٧٧ مكسرر بن هسذا القانون ، وكان تسلون المسالين المنبين بالمحافظة ، واعتبره المسابلين المنبين بالمحافظة واعتبره المسابلين المنبين بالمحافظة واعتبره المسابلين المنبين بالمحافظة واعتبره المسابلين المنبين بالمحافظة وقد رسلطات

التاديب على الوزراء وتساغلى الوظائف العليا ، كل مى نطاق اختصاصه مان تاديب العساملين بادار تنقيش المساجد بمركز كفسر الزيات أنها يكون للمصافظ وتساغلى الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمافظة ، دون رئيس المسركز ،

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتسوى والتشريع الى أن. الخصصاص رئيس مركز كفر الزيات بالاشراف على المساجد ليس من شائمه حجب اختصاص مديرية الأوقاف بالحافظة ولا يضوله تاديب المساملين التابعات في الشطاق الاتابعي للمسركز .

(ملف ۸۹۱/٤/۸۲ سيطمية ۱۹۸۱/۱۱/۸۸) ·

قاعسدة رقسم (۱۰۳)

: المسلما

جزاءات تلاييبة - سلطة توقيهها - مديرو ورؤساء ووكسلاء الحسابات في الوزارات - القرار الجمهوري الصلار في المرازارات المنسابات في المرازارات التي يمهلون نها - التفرقة بسين الاشراف الاداري والاشراف الفني عليهم - الاشراف الاداري وتوقيسع الميزاءات عن المخالفات الادارية من سلطة الوزارات التي يمهلون بها - بقاء عن الاشراف الفني وتوقيع المسزاءات عسن المخالفات المالية. - الوزارة المشرزاة .

ملخص الفتوى:

تنص المسادة الأولى من القسرار الجمهسورى المسادر في ٢٦ مسن مارس سسنة ١٩٥٨ بشسأن اعتبسار مديرى ورؤسساء ووكسلاء التسام المسابات تابعين اداريا للوزارات التي يعبسلون بها على أن « يعامل رؤسساء ومديرو ووكسلاء المسابات في الوزارات المخطفسة معساملة المسابلين باي الاثرارات المخطفسة معساملة المسابلين باي الاثرارية بالاثراف والسرتابة الادارية

حليهم وتخطر وزارة إلماليسة والانتصاد بسكل ما نتخبذه من اجسراءات تبلًا حسولاء الموظفسين » .

وتنص المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظمة على الدولة على غارتهما السادسة على أنه « غي حسالة نسب موظف من مسله للتيسام مؤقتسا بعمل وظيفسة أخرى تسكون السسلطة التاديبية بالنمسية الى المخالف التي يرتكيها في مدة نسديه من اختمساس الجهسة التي نسدب للمهسل بهسا » وحكهسة هذا النص أن ولاية التساديب منسوطة بالاشراف على اعمسال الموظف ورقابته ، محيث يسكون الاشراف والرقابة تكون سلطة التاديب . وللما كانت الجهمة التي ينجب الموظف للمبسل بها هي أقدر الجهسات على تقسدير ما يقسع فيه مسن خطسا او تقصير اثناء عميله بها وذلك مي ضيوء ظروف هيذا العبل وملابسياته ألتى تختلف باختسالف الجهسات الادارية ويحكم اشرافهسا على عمسله س قتد خولها المشرع مسلطة تأديبية عمسا يقع منسه من مخالفسات أثنساء عدة نبديه ، وذلك اعبالا للامسل سالف الذكر - ولما كانت المادة الأولى من القسرار الجمهسوري سسالف الذكر تقضى بمعساملة رؤسساء ومديرى ووكالاء الحسابات في الوزارات المنتلفة معسامة الموظفين المنتسديين غان مقتضى ذلك أن يسكون تاديبهم عمسا يقسع منهسم مسن مخالف اتناء مدة نديهم من اختصاص الجهمة التي ينديون للعبل ٠ لـــــه

حساوليتم الفنية قبلها » . ويتنفى ذلك ان هؤلاء السوظنين لا يعالمون
.ها لم المنتبين فيها يتعلق بالناحية الفنية من عملهم ، بسل يظلون
تابعه ن فى هذه الناحية الى جهتهم الامسلية وهى وزارة الفسزانة
دون الجهه التى يعملون بها لاتها اتدر على الرقابة والاشراف فى هذا
المجال من تلك الجهات ، وذلك يستنبع تفويلها مساطة تاديبه
عما يقسع منهم من مخالفات منية أثناء عملهم بالوزارات المختلفة
مها يقسع من مخالفات منية أثناء عملهم بالوزارات المختلفة
الم الاشراف الادارى عان طبعسة الادور تقضى بتضويله للوزارات والجهات
الذي يعملون بها من اختصاص هذه الجهات دون وزارة المضرانة على
ان تخطر هذه الوزارة بها تنضف من إجراءات تبلهم .

(غتوى ۱۰۷ -- غي ۱۱/۲/۱۹)

قاعسدة رقسم (١٠٤)

: المسلما :

اختصاص مدير المسلحة بتوقيه الجزاءات في الجدود المقررة مقنونا عدم جسواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الا اذا كان هنسك ماتسع يعسول بينه وبسين مباشرته سالفاء القسرار المسادر من الوكبسل في مثسل هسذه الحالة ووجسوب اعادة عسرض الموضسوع على المسدير ما يسراه .

ملخص الحكم:

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة المسكك المديدية تنص على أن « يقسوم المدير المسام تحت اشراف وزير المواصسلات بادارة المسكك الحديدية والتلغراف والتليغونات وتصريف شبئونها الاعتيادية وذلك مع مراعاة أحسكام هذا التسانون ، وله على الأخص أن يبت ضمن حمدود القسوانين واللوائح مى المسمائل الاتيسة وهي : ١ ج ـ جبيسع المسسائل الأخسري كالعلاوات القانونيسة والإجازات والعقسوبات وغيرها » . ويبسين من ذلك أن توقيسم الجسراءات على موظفي المسلحة كان منسوطا بمدير عام المسلحة طبقا لأحسكام هدذا القانون ، وهذا الاختصاص معتود له دون سسواه يباشره بنفسه ولا يحل وكيل المدير العام محسله فيه الا اذا كان هناك مانع يحسول دون مباشرته له . ومن ثم غاذا كان الثسابت من كتساب مصلحة السكك الحديدية الهيئسة مفسوضي الدولة في ٥ من مايسو سسفة ١٩٥٨ رتم ١٢٥/٧/٢٨ ان مسدير عام المسلحة لم يكن في أجسسازة في يسوم ٢٦ من يوليسه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليسوم الذي أوقع غيسه الجسزاء عسلي المسدمي ، كما لم يثبت أن مانعسا ما قد حال دون قيسام المسدير العسام بعباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن أن يحلل وكيله مصله في مباشرته ، عان هسذا القسرار ، اذ صدر من غير مختص باصسداره ، يسكون مخالفسا للتانون متعينا الغاؤه . الا أنه يجب التنبيه الى أنه مهما يكن من أمسر في موضسوع التهمة ذاتها وفي شأن ثبوتها أو هسدم ثبوتهما وفي نسوع العتسوية التي يحسق توقيعها ؛ مان القسرار الشسار اليسه تسد شابه عيب بنبنى عليه بطالته بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العسام ، فيتعمين - والحسالة هده - اعادة عرض الموضوع عملي الرئيس المختص قاتونا لتقسرير ما يرأه في شمسان ما هو منسموب للمدعن من حيث تبسوته أو عدم ثبوته ، والمسزاء الذي يوتسع عليه عي حسالة ما أذا رئى أدانته فيها هو متسوب اليه ليمسدر تسراره في

(طعن ۷۵۳ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۹/٥/١٩٥٩)

قاعسدة رقسم (١٠٥)

: 12-41

صحور قرار بغصل العليفن بالمسسة العلية لهيئة لهيئة محيوية التصوير بغي الطريق التلايبي استغلا الى ردادة صحيفته مستدلا على ذلك بالجزاءات التلايبية التي وقعت عليه اثناء خدمته وخطو الأوراق مما يشت أن جهة الإدارة قد استندت في اعسدار قرار إسابق على تمينه مسلار ضد هذا العابل من محكمة الجنع في تكريم سابق على تعيينه بأريع سنوات و يقتفي ذلك عسدم جواز تكيف هذا القرار على أنه قرار بانهاء الشحية لارتكب جريمة مضلة بالشرف والأبانة اذا كان الثابت أن قبرار القصل قيد صحدر صن رئيس مجلس ادارة المؤسسة العسابة لهيئة مديرية التصرير غانه يكون مشويا بعيب عنم الاغتصاص الساس ذلك أن القرار المخكون على بعب أن من مدر رئيس الجمهورية وهده و

بلخص الحكم:

ان الثابت بالأوراق ان التسرار الملمسون فيه تسد مسدر سن رئيس مجلس ادارة المؤسسة العابة لهيئة مديرية التصرير ، وأبسلغ المسواه الى ادارة شئون العابلين بالمؤسسة بكتاب مراتبسة القسئون الماتونية المؤرخ ١٥ من ديسسبر سنة ١٩٦٤ الذي جسرى بأن رئيس مجلس الادارة وافق على عسدم عودة المسدعي الى العبسل لتحريف المسال على الاضراب في ١٢ من نوفيبسر سنة ١٩٥٧ ، وأنه كان تسميق سنبق صدور هسذا الدرار أن المسدعي انقطاع عن العبسل مدة غيمسة عشر يسوما في تسمير سنبت سنبت بن العبسل مدة غيمسة خلالها تنفيذا المتوبة المسكوم بها عليه سن محكسة المنسع المساتنة بسسوهاج في ١١ من مارس سات ١٩٥٣ ، وأن الادارة التعوية بالموسسة المنت على ١٨ من اكتسوير ساتة ١٩٥٢ ، وأن الادارة التعوية بالموسسة المنت على ١٨ من اكتسوير ساتة ١٩٦٣ ، وأن الادارة المتوية بالموسود على ١٩٠٨ ، وأن الادارة المتوية بالموسود المنت على ١٨ من اكتسوير ساتة ١٩٦٣ باعادته

الى العمسل - ويصمحة تغنيته بالمؤسسنسة عي ٥ من ينساير سنة ١٩٥٧ ـ باعتبار أن الجريمة التي حمكم عليه نيها مدوهي المنصوص عليهما هي المادة ٣٤٢ عقسوبات - لا تعتبر من الجرائم اللخلة بالشرف والامانة ولا تصلح سببا لأنهاء خدمتة ، وعند عرض هذه المذكرة على رئيس مجلس ألادارة اشسار باستطلاع راي الجهسة التي يعمسل بهسا المسدمي غَيا أَدًا كَانِتَ فِي حاجبة البِية ، كمنا طبلن بحث للف خدمشه وأعادة المُسرخين ، وقد المجاب مدير التنفيد المختص على اشدارة رئيس المجلس ماتة لأ يوافق فلن مستودة الذمي للغيسل استابقة مجازاته تأديبسا في ١٩ من توهبت سنة ١٩٥٧ للتكتريض على الاغتراب وتسرك مسكان الفينيل ، وفيد اعتبية رئيس متبلس الإدارة هذا الراي ومن سنم مستدر قُرَارُ التُمَنِّئُلُ مِنتَعَدًّا إلى هِندًا أَلسِبِ ، وقد المُمنسِّقَةُ المؤننسنية في يُذِكُر أَتُنَا ثَقَامَهُمَا أَنَّ الْمُتَدِّمَى فَشَلَّ بِغَيْرِ الطَّبِرِيقِ أَلتَّاتِينِي أَرِدَاءة متخيفته نتستينية توشيخ الفراة التاديين سالف الذكر عليته ، وابضها لسبين مجساراته مرتسين بخمسة ربنع يوم من أجسره ان سنة ١٩٥٨ وسسلة ١٩٦٣ لارتسكابه مخالفسة الغيساب عن العمسل ، وقالت أن القسرار صدر من رئيس مجلس الادارة المختص باستداره طبقتا للمتادة ١٣ من اللائحة الذاخلية للهيئة الدائيسة لاستحملاح الأراضي الصبادرة بالقسوار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ استقة ١٩٦٠ التي تضول رئيس المجاس سلطة غصال العاملين - من غير شاغلي الوظائف الرئيسية - بغير الطريق التسساديين .

ومن هيث أنه يخلص مسا تقدم أن القسران الطعون فيسه قد انطوى على فمسدره الئ المستدى المستدى المستدى المستدى المستددة الئ رداءة مستدينة المدعى الوظيفية ابان عسته بهيئت مستدية التمسترير منستدلاً على ذلك بالجسراءات التلايية الثلاثة سنسائلة البيان التي وقعت عليسه اثناء الخسدية ومستخلصا منها عدم مسلاحيته للاسستمرار في طيفت، احتذا وليس في الأوراق ما يثبت أن جهسة الادارة قسد استفدت

على المسحار القرار الذكور الى الحصائح الفسادر متسده المحتمى من يمكية البلسة المستانفة بسسونها على ١٧ من مارس سسنة ١٩٥٣ في جريمة تهديد الأبوال المنجوز عليها التي تقسع من الملك المسين حارسا عليها و وكان مستم اسستادها الله امرا متسولا الذان قسدا المحتم اسسابق على تعيين المحدمي استابق على تعيين المحدمي لمن خديقها باريع مستؤات الاولوكات اوالا المسحدر القسرار قد انجهت حقسا الى انهاء خدية المحدمي اسستثنادا الى مصدور الحكم الذكور باعتبار أنه مدر في جريسة خطة بالشرف والامانة الامسداره قرارا صريحا بانهاء خديقه السينادا الى هذا السبب عبد بالمالاة ٥٦ من الأحسة المساملين المسادرة بالقسرار المجهدوري وقم ١٩٥٣ السننة ١٩٩٣ ولما كان الأسر كذلك وكان حسكم محكسة المختصاء الاداري الماخ ون فيه قسد ذهب في هنذا المنظمين بتكييف المغسوري وقم ١٩٥٣ الماخ ون فيه قسد ذهب في هنذا المنظمين بتكييف المغسوري وقم ١٩٥٣ الماخ ون فيه قسد ذهب في هنذا المنظمين بتكييف المغسوري وقم ١٩٥٣ الماخ والابانة ، المناه يشد ذهب في هنذا المنظمين الرابعة وفي اسستفلاض كنة القسرار على نفسة يشاكن تد لخطنا في تحمسيل وما السرت به الجهسة الإدارية التي امسدوت القسرار :

ومن حيث ان تابت ان القرار المطعنون لمب قد مستر سن رئيس مجلس ادارة المؤسسة المابة لهيئة مديرية التصرير ، القيه حكم المحكن مشروبا بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للاسباب التي تضبغها المحكنة المؤسسة الادارية لرئاسنة المجمودية والمتنابق ايوادها تقصيلا ، اوفي اسبباب صحيحة تاتونا تقسوها هذه المحكنة وتؤيد المتبخبة التي انتهت المها ، والفني مسؤداها ان الترار المحكود كان يجب أن يصنفتر من رئيس الجهنورية وحده ، اما قسول المؤسسة ان رئيس مجلس من القسوار المهام عملا بالمادة ١٦٣ . ادارة المؤسسة كان مختصا باصدار قسرار المصل عملا بالمادة ١٦٣ المالين المهلئة الدائبة لاستصلاح الاراضي ، فقول مردود عليه بأن تطبيق المسائد مدده المائحة المتابعة على الصابلين بهيئة مديرية التحنوير كان مختصا على المهابئة لاستصلاح الاراضي عمي المعابقة مديرية التحنوير كان مختصا على المهابئة لاستصلاح الاراضي عمي المهابئة لاستصلاح الاراضي عمي المهابئة لاستصلاح الاراضي عمي متقسائورا على غيرة المحترية الدائبة لاستصلاح الاراضي عمي متقسائورا على غيرة المحترية المهابئة الدائبة لاستصلاح الاراضي عمي متقسائورا على غيرة المحترية المحترية الدائبة لاستصلاح الاراضي عمي المهابئة الدائبة الدائب

مسئة ۱۹۵۷) وقد انتهت هذه المقرة تى ۳ من ديسببر سنة ۱۹۹۲ يوسدور القرار الجيهسورى رقم ۳۳۱۸ استة ۱۹۹۲ الذى جمل هيئة مديرية التحسرير مؤسسة علية مستقلة وأسبغ عليها الشخصية الاعتسارية) وقشى بخفسوع العالمين فيها للائحة نظام العالمين بالمحسسات العالمة المسائر بالقرار الجيهورى رقم ۱۹۲۸ لسسنة

وبن حيث انه وان كان عيب عسم الاختصاص السذى شساب القسرار المطسون فيه يكنى بذاته للحسكم بالغسانه الا ان المحكسة تسري اسستكالا لبحث كانة جوانب المسائرعة ان تنظسر الاسسباب التى تسلم عليها فهالنسبة لواقعة الافراب يتفسح انها وقعت فى ١٢ من نوفيب مسئة ١٤٧٥ ، وجوزى المحمى عنها تأديباً بغصب مثلاثة أيسام سن مرتب ، وحداد توقيع هذا المسائرا الاشساط ان هذه المفالفة كانت في تقسير جهة الادارة مخالفة هيئة لا تتسكل خطرا من جانب المحلى على حسن مسيم العبل - اما المخالفة الانتسام المحمى المحمى المعلل - اما المخالفة المنافقة عنى عنها من المخالفة التاقهة الله المحمل المعلى الما على ذلك من ان المجازة عن كل منهما كان خصص ربع يسوم من اجر المدمى ، وعلى ذلك عان هذه المغالفة المسلطة لا تصلح من الحالمة قرار الفصل المطمون فيه ، مما يجمله خليقا

ومن حيث أن الصحكم الطعمون فيه قد ذهب الى غير ذلبك فقسد تعمين الحسكم بالفساله وبالغاء القسيرار المطعمون فيه وبا يتسرن على ذلك من السار ، مسح الزام المجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٠٠٥ اسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٠/٤/١٧٦)

قاعسدة رقسم (١٠٦)

اذا كانت الجهسة التي يتبعهسا العسليل وقت توقيسج الجسزاء تسند

مات محل الجهدة الأولى في القيام على تساون المبرفق الذي وقعت المطافقة في تساقه فان الاختصاص بتوقيع الجبراء عن همذه المطافقة يصبح للجهدة التي صدا المصابل تبعا لها اخيرا وذلك نتيجة حلولها يصلح الجهدة الأولى في اختصاصاتها حيات مأسال - انتقال سلطات رئيس مصاحة الشرطة بالنسبية الى ادارات المسرور والمسامين فيها بالمحافظات اعمالا لقسرار وزير الداخليسة رقم ٥٠ أمسنة ١٩٦٣ يسرت عليه أن يصبح لمديرى الأبن سلطات رؤسساء المسالح على المساملين بادارات المسرور بالمحافظات ومنها مسلطة التابيب اعتبارا من أول مايسو سسنة ١٩٦٤ بالنسبية الى المخافظات المائلة عالى المخافظات ومنها المخافظات التي نقيع منهنم بعد هنذا التساريخ وكذلك ما يسكون قيد ارتكب من مخالفات تقبله وذلك نتيجية المول مديريات الامن مصارحة الشرطة في المخافظات ،

بلغص المكم :

ان التسابت بالاوراق ان المفالفة المسندة الى المسدى وقعت سسنة ١٩٥٩ بادارة مرور مدسوية المنسا وتت ان كانت ادارة المسرور بالمسيدة الشرطة بوزارة الداخلية ، مساحة الشرطة بوزارة الداخلية ، مساكان يستنبع صدور قرار المسزاء من هده المفالفسة من رئيس هدة المسلحة عملا بحكم المسادة ٨٥٠ من القسانون رقسم ١٦٠ لمسنة ١٩٥١ المساس بنظام موظفى السدولة الذي كان مساريا وقت توقيسع الجزاء ، الا أنه قد صدر بعد ذلك قرار وزير الداخليسة رقسم ٥٠ لمسنة ١٩٦٣ بماسادة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقدد تفسيدن هذا التنظيم واتمسان ادارة المرور المسركزية ونقسل اختصاصات ادارة المرور المسركزية ونقسل اختصاصات ادارة المرور المسركزية ونقسل اختصاصات ادارة موزير القسرار رقم ١٩٧٩ لمسنة ١٩٦٣ بنسمه موظفى وعقسال ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الامن بها موظفى وعقسال ادارات المسرور بالمحافظات الى مديريات الامن بها طعيارة بن ادارا مسبتهر سسنة ١٩٦٣ ، ثم قسلاه القسرار رقم ١٩٦٧ المسادة المرار رقسم ١٤٦٧

لمسئة ١٩٦٤ بنتلهسم اليهسا نهائيسا اعتبارا من اول مايو سمنة ١٩٦٤ ، وقد كان المسدى يعهل بإدارة ميسرور المنيسا وقت وقسوع المندلسة بها مسئة ١٩٩٩ وظل بالادارة المسئورة الى ان يم نقيله وبسائي المسلمين يهسا الى مديرية أمن المنيا بالقسرار رقسم ١١٤ لميسئة ١٩٦٤ مسسالف، المنتكر ، وعندما عرضيات نتيجة التحقيق على بدير الامن بحافظة المنيسا غرضوارة المبدي وغيره من المسلماين بادارة مرور المنيسا المذين ادانهسم طلعتيسة يا واعلن قرار المسدعي اليدني اول يونية مسئة ١٩٦٨ .

وبين حيب إنه من المسام ان توقيب على الجزاء التهادي في المسلم المتهادي المناب المتهادي المسام المائية الرئاب ية يكون بن اختمب اليها الإدارية التي وقعت غيها المخالف في والتي كان الموسايل يتيعب وقت نقل الادارية التي وقعت غيها المخالف في المتهاد المخكرة يتوقيم الوزاء الحال الا اذا كانت الجهسة التي يتبعها العسام وقت ارتسكابه المخالفة المناب المخالفة عن الجهسة التي يتبعها العسام وقت ارتسكابه المخالفة المخالفة عن الجهسة التي يتبعها العسام ملى المسرفق المذى وقعت المخالفة عن المناب المخالفة عن المناب المخالفة المناب المخالفة المناب المخالفة المناب المخالفة المناب المخالفة عن المناب ال

وبن حيث أنه بتبليسق ما تقبيم على المسارعة المائية بيخلص أن نتبل اختصاصبات ادارات المرور بالمحافظ انت ثم نقسل العساملين بهما من مصلحة الشرطة التي بديريات الأمن بالمحافظ انت أعمالا لقسرار وزير الداخليسة رقم ٥٠ المسبقة ١٩٦٣ والقسرارات اللاحقة له ٤ مقسد ترتب عليسه انتقال مسلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسسية التي بلك الادارات والعساملين فيها التي مديري الابن بالمحقظ ات ومن بم إصبحت لمديرى الآمن سلطات رؤساء المسالح على العسلمان بادارات المسرور بالحافظات ومفها سلطة التابيب بتوتيح جزاء الاندار او الخميم من المسرقيب اعتبارا بن أول بابو سيئة ١٩٦٤ بانسية ألى المخالفيات التي تقع منهم بعد هذا التساريخ ، وكذلك با يسكون قد ارتكب من مخالفات نبله ، وذلك نتيجة لحسلول مديريات الأسين معل مصلحة الشرطسة في اختصاص التيام على برفق المسرور في المحافظات ،

(طعن ١٩٨٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٢/٥/٢٢)

قاعسدة رقيم (١٠٧)

المستنسدا:

سساطة نوقيه المقدوبات التلهيبة في التسهر المقياري ب تعقد الادرن العسام لهداء العساحة سالتيانة في هذا الإخصاص ستكون الادين العسام المساعد لهداء العساحة عند غيساب الإسين العسام وذاك دون حاجة الى صدور قرار خساص به •

ملخص الفتوى:

تنص المسادة ٨٥ من القسادن رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بنظ سلم موظ في الدولة معدلة بالقسادن رقسم ١٩٧ لمسنة ١٩٥٧ على آنه « لوكسل الوزارة أو الوكيسل المساعد أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اجتمسامه الوزارة أو الوكيسل المسلحة كل في دائرة اجتمسامه في السينة الواجدة بعن بدة لا تتجاوز ٥) يوما في السينة الواجدة بعن ١٤ تتوب لا تزيد بدة المقسوبة الواجدة بن ١٥ ييوما ذلك بمسببا ٥٠ ويسكن قبراراه في ذلك مسببا ٥٠ ويستفاد من هذا النص أن الشرع عهسد بساطة التابيب الريامسية الى ثلاث جهسات هي وكيسل الوزارة ووكيسل الوزارة ووكيسل الوزارة ووكيسل الوزارة ووكيسل الوزارة المساهد ورئيس المساحة ، وسياق النص المذي ردد حسوف ٠ و اشتمال على ما الإحساد عن نائرة اختصاصه يفصيح من تمسيد المشرع في أن يسيند هذا الاختصاص لكل جهسة من هدذه الجهسات في دائرة بحسادة بعيث يعتبر اختصاصا غربيا المستقل

كل بنهسا بمبارسسته في الحسدود الرسوية لهما دون تدخل أو اشمسراك من الجهمات الأخرى ، ويؤيمه ذلك أن بنسج الاختصاص لعدة جهمات تمارسسه في وقت واحمد من شمساته أن يؤدى إلى تضمارب القمرارات التي تمندر في همذا المصدد ،

ويبدين من اسستقماء مراهل نظام التأديب الرياسي أن هدذا النوع من التأديب كان ينعقد قبل مسدور قانون نظام موظفي السنولة لرؤسساء المسالح وحدهم ، غلبا مسدور هذا القانون أسند هذا الاختماساس الى وكيال الوزارة نفسالا عن رئيس المسلحة ، ثم مسدر القانون رقسم ٧٧ لسمنة ١٩٥٧ غاسسنده الى وكيال الوزارة المساعد غضلا عن وكيال الوزارة ورئيس المسلحة .ويستقاد من ذلك أن اختماساس رؤسساء المسالح اختماساس أعدا اختماساس وكيال الوزارة أو الوكيال المساعد غهو اختماس مستحدث ، ومن ثم غليس من شسان تقسرير ' للمساعد غهو اختماس لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أن يجب اختماساس رئيس المساحدة .

وتتصدد دائرة اختصاص رئيس المسلحة بتوقيد عقوبين المسلحة التي يراسها ، وهي المسلحة ذات الكسان المستقل واليزانية الخاصة ، ثما اختصاص وكيسل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الشسان عانه يتصدد بها يضرح عن حسود اختصاص رئيس المسلحة أي بها يضرج عن حسود المسلحة أي المستقل والميزانية الخاصة غيشسمل الديوان المسلم ذات الكسان المستقل والميزانية الخاصة غيشسمل الديوان المسالح والمسالح الادارية داخسل الوزارة مها لا يعتسر من قبيسل المسالح بالمستل الهيسان السه،

وتطبيتُ المقسواهد اللشمار اليهما على مصلحة الشمهر المعارى والتوثيت وهي مصلحة تابعة لوزارة المسدل ذات كيسان مسمستلل وميزانيسة خامسة يبسين ان الاختصاص بتوتيسع عقسويتي الانسذار

أو الخصيم من المسرت ينعقب لرئيس هيده الصلحة وايس لوكيل وزارة
 العسدل أو لوكيسل الوزارة المساعد ...

ولا شك في أن الأبين العلم لمسلحة الشهر المتارى والتوثيق
هو رئيس هذه المسلحة ، ذلك أن وظيفت سرد غي قبسة التنظيمم
الادارى لها كبا وردت درجت عن ميزانيتها الخامسة ، ومن ثم عاته
يختص بتوقيع المقسوبات التلابيبة على موظفى المسلحة عي المدود
المبينة عن المسادة ٨٠ من تاثون نظام موظفى الدولة المتسدم ذكرها .

ولما كاتت الله 19 و من قانون نظام موظفى الدولة تنم على اته

« لمى حالة غيساب أحد الموظف إلى المعينين بمرسوم يقسوم وكيله بأعبساء
وظيفت منابة عنه تهاذا لم يسكن له وكيسل جاز للوزير المختص أن ينسحب

من يقسوم بأعبساله لدة لا تجساوز سسفة » ، ومناد هسذا النص أن
المسلول في الاختصاص محل المسوظف الغائب ينمت لوكيسله ويتسم

كناعدة عامة بقوة القسانون بشرط أن يسكون هسذا المسوظف معينا

وطبقا المهادة الثانية من التانون رقم ١١٤ السنة ١٩٤١ يعسين العسام بمرسوم (قرار جمهسوري) وذلك نفسلا من المادة ٦٠ من تلفسون نظسام موظفي الدولة لائه في درجة مدير عسام ، ومن شم حسل جعله في يتوارمت اختصاصاته عند فيسابه تطبيقا المسادة ٩٤ مساتر الها وكيله ، وهسند الوسف بالنسبية الى الأسين العسسام المساعد وهو السذى يشسفل الوظيفة التالية لوظيفته مباشرة في السلم الاداري بالمسلحة ، يؤيسد هذا النظر أن هذه الوظيفة في بداية أنشساتها كانت تسمى وظيفة وكيل الامين العسام ثم عسدات تسميتها الى الأمين العسام المساعد وغيفة وغي من البين العسام المساعد التنابية يعضل وغيف وغيف وغيف المساعد التنابية المساعد المساعد وغيف المساعد التنابية المساعد وغيف المساعد المساعد وغيف المساعد الوسين المساعد ال

لهذا انتهى راى الجمعيسة المهوعيسة إلى أن مسسلطة تهتمسيع المتسودات التلديبة في مصلحة الشيعور المعتسري والتوثيق ويغيسا المسادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، تتعقد للامين العام بهده المسلمية .

وانه في حسالة غياب الأمين العلم المسلحة الشهور المقسارى والتونيسق يحل مصله في ممارسسة كافة اختصاصاته الأسين العسام المساعد لهذه الممتلحة ، ويكون لهذا الأخسير تبعا لذلك مسلطة توتيسع المقسوبات التاديبية طبقا للمسادة ١٨٠ المتسار اليها ، وهذا الحسلول يتم بقوه القباتون دون حلجة لهسدور قسرار يسه ،

(بيتوي ۲۱۲ ــ يي ۲/۶٪ ۱۹۶۱)

قاعسية رقيع (١٠٨)

المستدانة

ايقساع عقسوبة الأنسفار بلعسد مدرس المسادية الديهة الديهة للديهة المسافق التمليمية — لا ينسدرج تحت الاختصساسات المفسولة لرؤسساء المنساطق بالقسرار الموزارى رقم ١٣٢٤٧ المسسادر في ١٧ مسن أغسسطس سنة ١٣٤٤ المساحة المختص أغسسطس سنة ١٣٤٤ المساحة المختص (مدير عسام التعليم النساقوى) باعتبساد الهسزاء المسسادر مسن رئيس المناسمة المناسم المنطقة) … من شسسته الزللة العيب الشدى شسسته الله العيب

يلِخِص الحكِم :

استنادا الى المسادة ١٤ مسكررا من المرسسوم بقسانون رقم ١٩٥٧ لمسنة ١٩٥٧ ، مسدرا لمن المرسسوم بقسانون رقم ١٩٥٧ لمسنة ١٩٥٣ ، مسدرا قررار وزير المسارف المعروبية رقم ١٢٢٤٧ في ١٧ من المسلس سنة عسرار وزير بعض المتصاصات الوزير ووكبل الوزارة ورؤبساء المسالح على وكيل الوزارة والوكلاء المسسامدين ورؤسساء المسارع على وكيل الوزارة والوكلاء المسسامدين ورؤسساء المسروع ، وقسد نص

ويستفاد من ألمانة النظنة النف أن أن القياع متبوية الاندار بأحد مدرسي المسادارس الثانوية النابعة لأجد المناطق التبليمية ٤ لا يندرج تحت الاختصاصات الموزعة المضولة لرؤساء الناطق (وهم من رؤسساء الفروع) المتطاعا من اختصاصا رئيس المسلحة المختص بوزارة النربية والتعليم (وهو بسدير عمام التعليم الشانوى بالوزارة) ، إذ لا يمك رؤسساء المورع من الإمسر حابقسا للقسرار الوزارى المشياد اليه المتراح المعتويات التي يراد انزالها بالموظف بين المسلحة المفتون بالمؤسس المانوي ، وتوجيسه متترحاتها الى رئيس المسلحة المختص لايتامها بالمؤطف المؤسس المختص المناوزور .

وبناء على ما تقدم غاته ولأن تبدين من الأوراق أن السميد / مدير التربية والتعليم لنطقة دمياط هو الذي أوقع عن ٣ من يونية مسئة ١٩٥٦ جزاء الاندال بالمدعى وهو مدرس بحرسة المنزلة الثانوية التابعة لتلك المنطقة مسئنادا الى القسرار الوزارى رقم ١٢٢٤٧ المقرح ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ ميم أن هدذا القرار لم ينبسه سبالنسمية لمدرسي المدارس الثانوية سفى أي من اختصاصات لم ينبسه سبالنسمية لمدرسي المدارس الثانوية سفى أي من اختصاصات مدير مسام التعليسم اللسانوي بالوزارة في ١٨٥ من يوليسة سسنة ١٩٥١.

. بيامتهاد الجزاء المسادر من مدير التربية والتعليم المطلعة دمياط ، من شساته ازالة العبه الذي شساب هذا الجسزاء سمار المسارعة ساد اذ يصبيع الجزاء بعب هذا الامتهاد مسادرا مسن يعتسر رئيس مصاحة بالنسبة للمسدى ،

﴿ طعن ٢٦٠ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٣/١/١٩٦١ }

قاعسدةِ رقسم (۱۰۹)

كاتب محكمة _ تبعينه وقت مسدور القسرار التسادييي لمحكمة في التي كان يتبعها وقت ارتسكاب الفصل المسكون للمخالفة التلايبية - اختصماص رئيس المحكمسة التي كان يتبعهما وقت ارتسكاب الفصل بترقيسم المسرزاء ،

. ولقص المكم :

ان رئيس المحكسة الابتدائيسة التي وقسع في دائرتهسا الفصل المسكون للبخالفسة التاديبية يملك ان يوقسع الجسزاء على الكاتب المسوب البيه الاهبسال اذا ثبت أنه يمسل باحسدي جزئياتها وقت وقسوع هذه المخالفسة ، وأن أحسبح عند المجسازاة تابعا لمحكسة أخسري نقسل اليها بعصسد ذاسك .

﴿ طعن ١٧٢٣ لسفة ٢ ق - جلسة ٢٠/١/٨٥١١.)

قاعسدة رقسم (١١٠)

المسلما:

قسرار جزاء سم وافقة الوزير عليسه سا اعتبسار الوزير ايساكسان اختصساصه في هذا التسسان صاحب صسفة قانونا في الاختصساص باعتبار ان السسبيل الى الفساء قراره ان كان لسذتك ثمسة وجسه من واقسع او قانسون لا يسكون الا بلختمسابه — رفض النفسع بعدم قبسول الدعسوكه نرفمها على فسير ذي مسخة وقبولها — اساس ذلك — نطبيس :
قسرار جزاء احد المسابلين بمنطقة قرب القساهرة التعليمية التابعسة
لمافظة القاهرة مسادر من مدير علم التربيسة والتعليم الادارة غسربب
القساهرة التعليميسة — موافقة وزير التربيسة والتعليم على هذا القرار
ساختصسام وزير التربيسة والتعليم دون اختصسام محافظ القاهرة الذي
يبشل قانونا المنطقة التعليمية بادارة غرب القساهرة — المسكم بعسدم
قبسول الدعسوى لرفعها على غير ذي مسخة — قفساء المحكم الادارية
العليسا بالفساء الحسكم ورغض الدفع بعدم قبسول الدعسوى لرفعها على
فسير ذي مسخة وقبولها •

بلخص الحكم :

ومن حيث انه من عسم قبول الدعوى ارضعها على غير ذى عسمة ة عنا التسابت من الأوراق ان المسدى ولئن كان من المسابين بينطقة غربه التساهرة التعليب بينطقة غربه التساهرة التعليب التابعة لمحافظة التساهرة الا أن قسرار المسرأة التنابية والمسادر من السيد مغير عام التربية والتعليم الادارة غرب القاهرة التعليبية » قد وأهدى عليه السيد وزير التربية والتعليم عى ١١ من مايو سسنة ١٩٧٥ وذلك وقبا لما هدر شابت عي كسابه السيد وكيل الوزارة المسئون التربية والتعليم بمحافظة القساهرة التعليمة برقم التساهرة التعليمة برقم ١٨٠٨ والمسؤرخ عى ٢٠ من مايو سسنة ١٩٧٥ ويهدة المشابة يسكون المدين وزير التربية والتعليم بوصفة مصدقا على القسرار ومعتمدا له الاختصام باعتبار ان المسبيل الى الفساة صاحب عسمة قتسونا على الاختصام باعتبار ان المسبيل الى الفساء قراره ان كان لذلك ثبسة وجه من واقسع الوقتي و تقلون علا يسكون الا بالفاء المسكم المطبع على عيد مدين القساء المسابة عليه يتحدين القساء بالماء المسكم المطبع ومسفة ويتبولها .

ومن حيث أن الثابت في الأوراق أنه في } من مارس سلمة

١٩٧٥ تطلعيت الانسة الثلقيدة بالمسع الثاني بهدرسنات العاليعة ألثانوية الخاضة للبنات بشنكوى للسيد مدير عام منطقنة غرب التسافرة التعليفيات ذكرت فيها انه صدر من السبيد، جدرس اللغة الانجليزية بالغصل بغض الحنركات والتصرفات ألريبة اذتام ويتبكرار لمنس يدها وطلب منها اهضار صويرة فوتوغرافية لأمها واحتمارها لمتابلتيه ، وعندها رفضت هذا الطلب اخذ من اضطهادها أمام زميلاتها والحط من تسدرها وتوعدها بالرسسوب وقد أخيسات هسده الشسكوي لادارة الشائون التانونيسة والتحتيقات بادارة غرب التساهرة التطيبية والتي تابت بسنماع الوزال الشساكية التي قررت بأن المعرش المفكور قام في مسيتهل العام الدراسي بمداعبتها أثناء نزولهنا على سيلم المدرسة بأن « زفزفها » ، كما قام بالمساك يدها أثناء تقديمها أسه ورقة غيساب الطالبات ، كها طلب منهما مقابلة والدتهما واحضسار صورة غوتوغرافية لها ولما رغضت ذلك الطلب أخذ يضلطهدها في النصل ، والمسانت أن تصرفاته غير خلتيسة بالنسخية لسكل طميسذات ألفمسل روبينت بعض هدده التصرفات بأنه كشيرا ما يشول لأي تلميدة تتسف القسراءة (بالراحسة على أحسن تلبي يتسف معسك) 6 وأنه كتسيرا مها يهنسك أي طالبه من خمرها اثناء وتوفهها أو يجلفها شسستر أي . طالبسة أو يضع يده على عنتهن أو يرمت برخسق على اكتشافهن أو ظهورهن الو يقرنسهن في أيستيهن أو يمسننع يده برفق على وخوخهن ووجنساتهن وبساؤال التلبيذات الشسناكيات بذات الغضل أجمعن عسلى تأبيستذها في الثوالها الذكورة - وبسؤال التلهيذة بالضحف الأول والتلهيدة والصف الشالك ايذنا الاقسوال السابقة وتسررت التلميسذة بأنه كان اكتسر خروجًا من الليساقة عسن المسام السبابق وكانت تصرفاته غير الخلقية أكثسر وأشبد وانهسسا تخصِل من فكرها في التحقيق ، ويسؤال التانينتين . ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠٠٠٠٠ بالصف الثنالث العلمي ايستنا الاتسوال السسابقة وجههنا في المنام السنابق مما أخرجهنا المام (ميلاتهشا ، ويسسؤال

النتيد / الابز الهنبية الثانوية التي ينفه ل بته اللارش المنتكور قرر باته تزاقي الى منسبته منذ عين مديرا للندرسة يق ٢٨ مِن اقتناستطين بنيتة ١٩٧٢ فيستكاوي السنتوية وكتابيسة ضييده . تتلخص في شششقة منششواه في المشادة وتوباه في الحمسة وهسفطه عنى التلاميذ للحمسول على دروس خاصسة وشذرذه الجنسي وتعصيبه ألديني وان اثنين من عمال المدرسة تصاعليسه تعسيه عسلي احسد الطبلاب تعديا شبائنا ، وقد عرض اسره على السبيد المنفير المسام المدى قرر نقطه فعلا الا أن زملاءه بالدرسية توسيطوا ليه لإعطساته غرمسة لاحسلاح امره ويسؤال السيد . ٠ اتكر أرتسكابه التصرفات المذكورة وأجاب بأن ذنك كذب واقتسراء ومؤ أمرة للنيل منسه ، وبهواجهته بالاشتغأل بهدرسة الطليعة الثانوية الخامسة للنسبات نى المسامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدون ترخيص ترر بانه اعتقد بان التسرخيص السسابق حصوله عليسه مي عسام ١٩٧٣/١٩٧٢ يمسلج لأن يسكون ترخيصا العمل عي الأعسوال التاليسة ، ويسسؤال السيد ، موجه اللفة الأنجليزية بمدرسة الابراهيمية النانوية ترر باته لم يسوانق للمدرس المستكور على التسرخيس له للعبل بمدرسسة الطليسة لاستكيال النصاب التسانوني للعبل بالدرسة الخاصية . وباطلاع المحتق على ملف المدرس المنكور بمدرسة الطليمسة اللذكورة تبسين عدم وجسود ترخيص لسه من ألادارة التعليميسة للعمل بهدده الدرسية في المسامين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٥/١٩٧٤ .

وقى ٧ من السريل سسنة ١٩٧٥ اصدر السسيد مدير عام التربيت و التصافية بادارة غرب التساهرة التطنيفيت بمتسلطته القسرار رقشم ٧٧ بقصيم خينستة عشر يوما من مرقب التستيد / ١٠٠٠ أن نن نن لخسر وجه على نقتضى الواجب الوظيسي بغضه مرافقاته كشرابة وظيفت و وداب المهتنة ولم يستلك على تضرفاته مسئلك الاختسرام الواجب بلرتكابه تضرفاك عمى تضرفاك من عن الاحسول التربوية والآداب العسامة من خاالبسات الظليفتة الثانوية بنسات وقيامة بالقصل بمدرسة الطليفة

الثانوية المامسة بنسات عن العسانين ۱۹۷۲/۱۹۷۳ و ۱۹۷۶/۱۹۷۶ دون ترخيص من الادارة التعليبية التسابع لها ، وفي ۱۱ من مايسو سنة ۱۹۷۵ واقع المساده واقع المساده واقع المساده واتعليسم على هسذا الجزاء وابعساده عن مجالات التسديس غوراً عن جميسع المراحل والنسوعيات ،

ومن حيث أن المستقاد من الوقائع السمايقة أن ما نسب الى الدعي من خروج على واجبات الوظيفة واداريها وما يجب أن يتحسلي بسه المسدرس بخاصة من مشمل واخلاقيسات عي علاتاته مع تلميذاته من البعسد عن ما يخدش حيساءهن وعفتهسن والعسرس على أن يسكون القسدوة المسالحة لهبن والمحافظية على شرفهن لا التعسدي عليهن القائم عسلي اسسياب مستخلصة استخلاصا سائغا من اوراق التحقيسق التي ذخرت بتأييد جبيع الطالبسات اللاني سسمعت اقوالهن وما ادلى بسه السسيد مدير مدرسية الابراهيبية الثانوية من أن الشيائعات والشيكاوي التي تتاتلت إلى سمه تلوث سماوك المدمى الشمائن وتصفه بالانحراف . ولا يشممنع للممدعي المام توافر الادلة على همذه الواشممة وتسواترها ما تعملل به من امتيازه ومسبق اختياره معلمسا مثاليا ، كما أن ما زعمه من كند الشرقة الاحتماعيسة له وقصامل المصقق عليسه لا مسند له مسن الأوراق بل ويدحضه اجمهاع الشهود على كثرتهم وتنوع المستوف الدراسية التي تنتبي اليها الطالبات اللاتي شهدن ضده ، بما يقطع بان هسده الشرفة كانت تقف في وجسه المدعى حفساطا على كسرامة طانباتها وشرفهن واست الحيضة لهن . هذا وبالنسبة أواقعة عسم حمسول المدعى على ترخيص بالعب ببدرسة الطليعة في السختين ١٩٧٤/١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٤ من الادارة التعليبية المنتسبة غامر ثابت في حقيه ولا ينسال من ذلك ادعاؤه بأن الترخيص الصيادر له عن سسنة ١٩٧٢/١٩٧٢ يمسلح للسنوات التالية ذلك لأن هذا القسول لا يستقيم مع ضرورة مواغقة موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيميسة الثانوية الذي قسرر بعسم موافقته الترخيص له للعمسل بالمدرسة المذكورة نظرا لاستكمال النصاب القانوني للعبل بالدارس الخاصة. وبناء عليه يكون قرار مديرية التربية والتعليم المسادر بمجازاة المدمى قاتما على أساس سطيم من واقسع والقاتون بما لا وجه معه للنعى عليه وذلك بحسبان أنه مسادر من السلطة الخدمية قانونا ؟ ولا يكون والأمر كذلك ثبة ما يدعمو لمناقشية قرار الوزيسر باعتماد هسدذا الجسزاء ،

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان الحسكم المطعون فيسه تسد ذهب غسير هذا المذهب غانه يتعسين الحسكم بتبسول الطعن شسكلا وفي المؤسسوع الحسكم المطعسون فيسه ويرفض الدفسع بعستم تبسول الدعسوى لرفعها على غسير ذى مسئة وبتبولها وفي المؤسسوع برفضسها » .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨١)

قاعسدة رقسم (۱۱۱)

: 13-----41

المسادة ١٩٦٦ من القسرار الجبهسورى رقسم ١٠٥٠ السنة ١٩٦٥ المسادة تنظيسم باللاتصة التنفيسية للقسادي رقم ١٩٦١ السنة ١٩٦١ أعسادة تنظيسم الارتجاد والهياسات التي يقسمها مساحه التكيية بالنسسبة الماء الترجي من غير اعفساء هيئة القسدريس جبيسع الاختصسات المقسرة المقسادي المقسادي المقسادي المقسادي المقسادي المقسادي المسادة ١٩٦١ أسسادة ١٦٠ مساحة الوزير أنجامه المساحة الوزير في المساحة المواطعة المواط

ملخص الحكم:

الله فيسا يتعسلق بالقسرار المسادر من عميسد الكلية في ٢ مسن سبتهبر ١٩٧٨ بمجازاة الطاعن بخصم سبعة ايام من مرتبه لما نسب اليه من خروجه على مقتضى الواجب بمحدم تواجده بصحة منتظمة خلال شمهر يونية سنة ١٩٧٨ وظهسوره بمظهر غير لائق مسن شانه الاخسلال بكرامة الوظيفة وادعاته في شكوى رسبية على استاذه يادماءات لم تثبت مسحتها ، فإن الحسكم الطمسون فيسه أمساب الحسق عيما قضى به من عدم تبول الدعوى شمكلا لرغمهما بعد المعماد . وذلك ان الثــابت من الأوراق أن المدعى تظــلم من القــرار المــذكور في ٧ من مارس سسنة ١٩٧٩ ولكنسه تراضى في رفسيع الدعسوى بطلب الفائه حتى ١٠ من أبريل سانة ١٩٨٠ ، ومن ثام يكون قد فسوت مواهيد الطعن بالالفساء ، ولا تفسيع فيها ذهب اليه فالطساعن من أن القسرار المذكور لا يعتبسر ترارأ قابلا للطعن غيه بالالفساء بهتسولة أنه لا يمسبح كذلك الا بعد أن يستفيد مرهلة التعقيب عليه في السلطات الاعسلى بالجامعة ذلك أن المسادة ١٣٦ من القرار الجمهسوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بثان تنظيم الأزهر والهيابات التي يشمسلها عبيد الكليمة بالنسبة للمسابلين بها من غير أعفساء هيئة التسدريس جهيسم الاختصاصات المتررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها مي كامة التوانين واللوائح ، كما أن مدير الجامعة الذي تضوله المادة ٦٦ من التانون مسلطات الوزراء قيما يختص بالعساملين في جامعسة كان تسد فسوض هذا الاختصاص الى عبداء الكليات بالتبرار رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧ المسادر في ٣١ من يوليه سنة ١٩٧٧ والمسدم مسورته ضيمن الأوراق ، دون أن يرد مني القسانون أو مني المائدة التنفيذية ما يخفسع القسرارات التاديبيسة التي يصسدرها العبيد في حدود هذه الاختصاصات ، كمسا هو الشان في الترار المطعمون فيسه ، لتعتيب أي سلطة أعلى ،

بوبن ثم يسكون هذا الترار بن الترارات النهائيسة التي تقيد الطعن فيها
بالالفاء بالمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس السحولة -

(طعن ۱۹۹ اسسلة ۲۸ ق سـ جاسة ۱/۲/۱۹۸۶) .

قاعسدة رقسم (۱۱۲)

: 12-45

قرار مجلس الكليسة بفصيل الطباعن من الدراسسة العليسا وان كان يتصلق بصركز الطباعن كطبالب في الدراسسة العليسا الا انسه بهس في ذات الوقت مسركزه القسانوني كمسدرس مساعد بالكليسة سـ اسساس ذليك : بقساؤه في هسله الوظيفية منسوط بلجنيسازه هسله الدراسسات بنجساح وحصسوله على درجسة الدكتسوراه خسسائل خمس مسنوات بنشا تعيينسه بدرسسا مساعدا ، ومن شم يعضل هسنة القسرار في عسداد القسرارات التلابيية التي نختص به المسلكم التلابيية ،

طفص الحكم:

انه غنيسا يتسلق بالقرار الصادر من مجلس الكليسة في ١٩٧٥ مسن مسبتبر مسئة ١٩٧٨ بفصيل الطباعن من الدراسسات العليسا غان المسيم المطمون فيه أمساب الحق أيضا غيبا قضى به من رقض التفسع بمسم اغتصاص المحكسة بطلب الفاء هذا القسرار ، ذلك أن القسرار بمليسة الماليسة وأن كان يتمسلق بمركزه القساتوفي كمستومس بكليسة الزرامة الا أنه يمس في ذات الوقت مركزه القساتوفي كمستومس مساعد بهسنده الكليسة ، أذ أن بتساءه في هسذه الوظيفسسة منسوط باجتيسازه هذه الدراسات بنجساح وهمسوله على درجة التكتوراه خلال خبس مستوات على الاكثسر منذ تعييسه بدرسسا مسساعدا على ما تتضى يه المسادة ١٩٧٥ لمستة ١٩٧٥ لمستة ١٩٧٥

باللائحسة التنفيسية القانون رقم ١٠٣ اسسنة ١٩٦١ بشسان اعسادة تنظيم الازمسر والعينسات التي يفسسهاها .

ومنى كان قلك على الترار المسادر مجلس الكبية مثار الطعن يعضل عي معسوم معنى الترارات التاديبية التي تختص المساكم التاديبية بالمنصل عي طلبسات الفاتها طالما أن النعي على هدذ الترار مسن جاتب الطباعين يقسوم على اسساس أنه انطبوى على عقوبة تاديبية مقتمة وطالما أن القرار المذكور من القرارات التي تنتبي الجهسة الادارية لمساطمة تقديرية واسسعة على اصدارها معا يسكن معسه الجهة المقاتورة أن تصتر وراءه عي انزال المقساس بالطباعين .

طعن 194 أسئة ١٨ ق ــ جاسة ٢/١/١٨٤)

ثانيا - السلطة الرياسية المعتبة على القرار التاديبي:

قاعسدة رقسم (۱۱۳)

: 12 41

المستخدون الخارجون عن الهيئسة _ اختصاص وكيل الوزارة او رئيس المصاحة كل في دائرة اختصاصه ، يتوقيع عقوبات تلاييسة عليهم وفقاً لنص المسادة ١٢٨ من قسانون موظفى السدوقة _ الوزير المصاف في اعسادة القالم وكيسل الوزارة المساعد في ذلك حضو نص المسافة ١٤٨ مسالفة الكسر من أيسراد هذا المسكم لا يعني انسكار هذا المسق عليه .

ملخص المكم :

ان المسادة ١٢٨ من القسانون رقم ١١٠ لسسنة ١٩٥١ يشان نظام وطفى الدولة الواردة في الفصل الفاص بالتاديب من الباب المتصلق بالمستخدين الفارجين من الهيئة بعد أن عدت العقوبات التلايبية لهد ألا المستخدين وجملت اقصاما الفصل نست في فترتها المانية المتنصوبات كل في دائرة اختصاصه ، ويسكون قراره فيها نهائيا عدا عدت ويسون قراره المعلم في دائرة اختصاصه ، ويسكون قراره فيها المستخدم وقائلت في صدى نهائيا من بالوزارة او المسلحة التابع لها المستخدم وقائلت في صدى السومين من تاريخ اعالانه بقرار المسلحة التابع لها المستخدم وقائلت في صدى في هدذا المشاريخ العوبية ترار المعلم المستخدم وقائلت في المستخدم والمستخدم وقائلت في مسلن التويين بالاختصاصات ألم سدر وزير المستخد العوبية تارار بهدئ عدد الجويدة الرسمية الموردة جمال الوزارة جاء في المسادة المانية بهنا الوزارة جاء في المسادة المانية بهنا الوزارة حدو الرئيس الوزارة حدو الرئيس

الادارى السوطفي الوزارة ومستخدميها ، وهو المسئول أمام الوزير عن قطبيك القسوانين واللوائح مي الوزارة » ومي ٢٧ من عبسراير سنة. ١٩٥٧ صحر القرار الوزاري رقم ١٧٢ بتصعيد اختصصاصات السعادة. وكلاء الوزارة الساعدين ونص في السادة السادسة منه على إن. « يعسرض المديرون العسامون للمصالح على السسادة الوكلاء المساعدين كل منهم قيها يخصب الجزاءات التي توقع على موظمني ومستخدمي الوزارة من الدرجة السابعة مما دونها ، وكذا جميع التحقيقات التي تجريها النيابة الادارية مع هاؤلاء الموظنين والمستخدمين مشاوعة يراي المسلحة المختصمة فيها ، ويكون لسسيادتهم في شسأنها السلطة المفسولة لنا بهتتمي المسادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة » . وفي ٧ من فيسراير سسنة ١٩٥٩ صدر التسرار الوزاري رقم ٢٠٩ الذي نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٦ المسادر عي ٢٣ من عبسراير سنة ١٩٥٩ بشسأن تعديل اختصسامات السميد وكيل. الوزارة والسيادة الوكلاء المساعدين ومديرى المسالح والاسسام ومصححات اللديريات والمحافظات ، ونص في البند (ج) من مسادته المائية عشرة على أن « من اختماسات مديري المسالح توتيسع المعنومات التاديبية على الموظابين الداخلين مى الميئسة والمستخدبين المارجين عن الهيئة المنصوص عليها عي تسانون موظفي الدولة ، ورقمها الى السيد الوزير فيما يختص من الدرجسة السادسة فأعسلي والى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السسابعة وما دونها » .

ويؤهف بن النصوص المتدبة أن الشسارع اسسند لوكيل الوزارة ولرقسساء المسالع ، كل في دائرة اختمساصه ، مسلطة توتيع المتوبات التأثيبية في حسق المستخدمين الخارجين عن الهيئسة ، وجمسل القسرار المستخدم ن أيهام نهاتيا فيها يتملق به بحيث لا يجسوز له الرجسوع فيسه بعد امسداره بوصفه ترارا اداريا اسستغد به سلطته ، فيسا عصدا عقسوبة المفلس التي اجاز التظام منها الى لجنسة شسئون الوزارة أو المسلحة الدابع لها المستخدم عي مدى اسسبوعين

من تاريخ اعسالته بتسرار النصسل . وقد اصسدر وزير المستحة قرارات منظمسة ومحددة لاختصسامات كل من وكيسل الوزارة ووكلائهسا المساعدين ومديري المسالح والاتسمام بها ، مجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الإداري لمسوظني الوزارة ومستخدميها المسئول املمه ، وناط بالمديرين المسلمين للبصسالح أن يعرضسوا على الوكلاء السساعدين الجزاءات التي توقسع على بعض نشات الوظفين وعلى طائفة السستخدمين عامة ، مسم تفويضهم من المسلطة المصولة له عن هددا المدد بمتنفى المدة ٨٥ من قانسون نظسام موظفي السدولة ، واتر لسديري المسالح اغتصاصهم في توتيسع المتسوبات التاديبية على الموظفسين الداخلسين في الهيئسة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على أن يكون الرجع اليه في البعض منها ؛ والى وكيال الوزارة في البعض الآخر بحسب درجة المسوظف ، وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كسونه الرئيس الاداري مي وزارته المهيمسن على شسئونها والمشرف على حسن سسير العبسل فيهسا ويتفسق وأحسكام القانون من حيث كونه يؤكد لسكل مسن وكيسل الوزارة ورؤسساء المسالح الاختصاصات التاديبية التي استدها التانون اليهم ، غلا ينتقص منها ما خولهم اياه التاتون ، ولا يزيد عليها الا ما أجاز له التسانون تفويضسهم فيه ، وانمسا رتب أشرافا رئاسسيا متدرجا على ممارسية هذه السيلطة ، محققا بذلك مزيداً من الضيمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا يناسرد رئيس المسلحة بالسسلطة في معاتبتهم تأديبيا دون رقيب عليمه من سملطة أعلى . ولا سميما أن الممادة ١٢ من التسانون رقم ٥٥ لسسنة ١٩٥٩ في شسسان تنظيم مجلس السدولة للجهه ورية العربية المتحدة نصت على عدم قبول العلبات القصية راسب بالغاء الترارات الادارية النهائية للمسلمات التاديبية عدا ما كان منها صحادرا من مجالس تاديبيسة وذلك قبسل المتظمم منهسا الى الهيئسة الادارية التي اسمدرت القرار او الى الهيئسات الرئاسسية وانتظار المواعيد المتررة للبت في هدذا التظلم . ومتتضى قرض هدذا التظملم الوجوبي ان تكون اللهيئة الرئيسية سلطة الغاء التسرار التاديبي المتظلم منه او تعديله والا انتفت هكمة هذا التظلم وكان أسستلزامه

. ضربا من اللغو ، ولا يحسول دون ذلك كون القسرار نهائيا بالنسبة الى مصدره . وما دامت الهيئسة الرئاسسية تنتهى عى مدارجها الى السوزير عانه يبلك اعددة النظر في القدرار في حالة النظلم كما هو الشان عند التظلم على حدد سواء ، ومرد ذلك الى كسونه الرئيس الأعسلي غي وزارته ، وشمان القدرار التاديبي في هدذا الخصوص ميمسا يتعلق بسلطة الجهسة الرئيسية ازاءه شسان أي تسرار اداري آخر ، وغني عن البيسان ان خفسوع التسرار عي هذه المسالة اراجعة السلطة . الرئيسية وتعتيبها ينطوى على ضهان للهوظف أو المستخدم الددى . يوتسع عليمه الجمزاء التاديبي • واذا كاتت المادة ٨٥ ن القانون رقم ١١٠ لسمنة ١٩٥١ بشمان نظام موظفى الدولة تسد نصت بالنسمية الى المنه ظهين الداخسلين في الهيئة المعنسين على وظائف دائمسة على سلطة الوزير في الفساء القسرار التأديبي المسادر في حقهم من وكيال الوزارة أو الوكيال الساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل المسوبة بتشميدها أو خفضها وذلك خملال شهر من تاريخ اصدار التسرار 4 وعلى حقسه اذا ما الغي القسرار في احالة الموظف الي مجلس التاديب خسلال هسذا اليماد ، غانها أم تنشىء للوزير ازاء هسسؤلاء المسوطفين سطعة تأديبيسة ممنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجيين عن الهيئسة وانسا تمسدت بذلك ايراد تيد زوني على هدده السلطة في خصوص السوظفين الدائمين ، واطلقتها من هسذا التيد في المادة ١٢٨ مسن انتسانون بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، بمعنى ان خلو هــذه المسادة الأغيرة من الاشمسارة الى سلطة الوزير في الفاء القسرار او تعمديل العتوبة لا يعني انكار هذا العسق عليمه ، أذ أنه مستهد مسن طبيمة التسرار الادارى ومقتضفيات الأوضاع الرئاسسية ، دون ما حاجة الى ترديده في النص 6 وانها يعنى أن القيد الزمنى الخاص السوارد ني المسادة ٨٥ من القسانون لا يسرى في مقسام تطبيسق المسادة ١٢٨ منه ، ذلك انه لا يتبل أن تنصر سلطة الوزير بالنسبة الى المستخدمين المارجين عن الهيئة وهم اتل شأنا من الموظفين الدائمين او أن تكون آراءهم ادنى منها ازاء هـؤلاء الأخيرين غليس مفساد اختصساس وكيل

الوزارة أو رئيس المسلحة بحسب الأحسوال توقيع عقوبات تاديبيسة على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، أن هذا الاختصاص معتود لوكبل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهيسا بلا معتب دون الوزير ، بسل أن النسرج الرئاسي محفوظ ومرعي ، غاذا ما حسد القسرار من وكبل الوزيرة أو من الوزير غان الفسسائلت التي تغيساها الشسارع من السسائلة الختصاص الى رئيس المصلحة ، هنعا من صدور عقوبة تاديبية من مسلطة أدنى ، تكون من بله. أولى مكلسولة ، والقسول بغير نائلت يؤدى ألى غل يد الوزير بالنسبة الى صحفار الموظفين ، وانتقاص غسمائلة لجوير بالنسبة مع مسلطة الوزير غي الاشراف على شسئون طهم ، وينتساغي بداهة مع مسلطة الوزير غي الاشراف على شسئون وراته ورقابة حسن مسي المهسل فيهما .

(طعن ۱۷۰۳ لسنة ٦ ق _ جلسة ٥/٥/١٩٦٢)

قاعسدة رقسم (۱۱۹)

المحدا:

هان الوزير في الفساء أو تصحيل القسرار التاديبي المسادر مسن وكيسل الوزارة أو رئس المسلحة سائساوله لجهيسع القسرارات التاديبية ما مسدر منهما بعدد تحقيق أجسرته التيسابة الادارية أو دون أجسرام حسداً التحقيسسيق .

ملخص الفتوى :

يستقاد من المادة ٣/٨٥ - قبل تعديلها بالقادون رقام ٧٧ لسنة ١٩٥٧ - أن حق الوزير في تعديل الجزاءات التاديبية المادرة من وكبل الجزاءات التاديبية المادرة أو رئيس المسلحة ، يتساول القارات التاديبية كانة سواء في ذلك ما مسدر منها بناء صلى تحقيق أجرته النيابة الادارية أو ما مسدر منها دون تحقيق ، ذلك أن النص تبل تعديله بالقساتون رقام ٧٣ المسنة ١٩٥٧ ، ولو أنه قيد حتى الوزير

في توقيسع الجسزاهات التاديبيسة ابتسداء بأن يكون ذلك في الأحسوال المنصسوس عليها في اللسادة) من تنسون انشساء النيسابة الادارية) الا انه اطلق حقسه في التعقيب على قرار وكيسل الوزارة او رئيس المساحة مما يقصسح عن قصسد الشارع في بسط مسلطة الوزير في التعقيب على جبيسع القرارات التاديبية المسادرة من وكيل الوزارة او رئيس المسلحة) يؤيسد هسذا النظر أن المعقوبة التي توقسع بنساء على تحقيسق لم تجسره النيسابة او دون تحقيسق المسلا اجدر وأولى برقابة السوزير مسن تلك التي توقسع بنساء على تحقيسق المشته النوب عن ادارة الحسكم مجتمعة في تتبسع الجسرائم والأخطاء وأتسواع التقمير والمخالفسيسة .

(نتوی ۱۹۵۷ ــ فی ۱۹۵۷/۸/۸)

قاعسدة رقسم (١١٥)

التعقيب على القسرار التساديين بتفسسديد المقسوبة أو خففسها أو بالفسائه ساقسرارات التاديبيسة التي يمسسوها مدير عام مجلس بسادى القساهرة ساجسوار تعقيب وزير الفسساون البسادية والقروية عليهسا •

ملخص الفتوى:

انه وان كانت المادتان ٢٠ و ٤٦ من القسانون رقسم ١٤٥ المسنة ١٤٥ إيجاد المشاد المناه مجلس بلدى القساهرة قد وزعقا الاختصاص بشسئون موظفى المجلس بين هيئة المجلس البادي وبين المدير المسام صلى النصو المسين عيها ، الا انهما الم تجملا من هيئة المجلس مسلطة رئاسية تملك التعقيب على القسوارات التادييسة المسادرة من المدين المسلم مى شمان موظفى المجلس ، كما خلت باتى نصوص القسانون بن أي نصي يضول هيئة المجلس البادي ذلك أنحد ق .

ومن حيث أن محدير عام المطس البعدي يعين بمرسموم بنساء

على عسرض وزير الشسئون البلدية والتسروية ويشسفل درجة في ميزانية. الوزارة المسئكورة ويتتاشى مرتبه منها (المسادة ٢) من التسانون) لمسن. ثم غانه يعتبسر تابعا لتنك الوزارة وخفسع للمسلطة الرئامسية المتسررة. لوزير الشسئون البسلدية والقروية على موظسفي وزارته .

ومن حيث أن المادة ٨٨ من القدانون ١٤٥ لمسانة ١٩٥٩ سالفه. الذكر تنص على أن تسرى على موظفى المجلس ومستخديب ومباله جبيع القرونين واللوائع التي تطبقها الحسكومة ، كيسا أوردت المادة. ٩٩ من القيانون اختصاصات المدير المام التأديبية عان مقتضى ذلبك أن يهارس المدير المسام تلك الاختصاصات على حدود احكام القسانون رقسم ١٦٠ لسنة ١٩٦١ بشان نظام موظفى الدولة ، ومنها ما نمت. عليه المهادة ٥٨ من هدذا القسانون التي تخول السوزير على فترتها أنرابعة مسلطة الناء القرار المسادر من وكيل السوزارة أو الوكيليد. المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل المقسوية الموقعة يتشدديدها أو

وغنى عن البيان أن مبارسة الوزير سلطته الرئاسسية في التعقيب
على قرارات المسدير العام التأديبية المسادرة في شسان موظني مجلس.
بلدى التساهرة لا يتمسارض مع الاسستقلال الذي يجب أن يتبتبه يه
المجلس البلدى باعتباره شسخصا اداريا لا مركزيا ذلك لان مبارسسة
الوزير تلك المسلطة لا تحول بأى وجبه مبساشرة المجلس اختصساصاته
في حسرية كاملة واسستقلال موفور في ظل المسلطة الومسائية التي.
يباشرها الوزير على تسرارات المجلس طبقسا لنص المسادة ٣٦ من فانسون
انشساء المجلس البلدى ،

لهدذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشسارى للفتوى والتشريسع الى ان لوزير الشسئون البسلدية والقسروية أن يعقب عسلم القسرارات التاديبيسة العسادرة من مدير عام البسلدية تطبيقا للفقسرة الرابعسة من المسادة ٨٥ من القسالون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بشسانذ نظام موظفى السدولة معدلة بالقسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ .

(المتوى ١٠ ــ الى م/١/١٠/١)

قاعسدة رقسم (١١٦)

المسا:

سلطة الوزير في التعقيب على القـرارات المسادرة من الرؤساء في مجـل التاديب - شـمولها في ظـل القـانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ مسلطة الفـاء القـدارات الملكورة سـواء كـانت صـسادرة يتوقيع عقـوبة أو بالمفـظ - اقتصسارها في ظـل القـانون رقـم ٢٠ لسسنة ١٩٦٢ طبقـا المسادرة بتـوقيع عقـوبة دون القـرارات المسادرة بالعفـظ -

ملخص الفتوى:

ان المادة ١٣ من القسانون رقم ٢) لسمنة ١٩٦١ بنظسام العاملين المدنيين بالدولة تغول بعض الرؤسساء توقيع عقوبة معينة ، كما تفصول السوزير المختص بممارسة ذات الاختصصاص وبالتعقيب على قسرارات الرؤساء التي تعصدر في هسذا المغصوص خسلال اجسا معسين ، وفي مقسام التعقيب تحصدت المسادة المذكورة من سسلمة الوزير غي القساد القسار المسادر بتوقيع المقسوبة وتعديلها وذلك بخفضها لو تتصديدها في حدود المقسوبات التي بينتها ، وصسيفة المسادة ١٣ المساد المهادة ١٩٥٠ المسادة ١٩٥٠ المسادة ١٩٥٠ المسلمة ١٩٥١ المسلمة ١٩٥١ المسلمة ١٩٥١ المسلمة المادة مم ١٣٠ لسنة الماد من المادة من من منتفساها تضويل الوزير مسلمة الفاء الترار من المؤسساء او تعديله اذا ما تراءى له أن ما المستمل عليسه من حفظ او مقدوبة لا يتضو وما ارتكبه المسطمة المناد من حفظ او مقدوبة لا يتضو وما ارتكبه المسطمة المناد من حفظ او مقدوبة لا يتضو والمناد من حفظ او مقدوبة لا يتضو والمناد من حفظ او مقدوبة لا يتضو والمناد من حفظ او مقدوبة لا يتضوق وما ارتكبه المسلمة المسلمة والمناد من حفظ او مقدوبة لا يتضوق والمناد من حفظ المعساد من المناد ال

ومن حيث ان من القسواعد الأصسولية اعتبار الشرع منسزها عسن الخطسا ومن السسهو وعن اللفسو ، وعلى ذلك قسكل تعبسر يسستعبله لا بد وانه يقصد به غرضسا خاصا ومعنى متيسزا ، وكل مضايرة في اللفسط يلجسا اليهسا بالنسسبة الى وضسع تشريعى سسبق اسستقراره ويعسد درا للتشريع الجسديد لا بد أن تكون مقصودة ليس في ذاتهسا

عصب بل في آثارها ومداها القائرني ، خاصية أذا كان اللفظ المستعمل في القاتون القديم لم يشسيل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير الى تفساوله بالتعسديل ، ونتيجسة لذلك غسلا منساص من القسول بسان. الشرع مى القانون رقم ٦٦ أسسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة _ الخاصية بسلطة الوزير في التعتيب على قرارات الرؤسياء في مجال. التاديب - قاصدا التعديل والمسايرة ، ومن متتضى ذلك أن ما يملكه الوزير في التعتيب على قسرارات الرؤسساء في مجسال التساديب يتحسد. بالقسرارات الصادرة بتوقيسع العقسوبة ، دون القسرار المسادر بالمنظء. وذلك ان الشرع أراد بالصياغة الجديدة التي يجسري بها نص المادة ٦٣ من القانون رقام ٢٦ لسنة ١٩٦٤ أن يجعل القسرارات المسادرة بالحفظ من الرؤساء الذين خولهم القانون سلطة التاديب - بمناى. عن التعقيب ، فيعتنب على الوزير الفساء التسرارات السسادرة مسن مرعوسيه بالحفظ . بعكس ما كان عليه الحسال في ذلل القسانون رقسم . ٢١ لسينة ١٩٥١ حيث كانت المادة ٨٥ من القيانون المذكور معدلة يالقسانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تفول الوزير سلطة توتيم العقيهات ، كما تفوله سيلطة الغياء القرار المسادر من وكيل، الهزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المسلحة أو تعسديل العتسوبة. الموقعية بتشديدها أو خفضها وذلك خسلال شهور من تاريخ أمسدار القرار وله اذا ما الغي القرار ؛ احالة الموظف الي مجلس التساديب، خالل هدا المحاد .

فسسطة الوزير في التعتيب على القسرارات التأديبية كانت تشمل. القسرارات الصادرة بالحفظ ، أما نص المسادة ٣٣ من القسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ فقسد اخرج من اختمساص الوزير سسلطة التعتيب عسلى. قسرارات الجفسظ المسسلارة من مرموسسيه في مجسال التأديب .

لذلك انتهى الراى الى انه اصبح لا يجوز للوزير - في ظل. الحكام القساتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - التعتيب على قسرارات العنظ

«لصادرة من مرءوسسيه الذين خولهم القسانون سسلطة التاديب .
(ملف ١٠٢/٢/٨٦) . جلسة ١٠٢/٢/٨٦)

قامسدة رقسم (۱۱۷)

: 12-41

حق الوزير أو المسافظ في التعقيب على قسرار المسؤاه سالموهد المسوعد المسارس فيه هسذا الحق سالمسابرة في هسذا النسسان بسين ما جسرت عليسه المسادة ٨٥ من قسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ والمسادة ٢٠ من القسانون رقم ٢٦ لسسنة ١٩٠١ والمسادة الأولى جرت على أن هق الموزير في التعقيب يتم خسلال السهر من تاريخ صدور القسرار بينمسسا تسريت الملاغه بالقسرار سمقتفي النص يسكون خسلال ثلاثين يسوما من تاريخ ابلاغه بالقسرار سمقتفي النص الأخير أن القسرار التلديبي المسادة من وكيسل الوزارة أو رئيس المسلحة وأن كسان نهائيسا بالنسسبة الى المسلطة التي الصدرته الا أنه لا يسكون نافسذا بمساخة نهائيسة ، اى جهنساى عن تعقيب الوزير أو المساخط آلا بعضي شسلائين يوما من تاريسخ جهنساى عن تعقيب الوزير أو المساخط آلا بعضي شسلائين يوما من تاريسخ المسلخة بسسه ،

سلخص الفتوى:

أجسرت مديرية التربيسة والتعليسم بحافظة المتوفيسة تحقيقها أولي المسرت مديرية التربيسة والتعليسم بحافظة المتوفيسة لهسا ، وفي المدارة المسلح المسلح السعارة رقسم ٣٣٨/ ١٩٧١ التبعين الكوم المسرت تحقيق الواتمة في التفسية رتم ١٩٧٠//٢١ وانتهت الى تيد الواتمة مذائية وماليسة فسد بعض المسابلين في المديرية ، أذا أسسند الى بعضسهم اسستعمال سيارات المديرية لتحقيق مسابه في مسابعة المسند الى البعض المسابق في ذلك سسلطات وظائفهم بينها اسسند الى البعض الأخسر مخالفة التعليسات الخاصسة بالمسابح سيارات المديرية وسسماهم بالملاح السيارة رتم ٣٣٠٨ باحسدي الورش الخاصسة ،

وطلبت النيابة الادارية الى مديرية التربية والتعليم مجازاة المخالفين اداريا مع التسدد الرادع في المقالفين

وبتاريخ ٢٥ نبسراير سنة ١٩٧١ أصدر مدير التربيسة والتعليسم بالمحافظة قرارا بمجازاة الماملين المنكورين بالاندار عدا احدهم فقد جوزى بخصم ثلاثة أيام من رأتبسه وقامت المسديرية بمدد نتسرة من تاريخ امسدار هدذا التسرار باخطار النيابة الادارية والجهاز الركزى للمحاسبات بالجرزاءات التي وقعت على هرولاء العراماين . وبتساريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قامت النيسابة الادارية بلغطسار المحافظسة بسان الجسزاءات التي تسم توقعها على المضالفين لا تتنساسه وجسسامة ما ارتكبوه ، وكان ذلك تبسل تحصن هده القسرارات بفسوات المواهيد وفي ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظة الى مديرية التربية والتعليم موافاتها جلف التحتيق الخاص بهذا الموضوع ثم اعادت المعلظة هدا الطلب عي ١٩٧١/٦/٩ الا أنه نظرا لوجود هذه التعقيقات بالجهاز المركزى للمحاسسبات علم يتسن للمحيرية ارسسال ملف التحقيق الى المحافظية في ١٩٧١/٧/١٠ ، ويتاريخ ؟ اغسطس سنة ١٩٧١ تسرر المصافظ بعد الاطسلاع على ملف التحتيسق تمسديل الجسزاءات الموقعسة على المخالفين وذلك بتشديدها ومجازاتهم بالخصيم من المرتب . وتد اثار هــذا التــرار اختلافا في الراي حول مشروعيته .

ومن حيث أنه بنتمى النطر و التشريعى لحق الوزير أو المحافظ في الفساء أو تعديل القسرار التأديبي المسادر من رئيس المساحة فانسه يبسين أن المسادة ٥٥ من القسانون رقم ٢١٠ لمسان الوزارة أو الوكيال المنظم موظفى الدولة كانت تنص على أنه ﴿ لوكيال الوزارة أو الوكيال المساحد أو لرئيس المسلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقد وبتى الانسذار والخمسم من المسرقب عن مدة لا تصاور ٥٠ يوما في المسنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقدوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بمسباع أقدوال المسوظة وتقيية عناعه ٤ ويكون قراره في ذلك بمسباء

ونلوزير سططة توتيع العقربات الشار اليها في الفقرة الأولى كها تحكون له سططة الفاء القرار المسادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقبوبة الموقعبة بتشديدها او خفضها وذلك خسلال شمه من تاريخ أصدار التسرار ، وله اذا ما الفي التسرار احسالة الوظف الي مجلس التاديب خسلال هسذا اليعاد اما المقسوبات الأخرى غلا يجسوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب » شم صدر بعد ذلك قاندون العماملين المدنيين بالمدولة رقم ٢٦ لسينة ١٩٦٤ ونص على المسادة ٦٣ منسه على أن « لوكيسل السوزارة أو رئيس المسلحة كل مى دائرة اختصاصه توتيسع عتسوية الانسذار او الخصيم من المرتب عن مدة لا تعياوز ٣٠ يوميا في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة المتسوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويسكون التسرار المسادر بنوتيه العتوبة مسببا وذنك وغشا للسوائح التي يمسمدرها الوزير المختص وتنظم لائحة الجرزاءات تحديد الرؤسماء الذين يجموز تفويضهم غى توقيح العقوبات الشار اليهما في الفقرة السابقة ، وللوزير سططة توقيم عقوبات الانذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد. الخمسم في المسنة الواحدة على مستين يوما ، كما يسكون لسه سلطة الغاء الترار الصادر بتوقيم العتوبة أو تعديلها وذلك بخفضها او تشديدها في حدود العقروبات السابقة وله أيضها أذا الغي القرار ان يحيل العامل ألى المحكمة التأديبية وذلك كله خطلال ثلاثين يوما من تاريسخ ابسلاغ الوزير المختص بالقسرار أما العقسوبات الأغرى نمسالا يحسوز توقيمها الا بقسرار من المحكمسة التأديبيسة » . وأخسرا نقسد نصت المادة ٨٨ من القانون رقم ٨٨ لسينة ١٩٧١ في شيأن نظام العسابلين الدنيين بالمدولة على أن « يسكون الاختمساس في توقيسم المتسوبات التاديبية كما يلى ١ ــ اشـــاغلى وظهائف الادارة العليسا كل مى حسدود اختصاصه توقيع عقسوبة الانسذار أو الخصم من الرقب احدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة. عى المسرة الواحسة عن خبسسة عشر يوما ، والوزير او المحسافظ المختص. أو رئيس مجاس الادارة حسب الاحسوال حفظ التحقيق او الفاء القسرار ومن حيث أنه باسبقراء النوس هين بسيالية الذكر بيبين إن بهبية مناسرة بين ما جسرت عليه عبسارة المسادة ٨٥ من القسانون رقم ٢٠٠٠ السنة ١٩٥١ والمادة ٣٠ من القيانون رقم ٢١ اسسنة ١٩٥١ والمادة ٣٠ من القيانون رقم ٢١ السنة ١٩٥١ الهيبا يتملق بالموجد الذي يحسارس خلاله الوزير أو المصافظ المختص سباطبة تعديل تسرار المقبوبة ٤ مبينا حسرت الأولي عباي أن حسق السوزير ممية التعليب يتم خسال المسهر من تاريخ مسحور القسرار منان المانية قررته أن استعماله لهدذا المصقى يكون خلال ثلالين يسوما من تاريخ أبسلاغه مالقسرار ه

ومن حيث أن من القسواعد الاصسولية اعتبسار المشرع مسترها عن المسسهو أو الفطاع فتي تجهير يبب تعمله لا بد وأن يتجبيب بسه قبرضا معينا ومعنى متيسزا ، وإذا كان المشرع قسد اسسسنيدل مبسارة مسين لريخ أبساغ الوزير المختص بالقسير أر بجيسارة في تاريخ صدور القسرار المتبساة التي تجيسد بن ميروويسية محماية للمسلمان من جهسة فرزيادة في الاشراف والرتابة على هدؤلاء المرؤوسسين من جهسة أفرى ومس ثم في الاشراف والرتابة على هدؤلاء المرؤوسسين من جهسة أخرى ومس ثم بالقسرارات المسلمات التاديبية أخطار السوزير أو المحساطة اعتراضيه عليها بالالقساء أو التصديل خسلال هذا الأجل ، ولا يغير مسن ذلك القسول بأن مركز المسلمل يظيل معلقها نتيمة تراخي المسلملة ذلك القسول بأن مركز المسلمل يظيل معلقها نتيمة تراخي المسلملة التدييرات التي يوقعها ، لان المسلمة عليها بالانتشاء التاديبية التنفيذة أنها لا تشمىء مسازايا أن

مراكز او اوضاعا بالنسبة الى الأسراد لا بالنسبة الى الحسالات الاسستثنائية النسادرة .

وهن حيث انه اذا كان ذلك ما تقدم هان الترار التاديبي المسادر من وكيل الوزارة أو رئيس المسلحة وان كان نهائيسا بالنسسبة الى السسلطة التي المدرته ، الا أنه لا يكون نافسذا بمسعة نهائيسة أى بمناى عن تعقيب الوزير أو المحافظ الا بمضى ثلاثين يوما من تاريسخ إسلاغه به .

ومن حيث أن القرار المسادر من محسانظ المنوفية بتشدود المتسود المقسود الموقعة من مدير التربيسة والتعليسم بالحافظسة قسد مسدر هي ؟ أغسطس سسنة ١٩٧١ ، أي خسلال ثلاثين يوما من تاريخ إسلاغه به فاته يسكون مسحيحا في النطاق السدى حسدده القساتون .

لهسذا انتهى راي الجمعية المعومية الى ان قرار محافظ المنونية في ٤ الهمسطس سنة ١٩٧١ بتشسديد الجسزاء الوقع على بعض الماملين بمسديرية التربيسة والتعليسم بالحافظسة يسكون مسسحيحا ومطابقا للقسسساتون .

(ملك ١٨/٢/٨٦ - جلسة ١١/٤/٢/١١)

قامسدة زقسم (۱۱۸)

البسندان

المادة ٢٠ من قاسون نظام المالين بالقطاع المام المن بالقطاع المام الدورية المنتصادة أو الوزير المنتص الخريبة المنتصديق على بعض القسرارات التاديبية الم يمنسة الشرع الشرع المنتصديق المنتصاصها تعملطة وصائية فحسب بحيث تقلف سلطتها عند هذا التساد القسرار أو صدم اعتصاده .

ملخص الفتوى :

تضمن المسادة ٦٠ من نظام المسابلين بالتطاع العسام المسادر بقسرار رئيس الجمهسورية رقم ٣٣٠٩ لمسانة ١٩٦٦ عسلى أن تسسكون الجسزاءات التأديبية المبينسة من المسادة السسابقة وكيفيسة التنظم منها. أو الطعن نيهسا ونقسا لمسا يسلمي :

أولا - بالنسبة لجزاءات الانسذار أو الخصيم من المسوعي عسن المسلوات أو تلفيل المسلمان من العسلاوات أو تلفيل بوصد استحقائها .

ويسكون الطعن نبي هسذه الجسزاءات ..

ب - وتكون لرئيس مجلس الادارة سلطة توتيمها على العلقين شساغلى الوظائف من الغشة السادسة حتى الفشة الثالثة على أن يصدق على هده القرارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسسة المختمسة أو الوزير: المختص حسب الاحدول .

ويسكون الطعن مي هسده الجسزاءات .

ج -- وتكون للمحكة التاديبية المختصمة مسلطة توقيعها على المساملين فساغلى الوظائف من الفئة الثانية وما يصلوها -

ثانيا _ بالنسبة لجسزاء النصل من الخصمة منه

ومن حيث أن الواغسج من هدذا النص أن الشرع حدين خدول رئيس مجلس أدارة المؤسسة المختصسة أو الوزيسر المختص مسلطة التصديق على بعض القسرارات التلابيسة لم يبنسج جهسة التصديق الصق عي تصديل قرار الجسزاء أو الغائه غين ثم يجب أن تسلوس هدفه الجهسة اختصاصها كساطة وصائبة عصب بحيث تقف مسلطتها عند حدد اعتبساد القسرار أو عسدم اعتبساده دون أن يسكون من حقها تشاء قسرار جديد يتضسمن الغاء قسرار الجسزاء أو تعسديله بالتخفيسة أو وين خيث أنه لا يضنين من هنية النظر ما تضنيت به المادة ٢٠ منتن المحتصدة من أن « لرئيس مجلس الادارة المتناء الخيرار المنتنافر بترافيسط المجهزاء أو تجبديله بالتخفيسف أو التنسديد حسب الإحسوال في حسدود الحجراء أن المبنية بالمسادة ١٠٠ وله أذا الفي القسارا أن يحيل العالم المالي المحتصدة التأتيبية وذلك كنه خسلال الثانين يوما من باريتم السلاغة لي المحتصدار أن ذلك أن حسكم هسذه المسادة أنها ينسلول حالة مسدور عرار المجراء مين فوضسه رئيس مجلس الادارة في توقيمسه طبقا لنصر الفقرة الولا / ل من المسادة ١٠٠ المسسار البها دون أن يتنسساول الحسسان التي يعسد عليها قرار الجزاء من رئيس مجلس الادارة نفسسه ويسستازم اللشرع يسمد عليها قرار الجزاء من رئيس مجلس الادارة نفسسه ويسستازم اللشرع يسمد عليها قرار الجزاء من رئيس مجلس الادارة المختصبة المختصبة أو الهزيس المختص حسيب الأحسوال .

لهذأ أنتهى رأى الجمعيبة العوميسة إلى:

الولا - انه لا يجسوز اسسلطة من مسلطات توقيع الجسزاء أن تنزل. المعسوبة التي لا تنخسل في اختصباصها امسلا الي ما دون الجسزاء المعسوبة التي لا تنخط الجزاءات بحيث يمسبح توقيسع الجسزاء من المعسسامها،

ويناء على ذلك لا يجسوز ارئيس مجلس الادارة توتيسع جسزاء بالخصم من المسرتب على عسامل يشسنفل وظيفيسة من الهيسة اليبيسادسة الرتك مخالفة تقرر لهسا لائحة الجسزاءات متسوبة المعسسل حتى ينتشسل أليستة الاقتصساس بتوقيسع الجزاء بسلالا من المتكنسة التاديبية .

ثانيا — أن سلطة رئيس مجلس أدارة المؤسسة المختصسة عي. التصديق على المتصديق على تسرارات الجسزاءات طبقا أنس المسادة ، ٦ من الأحسة منظمام المسام عن سلطة وصائبة لا تضوله المسفى عن المساد المرار أو تصديله وأنها يكون له اعتساد عرار المجزاء كما عن أو المسادتة الى المجهدة التي المسدرته دون اعتساد م

﴿ مِكْ ١٩٦٩ / ١٢١ - جلسة ١/١٢ / ١٩٦٩)

نصت الحادة ٨٦ من القانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعسك استيدالها بيعتضى القسانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٧ عسلى أن يسكون الاختصساهي في التصرف في التحقيق كها يسلى :

التحقيص المساطل الوظائف العليسا كل عى حسدود المتعساساته متك التحقيص الود المتعساق المتعلق المتعلق

وللرؤمساء الجساشرين الذين بعسدر بتصديدهم ترار بن السيطة المفتصلة كل في حدود اختصامه حفظ التحتيق أو توقيسع جيزاء الاتسذار أو الخمسم من المسرتب بما لا يجساوز خمسة عشر يسهما عمم المسئة بحيث لا تزيد محته في المسرة الواهسدة على شمالاتة أيسام ه:

وللمسلطة المغتمسة هنظ التحقيق أو الغاء القرار المسادر يتوقه على المسلط المع المسادل المعالم المع المسلط المع المسلط المعالمية المسلط المعالمية المسلط المعالمية المسلط المعالمية المسلط المسلط

٢ — السلطة المنتمسة حفظ التعتيق أو توتيسع الجرزاءات الواردة في البنبود (من ١ — ٢) من الفتسرة الأولى من البلدة ٥٠ ولا يجوز أن تريد مدة الخصص دفعة واحدة أو على دفعسات وكذلك المجزاءين الواردين في البندين ١ ، ٢ من الفتسرة الثانيسة بسن المسادة المنسسار اليهسا .

٣ - كما يجموز للسلطة المفتصة توقيح الجرزاءات الواردة عن البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٨٠ وفلك عن المخالفات الجمسيعة. الذي تصددها الاتصة الجرزاءات . 3 - تفتص المحكمة التلابية بتوتيع اى من الجرزاءات المتصوص عليها قى المسادة ٨٠ وتسكن الجهة المتسبب او المسار البها المال أو الكلف بها هى المختمسة بالتحتيق معه وتأديب طبقا للاسكام مساقعة الذكر وذاك عن المخالفات التي يرتكها خالل فتسرة النسبب أو الاسلوة أو التسكلية .

ويقتفى ما استحدثته هدده المادة المسبح للسططة المنصسة المتعمسة المتعمسة واللهم بالنسبة للمساملين من الساعلى الوظسائد. المليسسة و

كسا أوضح البند رقم } أن اختصاص المحبة التاديبية بتوقيع المحبقات ليس متصورا على باتى الجسزاءات التي لا يجوز السلطة المجتمعة توقيعها وأنها يعتبد هذا الاختصاص الى جميع أنسواع المجتمعة توقيعها وأنها يعتبد هذا الاختصاص الى جميع أنسواع المجتمعة وقامات وهو ما ينفيق مع قصد المشروع وعلى خلاف با كان يبؤدى الميه المهابية المتعبير في البند ٣ من المادة ٥٨ من التاتون رقم ٥٨ لسسنة المتعبد في البند ٣ من المادة ٥٨ من التاتون رقم ٥٨ لسسنة المتعبد أو المصار البها المعالم أو المسكلة بها هي المنتصبة بالتحقيق معه وتاديب طبقا للاختام السواردة في المواد المسابقة وذلك ياتنسية للمخالفات التي يرتكها خالل فترة الندب أو الاعارة أو المسابقة وهو حسكم يتنفى تقسريره ضرورة رعاية الجانب التطبيقي المهددة الاحسكام وسعد الثفرات القائمة بالنسبة لهيا .

ونصت المسادة ٨٩ من القسانون رقم ٧٧ لمسئة ١٩٧٨ صلى انه يجسوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقسل اختصساص التساديب مسن المجهة الأصسانية التي يتبعها العسامل الى الجهسة التي يبسائم عيها عمسله وذلك عن الجهات التي تضم عاملين يتبعسون اكتسر من وحسدة وذلك بالنسسية الى المخالفات التي تقسع عي هسذه الجهسات .

وقد استحدثت هذه المادة حكما يخسول رئيس مجسلس الوزراء

سلطة نقل اختصاص التاديب من الجهة الاصلية التى يتبعها السابل الى الجهة التى يتبعها التى السابل الى الجهة التى بباشر فيها عمله وذلك على الجهات التى تتسم عاملين يتبعدون اكثر من وحدة وذلك بالنسبة للمخالفات التى تتسع على هدذه الجهات . (الذكرة الإيضاحية للقانون ٧) سنة 13٧٨) .

وتستند السلطة التاديبية في هنيقة الإسر ويحسب المبولها المهيقة الى « السلطة الرئاسية » فهي غرع منها تكسل لتراراتها فاعليتها ، والسلطة الرئاسية مسلطة ملتصة بالتنظيم الادارى ذاته ما تعرضها طبيعته ، ولا يستغنى عن وجودها ، غالسلطة الرياسية اذن تتشا وتستته دون حاجة الى نص خاص عليها ، وكما تشيل السلطة الرئاسية ، سلطة توجيه المرءوس باعسدار تعليمات وأوامر يلترن المرءوس باعترامها وتغيذها ، وسلطة الغاء ووقف وتعديل اعبال المرءوس باعترامها التاديبية غرع من السلطة الزائسية ، ذلك لأن السلطة الرياسية ليست مجرد اعسدار اوامر ، بل تتبلل كذلك في سلطة الرياسية ليست مجرد اعسدار اوامر ، بل تتبلل كذلك في سلطة الاتكد ، بل ولا تتعقى ، الا اذا كان الرئيس سلطة في السرتابة لا تتأكد ، بل ولا تتعقى ، الا اذا كان الرئيس سلطة في تأثيم المسال المرءوس ، المؤسى وهيؤاته عليها ،

وإذا كان الاختماص التأديبي موزعا الآن بدين مسلطة ادارية وسلطة تضائب مقدر ؟ وسلطة تضائب مقدر ؟ الإشاق المناب مقدر ؟ الإن الدخال الاختصاص التضائي في المجال التأديبي تنظيم حديث يرجع الى القاليني تنظيم النيسابة الادارية والمحاكم التأديبية ؟ حيث انشائت بمقتضاه المحاكم التأديبية لاول مرة ؟ ومنحت المتصاصا في توقيع الجزاءات ، ومنايرت قدوانين المسابلين هذا التنظيم فلم تمسمه بتعديل ،

ولأن كانت مشاركة هذه المساكم في الاختصاص التاديبي تبشل ضامة من الشمالة التي تقررت توقيرا للحيدة والعدالة وهدا ويؤ معتدا يقيم هيدا عندم شرعية المفالفندات التاذيبيتة ، الا ان الشنداء ويذهب راى الي ان الطحليم الله يقل يسع قلك ينسن اللغد ، ويذهب راى الي ان الطحليم التفسياتي لهذه المصلح يتنافي مع طبيعة الناديب ، فلسك ان اسسباغ وصسف المخالفية على الفعل وتقرير الجنزاء المنائم أسر لا يخضب دائيا لاعتبارات تانونية مجسودة بل يتسم عي ضدوء الكشير مسن الاعتبارات العملية ، كما وان هدذا الفظام حرم الحالما من ميسزة تصحد المرتبات غي المحاكمة وما كان يختنه له من ضمنات (دكاور عبيد المنابع حسن سالتاديب عن الوظيفة العابة ضمن ١٩٥٠) .

القسوع الشمالي القسوار الاداري الصادر بتوقيسع الجسزاء

قاعبيدة رقيم (١١٨)

ثبوت أن اللذب الادارى الذى ارتكب الموظف كال لحمل القيران هلى، سبب صحرح للمسلحة القيران بقطع النظير عن الوصف القيادان الذي الودية الواقفية التي المستنة الهديا -

مِلْقُتُس الْحُكِم !

اذا كان تكليف الكاتب الأول للبدعي بالمساونة في مبلية صد الواردة للهنعكية بنفي منه با أخذه القسرار المطعون فيسه على هنذا الانشير من تدخيله فيسبه لا يتحسل بمسطه بسجه ، عان با هندو ، تساتم في حسق المستكور من تهاون في اداء المهسل الذي كلف بسه يتكي طحين القسرار على سبب صحيح هو ركته المبرر للابقهاء عليه ، بقطع النظير عن الوصف القسانوني المذى أورده للواتعة التي بقطع النظير عن الوصف القسانوني المذى أورده للواتعة التي المستقد اليهسا .

(طعن ١٩٥٨ / السنة ١٤ق ـ جلسة ٢٥ / ١٩٥٨) .

قاعسدة رقسم (۱۲۰)

: 13-41

منازعة تلدييسة — اثر نشوء أمور أو ظلووف مفايرة الأدار القسرار المائية الادارى خسلال نظر دعسوى الفائه — عسدم محسو الخصسومة الامسائية المتعلقات الم

حدسم الخصيوبة في ضيوء الظيروف المستجدة والأثبار المترتبسة. قانبونا عبلي هيئه الظيروف ،

ملخص الحكم :

يجب التنبيه الى أنه ما دامت النازعة قائمة بقيسام اساسها وسيبها فان ما يطرأ عليها خلال نظر الدموي من المور أو ظروف. قد تغير في بعض الاثار المترتبعة على القسرار الاداري المطعسون فيسه 4 لا يهدو الغصومة الأصلية أو يدعلها منتهبة ، بل يتعسين على التضاء الادارى أن يحبب الخمسومة في ضسوء الظروف المستجدة ، وعلى مقتضى الآشار التي تترتب قاتسونا على هدده الظروف كمسا لو بدأت الدمسوى بطلب الغام قرار ترك في ترقيسة ثم رقى المحمى خسلال نظر الدمسوى ، اذ تمسيم الخصسومة عندئذ منحصرة عى ترتيب الاندميسة ، ويتعسين على القضاء الادارى مراعاة ما استجد من ظروف وترتيب آثارها. عي حسكيه ، ولا يتسال مندئذ أن الخصصومة الأولى قد انتهت بدعسوى انها كانت قائها على قرار الترك في الترقياة ، بال الواقام أن الخصيوبة ما زالت قاتيسة ، وأن تغييت بعض غرونها ، وكذلك المال اذا ما مدر الجزاء في النازعة التلابيسة بمتسوبة معينسة هي التي رفعت الدعوى بطباب الفائها ، ثم خففت العقبوية النساء نظبر الدهـوى ، غان المنازعة الادارية تعتبر ما زالت قائمــة ، وينصب طلب الالغاء في هده الحالة على العقوبة المختفة ، ولا يسوع اهتبسار المنسازعة منتهيسة ، لأن مي ذلك مجساماة للواقسع ، ولأنهسا مي المقيقة ما زالت قاتمة وان تغيرت بعض طروعها . هذا الى أنه من المسلم أنه يجموز لذوى الشمان أن يعمداوا طلباتهم أثناء نظمر الدعسوى ما دام ثمت ارتباط بين الطلبات الأمسلية والطلبات المعدلة .

ماذا كان الهدف الأسساسي من الدعوي اثبا هـو طلب الغاء الترار الاداري الذي يتسرتب عليـه احسل المسدعي من خسدمة ، وطاب اعسادته اليها ، ايا كانت الاثار المترتبـة على الفصـل ــ بالفــة الشــدة أو مخففــة من حيث اســتحقاق المساش التقاعدي او تعسويض التسريح او الحسرمان من وظائف السدولة أو ما ألى ذلك سوكان هذا الطلبه وهو جسوهر المتسازعة الادارية التي مثارها تأديب الجوعي والتي لم تنحسم كد لا يسزال موضسوعه تلقبا والفساية منسه منشسودة على الرغب من تعديل قسرار الطسرد أو التسريح ، قان ما ذهب اليسه حسكم المحكسة الادارية. من اعتبار المنسازعة منتهيسة يسكون سوالصالة هدده سفى غير محله ويتعين التضاء بالفسائه في هدذا الشسق منسه .

(طعني ٢٣ ٤ ه ٥ لسنة ٢ ق ـ جلسة ٢١/١٠/١١١)

قاعسدة رقسم (۱۲۱)

: المسسدا

صدور قرار باقهاء فنهة أهد المسابلين اسسننادا الى هكم.
النقسرة السسادسة من المسافة ١٢ من القسانون رقم ٢١ اسسنة ١٩٧١
بنظام المسابلين بالقطاع العسام بسبب الحكم عليه فهنيا بعقسوية
مقيدة للحرية من احدى المصلكم الإجنبية — الحسكم المسادر من
المكتمة الإجنبية وان جساز الاسسنناد اليسه كسسبب من اسسباب
تاديب المسابل عما بدر منه الا آنه لا يسسنقيم سسببا حسجيها لانهاء
خفيقه بالتطبيق للنص المذكور حسابلة مصدر القسرار في اعبال
المسادر في هذا الشان انطوى على مخالفة جسسية تنصدر
المسادر في هذا الشان انطوى على مخالفة جسسية تنصدر
به الى مرتبه الانصدام السذي لا تلحقه اية حسسانة •

ماهص الحكم :

ومن حيث أن الشابت أن أحدى محساكم المانيسا الاتحسادية حكمت على الطساعن بالحبس مدة مسنة وأربعة السسهر وبغسرامة تسسدرها فلامائة مارك المساني لالمستراكه مع آخر في ٨ من أبسريل سسنة ١٩٧١ تقنى تهسريب حقيبتسين بهما مخسدرات من مطسار غرانكاورت ألى داخسل ألمدينة الموفلك أبان عهبل الطساءن مندويا ماليا للكتب ووسسسبة مصر اللط مران في فرانكفورت ،وقد أجسرت المؤسسة المسلكورة - تحقيقها الداريا على الموضوع تقاول سماع اقوال بعض العساماين بهكتب المؤسسمة في فرانكورت ، كما سمعت فيه اتسوال الطساعن السذى ايد مسدور الحكم المشار اليه ضده ، وانتسهى التحتيسق الى تيد اله العمية مخالفية ادارية ضد الطاعن لأنه بمسفته المسدوب المسالي معنطقة المانيا خرج على مقتضى السواجب الوظيفي ولم يسلك مي تمم فاته مسملكا يتفق والاحتسرام الواجب بأن اشسترك في يسوم ٨ مسن ابريل سنسنة ١٩٧١ بمطار فرانكف ورت مع ٠٠٠٠ في تهسريب . حقيبتين بهرسا ٤٤ كيلو جسرام بن المشسيش بن المسار الى خسارج الدائرة الجبركية مستفلا عي ذلك مسفته كعسامل بالؤسسسة ومستغلا سنيارتها في نقبل الحقيبتين مها أسماء في سميهمة المؤسسية . ونظر المسامة الجرم الإداري الذي ارتكبه الطماعن عقمد اقتسرح المحقق احالت الى المحاكمية التأديبية للنظير في أمر فعسله من الغدمة وباهالة الأوراق الى السيد رئيس النيابة الادارية الوسسات الثقافة والاعسلام قرر اعادتها الى المؤسسية لأعبسال جسكم للسادة ١٤/٦٤. من التانون رتم ٦١ لسنة ١٩٧١ بعد التحتيق من نهائية الحكم · العسادر أسد الطساعن بعقسوية مقيدة للحسرية ، وفي ٢٠ مين مارسن سينة ١٩٧٣ عرضيت ادارة التحقيقات بادارة الشيئون القانونية مالؤسسيمة على السيد / رئيس مجلس أدارة المؤسسية مسذكرة مالم ضيوع تضيمنت كل وقائميه وما ارتاته النيابة الادارية كميا أوضحت أن الحكم المسادر ضد الطاعن قد تأيد استثنافيا وبعد أن أوردت المذكرة نص الفترة السادسة من السادة ١٤ الشار اليها واشارت الى توافر شروطها في حق الطاعن ، تفسحنت اقتسراح انهاء خدمت طبقا لأحكامها وذلك اعتبارا من ٨ سن ابسريل سسنة ١٩٧١ تاريخ ايتساف الطساعن عن العبال وقد وافسق يرئيس مجلس ادارة المؤسسسة على اقتسراح ادارة التحقيقسات وأصسدر في ٢٩ من مارس مسئة ١٩٧٣ قزاره الطعسون فيه ريسم ٢٥٧ لمسقة: ١٩٧٣ بالهمية بالمعيس مدة سسبة عشر شبيهرا وغسرامة ٣٠٠ بسارك. المسائمي و وتسبد اشبير في يبلجة هنا القسرار الى المقسرة السسادسة. من المسادة ٢٠ من نظام العالمين بانقباع العالم العسائر بالقسائون. رقم ٢١ لمسئة ١٩٧١ والى تعقيمة العسيم المسائر ضبيد الطاعن ,

ومن جيث ان الواضيح من سمياق الواتجات على النجو السياقية بيانه ان الؤسسمة المدعى عليها كانت قسد الجهت بعد أن اجسرت تحقيقها عيما نسب الى المدعى حالى المائسة الى المحكمية التأديبية للنظسر على أمر قصيله من المستجة ، في أن النيابة الادارية ارتسات الى مندور حكم بديس الطناءي منعة عشر شسهرا يوجب اعيسال المقادرة السائدة عن المسائدة عن المسائدة 3 من القسائون رقم 11 لسينة 1911 بنظام المسائدة المحكورة ويسبب الحكم عليه بالهاء مجموعة المدعى استفادا الى المسائدة المحكورة ويسبب الحكم عليه بناك المقسوية من الدعى عليه بناك المقسوية ،

ومن حيث أن المسادة الرابعة من شاتون المهتويات التص على المبهم الا تقام المحدوى العدوميسة على مرتقب جريسة أو المصل في البخبارج. الا تقام العموميسة ، ولا تجساوز التابتها على بن يلبيت أن المصاكم. الإجنبسة براته حيا اسند الله أو أنها حكنت بليت الهائل المحبوبية المحدوى المهوميسة لا ترضيح على عنويات » ، بدلالة حسدًا النص أن الدصوى المهوميسة لا ترضيح على المصرى الذي الذي أن المصاكم الجنائية المحكمة بهائليا بادائته أن المصاكم الجنائية المحالم المحلوم المحالم المحلوم المحالم المحلوم المحلو

المسالة المائلة على ما العادت به وزارة النظرجية بكتابها المؤرخ في ٢ من ابسريل سسنة ١٩٧٥ من انه لا يوجد بين مصر والمانيا الاتحسادية المتاتيسة تنفيذ احسكام ، وعلى ذلك غلا يجبوز ان يطبسق في مصسر بنساء على هسفا الحكم او يترتب عليه ثبة عقبوبات تبعيبة ولو كانت بمهسرة في المساندن الممرى كوجود انعسدام الأهليسة والحسرمان سن المقبوق ب والمزايا الوظيفيسة وما البها المنصوص عليها في تأسون المقبوبات أو في غسيره من القبوانين ، نظرا لأن الاعتسراف بهذه المتار للمسكم الجنائي الأجنبي يضل اخلالا واضدحا بسيادة الدولة .

وبن حيث انه لما كان ما تقسدم وكانت المسادة ٢٤ من القسانون
مرة ١٦ لمنة ١٩٧١ بنظسام العساءلين بالقطاع العسام الذي مسدر
القسرار المطهون فيه في ظلل العمل باحكامه تقضى بان تنتهى خدمة
العسامل بالحسكم عليه بعقدوية جنساية أو بعقدوية بقيدة المصرية
في جريسة مضلة بالشرف والإمانة ، علن المسكم الجنسائي الذي نتنهى
به ضدمة المسابل وفتا الإحسام هذا النص لا بدوان يسكون مسادرا من
احسدى المساعم الممرية بعقدوية جنساية أو بعقدوية متيدة المصرية
من جريسة مضلة بالشرف والإمانة وبهدف المسابد
من المحكمة الإمنيسة وان جساز الاستفاد اليه كسسبب لتأديب العسائر
عبا برىء منه الا أنه لا يستقيم سسببا مصحيحا لاتهاء خدمته
المسامل بعسبب مسحور المكم الجنسائي الأجنبي عليسه عسلى غسير
المسامل بسسبب مسحور المكم الجنسائي الأجنبي عليسه عسلى غسير
المسامل بسانوني مسايع ه

وبن حيث أنه لما كان القسرار المطعون فيسه قسد مسدر بانهاء مصدمة المسدى اسستكادا الى حكم الفقسرة السسادسة بن المسادة ٦٢ من القسانون رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ المسار اليه بسبب الحسكم عليسه خهائيسا بعقسوية مقيسدة للحرية من احسدى محساكم المائيسا الاتحادية ، وكانت سساطة مصدر هسذا القرار في اعبسال النص المسنكور قصيرة يوجسوب أن يسكون الحسكم الجنائي صسايرا مسن المحساكم الوطنيسة احتسراما لمسيادة الدولة دون أن يسكون له أدنى سساطة تقسديرية في حسذا الشسان ، غان القسرار يكون والاسر كسذاك قد انطوى على مخالفة حسذا الشسان ، غان القسرار يكون والاسر كسذاك قد انطوى على مخالفة جسيبة تلحدر به الى مرتبة القرار المصدوم الذى لا تلحقيه اية حصساتة ولا يتقيد من ثم الطغن نبيبه بالإلفاء بالمواعيد والإجراءات القانونية المقيرة بما ينتفى معه تطلب التطلم الإدارى المسبق منه كشرط بقبسول دعوى الفاء هذا القرار ،

ومن حيث انه لما تقسدم من السبب غانه يتمسين الحسكم بالغاء
القسرار المطمون فيه ، وإذا ذهب الحسكم المطمون فيه غسير هدذا
المسذهب غانه يسكون قد خسالف القساتون واخطاع في تلويسله وتطبيقه
ويتمسين من ثم القضاء بقبسول العلمن فسكلا وفي موضسوعه بالفاء
المسكم المطمون فيه والفساء القسرار الملمون فيه ، وذلك دون اخلال
بعسق الجهة الادارية في اتضاذ الإجسراءات القانونية المناسسية خسد
المستحد، ،

(طعن ٢٦ه لسنة ٢٣ ق _ جلسة ١٩٨١/١/١٨١)

قامسدة رقسم (۱۲۲)

: المسلما :

مدى رقبابة القفساء الادارى على القبرار التلايين بسبب القبرار التلايين بوجه علم هدو اخبلال الموظف بواجبات وظيفته أو التسانه عبدالا محدرها •

ملخص الحكم:

انه وإن كان القسرار التادين ، كاى قرار ادارى آخر بجب أن يقسوم على سسبب يبرره ، هلا تتسدفل الادارة البوتيسع الجسزاء الا أذا قامت حالة والتعيية أو قانونيسة تسوغ تدخلها ، والقضاء الادارى أن يراقب صحة تسلم حدة الوقائد وصحة تكييفها القسانونى ، الا أن لسلادارة حقد ير الهيسة عدة الحالة والخطورة الناجسة عنها ، وتقسدير الجزاء السدى تراه مناسبا عى حسود النصاب القسانونى المترر ، ورقسابة

الغضاء الادارى لهنبحة الحالة الواتعية أو الفلتونيية التي تبكون ركبي البسييم توبيد حدها الطبيعي في التجتق ميا أذا كانت التعجية التي النهي الدينا القرار في هذا الشبان مستظلمية اسستخلاصا سسائفا من أصبول تنتجها ماديا أو تانونيا ، غاذا كانت منتزعها ، أو كانت مستخلصة من أصبول لا تنتجها ، أو كانت مستخلصة من أصبول لا تنتجها ، أو كان تكييف الواقع عبد علي فرض وجبودها ماديا به لا بنتسبج النتيجية التي يتطلبها التدون ، كان القرار ماقدا لركن صن أركاته هبو ركبين السبب ووقسع مخالفا للقيانون ، أما أذا كانت النتيجية مستخلصة السبتخلاصا سائفا من أصبول تنتجها ماديا وتانونيا فقسد قام التساون ،

وصبيب القرار التأديمي يوجه عام هو الجابل الموظف بواجيات وظيفته أو انتيانه عبد من الأعبال المحسرة عليه ، غبكل بوظف ها يضاف الواجيات التي تنص عليها القبوانين أو القبواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء عمى حسود القبانون ، أو يضرح على متنفى الواجب عمى أعبال وظيفته التي يجب أن يقسوم بها بنفسه أذا كان ذلك منسوطا به وأن يؤديها بفقة ولمائة ، أنها يرتكب فنبا أداريا يسموغ ناديسه ، فتتب أرادة الادارة لتوقيع جزاء عليه بحسميه الأسكالي والأوضاع المتبررة قانونا عمى حدود النصافي المتبرر

(طمن ١٥٩ لسنة ١ ق _ جلسة ه/١١/١٩٥٥)

قامسدة رقسم (۱۲۳)

البسدا:

وجبوب قسلم القرار التاديبي على سمهيد يسروه سرقابة القضاء الاداري لمسحة قسام الوقائع القانيت المسررة التوقيع المسرزاء ، وصبحة تكيفها القانوني سحرية الادارة في تقدير الهجية المسالة والخطورة الناجية عنها والجبزاء الماسية لهما في حسود نهيسها القسسسالون .

ملخص الحكم :

انه وان كان القسرار التأديبي سد كاى قسرار ادارى آخسر سيجب ان قسوم على مسبب بيرره ، فلا تتسخط الادارة لتوقيع البيراء الا اذا قسامت حالة واتعية او تأتونية تسسوغ تتخلها ، وللتفساء الادارى أن يراتب صسحة قيام عذه الوقائع ، ومسحة تكييفها التأنوني ، الا ان للادارة حرية تقسدير اهبية هسا ، وتقدير الجسزاء الذى تراه بنامسيا في حسود النمساب التأتوني المقرر ، ورسابة التفساء الادارى لمسحة العسالة الواتعية التي انتهى اليها حسدها الطبيعي في التحقيق مها اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القسرار في هدذا الشسان مستخلصة السستفلاصا مستقفا من اصول تتجها ماديا او تأنونا ، فاذا كانت هدذه الثيجة بمستخلصة على هذا النصور ، مقد تام القسرار على مسببه وكان مطابقيا للقيانون .

(طعن ٧٨٩ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٤/٤/٢٥١)

قاعسدة رقسم (۱۲۶)

: المسلما :

وجسوب قيام القسرار التاديبي على سسبب بيرره سرقسابة القضاء الاداري لسذلك •

ملخص الحكم :

ان القسرار التلديبي يجب أن يقسوم على مسبب بيرره ، فلا تتسخط الادارة لتوقيع الجسراء الا اذا تابت حالة تانونيسة أو واتعيسة تبسرر تدخلها . ولما كان المسبب هو ركن من أركان التسرار الادارى ، مساوز للتفساء الادارى ان يراقب لقيسام هذه الحسالة أو عسدم تيابها كركن من الأركان التي يتسوم عليها القسرار ، غاذا كان الشابت أن السسبب الذي تسام عليه القرار التاديبي (وهسو تفيب الطسالب عن الكليسة وعن المحاكسة بدون عسفر متسول بفهم أن الطسالب متسارض وليس مريضا) هو أمر مشسكوك عي مسحته ، يسل أن الأصسول المشدمة مريضا) هو أمر مشسكوك عي مسحته ، يسل أن الأصسول المشدمة

للمحكيسة ترجع المكس - على حسب الظاهر من الأوراق - فيكون الحكم المطسون فيه والحيالة هذه اذ قضى بسوقف تنفيسذ القسرار التساديين الملسبات المنكورة ، وحتى لا تفسوت على الطسائب فرصسة التسسدم للإمتحسان ، وهو أمر يتمسفر تداركه - أن المسكم المذكور تد قسام على المسادي من القسادين ،

(طعن ۱۲۶ اسنة ۲ ق _ جلسة ۲۹/۲/۲۰۵۱)

قاعسدة رقسم (۱۲۵)

المسسدا :

وجعوب فيصام القضرار التلايين على سعبب كالشان في اى قرار التلايين على سعبب كالشان في اى قرار الدى آخسر على سعبب كالشان في اى قرار التلايية أو المسحة تقديم الله الإدارة على القضاء الادارى المسحة قيسام الوقائع وصحة تقديمها القسانوني تجد حدها الطبيعي في التحقيق مصالا كانت نتيجة القسرار مصنعاته من المسول موجودة أم مسدومة ومستخلصا سائفا من المسول مقتجها ملايا او قانسونا أم الاحداثيس له أن يسستانف النظسر بالموازنة والترجيع فيها يقسدم اسلطات التسانيب من دلائل وقرائن البسلتا أو نفيسا في خمسوص قيسام او عسدم قيسام الوسائة الواقعية أو القانونية التي تسكون ركن السعبب .

يقض الفكم:

ان القبرار التاديبي مد شمانه شان اى قسرار ادارى آخسر سيجه أن يقسوم على سعبه بسسوغ تنخل الادارة لاحسداث اثر قسانونى عى حسق المسوظة هو توقيع الجسزاء الفساية التى اسستهدفها القانون وهى الحرص على حسن سسير العمل و ولا يسكون ثبة سسبب للقسرار الا اذا لقابت حالة واقعية أو قانونية تسموغ التدخل و وللتضاء الادارى سفى حسدود رقابته القانونية سان يراقبه صسحة قيسام هسذه الوقائع وصسحة تكييفها القسانونى وهسده الرقابة القانونية لا تعنى أن حسل

التفساء الاداري نفسسه محل السططات التاديبيسة المختمنسة فنسسا كه حتسروك لتقسديرها ووزنهسا فيستأنف النظسر بالموازنة والتسرجيح تيهسا يقدم لدى السملطات التاديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن الحدوال اثباتا أو نفيسا في خمسوس قيسام أو عسهم قيسام الحمسالة الواقعيسة أو القانونيسة التي تسكون ركن السميب ، بسل أن هسذه السيطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقسرائن الأحسوال تأخيدها ذليللا اذا اقتنفت بها ، وتظرحهما اذ تطيرق الشيك الي وعدانها . وانهما الرقابة التي للتقيماء الإداري في ذلك تجد حمدها الطبيمي _ كرتابة قانونية _ في التحقق مسا اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها التسرار التاديبي في هدذا الخصدوص مستقادة من أصول موجسودة أو أثبتتها السلطات الذكورة وليس لها وجود ، وما أذا كانت النتيجية وسيتخلصة استخلاميا سيائفا ون اصبول تنتجها والساأل فانونيا ، هاذا كانت منتسزعة من غير أصدول موجودة أو كانت مستطعمة من امسول لا تنتجها او كان تكييف الوقائسة على غسرض وجسسودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القدرار فاقددا لركن من اركانه وهنو ركن السبيب ووقسع مخالف القسانون ، أما اذا كازت النتيجة وسيتخلصة استخلاصا وسائفا من أمسول تنذيها ماديسا او قانونا ، فقد قام القدرار على سببه وكان مطابقا للقانون .

(طعن 101 لسنة ٣ ق ـ جلسة ٥١/٦/١٥) (في ذات المعنى طعن ١٦٥٢ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١١٥٧/٢/١٦ ٤ وطعن ١٥١ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١١٥٠/١٢/١٥)

قاعبدة رقيم (١٢٦)

المستدان

وجـوب قيـام القرار التـانييي على سـبب يدــرره مـ رقــابة
القضــاء الاداري لصـحة قيام الواقعــة وسلامة تكيفهــا القـــتوني ــ
حــدود ذلك ــ عــدم رقابتــه اللامية توقيــع الجــزاء أو متألفتـــــة
مقـــدارة ،

ملخص الحكم:

ان التسرار التاديبي ، كاي قرار اداري ، يجب ان بقسسوم عسفير سبب يبرره ، فلا تتعضل الادارة لتوتيع الجزاء الا اذا قامت حالة. واتعيسة أو قانونيسة تسموغ تدخلهما ، وللقضماء الاداري أن يسراتب. صحة تيسام هدده الوقائع وسلامة تكييفها القانوني ، دون ان يتطسرق الى ملامية توقيسع الجسزاء او مناقشسة مقسداره ، ورقابته هذه لمسحة المسالة الواقعيسة أو القانونية تجدد حدها الطبيعي في تحقيق أذا كانت النتيجية التي انتهى اليهسا القسرار في هذا الشيان مستخامة استخلاصا مسائفا من أصول تنتجها ماديا أو تانونيا ، عادا كانت هذه النتيجية مستخلصة على هذا النصو فقيد تهام الترار على سببه وكان مطابقها للتهانون • فاذا توافر لدى لجنه الشمياخات _ من مجموع العناصر التي طرحت عليها _ الانتفاع بأن العهدة أو الشيخ سلك مسلكا معيب ومريبا ينطوى على الاخسلال. بالواجب والخروج على متتضيات وظيئت ويدعوها الى الارتياب. غيسه وعسدم الاطمئنسان اليسه للقيسام بأعباء وظيفتسه ، فبنت على هسذا الاتتناع المجسرد عن اليسل أو الهسوى ترارها بادانة سلوكه واقصائه عن هـذه الوظيفـة ، واستنبطت ذنك من وقائع صحيحة ثابتـة ني عيسون الأوراق ومؤدية الى النتيجسة التي خاصت اليها ، مان قرارها في هدذا الشدان يكون بهناي من الالفداء .

٠ (طعن ١٤٦٨ اسنة ٢ ق ــ جلسة ١٢/٨ ١٢٥٦)

قاعسدة رقسم (۱۲۷)

: 12-41

جسزاء تاديبي - مسببه - هسدود رقسابة القفساء الادارى في. هسذا النسسان ،

ملخص الحكم:

اذا استند القرار التاديبي الى وقائع مادية مسحيحة لها وجود

تابت قمالا بالأوراق ، وهي وقائع لها دلالتها في تقسيد مسلوك الموظف الذي وقسع عليه الجزاء ، وقد استظامت بنها السلطة الادارية المنتصبة عقيدتها واقتاعها بعدم مسلاحيته للاسستبرار في الخصية كرجل بوليس استخلاصا سائنا مسليا بيرر النتيجة التي انتهت اليها في شائنه وهي القصل ، فان قرارها والحالة هذه ويمون قائما على مسببه ومطابقا للقائدن ، دون أن تكون القضاء الادارى رقابة على تصدير مدى عسدم المسلاحية هذه ، أو تفاسيها مسع التصرفات الماؤذة عليه ، أذ أن هذا من الملاحيات التي تنفسره الادارة بينا بها لا مهقب عليها في ذلك ، والتي تضيرج عسن رقيابة القضاء الادارى ،

(طعن ۱۷۸ لسنة ٣ ق - جلسة ١/٣/٨٥١١)

قاعسدة رقسم (۱۲۸)

البسيدا :

قسرار تادیبی - رکن انسبب فیه - رقابة القضاء الاداری اسه - سبب القرار التادیبی بوجه عام ها اخسال المسوظف بواهبات وظیفته او اتباله عمالا مهارها .

ملخص الحكم :

ان التسرار التاديبي شائه في ذلك شسان اى تسرار ادارى آخسر بجب ان يقسوم على سسبب يسوغ تدخل الادارة لاحسداث اثر تانوني في حسق الموظف هو توقيسع الجزاء للغساية التي اسستهدفها القسانون وهي الحسرس على حسن سسير العبسل ، ولا يسكون ثبت سسبب للقسرار الا اذا قابت حسالة واتعيسة أو تانونية تسسوغ هذا التدخل ، وللتفساء الادارى في حسدود رقابتسه القانونية أن يراتب صسحة قيسام هذه

الوقسائع ومسحة تكيفهسا القسانوني ، وهسده الرقابة القانونيسة التعني أن يحل التفساء الادارى نفست مجل السلطات التأتيبية, المختمسة. غيمها هو ختروك التقديرها ووزنها ، فيسستانف النظهر بالموازنة والترجيح غيما يقدوم لدى السماطات التاديبيسة مسن دلائل وبيسانات وقسرائن احسوال انباتا او نفيا في خصوص تيام او عدم تيام الحسالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتسبخل في تقدير خطورة هدد السبب وما يهسكن ترتيب عليسه من آشار ، بل ان هذه البطات حرة في تقدير تنك الدلائل والبيانات وقيرانن الأحسوال تأخذها دليسلا اذا اقتنعت بهما وتطرحها اذا تطسرق الشمك. الى وحدانها ، وانبسا الرقابة للقمساء الادارى في ذلك تجدد حدها الطبيعي - كرقابة قانونية - مي التحقق مها اذا كانت النتيجة التي انتهى اليهسا القسرار التاديبي عي هدذا الخمسوص مسستفادة من أصول. موجودة او اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما اذا كانت النتيجية مستخلصة استفلاصا سائغا من أمسول تنتجها ماديا او تاتونا ، ماذا كانت منتسزعة من فير اسسول موجودة او كانت مستفلصة من أمسول لا تنتجها أو كان تكيف الوقسسائع على مسرض وجسودها ماديا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار قاقدا ركنا من اركانه هو ركن السبب ووقسع مخالفا للقانون ، اما اذا كانت النتيجة مستفلصة استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا او تاتونيا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون ، ومسبب القرار التاديبي بوجه عام همو أخملال المسوظف بواجبات وظيفته أو اتباته عمسلا من الأعمسال المصرمة عليسه ، نسكل موظف يخسالف الوجبات التي تنص عليها القسوانين أو القسواعد التنظيمية العسامة أو أوالهسر الرؤسساء مي حدود القانون او يضرج على متتفى الواجب مي اعمال وظيفتمه تلك التي يجب أن يقدوم بها بنفسمه أذا كان مندوطا به وأن. يؤديهما بذمة وامانة مان همذا المسوظف انما يرتسكب ذنبا اداريا همو سسبب القسرار يسسوغ تأديبه متتجه ارادة الادارة الى انشاء أتسر تأسونى في حقسه هو توقيع جزاء عليبه بصميه الفنسكل والأوضساع المتسرة تانونا وفي حسدود النصساب المسرر .

(طعنی ۲۱ ، ۲۳۲ لسنة ۲ ق - جلسة ۲۱/۱۹/۱۹ ، وفی نفس المعنی طعنی ۲۲،۰/۲۱) المعنی طعنی ۲۲،۰/۲۸ المعنی طعنی ۲۲،۰/۲۸ (۱۹۲۰)

قاعستة رقسم (۱۲۹)

: المسلما

ولاية التعقيب على القسرارات التاديبية التهائية سه معقدودة لقضاء الالفاء وحده دون قضاء التاديب سوظيفة التاديب سهى احسكام الرقابة على المسوظفين في قيامهم على تنفيذ القوانين واداء واجبات وظائفهم .

ملخص الحكم :

من المقسر أن ولاية التعتيب على القسرارات الادارية النهائية هي لقضاء الألفاء أذ هو القضاء الذي شرعه القسائون للفمسسل في الطعن في القسرارات الادارية ، أما تضاء التاديب فولايت أهسكام الرقابة على المسوظفين في تيامهم على تنفيسذ القوانين وأداء وأجبساته وظائفهم على نصو يكلل تحقيق المسالح العام وأخذ المقصر مسن هسؤلاء الوظفين بجسرمه تأكيدا لاعترام القسائون واسستهدافا لامسلاح اداة الصكم وتأمينا لانتظام المسرافق العسامة وحسن سسيرها ،

وترتيبا على ذلك يسكون لسكل من التفسائين مجاله واختصاصه ولسكل نطاته وولايت ، غلا حجة في الاعتبراض على امتساخ المحكمة التلاييبة عن التعقيب على القبرار المسادر بنقال الطاعن ، طالما لم يلاغ هذا القسرار من تضاء الالماء صاحب الاختصاص في ذلك ما دام الطاعن قد قوت على نفساء فرصة الطمن في قسران نقال يرى المسادد القانوني لاستصدار حسكم بالفائه ، أن كان يرى

وجها لذلك ، عاصمه التسرار والصالة هذه حصمينا من الالفاء واجب الاحتسرام المام تضماء التاديب ، الا اذا قام بالتسرار وجمه مسن أوجمه انضحام التسرار الادارى ،

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٠٢٠/١١/٣٠)

بهتنفی احـكام التاتون رقم ٧٤ لسســـنة ١٩٧٢ بشـــان محـلس الدولة اســـبح التعقيب على القسرارات التاديبيــة من اختصـــاص المحاكم التاديبيــة وليس المحـــاكم الادارية أو محكسة القضــاء الادارى .

الفـــرع القـــاث الطعن في قـرار الجــزاء القــاديين

قاعسدة رقسم (١٣٠)

تطبيس احسكام القانون رقم ٧٧ اسسنة ١٩٧٧ بسسان مجسلس المدولة على مبعساد التظام من الجسزاءات التلدييسة الموقعسة عسلى المساملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المسددة في القسانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧١ بنظسام المساملين في القطاع العام سالمسانة ١٩٧٠ قد مسدر تأليسا للقسانون رقسم ٢١ لسسنة ١٩٧١ قد مسدر تأليسا للقسانون رقسم ٢١ لسسنة ١٩٧١ وبالتسائي يسكون قد نسسخ ما يضافسه من اهسكام هسذا القسانون ومن بينها المتظام من قسرار المسزاء ساطيق .

ملخص العكم:

ومن حيث أن تفساء هذه المحكمة جرى على تطبيس الدسكم القاتون رسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٦ بشسأن مجلس الدولة على ميمساد النظالم مسن الجسزاءات التأخيبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام دون غسيرها من المواعيد المصددة غي القساتون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ ينظام العاملين غي القطاع العام ، وذلك تأسسيسا على أن القاتون رسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٦ وقد مسدر تاليا للقساتون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ بالشسار اليه يكون قد نسسخ ما يضائته من احسكام في هذا القساتون ومن بينها ميعساد التظلم من قسرار البسزاء .

ومن هيث أنه وقسد ثبت من اوراق الدصموى ان المسيد اخطسر بقرار الانذار في ١٩٧٧/١١/١٤ وتظسلم منسه في ١٩٧٧/١١/١٤ منظسلم منسه في عسدًا التظسلم الذي تم خسلال مبعساد رفع الدعوى يقطسع هسدًا

المعساد ويعتبسر مضى سستين يوما على تقديمه دون السرد عليسه بمنسابة رفضسه ويسكون له رفع الدعوى خلال السستين يوما لهذا الرفض الحكمي أى مى موعسد غايبه ۱۹۷۸/۳/۹۳ ، واذ قام المسفكور برفسع دعسواه مى ۱۹۷۸/۲/۶ عانها تكون مقامة في المعساد القسانوني ، ويكون الحسكم المطسون فيه وقد الضد بغير ذلك قد خسائف القسانون ، ويتعسين لسذلك. المسكم بالفسائه وبتبسول الدمسوى شسكلا .

ومن حيث أنه بيسين من اوراق الدعسوى ان تسرار الاستذار عسدر من مدير المسانع دون ان يثبت أنه مغيوض مسن رئيس مجلس الادارة في ذلك ، الأمسير الذي يسكون مجببه القسرار مسادرا من غسير مختص ، حيث ينهي النبيد أولا من المسادة ؟؟ من القسانون رقم ١٦ لمسانة ١٩٧١ بثبيان نظيام المسافلين بالمقطاع المسام على اختصاصاص رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه في توقيسع جهزاء الانسدار على شساغلي محسية دعسواه بأنه يشسفل الفئة الثالث ولم تشكر الشركة ذلك ، مسعينة دعسواه بأنه يشسفل الفئة الثالث ولم تشكر الشركة ذلك ، كتابة أو شساغاه حسيما تقض بذلك المسادة ٧٤ من المسانون الذكسور الأمر الذي من شسائه بطلمان قرار الجزاء لاهسداره احسدي المفسهانات الاسساسية المتسررة المعبليل ، ويتعسين لذلك المسامنة المتسررة المساسية المتسررة المسائلة هسائلة

(طعن ۸۸۰ لسنة ۲۰ ق ــ چاسة ۲۷/۲/١٨٨٤)

قاعسدة رغسم (۱۳۱)

البسيدا :

الفقدرة ٢ من المسادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام المسادر بالقسانون رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ هسددت الاختصساص في توقيع المسازءات الواردة في البنسود التاسسع والمساشر والمسادى عشر للمحكسة التاديبيسة حالم يرد بهده الفقسرة تصديد موصدا اللطعن في القسرارات الادارية الواردة بالمسادة ٢٤ من قساتون مجلس السدولة رقبي. ٧٧ اسسنة ١٩٧٢ - ويعساد الطعسن المسلم المحكسة التلاييسة هسوا. سستون يسوما •

ملخص الحكم :

أن الجيزاء الطعون فيه وأفق رئيس مجلس الادارة على أصداره. بتأشيرته مي نتيجة التحتيق رقم ٢٠٥ لسسنة ١٩٧٨ وذلك مي ٢١ مسن. أفسسطس ١٩٧٨ ، وصدر بالقسرار في اليسوم التسالي برقم ١٩٦١ ع . وأبلغ الى المسوقع عليمه في ٢٦ افسيسطس ١٩٧٨ ، وأمام طعنمه المامي المحكمسة التأديبيسة بطنطا في ١٠ من اكتسبوير سنة ١٩٧٨ ، وكسل ذلك. في ظل نفساذ القسانون ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ . والحامسل أن المسادة ٨٢ من ذلك القانون قد أوردت الجزاءات التأديبياة ومنها الجازامين الواردين بالبندين المساشم والحسيادي عشم وبالاحسالة الي المعياش والفصيل من الخدمة ونصت الفقيرة ٣ من المادة ٨٤ على أن يكون الاختصياص في توتيه الجزاءات الواردة في البنسود التاسيع والعاشر، والحادي مثنر للمحكمة التاديبية ، ولم يرد بهذه الفترة تحصيد هوعبد للعلمن في القبرارات التي تمسير بالمُخانِفة لمكبهما ، الأهسن الذي يوجب في هدذا الشان الرجوع الى الحكم العام للطعن في. القسرارات الإدارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانسون مجلس السدولة والمعالي. اليه في المادة ٢٢ من القانون ذاته بالنسبة للمحاكم التأديبيسة بهـ راعاة ما يكون منصوص عليه من مواعيد في قانون نظمام العاملين بالتطاع العسام ، ومن ثم يسكون ميمساد الطعن في التسرار الطعسون عليه في هدده الدهدوي هو سيتون يوما ويسكون الطعن المرفسوع أمام المحكمة التأديبية قد رفع في ميعدد حقيقيا بقبسوله شكلا . ويكون. قضاء المحكمة التاديبية بطنطا مجيزا انتهى اليمه من قبول الطعن. الماثل ثبكلا تقباء صحيحا .

(طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ٢٤/١/١٨٤)

قاعسدة رقسم (۱۳۲)

: 12-41

مدى الترزام العماماين بالقطماع العام تقسميم تظمام مسن القدرارات الصدرة بمجازاتهم قبسل الطعن فيها امسام المحكمسة التاديبية ... المادة الماشرة من قاتون مجلس الدولة رقيم ٧٤ لسينة ١٩٧٢ هـ ددت المسائل التي تدفل في اختصاص محساكم مجالس السعولة ومن بينها البنسد ١٣ الخساص بالطمسون في الجسزاءات الموقعة . على المسابلين بالقطاع المسام في الحدود القسررة قانونا - المسادة ١٢ . من قائمان مجلس السنولة تقفى بالا تقبل الطلبات المقدمة راسسا والطعن في القسرارات الادارية النهائية المنصسوص عليها عي البنسد ثالثا ، رابعا ، تاسمها من المسادة ١٠ ونلسك قبسل التطسلم فيهسا في الجهسة الإدارية التي اصدرت القرار او الى الهيئسات الرئاسسية سـ مفساد فمسوص قانون مجلس السدولة أنه لا يشسترط بالنسسبة للعسساملين بالقطياع المسلم ضرورة تقديم نظهام قبيل اللجوء الى المكمية المنتصبة كشرط لقبسول الطمن في الجسزاءات الموقعة - مفسا نصسوس القيانون رقم ٨٤ لبسنة ١٩٧٨ باصدار قائون المياملين بالقطياع العام أن المشرع لم يوجب تقسيم هسذا التظسلم ولم يحسدد جزاء له اتسر عسلي عدم تقديمه بعد المنعدد د هدا التظلم أمر اختيداري لا يسدوغ تسرتب اى انسر قسانوني عليسه كشرط قبسول الطعن .

بهلقص الحكم :

أن مبنى الطعن يقسوم على أن الطاعن يتسنل الدرجة الثانيسة وليس المنافقة وتن ثم غان تظلمه يكون للمحكمة التادييسة مباشرة ، وانه قضسلا عن ذلك عقسد تقسدم بتظلم الى رئيس مجلس الادارة على ١٣ من نوغمبسر سنة ١٩٧٨ وأنه مسبق أن قسدم الباتا لذلك ايصال بسحل غانسد من هيئسة المسريد .

ومن حيث أن فيصل النسزاع في هذا الطعن ينحصصر في بحث. محدى النسزام العصاملين بالقطاع العام من تقصديم تظلمام مسن القسرارات المسادرة بمجازاتهم وذلك تبل طعن فيها أمام المحكمسة .

ومن حيث أنه بالرجسوع الى التسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشسان مجلس الدولة بيسين أنه قد حسدد في المسادة المساشرة المسائل الني. تدخسل في اختصساس محساكم مجسلس الدولة وهي ،

أولا - الطعسون الخاصة بانتخسابات الهيئسات المطيسة . ثانيا - النسازعات الخاصة بالمرتبسات والمائسات والمكانات .

تالفا ب الطلبات التي يقدمها ذوى الشبان بالطمن في القرارات. الادارية النهائية الصبادرة بالتميين في الوظبائف العبابة أو الترقيبة أو بمنسح المبالوات .

ثالث عشر ... الطعدون غي الجنزاءات الموقصة على العناملين. بالقطاع العام في الصدود القررة قانونا . به ومن جيث أنه باستعراض جميم هذه المسمائل بيسين انه ليس من فيها ما يتعلق بالعساماين بالقطاع هام سدوى ما نص عليمه المشرع استنداء في البند الثالث عشر .

وبن حيث أن المسادة ١٢ من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ المسسار اللهمة نعمت على أن لا تقبسل الطلبسات القسدة راسسا بالطعسن في المتسرارات الادارية النهائيسة المنصوص عليها في البنسود ثالثا ، رابعا ، تاسما ، من المسادة ، ١ وذلك تبسل التظسام فيها التي الجهسة الادارية التي أصسورت القسرار أو إلى الهينسات الرئاسسية .

ومن حيث ان المسسرع لنم يستنظرم مسرورة التطلم كثيرط لقبول الدعوى الا بالنسبة للطلبات المنصوص عليها في البنود ٣) ولم يشتنط ذلك بالنسبة للبند الثالث عشر المساص بطمون المالين بالقطاع المام في الموزاءات الموقعة عليهم الخالك فائه ولا سند لالسزام هولاء العالمين بضرورة تتسيم تظام قبل المجدء الى المحكسة كشرط لقبول الطمن في الجزاءات الموقعة عليهم المجدء الى المحكسة كشرط لقبول الطمن في الجزاءات الموقعة عليهم .

ومه النظام ولسم يحجب تقسيم هسذا النظام ولسم يحسده جسزاءا او السرا ما على عدم تقسيمه او على تقديد بسد اليمساد ، همن ثم مان مشل هافي النظام لا يعسدو ان يكون امسرا اختيسارا لا يسسوغ ترتيب اى السر تاتونى عليسه كشرط لتبسول الطمن .

ومن حيث أنه وقد أنتهى الأمسر الى أنه لاشب تراط النظام لتباول طمن المسابلين بالقطاع المسام عن الجسزاءات الموقعة عليهم سماء

طبقا القانون مجلس الدولة أو طبقا القانون نظام الفائلين بالتطاع المعالي بالتطاع المعالي من المعالي المعالي المعالي المعالية المعا

(طعن ۱۷۰ لسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۱۱/۱/۱۸۸۱)

فأعسدة رقسم (۱۳۲)

: 13-41

بصدور القدانون رقم ٧٧ استة ١٩٧٧ بشدان مجداس الدولة لاحقدا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام المدالين لاحقدا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام المدالين بالقطاع المدال تصبح القدوات والاجرادات والمواعيد المسدوص عليها في الفصدل الثالث (أولا) من البداب الأول من القدانون رقسم ١٩٧٧ هي الوجبة الانبياع عند نظير الطعدون في المدالين بالقطاع المام المدالم المام المدالم التنظيفي من قدرار الجدراء بقطيم المداد و

ملقص الحكم :

ان قضاء هذه المدكسة قد استقر على انه بمستور العسانون رقم الا لمسنة ١٩٧٧ بكسان بجلس الدولة لاحقا للقسانون رقسم ٢١ لسنة ١٩٧١. بامسدار نظام العمام العماملين بالقطاع العام ، تصبيع القسواعد والاجراءات والمواعيد المتسوص عليها في الفصل النسائد (أولا) من البساب الأول من القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ هي الواجيسة الانباع عند نظار الطعسون في الجسزاءات الموقعة على العماملين بالقطاع المام المداكم التلابيسة ، وأنبه تبعا لذلك عان التظام من قرار الحسزاء يقطع ميصاد الطعن .

وبن حيث أنه أعمما لا أذلك يسكون بيعساد الظعس في المسراءات

ألوقعسة على العسابلين بالقطساع العسام ابام المساكم التلديبيسة هسور مستون يوما من تاريخ العسام بالقسرار الطعسون عيسه .

واد كان الثابت أن المسيد تد عسلم بقسرار محساراته في ١٩٧٧/١١/١١ واتسام طعنسه السام المحكسة الثاديبية بالاسكندية في ١٩٧٨/١/٨ فين ثم غاته يسكون قد أتسام طعنسه في المحساد ، واد تضى الحسكم فيسه على خسلاف ذلك ، فانه يسسكون تسد خسلاف التسانون وبالتسالي فانه يتعسين الحسكم بالشسقة .

(طعن ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعسدة رقسم (۱۳۶)

المِسسدا :

تحسيد اختصاص الحكمة التاديبية هي بطبيعة القسرار المطمون فيسه وقت صدوره سدوور القسرار من شركة من شركات القطاع المسام شركة من شركات القطاع شركات القطاع القسائوني أو انقضاؤها وهاول شركة من شركات القطاع الخساس معلها لا يؤثر على المقساد الاختصاص المحكسة التاديبيسة ،

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم غان المحكمة التدبيسة العمالين بوزارة المساعة تسكون هي المقتصسة بنظر الدعوى مقسار الطمس. المثل ، ودون أن ينسال من المقتصساسها بذلك أن شركة بتسرول بلاميسم التي حلت معل الشركة الشرقية للبتسرول هي احسدي شركسات التطاع المخاص ، ذلك لأن العبسرة هي تحسديد اختصساس المحكمسة هي بطبيمسة القسرار المطعمون فيه وقت مصدوره ، وأذ مسدر هذا القرار وقت أن كانت الشركة الشرقيسة للبقسرول قائمسة فيسه وقت مصدوره ، وأذ مصدر هذا القسرار وقت أن كانت الشركة الشرقيسة قائمة فيه كاحدى شركات القطاع العسام غان تغير كسكلها القانوني أو انتفساق ما وطول شركة من شركات القطاع الضامي حطهما لا يؤثر في انعقاد الاختصاص للمحكمسة التلاييسة .

ومن حيث أن الحسكم المطعمون فيه وقسد ذهب غير هسندًا المسدهب

يكون مخالف المتازون ، ومن ثم يتعسين الحكم بالفسائه والتضاه بلختصاص المحكسة التاديبية للعالمين بوزارة المسناعة بنظمسر الدهسوى وباعسادتها اليها للفصل فيها .

قاعسدةِ رقسم (١٣٥)

البسياة

ميمباد رفيع التظهم الى المسلطات الادارية •

ملخص الفتوي :

ان الموعد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة ترقع الطسعن الي محكسة القضاء الادارية المربية القضاء الادارية من التقليم المنافية المسادرة من الرؤساء أذ يجوز رفع هذا النظام في أي وقت دون التقيد بميساد معين ما دام القسانون نفسه لم ينص على هذا القيد .

ان رفع التظلم الى السلطات الادارية بعد قوات الوعد المصوص عليسه فوات موعد رفع الطعن عليسه فوات موعد رفع الطعن الى محكمة التفسساء الادارى بالنسبة الى القسرار الجديد اذا كان هسذا القسرار بؤيدا للقسرار الأول أما اذا كان التسرار الجديد ممسدلا لو ملفيا للقسرار الأول بدا موصد رفع الطعن من جديد .

ويكون النظام في القسرارات المسادرة من المحسالس التأديبية الى الميسال التأديبية الى الميسال التأديبية الى الميساد والميساد وفي المواهيد المنسوص عليها في قسوانين تشكيلها عادًا ما استنفت هذه الطرق ، لم يبق الا الطعن أمام محكسة القساء الادارى للاسسباب وفي المواهيد المنسوص عليها في قانون مجسلس السدولة .

قاعسدة رقسم (۱۳۱)

المسمداة

النمي ببطان عريضة الدعدوى الطروحة امام المحكمة التلاييية لعدم التوقيع عليها من محام – غير سحيد – اسساس ذلك ان المحاكم التلاييية الم تكن غي هم عم القسانون رقم هه السمنة 1909 غي شهان تنظيم مجلس الدولة الذي (اقام المحدي غي ظله دعواه الماشلة من تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فاتها لا تخضع لحكم المادة ٣٧ من قاتون مجلس الدولة بعريضة موقعة من محامي مقيد بجدول الدعوى امام مجلس الدولة بعريضة من محامي مقيد بجدول المحامين المقبولين امام المجلس يؤكد ذلك ان الماشاة الفاهسية من مقاسون اصدار القائون رقم ٥٥ اسمنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحامين المتبولين المام المحاكم التداري والمحاكم الادارية العليا ومحكمة القفساء الاداري والمحاكم الادارية العليا ومحكمة القفساء الاداري والمحاكم الادارية العليا ومحكمة القفساء الادارية المادية المادارية المادية المادارية المادين المادارية المادية المادارية الما

مِلْخُصِ الْحَكِمِ :

ان النعى ببط—لان عربضية الدعوى لعسدم التوقيع عليها من محسام غير سيسديد ، ذلك ان الحسائم التلابيية لم تسكن في حسكم التاليبية لم تسكن في حسكم التسائون رقم ٥٥ لمسئة ١٩٥٩ السدى لقام المسدود محاكم مجلس السدولة ومن ثم مانها لا تخضيع لحكم المسادة ٢٣ من عادد محاكم مجلس السدولة المنتقدم التي أوجبت ان يسكون رفع الدعسوى امام مجلس المسدولة بعريضية موقعة من محسام متيد بجدول المسامين المتسولين اسام بعريضية موقعة من محسام متيد بجدول المسامين المتسولين امسام المسدولة المناسس ، وذلك بمسراعاة أن المسادة الخامسية من تانسون المسدار

التانون رقع ٥٥ لسمة ١٩٥٩ الشمار اليمه لم تحمد المسمايين المتبولين أمام المحسكم التاديبية شسان المحسامين المتبولين المسام المحكسة الادارية العليسا ومحكسة التفساء الاداري والمساكم الادارية ، كها أن جدول المحامين الشامن المستغلين المنصوص عليه في السادة ٥٦ من القساقون رقم ٦١ اسسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الحساماة لا يشستمل على تسم خاص بالمصامين المتبولين امام المحماكم التاديبية اسموة ببحكية النتض والمحكية الادارية الطيبا ومحكية الاستثناف ومحكية التضاء الاداري والمحاكم الابتدايئة والمحاكم الادارية ، كها لم تشترط المسادة ٨٧ من القسانون آنف الذكر أن يكون تقسديم صسحف الدعاوى امام المصاكم التاديبية موقعا عليها من محسام ، وذلك كاله مع الأخدة عي الاعتبار أن المحاكم التاديبية ليست من المحاكم الادارية التي مناها قانسون مجلس السدولة ، وغنى عن البيسان أن القسانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ماعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية الذي انشا المساكم التاديبيسة قد جساء غلوا بن النص على الشرط التتسدم ، اذ كان اختصاص هذه المساكم ونقسا لأحكامه مقمسورا على التاديب ولسم يكن لها ثبة اختمساس بنظر الدعاوى التي تقام طعنا في القرارات التأديسية ،

(طعن ٩٠٥ لسنة ١٩ ق ـ جلسة ١٥/٥/١٥٧)

قاعسدة رقسم (۱۳۷)

المسسدا :

عسدم توقيع مجام على صحف الدعاوى التي تقدم للمساكم التدبيبة طمنا في القسرارات الانسار اليها في البندين التاسيع والثالث عشر من المسادة ١٠ من قالسون مجلس الدولة ليس من شساله بطالان مسحيفة المدعوى مسلس فلك : حسق التقافي كفاله الدستور ما الاصل ان المسواطنين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون أن يسستازم فلك توقيع مصام على صحف دعاويهم ما لم يسستازم القادرة من الاجراء مقانون مجلس المحولة ونظام ما لم يسستازم القادرة من الحولة ونظام

المسابلين بالقطاع العام سنواء الصنادر به القسادن رقيم 11 اسنة. 1971 أو القسادن رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ وقالون المتساباة المسادر بنه المسادن رقيم ١٦ أسنة ١٩٦٨ لم يستازم هذا الإجراء -

مُلقص الحكم :

ومن حيث ان حـق التقباهي قد كفله الدستور لجبيع الواطنين. كبيبا كفل لهم حق الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي ذون قيبد في. وجارستهم هذا الحـق ؟ ومن ثم عان الاصبال ان للجبواطنين الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة بون أن يسيستنزم ذلك نوقيع جديام معى حسحك دجاويهم ما لم يسستنزم القباتون جذا الاجـراء -

ومن حيث أن قائسون مجلس السدولة الصبادر به القسانون رتسم ٧٤ لسئة ١٩٧٢ نص في المادة ١٥ على أن بخنص المصاكم التابيبية بنظر الدماوي التأديبية عن المخالفيات المالية والادارية المشار اليهما في المادة المنكورة ، وكذلك تختص بنظر الطمسون المنصبوص عليها عي البندين الناسم والثالث عشر من المسادة المساشرة ، وهي الطابات التي يقديها الوظفون العبوييون بالفياء القبرارات النهائية للبياطات التاديبيـة ، والطعـون في الجـزاءات الوقعـة على العـاملين بالقطاع المسام . كما نظم القانون آنف الذكر في القصل الثالث مانيا مد من الباب الأول الاجسراءات أمام المحساكم التاديبية ونص في المادة ٢٤ على أن تقسام الدعسوى التأديبيسة من النيساية الاداريسة بايسداع أوراق التحقيق وقرار الاحسالة قلم كتساب المحكسة المختصسة ، ولم يستازم القيانون حضيور محيام مع العيامل المحيال للمحاكبة أذ نص مي المادة ٣٧ على أن للعمامل المتسدم للمحاكمة أن يحضر جاسسات المحاكيسة بنفسسه او أن يوكل عنسه محاميا وله أن يسدى دفاعه كتسابة أو شعفاهة كبا يكون للمحكمة أن تقبرر حضبور المعامل شخصيا ، ولم يسرد بالقسانون آنف الذكر ثمة نص يبستازم توقيسج محسام عسلى صحائف الدعاوى الخاصة بالطعن في التسرارات المنصبوص عليها هي البندين التاسع والثاث عشر من المادة ١٠ سالفة الذكر ، وعملي ومن حيث انه اذا كان قانسون مجلس السدولة لم يسستلزم توقيسع محام على مسحف الدعاوى التي تتسدم للمحاكم التاديبية ، فان نظمام المساملين بالقطاع المسام سواء المسادر به القسانون رقم 11 لسسنة ١٩٧١ او التسانون رقم ٤٨ لمسنة ١٩٧٨ لم يشسترط هسذا الاجسراء ٤ كما أن قانسون المصاماة المصادر به القانون رقم ٦١ لمصنة ١٩٦٨ عنسلا عن انه لا يشسمل على جمدول خاص بالمسامين المتبحلين امام المصاكم التاديبية اسموة بجمداول المصامين المقبسولين امام محكمسة النتنى والمحكسة الادارية العليسا ومحكسة الاسستثناف ومحكسة التضاء الإداري والمسلكم الابتدائية والمساكم الادارية ، غانه لم يشترط في المادة ٧٨ منه أن يكون تقديم مصحف الدعاوى أمام لحساكم التاديبية موقعة من محام ، وابتناء على كال ما تقدم اسان عدم توقيسع محام على صحيفة الدعوى التي تقدم للمصاكم التأديبية طعنا غي الترارات المشمار اليهما - البندين التاسع وألثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شانه بطالان صحيفة الدمسوى ، ولا وجه لما ذهب اليسه الحسكم المطعسون نيه بسن أن المادة ٢٤ من قانون مجلس المدولة آنف الذكر ، وقد نصبت على أن يمسل منسد نظسر الطعمون المنمسوس عليهما مي البنسد التسالث مشر من المسادة العاشرة بالقسواعد والاجراءات والمواعيسد المنمسوص عليها في القمسل الثالث - أولا - من الباب الأول عدا الأحكام المتعلقية بهيئة مغوضي الدولة ، قان لازم ذالك أن توقيح صبحف هذه الدعساوي من مصمام بالتطبيق للمسادة ٢٥ التي تنص على أن توقسع مرائض الدماوى التي تقدم للمحملكم الادارية ومحكممة القضماء الادارى من محسام متبول امام هده المحساكم ، لا وجسه لما تقدم ، ذلك لأن مقتضى تطبيق هسكم المسادة ٢٥ سسالفة الذكر واسستأزم توقيح

معام على صحف الطعون التي تقدم للمحاكم التاديبية أن يكون. المحامى متبولا أمام هذه اللحامي وقد مسلف القدول أن تحاون مجلس السحواة ومن قبله قانون المحام أم يحدد المحامين المتبواين ألمام الحامي التلايبية ، كل ذلك بجانب أن المحادة ؟ خصت بالذكر الطمعون عليها عن النيد الثالث عشر من المحادة ، ١ وأغلت الطعون التي يقدمها الموظفيون عنى القدرارات التلديبية النهائية المحادم عني المحادم التاديبية النهائية كنذك المحاكم التاديبية ، واسعازام توقيع محام على صحف الطعون المحددة من المحادم عنى المحدد على المحدد التاديبية ، واسعازام توقيع محام على صحف الطعون المدمدة من المحودين عنى المعدرات التاديبية التحديد على المحدد التاديبية يؤدى الى مضارفة ظاهرة لا مصدوغ لها .

ومن حيث أن الحسكم المطعون فيسه 6 وقد قضى ببطالان صحيفة الدعسوى لمسدم توقيعوسا _ من محسام 6 غانه يسكون قسد أخطا في. تطبيستى القسانون ويتعسين لذلك الفساؤه والحسكم بعسدم بطالان صحيفة الدهسوى لهسذا المسبب .

وبن حيث أنه لما كان الأسر كها تقدم ، وكان الحكم الطعون غيسه قد وقف عند بطلان مسحيفة الدملوى لمسدم توقيعها من محلم دون أن يتطرق تفسياؤه إلى الفصل في شلكل أو موضوع الدموي ذاتها ، غانه يتعلين اعادتها إلى المحكمة التأديبية للعالمين بوزارة المستاعة للفصل فيها .

(طمن ٢٩٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩٠/١/٢٧)

قاعسدة رقسم (۱۳۸)

المسسدا :

قسرارات الجسزاء العسادرة من شركات القطساع المسسام عسلى. المساملين فيها ساخصساعها الرقابة القضسائية مسن قبسل المساكم التاديبية وهي من محساكم مجسلس الدولة وتطبيق القسواعد والإجراءات والمواعيد المصسوص عليها في قانون محسلس السدولة شساتها شان

القسرارات الادارية ــ من مقتفساه ان يجعسل طلبسات الفساء هسذه الجسزاءات الموقعسة على العسلمان بالقطساع العسام تخضيع في نطساق دعسوى الانفساء وقواعدها وأجراءأتها ومواعيسدها لذات الأحسكام التي تخضسع لهسا طلبسات بالغاء القرارات القهاثيسة الصسسادرة بالقسانون رقيم ٧٤ لسينة ١٩٧٢ على أن ويعياد رفيع الدعوى الهام المحكمية فيها يتعسلق بطلبسات الالفاء سستون يوما وأن التظسلم الى الجهسية التي اصمدرت القرار المطعمون غيمه أو الى رئاسستها يقطمه هذا الميعماد م حكم نهسائي حائز نقسوة الأمر المقضى ببطسلان مستحيفة الدعسوي لمسعو توقيعها من مصام - صحيفة هذه الدعسوى بما تضمنته مسن نمي المسدعى على القسرار الصسادر بمجسازاته واتصسالها بما تضمنته بعسلم الجهسة التي يعمسل بها من واقسع حضسور ممثلهسا في جميسع جلسسات الدعسوى يتحقسق منها رغم العسكم ببطلانها كلجراء منتتسح للخصيصهة القضائية معنى النظام بما يحمسله من نعى على القسرار وعسزم عسلي مخاصسمته سد أثر ذلك : قطسع سريان ميمساد رفع دعسوى الفاه سد قرارا الجسزاء - سريان اليمساد من جسديد اعتبسارا من تاريخ العسكم الصادر، فيهما شمانها في ذلك شمان الأثمر المتمريب على اقامة الدعوى المام محكيسة فسم مختصسة ،

والخص المكم:

ومن حيث أن المتبين أن قرار الجزاء الطعمون فيه قد مسدر من الشركة المدعى عليها وهي من شركات القطاع العالم ، في ظلل المحكام نظام الماليين بالقطاع العالم المسادر بالقانون رقام ١٦ المسنة ١٩٧١ واسستفادا الى المنتين ٨) ، ٩) منه ، كما أن المتبين انقاصد ربعد العمل بالقانون رقام ٧٧ اسسنة ١٩٧٢ بشسان مجالس المدودة ، بها من شسانه أن يجمعل القواعد والإجرامات والمواعيد المتصوص عليها في المصل الشائد (أولا) من الساب الأولى من هذا المتانون ؟ عدا ما تعلق منها بهيئة لم فوضى الدولة ، هي واجبة المالياع منذ الطعن فيها المحكمة التاديبة وذلك دون تلك التواعد

التى تضيئتُها المسادة ٤٩ من تظهم المساملين بالقطاع العسام سسالف المسلكر ور

ومن حيث أنه وإن كانت قرارات الجسزاء الصادرة من شركات التطاع المام على الماملين فيها لا تعتبر من تبيل التسرارات الادارية بالعنى المهوم في مقه التسانون الاداري لتخلف عنصر السلطة العسامة عنهنا ولفيدم تعلقهما بمرافق عمامة ، الا أن أخمسماعها للمرقابة التف ائية من تبل الماكم التأديبية وهي من مصاكم مجلس الدولة -وتطبيق التسواعد والاجسراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون معلين الدولة شيانها ثبان القسرارات الادارية من متتفساه أن يحعيل طابعات الفياء هذه الجزاءات الموقعة على المساملين بالقطعاع وهي المسار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس البدولة تخضيع من نطباق دميوى الالفياء وتواعدها واجراءاتها ، لندات الأحكام التي تخفيح لهما طلبات الغاء القرارات النهانية المسادرة من السماطات التاديبية بتوقيسع جزاءات عملى الموظفين . التعب وهين وهي الطلبسات المسار اليها في الفقسرة (تاسعا) بسن . السادة ١٠ من قانون مجلس السدولة سالفة الذكر ، الأمر الذي من شسائه الا يبكون ثبة اختلاف في ميماد الطعن وطبيعته بالنسبة الي أي مين هيذين الطعنسين بالالغساء ء

ومن حيث أنه لما كان ما تقسدم ، وكانت المادة ٢٤ السواردة تدت (أولا) من الفصل النسائك من البساب الأول من تانون محسلس المدولة المسادر بالقسادن رقم ١٧ لسانة ١٩٧٢ تقفى بأن ميماد رفع المدموى أمام المحكمة فيما يتماق بطلبات الالفساد ، مستون يوما ، كما تتفى بأن النظمام المي الجهمة التي المسدرت القسرار المطمون فيسه والي رئاستها يقطع حذا الميماد .

ومن حيث انه ايا كان التسول في سسلامة ما قضى سمه الحسكم السسادر في الدعوى رتم ١٦٧ لسسنة ٧ القضائية ببطان صحيفتها لعدم توقيمها من محسام ، فانه أضحى حكما نهائيا حقزا قدة الاسر المقضى وبالتسائي خارجا عن نطاق هذا الطعن الماثل ، الا أن هذا الحكم

وان تغنى ببطلان الدعبوى باعتبارها الخصيبوبة المعتبودة بين طرفيها ، فان مصحيفة الدعوى بما تفسيفته من نعى المدعى عملى القسرار الطعبون فيه واتصالها ببهذا الذي تفسيفه ببعث بما الشركة المدعى عليها من واقسع ما تبين من حضور ومظهبا جهيم جلسات الدعبوى ، يتحقق منها سراء مفتتب الدعبوى ، إيتحقق منها سراء مثلانها كاجسراء مفتتب الخصوبية القشائية بمنى التظام بما يجله بن نعى على القسرار وعزم على مخاصسته الأمر الذى من شائلة ان يحكون من السرة تطبع سريان ميماد رفع دعبوى الفعاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى مهذا المهاد من جديد أغنبارا من تاريخ الحسكم المسادر فيها ، شائها في ذلك شائل الأثر المشرت على اقسابة الدعبوى المام محكمة شم مختصية .

ومن حيث أن الحسكم القاضى ببطسلان عريضة الدعسوى وقد مسدر بتساريخ ١٥ من اكتسوبر سنة ١٩٧٣ واقام المسدمي دعسواه المائسلة في ٢٢ من نوفهبسر سنة ١٩٧٣ خسلال المستين يوما التاليسة لمسدور هذا الحسكم ، غان الدعوى تسكون سو والأمسر كذلك سمةبسولة شسكلا ، ويكون الحسكم المطعسون غيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفا للقانون ويتعسين الحسكم بالفسائه ، ويتبسول الدعسوى .

ومن حيث أنه لما كانت الدهسوى مهيساة للفصسل فيهما ، فانه لا يسكون ثهمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصسل فيها محددا ويتعمين التمسدى للفصسل فيهما ،

ومن حيث أن التبين من التحقيق سسواء الذي أجسرته الشركة السدعي عليها مصحوبا بالجرد ، أم من التحقيق السدى اجسرته النيابة العسابة (المحضر رقسم ١٩١١ لمسنة ١٩٧٧ حصر تحقيسق الأزبكية) أن المسدعي معتسرف بمسشوايته عن العجيز الذي تكشسف غي حصيلة الكبيسالات المعهود اليسه تحصيلها والذي بلغ ١٤٣ جنيه و ١٥٧ مليم ولهدذا ونظسرا لقيساجه بمسداد المبلغ بالكلما مقسد رأت النيابة المصابة الاكتماء بمجسازاته اداريا ، ولم يسكر المدعى مي دعسواه المالكة تحتق هدذا العجيز في مهستته ، واقما يصاول

عبريره دى عبارات عامة مرساة بكثرة الهام التى كانت من مسئوليته من هدا والذى يصبحه على القدر المتيقن ، بالإهمال الجسيم لهى اداء واجبات وظيفته والحفاظ على عهدته مما يستبع مساطته تادبيا عنده .

ومن حيث أنه لما تقدم ، قان القسرار الملعسون فيسه بخفض وظيفة المستخلاصا المستخلاصا المستخلاصا المستخلاصا المستخلاصا المستخلاصا المستخلاصا وعدلا المستفلامان الأوراق ، وجساء في تقسديره الجسزاء مناسسبا حقسا وعدلا للفنب الادارى ، دون أن ينطسوى على أى أنحسراله ، وبالتسالى يسكون قسرارا سسليما تاتونا لا مطعن عليسه ، ومن قسم يكون النعى عليه على على مسير اسساس من القسانون وتسكون الدعسوى لذلك متعينسة الرهض .

(طعن ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق _ جلسة ٢/٢/ ١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (۱۳۹)

: المسسدا :

بمسدور القساؤن رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٧ بشسان مجسلس الدولة تصبيح القسواعد والإجسراءات والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الشائث (أولا) من البساب الأول منه عدا ما تعسلق منها بهيئسسة مفسوفي الدولة هي الواجبة الاتباع عند نظير الطعسون في الموادات الموقعة على المسامئين بالقطاع العسلم الما المسائم المتادييسة دون " تلك التي تفسينتها المسادة ٩٩ من القساؤن رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ بنظام المسامئين بالقطاع العسام .

ملخص الحكم:

انه بعصدور القسانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٧ بفسان مجلس السدولة تمسبح القسواعد والإجسراءات والمواعيد المتعسوص عليها في المعسل التسالت (أولا) من الباب الأول منسه عسدا ما تعالق منها بهيئسة منسوض دولة هي الواجبة الاتباع عند نظسر الطعسون في

الصراءات الموقعة على العالمين بالقطاع العام الحم المحساكم التادييبة دون تلك التي تضامنها المادة ؟ عن القائن رقام ١٦. لمسنة ١٩٧١ بنظام العالمين بالقطاع العام القابلة للمادة ٨٤ من قائون رقام ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه لذلك فقد أقسامت هيئسة مفسوض الدولة الطعسان المسائل طالبسه قبسول الطعن شمسكلا وغي الموضموع بالغساء الحسكم الملمسون فيسه وبقبسول الطعن رقم ٢٦ لسسنة ٢٢ ق شسسكلا واعادته إلى الحكمة التأديبية للعماملين من المستويات الأول والشهاتي والناك بالاسكندرية للفصل فيها وثبت الطعن على مخالفية الحسكم المطعسون ميه للقسانون ـ اسستنادا الى ان الطعسن رقسم ٣٦ اسمة ٢٢ ق وهو يخص أحمد العاملين باحمدي شركات القطماع العابق (شركة مواد المسباغة والكيمساويات) وليس موظف عاما وهسو مسن الطعسون في الجسزاءات الموقعسة على العساملين في القطساع العسام المنصوص عليها في البند الثمالث عشر من المادة ١٠ من قاندون مجملس الدولة المسادر به التسانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ . ولا يتعلق بترار ادارى وليس متحما من موظف عبسومي ومن ثم مهسو لا يتعسلق ماى من الحسالات التي تنطيب المسادة ١٢ من قانون مجلس السدولة أن يقدم تفالم بشانها الى الجهسة الادارية التي استدرت القسرار تبال الالجاء الى المحكمة التاديية المختمسة وهي الحالات المسسوص عليها في النسود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ وهي القسسرارات الإدارية النهائيسة المسادرة بالتعيين عى الوظسائف العسامة أو بالترقيسة او بمنسح المسلاوات والقرارات الادارية المسادرة باهسالة الموظفين الممسوميين الى المعاش أو الاستيداع أو مصلهم بفير الطسريق التاديبي والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القسرارات النهائية للساطات التأديبيسة .

وبن حيث ان الطعن يقسوم على أسسباب تبرره فان القسرار المطعون فيسه وقسد أخطسر به الطسساعن في ٧ بسن توفيسر سسسنة ١٩٧٩ خاتام طعنه في ٦ من ديسمبر مسنة ١٩٧٩ طالب الفساءه --يبكون قد النيس في اليعساد التسرر .

(طعن ۲۲۹ لسنة ۲۷ ق ن جلسة ۲۴۱/۳/۱۶۸۱)

قاعسدة رقسم (١٤٠)

: 12 48

بصدور قانون مجلس الخولة رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ تختسع

دماوى الماولين بالقطاع المسام آلتى ترفع للبحاتم التليبية وكذلك
الملمدون في الاحكام المسادرة ونهما امام المحكمة الادارية المليبا
للجراءات والمواعيد المتصدوس عليها في قانون مجلس السدولة
السدوة بدعاوى وطعدون سائر الماملين الساس للك : قانون
مجلس الدولة الفي غسمنا ما نضمنته المادة ٤٩ من قسانون
الماملين بالقطاع المام رقم ١١ لسنة ١٩٧١ من اجراءات ومواعيد ،

ملخص المكم :

ان تتقون مجلس السدولة المسادر بالقسانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٣ قد تضمن على ما يبين من اسستقراء احسامه ما اعسادة تنظيم المساكم التأديبية تنظيما كاملا اسستوعب تشميكيلها واختصساهمها وحسالات الطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليسا دون ثبة تغرية في هذا الشسان بين العساملين في الجهساز الاداري بالمدولة والعساملين بالقطاع المسام وذلك على نصو يتعسارض مع الاسسس التي تطوي التي الموات عليما القسانون رقم ١٦ المسنة ١٩٧١ باصدار نظسام العساملين بالقطاع العسام سالذي الموت المساملين التعسام الذي المسنة ١٩٧١ باصدار نظسام العساملين بالقطاع العسام سالذي المسدور القسار المطمون فيه في ظلل المحمل بالحكام ورغبا عن أن مقتضي اعسادة تنظيسم المحاكم التاديبية على الوجه السسالة واعتسارها من مصاكم مجلس المداكم التاديبية على الوجه السسالة واعتسارها من مصاكم مجلس الدولة أن تغضم دماوي العسامين بالقطاع العسام التي ترضع لهدده المحاكم ان تغضم حماوي العسام التي ترضع لهدده المحاكم

وكنقلك الطفون فن الأحكام الصادرة منها أمام الحكهة الادارية الطيب اللجراءات والمواعيد المصوص عليهما عيى مانون مجاسر الصدولة أسبوة بدعاوي وطعون سبائر العساءلين ، وأعتبار ما تضبيئته، المادة ٩) من القانون رقام ٦١ لسنة ١٩٧١ المسار اليه بشسان. اهدراءات ومواعيد الالتجاء الى المصاكم التاديبية والطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العايسا ملفساه ضمنا بمسدور تانسون مجسلس السدولة ، غان المشرع حرص على أن يضمن المسادة ٢٤ مسن قانسون. مجاس المدولة أن يعمل عند نظسر الطعمون في الجزاءات الوقعة. ملى الماملين بالتطباع العام بالقصواعد والإجراءات والمواعيد المتضيوس عليها في التصيل الثياث _ أولا _ من البياب الأول من القانون عدا الأحكام التطقية بهيئة مقوضي الندولة والصيح المشرع بذلك عن وجسوب التسزام المحكمسة التأديبيسة منسد نظر الطعون المشار اليها بمواعيد رقع الدعوى المتصدوص عليه في المادة ٢٤ من تسانون مجلس السدولة التي تقضي بأن ميمساد رمع الدمسوى اسمام المحكمة غيما يتعملق بطملب الالغماء سمتون يوما من تاريخ نشمر القسرار المطعسون فيه او اعسلان مساحب الشسان به وينقطه سريان هذا المعدد بالتظم منه الى الجهدة التي اعدرت الترار والهيئات الرئاسسية ، ويعتبسر مضى سستين يوما على تقسديم التظهم دون ان تجيب عنمه السططات المختصمة بمثابة رفض ويمكون مبعماد رفعع الدعسوى بالطعن في القسرار الخاص بالتظلم سستين يوما من تاريخ المقضياء السبتين بوما المذكورة ... ولقيد تفيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لدات الاجدراءات التي تسرى في شيان من عبداهم من العباملين الذين تختص المساكم التاديبية. بالغصيل في منازعتهم توحيد الاجبراءات بالنسبة لهبؤلاء العساملين على السواء تحقيقها لبدأ السوارة وكسالة القرص المتكافئسة طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة مي هددا الشدأن ، واتساقا مع هذا، الفهسم قان ما تص عليسه في صدر المادة ٢٢ من قسانون مجلس الدولة. سالفة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في تسانون نظسام المن تفسرج عن نطاق العسام لا يعنى مسوى مسراعاة القواعد الأخسرى الله تفسرج عن نطاق الإجسراءات المشار اليها عن المادة ٢٤ من تانون مجلس السدولة وما بعدها التي اشستمل عليها المصل الشالث سمجلس البساب الأول من قانون مجلس السدولة فيها عسدا الأحكام المتطلقة بهيئة مغوضي الدولة التي ارتاى المشرع بصريسح النص استثناءها من أحسكام المهسل المذكور دون ما سسواها ومن ثم فاته اعتبارا مست قاريخ المهسل بشاتون مجلس السدولة تمسيح التسادث والإحراءات والمواعيث المنافث أولا حسن السباب الأول منه عدا ما تصلق منها بهيئة مفسوضي السدولة هي الوبية الاتباع عند نظر الطمون في الجرزاءات الموقعة على العسامين بالقطاع العسام المسائم التانيبيسة دون تلك التي تقسيفتها لمسادة ٤٩ من السائون ١١ السنة ١٩٧١ آنف الذكر والتي تفسيفت بقسادن مجادن حدود تلك التي المسكنة بقسادن مو جدان السدولة و

(طعن ۸۳ لسنة ۲۲ ق - جلسة ۲۰/۱۱/۲۸)

قاعسدة رقسم (١٤١)

البسدا:

القسان رقم 71 السسنة 1941 بشسان نظسام المسامين بالقطاع المسام قسرارات المساورات الصسادرة من شركات القطاع المسام خضوعها للزقابة القضائية من قبل المحكسسة التلدييسة ستطيعات المسادرات والمواعيد المتصسوص عليها في قانون مجلس المسولة رقم 72 لسسنة 1977 شسان القسارات المسادرة في شسان المؤلفين المعهوميين سائنظام من هنذه القسارات يقطسع مواعيد دعسوى الالفاء سائنظام من هنذه القسارات يقطسهن ما المسادرة من المسادة ال

ملخص الحكم :

أن الفقسرة الرابعسة من المسادة ٨٤ من القسانون رقم ٨٨ اسسفة

14VA ببجراء تأون نظام المسلماين بالقطاع العسام تنص على انسه لجسلس الادارة بالنسسية لشساغلى الدرجة الثانية فها موتها عسدا اعضاء مجلس الادارة المعينين والمتخسين وأعضاء مجلس ادارة المعينين والمتخسين وأعضاء مجلس ادارة التسكيلات النابية توتيسع أى من الجسزاءات الواردة في المسادة ٨٢ من هذا التسانون .

ويسكون النظام من توقيع هذه الجزاءات احسام المحكسة التأوييسة المختصسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطسار المسلمل بالجنزاء المسوقع عليسه .

ومن حيث أن قضماء همذه المحكمة قد اسستقر في ظمل العمسل بالتانون رقم ٦١ استة ١٩٧١ باجسراء قانون نظام المساملين بالقطاع العسام أن اخضساع قرارات الجسزاءات المسادرة من شركات القطساع المام للرقابة التضائية من قبل المحكمة التاديبية وهي من مصاكم مصلس المدولة وشاته تطبق القسواعد والاجمسراءات والواعيمسد التمسوس عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشنان مجاس السدولة شسائها شأن القسرارات الادارية المسادرة مي شسأن الوظيفسة العبومية ومن ثم فان طلبات الفاء هده الجزاءات الموقعمة على المساملين بالقطساع المسام وهي المشسار اليهساني المقسرة (ثاني عشر) من المادة العاشرة من تانسون مجلس المدولة تخضع في نطساق دعسوى الالفساء وتواعدها واجراءاتهسا ومواعيسدها لذات الأهسكام التي تخضيع لها طليات الفساء التسرارات النهائية المسادرة من الساطات التاديبية بتوتيم جرزاءات على الموظفين العبوميين وهي الطلبات المسار اليها في الفقرة (تاسمعا) من قائمون مجسلس المدولة مسالفة الذكر الأمسر الذي من شسانه الايسكون تبة اختسلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى ان هذين الطعنين بالالغساء واذ كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشمان مجاس الدولة تنص بأن ميعساد رفسع الدعسوى أمام المحكمسة غيمسا يتعسلق بطلبسات ، الالغساء سستون يوما كما تنص بأن التظلم الى الجهسة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الى رئاستها يقطع هذا اليعدد فأن هذا

الحسكم يمرئ بالنسبة للتسرارات التاديبية المسادرة في شسان. العسابلين بالقطاع العسام .

ومن حيث أنه قد صدر القسانون رقم 6٪ لسنة ١٩٧٨ غي شسان. المسدار نظسام العساملين بانقطاع المسام ولم يتفسمن في احسابه ما يتعسارض مع التفسماء السسابق مسوى أن حسدا القسساتون تسد السستحدث مواعيسد جديدة لرفع دمسوى الالفسساء بالنسسسبة لبعض التسرارات التادييسة المسادرة في شسان العسلميان بالقطساع العام ومرد شم تنسان العساماين بالقطساع العام ومرد العساماين بالقطاع العسام خاضسعة في قواعدها واجراءاتها الاحساماين بالقطاع العسام خاضسعة في قواعدها واجراءاتها الاحساماين العمام من هذه القرارات المسادرة في شسان الموظفين العموميين وكمسان انتظام من هذه القرارات يقطسع مواعيد دعوى الالفساء .

ومن حيث أنه متى كان الشابت أن القسرار الطعسون فيسه تسد مسدر بتساريخ ؟ من ديسسمبر مسنة ١٩٨٠ وأعلن للبطعسون خسده في ٢٤ من ديسسمبر سنة ١٩٨٠ متطلم منه ألى رئيس مجلس الادارة في ١٧ من ينساير سنة ١٩٨١ وأتام دعسواه في ٢٨ من ينساير سسنة ١٩٨١ ووين ثم تسكون دعسواه هذه مقبسولة شسكلا ويكون الحسكم المطعمون فيه قد ضي بذلك يكون قد صدر سسليما متقتا مع الحسكام القساؤن ،

ومن حيث أن البند ١٣ من المسادة ٧٩ من التسسادون رقسم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ بلجسراء تمانون نظسام المسابلين بالقطساع المسام يتفوى بأن يحظسر على العسامل التمريح بمعلومات أو بيسانات تتمسل بمسل الشركة بغير تصريح سسابق من الجهسة المختمسة بالشركة والمتصسود من خلك أنه يعتسع عن المسابل نشر أي بيسانات أو معلومات تتمسل بمبل الشركة بغير عسريح مسابق لما قسد يتسريم على نشر هدف المعلومات أو البيسانات من معساس بمسسال الشركة والمتصسود بالنشر هو اعسلام جهسات غير مختصسة بتلتى هدفه الميسانات أو المسلومات .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن المطعنون غسده نشر بيسانا بجسريدة الأحسرار بعددها المسادر في ٢٤ من نوفيسر مسنة ١٩٨٠ لسم يجحسدة الطساعن وقد تضمن هذا البيسان أنه في شمير بوليو قابلته زملاتي بشركة مطاحن جنسوب الاسكندرية وزيسر التيسوين وعرضا عليه بعض حالات الاهسال والانحسراف والعبث بالمسال الدي يمارسه رئيس مجلس الادارة ومديرها الهسني الذين سمبق نتديها للتحتيدة امام نيسابة الاموال العسلمة بالاسكندرية في القضية ريسم السسنة ١٩٧٦ فيها زال يهارسهان عبلهما بالشركة بالسرغم من انهيار انتاج الشسركة الذي المسيح ١٠٠ طسن بدلا بسن الميار انتاج الكرونة من ٨٥ طنا الى ٣ طن وتدهور مسنع أمون للمسكرونة الذي المخفض انتاجه من ٥٠ طنا الى ١٠ اطنان وتحقيد خيسائر وصالت نصف مليون جنيه هذا العسام وشرام مولدات وماكينات تغليف بماتسين الف جنيسه وتركهم في العبراء منسانا على ١٠ ملن الان ٠ على الان ٠ على التراد منسانا

وبن حيث أن ما نشر يتضمن ولا ثسك بيسانا وبمسلوبات عسن انتساج الشركة وبيزانيتها ولا حجسة لما ذهب اليسه الحسكم المطمسون فيسه بن أن هسذا النشر هو مبارسسة لحق الشسكوى وهو حسق كسلة التسانون وبهسده المثابة لا يتسدرج مثل هسذا التصرف ضسبن الحظس المتسانوس مليسه على المسامة لا يتسدرج مثل هسذا التصرف ضسبن الحظامة لانه ليس من مقتضى ذلك المجظر منسع العسامل من أبسلاغ المسلطات المختصسة بما يسراه مسكونا لجريهسة جنائيسة أو تأديبيسة لا حجسة على ذلك أن الجسرائد ليس سلطة مختصسة بتلقى الشسكوى من المخالفات التدييبة أو الجسرائم الجنائية كذلك ليست جهسة مختصسة بتسلقى المسلومات أو الهسائات عن الشركات وتأسسيسا على ذلك غان القسرار المطحبون فيسه يسكون قد صسدر قاتما على سسبب صسخيح ومن شم الملاه الحسادي ند كله القسادي و تشد هاى المسكلة التسادي و .

ومن حيث انه الما تقدم وكان الحكم المطعمون فيسه قد مسدر (م ١٨ - ج ١٩)

بالمجالفسة الحسكام القسانون هانه يتمسين الشاءه والحسكم برغضسها ووضسوها .

(طعن ١٣٠ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١٣٠٤/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم (۱۹۲)

: المسلما :

المادة ١٠ من قانون نظام العابلين بالقطاع العسام العسادر بالقطاع العسادر بالقطان رقم ٨٤ لسسنة ١٩٧٨ - منساط اختصاص المحسلكم التاديبية هسو تعلق المنسازعة بقسرار تاديبي - قسرار انهاء خسسمة عسامل بالقطاع المسام بسبب الانقطاع لا يعتبسر منطوبا على جسزاء تاديبي - الطعن عسلى المقسرار - خروجه عن ذائسرة اختصاص المحسساكم المديسة -

ملخص العكم :

مساط اختصاص المصاحر التلايية وقتا لأحكام نظام العابلين بالقطاع العالم العصادر به القانون رقم ٨٨ لسمنة ١٩٧٨ السدى صدر في ظله القدرار المطعون فيه هو تعملق المسازعة بقدرار تأديبي ولما كان قرار انهاء خدمة العالم بسبب الانقطاع عسن العبل وفقا لحكم المادة ١٠ من القانون المذكور لا يعتبر منطويا على جزاء تأديبي غانه بهده المسابة يضرج عن دائسرة اغتصاص المحاكم التلايية وذلك على ما جري به قضاء هذه المحكمة واكدته المحكمة الدستورية العليا في حكمها العادر بجلسة ١١ من أبدراير مسنة ١٩٨٠ في القضاية رقم السينة ١ قضائية (تنسازع) ، وحكمها العادر بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ في القضاية رقم ١٩ السنة ١ قضائية (تنسازع) .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد تعجلت في اصدار حكمهـــــا

عبل أن تقدم الشركة المدعى عليها المبتنات الخاصية بالدعوى .

ومن حيث أن الشبات من الأوراق أن الشركة المسدى عليها المسحرت بتساريخ ١٢ من اكتسوير سنة ١٩٨١ ترارا بأنهاء خسدية المدمى الذي يعمل بوظيفة مساعى بادارة الخسات اعتسارا من ١٦ من مسبتير سسنة ١٩٨١ بسبب تغييب بدون أذن اكتسر مسن خسسة عشسر يسوما متمسلة بالتطبيق كحدكم المسادة ١٠٠ مسن القادن رقم ٨٨ لسسنة ١٩٨١ المتسار اليسه وذلك بمدد أن وجيت النياب انتخارا في ٢٧ من مسبتير سنة ١٩٨١ مسجلت عليه انقطاعه عن العبل ونبهت عليه بانها عسوف تتخذ خسده اجسراءات انهاء المندمة أذا وصلت ايام تغييبه بدون أذن أو عسفر بقيسول أكثر من خميسة عشر يوما أو ثبائيسة أيام أخسري، من تاريخ الانسذار .

ومن حيث أن القسرار المطعسون عليسه قد مسدر اسستنادا الى " غيساب المدعى عن العبسل اعتبسارا من ١٦ من سسبتيس سسنة ١٩٨١ وليس بسبب اتهاله بسرقة كهيلة من السلك النماسي حسبها يذكر المحدمي في مسحيقة دعواه وسليرته في ذلك المحكسة التاديبيسة . وينص البند 1 من المادة ١٠٠ من نظام المساملين بالتطاع العسام ... المسادر به التسانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ عملي أن الانقطساع عسن المهيل بدون عسفر متبسول اكشر من همسة عشر يوما متتاليسة تعتبسر . من اسمىداب انهاء الفحمة على ان يسبق ذلك اندار كتابي بوجمه للمسامل بعد انقطاعه لدة سبعة أيام وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انتطاعه كان بمدر تهدري ومن ثم مان التدرار المطمدون عليسه طبقا السبابه والأسباب التي قام عليهما يعتبر قسرار انهاء خدمة ، ، ، ، ، ولا يميد قرارا تاديبيسا بقمسل المندمي من الفندمة أذ أن المسادة ٨٢ من نظمام العماماين الشمار اليه حمدت على سمبيل الحصر الجزاءات التي يجبوز توقيعها على المامل بالقطاع المام وأحيلت على التمية منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من اتواعها التي احتوتها أنهاء الفحيهة المنسوه عنبه بالبند 1 من المناة ١٠٠ – المنسار اليسه ٠

ومن جيث أنه أيا كان ألراى عي مسلامة الاسسبف التي تام عليهسية القسرار المطمون فيه وما أذا كانت تلك الاسسبف التي قسام عليهسية محل المسسحة في نطاق قسرارات أنهساء الخسمة فان ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتعقيب عليه موضوعا ، وابتناء على ذلك من المحكمة المختصة لا تختص بنظر الدعبوي بطلب الفاء القسرار المسلر المساد أذ أن منساط اختصاصها على ما سلف البيان هو تعلق المنازة بقسرار تأديبي ، وأذ ذهب حسكم المطمون فيه غسير هذا المنازة بيكون خالف القسادة والحكم المناسكية بالمناسكة والحكم المناسكية التأديبية بدينة الاسسكندية بنظر الدعوى ويتحالتها الى دائرة فسئون المهسال بمحكمة الاسسكندية الإستكندية الإستدائية

(طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٨٨١)

يراجع حكم الحكسة الدستورية العليا هي التفيية رقام 11 ألف المناقق و المستنة المشائية (تنازع) الفيادر بجاسسة ١٦ من غيراير سينة 1 مدنة المداور المسادر المسادر المستنة ١ (تأسيازع) المسادر بجاسية ٦ من ديسبر سيئة ١٩٨١ .

وني هــذين الحكمسين ارسبت المحكمسة الهساديء الآتيسة:

إ — انهاء خدمة العالم لانقطباعه عن العهل بغير مسبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانها يقسوم على اغتبراض ان هبذا العسامل يعدد في حكم المستقبل لما يسدل عليه هذا الانقطاع — طوال. المسدد التي حددها القسانون — من رغبة ضسمنية في تسرك العمسل ، وهو ما دعا المشرع الى التهبيسز بين الفصسل أو العسان بحسكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع عن العهل بغير أذن ، غائسرد لسكل مسبب بنسها خاصسا في المسادة عمد المسادر المسادر

بالتسرار بقبانون رقم ٦١ لسسنة ١٩٧١ التي جسددت الأسسباب التي تنتهي بهسا خسدية المسايل ،

٧ — أنصبح الشرع صراحة في تانسون نظله المساملين الصادر بالتسانون رقم ١٨ لسسنة ١٩٧٨ — الذي حل مصل التسانون رقس ١٩٧ لسسنة ١٩٧١ – بما نص عليه في المسادة ١٠٠ ينه على أن المسلمل الشخى ينقطه عن المصل بغير أذن المسلم النصوص عليها في تلك المسادة يعتبر مقسدها السباناتة و لا يؤثر في هذا النظار أن الانتظام من المصل بضير سسبب ينطسوي على خسروج متنفي الواجب يسرر مجمازاة المسامل تأديبا ولان الشسارع جمل للجهدة التي يتبعها العامل في هذه المسامل تأديبا وبين أمهال قرينة الإمسراءات في هذه المسامل المسامل تاديبا وبين أمهال قرينة الإستقالة الفينية التوبيدة التي يتعها العامل في حدده المسامل تأديبا وبين أمهال قرينة الإستقالة الفينية التوبيدة المسامل على على المناسا .

٣— من المقسر في تفساء هذه المحكية ان شركات القطساع العسام من أشسخاص القسانون الخاص وبالتالي لا يعسد العسابل بهنا ولا يعتبسر قسرار انهناء خديقت لانقطساعه عن العبسل بغير بسبب بشروع قسرارا اداريا ، ولما كان هذا القسسرار علي ما سسبق بيسانه ليس جزاء تأديبيا ، غان المسازعة بشسانه سسواء بالغسائة او التعسويض عنبه سلا تدخيل في اختصاص محساكم مجلس السحولة ، المنسوص عليها في المسادة العاشرة من قسانونه الصحادر بالقساد ربقانون رقم لا؟ لمسانة 1947 ، وإنها يختص بهسا القضاء العاشرة ين مساحب الولاية العائمة .

قاعبدة رقسم (١٤٣)

البـــدا :

اختصاص الحاكم التاديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعالمان بالقطاع المام مرده الى الماكم قاتون مجلس الدولة وقائدون نظام الماليين بالقطاع المام الأعمال المادية مثل المتعمد مثن الدفحول بالكتب أو الأعمال التي انت الى حجب الطاعن عن اداء وظيفته أو التسراض في اصدار قرار الإعارة لا تشكل قسرارا الجابيا أو سلبيا يسكون مصلا قدعوى الالضاء بمفهومها القاتوني السليم سلبيا يسكون مصلا قدعوى الالضاء بمفهومها القاتوني المسليم سالتحقق من ثبونها والفصل في مشروعيتها والتعاويض عنها يدخل في اختصاص المصاكم المهالية •

-- ملخص الحكم :

ان اختصاص الحاكم التاديبية بمجلس الدولة بالنسية.

للمايلين بالقطاع العام مرده الى أهاكم قانون مجلس الدولة وقانون العام بالقطاع العام اللذين جمالا الطعن عى القرارات التاديبية وحاكمتهم تاديبيا من اختصاص الحاكم تاديبيات .

وبن حيث أن الأمصال المائية التي ينسبها الطساعن الي المطعون خسدهم وهي منصه بن نخصول مكتبه أو الأعمسال الذي أقت الي حجبه عن أداء وظيفته بثل احسالة البوسستة الخاصة به الي غيره بن المصابلين كذلك التسرادي في احسدار تسسرار اعارته الي هيئة الأحسم وقد حسدر القسرار بالفعل بعد ذلك بي بثل هذه الامحسان والأعمسال لا تتسكل قرار أيجابيا أو صابيا يسكون محسلا الامحسان والأعمسال لا تتسكل قرار أيجابيا أو صابيا يسكون التحتق من ثبوتها والقصل في مشروعتها للحسانم المائية مساحبة الولاية التساهة في منسازهات المسابلين بالقطاع العام والتي تختص كذلك بنظر طلبات التصويض عنها .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة التاديبية لمستوى الادارة العليا غير مختصة بنظر طلبات الطاعن وكان المسكم المطمون غيسة قد تشى بغسير ذلك غانه يتعمين والمساة هدذه الفساء الحسكم المطعون غيسة واحسامة الدموى رقسم ٢ لسنة ١٥ الى محكمة المجيزة الابتدائية (دائرة المعسال) باعتبار أن الشركة المختصة المحساسا على الدعسوى محسل اقلمتها محلفظة الجيرة .

(طعن ۲۵۲ لسنة ۲۸ قـ جلسة ۲۳/۲/۱۹۸۵)

قاعسدة رقسم (١٤٤)

: المسلما

المادة ٨٨ من قانون نظام المابلين بالقطاع العدام المسادر بالقسانون رقم ٨٨ لسسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد الجيزادات التي يجهوز نويهما على المساون ومن بينها جيزاد المصل من الخدمة ولم تورد من بين الجيزادات التي عديها جيزاد المصل من الخدمة ولم تورد من بين الجيزادات التي عديها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة المسبب الاستقالة المسبب المسابخ المسبب المسابخ المنه المسابخ المنه عنها عن المسابخ المس

ملخص الحكم :

أن الشبابت من الأوراق أن الشركسة المطمسون ضدها قد أمسيدت القسرار رقم ٤٠ لمستنة ١٩٨١ بانهاء السيدية المسامن بالطبيق لأحسام السادة ١٠٠١ من القسانون رقسم الأسسنة ١٩٨١ بأصدار قانون نظسام المسابان بالقطساع العام بسبب انقطساع العام بسبب انقطساعه عسن العمسل .

وين هيك أن الطساءن يطلب في تتريري الطعن الفياء الحسكم المسادر من المحكسة التأديبية لمستوى الادارة العليسا والسدى تشي بمسدم اختصباصها بنظر طلب الفساء القسرار رقم ٤٠ لمنسنة ١٩٨١ ٤ وغى تقسرير الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٨ القضائية طلب أن تتصسدى هسذه المحكيسة وتقضى بالفساء القسرار رقم ٤٠ لسسنة ١٩٨١ الصسادر في ١٣ من ايسريل مسنة ١٩٨١ المشسار اليسه ٠

ومن حيث أن القسانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ بامسدار قانون من المساباين بالقطاع المام حسدد الجرزاءات التي يجسوز توقيعها على المسابلين في المساد ٢٨ منه ومن بينها جزاء العصل من الخسدية ولم تسورد من بين المبرزاءات التي عددتها انتهاء الخدية بسبب الاسستقالة الفسمنية المنصوص عليها في المساد ١٠٠٠ مس القسانون المسار اليه ما يستقل معمد أن أنتهاء الضدية بسبب الاسستقالة الفسمنية يعد سببا محسبقالا متبيزا عن الاسسباب التي نهما خدية المسابل وبهده المشابة يختلف اختسلاف بينا عسن العصل من الخسمة كبراء تأديي تنتهي به خدية المسابل ، وما يؤكد ذلك أن المسادة ٢٦ من الاسسانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ المساد اليسه قد حددت المسابل انتهاء الخدية وجعلت من الاسستقالة سواء كنت صريصة أو ضسبنية والاصالة الي المسادن والمعسل بقسرار من رئيس الجمهسورية في الاحسوال التي يصددها التسانون الخساص بذلك رئيس الجمهسورية في الاحسواء المي مستقلة بعضها من الهمش و

وبن حيث أن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التاديبية بالنسبة للقرارات المحاكم التاديبية بالنسبة المحاكم الرأسية في قدان الساملين بالقطاع المحالم ، بالقصل في ترارات الجيزاءات التلايية وحدها التي توقعها تلك سلطات ، عائمه بدلك تد جمل الاختصاص بالقصل في غيرها بن القرارات والمسارمات للمحاكم المحادية عهد التسواعد المسابة في ترتيب الاختصاص بين القدامات القدامات القدامات القدامات القدامات القدامات القدامات القدامات المحادة ،

ومن حيث أنه لمساكان ما تقسدم قان الاختصسامي بنظر الطعمون على القسرارات المسادرة بانهساء الخسدمة طبقا للمسادة ١٠٠ مسن القسانون رقم ٨٨ لمسنة ١٩٧٨ الشسار البهسا تضريج عن اختمساص

المصاكم التاديبية وتختص بنظسرها المصاكم التاديبيسة وهسو ما استقر علميه قضاء هسده المحكمسة .

ومن حيث أن القرار المطمون فيه طبقا لاستناده والاسبباب التي قسام عليها يعتبر قسرار أنهاء خدية ولا يعد قسرارا تأديبيا بغمسل الطباعن من الخدية) ولا يسبوغ الطباعن الخسوض في البدوعث والاصداث العامرة لاصدار القرار المطمون عليسه ليستشدف منهما أن القرار المطمون فيده يعدم نقرارات الفصل التابيبي) أذ أيا كان الرأى في سمالية الأسبباب التي تام عليها القرار المطمون فيه وبا أذا كانت نثك الاسباب تحيل القرار مجهل المسحة للمطاق قرارات أنهاء الخدية فأن ذبك من سمسلطة المحكسة في نطباق قرارات أنهاء الخدية فأن ذبك من سمسلطة المحكسة في نطبات التي لهما التعتبب عليسه موضوعا ، وابتناء على ذلك فأن المحكمة التاديبية لا تختص بنظر الددوى بطلب الفعاء القرار المطمون فيه أذ أن بناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقسرارات المسلمة المساطة المنازعة بقسرارات المساطة المساطة المنازعة بقسرارات المساطة المنازعة بقسرارات المساطة ا

وبن حيث أنه بالنسبة لطلب الطناعن صرف مرتباته وبلحقاته بمسغة مستعجلة فان أساس هذا الطلب كيا قضت بحق المحكسة التابيية - هو أن القسرار المسادر بانهماء خديته همسو قسرار بالفصل ، فيتى كان الأسر كيا تقسدم وكانت المصاكم المنبسة هي المختصبة بنظر الطمن بالفساء هسذا القسرار كيا مسلف القسول عائها لتختص بالطلبات المتورعة منه والمترتبة عليه وهي مدى اسستحقاق الطباعن لمرتبه من تاريخ انتهماء خديقه ، كذلك الأسر بالنسبة لطلبه النزام المطمون خدهما بقسراه تهدينية بواقسع مائة جنيسه يوميسا اعتبارا من تاريخ القضاء هي الدعسوى ، تهدذا الطلب يتسرنه صلى المحكم في مشروعيه قرار أنهماء الخصية ، من ثم يتصدد الاختصاص ينظسره للمحسكم المنتهسة .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب الطاهن الأخير وهو التصدى لوتسائع الامتداء على المال العام الواردة في مسحيفة دعسواه فسان

ومن حيث أن ما ينضده الطساعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحسق النفساع أذ لم تقسر المحكمة خسم الدعوبين رقبي ١٠٨٤ لدسنة ٣٣ ، ١٠٩٨ لعسدن فيسه لدسنة العلم المطعون فيسه لمهذا الطلب وأنتهى المي رفضسه للاسباب الواردة في هدذا الصكم والتي تأخذ بها هدف المحكمية .

وبن هيث أنه لما كان با تقدم وكان حسكم المطحون فيه قد أمساب الحق في قضائه مطبقا القدانون تطبيقا سسليها تتفق معه المحكمة في منطوقه وأسسبابه بالإنسسانة الى الاسسباب السسابقة ، فان الطعنين والحمالة هدده يكونا غير مستندين لأساس سسايم بن القدانون بها يتسعين رفضهها ،

(الطعنان ۱۷۲۸ و ۱۷۲۹ لسينة ۲۸ ق ــ چلسة ۲۲/۳/۸۸۸)

قامسدة رقسم (١٤٥)

المسسدا :

 الإنساء بما لا يسوع لجهة الإدارة السنتناف التناسر من جديد غير الوساقة الثانيسة غان الوساقة والا كان ذلك انتهاكا لعجية العسكم - في العسالة الثانيسة غان المحكمة لا تنظسري الى مراجعة سساوك العسامل من جديد وانمسا هي تفصل في مدى سسلانة القسرار من هيث الشسكل الذي يتطلبه. القسانون أو الإجسراءات التي أوجب ترسسها أو سسلطة المفتسسة بالعسداره - الغساء القسرار لمسبب من السسباب العالة الثانيسة لا يقل بحص السسلطات التاديبيسة في مهارسة مساطنها من جديد تنفيلا بعصل الحسام معدد تنفيلة القسار را مها شساطنها من جديد تنفيلة القسار مها شساطنه من عيسوب شساكلة.

ملخص الحكم :

أنه تسد بات مسلما به ضرورة التفسرقة في تصديد آثار حسكم الانفساء الذي يصدر تعتيب على القدرارات الادارية وبصفة خاصية القسرارات التاديبيسة ساويسين الفساء القسرار لاغتقسساده المسسبب. الموضيومي الذي يحبيله على المسحة لانتفساء المخالفيسة غي حيق العامل لعدم صحتها ، أو لأن الواقعسة المنسوبة اليه بفسرض وقوعها لا تشكل ذنبا اداريا يسوغ للسلطات التاديبية التدخل لتوقيع العتاب محل حكم الالفاء ؛ وبين الفعاء التعارار لميب في الشبكل او الإجبراءات او تجباوز عى الاختصاص ، عنى الحبالة الأولى تسكون المحكمة قد حسسبت النسزاع وقضت في قسوة الحقيقسة القانونيسة مي الوقائع المنسبوبة الى العسامل وتتضمينها القسرار محل الالفاء ، بما لا يسوغ معه للجهة الادارية أستثناف النظر من جديد نى الوةائم المسار اليها والا كان ذلك انتهاكا لحجيمة الحكم المنكور ؛ اما في الصالة الثانيسة مان المحكسة لا تنطسرق الى مراجعة مسلوك العسامل من جسديد وانما هي تقمسل عي مسدى مسلامة القرار من حيث الشكل الدذي يتطلبه القانون أو الاجسراءات التي أوجب ترسيها أو سيلطة المختصبة باصداره ، ومن ثم قان القضاء بالغساء القسرار لسبب من هذه الأسبياب لا تحل بحق السلطات التأديبية عمى ممارسسة سلطتها من جديد تنفيسذا المتضى العسكم ساعلى الوجب التسانوني المسحيح بعد تنقيسة القسرار مما شسابه من عيوب شكلية واصداره على الوجه الذي يتطلبه القسانون ، فساذا كان النابت من الأوراق مي خصصوصية هدذا الندراع ان المحكمة التأديبية و بالاسكندرية سببق لها أن تفست بالفساء القرار رقم ١٧٣ لسنة 1979 ، والقسائم بمجازاة المطعبون ضده بخمسم عشرة ايام من أجسرة اسستنادا الى تصدور شاب التحقيقات التي اجدريت بشانه وهي عسدم سسماع شساهدى الاثبات الوحيدين وهما مدير عسام الهيئسة ومدير فسرع الهيئة بالاسكندرية ، وتنفيذا لمتنفى الحسكم أعفت الجهسة الادارية كل انسر للقسرار المسنكور واعادت التحقيسق لاسستكبال اقسوال شمهود الاثبات وغيرهم من الشمهود الاخرين على الوجمه المذي يسسمح باجسلاء الحتيتسة في تقسديرها ثم أمسدرت قرارها الجسديد رقم ٣٩٨ لسفة ١٩٧٩ بمجازاة الطعمون غسده بخصم خمسمة أيسام من راتبسه عها كان يسسوغ للمحكمسة أن توصد الإبسواب في وجه الهيئسة الطاعنة في مهارسة سسلطتها التاديبيسة عنني العساملين لديهسا فيهسا فرط من أحدههسا من مخالفسات بمقسولة أن قرار الجيزاء قد مسدر بأن وقائع سببق أن فصيلت المحكمية في شيانها وهي بصدد بحث التسرار رقم ١٧٣ لسسنة ١٩٧٩ غليس مسحيحا أن المحكيسة قد غصبات في الوقسائع التي تضمينها القسرار المذكور وانهسا اقتصر قضاءها على بحث مدى سلامة الاجمراءات التي مسدر مي نطاقهما القرار المشمار اليه وانقهى من ذلسك الى الغاء همذا الأشر تقتصر حجيمة الحكم دون أن يجملوزه الى غل يد السلطات التاديبيمة في مماريسة اختصاصاتها الذي خولها القسانون اياه ، فلهسده السططات أن تعيد التحقيق وتستكيل الإسراءات وتصدر القرار التاديبي على وجهه المسحيح دون ان تحل ذلك بحجيمة الحمكم المشار اليمه ، أو بمنع المحكمسة التي يرقسع اليهما الطعن القسرار التأديبي الجمديد من ولاية التمقيب عليمه دون التتيمد بحكمهما السمابق متناوله الوقسائع المذي استند اليهما القسرار للتاكد من مسمحتها وسلمة تكليها القانونى ، ما لم يؤدى مسرور الزمن على هدده الوتستاع الميه استدال سستار التقادم المتع من اسبتناف النظسر فيها واذ فيهبته المحكسة غير هددا المدهب والمسرب على أن التحقيق اللاحق على صدور المسرب على أن التحقيق اللاحق على صدور اسسر الدسكم قد انقسا طرفا جديدا انعطف السر على الماسكم به أن اجسراءات. ملى حدد قولها - ثمر جائز ، مع أن المسلم به أن اجسراءات. التحقيق لا قصدو أن تسكون اجسراءات كالشفة عن الوقسائع السلبية والتي لم تنطس ق اليها المحكسة من قبيل لمدم اسستكمال التحقيق. لاركانه وضيها المداد مقلها تسكون اخطات في تأويل القينون وتطبيقه ، وأوردت حكمها ووارد الطعن فيسه بالافساء .

ومن حيث أنه تبدين من الاطلاع على القدرار رقسم ٣٩٨ لمسنة المسادر بمجدازاة الكاتب ٠٠٠٠٠ . بغصم خبسسة أيسام من راتبه أنه قد قسام حسبها يبدين في ديباجنسه عداي المنتسبة التعقيدات في قيدام الطعدون ضدد بالقددي على مدير عام الهيئة بالقساط جارحة وقد أكدت مضمون القدار السرار هذا المغني حيث ورد نصبه كالقسائي « مجدازاة الكاتب ٠٠٠٠ . المعين على الدرجة الثامنة بغصم خبسة أيسام من راتبه لما المعين على الدرجة الثامنة بغصم خبسة أيسام من راتبه لما باريخ ٥/١/١٠ بالسبب بالفساظ جارحة » وبن ثم يمكون قسرار بباريخ ٥/١/١٠ بالسبب بالفساظ جارحة » وبن ثم يمكون قسرار المعرن غيبه قد استند الي واقعية واحدة هي أعشداء المطعون، عبه قد استند الي واقعية واحدة هي أعشداء المطعون، عبده على القليدة والأنها المطعون عبه القيول اللها المطافقة عنه القيول الملاحدة .

ومن حيث آن هـذه الواقعـة التي استند الهبا القسرار المنكور قد ثبت عي حبق المطعمون ضده ثبوتا عنيا باقسراره وشسهادة جبيسع زملانه من العماملين ، باته المنكور قد وجبه الي رئيس الهيئية عبارة الت اللي سيتين كلب وستين حيبوان ٠٠ وان كمان قسد عبزا. توجيه هذه العبارات الجارحة الي انه قد وجهها الي رئيسته ردا: على العبارات الجارحة التي وجهها اليه مسدير عسرع الهيئية ، وقسد. اكد هـذه الواقعـة كل من ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و المساملين.

ومن حيث أنه لا مراء غي التهم ما وجهه المطعمون ضده مسن حبارات جارحة الى رئيس يتوم على تهنة الجهات الذي يعمل نيسه إنهسا يشسكل ننبا اداريا يسسوغ للجهسة الادارية التسدخل لتوتيسع الجـزاء عليــه ، ولا يكفى المطعــون ضــده للدماع عن واتعــة الادعاء مأن ما وقدم منده قد جداء دفاها عهدا وجده اليده من اعتداء مدن السيد مدير فرع الهيئة ، لا يسموغ ذلك اذ أن تجاوز الرئيس لحدود بمسلطته في التوجيسه ، لا يسرر للمسامل أن يخسرج على مقتضى الواجب الوظيم ما يحكمه عليمه من طاعة الرؤساء وتوقير لهم ، ما دام الدفاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له سببله المسروفة في القانون وليس من بينها السرد على الرؤساء بما يهدر كرامتهم ويقل ون هيتهم التي تعد اسماسا لهمن سمير العبسل بالمرفق وكمان غى متدور المطعمون ضده أن صحح ما يدعيمه أن يتموجه بشمكواه الى الرئيس الاعلى للهيئة أو بدعواه إلى القضاء أن كان للذلك مقتضي وليس من المتبسول مي نطاق الوظيفة العسامة أن يتعسدي كل عامل على رئيسه بدعوى الأخدد بالثار أو الدناع عن النفس والا أصبح الأمر موضى لا يمسلح عليها حال المرمق ، وكل أولئك آية على أن ما فرط من المطعمون ضده - أيا كان الباعث عليمه - شكل مخالفهة تاديبية تسبوغ للمسلطة التاديبية المختمسة توتيع الجرزاء عليبه للغساية التي اتبعاه الشسارع نيسه وهي حسن سسير المسرافق العسامة واعسادة الاسستقرار الى ما يوجسه التسربيب رئاسي بالمسرفق من احترام الرؤساء وتوقيرهم تحتيقا لمسلحة المسل ومن ثم غان القسرار رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ الني كان مطروحا على المحكسة التأديبية تسد عسام على اسساس سنايم من القساتون همسينا من الالغساء ويسكون الحكم الملعمون فيمه اذ قفي بالفائه قد اخطاً في تأويل الثانون وتطبيته وتعمين الفساؤه .

(طعنان ۲۲ و ۹۵ اسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۹۸۵)

يشسترط للطعن في القسرارات الادارية التاديبية ان يسكون مرجع الطعن بحسب المسادة ١٠ من قساتون مجلس السولة عسدم الاختصاص

أو مبيا على الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائع أو الخطا على تطبيقها أو تأويلها و أو السماءة الستجمل السلطة . أما تناسب المسراء على الخطا المدى المسلطة . أما تناسب المسراء مع الخطا المدى التاء المسابلة من 100 المقتهاء حد ومجد ومسطلي حسين حقائلته المسابلة من 100 وما بعدها حيوم حسين المتلافية ويدخل في مجال المساطة التعديرية لجهمة الادارة ، وقد أرادت المحكمة الادارية المليا بنظرية الملو رقسابة هذا التساسب مسواء في مسجدد الاحسكام التأديبية أو القرارات التلايية ، وليكن رقسابة تناسب الجزاء التأديبية أو القرارات التلايية ، وليكن رقسابة تناسب الجزاء الموقع من جهمة أدارية حتى نظر همؤلاء المتهماء حالا يجد لسه سندا من القدون متى كان قصرار الجنزاء برئيا من عيب الانصراف بالدسلطة ، ا

عاولا - لا يمكن التسميم مفكسرة مخالفسة التسانون لان التسانون الادارى لم يصنف الجسرائم الادارية ولم يفسرد المقسوبات التأديبيسة .

وثانيا - لأن النظام السادييي في مصر يرفض هذه الرقابة ، ملتد احتساط الشرع مسافا من تسلط الادارة حين قصر حق الجهاة الادارية على بعض المعسوبات السسيطة وتسرك امر توتيسع الجزاءات الخطاسية والجسسية المحساكم التلاييسة .

الفســرع الرابســع لمــــكام عامــــة ومتــــوعة إولا ـــ ولاية التباديب ومسدى جبــواز التفـــويفي فيهـــا

قاصدة رقسم (۱۶۲)

البنسيدا :

ولايسة التسلايب - لا تملكها سسوى الهيئسة التي ناطهسا: المشرع بهيدًا الاختصباص في النسكل الذي هبدد لهيا .

ملخص الحكم :

ان ولاية التاديب لا تبلكها مسوى الهيشة التي ناطها المشرع بهدذا الاختصاص في الفسكل السذي حسده لما في فلسك مسسن. خسماتات تسدر انها لا تتحقق الا بهسذه الاوضساع •

﴿ طَعَنَى ١٩٧٤ لَسَنَة ٢ ق ، ٣٣٧ لَسَنَة ٧ ق ــ جَلَّمَة ٧٢٪ ٠ [/ ١٩٦٢)

قاصدة رقسم (۱۹۷)

البسسدا:

لا يجسوز لمسن كانت له سسلطة تاديب معينسة أن يفنوض غسيره. في مزاولتهسسا •

ملخص الفتوى :

أن القساعدة العسامة في نطساق القسانون المساص أن من يمسلك.

التصرف بنفسسه يبلك أن يوكل نيسه غسيره أما في نطاق القيانون العام قالاً هر يختلف عن المسوظف لا يبلك توكيسل غسيره في القيسام بالاعمسال الموكسولة البسه وما ذلك الا لأن هسذه الاعمسال ليسعت أعهساله الخاصة بل هي أعمسال السدولة وقد عينت القسوانين واللسوائح السسلطات المختصسة بهما ونظمت طريقسة ادائها .

ولذنك غان الانابة في القسسانون الادارى لا تجسسوز الاحيث ينص التسانون مسلى جوازها فاذا أجسازها القسانون فانها لا تجسوز الاحيث ينص القسانون على جواز انابتها .

وبالرجوع الى الأوابر الماليسة التعلقسة بتاديب المسوطفين يتبسين الأبسر العسالى المسادر في بارس ١٩٠١ ينص على ان لرؤسساء المسالح الحسكم بالانسذار وبتطسع الماهيسة مسدة لا تجساوز خيسسة عشر يسوما ولم يسرد في هسذا الأبسر ولا في غسيره ما يجيسز التقويض في هسذا الاختصاص ومسؤدى ذلك ان رئيس المسلحة هسدو المختص وحدد بتوقيسع المقسوبين السابق ذكرهما غلا يجسوز لمه أن يتسزل من اختصاصمه كسله أو بعضسه أو أن يتبي عنسه فسيره فيسه .

ولا كان الوزير يعتب رئيس مصلحة بالنسبة الى الوظفين السنين لا يتبعون مصلحة ذات كيان مستقل فلا يجوز له بهذه المسابة الذي يعسوض وكيال السوزارة او مسكرتيها المسام في اختصاصه التادين السذى خسوله لله القائون ،

(غتوى ۲۷۱ - غي ۱۹۵۱/۱/۱۰)

قاصدة رقسم (۱۶۸)

: المسسدا :

اذا ناط القسانون بسسلطة معينة اختصساصا ما فلا يجسوز لهسا ان تنسزل عنسه او تفسوض فيسه الا اذا اجساز لهسا القسانون فلسك سـ

(1 - 11 c)

القسانون رقسم 11 أسسفة 1941 بنظهم المساملين بالقطساع المسام السسابق كان يجيئ ارئيس مجلس الادارة التفسيويض في توقيسيع المساوات حد القسانون رقم 54 أسسفة 1940 بشسان نظسام المساملين بالقطاع المسلم المسيد سسكت عن ذلك وفي ذات وقت منسج شاغلي الوظائف المايسا سسلطة امسيلة في توقيسع المسزادات سائس ذلك سانه لا يجسوز بعد المعسل باحسكام القسانون رقم 54 أسسسنة 1944 المتسويض في المتساس توقيسع المسزادات وبالتسائل عسدم جواز النص في لائسة المبرزادات على مسسلطة الحسري لتوقيسسيع المبرزادات على خالف المتمسوص عليها في القسانون .

بلخص الفتوى:

المحادة 21 من القسانون رقم 11 لسسنة 1911 بنظسام العساملين بالقطساع المسام كانت نفس عسلى أن : « يسكون توقيسع الجسزاءات النادييسة المبينسة في المسادة السابقة وكيفيسة النظسام مفهسا أو الطعسن غيهسا وققسا لمسا يسلى :

أولا مد بالنمسية لجنزاءات الانذار أو الخمسم من المسرتب أو الوقف من الغيسل مع صرف نصف المسرتب أو المسربان من المسلاوات أو تأجيسل موصد استحقاقها .

١ ــ تــكون لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضسه ســلطة توقيمها
 على العــاملين شـــاغلى الوظائف من المـــتويين الثالث والثانى ٥٠٠٠٠٠

وان المادة ٨٣ من التسانون رقم ٨٤ لمسمنة ١٩٧٨ بنظهام العمامين بالقطماع العمام الجمهديد المعمول بعد اعتبسارا مسن ١٩٧٨/٧/١ تنص على أن : « يضمع مجلس الادارة الأهمة تتفسسهن جميم انسواع المخالفات والجزاءات الأثررة لها » .

وان المسادة AK من هذا القانون تنص على أن : « يسكون الاهتصاص في تواقيم الجسزاءات مد التأديبيسة كمسا يلي : ١ -- المساغلى الوظائف العليضا كل في حضوود المتصماصة توقيع جساراء الانسذار أو الخصضم من المرتب بهسا لا يجساوز ثلاثون يسوما في المسئة بحيث لا تزيد منته في المرة الواحدة عن خمصة عشر يوما ٥٠٥٠

ويستفاد من هذه النصسوس أن الشرع حدد السسلطات التابيبة التي تبلك توتيسع البنزأءات على المسلمان بالقطاع العالم ملى سبيل الحصر وخول مجلس الادارة مسلطة وضمع لاتحدة تتنسلول انسواع المفالمات والجسزاءات المعنزرة لكل منهما وبينسا كان يوجيون لمن مجلس الادارة تمي القسادون رقم 11 لسسنة 1911 التصويفي في الرقيم على التابع الجيزاءات سسكت عن ذلك في القسانون الجديد رقم 24 لتنفق مي 1944 التسلماة احسيلة في توقيسع الجيزاءات الوتت منصح شساغلي الوظائف العليا سططة احسيلة في توقيسع الجيزاءات على بمنتج رؤساء الفتزوع والادارات من ضمير شساغان الوظائف العليا مسلطة توقيسع المحدودي الى تخويلهم مسلطة المسلمات وتوقيسع المحدود المرتب لأن فلك مسيؤدي الى تخويلهم مسلطة المسيلة في توقيسع الجسزاء لحم ينص مسيؤدي التي تخويلهم مسلطة المسيلة في توقيسع الجسزاء التي يوديد عليه التسانون ولما يتستطالت المنسانة مسلطة الى تستطلات المحدرة،

واذا كان بن الأوسور السلبة أنه أذا نساط التسانون بسسطة معينة المتصاصا با عسلا يجوز لها أن تنسول عنه أو تقسيونن فيسه الأ أذا المجوز لها أن تنسول عنه أو تقسيونن في توقيت المجوز الهسالا التسانون ذلك وعلى هذا قلا يجنسون القلاعة ١٩٧٨ - السفى القلى المسانون السبانون المسانون ال

ولا يمنسوغ القسول بتلمسير النفسوه على نغسو يتمسق مسع طبيعت الشركات باعتبسارها من اشسخامن القسانون التخاص ؛ لأسم ما ذام الشرع قسد تدخسل وقنن الأحسكام الخامسة بتوقيسع الجسزامات وحمده المسلطات التى تبلك توتيعها دون أن تجبر التقريض كها كان الحمال في التسانون السمابق غانه يجب الانسزام بالنصموص التي اورها في القمانون الجمسديد •

لقتك أنتهى راى الجمعيسة المبويسة الى عسدم جسواز النص فى الاحسة المجسسة العسراءات على خسلانه المحسسة المجسسة المجسسة المجسسة المحسسة عليها فى المتسامون وعسدم جواز التقسويض فى اختصسامون المحسسة .

المعلقة ١٩٧٦/١١/١٤ ـ جلسة ١١/١١/١١/١١)

قاعبندة رقسم (۱٤٩)

التفسويض المسادر من الوزير ارؤسساء الفسيروع في بباشرة المتساسات المسالح المتسالح المسالح المس

بلغس العكم :

القا جسار أن يتسال ببط الان القسرار الذي يمسدر حسن الوزير يتقدويت ووصداء الفسروع في الاختصاصات التلابية المنسوطة بوكيله الوزارة أو حسير المسلحة بالنسبة الى كل الوظفيين الداخليين في المهيئة والمستخدين الخارجين من الهيئة الذين يخضسون جبيعا الاحكام القسادة ون رقم ١٢٠ المسنة ١٩٥١؛ ، فان هسذا القسول لا يصدق بالتمسية العبال ، ذلك أن القيسود السواردة في القسانون رقم ٢١٠ المسسنة ١٩٥١ والذي قد تصول دون اسكان تقسويض رؤمساء الملوع في مباشرة الاختصامات التاديبية التي لوكيل الوزارة أو لرؤمساء في مباشح والتي ابلحت المسادة ١٩٦٣ مكسررا اسسنادها الى وكيل الوزارة

الساهد دون من عداء غيها بختص بالوظفيين والمستخديون الشهين ينطبسق عليهم هدذا القانون مدذه التيود لا تصدق على العسال لمدم سريان أحكام القسانون الشسار اليسه في حقهم .

ومن نسم أذا أمسدر وزير الوامسلات قراراً بتفسيشي وؤمساء
الفسروع بمصلحة السسكك الحديدية في اختصسامسات مسعير علم ذلك
المصلحة بالنسبة للمسال ، واسستنادا اليسه أمسدر معتشي عسام
الحسركة والبفسائع قسرارا بتوقيسع جزاء تأديبي على أحسد المسال
بتساخير مسلاوته بسدة معينسة ، فأن الجسزاء المذكور يسكون قسد مسعر
مين يسلكه قانونا غي حدود اختصساماته .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٢ (١٩٥٥)

ثانيا ــ القيرار التسلاييي قييرار اداري

قاعيجة رقيم (١٥٠)

المسيدا :

جا يصييد بن السباطات التابيسية بن قبدارات في شيبان المسائم ال

ملخص الحكم :

ان ما يمسدر من السسطات التلييبة من قسرارات غي شسان المسومين تعتبر بحسب التكييف المسليم الذي اختت بسه السوائين مجلس السحولة المتعتبة من القسرارات الادارية وذلك فيها عدا الاحكام الذي تصدر من المساكم التاديبية التي أمسيغ عليها القانون وقسم ١١٧ سسنة ١٩٥٨ وصف المسلكم كما تضسمن النص في كشير من مواده على أن ما تصدره احكام لا قرارات ادارية و ومن شم غلا وجه فلاتجاء الى معاير التعييز بدين القسرار الاداري والعبل التنسائي. التعسري على طبيعة ما تمسدره تلك المساكم أذ محل الانتجاء الى تعدد عدم وجسود النص ،

(طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق _ جلسة ٢٠٠٤/١٩٩١)

قاعسدة رقسم (١٥١)

جسزاء ناتيبي سـ قسرار اداري وليس حكمسا قفسائيا سـ عقوبنسا الاتسقار والقصسم من المسرتب لمسدة لا تجساور خمسسة عشر يسوما سـ قسرار وكيسل الوزارة او رئيس المسلمة نهائي القصود بنهائيسة القسرار نفساذه فسور مستوره دون حاجة لتمسييق سسلطة اداريسة اعسلى سهسواز سسمب هسذا الجبزاء والتظلم منبه م

ملخص الفتوى :

ان التسرار الذي يمسدر من رئيس المسلحة بتوتيسم جزاء تأديبي عسلى احسد مرعوسسيه مي الحسدود المتسررة قانونا هو مي حقيقتسه قران ادارى بحت من حيث شمكه وموضوعه وليست له اية مسفة تضمائية ، اذ القبرار القفسائي هو السذي تمسدره المحكمسة المختصسة بمقنفي وظيفتها القضائية ، ويحسم على اسماس قاعدة تانونية خصومة تضائية تتوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانوني خاص أو عمام ، ولا ينشيء مشل هدد القدرار مركزا فاتونيها جديدا ، بل يقدر مع تهوة المتيتة القانونية وجود حقى أو عسدم وجسوده • ويكون القرارا تضاليا بتى اشباتل على هذه الخصيائين والرهبدر بين هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وانبا استنبت اليها سلطة تضائية استثنائية الفهمسل مبيسا نبط بهسا من خصومات ولا يبكن أن تتسواني هــذه الخصيصائص في التسرار التاديبي الذي يصهدر من رئيس المسلجة ٤ اذ هميو لا يجسم خصومة تضمائية بين طرفسين متفسمازعين عملي اسماس قاعدة ثانونيسة ، وانها هو ينشىء حالة جمديدة في حسق مسن صدر عليمه بمقتفى المسلطة الادارية الهامة طبة ما للقموانين واللوائح ويتفدذ صدقة تغفيذية ، ولو قيدل بفجير ذلك إلى جاز لجهدة الادارة ، وهي طسرف في النبزاع ، أن تبكون قاضبيا في الوقت ذاته . أما تسول بأن الأوامسر الماليسة التي مسبدرت في شمسان تأديب الموظفين لم ترسم طريقا معينا التظلم من الجهزاءات التي يوقعهما رؤساء المسالح وتفسير مسلك المشرع مي هددا الشان بأنه قصد أن تكون التسرارات المسادرة بها قطعية مستقلقا عليها باب الطمسن الادارى ، فلا يجدد له سمندا من القسواعد العسامة المعلم بها في عقسه القسانون الادارى ، والأولى أن يقسال أن المشرع أراد لهده القسرارات أن تسكون بهنابة قرارات ادارية عادية تخضع لقواعد السحب والتظلم ،

ولذلك أغلسل وضعه نظام خاص للتظام منها كما غمال في شان التسرارات التي تصدر من مجالس التاديب . ولا يستساغ القدول بأن المشرع عهد الى اغسلاق بفي الطعن الادارى على قدرارات القاديب التي تصدر من رؤسساء المسالح على مرءوسيهم دون أن يسكن هؤلام الاغيرون بطريق أو بآخسر من اسسماع شكواهم الى رؤسسائهم سن ظلم وقد عليهم ، ورغم ما قدد تتكشسف عنه تلك القرارات من تحييه أو مخالفة للقادن .

ولا حجمة فيهما يقسال من أن تانسون نظمام موظفي المعولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جساء مؤيدا للرأى القسائل بأن القسرار تاديبي الذي يمسدر من رئيس المسلحة هو ببشابة تسرار تفسيلني 4 اذ نص في المسادة ٨٥ منسه على أن « لوكيسل الوزارة او لرئيس المسلحة كسل غى دائرة اختصاصه توقيسع عقويتي الانهدار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خبسة عشر يوما في السنة الواحدة ، ويكون قسراره مي ذلك مسببا ونهاتيا » - لا حجمة مي ذلك ، لأن النهائية التي نصت عليها المادة المذكورة لا تعنى الا أن القسرار التاديبي المشسار اليه يصدث أثسره مباشرة دون حاجسة الى اعتمساد او تصديق مسن سلطة ادارية اعملي ، ولم يقصد منها اغماني باب الطعن الاداري عليه . ويؤيد مسواب هدذا النظر ما ورد عى المادة الثانية عشرة من القساتون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥. بشسأن تنظيم مجلس السدولة ، اذ نصت على أنه لا تتبسل الطليات المقدمة رأسا بالفاء القرارات النهائية السلطات التاديبية ، عدا ما كان منها مسادرا من مجسالس تأديبية ، قبل التظلم منها الى الهيئات الادارية التي أصدرتها وانتظار المواهيـــد المقررة للبت غي التظلم . ومعنى ذلك أن القـــرارات التأديبيـــة التي تصدر من غير مجالس التاديب تخضيع لترواهد النظيلم ، وبالتسالي لقسواعد السحب ، اذ لا يجدي التظملم الا اذا كمان مي مكنمة التظملم اليهما سحب القرار المتظم منه أو تصديله . ولا محسل القسول بأن القسانون المسنكور قد استحدث حكما جديدا مي هــذا الشــان ، بل انه انمـــح محمب عن تمــد الشــارع منظـم اجسراءات الطعن التضائي في القسرارات التاديبيسة المسادرة مسن رؤسساء الممسالح على أسساس طبيعة هذه القسرارات في خسوء احكام الشرائين التي نظهتها ؛ لهذا علن القسرارات التليييسة المسادرة من وكسلاء الوزارات ورؤسساء المسالح تخمسع لقسواعد السمسحي ، وبالتسالي يجسور التطلم منهما .

(عنوی ۱۹۳ س غی ۱۱/۱۴/۱۹۰۱)

قاعسدة رقسم (۱۵۲)

: المسلما

مناط التصرفة بين القسرار القضائي والقسرار التسليبي هسو الذي المنسرع السدى يعسدر فيسه القسرار القضائي هسو الذي تصدره المحكسة بمقتفى وظيفتها القضائية ويعسسم على اسساس قاصدة قاتونيسة خصسومة قضائية تقسوم بين طرفسين متسازعين تتعلق بمركز قاتوني خساص او عام ولا ينشيء مركسزا قاتونيسا جنيدا ساعتبار القسرار قضائيسا متى توافسرت له هسله الخصسائس ولو صسدر مسن هيئسة لا تتسكون من قضاة ساقسرار التسليبين كساى قسرار ادارى لا يحسسم خصسومة قضائية على اسساس قاصدة قاتونيسة ، وانها هو ينشيء حسائة جسدور القسران المسائين عن عبلسة ساعت و وانها هو المساويين من عبلسة تتسكون كلها أو بعضسها من قضساة لا يغسي من طبيعتسه ،

بلقص الحكم :

ان القسرار القضائية وياسدى مو السدى تصدره المحكسة بمتنفى وظيفتها القضائية ويحسسم على أساس قاصدة قانونيسة خصسومة تفسائية تقوم بين خصسمين تتملق بمسركز قانوني خاص او عام ، ولا ينشىء القسرار القضائي مركزا قانونيسا جسديدا وانها يقسرر في توة الحقيقسة القانونية وجسود حق أن عسدم وجسوده ، فيعتبسر عنوان الحقيقسة فيها تفي بسه سي حساز قوة الشيء المقنى به ، ويسكون القسرار قضائيا متى تسوافرت له هسذه الخصسائهم ولو مسدرت بن هيئة لا تتسكون من تضساة وانهسا السندت الها مسلطة قضائية استنائية للفصل فيها نيسط بها من

خصسومات ، وعلى العسكس من ذليك عان القسرار التاديبي لا يحسيم. خصسومة تفدائية بين طرفين ملاجازهين على اسساس قاعدة تافونيسة تتعسلق يمركز قالسوني خاص او عسلم ، وانبسا هو ينشيء هسالة جسديدة في حق من مسدر عليه ، شانه في ذلك شسأن القرار الادارى ، ولو صدر التساديبي من هيئة تتسكون كلها أو أغلبها سمن قفساة ، اذ العبسرة كما سسامك القسول هو بالوضسوع الذي مسدر فيه القسرار ، فما دام هذا الموضسوع اداريا كالتلايب بشملا ، فالقسرارات التي تصدر فيه تكون بحسكم السزوم ادارية ، ولا تزايلها هدفه العسامة لسكون من اصدارها قضماة كالجسزاءات التأديبيسة التي يوقعها رؤسساء المحساكم من صدارات الديسة ، من اصدارات الديسية .

(طعني ۲۱ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۲۲/٤/١٩١)

(نفس المعنى طعون 1 المبنة 1 ق ، ٣ ، ق ، ٨ المبنة ٢ ق ٢٨ . ٢٠ المبنة ٢ ق ٢٨ . ٢٠ المبنة ٢ ق ٢٨ . ٢٠ المبنة ٢ ق

قاعبدة رقسم (۱۵۳)

المِسسدا :

نهائية القرار الادارى تتعقق بمجرد صدوره ممن يملكه به التعقق الا اذا قصد مصدر القرار تعقيق الره القانوني بمجرد لا تتعقق الا اذا قصد مصدر القرار تعقيق الره القانوني بمجرد صدوره حدم توافر هدا القصد يجمله بملسلة اقتراح لا يترب عليه الاز القساون القيار الاداري الفهالي حمال من منهال مجرار الفهالي من منه المساكنة في المساكنة في غلل قرار وزير المواصالات المساكنة واللاساكية في غلل قرار وزير المواصالات رقيم ١٠٥٣ في المهلة في المائية في المائية في المائية في المائية في المائية المسادر نهائية المسادر نهائية في المنافية المسادر نهائية المسادر نهائية المسادر نهائية المسادر نهائية المسادر نهائية المسادر نهائية المسادر المسادر المسادر المسادر على الوزير من قبيل المسادر على الوزير من المائية المسادر على الوزير من المسادن على الوزير من المنافية المسادن على الوزير من المسادي المسادن على الوزير من المسادن على الوزير المسادن على المسادن على الوزير من المسادن على الوزير المسادن على الوزير المسادن على الوزير المسادن على المسادن على الوزير المسادن المسادن على الوزير المسادن المسادن المسادن على الوزير المسادن المسادن المسادن على الوزير المسادن المسادر المسادن المسادن المسادر المسادر

ملخص الحكم :

أذا كان الثبابت أن قسرار القصيم من مرتب المسدعي المسادر من وكيال الدير العلم لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ٢٣ من يونيه سسنة ١٩٦٠ قد مسدر عي غلسل قرار وزير الوامسلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتساريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٩. والسذى قضى بوجوب عسرض نتيجة تصرف الهيئة في أوراق التحقيق عى المخالفسات الماليسة على الوزير ، وقسد عسرض معسلا قسرار الخصيم على الوزير بتاريخ ١٩ من يوليه سنة ١٩٦٠ بالتطبيسق للقسرار الوزارى المسار اليه علم يوافق عليمه الوزير وأمر ياتخساذ اجسراءات عمسال المسدعي بن خسبه ، قان المستفاد بن هددا الوضيع السدي مسدر في ظله قرار الخمسم أن وكيل المسدير العام لم يقصبه هين أهيدر قرار الخصيم أن يتعلق له أثسره القسانوني قبسل المسرض عسلي الهزير • ومن ثم لم تلحقب النهائيسة بمجرد صدوره أذ ليس يسكفي لتوافر النهائية القرار الاداري بمجرد صدوره أن يكون مسادرا مهسن يبلكه . بل ينبغي ان يتوحد الذي يملك امصداره تحقيدق اتصره القانوني بهجسرد صدوره والاكان بمبابة اقتسراح لا يتسرنب عليسه الأسسر التسانوني للتسرار الاداري النهسائي .

(طعن ۱۰۷۹ اسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۰۲/۱۱/۱۷)

ثلثنا _ بسدى جسواز سسحب القسرار التساديبي

قاعسدة رقسم (١٥٤)

: 12-46

قسرار تاديبي سايعتبسر قسرارا اداريا ساجبواز سسحبه وتعديله والفساله والتطسلم منسه ه

بلخص الفتوى :

ان القرارات التاديبة التي تصنفر من وكلاء الوزارات ورؤسساء المسلح ان هي الا قسرارات ادارية بحتة ، تخفسع لما تخفسه لمسائر القسرارات الادارية المادية ، من حيث جواز سحبها وتعديلها والمائها ، ومن حيث جسواز التظمام الاداري منها ،

(غتوی ۱۷۳ ــ غی ۱۹/۱/ ۱۹۵۰)

قامسدة رقسم (۱۵۵)

-البــــدا :

تعديل المقدوبة التاديبية هو حقيقته سسحب الجهزاء المسابئ توقيعه عسلى العسابل ــ يتسرب على ذلسك ان يرتسد السر التعسديل الى تاريسخ عسدور قسرار الجهزاء الاول .

ملخص الحكم:

ان الثابت من الأوراق ان المسدعى قد جوزى غي ٢٦ من ديسسببر سسنة ١٩٦٢ بخمسم خمسة عشر يوما من راتبه ، وقد أجسرت البهة الادارية حركة ترقيسات الى الدرجة الرابعسة غى سنة ١٩٦٣ وكانت اقدمية المدمى تسسمح بترقيته إلى تلك الدرجة الا أنه لما كان من غير الجسائر
ترقيت قانونا لعسدم انتفساء المدة التي يبنسع ترقيت خلالها بسبب،
توقيسع الجسزاء السالف الذكر عليه نقسد حجسزت له الادارة درجة لمسدة
سسنة طبتا لنص المادة ١٠٤ من القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ، ثم
عسدل الجسزاء إلى ثلاثة إيام نقط ونقسل إلى الهيئسة العابة للامسلاح
الزراعي في ٢١ من الفسيطس سنة ١٩٦٣ ، ورقى إلى الدرجة الرابعة
بعسد مرور ثلاثة السبهر على نقسله .

ومن حيث أن تصديل الجرزاء الذي وقسع على المسدى وهسو ثلاثة السام هو في حقيقته مسحب للجزاء المسابق الموقع عليه ٤٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ومن ثم يرتبد أثر هذا التعديل بأشر رجسمى الي تتريخ مصدور قرار الجرزاء الأول ، وبذلك يسبتحق الترقية وجبوبا الى الدجة الرابعة بد ثلاثة أنسهر من تاريخ زوال المانع من المزيية أي اعتبارا من ٢٦ من مارس سسنة ١٩٦٣ ، وليس من التساريخ المذي رقي غيبه عمدال ، وإذ أخمذ الحكم المطمون فيه بهذا النظر يسكون تسد جباء متقتا مع احسكام القانون ويسكون الطعن عليه في قائم على. سيند مسيدة من القيانون وتسكون الطعن عليه في قائم على. مصدو عائد التسارية الادارية.

(طعن ٦٩٦ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٦٩٦ /١٩٧٥)

قارن في هـذا القام صلف ١٧٨/٢/٨٦ بجلسـة ١٩٨٠/١/٥ وقد كانت الحالة المعروضـة فيها امام الجمعية العموميـة لقسمي الفتوى. والتشريع حالة حكم مسادر من محكمـة تاديبيـة بتوقيـع جــزاء تعــدل بالحــكم المسادر من المحكمة الادارية العليـا في الطعن الذي التبـم في حكم المحكمة التلابيبة المذكور فقررت الجمعية العمومية أن الأحكام الناديبية المسادرة ضد المسالين جزاء ما اقترفوه من مخافــات هي احـــكام بنشـــئة للمتــوبة ، هاذا طعن في هــذه الإحــكام المام المحكمـة الادارية الماليــا وتمـــدت هذه المحكمة الوتيــع الجــزاء المناسعة هان حــكم هذه

لألحكية هو أيضنا حكم منشئ المقتنوية وليس مقررا لهنا ؟ وبالتنالئ يسرى من تاريخ مستور الحكم المطمنون يسرى من تاريخ مستور الحكم المطمنون هيسه . ومن ثم تصنب مند المحو المقسرة من تاريخ مستور حكم المحكمة الادارية الملينا . وهسكذا يبين وجبه الإفتسالك بسين الأثر القسانوني المتسرت على تعتبر بمثابة مستحب للمستاء السبابق توقيمته ويرتد أثره الى تاريخ مستور تسرار المستاء الاستراء السبابق توقيمته ويرتد أثره الى تاريخ مستور تسرار القسانوني المترتب على تعتبر المستاء المستاء الادارية العلينا المنتبسر منشسستا المتساسية الادارية العلينا المذي يعتبسسر منشسستا المقتسسودة .

قامسدة رقسم (١٥٦)

الكسيدا:

ان تواعد القسانون الادارى الخاصسة بسسسحب القسورارات الادارية وتعديلهما لا تسرى في شسان الجمنزاءات التلاييسسة التي متى حسدرت في هسدود الاختصاص لم يجمئز سمنجها أو تعديلها .

ملخص الفتوى:

أن الأسر المسألي المسادر في ٢٣ مارس سسسنة ١٩٠١ ينس في المسادة الأولى على أن المقسوبات التأديبية التي يجسوز المسكم بهسا على المؤظفيين والمستخدين في المسسالج الملكسة هي :

ثانيا - تطع الماهيمة مدة لا تتجملوز شمهرا واحمدا .

ثالثا ــ التوتيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شمهور.

رابعا ... التنسزيل من الوظيفة أو الدرجسة او تنقيص الماهيسة مع اليتساء الوظيفسة او الدرجسة . كابسا بدأرفت بسدون الحسريان بسن المسائي .

ثم نص في المسادة الثقية منه على أن لرؤسساء المسلح الحسكم بالانسذار وقطسع الماهية لمسدة لا تتجساوز خيسسة عشر يسويا الما المعسوبات الاخسرى والحسرمان من المساش كله أو بعضسه نيكون الحكم بهما طبقاً لأحسكام القسوائين والأوامر العالمية الجساري الممل بها .

وقد بينت المسادة الرابعة من ديكريتمو ٢٤ مايسو سسسنة ١٨٨٥ المساطات المختصسة بالمقويات المختصسة بالمقويات الأخسرى غير الانسذار وقطع الماهية مسدة لا تزيد على خبسسة عشر يسمها واوخسست ان الحسكم بهذه المقسوبات يكون بمعسرقة النساظر الوزير) بنساء على قسرار مجلس الساديب السذى يصمحر بطملب من رئيس المسلحة وبعد النظر في مستندات بسراءة المسوظف شسفاهية و

ثم بينت هدفه المسادة طريقسة التظلم من هذا التسرار بالنسبة الى المسوظف فقسررت ان له أن يتظلم منه في ظهرف ثباتيسة أيام من تاريخ احسلانه بتقسرير مكتبوب برفسع الى المجلس المخمسوص المنصدوم عليسه بديكريتو ٤ ديمسبر سنة ١٨٩٧ الدي ينقسد مسن تقداء نفسه بناء على هذا المنظلم أما النسبة الى الوزير فقسد نمست هذه المسادة على أنه اذا لم يمسادق على القرار يحيل الأمسر الى المجلس المخمسوص ثم أضمات أنه في هانسين المالتسين يمدر المجلس المجلس المعساويجسور له المساورة أو بأي جسزاء تاديبي .

وواضح من ذلك أن المشرع قد عسين السسلطات المختصسة بتوقيع المقسوبات التأديبية وبين ما يجوز النظام فيسه من هدده القسرارات وطريقسة هذا النظام والجهسات المكتمسة بالمصسل فيسه وحسدود ولايتها عند نظاره ، ومن ثم لم يتسرك الأبسر للقسواعد المساهة تسرى عليسه وتحكسه وذلك على اعتبار أن توقيسع الجسزاء التأديبي في الواقسع تفساء من نسوع خساص وأن كان مسادرا من سسلطات الداريسية ،

ومتى كان الأسر كذلك مان تسواعد التسانون الادارى المتعلقة بالتظام من التسرارات الادارية وسسحبها أو تعديلها بمعسرفة السلطة الرياسسية لا تسرى بالنسسية الى القسسرارات المسادرة بعقسوبات تلاييسسة .

وللذلك انتهى رأى التسم الى :

أن رئيس المسلحة هو المختص وحدده بتوةيسع عتسويتي الانسذار والحسرمان من المسرعب لمسدة لا تتجساوز خمسسة عشر يوما .

لها المتسوبات الأخرى فيسكون توقيعها بمعسرغة الوزير بنساء على قسرار مجلس التاديب طبقسا للاحسكام الواردة في الأوامر الماليسة المتعلقة. بالتسساديب ،

وانسه متى أمسدر رئيس المسلحة قسرارا تاديبيسا فى حسدود المتصامه غانه لا يجسوز له ان يسسحه هذا القسرار او ان يمسدله سسواء بالتشسيد أو بالتخفيسف .

وان الوزير لا يسلك الفساء أو تعديل قسرار تأديبي مسادر مسن رئيس المسلحة في حسود اختصساصه مسواء كان هذا التعديل بالتفقيف أو بالتفسيد ، كها ليس له احسالة المسوظف الى مجسلس التأديب لمحاكمت عن نفس الواقعسة التي مسسدر بالعقساب عليها قسرار رئيس المسلحة .

(فتوی ۱۹۴۹ - فی ۱۹۴۹/۱۱/۱۲)

قاعسدة رقسم (١٥٧)

البـــدا :

قــرار تلايين ــ ســحبه ــ لا يجــوز الا اذا كان القــرار المــراد. ســحبه مخالفــا القــاتون .

بلخص الفتوي :

ان مشروعية مسحب القرارات التأديبية التي تصدر سن وكسلاء الوزارات ورؤسساء المصطح ، غي غيم القسانون الادارى سنقوم المساسا على تبيين جهة الاوارة من تمسجيح خطباً وقعت غيبه ، ويتتنبي ذلك أن يسكون القيرار الميراد سبحيه قيد مسدر بخالفسا للالسانون ، ابنا أذا قام المسراء التأديبي على اسبياب مسجيمة بسبويه شرائطه القانونيسة ، غلته يبتنبع على جهسة الادارة أن تبال منه مبواء على المسلسحب أو الالفساء أو التضديل لانتقاء المسلة التي شرعت بن اجلها بالسحب و التظلم ، وذلك المترابا للقسيدرار ، واستقرارا للافراء المسلمة التي تتطلب أن تكون غي للوسراء التسائيس وبصراء على المسادة التي تتطلب أن تكون غي المسراء التسائيس وجدر المن وقبع عليه ، وعبرة لغيره من

(فتوى ۱۷۳ - في ۱۹/۱/۱۹)

قامسدة رقسم (۱۵۸)

البسياة

لا يجهوز لههمة الإدارة أن تهييجب القرار التناديس الشروع التوقيم جيزاء السند منه .

بلغص الحكم :

ان المستقاد من الأوراق ان القسيرار رقم ٢٢٥ لمسينة ١٩٦٥، بهمساراه المدعى بخميسم خميسة عشر يوما من مرتب قسد مسيدر من ثالب مسيير المؤسسة للشيئون المؤية في حسدود الاختصاص السقى فوضيه عيسه رئيس مجلس الادارة سواذ مسيدر هذا القسرار مسن رئيس مختص بامسداره وبما له من مسلطة تقديرية إلى يقسمهه المهارة المناسب لما ثبت في حسق المسيرة المناسب لما ثبت في حسق المسيون أن مخلفست ودون أن

(م ۲۰ س ع ۲۰) ·

يفسوب هذا التقدير غلو في الفسدة أو اغسراط في اللين سفسان التسرار المذكور يسكون مسليهان ومطابقنا القسانون ومن غسير الجسائر سبحبه لل أن مشروعية مسحب القسرارات التاديبية تقسوم اسساسا على تهسكين الجهسة الإدارية من تصحيح خطا وتمت غيسه ، ويتتفي فلسك أن يسكون القسرار المسراد سبحبه قد مسدر مخالفا المقانون الها أذا تمام المسراء على سبب مسحيح مستوفيا شرائطه القانونيسة على الجهسة الإدارية مسحبه لتوقيسع جسزاء الشسد منسه .

قامسدة رقسم (١٥٩)

: 12----41

ان رئيس المسلحة هو المفتص وهده بنوقيدع عقدوبتى الاندار وقطع المسرق مدة لا تصاور خوسة عشر يدوما ، اما العقدوبات الأفسري فيكون توقيعها بمصرفة الوزير بنساء على قسرار مجسلس التساديب طفا اللاحكام الواردة في الأواصر الماليسة المتعلقسة بلتساديب ، وانه متى امسدر رئيس المسلحة قسرارا تاديبيا في حدود بالمتساصه ، فانه لا يجوز أن يسسحب هذا القسرار او أن يمسطه بالتنسيد أو بالتغفيف ، وأن الوزير لا يسلك الفساء او تصديل قرار تلايبي مساور من رئيس المسلحة في هدود اختصاصه سواء تكن هدذا التعديل بالتخفيف أو بالتنسيد كرسا ليس لسه احسالة المسونة المن مجلس المسلحة في هدود اختصاصه المسالة المسالمة المن مجلس المسلحة التي مسور المسلمة المن محدود اختصاصه التي مسورا المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن مصورا المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المن مصورا المسلمة المن محلس المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المن محدود اختصاصه المسلمة المن المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المن محدود اختصاصه المسلمة المن محدود اختصاصه المسلمة المناسكة المن محدود اختصاصه المسلمة المناسكة المناسكة المناسكة المناسكة المن مصورا المسلمة المناسكة المنا

ملخص الفتوي :

بحث تسم الراى مجتمعاً بجلسسته المنعقدة في ٢٨ من اكتسوير مسئنة ١٩٥١ موضوع العقسوبات التليبيسة والمسلطات المختصسة بتعديلها والفائها على ضوء ما أبنته احسدى الوزارات على فتروي

وأصر التسم على رايه السمايق للاسباب الاتيسة :

بين المشرع مى الأوامر العالية المسادرة مى ٣ من ابريل مسنة ا ١٨٠١ و ١٩٦ من مارس مسنة ا ١٩٠١ والأوامر المسدلة لها المتسوبات التاديبية الني يجوز الحسكم بهسا على المسوقة أو المستخدم عن المسالح الملكية وبين المسلطات المختصة بتوقيعها وتعديلها أو الفائها - كبا بين الاجسراءات الخاصة بالمحلكة المنابية والواميد المعالمة بها .

ويتضح من است عراض هذه الأوامر أن السلطات المقتمية في مسسقال التساديب هي:

١ -- رئيس المسلحة ،

الأحدوث العصافيية و

٣ _ الجلس المُمنوس .

أما رئيس المسلحة غله أن يحسكم بالانسذار ويقطع الماهيسة لخمة لا تجاوز خميسة عشر يوما أما المقسوبات الأخسرى غلا يجسوز توقيعها الا بقساء على تسرار بن مجسلس التساديب ،

وقد بين الأمر العالى المسادر في ٢٤ من مايدو مسنة مهداد ممدد بالأمر المسالى المسادر في ٢٥ من مايدو سنة مهداد الاحرامات التي تنسع في المحاكم التاديب وطريقة استثناف القدرار المسادر من مجلس التأديب سدواء بالنسبة الى الوزير أو المدوناف المحكم طيعة وميساد هددا الاستثناف .

ننص عى المادة الرابعية من الأسر العمالي المسار اليه علي الله يجب اعمالين قرار مجلس النساديب المذكور الى المستخدم ويجوز له

هي علسرف وبانية أيام أن يتطلسلم يتعسرور يقسمه بالتساية الى المجلس . المحلس من تلتساء على حسدًا التطلس ينعقسد ألجلس من تلتساء نفسه .

غاذا لم ينسم التطلم في الوعد المذكور يمسرض قرار مجلس القساديب على الوزير فإن لم يصدادق طيب يحيسل الموضدوع المر المحسدوس ه

«ونی هاسین العالسین بهسدر المجلس المحصوص قسرارا قطیه ویجوز له تبسرنه سساحه المستخدم او الجسکم علیسه بأی جسزاه قسانیهی » .

وواضح من ذلك ان المشرع قد جعسل من السلطات التاديبية مسواء كانت رئيس المسلحة أو الجساس التاديبية أو الجساس التاديبية قسرارات ادارية المحصدوس تفساء من نسوع خاص غفراراتها لا تعتبر قسرارات ادارية الا من حيث الشسكل غقط أما من حيث الموضدوع غهى تفساء وجبيسة خسسات القفساء متسواة و غيها أذ هي تفصل غي خصصوبة بسين الادارة التي تنهم وتقسوم بدور النيسابة العمومية امام التفساء والموظفة المذى بداغسع ، وتقسوم هذه خصوبة على مسسالة متعلقة بمخالفة .

وعلى ذلك مان هدده القسرارات لا تخصيع لما تخصيع لمه القرارات الا المراوات المسلمة من التسواعد المتعلقة بالمسلمين كما لا تسرى بالنسسية اليهساء المسلطة الرياسية .

ولو تيسل بفسير ذلك لتسرتب عليه نتسائج خطيرة . فيلسلا لا يكون هنساك ما يدعو الوزير الى اسستثناف ترار مجسلس التساديب طبقسا المادة الرابصة من الأمر المالى المسسادر في ٢٤ من مايو سسنة مهم المها دام أنه يسستطيع أن يمستعمل المسلطة الرياسسية بالنسسية اليسسية التسسية التسسية التسسية التسسية المسلطة الرياسسية المسلطة الرياسسية التسسية المسلطة الرياسسية المسلطة الرياسسية المسلطة المسلطة

كب انه أو أن الوزير أن يستعبل السلطة الرياسية بالنسبة

الى السلطات التاديبية لأبكلت أن يصدر لاعتبالها أوابر بالحسكم على وجه بعدامة .

وما دام رئيس المسلحة هـ و احد السلطات التاديبية التي منحها التسانون اختصاصا في الحكم بالعقدوات التاديبية في نطاق خاص خان طبيعة قسراره لا تختلف عسن طبيعة قسرار مجلس التاديب أو المسلمات المسلمات المحسوص كما لا يفقدان قضاء قاض المحكمة الجزئية من حيث طبيعته عن قضياء محكمة الاستثناف عن

هذا ولم يضول القادن مجلس الوزراء أية سلطة بالنسسية السائل التاديبية عهدو ليس جهة استثناء لقدارات رؤساء المسائح أو لجسائس التاديب المصدوصة ولا جهة يرفع اليهسا التساس اعادة النظر عي هذه القدارات واعتباره مهيمنا علي مصالح الدولة لا يعنده القدارات المختصاة عين القانون على وجهة الاقتصادة المتحدد السلطات المختصة بها ولم يذكره من بينها .

وما قيل عن مجلس الوزراء يقال أيضا - للاسباب ذاتها -

هذا وتبسل مسدور تاتون مجلس الدولة عى سنة ١٩٤٦ أبه يكن هناك من ومسيلة للتظلم من القسرارات التأدييسة متى كانت قسد مسدوت نهائية أو امسيحت كذلك بفوات ميصاد الطعن غيها . غير ان قسانون مجلس الدولة قد أنشسا جهسة يسكن الطعن امامها عي هذه القسرارات هى محكسة القضساء الادارى وبين القسانون أسسياب الطعن وهي : ١ — عسدم الاختصاص ٥ ٧ — وجود عيب عي الشبكل المسادة اسستمال المسلطة .

أ مدة هذا عن الانساء من السلطة الرياسسية أما عن السحب من السلطة التي امسلطة التي امسارا التاديبي التسرار التاديبي مساطة ادارية سيؤدي الى أنه مسارا المائية سيؤدي الى أنه

حدة السياطة متى اصدرت قرارها لا يصور لها العسودة الى نظسر الموضوع الا اذا كان التسانون قد وضسع نظاما خاصا باعادة النظر .

وفى حالة التاديب لم يضع الشمارع نظاما الاعادة النظر في الله التاديبية مسواء كانت مسادرة من رئيس المسلحة ، او من محساس التاديب ومنى ميماد الاسمتثناف او من الجلس المخمسوص من المحسوم في الاجمور انفسارع ،

وجسواز الطعن في القسرار المام محكية القضاء الاداري لا يستنبي يقترورة جسواز سسحبه من جاتب الادارة ، فيسن القسرارات الادارية ما يستغلق الطعن فيها المام المسلطات الادارية غلا يجسوز سسحبها ، ويسسى النظام منها الى هدفه المسلطات عبنا لا جسوى بنسه ولسفلك لا يترتب عليه انقطاع ميماد الطعن وقد المسلمات عبن الى مشل هدفه المتسرارات محكمة التضماء الاداري (التضمية ١٦٦ سنة ٢ مجموعة لحكم مجلس الدولة ص ٨٨٨) أذ تسلق « أن العريضة بهدفا المؤدى لا تتعبر تظلما بالمعنى الذي اراده التسانون غلا تقف سريان المحمد هو التظلم الذي ينصب على قسرار اداري قابل. في حتى تتناح بسفلك لجهدة الادارة غرصة النظر في المصورة لها القسرار الاداري وتشكى مساحب الشمان مؤونة التاتفي مخصوبة لها القسرار الاداري عميان ميهاد المدول عنده عميان ميهاد المدول عنده عميان ميهاد المدول عليه عميان ميهاد المدول عليه عميان ميهاد رشع الدصوي » هميان ميهاد ورسان الميهاد و التعارف المعارف المعارف المعارف » المعارف و المعارف » المعارف و المعارف » المعارف و المعارف » هميان ميهاد رشع الدصوي » هميان ميهاد و المعارف المعارف » المعارف المعارف » المعارف » المعارف و المعارف » المعارف

تهنسك اذن نسوع من التسرارات لا يجسوز للادارة سسحبها ومسن هم لا يجسدي النظام نهها مشل قسرارات لجسان الجمسارك ولجسان تقسعير المبراتب ولجسان الطمن نهها ولجسان الشسسياخات وهدف. المساحد المسرف، من طريق دراسسة طبيعتها والأهكام القانونيسة. في المحافظة ومنهما القسرارات التاديبية .

وعلى شهوء هده المهادئ استعرض التسهم ملاحظات الوزارة والتي طلب معهائي الوزير اعادة النظر في الفتوى على أساسها .

اولا _ اول هــده الملاحظــات ان الفتــوى تســــتد الى البنــد

السانى من الأمر العسالى المسادر سنة 19.1 مع أن هدذا النص لا يمتبر قسرار رئيس المسلحة نهاتيا بعكس ما جساء عن الأمسر بالنمسية الى المجسلس المفصسوس اذنص على اعتبسار قسراره تطعيسا ،

ويسرد على ذلك بأن تسسم الرأى مجتمعا لم يسستند الى نص المادة الثنية بن الأبسر المسالى القسار أليه في فتسواه الا بن حيث بيسان أن رئيس المسلمة هو أحسد السسلمات التلاييبة التي خولهما التساتون اختصاصا معينا مقله في ذلك مثل مجالس التساديب والمجالس المسلموس وانه مادام التاتون لم يضعع طريقة للطمعين في تسرارات عملى خسلاف ما محمل الماديب فاتسه لا يجسوز للوزير الفساءها لان هدذا الاختصاص لم يخسول للوزير ولا اختصاص الا بنص بل يسمكن التسول أن الأمسر العسائل المسادر في سنة ۱۸۸۳ قد نسرع هدذا الاختصاص من الوزير بعد أن كسان مخولا للوزير بعد ان كسان مخولا لله بقتضى الاوامسر العالمة المسادرة في سنة ۱۸۷۸ و ۱۸۷۸ و ۱۸۷۸ و

أما النص على أن الجلس المخصوص يصدر قدرارا قطعيا مالمتصود به بيان أن هذا القدرار ليس من اللازم أن يعسدر به قرارا من الوزير على خسلاك الحال بالنسبة الى مجلس الشاديب .

ثانيا _ القاعدة القانونيسة أن من يملك الاصدار يملك الالماء .

والرد على ذلك أن هـذه ليست تاصدة ولا سسند لها عى القانون الادارى على الخصوص غليس من مسلك أن يفعل أسرا بمسلك أن يفعل مسده قد يسكون صحيحا أنه يلك ألا يقعله ولكنه لا يهسلك بالفرورة غمسل ضده غالوزير يهسلك تعيين موظف ولكنه متى هيسالا يلك غصسله لجسرد أنه يملك تعيينه والوزير يملك منسع العسلاوات ولكنه لا يملك منصها لمسرد أنه يملك تعيينا منصها .

ثلثا ... أن تانوني العقوبات وتحتيق الجنسايات قد نصب صراحة غلى الأحوال التي يسكون فيها الحكم نهائيا وعلى الأحكام التسابلة المسمعثنات نُحيا نصمتنا على أنه لا يجنوز للعناضي يتى اختذر الضكم أن يضعل عنسه ه. .

والسرد على ذلك أن قائسوني المراغمسات وتحتيسق الجنايات تسد بينا حسود اختصاص القاضي الجزئي وبينسا ما يعتبسر من احسكايه نهائيا وما يجسوز اسمتثنائه كمبا نمن التسابون عسلي تخسويل رئيس المسلحة الحكم بعقسوبتي الاستار وقطسع المسرتب مدة لا تجساوز ١٥ يسوما دون بيسان طريقة استثناف حسدا الحسكم وسسبب المسارقة بين حسده التسوانين أن التسائلي الجرئي له اختصساس نهسائي واغتصساص ابتدائي نمسكان من الواجب أن تبسين حدودهما بمكس الحسال بالنسسية الي رئيس المسلحة أذ ليس له سسوى اختصساص واحسد ولا تسسائل قسراراته أمسام إية جهسة ،

ولو كان اختصاص التاضى الجزئى من نسوع واهد . ولم يذكر التانون طريقة الطعن في اهكامه لكانت هذه الاصكام نهائية بالا شك دون هاجة الى نص صريح على ظك .

أما القول بأن تأنوني المرائمسات وتحتيق الجنسايات قد نصسا على أنه لا يجوز للتسافي متى اصدر الحكم أن يصدل عنسمه عليس هنساك نص بهدذا الشكل في أي من القوانين وانبسا هي تاصدة مسلم بها دون حاجة الى نص خاص .

رابعا ــ التسليم بأن قرار رئيس المسلحة نهائي يعطيمه مسن الحسل التاديم الذي تسمانف قسراراته .

ويلاحظ على ذلك أن اسكل من رئيس آلمسسلحة ومجلس الساديب اختصاصا معينا وقد خول التسانون للاول الدكم بمتسوبتين خليفتين وخسول المساحد المسلحة ومجلس التساديب الحسكم بالمعتسوبات الكبيرة وليسساحة اختصاص رئيس المسلحة رأى المشرع أن يسكون هذا الاختصاص نهائيا توفيرا للوقت وتبسيطا للمسل وتأكيدا لسلطة الرئس على مرؤوسيه وبالل هذا متبسع في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات اللذين استند النبا المنافي المساحد المنافعة الرئان المتساحد المساحد المتساحد المتساح

﴿ الهندائي على المنافع المنافع أن اختصاص المساحم الابتدائية طيس تهاتيا بل تستثانف احكامها المام محاكم الاستثناف .

خابسا - الفترى تحرم المنوظف من حق التظلم المتسرر لجبيسع الخمسوم في القوانسين المنبسة والجنائية .

لهست النتوى هى التى تصرم ، وانها التاتون هو الذى راى الباساتون هو الذى راى الباساتون هو الذى راى الباسات المعلقة ان بجعل قرار رئيس المجلس بتوقيع العتوبتين الفليفتين الداخلتين في اختصاصه نهائيا لا يسبعانك كما انسه في نطاق المتوانين المنابق والجنائية حسرم المحسكوم عليه من حسق الماسات في كالمحبور صن الأحوال .

سانسا _ جرى العبسل في مصر من مدة طويسلة على هسوال الرجاع في العتاويات التاديبيات .

والرد على ذلك أن العرف لا يضير التسانون و لا يمكن أن التحرم تاصدة عرفية بالمخالفة للتسانون وقد جسرى العبسل في مصر و لا يمكن التحرم تاصدة عرفية و على اجسراءات مخالفة للتسانون وعلى الأخص في تسانون الموظفين . كتاديب الموظفين المؤتنين المهنين عسلى درجسات دائمة ووقف الموظفين ، عسن المهسل ، ويظهسر أن السبب الرئيسي في ذلك هو صدم دقة جامى الاحسكام المسروفة في ما يسمى لا تنسون المن المدوفة في ما يسمى التاسون الذي تستقد الهسا » اذ كتسيرا ما تضالف هذه الاحسكام المستقد الهسا و الهسانة الهسانة الهسانة المستقد الهسا »

سنايها — اصطى المشرع الوزير حسق الاشراف مسلى المقسوبات التاديبيسة والفائها ورفع الاسرز الى المجلس المخصسوس قبن باب اولى يسكون له الرقابة على المقسوبات التي يوقعها رئيس الممسلحة لان من يملك الاكلسر يبلك الاكسل ع

ويلاحظ أولا ان قاصدة من يبلك الاكتسر يبلك الاكسام قاصدة غير مانخننوذ بها في نطباق القسانون الادارى حيث تصدد الاختصاصات بالقسانون او القسرارات التنظيميسة . ونانيا أن المشرع لم يخصول الوزير الاشراف على المتصوبات التاديبية أو الغائها وحتبه في رفسع الأصر الى المجلس الخصوص بالنسسية الى مجلس التساديب ليس أشرافا ولا الفساء لتسرارات ذلك المجلس بل بالمسكس هذا يسدل على أنه لا أشراف له عليها أذ لو كان لسه حسق بالمساف أو الالفساء لما كان هفسك ما يدصوه الى اسستثناف هذه التسرارات المام المجلس المخصسوص ولا يكتسفى بالمفائها أو تعديلها من تتسساه أن

مسكون الوزير له حسق اسستثناف قرارات مجلس التسليب معتساه انه لا سسلطة له عليها وحقسه في الاسستثناف كحسق المسوطف نفسسه سسسواء بسسسواء ،

تابنا _ المسئولية الوزارية لا تستقيم اذا لم يسكن للوزير السراهم على تصرفات رؤمساء المحسسالح .

لا شان للمسئولية في تصديد الاختصاحات طبقا للقانون ويحكون الوزير مسئولا امام البسرلان ليس معناه أنه يملك كل شيء ويستطيع التصرف في كل شيء ما دام الأمسر في النهساية سدوف يستحيل الى مسئولية وزارية .

على أن للوزير ، بها له من السلطة على رؤسساء المسالح أن يتخذ الإجسراءات التاديبية خسدهم انفسهم اذا رأى انهام تسد تصرفوا تصرفات خاطئسة واسسافوا استهمال مسلطتهم التاديبية ،

تاسعا - اذا حسرم الموظف من التظلم أصبيع عرضة للاضطهاد .

ان القانون الادارى مبنى أولا وقبل كل شيء على المسلحة المسابة ولو مسحى في سبيل تحقيقها ببعض المسسالح الفردية والمنسروض دائما أن الادارة في ماشرة اعمالها تستهنف المسلحة المسابة كما أن سبيل الطعن في القرار التلايبي منتوح الموظف المام محكمة المقضاء الادارى ملا خوف أذن من الاغسطهاد ، كذلك للوزير كما سمبق البيان أن يتخذ الإجراءات التلايبية ضحد رئيس

المسلحة الذي يستعمل سلطته استعبالا خاطئا أو في غير المسلحة المسلحة.

عاشرا سد التضرر من الأوامسر الادارية حق متسرد ومجلس السدولة تعسرض عليب بنات التفسيليا من موظفين في المسور الترقيسة والنقسل والمصدل والاحسالة الى المسسالان .

ويسرد على ذلك أتسه ليس معلى عسدم جسواز مسحب القسرار التسادييي أو الفسائة بمصرفة المسلطة الادارية أنه لا يجسوز الطمن فيه أيما التفساء الاداري فسكل مافي الأبسر أن التطسام الاداري مسواء لمن أصسدر القسرار أو الن السلطة الرئاسية يمستفلق أمام المسوظف ولكن يستقل أمام المسوظف ولكن يستقل له الطمن أمام التضاء «

همذا ويضيف القسم أن القساتون رقم ، ٢١ أسسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة المسادر أخيرا قد نص في المسادة مم منه على أن القسرار المسادر من رئيس المسلحة بتوقيع مقسوبتي الانذار وخصسم الماهيسة مدة لا تجاوز خمسة مشر بهما يكون ثهائيا وبذلك يحون الشرع قد العسر ما ذهب البسه تمسم الراى في قضواه مصلة. المسيحية م

(نتوى ٥٠٥ - ني ١٧/١٥/١١٥١)

رابعا - مدى تقيم قبول استقالة المسلمل على الإجراءات. التاديبي - التخذة قبله

قامسدة رقسم (۱۹۰)

البحدان.

ان لم يسكن هنساك نص يبنسج الجهدة الادارية من قبسول استقالة المسوطة السخي تتولى القيسابة المسابقة ، اللعقيسي مصده فيسا نسب اليسه من اختسالاس وتزوير ، الا أنه قد يقسرت على قبسول اسستقالته غي هسده القسروف ، ان يتمطسل تطبيسي بعض الاحسسكام الخاصسة بالتباديب طليسه ، ومن ثم فهسو اجسراء لا ينفسق والمسياحة المبسلية ، الذي يجب ان يستستها المهاسا كسل مهسل ادارى ،

خلفص الفتوى :٠

بحث تسم السرأى مجتمعا بجلمسته المعتدة في ١٨ من فومبسر سنة ١٩٥١ طلب موظف تسموية حالته واحالته الى المعاش وتبين أن الجهمة الادارية قد وقفت الموظف المنكور امتبارا من ١٧ من سمبتير سمنة ١٩٥١ بعسبب ما نسب اليه من اختساس وتسزوير و وابلفت النيابة بذلك في اليسوم ذاته فتسولت التحتيق والمسرجت منه بكسالة .

وهی ۲۹ من سنسبتهر سسنة ۱۹۵۱ قدم طلبسا یلتمس غیه تسسویة حالت واحالت الی المساش بسنسبه هالت المسحیة واصسابه المرهتة ، وتطلبسون الرای عی جواز تبسول طلبسه تبسل ان بیت عی اسره تضسائیا واداریا ،

وبالرجوع الى الأحكام المنظمة لمسائل الوظفين تبين أنه المسائل المنظمين تبين أنه المسائل المشائد المسائلة المسوئك السفاك نص مانع من تبسول استعقالة المسوظف السفى بسدا التفساذ

اجراءات تلييبة ضده ، وقد جماء القدانون رقسم ، ٢١ استة ١٩٥١ الضاص بنظام موظفى السنولة بنص فى السادة ، ١١ يقفور بجواز ارجاء تبسول الاستقالة لاستباب تتعلق بمسلحة العبل أو بسبب اتضاد اجسراءات تاديبية ضد المسوظف ، ثم حظسر تبسول. الاستقالة إذا أحيسل الوظف الى المحتجة التاديبية .

فالأمسر يصد متسروك التسدير الوزارة الا أن التسسم يلاحسط أن قبسول الاسستقالة ككل مبسل اداري يجب أن يسستهدف بسه المسلحة المساءة ، وتبسول استقالة هسذا المسوظف الآن وهو متهسم باختسلاس وتزوير سسوف يمطسل تطبيعتى الاحسكام الخامسة بالتساديب عليسه على حسالة نبسوت هذه التهم ومن هسده الإهسكام جواز المسكم بمستوط الدق. غي المساش أو المكافأة كله أو بمضسه غي حسالة غمسله تأديب لمنسل المسبب مسن. المسبف رائم المتهم بهاوذلك غي حسالة ما أذا لم تسر النيساية اسسبب مسن. الاسبية الذي تسسطني معاقبة المواساة عجاب يرتكبونه ،

لذلك انتهى راى التسميم الى أنه وان لم يسكون هنسك نص تأنوني. يهنع تبسول اسستقالة المسوظف السنكور الا ان التسسم يسرى أنه تبولها في هذه الظسروف لا يتفق والمسلحة المسامة .

(فتوى ١٢٤ ــ في ٢٥/١١/١٥١)



الفصل السابع ـ الدعسوى التاديبية

الغرع الأول - تحريك الدعوى التلايبية

أولا — الاحالة الى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة الا القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المحالة النابية منسد المسل ثانيا — الاحالة الى المحاكمية التأديبية منسد المحالة تنظيم التيابة الادارية والمحاكمات التاديبية تنظيم ثاقا — طسعة قرار الاحالة الى المحاكمة التاديبية

الفرع الثاني ــ اعسلان التهسم

اولا — اغفال اعلان المتهم يرتب بطلان في الاجسراءات ثانيا — اعلان المتهم يسكون بقرار الاحسالة وتاريسخ المباسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق ثالثا — الاملان يكون في محل القابة المعلن الله أو في محل عبله بخطاب موجى عليه بعلم وصول رابعا — متى يكون الاملان في مواجهة القيابة المابة. مستحيا

خامسا ... حضور المنهم ليس لازما لماكمت، تأديبيا مادام قد أعلن أو أهيط علما بالدعوى التلديبية

القرع الثالث ... سيقوط الدعيوي التأديبيية

اولا ــ الأوضاع التشريعية ليمسك سسقوط الدعوى التديير

ثانيا ... ميعاد سقوط الدعوى التاديبية من النظامالعام ثانتا ... عدم سريان ميعاد سقوط الدعوى التاديبية في بعض الحسالات

رابعا — استطالة ميعاد سقوط الدعوى التلديبية عند تداخل المسئوليتين التاديبية والعنائيـــة خامسا — علم الرئيس الباشر بالخالفة سادسا — وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التاديبية سادما — أنقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى التاديبية

> . الغرع الرابع ــ انقضاء الدعوى التاديبية بوغاة المتهم

الفصــــل الســــابع الدعـــوى التاتيبيــة

تغليسسى :

جاهيبة الدعيدي التلبيبة:

يتصدد بالدعوى النادييية « وطالبت النيابة الادارية التفساء كه مبلك في مختلف المسابك عن الفصل أو: الأكمسال الذي وقعت بنيه ، بتصدد مجازاته تاديبيا ، وذلك بالحسكم عليب باحدى المتنوبات التي نص عليها القائرن » (د. فسواد المطار سراتشاء الاداري ، طبعة 1971 سر ١٨١٧)

وتتولى النيابة الادارية بهاشرة الدصوى التاديبية المم جهات التفساء التاديبي بالنسابة العالميان المعنين بالدولة بمتنفي نص المادة الرابعة من التاديب الدارية والمحتمدات التاديبية . كما تتولى النيابة الادارية باشرة الادارية والمحتمدات التاديبية . كما تتولى النيابة الادارية مهاشرة الناديبية بالنسابة المحالمان بالقطاع الصام طبقا المقانون رقم 14 المسئة 1991 ، وقد تأيد ذلك بالقطاع الصام طبقا المحتمد 1971 بشان الدولة ، ومن ثم غان النيابة الادارية هي ، وحدها النيابة الإدارية ودورها على دصم الاداة الحكومية حميلة العالم الادارية ودورها على دصم الاداة الحكومية حميلة العالم 1971 ، المدد اللهابي 1971 ،

وتبد ثار تبسب إلى جسول الإحبكام اإنى يرجسع اليها غيسا لسم يسرد بشسائه نبس. ويبعتفى السادة النائسة من تأنسون مجلس السدولة رجس ٧٤ لبسنة ١٩٧٢ مائه توليبق الحبكام تانون الراؤهسات غيسا لم يرد غيسه نبس وذلك الى ان يعسدر تانون الإجسراءات الخامسة بالتسسم التخسساتى » على انه نظسرا للتشسام بين القضاء الساديبي والتضاء

الجنائى فانه يتمين الرجاوع الى تلتون الإجاراءات الجنائية فى كال المناسبة ما يسرد به نص خاص بالدعاوى التلابيسة و واسستلام الحلول المناسبة باعتباره القاتون العام لها و فلك بها لا يتعارض مع طبيعة نظام التاليب والغرض منه (د. أحيد موسى حدماوى الادارة أمام القضاء الادارى حبالة العالم المناسبة عشرة الماليب الادارى حبيبة العالم الادارى حبيبة العالم الادارى حبيبة المناسبة عشرة على المناسبة على المنا

وتد ذهب رأى ايدته المحكمة الادارية الطيا الى اخماع الدعسوى التاديبية - كالخصسومة الادارية - لما جماء في تسانون المرافعات المدنيسة والتجارية من نمسوس متعلقمة ببسده سريان بواعيد السحوط وبقواعد القاتون المدنى ، باعتبار أن هده النصوص وتلك القواعد ، تطبق امام التضاء الادارى وفي نطاق المتازعات الادارية ، فيها لم يدد فيسنه فص في قنانون مصلس السدولة ، وبالتسدر الذي لا يتعسارض اسساسا مع نظسام المجسلس وأوضياعه الخاصة ، وتطبيقا لذلك ، تضت المحكمية الإدارية العليا بأن المادة الرابعة بن قانون امسدار قانون المرافعيات تقسرر ان ما يستحدثه القسانون من مواهيسد بالمنى العسام لهدده العيسارة ، لا يسرى الا من تاريخ المسل به ، وأنه ميسا يتمسلق بهسند السسقوط خاصمة نقضلا عن انه لا يجوز التبسك بها الا من تاريخ العمل بالقسائون الذي استحدثها ، ماتها لا تبدأ مي السريان ايضا الا مسن تاريخ المسل بهددا التانون ، وانساف المحكمة الادارية العليا ان الفقرة الأولى بن المادة الثابنة بن القانون المدنى ، ربعت همدا الحكم أذ نصت على ذلك بقولها « أذا قرر النص الجديد صدة للتقادم اتصر مها قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجحديد » •

ويرى بعض الفقه (د ، السيد محمد ابراهيسم - المرجع السابق ص ٧٩ وما بعدها) أن احكام تأتون المراغصات والقساتون المدنى وما قسررته من عسم سريان مواعيد الستوط الا من تاريخ المسل بالقسانون الذى استحدثها ، قد روعى في تقسريره ان هسده المواعيد تتم لق بحقسوق بحضات الموابط الخامسة ، ومن تسم فيسا كان للقسانون ان يستحدث معماد مستوطيرته بالدس رجمي وينسحب على المقسوق المقاتمة تبسل مسدوره فيهم عاويرته، مستوطها ، وعلى ذلك عان مستم رجعية مواعيد السسقوط يرتبد الى ضرورة احتسرام المعتسوق المكتسبة عي ظلى الروابط والمسلقات الخامسة ، اما في الروابط والمسرائة المناسسة ، اما في والمسئوليات التلابيية ، وعلى الأخص عي نطساق السسلطات والمسئوليات التلابيية ، فليس ثبة حقسوق قائمسة تحسول دون سريان مواعيد المستوط المستحدثة باثسر رجمي كما هدو الشسان في سريان مواعيد المستوط المستحدثة باثسر رجمي كما هدو الشسان في

ويمضى المستشار المكتور مسيد محسد ابراهيم الى ان الدعسوى التأديبية أقرب مسلة بالدعوى الجنائية ، وإن الجسزاءات التأديبيسة التى يقضى بهسا اقسرب مسلة بالعقسوبات الجنائيسة .

ولهذا الله عند النقص عن القدواه التاديبية ، ينبغى استلام المسلول المناسبة من الأمسول والمسادىء والقدواهد المنائية ، لا من القدواهد المنائية والمراقعات ، ولقدد نهات المحيدة الادارية العليسا القدير من مصين القدواهد المنائية ، لقضاؤها الضاص بقدواهد المتنبق واجراءاته ، وشرورة المصل بين سلطة الانهام وسلطة الانائة ، وصحم جدواز تعديل وصحف الكفافة ، وصحم جدواز تعدد المقدوبات ، واستغراق عقدوية المخالفة ذات الوصف الأشد لمتدوية المخالفة ذات الوصف الأشد من البادىء المقالفة ذات الوصف الأشد من المنائية ، المقدرة في التشريصات الجنائية ، وكان ينبغي تبشيها مسع هدا المنائية ، المقدورة في التشريصات الجنائية ، وكان ينبغي تبشيها مسع هدا الديني المسلوم مبدأ تطبيبي القداون الأصلح المقام واعصاله في المبائلة ، المتدوري من واعتاله في المبائلة باتر رجعي على ما سبق صدورها من وقائع متى كان في تطبيقها مصلحة للمهدم ، فان اعبال هدذا المبدا على المبائل التاديبي ، ولما عامل هدذا المبدا على المبائل التاديبي ، ولادى الى علمه علم المبائل هدذا المبدا المنازية النامه المبائلة المبدرة بتانون المبائلة المبدرة بنائية المبدا القانيس ، ولاد مستوط الدعوي التلابية الناء القديم ، المبائلة المبدرة بتانون تطبيع تاعدة المسرة بتانون تطبيع تاعدة المسرة بالتروم و تعانون تامه المبائلة المبدرة و تعانون تعليد تعانون المبائلة المبدرة المبدرة و تعانون تعليد تعليد تعانون تامه مسائلة المبدرة المبدرة و تعانون تعليد تعانون المبدلة تعانون تعانون تعانون تعانون تعانون تعانون تعانون تعانون تعانون تعانو

المصابلين ، وهى تاعدة ولا شعبك المسلح المتهم من سابقتها التي لم تسكن تجيسز هذا السسقوط ، وسرياتها باثر رجعى على المخالفات التي يوتمت تبعل مسدورها ، ومن ثم تعتبسر هسذه المخالفات تسد سسقطات متى اسسنوفت مسدد سقوطها المقسررة ، وهى لا تعتبسر سساقطة اعتبارا من تاريخ نفساذ تانون العالمسين بل اعتبارا من تاريخ اسستيفائها لمسدد سسقوطها ولو كان ذلك تبسل نفاذ قانون المسابلين ، وذلك امهالا للافسر الرجسعي لمبدأ تطبيستي القسانون الأصساح المتهم ،

وبهـذا كله تشــترك القواهد الادارية العــلية مع مبــدا تطبيــق المتانون الاصــلح للبنهــم فيما تؤدى اليه من احتســاب بــدة مـــقوط الدحــاوى التادســة ع

هان كانت المخالفة قد اسبتوعت مدة مستوطها قبل نفساذ قانون المساطة عند المساطة المساطة

الفسيرع الأول تعسريك التعسوى التابييسة

نظرا لطبيعة الدعوى التلايبيسة المهيزة على غيرها من غسيرها الدعبوى الادارية ، غان التسان رقم ٧٧ لمسفة ١٩٧٢ بشسان مجلس السجلة ، تد أورد غي البياب الأول منسه السواد الخاصسة بالاجراءات المم المسائم التاديبيسة في الفصسل الشباث المصاف بالإجساءات تحت عنسوان مسسئتل بهنذا الشسان ، في حين اعرد المسانون مسوادا وهيئة للدعباوى الادارية الأخسري تحت عنسوان الإجسراءات المسلم محكمسة التفساء الاداري والمحسكم الادارية ، ويذلك نظيم المسانون بلجسراءات بمستقلة الدعوى الدادييية مديسرة ومختلفة من الاجسراءات الخاصسة بغيرها من الدعباوى الادارية .

图。内心分下野西亚尼部門里鄉西班牙鄉市本市生物

وقد نصت المادة التاسعة من القانون على أن يتولى اعضاء النبابة الادارية الادعاء الما المصاكم التاديبية . هذا وتبددا اجراءات رسح الدعوى التاديبية باحالة الأوراق من جانب ادارة النبابة المنتصبة الى الكتب النفي بالادارة العالمة بشروع تقرير الهام مبينا بعد الذي انتهت الياء ، على أن يرقق بها بشروع تقرير الهام مبينا بعد المسام العالم الأشكو ووظيفته ودرجته وحمل التابيه ووصف المخالفة المسامة الياء وارقام المواد والتوانين المطلوب تطبيقها وقائم بين بأسماء شهود الابات موقعا عليها من عضو النبابة المختص ، بأسماء شهود الابابة بالمتب الفني دراسة الأوراق ومرضمها عالمي الديبية ، المحتص ، غاذا وافق الأخير على الاحالة الى الحاكمة التوبيية ، أوسل المله الى ادارة الدعوى التاديبية لتسولى اقسامة الدوسوى التاديبية لتسولى الدارة الدعوى التاديبية لتسولى الدارة الدعورى التاديبية لتسولى الدارة الدعورى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى الدارة الدعورى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى المناساء الموسوى التاديبية لتسولى الله الدوسوى التاديبية لتسولى التاديبية الماديبية الماديبية الماديبية الماديبية الدوسوى التاديبية الماديبية الماديبية الماديبية الدوسون التاديبية الماديبية الما

واذا كان الأمسل أن الاحالة الى المحكمة التاديبية منوطة بالنسابة الادارية ومقسا لتقسديرها في ضسوء نتيجة التحتيسة ، محسان للجهسة الادارية المختصصة ، وللجهساز الركزى المحاسسيات أن يطلب مسن النيسابة الادارية تقسديم العسامل الى المحاكمسة التاديبية ، وعى هسذه الحسالة تلتزم النيسابة الادارية برغسع الدعسوى التلابيسية ،

وطبقا المبادة ؟ ٣ من القاتون رقم ٧ السنة ١٩٧٢ المسار اليه،
تقدام الدهدوي المتاديبية من القيابة الادارية بليداع اوراق التحقيق
وقرار الاهالة قلم كتاب المحكمة المفتصة ، ويجب ان يتضمن القرار
المذكور بيسانا بالمسماء العالمين وغناتهم والمخالفات المنسوية اليهم
والنصوص التانونية الواجبة التطبيق ، والنيابة الادارية هي
وحدها التي تقيم الدعدوي وتقولي الادعداء لهم المحكمة التاديبية
وهي غيها تباشره من اجراءات الهم المحكمة التاديبية الما المحكمة التاديبية
قاندونا من الجهدة الإدارية أو فصرها التي يتمهما العالم المقسم المحالم المتحدة
للمحاكمة والتي تعتبر الخصيم الأصبلي في الدعوي .

11.1

وتنظر الدعوى التاديبية في جاسسة تعتبد خيلال خسسة مشر يسوما من تاريخ ايداع هدده الأوراق قلم كتساب المعكمة ، ويتولى رئيس المحكسة تحديد الجاسسة خلال اليعاد المسذكور على أن يقسوم تسلم كتساب المحكسة بامسلان ذوى شسأن بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة خالل أسبوع من تاريخ أيداع الأوراق . ويكون الاعالان في محسل اتسامة المسلن اليسه او في محسل عمسله بخطسساب موسى عليسسه مصحوب بعلم وصدول ، ويتم اعلىن افراد القوات المسلحة ومن غى حكمهم - مبن تسرى في شماتهم احمكام هذا القسانون ما بتسليمه الى الادارة التضائية المختصبة بالتبوات المسلحة ، وتفصيل المعكسة التاديبيسة في التفسايا التي تعسال اليهسا على وجه السرعة والامسل أن تصدر حكمها في مدة لا تجاوز شهرن من تاريخ احالة الدعوى اليها وهو ميماد تنظيمي ، حيث أن الاعتبارات المهلية واستيفاء الأوراق وضمان حقوق الدنماع يؤثر عادة في الهمالة همذه المهدة . وللمحكمسة استجواب العامل القسدم للمحاكمسة وسنسماع الشسهود من العاملين وغيرهم . وللعامل المقدم الى المحاكمة التاديبية أن يحضر حلسات المحاكمة وأن يوكسل عنسه محاميسا وله أن يبدى نفاعه كتابة أو شسفاهة وللمحكسة أن تقسور حضسوره شخصيا (المسادة ٣٧ من دانسون مجلس الدولة) .

واذ يقوم النظام القانوني بصفة علمة على اساس الدابة المجتهد وجهازاة المهمل أو المتصرف ، وتوفير الفسهانات اللازمة في الحالتين لكسالة مسلامة التطبيق صع لزومها اكثر في الحالة الثانية ، غان الأهمر يتطلب تبكين كل محوظف محسال المحاكسة. الثانيية من أثبات براعة وتوضيع الظروف التعلقة بنشاطه ، ومن شم غان اجراءات الدصوى التليية تسيطر عليها بهدى الإجماءات العامة للتقاشي التي تطبق دون حاجة ننص صريع يتررها ، مع ما تتضيفه من مراعاة حقوق الدفاع وتبكين الموظف من الاطلاع على الملك بالسكامل وبصفة عامة مراعاة سيادة مبداك الواجهة أو المجابهة في الإجماءات ، وامكان الاستعانة بحسام المناهزة الاستعانة بحسام المناهزة الاستجواب وغيره من وسسائل التحضير الأخرى مثال المنسرة الاستجواب وغيره من وسسائل التحضير الأخرى مثال

وتفصل المحكمة التاديبية في الواتمة التي وردت بقسرار الاحالة ، ومع ذلك يجسوز للمحكمة سسواء من تلقاء نفسسها أو بناء على طلب النيسابة الادارية التعندى لوتائع لم تسرد في قسرار الاحسالة والحسكم ليهما اذا كانت عنسامر المخالفسة ثابته في الاوراق ، وبشرط أن تهنسع المسامل اجبلا مناسب با لتحفسير دفاعه اذا طلب ذلك ، وللمحكمة أن تقييم الدعسوى على عاملين من غير من تدموا للمحاكمة أنامها أذا قامت لنبها المسابل جدية بوقسوع مخالفة منهم ، وفي هدف الحسالة يجب منحهم أجسلا مناسبا لتحفسير دفاعهم أذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى بربهها الى دائرة أخسرى بقسرار من رئيس مجلس الدولة بنساء عسلى طسلب رئيس المحكمة (المادتان ، ؟ و ١١) من قانون مجلس الدولة)

وقد حددت المادتان ١٩ ، ٢١ من قانون مجلس الدولة الجسزاءات.

التأديبية التي يجوز المحاكم التأديبية توتيمها . هذا واحكام التأديبية نوتيمها . هذا واحكام المحاكم التأديبية نهائية طبقا المحاكم التأديبية نهائية المحاكم التأديبية نهائية المحاكم التأديبية نهائية المحاكم التأديبية نهائية المحاكم التأديبية المحاكم التأديبية المحاكم التأديبية المحاكم التأديبية المحاكم ا

ويجـوز لذوى الشسأن ولرئيس هيئـة مفـوفى الـدولة الطعـن;
لهام المحكسة الادارية العليا فى الأحـكام المسادرة مـن المحـاكم
التاديبية خلال صـتين يوبا من تاريخ مسدور الحـكم ، ويعتبر بن ذوى
الشسان فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهـاز المركزى للمحاسباته
ومدير النيـلية الادارية ، ولا يتـرتب على الطعن وقف تنهيـذ الحـكم
الطمـون فيه الا اذا أهـرت دائرة فحص الطعـون بغير ذلك (المـواد ٢٧)
و ٢٠ و ٥٠ من قاتـون مجلس الدولة وبقــلة المتكور لصحـ موسى
دمـاوى الادارة المم القضـاء الادارى – مجلة المـلوم الادارية – سلهـا
الاشــارة اليهـا) ،

اولا ــ الاحالة الى المحاكمة التلايييــة فى تطبيق المــادة ١٠٦ مــن القـــانون رقــم ٢١٠ اســـنة ١٩٥١

قاعسدة رقسم (١٦١)

الاحسالة الى المحاكسة القاديبية في تطبيعة هسكم المسادة ١٠٦ من المسادة ١٠٦ المقصود المسانة ١٩٥١ بشسان نظسام موظفي الدولة سالمقصود بهما عدور قرار بهداه الاهسالة الما من المهسة الادارية أو مسن رئيس ديسوان المحاسسية أو من التيسابة الادارية طبقسا المحكم المسواد ١٢ من القسادون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم التيسابة الادارية والمحكمسات التلديبية -

ملخص الفتوى:

يبين من استقصاء نظم التاديب السابقة على تاريخ المصل بالتسابق رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الاداريسة والماكمسات التأويبية أن اجسراء الإحسالة الى الماكمسة التاديبية كان ينسدج غي اجسراء رفسع الدعسوى التاديبية مسواء عي المخالفات الادارية او المخالفات المالية ذلك لأن الجهسة التي كانت تفتص برفسع الدعسوى كانت هي ذاتها المختصسة بالإحسالة الى الماكمسة التاديبية مسا بيرد اعتبار الموظف محسالا الى الماكمسة التاديبية و الدعسوى التاديبية لا تبسل فلسك (المسسواد ٨١ و ٨١ مكرر و ٨١ مكسررا ثانيسا مسن القسانون رقم ١١٠ لسسنة ١٥٠١ (بشان نظام موظفي الدولة) ولم ينفسي هذا الوضح بعسدور (بشسان نظام موظفي الدولة) ولم ينفسي هذا الوضح بعسدور المتسانون رقم ١٨٠ لسسنة ١٥٠١ بانشساء النيسابة الادارية الا أنه لم يعهد النيسابة بالمدارية الا أنه لم يعهد البها بغسير اختصساس محدود في اجسراء التحقيشات الادارية دون

أن يخولها سلطة الاحبالة الى الحاكبة التلاييبة أو رفيع الدموى التلاييبة فظل هذان الإجراءان على حالهما يندمج احدها في الاخر اندماجيا يحسول دون المعمل بينهمسا فعسلا تاريخيا أو موضوعا .

ولخيرا صدر التاتون رقم ۱۱۷ لمسنة ۱۹۵۸ الفسار الهمه مستحدثا لاول صرة نظام الفصل بين اجراء الاهاقة الى المحاكسة واجسراء رفع الدعوى ممهد بالإجراء الأول الى النيابة الادارية ومهد بالإجراء الثانى الى الجهاة الادارية في بعض المالات والى رئيس ديادان الحاسبة في حالات اخسرى والى النيابة الادارية ومهد بالإجراء الثانى الى الجهاة الادارية في يعض المالات والى رئيس ديادان المحاسبة في حالات أخسرى والى النيابة الادارية فيا عدا ديادان على النحو المابية الادارية تناها المادانية على علم المحالة المابية الادارية المحاسبة في حالات المساولة ۱۲ ، ۱۶ منه اذ تنص المادة ۱۲ على النهاء ۱۲ على النهاء الديار الله على المحاد ا

« أذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب
توقيع جزاء أشد من الخمسم من المسرتب لا يجباوز 10 يوما تعييل
اوراق التحتييق إلى الوزير أو من ينسعب من وكسلاء الوزارة أو الرئيس
المختص . وعملى الجهسة الادارية خسلال خمسسة عشر يوما من تاريخ
المختص . وعملى الجهسة الادارية خسلال خمسسة عشر يوما من تاريخ
المنافه المنتبجة التحتييق أن تعسدر قرارا بالحفظ أو يتوقيع الجزاء
الحالمة ١٣ الحياثيرة الدعسوى أمام المحكمة التأديية المختصة » وتنص
المسادة ١٣ على أنه : « يخطر رئيس ديوان المحاسسية بالقسرارات
المسادة ١٣ مل الجهسة الادارية في شمان المخالفات المالية والمسار البها
المسابقة ، ولرئيس الديوان خسلال خمسة عشر يوما من
الذاليبيسة ، وعلى النيابة الادارية في هذه المسالة عباشرة الدعموى
على انه : « أذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء
على أنه : « أذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء
على أنه : « أذا رأت النيابة الادارية أن المخالفة تستوجب جزاء
يجاوز الخصم من المرتب لمدة لكثير من خيسسة عشر يوما)

أحسالت الأوراق الى المحكمسة المختصسة مع اخطسار الجهسة التي يتبعها: المسوظف بالاحسالة » .

> ۱ ويسستفاد من هـــده النصـــوص :

أولا — أن ثبت تسررا بالاحسالة الى المحلكسة التاديبية يسبق. الجسراء رفسع الدعسوى يدل على ذلك أن المساة ١٢ المستكورة تجميل من هسذا التسرار سسندا لمساشرة الجسراءات رفع الدعسوى فتتفى بأن يسكون رفع الدعسوى بايداع أوراق التحقيق وقسرار الاحسالة. مسكرتيمة المحكسة التاديبيسة المخصسة .

ثانيا ـــ ان رفـــع الدعوى هـــو اجـــراء من اختصـــاص جهة واحدة هي النيـــاية الادارية .

ثالثا _ ان سططة الاصالة الى المحاكمة التلايبية موزعة بسين. الجهة الادارية ورئيس ديوان المحاسبة والنيسية الادارية . ذلك أن طلب الجهة الادارية أو رئيس ديوان المحاسبة تقديم الوظف المي الجهاكمة واعادة الاوراق الى النيسلة الادارية لمساشرة الدعوى التنبيية ، هذا الطبلب هدو المحساح من ارادة ملزمة برقمع الدعوى ضحد الموظف وبه يقسم اجسراء الاحسالة الى المحاكمة ، اذ يتعمين على النيسابة الادارية في هدة الحسالة رضع الدعوى .

ويخلص من ذلك أن الاحسالة الى المحكمة التأديبية مد عى طل المحكم القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المسار اليه مستكون بقرار يصدر بذلك من المهمة الادارية أو من رئيس ديسوان المحاسسة أو مسن النيسانة الاداريسة .

وتنص المسادة ١٠٦ من القسانون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ عسلى انه « لا يجسوز ترقيسة السوظف المحسال الى المحاكمية الناديبيية او الموقوف عن العمسل في هسده الاحسالة يسرى حسكم المسادة ١٠٤ ، فاذا اسستطالت المحاكمية لاكتسر من سسنة وثبتت عسدم ادائة المسوظف وجب عنسد ترقيقيه احتسراب التمييسة في الدرجة الرقي

البها ومن التساريخ الذي كانت تقسم فيسه او لم يعسل الى المحاكمة. التاديبيسة .

وتسكون الاحسالة الى المحاكمية التلابيسة بقسرار يمسدر بذلك على الوجب المتسدم ، ومن ثم فان الاحسالة الى المحاكمية التلابيسية في تطبيق المسادة ١٠١ انها قسكون بصدور قرار بهدفه الاحسالة من الجهسة الادارية أو من رئيس ديسوان. المحاسسية أو من رئيس ديسوان.

لهدذا انتهى رأى الجمعيسة العبومية الى :

ان المتصدود بالاحسالة الى المحاكمية التأديبية وتطبيق المسادة ١٠١ من القسانون رقم ٢١٠ لسبنة ١٩٥١ بقسان نظام موظفى السدولة هو صدور قسرار بهذه الاحسالة من الجهة الادارية أو من رئيس ديسوان المحاسبة أو من القيابة الادارية طبقا لاحسكام المسواد ١٢ / ١٣ / ١٤ من القسانون رقم ١١٧ لمسنة ١١٣ / ياعساة تنظيسم النسامة الادارية والمحاكميات التأديسة .

(غتوی ۸۳۱ — غی ۱۹۲۱/۱۱/۱۹۱۱)

قامستة رقسم (۱۹۲)

المحسطاة

ولئن كانت النيسابة الادارية تنفيرد بجياشرة الدعوى التلاييسة الا أن اهسالة المسوظف الى المحاكمة التلاييسة ليس مقصسورا على النيسابة الادارية أنما تشسياركها في هسلنا الاختمساص الجهسة الادارية بعيث الذا رات اهسالة المسوظف الى المحاكمسة التلاييسة تعين على النيسابة الادارية مبسائرة الدعوى التلايينية سرصودي نلسك اعتبسار الموظف محسالا اللبحاكمــة التلايييــة من التساريخ الذي تفصــح فيــه الجهــة الادارية عن ارادنها المازمة في اقسابة التعــوي التلاييبــة •

ملفص الحكم :

ولئن كانت النيسابة الادارية هى وحدها التى تنفسرد باختمساص مساشرة الدمسوى التلاييبة امام المسكمة ، الا ان تحسريك الدمسوى التاديبية المساقة المساقة التلاييبة اليس مقصورا فقط على النيسابة الادارية انها تشساركها فى هذا الاختمام المهمة الادارية بحيث اذا رأت هذه الجهمة بمتنفى السلطة المضولة لها على المساقى المساقى المساقدة ١٦ آنفسة الذكر احسالة المسوطف الى الماكوسة التدبيبة تعسين على النيسابة الادارية مساشرة الدمسوى التاديبيسة ، وهي اذ تبساشر الدمسوى التاديبيسة ، وهي اذ تبساشر الدمسوى التاديبية على هذه حسالة أنيسا تبساشرها الدموى التاديبية على المهمة الادارية مساحبة الارادة الأصسلية على المهامة الدموى التاديبيسة .

ومن حيث انه متى وضح ان دور النيابة الادارية في الحالة التي تماب فيها الجهة الادارية احالة الماكونية الماكونية الماكونية الماكونية الماكونية التاريخ الماكونية الماكونية التاريخ التي الماكونية الماكونية التي تقنصيها مباشرة المصوى التي تصركت فصلا بطلب المهمة الادارية الذى تفصح فيه الجهة الادارية عن المتها الملزمة في المهمة الادارية عن المتها الملزمة في المسامة الدصوى التاريخ الدي تفصح فيه الجهة الادارية عن الماكهة التاريخ ألم الماكونية التاريخ الماكونية الماكونية

(طعن ٥٠٦ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ٢١/٥/١١)

قاعسدة رقسم (۱۹۳)

المسلما :

اليمساد القرر الدسوان الماسسيات والمسدد في قسانون رقسم. ۱۱۷ السسنة ۱۹۰۸ بخمسسة عشر يوما الاعتسراض عسلى المسزاء سالا يسرى الاحيث يسكون هنساك جزاء عن مخالفة مائية اوقمتسه الجهسة الادارية سالمستران عسلا المعاد في هالة عسدم توقيع المسزاء م

ملخص الحكم: .

بالنسبة للنفسع بعدم القبول تأسيسا عملي أن بيسوان المحاسسية لم يتصرف في الدعسوى في بحسر خمسة عشر يوما من تاريخ احسالة الأوراق اليسه أو على الأقسل من تاريخ نفساذ القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قان المعدد القسرر لديوان المحاسسية والمحسدد في القانون رقم ١١٧ اسمنة ١٩٥٨ بخبسة عشر يوما لا يسكون الاحيث يسكون هنساك جزاء من مخالفسة ماليسة انزلتسه الجهسسة الادارية بالوظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديدوان الماسيات أن يعترض عليه في بحسر خمسة عشر يوما من تاريخ ابسلاغ القسوار اليسه والا سيقط حقيه في هيذا الاعتراض ويعتبر فيوات هدذا اليمساد قرينسة تاطعة على موافقته على هذا الجزاء استقرارا للاوضاع الوظينية بصمة نهائيسة اما حيث لا يسكون هنسك قرار ادارى بتوتيسع جسزاء عن مخالفة مالية فان اليماد المتماوس عليمه في المادة ١٣ من القسانون ۱۱۷ لمسنة ۱۹۵۸ لا يسرى في حسق ديسوان الماسسبات وهــو الأمــر الذي حــدث مي الدعــوي الحاليــة اذ أن الديــوان بعــد ان عرضت الأوراق عليه دون أن يوقع جسزاء على الطساعن اعاد الأوراق ثانية الى الجهـة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذا لحكم التانون رقم ١١٧ استنة ١٩٥٨ حيث قابت الجهية الادارية بدورها باحسالة الطاعن الى المحكسة التاديبية في ظل هذا القسانون الأخير وطبقا لاجزاءاته م

(طعن ۱۳۹۵ لسنة ٨ ق -- جلسة ٢٩/١/١٦٢١)

قاعسدة رقسم (١٩٤)

اللب دا :

النيابة الادارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتتسولي الادعاء المحكمة التلاييية – اختالاف الأبر بالنسبة لهبا في مرحاة الطمن في احتكام المحكمة التلاييية المام المحكمة الادارية العليا – عبارة « دوى الشان » الذين يحون لهم الطمن أمام المحكمة الادارية العليا تشهرا من لم يكن طرفا في الدعوى اذا تصدى السر المسكم المسائل من لم يكن طرفا في الدعوى اذا تصدى السر المسكم المسائل بمتسوقه ومساهه بطريقة وباشرة .

مُلحُص الحكم :

الله وإن كان مسجيحا - كما هو السستفاد صراحة من السواد ٤ ، ٣٣ ٢٣.٤ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ سران النيسابة الادارية هي وحددها التي تحبسل أسانة الدعوى أبام المحكسة التأديبيسة مهي التي تقيم الدعوى وتتولى الادعاء آمام هدذه المحكمة ، بل انها تدخل غي تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل مسحيحا الا أذا حفسر مسن بيثلها بطبيات المحكية ، أنه أن كان هذا مسجيحا ، ألا أنه وأخسح أن مصال الأفق به هو مرهلة المحاكسة أمام المحكسة التأديبية ، ولا يمسدق بالنسبة الى مرهسلة الطعسن في احكامهسا أمسام المحكمسة الإدارية العليب ، فهدؤا الطعن تنظيمه المسادة ٣٢ من قانسون النيسابة الادارية رقسم ١١ ل السينة ١٩٥٨ والسادة ١٥ من قانسون مجسلس الدولة رتسم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وبن مقتضى احسكام هاتين المسادتين أن يسكون الطعن المام المحكمة الادارية العليا التي لا تدخل النيسابة الادارية لمي تشبيكيلها _ لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ، وبن المترر أن عبسارة « ذوى الشسبان »لا تنصرف الى الأطسراف في الخصسومة فقط > بيل انها _ وفق ما سبق ان قضت به هذه المحكية _ تشمل الغير الله المسادر فيها الدموي اذا تعدى اثر الحكم المسادر فيها

الى المساس بحق وقه وبعسالحه بطريقة بباشرة ولا يغير من نلمك أن المسادة ٣٢ المساس اليها تفسينت نصاعلى أنه يعتسر من فوى المسان رئيس ديسوان المحاسسية ومدير النيسابة الادارية والمسوظف المسائر ضده الحكم ، اذ أنه من الهلى أن هذا النمى ليس نمسا حاصرا لمن يعتبسرون من فوى الفسان ومن ناخيسة أضرى عان لهذه الجهاعات المهارها خصاعا على الدعوى أن تطعن في الحكم المسادر عيها المام المحكسة الادارية الطيعا .

(طعن ۷۷۸ اسنة ۱۳ ق ــ جلسة ۲/۱/ ۱۹۷۰)

قامسدة رقسم (١٦٥)

الاحسالة الى المحاكسة التادييسة في تطبيس حسكم المسادة ١٠١٠. من القسقون رقم ٢١٠ لمسمنة ١٩٥١ - طسف الجهسة الادارية الى النيابة المسامة السير في محاكمسة المسوظف جنائيسا -- اعتبسار هسذا الطسف بمشابة احسالة الى المحاكمسة التادييسة في هسذا الغصسوس .

ملخص الفتوى :

يشوم متسام الاحساة الى الماكبة التاديبية على خصوص تطبيق المادة ١٠١٦ من القسائون رقم ١٢٠ استنة ١٩٥١ ان تطلب الجهة الادارية المختصبة الى النيسابة المسابة السحير على محاكبة المسوظة جنائيا بستبب مخالفة ارتكبها وتخالطها السبهة الجريسة ، لأن هدف المادة وان تحسدت عن المحاكبة التلكيبية الاانها لم تتحددت عنها الاعلى ستبيل الأغلب بحسكم المسيلق ، وأجراء حسكم القساس المخكور أمر تتفسيه طبعة ع الاسياء والسحاق الاوضاع والاصور الادارية حتى تسمير على متن موصد عادل على الإحسوال المائلة والاكسان من ارتسكب ذئبا اداريا تخالطه شسبهة الجريسة احسن حسالا مهسن ارتسكب ذئبا اداريا تخالطه شسبهة الجريسة احسن حسالا مهسن

ارتكب الدنب الادارى ذاته الدنى لم تخاطبه هدده الشبهة عد وبديهى أن الجهة الادارية المختصدة أذ تطلب الى النيابة المسابة. السبي أن الجهدة المسابة المسابة المسابة المسابة المسابة المسابة المسابة المسابق عن محاكمت وتعتدد أنه يستوفى بذلك جسزاء السددون أن تتضلى عن محاكمت اداريا أذ تبدين أنه ليس في الأسر جريبة ، غلا مندوحة وحسالة هدد من اعتبار ذلك الطلب بمثابة احسالة الى المحاكمة التاديبية في خصوص تطبيق المسابة الماكمة الماكمة التاديبية في المسابق الماكمة ا

(فتوى ۸۲۹ - غي ۱۹۳۱/۱۱/۱۱)

ثانيا ــ الاصطلة الى المحاكسة التلاييسة منسذ العمسل بالقسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيسم النيسابة الادارية والمحاكمات التلايبية

قاعسدة رقسم (١٦٦)

المستحدا :

الاحسائة الى المحاكمة التاديبية اجسراء قانسونى يتم بصحور القسرار به من الجهسة التى ناط بهسة القسانون هددًا الإجسراء النيابة الإدارية هى وحدها منسف صحور القسانون رقم ١١٧ اسسسنة ١٩٥٨. التى تمسدر قسرار الاحسانة الى المحاكمسة التاديبيسسة وتحمسال المانة الدعوى التاديبيسة المسالة الى المحاكمسة وتحمسال المانة

ملخص الحكم :

ان الاحسالة الى المحاكمة البسا هي اجسراء تانسوني بمسدور تسرار الاحسالة من الجهسة التي ناط بهسا القسانون ذلك الاجسراء . ففي المحاكمة التاديبية انها هي النيسابة الادارية التي تصدر ترار الاحسالة منذ مصدور التستون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ في ١١ من أغسسطس سنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمسات التاديبية . والنيسابة الادارية مسواء اكتاب تد اتنابت الدعسوى مختسارة ام اتامهما ملزمة بنساء على طلب الجهسة الادارية او الجهساز المركزي للمحاسبات فهي وحسدها التي تقيم الدعسوى وتتسولي الادعساء ، وهي وحسدها التي تحصل امائة الدعسوى وتتسولي المحكمسة .

(طعن ١٤٣١ لسنة ٨ ق _ جلسة ١/١/٥١٩١)

قاعسدة رقسم (۱۲۷)

: المسلما

سبيل رفع الدعوى التلعيبة أن تسودع النيابة الادارية أوراق التعقيق وقسرار الاعسالة وتقسرير الاتهام وقلهبة شسهود الإثبات سسكرتيية المحكسة التلاييسة المختصسة سوجوب تفسين قسرار الاعسالة السمم المسوظف ودرجته ومرتبه وبيانا بالمخالفات المنسوبة المسال ذلك بين من اعسكام القسادون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم التباية الادارية والمحكمات التادييسة ،

ملخص الحكم :

ان الاصل الذي ارست تواصده احسكام التانون رقم ١١٧ لسنة الإمادة تنظيم النيابة الادارية والحاكسات التادبيسة ، والصادر في ١١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ هو أن ترغم الدصوى التادبيسة من النيابة الادارية ، مبئلة في ادارة الدصوى التادبيسة بايياداع اوراق التحتييق ، وقسرار الاحالة وتقرير الاتهام وتأثمت شمهود الاتبات مسكرترية المحكمة التادبيسة المختصبة ، ويتمين أن يتفسين ترار الاحالة امسم المسوظه وظيفته ، ودرجته ومرتبه وبرسانا بالمخالفات المنسسمة السه .

(طعن ۱۲۳۱ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٢٣١/١١/١٧)

قامسدة رقسم (۱۳۸)

البسدان

ميهاد رفع الدعسوى التأديبية وهسو الخمسة عشر يسوما النصوص عليها في الفقسرة الأخسية من المسادة ١٣ من قاتسون النيابة الادارية سايس ميمساد مسقوط للدموى التأديبية بسل هسو مسن قبيل السستهاض الميسابة الادارية للمسبد في اجراءاتها بالسرعة التي تقتضيها

تالمسلحة المسلمة للتساديب — تراخى النيسابة الادارية في اقلبة الععوى. في الممسلة المسلكور — لا يسسقط المحق في السسم فهما •

بلخص الحكم :

ان اليصاد النمسوص عليه في الفقسرة الاخسيرة من المادة 197 من السادة 197 المسادق 197 المسادة الادارية الادارية الادارية والمحاكسات التاديبية الادارية على النيسابة الادارية في مثل والمحاكسات التاديبية الدصوى التاديبية خلال الخمسة عشر يهما التاليبية محدد المسادة المساد ليس ويصاد مسقوط الدعسوى التاديبية وانبا هو من تبيسل استنها النيسابة الادارية المسسير على اجسراهات الدعسوى التاديبية بالمسرعة التي تغتضبها المصلحة الصابة التاديبية لماذا النيسابة الادارية المسابيرة على المسادة المسادة التاديبية المسادة المسادة التاديبية المسادة المسادة المسادة التاديبية المسادة الدادي المسادة الدادي المسادة الدادي المسادة الدادي المسادة على المسادة الدادي المسادة الدادي المسادة المسادة على المسادة الدادي المسادة على المسادة الدادي المسادة على المسادة

(طعن ۲۳۸۷ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١١/١١/١٩٦١)

قاعسية رقسم (١٦٩)

: 12 48

المساد المساوس عليسه في المسادة ١٢ من القسادن رقم ١١١٧ المسادة ١١ من القسادن رقم ١١١٧ المسانة ١٩٥٨ بامسانة الادارية والسدى أدجب المشرع فيه على المهسة الادارية أن تصسدر قرارها بالمفسطة أو بتوقيسم المسازاء سميد المهال سميد التقليمي من قبيسل المواعيد المسازة كمن سمير المهال سميد المهادة على الموادن المادة الادارة من سلطتها بعسد انقضساء هسلا المهادات الادارية الادارية المادرية المدارية المدارية المدارية المدارية المسابدة الادارية المسابدة المس

يأتض المكم:

قصت المسادة ١٢ من التسانون رقم ١١٧ المسئة ١٩٥٨ باعسادة.
تقطيم النيسابة الادارية والمحاكمات التاديبية انه « اذا رات النيسابة
الكدارية حفظ الأوراق او ان المخالفة لا تسسوجب توقيم جسزاء المسد
من المسرتب مدة لا تجماوز ١٥ يوما تحيسل اوراق التحتيى
الله الوزير أو من ينسنب من وكسلاء الوزراء او الرئيس المختص وعسلي
اللهها الادارية خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها نتيجسة
الاحتياق أن تمسدر قرارا بالخفيظ او توتيسع الجسزاء ،

عندا رأت الجهسة الادارية تتسديم المسوظف الى المحاكمسة اعبادت الأوراق الى النيسابة الادارية البساشرة الدعوى امام المحكمسة التاديبيسة المتحسسسة » .

ويجب على الجهــة الادارية أن تخطسر النيــابة الادارية بنتيجــة تحرقهــا في الأوراق خــلال خبمــة عشر يوبا على الاكتسر من تاريــخ. مسحور تــرار الجهــة الادارية .

كها نصت المادة ٨٥ من القسانون رقم ٢١٠ السنة ١٩٥١ على الله « لوكيس الصباحة لم في الله « لوكيس الصباحة كل في الله المتاحة الله المتاحة الله المتاحة الله المتاحة الله المتاحة الله المتاحة المت

والوزير مسلطة ترقيسع العقسوبات المشسار اليها عن المقسرة الأوارة الأولى م كميا يكون له مسلطة الفساء القسرار الصحادر من وكيل الوزارة أق المؤلي المساعد أو رئيس المسلحة أو تعديل العقسوبة بتشسديدها أو حكمسها وذلك ذلال مسهر من تاريخ أصدار القسرار . وله أذا ما الغي التقسوبات المسالة المسوطف إلى مجلس التساديب غسلال هذا المعاد .

ومن حيث أن المحكية تسرى بلديء ذى بدء أن البعساد ، المذى عصى عليسه في المسادة ١٩٥٨ من القسانون رقم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ سو الذي

الرجب المشرع فيه على الجهة الادارية أن تمسيد في خلاله قسوتوها بالحفظ أو بتوتيسع الجراء أنها هو ميماد تنظيمي من تبيل المواحيد المسلم عنه المسلم عنه المسلم عنه المسرح قسد قصد الهم حربان الادارة من استعمال سلطنها بالنسبة المسوقة المسوقة الإسمام الاتهام بعد انفساء حدقا المسوقة الإسمام بمجازاته بعد انفساء حدقا المسوقة المسرحية المنافقة عن المائدة من المائدة من المسلمة المنافقة عنها المائدية الإدارية تسديم المسوقة الموافقة الإدارية المسامرة المسامري قطع المسامرة المنافقة المسامرة المسامرة

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ٨/٥/٥/١)

اللثا ــ طبيعة قرار الاحللة الى المحلكمة التاديبية

قاعسدة رقسم (۱۷۰)

الإسسادا :

القيرار المسادر بالاحسالة الى المحاكمية التاديبيسة سرتكيفه سر هو اهسراء من اهسراءات الدعسوى التلاييسة لا يرقى الى مرتبسة القرار الإدارى النهائي الدي يختص القفساء الاداري بالقصل في طلب الفياله مستقلا عن الدعسوى التلايبية ... قسرر الاحسالة وأن كأن يترتب عليسه التلثير في المسركز القسانوني للموظف من ناهية اعتبساره محسالا. للمحاكية التابيبية الا أن هذه الإحطالة ليست هدما نهاثيا مقصودا لذاته وانه معسرد تمهيسدا للنظسر في امسر المسوظف والتحقيسق ممسا اذا كان هنساك ما يسستوهب مؤاخئته تاديبيسا من عدمه سد نتيجة ذلك : قسرار الاحسالة الى المحاكمة التاديبيسة لا ينطسوى على تعسديل نهسائي في المسركز القسانوني للمسوظف ولا يعسد بالتسالي قسرارا اداريا نهائيسا مها يجوز الطعن فيه على استقلال - القدرار الصحادر باهسالة الموظف الى المكهة التابعية باعتباره أهبراء من أهبراءات هبذه المعاكبة تصيد المنازعة فيه من المسازعات المتفسرعة عبن الدعسوي التاديبية .. لا تقبسل هذه المنسازعة على اسستقلال وانهسا يتمسين ان يتسم ذلك بمناسسية الطعن في المسكم السذى يمسدر في تلك الدعسوي ــ لا يجــوز اعتبـاره من المسازعات الادارية والتي تختص يهـا محـاكم. محملس المحولة على اسمتقلال ،

ملخص الحكم:

ان القسرار الصادر بالإحسالة الى المحاكمية التلايبية لا يعسدو أن يسكون أجراء من أجسراءات الدعسوى التلايبيسة لا يسرقي الي مرتبسة- القدرار الادارى النهائي الذي اختص التضاء الادارى بالفصل في طلب الغدائه مستقلا عن الدعموى التاديبية ، لأن الاثير السددي يستهدنه القرار الادارى بالداول الاصطلاحي لهيذه العبارة هو الهيدة العبارة هو الهيدة النهائي الدي مجال الهيدة النهائي الدي مجال الشعاء التصديل المراكز التاتونية أذوى الشسان ، مي مون أن القرار المسائد المواحد المراكز التاتونية المحكمة التاديبية ، وأن كان يترتب عليمه التأثير في المركز القساوني للمحوظة من ناحيمة اعتباره مصالا الهيدائية في هذا المجال والمسائدة ، لا أن هذه الإسام محمودة المحالة المنابعة المحالة المواحدة على المركز المسائدة على المسائدة على المسائدة على المسائدة على المسائدة على المسائدة المحالة المنابعة على المسائدة المحالة المنابعة على المسائدة المحالة المنابعة على المسائدة على المستقلال .

انه لا وجبه التصدى في هذا الخصصوص بدا هدو مقسور في تانون مجلس الدولة بالفصطرا الدولة بالفصطرا في كاسة المنازعات الادارية ، لأن القسرار الصدادر باحسالة الموظف الى المحاكمة التادييسة باعتباره اجسراء من اجسراءات هدذه المحاكمة تصد المنازعة بنسه من المنسازعات المتصرعة عن الدصوى التلايية ، لا تتبال هذه المسازعة على استغلال وانها يقصين أن يتسم ذلسك بيناسبة المطعن في الحسكم السذى يصدر في ظل الدصوى .

(طعن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٢/٥/١٨٤)

الفسرع اللسائي اعسلان المتهسم اولا ـــ اغفال اعلان المتهم يوتب بطلان الاجراءات

قاعسدة رقسم (۱۷۱)

: المسلما :

اخطار المتهام بجاسسات المحاكمة التاديبية للمورة وشرط لازم لمسحتها لله الفسال هسذا الاخطار للها يستتبع بطالان جميسع الاجسراءات التالية بما في ذلك الدكم التساديين .

ملخص الحكم :

اذا كان القسابت ان المتهسم الطساءن لم يخطسر بجلسسات المحاكمة وقسد تهت ومنسدر الحسكم هليسه دون أى اخطار له بذلك وفق القسانون ، ولمسا كان هسذا الاخطسار خروريا وشرطا لمسسحة المحاكمسة فان اغفاله او وقسوعه غير مسسميح يتسرف عليسه بطسسلان جميسع الاجسراءات التقيسة لذلك بهسا فههسا الحسكم المطمسون فيسه ،

(طعن ۱۱۲۳ السنة ٧ ق - جلسة ٥/١/١٣٣١)

قاعسدة رقسم (۱۷۲)

البــــا:

اغضال اعسلان المنهسم والسمير في اهسراءات المحاكسة دون مسراءاة احسكام القساتون يتسرقب عليسه بطسلان هسدة الاجسسراءات والحكم المنسرتب عليهسا ساسساس ذلك أن الإجسراء يسكون باطسلا اذا نص القساتون على بطسلانه او شمسابه عيب جوهسرى يتسرتب عليسسه ضسرر للخصسم وفقاً لما تقفى به المسادة ٢٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم:

ان القسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المسادة ٢٣ منسه اعسلان مسلحب الشسأن بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسسسة خسلال اسسبوع من تاريخ ايداع اوراق الدعوى المحكمة التاديبية كما نص في المادة ۲۱ منه على أن « للموظف أن يحضر جلسمات المحكمة بنفسمه أو أن يوكسل عنسه محاميسا متيسدا أمام محساكم الاسستثناف وأن يبسدي دغاعه كتبابة او شبئاها به وللمحكيبة ان تقبرر حضبور المتهم بنفسيه ومي جميسع الاحسوال اذا لم يحضر المتهسم بعسد اخطساره بذلك تجسون محاكبت، والحسكم عليه غيابيسا » سر وهسده الأحسكام تهسئف الى توفير الضهانات الأساسية البتهم بتبكيف من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنسه وذلك باعالنه بقرار الاهالة المتفسين بيسانا بالمخالفات المسعوبة البسه وتاريخ الجاسسة المسعدة لمحاكمت ليتمكن من المضرور بنفسيه أو بوكيل عنيه للادلاء بدفياعه وتقيديم ما يؤيد هددا الدفاع من بيانات وأوراق وليتبع سمير الدعوي من جلسة الى اخسرى حتى بمسدر الحسكم فيهسا ، ولا شسك في أن السسير في اجسراءات المحاكسة دون اعسان المتهسم من شسأنه أن يلصق به أشسد الضرر وينسوت عليسه حتسه في النفساع عن نفسسه ٠

وبن حيث أنه لذلك غان اغنال اعسان المتهم والسسيم في المساون المحكمة دون مراعاة المسائم التساون المتعلقة بهذا الإجراء المساوم على بطائن المساوم المساوم

﴿ طعن ٣ اسنة ٨ ق - جاسة ٢٩/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۱۷۳)

المسدا:

اغفسال اعسلان المتهسم والسميع في اجسرادات المحاكمة دون. مسراعاة اهسكام القسانون يتسونه عليسه بطسلان هسذه الاجسرادات. والهسكم المتسرته عليهسا .

ملخص الحكم:

ان القدادون رقم ١١٧ المسئة ١٩٥٨ قد أوجب في المدادة ٢٣ منصه اعسلان مساحب الشسان بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسة كيسا اجساز من المسادة ٢٩ منسه المسوطة ١١٥ يعضسر جلسسات المحاكبة بنفسسه أو ان يوكل عنسه حمليسا وان يسدى داعه كتسابة أو شسفها سروهـ ذه الاحسكام تمسفه الى قوير الفسيةات الأساسية المهجم بتعييسه سن الدفاع عن نفسسه ودرء الاتهام المسوجة اليسه وذاك بالبحاب اعسائنه يشرار الاحسالة الانصبي بيسانا بالمخالفات المنسسوية اليسه وبتاريخ المهلسسة المحاكبة المحسدة المحددة لمحاكبت ليتحدى من المخسوبية اليسه وبتاريخ عنبه اللادم بدفاعه وتقسيم ما يؤيد هذا الدفساع من بيسانات وأوراق وليتنسع سير الدعوى من جلسسة الى أخسرى حتى يصدر الصكم فيها ساح ولا شبك في أن المسير، في أجراءات المحاكبة دون أعسلان المنهم المغلسة من المحاكبة دون أعسلان المنسودة الفرر ويفسونة عليسة حتى العناص عن نفسسه ،

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق _ جلسة ١/٢/١٢/١)

قامسدة رقسم (۱۷۶)

: المسمدا

الإجسراءات القسررة في القسوانين المنظمسة لتسليب الموظفين سـ اعسلان المسوظف القسدم الى مجلس تاديب بمواعيسد الجلسسات المحددة اجسراء جوهسرى يتسرتب على اغفساله بطسلان الاجسراءات ، مسلة يؤشر تبعسا في القسرار السذى يصسدر من المجلس .

ملخص المكم :

يبين من اسم تقراء النصوص الخاصة بتاديب الموظفين الواردة في كمل من قانسون نظمام موظميني المدولة رقم ٢١٠ لسمينة ١٩٥١ وقانسون النيسابة الادارية رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ السذي مسدره قسرار مجاس التساديب في ظلها انها تهدف في جملتها الى توفسير الضبيمانات الاساسية للمتهم للنفساع عن نفيسه ولدرء الاتهمام عنسه 4 وذلك باحاطته علما بذلك باعتبساره صسلحب الشسان في الدمسوي التأديبية ، باعطانه بقرار الاصالة المتضمن بياتا بالخالف ات النسوية اليب وبتباريخ الجاسية المصددة لنظير الدعوي ليتبكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه المام المحكمة للادلاء سيا ليديه من أيضاحات ، وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق السيتيفاء الدعسوى واستكمال عنساصر الدنساع نيهسا ومتابعسة سبير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتمسل بحسق النفساع ويرتبط بممسلحة جو هسرية لذوى الشان ، ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضمنها هذان القانونان ان اعسلان اللتهم والخطساره على وجسه السسالف بيسانه همو اجسراء جوهــرى رســم الشــارع طريقــة التحقق من أتهــامه عــلى الوجــه الأكيسل فالسنياق من تمسام هدده الاجسراءات ، واسطلك يتسرتب على اغنسال الاعسلان أو عدم الاخطسار وقسوع عيب شسكلي في الإجراءات يؤنسر على الحسكم ويتسرتب عليسه بطسلانه .

(طعن ١٦٢٧ لسفة ٧ ق ــ جلسة ١٦٢٧/١٢/١١)

قاعبدة رقيم (١٧٥)

أن اغفال اعالن القدم للمحاكسة التلاييية أو عدم أخطاره

على النصسو المبسين بالقسائون يتسرتب عليسه وتسوع عيب شسسكلى فى الإجسرادات يؤثر على العسكم ويتسرنب عليسه البطسلان •

ملخص الحكم:

يبين من أستقراء نصوص المسواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون وتسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعدة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكيسات التاديبية انها تهدن الى توني الضيمانات الأساسية للمتهسم المنفاع عن نفسه ولسدره الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علها بذلك ماعتباره مساهب الشمان في الدموي التأديبية ، بامالته بقسرار الاحسالة المتضمن بيسانا بالمغالفات المنسوبة اليسه ، ويتسماريخ الطبية الحددة لنظير الدعوي ليتبكن من العضور بنفسيه أو موكيك عنبه أمام المحكيبة للأدلاء بمنا لديه من أيضاحات ، وتقديم لها قلد يعن له من بيانات وأوراق لاستنفاء الدموي واستحمال مناصر الدفياع ومتابعية سير اجراءاتها وما الى ذلك مها يتمسل بحق الدفاع ويرتبط بحمانة جوهرية للذوى الشان ويستفاد كنفك من هنده النصوص أن أعبالان المتهم واغطاره اجسراء جوهـري رسم الشـارع طريقـة التحقق من انمـامه في المـادة ٢٣ حيث نص على أن الاعبلان يكون بخطاب موسى عليسه مستحوب بعظم الومسول وعساد واكد هذا المعنى في السادة ٣٠ منسه حيث نص على ان تكون الاخطارات والاعالنات المتمسوص عليها في هذا البابه بخطساب موسى عليه مع عسلم الومسول ، وذلك كسله للاستيثاق من تهام هدده الإجراءات الجوهرية ولذلك يتبرتب على اغفسال الاعلان أو عدم الاخطار على هدذا النصو وقدوع عيب شدكلي في الإجراءات يؤسر على الحكم ويتسرتب عليه بطلانه .

(طعن ٢٧٦ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/ ١٩٧٠)

قاعسدة رقسم (۱۷۲)

: 12-41

اغضال اعسان المضالف بقسرار الانهسام وبالجاسسة المصددة. فنظسر الدعسوى التاديبيسة بطسان المسكم المسادر فيهسا •

ملخص الحكم :

الشابت أن قلم كتساب المحكسة التأديبيسة لم يعسلن الطاعن بقرار الاحسالة المتضمين بيساتا بالمخالفسات المنسبوبة اليسه وبتساريخ الجلسة المصددة لنظر الدعوى وذلك بخطساب مومى عليه بعلم الوصول 4 ولم يثبت حفيدور الطساعن أي جلسية من الجلسيات التي نظيرت فيها، الدعيم ي ، كها أن الخطاب الدي وحهتم النيابة الإدارية إلى المخالف. والمسؤرخ } من ينساير سنة ١٩٧٣ وقسد أرسسل اليسه في غير العنسوان الموضيح بالتحقيقات ولم تقدم النيابة الادارية ما يغيد ومسسول. الخطاب اليه ، لها الخطاب الاخر اللذي ارسالته الى مسدير الشعينون التانونية بالمؤسسة المعرية العامة للكهرباء ، فقد تبين مِن كتاب تغديش عام الشعلون القانونية بالمؤسسسة المذكورة. المؤرخ ١٢ من ينساير سسنة ١٩٧٤ ، والمسودع مات الطعن أن خطساب. النيابة الادارية المسار اليه تد تضمن نقط احسالة المؤسسية باحسالة الطسامن الى المحاكمسة التأديبيسة دون أن تبسين نيسه تاريخ الطبية المسددة لنظير الدعوى ودون أن يطلب غيمه من المؤسسسة اعسلان الطاعن بقرار الاحسالة ، وقد اوضيح تفتيش عام الشعون المتنونية بكتبايه المتسار اليه انه لم يتم اخطار الطاعن بهذا الموضوع اذ لم تطلب النيابة الادارية فلك .

ومن حيث أنه بيسين من كمل ذلك أن الطاعن لم يعملن بقدرار الاتهام وبالجاسسة المحددة لنظر الدعوى وبالتسالي لم يحضر جميع. الجاسسات التي نظرت غيها الدعوى ، واغلمال اعملان الطاعن على هدذا النحو وهو اجراء جوهري ب والمسيم غي اجسراءات المحاكسة بالرغم من ذلك يترتب عليه بطلان اجراءات حاكمته

ويتمين لذلك المتضاء ببطالن الحكم المطمون نيه واعادة التضية الى المحكمة التادييسة المختصسة لاعادة محاكمة الطساعن .

(طعن ۱۲ه اسنة ۱۹ ق -- جاسة ۱۲/۵/۲/۸).

قاعسدة رقسم (۱۷۷)

: 12-48

اخطسار المسابل المسسوب اليه مخالفة تاديبية بالجلسسة المسددة انظسر الدعسوى المتاديبية ليتبسكن من ابسداء دغساعه ساجراء حوهسرى يتسرتب على اغفسائه وقسوع عيب شسسكلى في اهسسرادات المحاكسة تسؤدى الى بطسلان المسكم •

ملخص الحكم :

انه يبين من استقراء اهكام المسواد ٣٣ ، ٣٩ ، ٣ من والمساود رقيم النبياة الادارية المساون رقيم ١١٧ لمسفة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النبياة الادارية والماكبات التاديبية السدى هلية المساولة المسلم المقصون فيمة انهيا تهدف الى توفير الفسهات الاسامية للمسامل المقدم الى الملكبة التاديبية المعلمات المتبياره من قوى الشان في الدعسوى التاديبية بإما محلكها باعسلانه بقرار احقلته الى المملكبة التاديبية المتعسمين بيانا بالمخالفات المنسوبة اليسه ، ويتاريخ الجاسسة المتحدة لنظر الدعوى المتسوبة اليسه ، ويتاريخ الجاسسة المحددة لنظر الدعوى المتبيان من الحقسور بنفسه أو بوكيل عنه امام المحكمة للالاء بها لديه من المقسادات وتقديم ما بعن غيمها ومتابعة سير إفراداتها وما الى ذلك مما يتمسل بحق النفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لسنوى الشان ، وتأكيدا لاهيئة اعسلان المعسمال المتحدة لنظر الدعوى المسابلة وبتراريخ المسلمة المعسمة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة ولسلمة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحسدة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحسدة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحسدة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحسدة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة المحددة لنظر الدعوى ، عنى الشرع بتصديد وسيلة والمحدة التحديد وسيلة المحددة لنظر الدعون ، عنى الشرع بتصديد وسيلة والمحددة لنظر الدعون ، عنى الشرع بتصديد وسيلة والمحددة لنظر المحددة المحددة

التحقق من أتمام هذا الإجراء في المادة ٢٣ من الساب الناك من التسانون الذكور ، نتسد نص على أنه يسكون هسذا الاعسلان بخطساب موصى عليه مصحوب بعملم الوصول ، ثم عمد المشرع وردد هذا المعنى في المسادة ٣٠ حيث نص على أن تسكون الاعسلانات والاخطسارات المنمسوس عليهسا مى البساب النسالث من القسانون بخطساب موسى عليم مع عملم الومسول ، وذلك كله للاسمتيثاق من تممام الاعسلان والاخطار بما مفاده أن المشرع قد اعتبار هذا الاجاراء جاوهريا ، ومن لم فانه يتسرتب على اغفسال هددا الاجسراء وعسدم تحقيسق الغاية منسه وتسوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة ، يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطالنه ، وقد التسزم قانون مجاس السدولة المسسادر بالقسانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٢ بالأحكام المتقدم ذكرها ولم يضرب عليها اذ ردد عى المادتسين ٣٤ ، ٣٧ منسه ذات التسواعد التي نصست عليها السواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سمسالف البيسان وأضساف في المسادة ٣٤ منسه أن يتسم اعسلان المسراد التسوات المسلحة ومن في حكمهم - مبن تسرى في شسانهم احسكام هذا التانون - بنسطيه الى الادارة التفاتية المفتم بالتوات المسلحة ، مستشهدا في ذلك بحكم الفقسرة السلاسة من المادة ١٣٠ من تانون الرافعسات الدنيسة والتجسارية ٠

لما كان الأمر كذلك ، وكان مفاد الوقسائع على القصو آتسف البيان ، أن الدعسوى مثار الطعن الماثل كان نظرها مؤجسلا الى جلسة ٥٦ من ينالي سسنة ١٩٧٢ بناء على طلب الطاعن لتقديم مذكرة بدغاعه وفي هذا اليوم لم تنعقد المحكسة التلاييسة وتقرر تاجيل نظر الدعسوى اداريا الى جلسسة ٩ من مارس سسنة ١٩٧٢ مسع اعسلان نوى الشيان ، وقد ارسيل الأخطسار الضامن بالطاعن على الوحدة رقسم ٧٠ ببركز تسدريب الخصصار الضاهن للمستقة في ٢٨ مسن البيراير سينة ١٩٧٧ على الوقت الذي كان فيسه مجندا بمستشفى البيراير سينة ١٩٧٧ على الوحدة رقسم ١٠ ج ٢٠ عن ٥٠ من أكسوبر

سنة 1971 ، وقد أفادت قيادته بأنها لم تتسمام أي أخطار من المحكمة التأديبية لوزارة المسحة ولم يسلم اليه أية أفسادة عسن هذا الأخطار الأهسر الدى يؤكد أن الطاعن لم يخطسر بتاريخ الجلسة المشار اليها اولقد كان مسن شان ذلك أن الطاعن لم يمشل أمام المحكمة التأديبية بجلستها المقسودة في ٥ من مسارس مسنة ١٩٧٢ التي أبطلت اليها الدمسوى أداريا ومسدر المسكم في الدعوى دون الساحة الفرمسة له لإبداء دفساعه في الدمسوى ، ومسن شم يسكون المسكم المطعسون فيه قد شسابه عيب في الإجراءات ترتب عليسه الافسلال بحق الطاعن في الدفساع من نفسه ، عسلي وجبه يؤشر في المسكر ويسه يؤشر في المساعن في الدفساع من نفسه ، عسلي

(طمن ١١) لسنة ١٩ ق ــ جلسة ٢٢/٢/١٩٧٥)

قاعسدة رقسم (۱۷۸)

اعسلان المسابل بقسرار اهالته المحاكمة التلابيية وبتساريخ المسلمة المصددة لنظسر الدعوى — اجسراه جوهسرى سد يتسرتب على المفساله بطسلان المسكم سد يسستوى في ذلك ان تسكون هي الجاسسة المصددة ابتسداد للمحاكمة أو التي تصدد اثر وقسف الدعسوى أو في هسالة تلجيلها ادارايا .

ملخص الحكم :

انه يبين من استقرار اهكام المسود ۲۹ ، ۲۹ ، ۳ من السنان رقص ۱۱۷ لسنة ۱۹۸۸ باعسادة تنظيم النيسة الادارية الدارية السند مي ظلم المسكم المطمون فيسه سانها تهدف الى تونسير الضماتات الاساسية للمامل المسدم الى المحاكمة التاديبية للمفاع عن نفسه ولدره الاتهام عضه ، وذلك باحاطته علما باعتباره من ذوى الشسان في الدعسوى التاديبية باعرام محاكمته باعسان بالمخالفات التنسيرار احالته الى المحاكمة التاديبية التنسمين بياتا بالمخالفات

النسبوبة اليبه وبتباريخ الجلسبة المصددة لنظير الدهبوي ليتبكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للأدلاء بما لدية من أيضاحات وتقديم ما تسد يعن له من بيسانات وأوراق السنستيفاء الدعسوى واستكمال عنساصر الدغساع فيهسا ومتابعسة سمير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتمسل بحسق النفاع ويرتبسط بحصانة جوهرية لسذوى الشسان وتأكيدا لأهبيسة اعسلان العسامل المقسدم الى المعاكمسة التاديبية بقرار الاحسالة وبتاريخ الجاسسة المصددة لنظر الدعسوى ، عنى المشرع بتحسديد وسسيلة النحقق من اتمسام هدذا الاجسسراء مي المادة ٢٣ من البساب التسالث من القسانون المسنكور فقسد نص على أن يكون هدذا الاعسلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعملم الوصدول ثم عاد المشرع وردد هذا اللعني في المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعسلانات والاخطارات المنصوص عليهسا عي البساب الشمالث مسن التانون بخطاب مومى عليه مصحوب بعلم الومسول ثم عاد المشرع وردد هــذا المعنى في المسادة ٣٠ حيث نص على أن تسكون الاعـــــــالنات والاخطارات المنصوص عليها في الباب الثالث من التاتون بخطاب موصى عليسه مع عسلم الومسول وذلك كله للاستيثاق من تمسام الاعلان والاخطار بها منساده أن المشرع قد اعتبسر هدذا الاجسراء جوهريا ومن ثم مانه يتسرتب على اغفسال هدذا الاجسراء وهسدم تحقيسق الغساية منه وقسوع عيب شكلي ني اجسراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويسؤدي الى بطسلانه .

وقسد التحرّم قاتون مجسلس الدولة المسادر بالقسادون رقسم ٧٧ السسنة ١٩٧٧ بالاهسكام المتقدم نكسرها ولم يخسرج عليها أذردد في المادنين ٢٤ ، ٧٣ منها ذات القسواعد التي نصت عليها المسواد ٣٣ ، ٣٠ من القسادون رقم ١٩١٧ لسسنة ١٩٥٨ مسالفة البيسان .

ومن حيث أنه لما كان الأمسر كمنظك وكان مفساد الوقسائع على النصو آنف البيسان أن الدمسوى مثار الطعن المسائل كان نظرها مؤجسالا الى جامسة ٢٣ من فبسراير سمسنة ١٩٧٧ بنساء على طملب المخسالف

الأول (طساعن) للاستعداد ولتقسديم دغاعه وفي هسدًا اليسوم لم تنعقد المحكمة التاديبيسة وتقسرر تأجيل نظر الدعسوى اداريا الى جلسسة الأول من مارس سسنة ١٩٧٢ مع اعسلان ذوى الشسان ، ولسم يتسم اعملان هذا المفعلف للحضور امام المحكسة بهده الجلسمة بسبب نتله من وحدة دير سمالوط المسحية الى مستشمى الواسطى وارتد الاعملان الى المحكمة نتيجمة لذلك وسملم الى سمكرتير المحكمة السذى أودعسه ملف الدعسوى مؤشرا عليسه وعلى غسلاف الدعسوى بان الاعسلان أرتد في ١٦ من مارس مسنة ١٩٧٢ ولقد كان من شسأن ذلك أن هدذا المخسالف لم يمشل أمام المحكمة التاديبيسة بجلسستها المنعقسدة في الأول من مارس سنة ١٩٧٢ التي حصرت نيها الدعوى للحسكم بجلسة ٢٩ من مارس مسفة ١٩٧٢ مع التصريح لمسن يشساء بمسذكرات خللل استبوعين ، وفي هذه الجلسة امسدرت المحكمة حكمها المطعبون فيه رغمها عن أن الدليسل على عسدم أعسلان المقالف لجاسسة الأول من مارس سسنة ١٩٧٢ كان تحت نظر المحكسة وكسان المضالف لم يتقسدم بأى دفساع له في الدعسوي . ولما كان الأمسر كهسا تقسدم وكان المضالف الطساعن لم يعلن لجلسسة المماكمسة التي عقسدت في مارس سسنة ١٩٧٢ التي أجلت اليها الدعسوى اداريا وبالتسالي لسم يحضر فيها وصدر حكم في الدعسوى دون انساحة الفرصة له لإسداء دغامسه مي الدمسوى وكان من حقسه تانونا أن يتقسدم به الي ما تبسيل اقفسال باب المرافعسة فيها بانتهاء المهسلة التي حددتها المحكمة لتقديم المسذكرات قان الحسكم المطمسون فيه يكون قد شبابه عيب في الاجسراءات ترتب عليه الاضلال بحق المخالف في الدفاع عن نفسه على وجه يؤشر مي الحسكم ويؤدي الي بطسلانه ، ولا حجسة فيما اناره الدفساع عسن النيابة الادارية مسع انه كان على الطسماءن أن يتابع تأجيالت الدعدى والتعرف على الجلسة التي أجل اليها نظر الدعوى اداريا والحمسور فيها ؛ لا هجمة في ذلك لأن القمانون وقد حمد وسبيلة اعسلان العسامل المقسدم للمحاكمسة التأديبيسة بالجلسسة المعددة لحاكمت على ما مسلف بيانه فانه يكون بذلك قد حدد طريقة العلم بالجلسسة الحددة ، يستوى في ذلك أن تكون هي الجلسسة المددة ابتداء للمحاكمة او تلك التي تصدد اثر وقف الدموي او في حالة

تأجيلها اداريا ، وذلك لاتصاد العسلة في الحالتسين بها لا يسسوغ معسه مطالبسة مساحب الشسأن بأن يسسمي التعسرف على تاريسخ الجلسسة في حالة تأجيلهسا اداريا عن غسير الطسريق الذي رسسهه القساتون الذلك وهو اعسلانه بخطساب موصى عليسه مع عسلم الومسول .

وبن حيث انه لما كان الأسر كبا تقسيم وكان الطساهن أم تقسيم له هرمسة النفاع من نفسسه أمام المحكسة التأديبية الى تاريسية أقعسال باب المرافسة وكانت السدموى بذلك لم تقهيا أمام المحكسة للفسسلة فيها غانه يقمسين الحكم ببطان الحكم المطمسون فيه واحسادة العموى الى المحكسة التأديبية المختسسة لاحسادة محاكسة الطاعن والقصسلة عيما نسب اليسه مجسددا أسام هئسة الخسرى ،

(طعن ٧٦١ لسنة ١٨ ق _ جلسة ٧٠/٤/١٩٧٤)

....

ثلثيا ... أعسَلان المتهسّم يكون بقرار الاهالة وتاريخ العلمسة خلال المسبوع من تاريخ ايداع الاوراق

قاعشدة رقسم (١٧٩)

المسطأ

الشناحة الأساحة الكل التفاع في المحاكمة التاديبية ...

- المراد ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ من القانون رقم ١١٧ اساحة ١٩٥٨ .. اعالان
المتهام بقسرار احالته الى المحكمة التلديبية وتاريخ الجلسة على
الوجه المصادم عليه فيها المحكمة التحدرات الجوهارية
بتارتب على المصالات يؤشر في المسكم ويبطلة .

ملخص الحكم :

ان الحكبة التي تغياها الشسارع بايراده نمسوص المواد ٢٣ و ٢٠ و ٢٠ مي القسانون رقسم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكسات التلاييسة بفسادها توغير الفسانات الأساسية للبتهم للفاع عن نفسسه وفراك باعتباره علما باعتباره مساحب الفسان في الدموري التأديبيسة باعسانه بقسارا الإحسالة المنفسين بيسانا بالمخالفات المنسسوبة اليه وبتساريخ البلسسة المحددة لنظر الدموري للتحكن من الحضسور بنقسه أو بوكبل عنه المسام المحكسة المدادة بها لديه من البغساحات وتقسيم ما قد يمن له من بيسانات وأوراق لاستقيام الدموري واستكمال عناصر الدنساع عيها ومتابعة وبراسط عربية ما قد يمن له من بيسانات عليها الدموري واستكمال عناصر الدنساع عيها ومتابعة بمصدحة جوهرية لسفوي الشسان و

ويستند كذلك بن الأحسكام التي تفسينها هذا التسانون أن أعلان المتهسم واخطاره على الوجسة السسائف بيسانه أجسراء جوهسرى 4

رسم الشرع طريق التحقق من اتمامه على الوجه السكامل فأوجب ان تسكون الاخطسارات والاعسلانات بخطساب مومى عليسه مع علم ومسول للاستيثاق من اتهام هده الإجراءات ومن أسطام مسلحب الشأن للاخطال او الاعالان الماوجه الياء وترتب على اغفال الاعالان أو مدم الاخطار وقوع ميب شكلي في الاجراءات للاضرار التي تصيب الشمسم الذي وقسع هسذا الاغفسال في حقسه ، الأمر الذي يؤثر في المسكم ويتسرتب عليسه بطسلانه شسكلا وذنك ترتيبسا على أن الاجسراء سكون باطللا اذا نص التانون على بطللنه أو اذا شابه عيب جوهرى يتزتب عليه شرر للخصم . ويسزول البطللان اذا نزل عنسه مسن شرع لم لمته او اذا رد على الاجراء بها يدل على أنه اعتبره صحيحا ، أو قسام بعمسل واجسراء آخس باعتبساره كسذلك ، فيمسا عسدا الحالات التي يتمالق فيها البطالان بالنظام العالم ، وذلك طبقال النص المسادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانسون الرافعسات المدنيسة والتجسارية السدى تطيق احكامه امام التفياء الاداري فيما لم يسرد فيه نص في قائسون مجلس الدولة وبالقددر الذي لا يتعدارض أسداسا مع نظام الجداس واوضاعه الضاصة به كما نقضى بذلك المادة ٣ من قائسون اصسدار قانسون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسسفة ١٩٥٩ ،

منذا كان النابت من الأوراق أن الطساعن لم يعلن بتسرار الاهسلة ويتساريخ الجاسسة المحددة لنظسر الدعوى ، ويذلك مات عليه المحسور بالخاسسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، مان هسذا يسكون عيبا شكليا في الاجسراهات يبطلها ويؤثر في حكم مما يستتبع بطسلانه على متنفى النقس المنابق من المسادة ١٥٥ من القسانون رتم ٥٥ لمسسنة ١٩٥٩ في شمان تنظيم حجاس السدولة للجمهنورية العربيسة المتصدة ، محسان يتمين معه تقرير همذا البطالان وأعسادة الدعسوى للبحكمسة التنويية لتجرير همذا البطالان وأعسادة الدعسوى للبحكمسة التنويية لتجريري شمئونها فيها .

(طعن ۲۲۸ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١/١

قاعسدة رقسم (١٨٠)

الإسسادا :

نص المادة ٢٣ من قانون النيسلية الادارية رقسم ١١٧ أسسنة ١٩٥٨ على لت تتسولى سكرتارية المحكمة اعسلان صساحب النسسان بقسرار الاحسالة وتاريخ المجلسسة خسلال اسسبوع من تاريخ ايسداع الاوراق سحسنا الاجراء يهسدف الى توضير الفسسمانات الاسلسبة المنهسم بتمكينسه من الفضاع عن نفسه وعن درء الاتهام عنسه سهتفى ذلك أن اغضال اصلان التهام عنسه مي أجسراءات المحاكمسة دون مسراعاة ذلك الإجسراء الجوهسرى يتسرعب عليسه بطلان هسنده الاجراءات وبلطسان المسكم الذي يعسدر لابتتاله على هدده الإجراءات المحاكمة الإجلاساة م

ملخص الحكم :

أن الشابت من الأوراق أنه عقب أيسداع الثيابة الادارية أوراق الأحسوى التأكيبية وتقرير الانهام حدد السيد رئيس المحكة على التأكيبية وتقرير الانهام حدد السيد رئيس المحكة 17 من أبريال مسنة ١٩٧٧ لنظر الدعسوى > وقابت سكرتارية أبريل ١٩٧٣ بقسرار إحلائه الى المحلكة التأكيبية وأنه تصدد لنظر المحسوى جلسة ٩ من أبريل مسنة ١٩٧٧ حيين أن الجلسة المحدة المخلف عن المجلسة ١٩٠١ من أبريال مسنة ١٩٧٣ على ما سلف البيان وياقطسة ١٩٤٠ من أبريال مسنة ١٩٧٣ عمل المحلة تأجيل نظر الدعسوى الى جلسة ١٩٠ من أبريال سنة ١٩٧٣ عملان المخلف من مسكرتارية المحكمة بتنهيذ القسرار المشسار اليه واعملان المضالف مسكرتارية المحكمة بتنهيذ القسرار المشسار اليه واعملان المضالف موم ٢٧ من أبريك 1٩٧١ عملان المخالف المحركة المخلومة المحكومة المحكومة المحكمة المحكومة المح

ومن حيث أن المسادة ٢٣ من تأتسون النيسابة الادارية رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ تنص في الفقسرتين الأخيرتين مفها على أن « تتسولي سسكرتارية المحكسة اعسلان مصاحب الشسان بقرار الاحسالة وتاريخ الجاسة خسلال السبوع من تاريخ ايداع الأوراق — ويسكون الاحسان بخطساب موصي عليسه بعملم الوصول » . وهذا الاجسراء يهسف الى توفير الفهائات الإسساسية للمقتهم بتبكينسه من الدفساع عن نفسسه ومن درء الاتهام عنسه وذلك باعسلانه بقسرار الإحسالة التفسسين بيسانا بالمخلفسات المسندة اليه وتاريخ الجلسة المحتددة لمحاكمته ليتسكن من الحضورا بنفسسه او بوكيسل عنه ليبدى دفاعه وليتتبع مسير الدعسوي من بنفسه الى الخرى حتى يصدر الحكم نبها) ومن ثم فان أغمسال اعلانا جلسما المحسورا والمساقة للك الاجسراء الموهسري) يتسرب عليسه بطلان هسند مراءات المحلسة دويا الإجراءات وبطلان الدكم الذي يوسدر الإنتائه على هسدة الإجراءات المسلمة السلطة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقسدم ، وكان اخطار المضالف بقران الإحسالة بالكتاب رقم ٢٨٧٦ المروّرة اول ابدريل سمنة ١٩٧٧ قد ذكر به تاريخ جلسة المحاكبة غير القاريخ الحديد لها على ما مساطع الايفساح ، علن هذا الاخطار لا ينتج أثره ولا يعتد به ، كهسا ان الاخسالف عندوانا بعلوما بالأوراق ، ولم يثبت تعذر اصلانه فيه على النحو الذي نصت عليه المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٨٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الحسالة وتاريخ الجلسة للمددة انظر الدصوى ضروريا وشرط المساحدة المحاكبة على وتومه المسافة على مصحيح يقربه عليه بطالان جيسح الإجراءات التالية لذلك في مصديح يقربه عليه بطالان جيسح الإجراءات التالية لذلك بما نبها الدحكم المطمون غيه ، ويقمين لذلك القضاء ببطالان بما نبها الدحكم المطمون غيه ، ويقمين لذلك القضاء ببطالان بويارة المدعدة للتاليبية للعالمين بواراة المدعدة المحكمة التاليبية للعالمين بواراة المدعدة المحكمة التاليبية للعالمين بواراة المدعدة المحكمة التاليبية للعالمين بواراة المستاهة لتجريرى شاونها غيها .

(طعن ١١٤١ لسنة ١٨ ق ـ جلسة ١٢٤٢) ١٩٧٦/١

ثالثاً ــ الاعلان يكون في محل اقامة المعان اليه او في محل عمله بخطـــه، مومىعهــه بعام وصـــول

قامسدة رقسم (۱۸۱)

: 13-41

عسامل يقدم الى المحاكمة التاديبية - اعسلاته بطريق البريد وفقسا لحكم المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ - وجسوب إنساع الاصسول المتبعسة في قانسون المرافعسات في شسان تسسليم الاعسلان - يتعسين أن يثبت تسسليم الخطساب المسومي عليه المتضمين للاعسلان عسلي الوجمه المتصدومي عليمه في قانون المرافعات .

ملخص الحكم:

أن المسادة ٢٣ من المتسانون رقم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمعاكسات التلبيبية تقضى في الفقسرتين الأفسيرتين منها على أن (تسولي مسكرتارية المحكسة أعسلان مساحب الشسان بقسرار الاحساق وتاريخ البلسسة فسلال السبوع من تاريسخ إيداع كان هذا الوسانون لم يتضبن أحسكانا التعسيلية في شسأن تسليم كان هذا العسانون لم يتضبن أحسكانا تقسيلية في شسأن تسليم الاعسلان المشسار اليه لذلك يتمين الرجسوع الى الامسول المعابة في هذا قسان المنساد المناب المناب المنساد المناب ا

ولا شبك في وجبوب انبياع هذه الأمسول في الأحبوال التي يجوز
فيها اجبراء الاعبلان بطريق الببريد وهذا ما كان ينص عليمه تاتون
المرافعات مراحة في المادين ١٩ ، ١٨ منه تبيل الفياء نظام الاعلان
على يد محضر بطريق الببريد ببتنضي التسانون رتم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦٢
ونظرا الى أن الاعبلان وفضا لحبكم المادة ٣٣ من التسانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٨٨ يتم بطريق الببريد غانه يتعين أن يثبت تسليم
الخطاب الموصى عليه المنضية هيذا الاعبلان عبلي الوجيمة
المنصوص عليه في قانون المرافعات ،

(طعن ١٦٢ لسفة ١١ قي - جلسة ١٦٢/١٢/٩)

قاعبندة رقسم (۱۸۲)

اعسلان المصال الى المحكمة التلديية بتقرير الاهسالة وتلريخ الدلسة أجراء جوهسرى رسسم القسالون كيفية تغييده وطريقسة التمقق من أتهامه من المسادة ٢٤ من ققون مجلس السنولة المسادر بالقسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ على أن يسكون الاعسلان في محسل اقامة المسان اليسه أو في محسل عصله بخطاب موسى عليسه مصسحوب بسلم وصسول عصدول عصدول عصدول عسدم الاعسلان أو الاخطار على هذا النصو يترقب عليسه وقسوع بطلان في الاجسراءات يؤثر في المسكم ويتسرتب عليسه بطلانه ه

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القيانون رقم ١/١ لدية ١٩٧٧ بشيان جياس السولة قيد أورد في الفصيل الثالث (كانيا) من البياب الأول منيه بيوامد الإجراءات الهم المحاكم التأديبية التي تضمينها المواد ٣٤ بها بعدها ، ويبين من أستقراء أحيام هذه النمسوس انها توسير المنتهات الامساسية المتهم التفياع عن نقسه ،

وذلك باحاطته علما بالمخالفسات المنسوبة البسه باعسالنه بقسرار الاحالة المتضمن لهما ، وبتساريخ الجلسمة المصددة لنظر الدعوى ليتهكن من الحضور بنفسمه أو بوكيل عنه أمام المحكمة لابداء دنساعه وتقديم ما تسد يعن له من بيسانات وأوراق ، ولمتابعسة سسم الإجراءات وما الى ذلك مما يتصل بحق النفاع ويرتبط بضمانة جــوهرية لذوى الشـــان مى الدعـــوى التأديبيــة ، كمـــا يســــتفاد كذلك من النم ومن المنكورة أن أمالان المحال بتقسرير الاحسالة وبتاريخ الجلسة اجراء جوهرى رسم القانون كينيسة تننيسذه وطريقسة التعقق من البسامه بأن نص في المسادة ٣٤ منسه على أن يسكون الاعسلان في محسل اتسامة المعسلان اليسه أو في محسل عمسله بخطساب مومه، عليسه مصحوب بعسلم وصسول ، كما نص في المادة ٣٨ منه على أن تتم جميع الاخطارات والاعمانات بالنسبة للدعماوي المنظورة امام المساكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٤ -وذلك كسله للاستيثاق من تمسام هدده الاجسراءات الجوهرية ، ومسن ثم غانه يترتب على مستم الاعسلان أو الاخطسار على هدذا النحسو الذي اوجبه القانون وقدوع بطلان في الاجسراءات يؤثر في الحكم ويترتب مليه بطيبالته .

ومن حيث أنه كما تقدم يتعين التفساء ببطلان العسكم الملعون. فيسه وباعادة الدعسوى الى المحكسة التاديبيسة لوزارة المستاعة للغملر. فيها مجددا من هيئسة القسرى .

(طعن ۸۹۸ اسنة ۲۳ ق ــ جاسة ۱۹۷۸/۳/۱۸)

قاعدة رقع (۱۸۳)

المسادا :

العامل المقدم المحاكمة التاديبية يتم اعالاته بطويق البرية وفقا لحكم المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ - وجبوب الباع الامسول المتبعة في قلسون المرافعات والتي يجوز فيها اجسراه الاعالان بطريق البريد - لصحة المحاكمة يجب الاستيثان من تسليم الخطاب المرسل الى المتهام نفسته أو في محمل المامة الى الدر الانتاجة المحالمة المحال

ولخص المكم:

ان المسادة ٢٣ من القسانون رقم ١١٧ اسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية نص في الفقرتين الأخريرتين منها على أن : « تتولى سكرتيرية المحكسة اعسلان مساهب الشسان بقرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة خسلال اسبوع من تاريسخ ايسداع الأوراق سـ ويسكون الاعسلان بخطاب مومى عليه بعسلم الوصول » ولمساكان هسذا القانون لم يتضهن احكاما تفصيلية في شان تبسليم الاعسلان المشار اليه لذلك يتمين الرجوع الى الأصول المامة في هدا الشمسان المنصسوص عليهما في قانون الرافعات ووفقها لأحكام المادتين ١١ ، ٢٢ من هــذا التـانون يتعمين ان تسملم الورقة المطلوب اعلانهما الى الشحص نفست أو في موطنت فاذا لم يوجد الشحص المطلوب امسلانه في موطنيه سيلهت الورقة الى احدد الأشيخاص المنصبوص مليهسم مي المسادة ١٢ ولا شبك مي وجسوب اتباع هسده الاحسوال التى يجسوز نيها اجراء الاعسلان بطسريق البسريد وهذا ما كان ينص عليسه قانسون الراغمسات صراحة في المسانتين ١٨ ١ ١٨ قبل الغساء نظام الاعسلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القسانون رقم . ١٠ اسسنة ١٩٦٢ قانه يتعسين أن يثبت تسسليم الخطساب الموصى عليسه المتضيين هدذا الاعدلان الى المتهسم نفسيه أو الى محل اتنابته الى احد مبسن يجسوز أن تسلم الاعلانات اليهسم ونقسا لأحكام قانون الرانعات. وقد رسم المشرع طريق التحقق من انهسام الاعسلان على الوجه الصحيح اذ أوجبت المسادة ٢٣ المسار اليها أن يسكون هدذا الاعسلان بخطاب موصى عليسه بعلم الوصول ـ وعن طسريق (علم الوصول) الدي يسرد من هيئة البريد الى سكرتيبة المحكمة التاديبية بمسد تسليم جَبِلَابِ الى المرسل اليه بهكن الاستيثاق مها اذا كان الخطاب الذكور تسد سلم الى المتهسم نفسسه و في محسل اقامته الى احسد الأشكاص الذين يجوز تمسليم الاعسلانات اليهم .

ومن حيث أن الطاعن يدعى أنه لم يعلن بقسرار احالسه الى المحاكمة التاديبة ولا بتساريخ الجلسة التي حددت لهذه الحاكمسة

— أما الوزارة فتدعى ان هذا الاعسلان قد تم بانخطساب السذى ارمسل. البسه من سسكرتيرية المحكسة التاديبيسة في 19 من اكتسسوير سسنة 1970 وتسستند التدليسل على ذلك الى ما همو تابت فى دفتسر المسادر ودفتر الارساليسات المسمولة الخامسين بالمحكسة التلايبية .

وبن حيث أنه بطرجموع الى مسورة الخطاب المذكور المراقصة بما المنافرة المراقصة المنافرة المراقصة المنافرة التأكيبية يسبن انه لم يوجمه الى اطاعن في محل اتابته بل في مقسر عصله بمنظمة بن عسام ومسول الفسام بالخطاب المسار اليسه ونثن كان الشباب في دغائر المحكمة التاديبية ان ذلك الخطاب قد مسدر الحكمة التاديبية ان ذلك الخطاب قد مسدر الطاعن ولم تقسدم الموراق ما يفيد أنه مسام الى على ذلك رغمة الموراة (عسام الموصول) أو أية ورقة انخسري تعلى على ذلك رغمة انهابيل الطعن لهدا المسابة على ذلك رغمة الموسول المطاعن ولم تقادرة الخسري تعلى سمنة م١٩٦ الى جلسة ٢٧ من غبراير سمنة م١٩٦ الى جلسة ١٠ من ابريل مسنة م١٩٦ الرغمة التصريح.

ومن حيث انه ازاء صدم ثبصوت وصسول الخطساب المؤرخ عمى 11. من أكتسوير منسفة . 191 الى الطساءن مائه بذلك تسكون أجراءات الدعرى. التأديبيسة تسد مسارت دون أحاطتسه علمسا بهسا حتى مسدر العسكم. ضسده في غيبتسه .

(طعن ۴ لسنة ٨ ق - جاسة ٢٩/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۱۸۶)

الجنسندا :

المسادة ٢٤ من قاتسون مجلس السدولة المسادر بالقسادون رقم ١٧٧ المسننة ١٩٧٦ على قسلم كتساب المحكسة التادييسة اعسان ذوى النسان بشرار الاحسالة وتاريخ العلسسة في محسل اقسامة المسان اليسه أو في محسل عبساته الاسسانيين القلاد : توفسير الفصيهالات الاسسانيين المسابل للافساد عن نفسسه ولدره الاتهسام عنسه سالاحسان احسراه

ملخص الحكم:

السادة ٣٤ من التسانون رقم ٤٧ لسسنة ١٩٧٢ بشسان مجسلس السدولة والسذى تحسكم واتعسة النسزاع تقضى بأن يقسوم تسلم كتساب المحكسة التاديبيسة باعسلان ذوى الشسأن بتسرار الاهسالة وتاريسخ الطبيعة في محسل اتابة المعان اليبه أو في محسل عمله ، وحكيسه هذا النص واضحة وهي توقير الضحانات الاسحاسية للعطامل المتحم الي المحكمة التاديبيسة للدغاع عن نفسسه ولدرء الاتهسام عنسه وذلك باحاطته عليسا بابر محاكبت باعسلانه بتسرار احالته الى المحكسة التاديبيسة المتفيين بيبان المخالفيات المنسوبة اليبه وتاريخ الجاسية المعدد لمحاكمت ليتمكن من الشول أمام المحكمة بندسه أو بوكيل عنسمه اللادلاء مهما لديه من ايفهاهات وتقهديم ما يعن له من أوراق وبيهانات لاستيناء الدهسوى واستكمال عنسامر النفاع نيهما ومتابعسة اجراءاتها وما الى ذلك مها يتصل بحمق النفاع ويرتبط بمصلحة جــوهرية لــذوى الشــان ، واذ كـان اعـالان المـامل المقـدم الى المكيسة تأديبيسة واغطساره بتساريخ الجلسسة المسسدد لمحاكبتسه اجسراءا جسو هريا فان اففسال هذا الاجسراء أو أجسراره بالمخالفة لحكم التسانون على وجسه لا يتحتسق معسه الفساية منسه من شسانه وتسوع عيب شنكلي مي اجسراءات المحاكسة تؤثر مي المسكم وتسؤدي الي يطــــلاته س

ان تأنسون المرافعات المنيسة والتجارية وان كان تسد اجباز في المعترة المعاشرة من المسادة ١٣ اعسلان الأوراق التفسائية في مواجهسة النسابة العسامة الا ان منساط مسحة هذا الاعسلان ان يسكون موطن المعسان اليسه غير معملوم في الداخل أو الفسارج ما لا يتاني الا بعسد المستيفاء كل جهد في مسبيل التحرى عن موطن المسرد اعائنه ولا يكني أن تسرد الورقة بغير اعسلان ليسملك المعملان اليسه همذا الطسريق الاستثنائي بل يجب أن يثبت أن طاقب الاعسلان قد مسمى جاهدا في تعصرف وحمل اقسامة المواد اعائنه والا كان المحمد لم يثمر والا كان الاعسان، ماطسلال.

وبن حيث أن اللهبت من الأوراق أن الطاعنة قد انقطعت عن العيل بدون أذن اعتبارا من ١٤ من نوفيبر سنة ١٩٧٩ عتب انتهاء الإجازة المخاصة الذي كانت مينسوحة لها منذ ١٠ غيراير سنة ١٩٧٦ عتب انتهاء الإجازة المصار الى ليبيا ، واذ ثبت من التصريات الادارية أيضا أن المحكورة المصار الى ليبيا ، واذ ثبت من التصري عنها ، لم تبخل جهة الادارة أي بالادارة وثائق السعر والهجرة والجنسية أو بالاستعمار عبن خلط من التربها وزملائها ، واذ ثبت من الاوراق أن اعالن المتهم بأسر مما من التربها وزملائها ، واذ ثبت من الاوراق أن اعالن المتهم بأسر محاكلت الاوراق محسوا من الله عنه الادارة بحمل تصريات جدية غي مسبيل التصري عن الله المالمة وقد خالت الأوراق محسوا من الله المحدد على الوجهة النسانة المحدد الذي يتسرت عليسه بطائل المختارج على الوجهة النسانة المسالة الأسر المذي يتسرت عليسه بطائل المختارة على الوجهة النسانة المسالة المسالة الأسرالية وتسرت عليسه بطائل المختارة على الوجهة النسانية المسالة .

ومن حيث أن تقرير الطمن وأن كان قد أودع قلم كتساب المحكسة الادارية الطبيا بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ مسدور المسكم المطعون غيب الا أنه وقد استبان أن الطاعنة لم تعان بأسر محاكمتها على ما مسلف بياته وبالقيالي لم تعلم بتساريخ مسدور الدحكم المطعون غيبه ولم يثبت من الأوراق علم الطاعنية بذلك المسكم في وقت مسابق على ايداع تقرير الطمن ومن ثم يسكون الطمن قد أودع غي الميصاد مستوفيا اوضساعه الشسكلية .

ومن حيث أنه لما كان الأسر ما تقديم وكانت الطاعنة المذكرة. لم تعملن أصلانا قاتونيا بقسرار اهالتهما إلى المحاكسة التلدييسة ولسم تضر جلسسات المحكسة وبن ثم لم تقسع لها فرصسة الدفاع عن نفسها على المحسرون فيسه قد شبابه عيب في الاجسراءات قسرت عليه الاخالل بحدق المتهمة في الدفاع عن نفسها على وجسه يؤسر على الخالات المحكم وترقدي الى بطالته الأبر السذى يتعمين معسسه العسكم بلفائة واعدادة الدعوى الى المحكسة التادييسة بالمعسورة لاعدادة محاكمتها والمعسل فيصا هو منسوب اليها مجسددا من هيشسة.

(طعن ٢٤٢٢ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

رادما ـــ متى يكون الاعسلان في مواجهــة النيابة الملمة همجيما

قاعسدة رقسم (١٨٥)

: 13-41

اعسلان العسامل المقدم للمحكمة التاديبية بقسرار الاحسسالة واخطساره بتساريخ الجلسسة المصددة لمحاكمته ، اجراء جوحسرى سافضال هذا الاجسراء او اجراؤه بالمخافسة لعسكم القسادي من شسقه وقسوع عيب سسكلى في اجسراءات المحاكمة يؤلسر في الحكم ويسؤدى الى بطسلانة سم مقتفى ذلت بطسلان اعسلان المسامل بقسرار الاحسالة في مواجهسة النيسابة المسلية طبقسا لحسكم الفقسرة المسائرة مسن المسادة ١٣ من قانسون المرافعسات المدنيسة والقدسارية ما دام الشابت انه لم يتسم التقصى عن موطن المسابل المحكسور أو محسل عمساله لاعلانه نهجسا قبسل اعسلانه التبسية المسابلة .

ملخص الحكم :

السادة ٢٤ من قالسون بجلس السحولة الصسادر بالقسانون رقم ٧٤ ليسنة ١٩٧٢ تقفى بأن يقسوم قلم كتساب المحكمة القاديبية باعسلان كوى الشسان بقسرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة في محسل اقسامة المعلن النسسانات الأسساسية للعسام المتسدم ي المحاكمة التاديبية للدفاع من نفسمه ولنره الاتهام عنسه ، وذلك باحاطته علما بأمسر محاكمته باعلانه بقسرار أحالته الى المحاكمة التلديبية التصسينة بيسسانا بالمخالف التاديبية المتحسنة بيسسانا من المتافرة بالمحاكمة الحكمته ليتبكن من المتول أبام المحكمة التاديبية المحكمة التحديدة الحكمته ليتبكن من المسورة السه وتاريخ الجلسة المصددة الحاكمته ليتبكن من المتول أبام المحكمة بنفسه او بوكيسل عنسه للادلاء بساليه من المسورا المحكمة بنفسه او بوكيسل عنسه للادلاء بساليه من المساورا المحكمة المح

(1 = - YE;)

ايفساحات وتتسديم ما يعن له مسن بيسائت وأوراق لامستيفاء الدعوى واسستكمال منساصر الدفاع نيهسا ومتابعة مسير اجراءاتها ، ومسالى ذلك مما يتمسل بحق الدفاع ويرتبط بممسلحة جوهرية لدوى الشسان ، واذكان اعسلان المسالى المستدم الى المحاكمة التأديبيسة واخطاره بتساريخ الجاسسة المصددة لمحاكمته اجسراء جوهريا ، المان اغنسالى هسفا الإجراء او اجراؤه بالمخافسة لحكم التسانون على وجسه لا تتحقيق معه الفساية منسه ، من شانه وقوع عيب شسكلى في اجراءات المحاكسة يؤثر في الحسكم ويؤدى الى بطسلانه ،

ومن حيث ان تاتون المراهحات المدنية والتجارية وان كان قد المجازة من المعادة ١٣ منه احسلان الاوراق التضائية من المبادة ١٣ منه احسلان الاوراق التضائية من النيابة المسابة اذا كان موطن المعان اليسه غير معسلوم ١ اذ ان ينكل ورد اسستثناء من الأمسل المسلم الذي رددته المسادة ٣٩ من قاتسون مجلس السدولة سسالفة الذكر وهي أن يسكون اعسلان ذوى الشسان بترار الاحسانة وتاريخ الجلسسة مي محسل التابتهم أو محل مهلهم ، ومن شم عان الامسلان عي مواجهة النبيابة والاسر كذلك لد لا يصسح اللجسوم لوي الشسان أو محسل معلهم وصدم الاهتبداء اليها ، ويتسرته على مخالفة هذا الاجسراء وقوع عيب شسكلي غي اجسراءات المعاكسة يؤثر على الحسراءات المعاكسة يؤثر على الحسراءات المعاكسة يؤثر

ومن حيث أن الشابت - على ما مسلف بيسانه - أن الطاعن لسم يمان أعسانا تقونها للحفسور أمام المحكسة التلايييسة بجلس تها المنعددين على ٢٧ من لكتوبر و 10 من نوفيسر سسنة ١٩٧٧ واتبست المحكسة ذلك صراحة بمحضرى اللجسستين المنكورتين .

وبيا أن الطباعن قد أعلن بقسرار الاحسالة وبالتضسور لجلسة ١٦ من ديسسمبر سنة ١٩٧٧ في مواجهة النيسابة المسامة بنساء على ما قسرره السيد رئيس النيسابة الادارية بمحضر جلسسة ٢٥، من نوفهبسر سسنة ١٩٧٧ من أنه لم يسستدل على النهسم ، وإذ كان ما قسرره السسيد رئيس النيسابة لا يعنى لاعسلانه فيها قبل اعسلانه للنيسابة العسلية »

مفسلا عن أن الواقع ينفيه ببراعاة أن مصل عبل هذا المسلوة

معسرونه وموضح بالاوراق ويقسرار الانهام وكان من الجسائز قاتسوقة

اعسلانه فيسه ، كما أن التصرى عن الجهاة الادارية التي كان يعسله

وهر ما لم يقسم عليه دلال من الأوراق ، عان اعسلان العسائل بتسراور

وهر ما لم يقسم عليه دليل من الأوراق ، عان اعسلان العسائل بتسراور

الإحسالة وتاريخ الجلسسة المصددة لمحاكمته في النيسابة العسلة يكون

"الأهسالا كذاك قد وقسع باطلا ومن ثم يسكون العسكم المطمون فيسه

عد قسابه عيب في الإجرادات ترتب عليه الإضلال بحق هداة العلمان

في ابداء ذلك في الانهام المسوجه اليسه ، وعلى وجه يؤلسر في الحكور

ويسؤدي الى بطسالانه .

ومن حيث أنه لما كان الأسر كما تقسدم ، وكان الطباعات علي المسلف بيسانه مد لم يعلن بقسرار احالت الى الحاكسة التلاييسية ولم يخطس بالجلسسات المسددة الحاكمت ، ومن ثم لم تتسع له فرصسة النفساع عن نفسه ، وكانت الدعموى بذلك لم تتهيا لهام المحكسسة التاديسية للفصل فيهما ، فانه يتعمين المسكم بقبول الطعن شمكان وبالمفادة الدعموى الى المحكسة التاديسية لاصادة محاكمته والمصل فيهما نسب اليسه مهددا من هندة الدسرى ،

(طعن ۲۸۲ لسنة ۱۹ ق - جلسة ۲۷/۱۲/۱۹۷۱ ا

قاعسدة رقسم (١٨٦)

البسفان

المسادة ۱۳ من قانسون المراقعسات المنيسة والتجسارية مسلط المسائن الأوراق القفسائية في الفيسابة المسابة أن يسكون موطن المائن اليسه في مصلوم في الداخسان أليسه مكان مساوم بالفسارج سراوم بالفسارج تصين اعسائن المسائن ما المسائن المسائن

السوطف في مواجهة النيسابة المسامة مع المسلم بمسكان عمساء. بالفسارج يقسع باطالات بطسلان الاعسسلان يؤشسر في اجسسرادات. الكتاكتاسة ونسؤدي التي بطسلان الحسكم ،

ملخص الحكم :

ان تاتسون المراقصات المدنية والتجارية وان كان قد اجساز على القضرة المنشرة من المسادة ١٣ منسه اعسلان الأوراق القضائية في النيابة العسابة الا ان منساط مسحة هسذا الإجسراء ان يسكون موطن المعان اليسه غسي محسلوم عى الداخل او الفسارج ، اما اذا كان للمحان اليسة معلوم عى الداخل غيجب نسسليم الاعسلان الى شسخصه أو غي موطنسه على الرجسه السذى اوضسحته المسادة الماشرة من هسذا المسادة وان كان له موطنن مصلوم عى الفسارج فيسسليم الاعسلان للنيابة العسابة لارمساله لوزارة الخارجية لتوصيسيله بالحسارق المنابرة ١٨ الداخلوماسية حسب بها نعت على ذلك الفقسرة التاسيمة حسبها نعت

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة الادارية اثبتت لم مذكرتها أن السيد / ٠٠٠٠ كان قسد أعير للعمسل بالجزائر لمدة عامين تقتهى في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ استكمالا لاعسارة جزئية مسابقة له بالعب عودية وبلتهاء مدة أعارته تقسم باللهاس طلب فيه اعتبسار أعارته المهرزائر أعسارة جديدة وقسد تسم مرض طلب فيه اعتبسار عملى الادارة المختصسة اللى انتياب الى أن أعسارته كاسلة تسم عسرض طلب تحسديد أعسارة عسلى السيد وكيسل أول الوزارة المختصسة اللى انتياب الى أن أعسارته تعسم الله الأوراة أي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ أعسريض ببعد إلا الوزارة أي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ أعسريف بالمعرز أن والماكن الشابت أن تلم كتساب المحكسة التاديبيسة قيد تلم. بالمعالى المحكسة التاديبيسة قيد تلم. الجلسة في محل المائية على محمر وعند نظسر الدعسوى بجلسسة المحكسة التاديب أن المحكسة التاديب ويتبارين المحلسة المائية على محر وعند نظسر المحسوى بجلسسة المحكسة التاديب النهاس وتنفيسة المحلسة القسرارة تلمت النيابة الادارية بأعسانه بعصورة تقسرير الاتهام.

وين حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحسال مد على ما سمله بيانه مد لم يعمل بقسرار احالت الى الحاكبة التاديبية ولم يخطر بجلسمات محاكمت ومن ثم لم تتسح له فرصة الدناع عن نفسه وكانت الدعموى بذلك لم تتهيا امام المحكمة التاديبية للفصل فيها غاته يتعمين الحسكم بقبول الطعن شكلا وبالغماء الحسكم المطعون غيمه واعادة الدعموى الى المحكمة التاديبية بالمعمودة لاعمادة محاكمة المحال والفصل فيها نصب اليه مجددا من هيئة اخرى .

(طمن ۷۹۲ اسنة ۲۱ ق -- چلسة ۳۰/۱۰/۱۸۸۱)

قاعسدة رقسم (۱۸۷)

(المسلمات

عسلم الجهة الادارية الماضحة الاجسازة الفاصحة بحدن مرتب لازوجحة الرافقة زوجها الذي يعبسل بدولة عربية بمحسسل اقسامة المسوظف المضرح له بالاجسازة امر مفتسرض ما لم تقسدم الجهسسة الادارية الدليسل على عكس ذلك ساذا خات الأوراق من دليسل ينقى علم الجهسة الادارية بمحسل اقسامة المدعيسة المصرح لهما بمرافقة زوجهسما فسان اعلانها بقسرار الانهام وبجلسة المعاكمة في مواجهة النبسانة المعالمة بسكون اجراء باطسلا عسديم الأثر قانونا - بطسلان الاعسلان عسديم الأثر قانونا - بطسلان العسكم بالفاء عسرته عليسه بطلسالان العسكم المطعسون فيسه - العسكم بالفاء العسوى الى المحكمة التادييسة الفصل. قيسه من هيئسة اخسرى .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقسوم على أن الحسكم المطعسون نبه شسابه البطسان. قصدم اعسان التهسة بتقسرير الاتهسام وبجلسة المحاتسة اعسانا قاتونيسا مسموعا ؛ اذ تم هسذا الاعسان عى مواجهسة النيسابة العسابة يعجبة انه لم يسستدل على محسل التابتها ؛ مع ان النسابت من الاوراق. عن المسيدة المسنكورة قد حصسات على اجسازة خاصسة بدون مسرتب قرن المستخورة ، الامر الذي يتفسع منسه التنفسا موطنسا معسلوما بالخسارج كان يتمسين اعلانهسا غيسه بالطريق المديلوماسى ، وكان في اسستطاعة النيسابة الادارية التوسسل الى معسرفة خلك المسوطن بالاتمسال بالجهسة الادارية التوسسل الي معسرفة .

ومن حيث أن هـذا النعى في محمله ، أذ هـرى تفساء هـذه.

المحكه على أن علم الجهه الادارية الماتحة للاهارة الخاصسة بـدون

هـرتب بمهـل اتسابة السوظف الذي مرحت له الجهه المذكورة بنطك

الإهـازة أمر مفتسرض ما لم تقسدم الجههة الادارية الدليل على المكس

واذ خلت الاوراق مما ينفى عـلم الجههة المذكورة بمحسل اقسابة السيدة

المطعون لمالحها في الملكة العربيسة المسعودية المحرح لها بعرائقة

توجها هنسك فأن اعلانها بتقسرير الاتهام وبجلمسة المحاكمة في

مواجهة النسابة المسابة بـكون أجراءا باطلا عسيم الاثسر تانسونا

ومن حيث أنه قد ترتب على بطلان هذا الاعسلان أن السسيدة

المستكورة لم تعسلم بلجراءات المحلكمة ولم تعسكن بذلك من ابسداء دخاهها غي الاتهسام السنى حوكمت بعسسببه ، فإن الحسكم المطعسون فيسه اذ بنى على هسذا الإجسراء البساطل يسكون باطسلا بدوره ، ومن ثم يتعسين الدسكم بالغسائه واعادة الدعسوى الى المحكسة التاديبية للعالمين بوزارة المتربيسة والتطيسم للقصسل فيهسا مجسعدا من هيئسة اخسرى .

﴿ طعن ع٤٠ لسنة ٢٥ ق سـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩)

هٔ اسا به مضور المتهم ليس لازما لمحلكمته تلديبيا ما دام قد اعان او احيط علما بالدعوى التلديبية

قاعسدة رقسم (۱۸۸)

: المسلما :

هـــن الدفــاع ــ حفـــور المهم أمام المكمــة التاديبيــة وتاجيل القفـــية مى مواجهــة ــ تخلفــه عن الحفـــور بالجلســات التاليــة ــ لا موجب لاعــلانه بمــواز الاحتمــاج بمــنم اســتماع دفــاعه .

ملفص الحكم :

اذا كان الشابت من الأطلاع على ملك الدصوى التأديبية أن التهم قد حضر أمام المحكمة التأديبية بجلسة ٢٨ من يونيد مسنة ١٩٦١ وتأجلت الدصوى لجلسة ١٩ من اكتسوير سسنة ١٩٦١ لأعسلان المتهم الأخسر وفي هدذه الجلسة حضر المتهم الطاعن وتأجسلت الحاكمية لجلسة ١٥ من نوفيبر سسنة ١٩٦١ لاعسلان المتهم الأول وفي الجلسات التقيية لم يحضر المتهم الطساعن الى أن حجسرت الدعموى للحسكم لجلسة ٢٨ من نوفيبر سسنة ١٩٦١ وفيها عسدر الدعم المطمون فيه وفي هذا الاستعراض ما يقطع باعسلان المتهم المحكمة التأديبية وعلمه بجلسات المحاكمة المتوبدة تعددها ما دام التأجيل قد وكزنه قسد نخلف بعد حضوره المم المدكمية في الجلسات التألية مصدر في مواجهته وما دامة الدعموي تفسير مسيرها المسادي من جلسية الى أخسري ومن ثم فاذا ما تخلف عن الحضور في الجلسات المحاكمة المستور في الجلسات المحاكمة المستور في الجلسات المتالم بطبسة الى الخصري ومن ثم فاذا ما تخلف عن الحضور في الجلسات بعدم

سسماع بفاعه ما دام كان ذلك ميسرا لسه ومتاحا أمامه ولسم يفعمل وبالتسالي تسكون المحاكمسة تدنيت مسحيحة وفق التسانون .

(طعن ۱۲۷ لسنة ٩ ق ـ جلسة ٢٢/٢/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (۱۸۹)

اذا كان الثابت ان المسامل المحبل للمحكسة التادييسة قد المرط علما بالدعوى التادييسة المسامة ضده واعسان بتساريخ المجلسة التقديم عينت انظرها وكانت السبل ميسرة المله للحضسور بنفسه او بوكسل عنه لمدفع ما استند المسه ومع ذلك لم يسمع الى منابعة سمير اجرادات هيدة الدعوى ولم ينشسط لابداء اوجه نضاعه لمائة لا فسير على المحكسة التادييسة ان هي سسارت في نظر الدعوى وفصلت فيها في غيبته ما اسباس ذلك أن المستفاد من احكام المواد ؟٢٠ ، ٣٥ ، ٣٠ ، ٣٠ من القانون رقم ١٧ لسمنة ١٩٧١ بشان مجسلس المحكمة ان المحكسة اليس شرطا لازما الفصل في الدعوى وانها يم سوز: القصيل فيها في غيبته طالما كانت في الدعوى وانها يم سوز: القصيل فيها في غيبته طالما كانت مهاة المخالة ويتساريخ الجاسسة التعاريخ الجاسمة القسانون والمحالة ويتساريخ الجاسسة التي وسيمها القسانون و

مَلقص المكم :

ان التسابت عمى الأوراق أن الدهسوى التأديبيسة عمى الخمسوصية المشابة قدد أقيمت أول أمرها أمام المحكسة التأديبيسة أوزارتي النقسل والوامسالات حيث تيسدت عمى جدولهسا برقسم ٨٥ لمسنة ١٥ ق وقسد عين لنظسرها أمام هسده المحكسة جلمسة ١٣ من يونيه سسنة ١٩٧٧ وقتيسا حضر المتهسم (الطسامن) وقسرر أنه يعمل بهيئسة البسريد بالزقاريق وطلب أجسلا للاطلاع وتقسديم منكرة بدعامه ، وفي نهساية المجلسة قرر السسيد رئيس المحكسة أحسالة الدعسوى بحالتهسا المي

المحكمة التأديبية بمدينسة المنصسورة للاختصساص ونفساذا لهسسذا القرار أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبيسة بالمنصسورة حيث تيدت هي جدولهما برقسم ٨٤ لسمنة ١ ق وعسين لنظمرها المهمما جلسمة السابع من اكتسوير سنة ١٩٧٣ واعلن المتهسم بتساريخ هدده الجلسسة غى الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد أرجأت المحكسة نظر الدموى الى جلسة ٢١ من أكد وبر مسنة ١٩٧٣ وكملفت النيابة الادارية اعسادة الخطار المتهسم وغي المحادي عشر من اكتسوبر سسنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التاديبية المتقدمة من المتهم كتاب ابان فيه أن الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن الخطماره بجلسة السابع من اكتسوير سمنة ١٩٧٣ المسار اليه لم يصله الاني البوم ذاته المعين لنظر الدعوي التأديبية المسلمة ضده الأمسر الذى لم يستطع معمه حضور هذه الجاسسة ، وأضاف أنه قد عملم أن الدموى قد حجازت المكم. لجلسسة ٢١ من اكتسوير سفة ١٩٧٣ دون أن يتمسكن من الاطسلاع وأبسداء دفاعه وانتهى المتهام الى طلب فتسح بسلب المرافعة في الدموى لجلسة بعيدة يتم اخطاره تبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدناع من نفسه ، وبجلســة ٢١ من اكتـــوبر مسـنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهـــم ثانيـــة عـــن المضور قررت المحكمة اسدار الحكم في الدمسوى بجلسة ٤ مسن نوغمبسر سسنة ١٩٧٣ مسع التصريح بالاطسلاع وتقسديم منكسرات خسلال أسبوع ، وفي هده الجلسة الأخيرة عسدر الحكم الطمين في غيبة المتهم واذكان البادي بجالاء من الاستعراض سالف البيان ان المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدموى التاديبية المقساية ضده كما اعملن بتساريخ الجلسة التي عينت لنظمرها سواء اسمام المحكمة التأديبية لوزارتي النقسل والوامسلات او امسام المحكمسة التأديبيسة بالمنصورة التي احيلت للاختصاص وان السبل كانت ميسرة أمامه المحضور أمام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه أو بوكيل عنه لدغسع ما أسسند اليسه ودره المسساطة عنسه بيسد انه لسم يسسع الي متابعسة سير اجراءات هدده الدمسوى وام ينشسط لايسداء اوجه دغامه

فيهسا وتقديم الادلة والبسراهين التي تشسهد على براءة سساحته مهسة نسب اليه - اذ كان الأمسر على ما تقسدم - قبن شم لا ضمير عسلى المحكمسة التأديبيسة أن هي مسارت في نظر الدعسوي على الوجسه بادىء الذكر ومصيلت ميها مي غيبته اذ المستفاد من استقراء احكام المسواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القسانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٢ بشسان مجسلس السدولة الواجب التطبيسق عي الخصسوصية المطروحة أن حضور المتهم جلسات المحاكبة ليس شرطا لازما ــ للقمـــل في الدعـــوي وانها يجوز الغمسل فيها عي فيبته طالها كانت مهياة لذلك وكان المتهم تسد أعلن بتسرار الاحسالة وبتساريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القسانون ، ولا وجمه لما أثاره المتهم (الطماعن) من ان المحكسة لم تخطسره بالجاسسة ومن ثم فوتت عليسه فرص الدفساع عسن نفسسه ذلك أنه مضسلا عن أن وأقع الصلل لا يسانده أذ الثسابت بالسراره أنه قد أعان بتساريخ الجلسسة التي عينت لنظسر الدعسوي وهو السسابع من اكتسوير سنة ١٩٧٣ ولئن كان مسحيحا ان هسذا الامسلان تسد بلغسه متأخسرا عي ذات يسوم الجلسسة نقسد كان لزاما عليسه ان يتسابع سسواء بنفسه او بوكيمل عنسه سمير اجمراءات الدعمي التاديبيك المتامة فسده الى ان يقمسل فيهما اذ ليس ثمسة ما يسازم المحكمسة بأن تخطسره بسكل جلسسة حددتهسا لنظسر هسذه الدمسسوة بعد ذلك طالما سسارت الدسوى سيرها المتاد من جلسة الي أخسري ، وأذ كان المتهسم قد قصر فيمسا هو وأجب عايه وكان ذلك متسلما له أمن ثسم لا يتبسل منسه الحجساج بمسدم سسماع دغاعه وبالتسالي تكورخ محاكبتــه قــد تبت مـــحيحة وفقـــا للقــانون .

(طعن ٨٤ لسنة ٣٠ ق ـ جلسة ١١/١٥/١١)

قامسدة رقسم (۱۹۰)

البـــدا :

المسادة ٢٤ من قاسون مجلس السدولة رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٣ سـ اعسلان المسامل بقسرار الاحسالة للمحاكمسة التاديييسة وتاريخ الجلسسة والمخالفسات المسسورية اليسه سامى تسم الاعسلان قانونا فان حقسسوري

المتهسم جلسسات محلكيتسه ليس شرطا لازما للقعبسل في التعسوي •

ملخص المكم:

ان المسادة ؟٣ من قانون مجلس الدولة المسادر بالقسانون رقسم ٧٤ المسنة ١٩٧٢ تقفى بأن يقسوم قلم كتساب المحكسة باعسلان فوى الشان بيسرار الاحسالة وتاريخ الجلسسة فى محل اقلية المعلن اليه او فى محل عمسله ، وحكمة هدذا النص واغسحة وهى توضير الفسهائات الاسساسية للعالم عن نفسسه ولدرء الاقهام عنه ، وذلك باحاطت علمها بلير محاكمت باعسلانه ولدرء الاقهام عنه المحكمة التاديبية المنضمنة بيسانا بالخالمسان بيسرار احالته الى المحكمة التاديبية المنضمنة بيسانا بالخالمسان بأنسوية اليه كالمحكمة التاديبية المنصمة بيسانا بالخالمسان المسلمة المحكمة التاديبية المنسمة بيسانا بالخالمسان المسوية اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، ليتبكن سن المسول المام المحكمة بنفسمه او بوكيسل عنه للادلاء بسا لديه مسن المنساهات وتقسيم ما يعن له من بيسانات وأوراق لاستيفاء الدعسوى . ايضاهم الدعساء عيه ومتابعة سسير اجراءاتها .

ومن هيث أن الشابت على ما سلف بيسانه أن الطاعن أعان السلاث مرات بنساريخ كل جلسسة حددت لحاكمت ، كما اعان بنقرير الاتهام الوجود ضده ، وقد تسلم الطاعن تلك الاعلانات وتقرير الاتهام اللوقق بها ، غين ثم يكون قد اعان اعالاتا صحيدا ولا غسير على المحكمة أن هي مسارت في نظر الدعوى وغصلت غيها في غيبت .

(طعن ۱۷۹ لسنة ۲۸ ق - جلسة ۱۲۸/۱/۸۲۳)

الفرع النسافث مسقوط الدعسوى التلاييسة اولا ــ الأوضساع التشريعية لمعسك مسقوط الدعسوى التلاييسة

نصت المسادة ٩١ من قانسون نظمام العاملين المدنيين بالدولة الحالى بعسد اسستبدالها بالقسانون رقم ١١٥ المسسنة ١٩٨٣ على أنه :

 تسمقط الدعوى التليبية بالنسمية للممامل الموجمود بالخدية بمضى ثلاث نسمفوات بن تاريخ ارتمان المغالفة .

وتنقطع هسدة السدة بأى اجراء من اجسراءات التحقيسق أو الاتهام او المحاكسة وتسرى المدة من جسود ابتداء من آخر اجسراء .

واذا تصدد المتهبسون فان انقطساع المدة بالنسبة لأهدهم يترتبه عليسه انقطاعها بالنسبة للباتين ولو لم تسكن قد اتضفت خسدهم اجسراءات قاطعة للبسدة ،

ومسع ذلك اذا كسون الفعسل جريسة جنائية قلا تمسقط الدعوي التلديبيسة الا بمسقوط الدعسوى الجنائيسة » .

قاعسدة رقسم (141)

: 12-41

المسراهل التشريعية التي مسرت بهما اهسكام سسقوط الدعسوى التاديبيسة بدءا من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ وهستي العمسل بالقسانون رقسم ٧٤ لسسنة ١٩٧٨ حا اتجساء المشرع تدريجيننا الى تقصير

هددة المستقوط – تستقط الدعوى التاليبيسة بعضى سسنة من تاريسخ آخسر اجسراء قاطسع انقسادمهسا .

ملخص الفتوى:

ان المشرع لم يتنساول مسقوط الدعسوى التلايبيسة بالتنظيم الا نى ١٩٥٢/٨/٤ عندها اصدر القسانون رقم ١٣٢ لمسنة ١٩٥٢ بانشساء مجلس تاديبي لمحاكبة الموظفين عن المخالفة اللليسة فلقد قضي في المسادة ٢٠ من هدذا التسانون بسستوط الدمسوى في المخالفسات الماليسة بهضى خبس سسنوات من تاريخ وتسوع المخالسة وتسرر انقطساع هسذه المسدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهسام أو المحاكبة مع سريان مسدة جديدة ابتسداء من آخر اجسراء من تلك الاجراءات ولتسد بتى الوضيح على هدا الحسال في ظلل العسل بالقسانون رقم ٢١٠ السينة ١٩٥١ الى أن مسدر التسانون رقم ٧٣ لسينة ١٩٥٧. السدى عدل القسانون رقم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ماضساف اليسه المسادة ١٠٢ مسكور التى قضت بعدم مستوط الدعوى التأديبية في جبيع المخالفات سسواء كانت ماليسة ام ادارية طسوال مدة وجسود المسوظف بالخسدمة وسستوطها بمضى غيس سنوات من تاريخ تسرك الفسنية ، ثم عساد المشرع مسرة اخرى الى مبدأ تقسادم الدمسوى التأدييسة اثنساء الخدمة عنسدما اصسدر القسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ الذي ترر في المسادة ٢٦ مستوط تلك الدمسوى بمضى ثالث سسنوات من تاريسخ علم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة وانتطاع تلك المدة باي اجسراء من اجراءات التحتيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان مدة جديدة أبتداء من آخر الجسراء قاطسع المتقسادم ، واسستمر المشرع في اعتنساقي مبسدا تقسسادم الدمسوى التاديبيسة في التسانون رقم ٥٨ لمسسنة ١٩٧١ بيسد أنسه انجسه الأول مسرة الى تحسديد مدتسين للتقسادم وذلك من المسادة ٦٢ من القسانون اذ تسرر استاط الدموى بمضى سنة من تساريخ عسلم الرئيس بالخالفة أو تسلات مسنوات من تاريخ ارتكابها أى المستين أقسرب مع انتطاع تلك المدة باي اجسراء من اجسراءات التحتيق او الاتهام أو المحاكمية الا أنه لم يحسد أي المستين تبدأ من جسديد بعسد الانقطاع واحد الشرع بذات الحكم في المادة ٩١ من التاتون رقم ٧٧ لسسنة المهم المسلم المهم المسلم المهم المسلم المهم المسلم المهم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المهمم المسلم المهمم المسلم المهمم المسلم المهمم المسلم المهمم المسلم المهمم المسلم الم

وهامسل ما تقسدم أن الشرع عنسهما أتجسه في القسانون رقم ١٣٢. لسنة ١٩٥٢ الى تقسرير مبدأ سسقوط الدمسوى التاديبيسة قصر اعسماله في بسداية الأمسر على المخالفسات الماليسة وحسدد له مسدة واحسسدة مقدارها همس سسنوات قابلة للانقطاع تبدأ من تاريخ وتوع المفالفة ، ويعبد المسابة التطبيعي ونع القسانون رقم ٧٣ لمسنة ١٩٥٧ تقسادم الدعوى التاديبية في المخالفات جبيما سيواء كانت مالية أو ادارية النساء الخسمية وقسرر تقاميها بيضي هبس سسنوات بن تاريخ تبرك الخبيبة ثم عبياد مرة أخبري في القبانون رقم ٢٦ أسبئة ١٩٦٤ الى اعتنساق مبدأ بستوط الدعوى انتساء الخدمة وحدد لذلك مدة واحسدة مقدارها ثلاث سسنوات تتبسل الانتطساع وأسستبر ألمشرع مي اعتناق هددًا البدا في التاتون رتم ٨٥ أسمنة ١٩٧١ والتاتون يقم ٧٤ لسينة ١٩٧٨ الا انه حدد مدتين للستوط تبددا اولهما وتسدرها سسنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بالمخالفة وتبدأ الاخرى وقسدرها ثلاث سسنوات من تاريخ ارتكابها وقسرر سريان أي المدنين الترب ، كها ترر انتطاع المدة باي اجراء من اجراءات التعقيق أو الاتهام أو المملكية ، وأذا كان المشرع لم يمدد أي المدتين تسرى من حديد بعد الانقطاع الاانه يبين من تنبع المراحل التشريعيسة لقــوامد ســقوط الدعــوى التأديبيــة ان المشرع اتجــه تدريجيا الى تقصير مدة ستوطها ، فيعد أن كانت خبس سسنوات تبدأ خلال الضدية أو بعدها جعلها ثلاث سسنوات ثم حدد مسدتين لتسرى أيهما

اقسرب ومن ثم غان سريسان مدة تسدرها سسنة بعد الانتطاع يتفقى مع قصد المشرع المستفاد من تتبع الراهل التشريعية التي مسر بهما مبدأ سسقوط الدعوى التاليبية كما وأن تصديد المشرع لمسدين تبدأ أولهما من تاريخ عسلم الرئيس المساشر بالمخالفة وتبدأ الاخسرى مسن لتريخ وقسوع المخالفة يستلزم الربط بين سريسان كمل مسن المستين بالمخالفة المسدد المداينها وعليه يتمسين أن تسكون مبدة التقسادم مسنة في كل حسالة يتمسل فيهما علم الرئيس بالمخالفة عملا بحسورا في مثل هدذه الحسالة اعهسال مدة تقسادم قسدها الملا سسنوات في مشل هدذه الحسالة اعهسال مدة تقسادم قسدها الملا سسنوات لتظف اسساس سريانها ولما كان قطع مددة التقسادم التي تبدأ مسن لتدين وقسوع المخالفة لمدة تلائة مسنوات يتبدأ مسن الدين وقسوع المخالفة المن بالمخالفة عالم الرئيس بالمخالفة المن المسراءات الرئيس بالمخالفة لمن المسادة الذي تبدداً بعد قطع التقسادم يتمين أن شكن مسنوات و

لذلك انتهت الجمعيسة العبوميسة لتسمى انفتسوى والتشريسع الى ان الدعسوى التلايييسة تسسقط بعضى سسنة من تاريخ آخر اجسراء قاطسع لتقادمها .

(بلف ۲۲/۲/۲۹۷ ــ جلسة ۲۱/۱/۱۸۲۱)

قامسدة رقسم (۱۹۲)

: المسمدا :

بيان المسراهل التشريعية في شمان الدعموى التاديبية مند تاريخ العبسل بالرسموم بقانون رقام ١٣٧ لسمانة ١٩٥٢ الفاص. بانفساء مجلس تاديبي لمحاكمة الموظفين المسلولين عن المخالفات المالية حتى تاريخ العبسل بالقانون رقام ٥٨ لسمانة ١٩٧١ بلصدار نظام المساملين المدنيين بالذولة الإصل أن القانون أذا السماحيين الدولة وي الاسلام المساد لا يبدأ في السريان. ويعمادا بتقادم الدعموى التلايبية فإن هذا المهاد لا يبدأ في السريان. الا من تاريخ العمال بالقانون المذى اسماحين هماد المهامات المهادية المهامات المها

الساس ذلك القياس على ما تقفى به الفقرة الرابعة في السادة الرابعة من السادة الرابعة من المسادية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المسادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المسادة الثانية من القسانون المسدنى - يتربع على ذلك ان مسقوط الدعوى التاديبة الذي عباد المشرع واستحدثه في المسادة ٢٦ من القسادون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ من القسادون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ من المنافقات التي وقعت قبسال لا يبددا حساب مدة سريانه بالنسبة المخالفات التي وقعت قبسال تاريخ المهال بواليه سنة ١٩٦٤ من

ولقص الحكم:

ان الشابت من تقصى المسراحل التشريعيسة في شسان الدعسوى التاديبية أن المرسوم بقسانون رقم ١٣٢ لسسنة ١٩٥٢ الفساص بانشاء مجلس تأديبي لمحاكمية المسوطفين المستولين عن المخالفسات الماليسة ، استحدث في المادة ٢٠ منه حكما جديدا بستوط الدموي التاديبيمة بيضى خيس سينوات من تاريخ وقسوع المخالفية أم يسكن مقسررا مسن تبل التسوانين التي تناولت الدعوى التأديبية التي ما كانت تستط من المه ظف مهما طال الأهد وطالما كان الموظف في الضدية وقد عدل المشرع عن هدا النهج في القسانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القسانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظني المدولة فقضى بعمدم مستوط الدهموى التأديبيسة المتعلقسة بالمخالفسات الماليسة والادارية على المنسواء وذلك بالنسسبة للمسوطفين طسول مسدة وحسودهم في الخسدية أذ نص التسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ المسنكور في المسادة الثالثة منسه على الفساء الرمسوم بقسانون رقم ١٣٢ لمسنة ١٩٥٢ والمسار اليه واضعاف الى القسانون رقم ٢١٠ لسعنة ١٩٥١. السادة ١٠٢ مكررا نصها ﴿ لا تستط الدموى التابيية بالنسبة الى الوظفين طول مدة وجبودهم في الخبدمة لأي سبب كان ٠٠٠ » م صاد المشرع وأخسة بعبداً ستوط الدعوى التلاييبة بعضى المدة منص فى المادة ٢٦ من نظام العسامين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تستط الدعوى التلاييبة بالنسبة لن لم يتسرك الخصصة بيعضى ثلاث مسنوات من تاريبين علم الرئيس المساشر بوقسوع المضافية ، والترم المشرع فى المادة ٢٦ من نظام المساملين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقسم ٨٥ لمسنة نظام المساملين المدنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقسم ٨٥ لمسنة تهما للتسادين المذى المذى المدتوط ، والتربيب المساوية المسرين مدة المستوط المساوية المساوية المساوية المساوية المستوط المدين مدة المستوط ، فجملها سنة واحدة من تاريب علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة واللاث سنوات من تاريب ارتكابها أي المدين السرب .

ومن حيث أن الأصل أن القساتون أذا استحدث ميصادا بتقادم الدموى التأديبية غان هذا اليصاد لا يبدأ عي السريان الا بمن تاريخ العمل بالقساتون الذي استحدث هذا المهساد وذلك تياسا على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المسادة الرابعة من تأسون اصدار قائدين المرافعات المدنية والتصارية رتم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المسادة المدنية والتجارية تم ١٧ لسنة ١٩٤٩ والنقرة رتم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ والنقرة التأنية من المسادة الثانية من المسادة الشابة عن مساوط الدسوى التأديبية الدي عساد المشرع واستحدثه عن المسادة ١٩٦٦ من تسانون رتم ٢٦ لسسنة ١٩٤٦ التي مسالة الذكر لا يبدأ حسادة مريانه بالنسبة المخالفات التي

وتعت تبسل تاریسخ العبسل به الا من تاریسخ نفساذه دی اول یولیسة مسسخة ۱۹۹۶ .

ومن حيث أنه لمساكان الأمسركبا تقسدم وكان المطعسون ضسدهم من العاملين المدنيين بالدولة الندينام يتسركوا الخدمة بعد ، وكانت المخانفسات المنسسوبة اليهسم سسواء أكانت ماليسة أو أدارية قد وقعت غي عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يسكن بذنك قسد مضى عليهسا مي ٤ مسن ابريك سنة ١٩٥٧ - تاريخ العبال بالقانون رقام ٧٧ لسانة ١٩٥٧ الشار البع - خمس سنوات ، مان الدموي التاديبية لا تكون بهدده الشبابة قد سبقط الحيق في اقامتها طبقا لأحيكام اللادة ٢٠ من الرسسوم بقسانون رقم ١٣٢ لسسنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقها ثبة سستوط في ظل سريان القسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ الذي انتهى المبسل به من أول يوليسة سسنة ١٩٦٤ تاريسخ نفساذ التسانون ٦٦ لسسنة ١٩٦٤ سالف المذكر الذي استحدث ستوط الدموي التاديبية بمضي المدة على غير ما كان يقفي به التسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ وترتيبا على ذلك يبدأ سريان ميعساد سسقوط الدعوى السذى قضت عليسه المادة ٦٦ من نظام العاملين الدنيين بالسدولة العسادر بالتسانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ اعتبسارا من اول يوليسة سسنة ١٩٦٤ وليس من تاريسخ سمايق عليسه على ما ذهب اليسه الحسكم المطعمون فيه م

(طعن ١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٥.)

قاعسدة رقسم (۱۹۳)

المِــــدا :

ميعساد تقسادم الدعسوى التادييسة لا يبسدا في السريان الا مسن تاريخ المهسل بالقسادن الذى استحدثه سلهحكسة التادييسة أن تستمير من أحسكام القسوانين ما يتسلام وطبيعسة المسلاقة المعروضسة عليهسا بما يضسمن حسن سسم المسرافق المسامة سد لا السزام عليهسا في أن تسستمير أحسكام قانون دون قانسون أخسر سد عسسدم اعمسال مبسدا تطريستي القسادون الأعسام في مهسال نقسادم الاعوى التاديبية .

ولخص الحكم :

ان القانون أذا استحدث ميعاد لقدام الدعوى التاديبية على هذا اليعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون المدخى اسستحدث اليعاد وذلك قياسيا على ما تقفي به النقرة الرابعة من المبدأة الرابعة والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تقمى على السه (تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به) كما نصت الفقرة تقمت على أنه (أذا قرر النص المبدئة من وقت المبلل بالنص الجديد) النص القديم الذا المبدئة المبدئ

وهـذه المحكسة لا ترى تبسة تعارضا بين هـذا المسكم السدى

تسرى الأخسذ به في مجسال نقسادم الدمسوى التأديبيسة وما مسبق أن
قشت به من اسستعارة بعض احسكام القسانون الجنساني في مجسسال

الدمسوى التاديبيسة ذلك أن المحكسة التأديبيسة أذ خسلا تاتونها مسن
نفس يحسكم العسلاقة المسروضة عليها فلها أن تدستمي من احسكام
القسانون الجنساني أو الاجسراءات الجنائيسة أو تناسون المرافعسات.
المحنسة والتجسارية أو القسانون المسنى ما يتسلام وطبيعة المسلانة
المحروضية عليها بها يضمين حسن مسير المسرائق المسامة وليسي
شهسة الزام عليها أن تسستمي احسكام تناسون مصين دون تأتون آخسر
ولا تسرى المحكسة في مجسال تقسادم الدعسوى التأديبيسة أعمسال مبسدة
تطبيسي المسانون الأمسلح المتهسم وهو المبسدة المقسرر في النسانون
المناسية والمسادي المسلح المتهسم وهو المبسدة المقسرر في النسانون

الجنسانى ذلك أن المشرع حسين نص فى المسادة ٢٦ من التسانون رقم ٢٦ المسنة ١٩٦٤ بامسدار تانسونة و المسنة ١٩٦٤ بامسدار تانسون يكوي المسام المساملين المنيين بالسدولة و لم يسدر بخلده أن يجمل حكمها بمشابة رد اعتبار تانسونى يكوي المستوط جميع الجسرائم الناديبية التي مضى على ارتكابها تسلاته مسئوات بسل المسل بالتسانون و

(طعن ١٢٦١ لسنة ١٣ ق _ جلسة ٢٢/٥/١٩١)

قاعسدة رقسم (۱۹۶)

: 12-41-

ستوط الدعدوى التاديبة الخاصة بالفسائفات الماليسة والادارية - نص المسادة ١٩٥٧ مسنة ١٩٥٧ المسنة ١٩٥٧ المسنة ١٩٥٧ مسنوي المدى التاديبة بالنسبة المدونفين طول وجسودهم بالفسفة وسسقوطها بعنى خبس سسنوات بن تاريبخ تركيم المشنهة لأى سبب كان - سريسان هذا المدىم بالرهال وببالشر عالى با وقسع بن مخالفات لم تستقط بعنى الفيس السنوات المصدودي با وقسع من مخالفات لم تستقط بعنى الفيس السنوات المصدودي عليها في المساق ٢٠ من المرسدوم بقائون رقم ١٩٧٢ السنة ١٩٥٠ من المرسدوم بقائون رقم ١٩٧٢ المسنة ١٩٥٧ من

ملفص الحكم :

ان التسانون رقم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ المنشسور بعدد الوقائع المعرية ولمسرم ٢٨ مكررا تابع بتساريخ ٤ من ابسريل سسنة ١٩٥٧ ٥ تسد الغي الرسسوم بتسانون رقم ١٩٣٧ السسنة ١٩٥٧ المشسار اليسه بأن اخساقه الى تانسون التسوناك رقم ١٣٠٠ لسسنة ١٩٥١ مادتسين جديدتين برقمي ١٠٣ مكررا و ٢٠١ مكررا تانيسا ١٩٥٨ ونفس المسادة الأولى منهيسا ١٠٠ مكررا على أنه « لا تسسنط الدعسوى الناديبيسة بالنسسية الى المسوطفين طول وجدودهم في الخديمة وتسسنط بعضى خيس سسنوات بن تاريسة تركمم الحديمة لأى سسبه ٤ كذلك وتقطيع هدة المدة باجراءات التحقيق فا

أو الانهسام أو المحاكمية ، وتسرى المسدة من جسديد ابتسداء من آخير الحسيراء م. » .

وتتمن المسادة ١٠٢ مكسررا ثانيا « يجسوز اتامة الدعوى التاديبيسة من المخالفسات الماليسة والادارية على المسوظف السذى يسكون تسد ترك المصدمة لأى مسبب كان وفي هسذه الحسالة يجسوز الحسكم عنيسه باحسدى المقسوبات الآتيسة ٥٠٠ .

ولا كان القانون رقم ٧٧ استة ١٩٥٧ من قدوانين النظامام المسام وقد نشر بالجسريدة الرسمية في ٤ من ابسريل سسنة ١٩٥٧ غان احسكامه تسرى بأتسر حسال وبيساشر على ما وقسع من مخافسات لم تسقط بعضى الخمس مسنوات المنصبوص عليها في المسادة ٢٠ مسن المرسمين بقسائون رقسم ١٣٧ لسسنة ١٩٥٧ آتسا المركز .

(طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١/١/١١)

قاعسدة رقسم (١٩٥)

: المسجدا

ذص المسادة ٢٦ من قاقسون نظسام المسلمان المسدنيين بالسدولة المسادر بالقسادن ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ على مسقوط الدعسوى التاديبسة بهمى نسلات سسنوات من تاريخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة سمؤدى ذلك أن القسادن المستحدث ميمسادا للتقسادم وأن هذا الميساد لا يبسدا في السريان الا من تاريخ الممسل بالقسادن رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ غي الأول من يوليو سسنة ١٩٦٤ – نص المسادة ٢٦ المشسار الميها التي نقطوى على مخالفسات ادارية وذلك الني نقطوى على مخالفسات ادارية وذلك الذي يستوات من تاريخ علم الرئيس المخالف ادارية كانت ام مالية بعضى شسائك سسنوات من تاريخ علم الرئيس الماشر بوقوعها سايس ثهة تعسارض يسين هدذا القطار وبين ما تقضى به المسادة ٢٧ من القسادن سسائه

السنكر من اجسازته الدعسوى التادييسة بالفسسية للمخالفسات الماليسة التي يتسرت عليها ضسياع حسق الخسازانة وأو الم يسكن قسد بسدىء في التحقيق قبسل انتهساء خسدمة العسامل وذلك لمسدة خمس سسنوات مسن تاريسخ انتهاقها للحسدد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن النفع بمسقوط الدعموي التأديبيسة بمغي ثلاث سنوات من تاريسة علم الرئيس الماشر بوقسوع المخلفسة فأن السادة ٦٦ من قانيون نظهم العهايان الدنيين بالدولة الصددر بالقهانون رقم ٦٤ اسمنة ١٩٦٤ تنص على أن تسمقط الدعسوى التاديبيسة ببضى شالات سمنوات من تاريخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المفالفة وتنقطهم هده المدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر أجراء واذ تعدد المتهدون غان انقطاع الحدة بالنسبة الى احدهم يتسرتب عليسه انقطاعهسا بالنسبية الى البساتين ولو لم تسك قد انخسنت فسسدهم اجسراءات هاطعية للمدة ومع ذلك غاذا كدون الفصل جريمة جنائية فسلا تسقط الدعسوى الا بسستوط الدمسوى الجناثية والمستفاد في حسكم هدده المادة أن المشرع استحدث ميمادا لتقسادم الدعوى التاديبيسة بمضى تسلاك سنوات من تاريخ علم الرئيس البساشر بوتسوع المخالفة وعلى ذلك غان هـــذا الميمـــد لا يبـــدا غي السريان الا من تاريـــخ العملُمُ بالقسانون رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ في الأول من يوليسة سسنة ١٩٦٤ السذي استحدث المعاد ، وذلك قياسا على ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرامعات المنيسة والتجسارية رقم ٧٧ اسسنة ١٩٤٩ والتي كانت تنص على أن تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العسل به وما نصت عليه المقسرة الاولى من المددة الثانيسة من القانون المدنى من أنه أذا قسرر النص الجسديد مدة للتقسادم اقصر مما قسرره النص القديم سرت المسدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، وبديهي أن هذا الصكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقسادم ولم تسكن مقسررة من قبسل اسسسلا

وهمذا كله تطبيع لبدا عدم سريسان النمانون على المسلفى والتول يضعر ذلك يؤدى المي سمقوط الدعموى التاديبية بعضى تسلات سنوات عليهما قبل صمدور القمانون الجمديد وهو ما لا يجموز القمول به وما يتجمع المنطبق التمانوني ،

ومن حيث أن المادة ٦٦ من القسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ سسالف الذكر وقد قضت بمستوط الدعسوى التاديبيسة بهضي شبلاث سسنوات ياطسلاق دون ثبة تفسرقة بين الدعسوى التاديييسة ألتى تنطسوى عسلى مخالف ادارية وتلك التي تنطيبوي على مخالف ات مانيسة مان مقتضى هــذا الإطـالق ولازمه أن تسـقط الدعـوى التأديبيـة أيا كانت طبيعـة المخالفة ادارية كانت ام ماليسة بمضى ثلاث سسنوات من تاريسخ عسلم الرئيس المساشر بوتوعهسا وليس ثهسة تعسارض بين همذا النظسر وبين ما تقضى به المادة ٦٧ من التمانون المذكور سمالف الاشسارة اليهسا من جواز اقامة الدموى التاديبية بالنسبة للمفاافات المالية التي يتسرتب عليها ضنياع حسق الخسزانة ولو لم يسكن تد بسدىء في التحتيق تبسل انتهاء خدية العسابل وذلك لمدة خبس سنوات من تاريخ انتهائها ليس ثهبة تعمارض في هددا الشمان ذلك أن لكل بن هاتين المادتين مجاله المحدد دون ثبة تعسادم أو تداخل بينهسا وانها شرمتسا لتكيسل الثانية فيهسا الأولى فقد اسستهدف المشرع في المسادة ٦٦ الشار اليها تقرير البدا العمام في سمقوط الدعموى التأديبية ادارية كانت أم ماليسة بالنمسية للمساملين في المسحمة في حسين همي المشرع المادة ٦٧ آنفية الذكسر بالأحسكام الخامسة بمدى تعتب العامل تأديبها بعد التهماء غديتمه والفهم المتبادر من هاتمين المادتين الله اذا ما ستطت الدعوى التلاييسة بالنسجة للمساملين في الخدمة بمغي شبلاث سينوات ونقسا لحبكم المسادة ٦٦ فقيد المتنسع بالضرورة تعتبهم بعبد انتهاء خدمتهم سسواء ايا كانت الخالفة المسسندة المهسم ادارية او ماليسة اما اذا لم تسكن الدمسوى التاديبيسة تسد سسقطت على النصو السالف فلا يجوز تعتب العامل بعد تركه للخدمة الا اذا كان قصد بدىء ، فى التحتيق معه بالنسبة المخالفات الادارية والملابية التى لا يتسرته عليها فسياع حق الخسرانة اما بالنسبة المخالفات الملابة التى يتسرته عليها فسياع حق الخسرانة اما بالنسبة المخالفات العسامل السنى الترقها بعصد انتهاء خدمته وذلك لمسدة خمس سنوات من تاريسخ انتهائها ، والقسول بغسير ذلك من متنفاه ان يظلل الحسق في اقسامة الدعسوى التاديبية بالنسبة المخالفات بلابية التى يتسرته عليها فسياع حق المخسرانة تائما دون ثبة سقوط مهما طسال عليها الزمن والى ما بعد انتهاء خسدمة العسامل بخمس سنوات وهي ما ينتساني مع الحكسة في تقسرير مبسدا السقوط كما انه في شسانه ان يسسوغ ، محاكسة العسامل الذي تسرك الخدمة تاديبيا بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التي لا يتسرته عليها خديته ولو كانت الدعسوى الناديبية قد مسقطت بمغي نسلات مسنوات تبسل بدء هدذا الدعيس وهدو مالا يسكن لاى بنطسق سنادات بتابل بدء هدذا الدعيس وهدو مالا يسكن لاى بنطسق خانسانة النادية والا يتبسله .

وبن حيث أن الفعسل المسسوب مسحوره للبنهسين وهسو مسم تادينهما المهسل المسوط بهسا بالادارة المسامة للمسلمل بوزارة المسحة بدقسة وأمانة وهسو أنهما أههسلا في أجسراء التحليسلات النئيسة الملائمة المينات البلائها الجساعة المستوردة بن شركة كورتلاند الأمريكيسة الذي عرضست على اللجنسة بهسا أدى الى قبسول تشسفيلات بسلائها غسير مسالحة للاستعمال قيمتها ١٩٠٨/١٩٠ جنبها أشرارا بهسال السدولة لا يسكون جريمسة جنائيسة معاقبا عليها بعقوبة الجنساية أو الجنهسة وبن شم غان بددة مستوط هدذه المقالفية تخصيع للقسواء السابقة البيان دون تلك التي تسسقط بهما الدصوى الجنائيسة على ما نصست عليه المسادة ٢٦ من قسانون رقسة ٢٦ لمساخة ١٩٦٤. السف السذكي

وبن حيث ان الشبابت ان البسلازما السستوردة من الضارج بمعرفة المسسمة المسامة للادوية لحميسات وزارة صبحة تم اضافتها للتبسوين الطبي في ٢٨ من نوفيبسر سسنة ١٩٦٢ وفي ٥ من نبسراير مسنة ١٩٦٣. بعد تقسرير قبولها من اللجنة الفنية الشكلة لفحمها وإن مستشفى ، شبين الكوم ابلغت الادارة المسامة التسوين الطيم بوجـود شــوائب في هـذه البـالزما فأرسطت عينة منها للمعالل لتطيلها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فأغادت في ١٥ من نوفه سر سنة ١٩٦٣ بعدم مسلاحيتها كما ارسات عينسة اخسري من بساتي تشمه فيلات البلازما لتطيلهما متبسين مي ١٣ من الكسوير سمنة ١٩٦٣ وجسود شسوائب مى بعض التشسفيلات واخطسرت مؤسسسة الأدوية بسنك عي نونبسر سئة ١٩٦٤ بما منساده أن الادارة العسامة للتهسوس الطبي علمت بوتسوع المخالفة ني قبول البلازما الغس مسالحة للاستعمال مي نومبسر سنة ١٩٦٤ وكان يتمسين عليهما والاسر كذلك ان تنشيط الى اتضاد اجسراءات التحقيق اللازمة من هذا التاريخ لتحديد المسئول عن هده المخالفة والنظر في أمره تجنب السقوط الدعــوى التأديبيــة ونقــا لأحــكام القــانون رقــم ٦} لســنة ١٩٦٤ الـذي بـدأ العمـل به في الأول من يوليـه ســنة ١٩٦٤ ولمـا كانت الادارة العسامة للتهسوين الطبي قد تراخت مي احسالة الموضسوع الي التحتيق في ٣ من بناير سنة ١٩٧١ أي بعد انتفساء اكتر من ئسلاك سينوات عسلى عليهسا في نونييس سينة ١٩٦٤ بعسدم صلاحية هذه البلازما للاستعمال ومخالفة اللجنة الفنيسة التي تررت تبولها لذلك مان الدعموى التاديبية تمكون قمد مسقطت على القمدر المتيقمين مى نوامبسر سنة ١٩٦٧ تبسل انتهاء مدة خدمة المتهمين الذين انتهت خسينهة اولهمسا الدكتور في ١٠ وسن نبر اير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيهما الصيدلي نى ١٨ مسن سسبتبير سسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه الما تقدم وكان الحسكم المطعسون فيه ام يتفوى بمستوط الدعسوى التأديبية المقسامة هسد المفاقسين الذلك يسكون قسد اخطاً في تطبيع حسكم القسانون المسليم مها يتعسين مصه الحسكم بتبسول الطعنسين شسكلا وبالفساء الحسكم المطمسون فبسمه والحسكم بسستوط الدعسوى التليبيسة بعضى المسدة .

(طعن ۹۷۹ لسنة ۱۹ ق ـ جلسة ۲/٥/١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (١٩٦)

: المسلما

نص المادة ٦٦ من نظام العاملين المنيسين بالدولة العسادر بالقسانون رقسم ٦٦ اسسنة ١٩٦٤ على أن تسسقط الدعسوى التاديبيسة بهضى نسلات سسنوات من تاريخ عسلم الرئيس المبساشر بوقسوع المخالفة وتنقطيع هدده المدة باي اجسراه من اجسراهات التحةيق أو الاتهام او المعاكمية وتسرى المسدة من جسديد ابتسداء من آخسر أجسراء سنص المسادة ٦٢ من قانسون نظسام المساملين المسدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقهم ٥٨ لسخة ١٩٧١ على أن تسخط الدعوى التلابييسة ببض سمنة من تاريمخ علم الرئيس المساشر بوتسوع المفالفة أو شلاث. سينوات من تاريخ ارتكابها اى المدتين اقسرب مفعاد ذاهمك ان المشرع اخدد بسدات المبسدا المقسرر في القسانون رقم ٤٦ فسسنة ١٩٦٤ في شيبان بسقوط الدعيوي التلابيية مع تعميل في المدة تبعيبا للتاريخ الدي اخد به في بدء سريان مدة السقوط عُجمله سنة ون تاريخ علم الرئيس الباشر في وفهسوم القانون رقام ٥٨ لسخة ١٩٧١ الشار اليه هو المضاطب دون سواه بعكم السعوط السنوى للمخالفة التاديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التاديبية في يده أما أذا خسرج الأمسر من مسلطقه بأحسالة المخسالة الى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبيح التصرف فيهسا بدلك من اختصاص غيره انتفى تبعدا لذلك موجب سريدان السدوط السنوى ويخضيع ابر السيقوط للاصسل وهسو ثلاث سينوات وتنقطع هسذه المسدة باي اجسراء من اجسراءات التحقيسق والاتهسام والمحاكمسة وتسرئ

مسدة المسقوط الامسلية وهي ثلاث مسنوت من جسنيد ابتسداء مسن تاريخ الفسراء •

ملخص الحكم:

ومن حيث أن قانسون نظمام العماماين المدنيين بالدولة الصادر - بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المسادة ٢٦ على أن « تسسقط الدعسوى التاديبيسة بمضى تسلات سسنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوتسوع المخالفسة وتنقطسع هده المدة بأى أجسراء بن اجسراءات التحقيق أو الاتهام أو المهاكهاة وتسرى اللهدة من جديد أبتداء من آخسر اجسراء » ويتطبيع حسكم هدده المسادة على الدعسوى التاديبية الراهنة ببين أن مدة ستوط هدده الدميوي في ظلل العبال بالنظام المسار اليه وقدرها ثلاث مسنوات من تاريسخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة - لم تكتب لى أية مرحملة من مسراحل التحتيق الى ان انتهى العمل بهذا النظام ويدا العمل بالنظام الجديد الصدادر بالقدانون رقم ٥٨ أسعة ١٩٧١ اعتبارا من تاريخ نشره السذى تم مى ٣٠ من سسبتبير سسنة ١٩٧١ ذلك أنه هتى بفسرض التسمليم بعلم الرئيس البساشر بوتسوع المخالفسات المسمسوبة الى الملمسون ضده عي تاريخ ارتكابهسا وهسو اول سسنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ ابسلاغ سكرتير عام المحافظة بها بكتساب الجهساز اللركسزى المحاسبات المؤرخ ١٥ من اكتبوير سنة ١٩٦٧ قان احبالة الأسر الى الجهات المفتمسة لاجسراء التحقيسق في شبأن هذه المغالفات وسماع اتسوال الشمهود اعتبسارا من ٢٤ من نوفهبسر سمنة ١٩٦٨: على النصو السابق ايفساحه قد تم قبسل مضى تسلات سنوات التانون رقم ٦٦ السينة ١٩٦٤ أن تسكون مدة سيقوط الدعسوى تسد على هــذا المــلم كان من شمائه انقطهاع مدة الســقوط واذ تماقبت جلمسات التحقيق خالل المسنوات التاليسة ومسماع أقسوال المطعون . ضيده هي ٢١ من سيبتهبر سنة ١٩٧١ غان مقتضى فليك طبقسا لاحسكام التانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ أن تكون مدة سيقوط أندمسوى مس

انقطعت باجراءات التحقيق المشار اليها قبل منى نسلات سنوات. سواء كان ذلك من تاريسخ العلم ام من تاريسخ آخر اجراء من اجراءات. التحقيق باعتبار ان مسدة السستوط وفقا لحسكم هسذا القانون تسرى من جديد ابتسداء من آخر اجراء قاطع للمسدة ولا كان الأسر كذلك وكانت مسدة السستوط هسذه لم تكتمل حتى تاريخ العمل بالقانون. رقام ٨٨ لسسنة ١٩٧١ عاتها من ثم تخضع بعد ذلك في سرياتها وانقطاعها للاحسكام الواردة في هدذا القانون اعمالا للانسر العالى . المسائر للقانون الجديد .

ومن حيث أن نظهم العهابين المهدنيين بالدولة المهادر بالقهانون رقسم ٥٨ لسينة ١٩٧١ قيد نص في الفقيرة الأولى من السيادة ٦٢ منسبه على أن « تستقط الدعوى التاديبية بمضى سنة من تاريخ عدام الرئيس البساشر بوتسوع المخالفة او ثلاث سسنوات من تاريخ ارتكابها اى المستنين المسرب » بها مفاده أن المشرع أخدد بذأت المدد المقسررة في التانون رقم ٦} أسبقة ١٩٦٤ في شبان سيقوط الدعين ي التاديبيسة مع تعسديل في المادة تبعسا للتاريخ السذى لخسذ به في بسده سريان مسدة السستوط مجعسله سسنة من تاريخ علم الرئيس المسائس بوقسوع المخالفة أو ثلاث مسنوات من تاريخ ارتكابهما مع انقطاع هــذه المحدة بذات الاجــراءات التي نص عليها القــانون الســابق ولمــا كانت الواقمة التي أتخذها هدذا القانون بدءا لسريان الستوط السنوى قد تحققت في الصالة المعروضة بعلم الجهسة الادارية بالمخالفة في ظلل العمل بالقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ سسالف الذكر وقد أنصصحت هدده الجهدة عن ارادتها في تحقيق الواقعة والاتهام وانضنت الاجراءات القاطعة للبدة طبقها لحسكم همذا القهانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد ، فأن الدعوى التأديبية -بهدده المسابة - لا يكون الحق في اقامتها قد مسقط وبالتسالي لا يلحقها _ احتمراها لقاعدة عدم رجعية القموانين _ ثمسة مستوط بهضي سسنة لاتتفاء شرائطه ، مع خضسوع الدعسوى في ذات الوقت الحكام السعوط الشالاتي في شان الانقطاع واتساره طبقا.

المحكم القائون الجديد ، وذلك اعتبار أن الرئيس الباشر مي مفهوم التسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الشبار اليه هو الخاطب دون سيواه بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان زمسام التصرف في المخالفة التاديبية في يده اما اذا خرج الأمر عن سلطانه باحسالة المخالفة الى التحقيق والاتهسام او المحاكسة وأصبع التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كما هو أشار في الحالة المعروضسة فانتغى تبعسا لمذلك موجب سريسان المستوط المسنوى وتسكمن علة ذلك في أن سمكوت الرئيس البساشر عن ملاحقة المسالف مددة سنة من تاريخ علممه بوقسوع المخالفة التاديبية قرينمه على اتجاهه الى الالتنات عنها وحفظها اما اذا نشيط الى اتخياذ أجسراءات التعقيــق والاتهـــام والمحاكمـــة وخــرج الأمــر بـــذلك عن - سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخفيع بالتالي امير المستوط للامسل وهسو ثسلاث سسنوات وتنقطيع هسذه المسدة بساي اجسراء من أجسراءات التحقيق والاتهسام والمحاكسة وتسرى من جسديد أبتداء من تاريخ آخر أجراء وأية هذا ما نصت عليه الفترة الثانيـة من المسادة ٦٢ من القسانون المسذكور من ان « تنقطع هسده الده - أى مدة السنة من تاريخ علم الرئيس البساشر بوتسوع المخالفة او الشالث سنوات من تاريخ أرتكابها أي المدتين اقرب _ بأي اجراء من اجراءات التعقيق والاتهام أو المحاكسة وتسرى المسدة مسن جسديد ابتداء من آخر اجرء " فلسك انه لساكان الأصسل ان اجراءات التحقيق والاتهام او المحاكمة لا تبدأ الا بعدد علم الرئيس الباشر بوتسوع المخالفة او على الاتسل العلم بوتوعها ببناسية التحتييق فيها بما مفاده التسليم بعلمه البقيسني بوقوع المخالفة التي يجري التحقيق غيهما وهدذا منده ان المشرع اذ كان يسرمي بالنسببة الوةائع التي يجرى التحقيق والاتهام أو المحاكمية فيها سريان السعقوط السنوى المضاطب به الرئيس المساشر - على ما سسلف جيانه - عى حالة تجديد مدة السقوط بعد الانقطاع القانوني لهما ، لما اعموزه النص في هده الفقرة على تصديد كل من مدتى

السسقوط والتجديد بسسنة بدلا من تعييها بعبدارتي « هذه الدة » وتسرى المدة من جديد كل من نوعى السسقوط السسنوى والشلائي والشمل مراحة على ان تقطع عسدة المسنة المذكورة باى اجسراء من اجسراءات التحتيدة والاتهام أو المحاكمة بسا حوداه أن المسرى لم تتجبه أرادته الى تغليب المستوط شسليها منسه أن الأسسل عي المستوط هو منى ثلاث مسنوات الا بالنسبة للرئيس المسائر مهسو الرتكابها أي المدتين الحرب، ويناء عليه غائه أذا احيال الأمر أرتكابها أي المدتين الحرب، ويناء عليه غائه أذا احيال الأمسال المستوط هدذه نقطع باى اجسراء من اجراءات التحتيق قبل مستوط أن المسائرة وهي ثلاث مسئوات من او المحاكمة وتسرى مدة المستوط المصلية وهي ثلاث مسئوات من أو الانهام أو المحاكمة وتسرى مدة المستوط المحدد المستوط عالى أحسر أجراءات التحقيد قال الأكسام أو المحاكمة وتسرى مدة المستوط المحددة المستوط المحددة المستوط المحدد وي ثلاث مسئوات من أحسر أجراء ها

ومن حيث أن الشابت بالأوراق أن أجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكية قد تنابعت بعدد العهل باحدكام القسانون رقم ٥٨ اسسنة ا١٩٧١ باسستكمال اقسوال الطعيون ضده ويعض الشسهود والتي انتهت في ١٣ من بارس سسنة ١٩٧٤ وأعدت النيابة الادارية مذكرتها وتقرير الاتهام واحالت المطعون ضده الى المحتكسة التاديية في إذ من أبسريل سسنة ١٩٧٥ فين ثم غان صدة سسقوط هده الدعوى تدون قد انتظمت ولا يسكون ثهة مجال القسول بمسقوطها بعضي المدة قبيل اعسالة المطمون ضده الى المحاكسة التلاييسة .

(طعن ۸۷٪ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸۱)

قاعسدة رقسم (۱۹۷)

: المسحدا :

نص المسادة ٧٠ من نظام المساءلين بالقطاع العسام المسادر بالقسرار الجمهورى رقسم ٣٣٠٩ لمسنة ١٩٦٦ معسدلة بالقسرار الجمهورى رقسم ٨٠٠ لمسنة ١٩٦٧ على أن تمسقط الذعسوى التلاييية بعضى مسنة من تاريخ علم الرئيس المسائس بوقسوع المخالضة وتمسقط هسذه الدعسوى فى كسل حسالة بانقضساء قلات مسنوات من يسوم وقسوع المخالفة وتنقطيع هسنده المسدة باى اجسراء من اجسراءات المتحقيق. أو الاتهسام أو المحلكية وتسرى المسدة من جسديد ابتسسداء مسن آخسر المسراء سمقتضى ذلك سريان احسكام المستوط ذاتها مسواء تم توقيسه المجسراء بواسيطة المحكسة التلايية عن طسريق الدعسوى التاديبيسة أم يواسيطة السلطة الرئاسسية -

ملخص المكم :

لا وجه لما اثاره الطهاعن من أن حمق السلطة الرئاسسية في مجازاته بالنسبة للجزاءين سالفي الذكر قد ستقطا بالتطبيق لحكم المسادة ٦٦ من قانسون العمسل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجسه لسذلك لأن المادة ٧٠ من نظام العالمان بالقطساع العسام سالفة الذكر وقد نظهت أحسكام سستوط الدهسوى التأديبيسة فقد تعسين الالتسزام بهسادون احكام قانون العبال بأعبال حكم المادة الأولى من قسرار اسسدار النظام المذكور التي تقضى بسريان احكام قانون العمال فيما لم يرد به نص في هــذا النظـــام ، ولا غنـــاء في هــذا المتـــام فمـــا ذهب اليـــه الطباعن من أن المادة ٧٠ المشار اليها تغظم أحكام سمعوط مبساشرة من فسير طسريق رفسع الدعسوي التلديبيسة ، بمسايجب معسه الرجوع بثران لحكام السقوط الغامسة بها لنص المادة ٦٦ من قانسون العبسل ، لا غنساء عي ذلك لأن النظسر عي أسسر مجازاة العامل تاديبيا سرواء بواسطة المحكسة الثاديبية عن طريق الدموى التاديبية أم بواسطة السلطة الرئاسية _ بعد أجراء تحتيق ادارى نيما من منطساق واحد هو العمل على سرعة تتبع المفالقسات التاديبيسة وملاهقسة المغالفسين والبت في أمرهم دون تسراخ استقرارا للأوضاع وحرصا على أن ينتج الجنزاء أشره النشود هي ردع المخالف وزجس غيره ممن تسبول لهم انفسهم اقتسراف مثل هدده المخالفات ومقتضى ذلك ولازمة أن تسرى بالنسبة لكليها أحكام السبقوط ذاتهما تحقيقها البدا المساواة وتكافؤ الفسرص ، اذ.

لا يقبل عقسلا أن يستقط حق السلطة الرئامسية عن ممارسة مسلطتها التادييية بعضى ايسام تليسلة بينمسا ينفسسح الأمل أمسام المحكمسسة التادييية لمسنة أو لقسلات مسنوات حسب الأحسوال لانسزال المقاب مسن ذات المخافسسة .

(طعن ٧١٧ اسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٩٨٠/١١/٨)

ثانيا _ جيمساد سقوط الدعوى التاديبية من التظام العام

قاعسدة رقسم (۱۹۸)

المادة ٦٢ من قانون نظمام العمامان المستنس بالسيدولة الصيادر بالقيانون رقيم ٥٨ أسينة ١٩٧١ ــ المشرع قصيد مين ترتيب ستقيط الدعسوى التاديبيسة بعد اجل مصين الايظسل سيف الاتهسام مسلطا على متهمم الأصسل فيسه البسراءة فهسو يمثسسل فسسمانة اسساسية للمسامل ، وكذلك حث الجهسة الادارية على المسامة الدعسوى التاديبيسة خسلال اجسل معسين قد يتسرتب على تجساوزه أن تضميم ممسالم المخالفة وتختفى ادلتها - مسالح المسابل ومسالح المسرفق مقتضيان اقامية الدعدوى التاديبية خيلال سينة من تاريبخ عيلم الرئيس البسائير بوقسوم المغانفسة أو تسلات سيستنوات من تاريسسخ ارتكابها اى المدتين اقدرب - المشرع ربط بدين مشول الدعدوي التابيية وانقفساء الدعسوى المنائسة - اذا كان انقفساء الدعسوي المناتيسة من النظسام المسام غان الأمسر كسذلك بالنسسية المستقوط الدعسوى التاديبيسة - الأثر التسرتب على ذلك : يهسسوز للمحكسسة التأديبية أن تقضى بستوط الدعوى التاديبية من تلقاء نفسها ومعوز لصحاحب الشحان ان ينفع به لأول محرة امام المعكمة الإدارية المليحا والتي يسكون لهسا أيضسا أن تقضى به من تلقساء ناصسها ولو لم يدفسع به الطهاعن ،

ملقص المكم:

ان نظمام المساملين المدنيين بالمدولة المنسادر بالقسانون رقم ٨٥

لسنة 1971 قد نص في المادة 17 منه على أنه « تسقط الدصوى التاديبينة بعضى سننة من تاريخ علم الرئيس الباشر بوتسوع المذالفسة وتسلات سننوات من تاريخ ارتكابها أي المستين السرب .

وتنقطح هده المدة بأى اجراء من اجبراءات التعقيد و والاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخير اجبراء واذ تعدد المتهدون فإن انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يتسرت عليه انقطاعها بالنسبة للبناتي وأو لم تكن قد انضفت فسدهم اجبراءات قاطعة المهدة مع ذلك أذا كون القصل جريهة جنائية علا تدسيط الدعوى الا بمستوط الدعوى الجنائية .

رمن حيث كان الشرع قد قمسد من ترتيب حكم سسقوط الدمسوى التابيبية بهمد أجل معسين الا بظل المتساب مسلطا معلى مقهم الإمسان فيه البراء على مدة طويسة دون حسسم فهسو يبشل شهاتة اسساسية للعالمين دون اتضاد الجهسة الادارية من ارتكاب العالم لمخالفة تاديبية وسسيلة الى تهديده الى لجل غير مسمى عسن طريق تسليط الاتهام عليسه في أى وقت بشاء عوضلك حدد الجهسة الادارية على اتسامة الدعسوى الناديبية خسلال أجل معمين قد يتسرقه على تجاوزه أن تفسيم معمالم المخالفة ويختلى اداتها على

ومن ثم عان مسالح المسامل ومسالح المرفق يتنفيان العلجة الدعموى التاديبية خسائل هسدا الاجل عهد ثلاثة سنوات من تاريخ ارسكاب المخالفة والا بمسلط الحق عي اقابتها وان المستوط عي هدفا المجل من النظام العام يؤكد ذلك أن الشرع ربط بين مستوط الدعموى التاديبية وستوط الدعموى الجنائية » وهدو يعتبر لم يوردوم المجل عي المناسخ عي النسون الإجراءات الجنائية الذي استعمل عي المادة والمستوط المهموم عي النسون الإجراءات الجنائية الذي استعمل عي المناتية ما يقصم المدين عالمي المدين يعتبر المستوط والانتقام مرادات المدين يعتبر المستوط والانتقام مرادات المدين يعتبر المستوط والانتقام على المناتية من النظام المام عيدكون الأمر كذلك بالنسبة لمتوط الدعوى التاديبية .

ومن حيث أن متى كان الإمسر كما تقسم وكان مستوط الدمسوى التحديدية بمسد ثلاث سسنوات من تاريخ ارتكاب المفافسة ، مسن التحكيمة التاديبية أن تقضى به مسن مثقاء تقساء تقساء تقساء تقساء ويجسوز لمساحب الشسان أن يدغسع به لأول مسرة أيام المحكمة الادارية العليسا والتي يكون لها أن تقضى به من تلقساء نفسها وثو لم يدغسع به الطساعن .

ومن هيث أن الواتعة التي اتضادها القانون لسربان مبعساد
مستوط الدمسوى التاديبية وهو تاريخ ارتكاب الخالفة قد تحققت
قي القائرة المعروضية في 10 من سببتبر سنة ١٩٧٧ وبكنت جهسة
الإدارة من هذه المخالفة عتى ٩ من سببتبر سنة ١٩٧٧ حيث أمر مدير
مسجليم الشيئون المسحية باحسالة المؤسوع عسلي ادارة الشيئون
المتقوقية للتحقيق وتصديد السيئولية ، ومن ثم يكون هذا الإجراء
قد أتخذ بعد منى هذة السيئولية ، ومن ثم يكون هذا الإجراء
من القسائون رقم ٥٨ لسينة ١٩٧١ المتسار اليسه ، ومن ثم كان يتعسين
على المحكة الناديبية والحيالة هذه أن تقضى بسيقوط الدعبوي

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وكانت الدمسرى التاديبية تد مسقطت بمشى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتضاذ أي الجسراء من اجسراءات التحقيق أو الانهسام أو المحاكمة ، وكسان المسكم المطمون عليه قد قضى بغير ذلك غيكون حقيقا بالااضاء والحسكم بمسقوط الدمسوى التاديبية خسد الطباعن .

(طعن ٣٣٦ اسنة ٢٥ ق - جاسة ٣٣١/١٩٨٤)

ثالثا ــ عـم سريان ميعــاد سـقوط الدعــوى التانييــة في بعض الحـــالات

قاعسدة رغسم (۱۹۹)

المسيدا :

اعتبار المألون من المسوظفين العهوميين — وظلاقف المألونين ألم
تسرد في الموازنة المسابد عسدم سريان المسادة ١٢٧ من نظام المسابقين
المسنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقم ٥٨ نسسنة ١٩٧١ التي هستفته
المسيوال سسقوط الدعموى التاديبيسة على الدعماوى التلاينيسة المشتور
مسد المسادونين شساقها في ذلك شسان بلقي المسامين المحنيين بالمحتبين بالمحالين المحتبين بالمحالية المسادر بالقسانون المساد اليه عملي أن المسادر بالقسانون المسادر اليه عملي أن المسادر المحالين في المحالين ألم المسادن المحالين ألم المسادن المحالين ألما المسادن المحالين المسادن المحالين ألم المحالين المسادن المحالين المسادن المحالين المسادن المحالين المسادن المحالين المسادن المحالين المحالي

ملقص الحكم :

ومن حيث أنه عن النفسع بمسقوط الدصوى التأديبية مسسح الطاعن بهضى المدة القسرة طبقا لنص المادة ٢٦ من نظسام العليان المدنيين المسادر به التسانون رقم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ ، غان المسادة ١ مسن نظام العاملين المشار اليسه تنص على أن ﴿ يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام المراققة لهذا القانون وتسرى احكامه على: أصابلين بالجهاز الإحارى

الله ولة ويتكون من وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية ب المصابلين بالهيشات العامة غيبا أم تنص عليه اللوائح المحاصة بهم و لا تسرى هذه الاحكام على المصابلين السنين تنظم شمئون توظيفهم توانين خاصة غيبا نصت عليه هذه القوانين ؟ هم نصت المسادة ؟ منه على أن « يعتبر عاملا عي تطبيق احكام هذا القساتون كسل من يعين على احدى الوظائف المبينة بصوارنة كسل وحدة . . . » ومصاد ما تقسدم أن احكام نظام المصابلين المدنيين على احدى الوظائف المبينة بالموانة كالمسابلين المدنيين المسابلين المسابلين المدنيين على العساملين المسابلين المسابلة .

ومن حيث انه وائن كان المانون من الموظفين العمسوميين على ما استقر عليه تضماء همذه المحكمة الا أن وظمائف الماذونين لم تسرد في الموازنة العمامة ، ومن ثم غان المادة ٦٢ من نظام العماملين المحنيين المسار اليه التي عينت احوال ستقوط الدعوى التاديبية لا تسرى على الدعاوى التاديبية التي تقام ضد الماذونين شانها مي فلك شهان باتى أحسكام النظهم المسنكور ، وأذا كان ذلك كهذلك ، وكاثات الشعبة الماذونين لم تتضبهن نصبا يقسرر سسقوط الدعدوي. التاديبية عن المخالفات التاديبية التي يرتكبها الماذون انتاء عمله ، غان النفسع بسستوط الدعسوى التأديبيسة مثار الطعن يسكون عسلي غير أساس سطيم ويتمين رفضه ، ولا وجهه لما ذهبت اليه هيئمة معسوضى السدولة في تقسريرها من أن القسول بعسدم سسقوط الدعوى التاديبية التي تقسام على الماذون يتسرتب عليسه المسكان مفاضاته عن الخطاء تاديبية مهما كان تاريخ الترافها حين انه لو ارتكب جريمة جِنائيسة مهما بلغت جسسامتها فانها تنقسادم بمسرور اجل معسين ، لا وجه الما تقدم ، لأنه غضالا عن أن تقادم الدعاوي لا يكون الا بنص صريح وقد خلت لائحمة المانونسين من ثبة نص مي هدذا الصمدد ، نسان الجريمة الجنائية تختلف مى طبيعتها ومى اركانها عسن الجريمة

التأديبية فلبكل منها وزنها ومقوماتها وعلى ذلك لا تفيد الحاجة في هبذا المتام بالاحسكام التي وضبيعها الشرع لمستبوط الدمسوى الجنائيسة .

ومن هيث أن تسابت من الأوراق أن مسافون ناحيسة القبسساب المسفرى قسدم شيكوى في ١٨ من مبسراير ١٩٧٥ تضسمنت أن الطاعن تعسدى على اختصب اصه وعقسد خيس زيجيبات خسلال المسدة من عسام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ لزوجيات من القبياب الصيغرى مولدا واقاية ، وتد طلبت نيساية تسسم ثان بند المنمسورة للاحسوال الشحصية مسن مركز شرطية دكرنس التصري عن محل اقسامة الزوجات المسذكورات ، وأفساد مأمور مركز دكرنس أنه تيسين أن أربعسة من الزوجسات المذكورات من مو اليد القيساب المسغري ومنهن اثنتسان تقييسان بالقياب المعفري ، والأخريات تقييسان بالقساهرة ، كبسا تضمنت التصريات أن الخابسية فهي من أهسالي القبساب المسفري ولكنهسا مولودة ومقيسة ببورسسعيد وعلى أنسر حسدود هسذه التحسريات احيلت الأوراق الى دائرة المساذونين بمحكمة المنصورة حيث قيدت برقهم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ للنظر في الهسر الطساعن وتوقيسم اقمى جسسزاء عليسه لتعسديه عسلى دائسرة اختصاص الشابكي بعبد الزيجات الخيس الشار اليها الي شمكوى الشماكي ، وفي ٢٣ من فبسراير سمنة ١٩٧٧ صمدر القسرار الطعسون فيسه بمجسازاة الطساعن بالوقف لمدة فسنهر لمسنا نسعيه السلسة ،

ومن حيث أن المادة ، ٢ من الأنصة المانونين تفسسهنت النصر عملى أنه « أذا اختلف مصل اقسابة الزوجسين كان المختص بنوئيسق عقد الزواج بالذون الجهسة التي بهما بحل اقابة الزوجسة ولسه أن ينتثل لتوثيسق عقد زواجها في غير دائرته ومسع ذلك بجسوز للطرفين أن يتنقسا عنى أن يوثسق العقد بالذون آخسر وفي هذه الحمالة بشسترط لقيام هذا المانون بذلك أن يقسدم شسهادة من المحكسة الجزئيسة « الترعيسة » المقيسة في دائرتهما الزوجسة بأن التصريفات دلت عملي عصم وجسود باتع شرعى أو قانسوني ، وإذا لم يسكن للزوجسة مصل اقسابة تابت جاز أن يتسولي العقد بالذون الجهسة التي تسكون بهما وقعه طلب المتد » ومفاد ذلك أن المسائون يختص بتوثيت متود الزواج أذا كان الزوجان يتيسان مى دائسرة اختصساصه » أو كانت الزوجة وحدها هى التى تتيسم مى دائرة اختصاصه أو لم يكن المزوجة حصل المساحة ثابت وكانت وقت المقد بدائرة اختصاصه »

ومن حيث أن الأوراق قد اجـدبت تهـاما من ان الطـاعن انتقـل الم ناحيـة القبـاب الصـغرى وعقـد قـران الزوجات المشـار اليهن ، كما ان تحـريات الشرطة التى اسـتند عليهـا القـرار المطمـون فيـه ، المتحرت قط على بيـان محل ميـلاد الـزوجات المـخكورات وحـك القائمة على بيـان محل ميـلاد الـزوجات المـخكورات ومحـل اشـابة كـل المنهن حاليـا ولم تقضـين تلك النحـريات تحـديد محل اشـابة كـل الادارية تـم اطلعت على عقـد زواج المـخكورات وتثبتت من ان الطاعن عقـدها خـارج دائرة اختصـاهـه او في غير الإحـوال التي يختص فيهـا عقـدها ، ومن لم علته لا يوجـد فهـة دليـل يفيـد ارتـكاب الطـاعن يمهـهـ الخالمـة المسـندة اليـه ، ويـكون القـرار المطـون فيـه والعـال هــدا غير ممـدا غير ممـدا غير ممـدا غير ممـد المـدران المرازية المروفات ،

(طمن ٢٣٣ لسنة ٢٣ ق ــ جلسة ٤/٢/٨٧٢١)

رابعا ــ اسستطالة ميعساد سسقوط الدعوى التلاييسة عند تداخل المسشوليتين التاديبية والمبالية

قاعسدة رقسم (٢٠٠)

ان مودى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من قافون نظام المسابلين المسدنين بالسدولة المسادر بالقسانون رقسم ٥٨ لمسنة ١٩٧١ أنسه اذا كان الفصل مكريا لجريصة جنائيسة وكان يعثل في ذات الوقت ذنب الدييسا غسان للجهة الادارية أن تسرجيء انضاذ الإجسراءات التدييسة غسد المسوقة الدارية أن المناسبة المسابة والمسكم نهائيسا في الاتهاء التحقيسي بهصسوفة السوقة هذا الاجسرء متسروك المسرود المي معسد سسقوط الدعسري المتادير الجهة الاداريسة مهمساد مسقوط الدعسري المتادير الجهة الاداريسة مهمساد التهاء الإجسراء المائة الإمسن كانهاء الإجسراء المائة الإمسن كانهاء وانهاء المحقف من كانهة جوانهاء المحقفة من كانهة جوانهاء المستاد المسابلة الإمسان الموظفة من كانهة جوانهاء الاحتالة الإسلام الموظفة من كانها جوانهاء الاحتالية الإسلام الموظفة من كانها جوانهاء الإسلام الموظفة من كانها جوانهاء المحالة الإسلام الموظفة من كانها جوانهاء المحالة الإسلام المحالة الإسلام المحالة الإسلام المحالة الإسلام المحالة المحالة الإسلام المحالة الإسلام المحالة المحالة المحالة الإسلام المحالة المحالة

ملفص الحكم :

ومن حيث أنه عسن الدفسع بمسقوط الدعسوى التأديبة بالتسادم على أن تسسقط الدعسوى التأديبية بالتسادم الدعسوى التأديبية ببغى مسنة من تأريخ عسام الرئيس البسائير بوقوع المخالفة أو أسلات مسنوات من تأريخ ارتكابها أى المسدين اقسرب ، وتقطع هذه المدة بأى اجبراء من اجبراءات التحقيق أو المحاكمية وتسرى المسدة من جسيد ابتسداء من آخر اجبراء فيها واذا كان الفعل يكون جريسة جنائية غلا تعسقط الدعسوى الجنائية ولتحد جساء هذا النص مرددا حسكم المسادة ٢٦ من نظسام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقائون رقام ٦٤ لسنة ١٩٦٤ ومضيفا هكم ستوط الدعــوى التاديبيــة بمضي سمنة . ولما كانت اجــراءات التحقيــق والمحاكبة الجنائية من الاجراءات القاطعية لمدة سيقوط الدعوى التأديبيـة وكان الشابت أن الطاعن أوقف عن العمـــل في ٢ مـن ديسمبر سنة ١٩٦٨ وان محاكمت جنائيا استمرت حتى تاريخ صدور حكم محكمة جنايات كفر الشيخ في ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ بيسراءته من الاتهام الجنائي النسبوب اليه ، ولم يصبح هـذا الحـكم نهائيـا الا بعـد التصديق عليـه في ٢٥ من يوليـو سنة ١٩٧٧ ، قان مدة ستوط الدعسوى التاديبية لا تسرى سن شم الا من هــذا التــاريخ اعتبــارا بأن التصــديق على هــذا الصــكم هــو تخسر اجسراء من اجسراءات المحاكمة وتسدتم تبسل أن يلحسق الدعوى الجنائيسة تبسة سيقوط ولا ينسال من ذلك أن الطساعن قسدم ألى المحاكمة التلابيية عن المعدال اخرى بخدالك الأمعدال التي كدانت محددان للمحاكمية الجنائية والتي اتضنت بشيانها اجسراءات التحتييق والمحاكمة سيالف الذكر ، ذلك إن مؤدى النص في الفقورة الأخررة من المادة ٦٢ سالف الذكر على أنه أذا كان الفعال يسكون جريماة جنائية غلا تسمقط الدموى المتاديبية الابسقوط الدموى الجنائية، مؤدى هــذا النص انه اذا كان الفعل محونا لجريمة جنائسة وكان يمثل في ذات الوتت ذنيا تأديبيا مان للجهاة الادارية أن تسرجيء اتخاذ الاجسراءات التاديبيسة ضسد الموظف الى ما بعد انتهساء التحقيق بمصرفة النيسابة العامة والحكم نهائيا في الاتهام الجنائي المسوب الى الموظف ، وهدذا الارجداء أمر متسروك لتقدير الجهسة الإدارية التي قد ترى في اجراءات التعقيق التي تبارسنا سلطات الاتهام الجنائي طريقا اجدى للكشف عن حقيقة روق الموالي وما اكتنف سلوكه من ملابسات سواء مي المجال الاداري أو عي المجال الجناتي وبهده اللتابة ميعاد سنتوط الدعوى الناديبيسة لا يبدأ في هدده الحمالة الا من تاريخ التهماء الاجمراءات القانونيسة يحكم محكمسة نهسائي حاسم لموقف المحوظف من كانمسة جوانيسه

متى كانت حكية أرجاء التصرف في المخالفات التأديبية التي تعتبر في ذات الوقت من جرائم القائون الجنائي ، تتوافر ايضما بالنسمية الى كافية ما يقترن بهده الجرائم أو يرتبط بها من مخالفات تأديبية الخرى ولو لم تكن هذه المخالفات جمرائم جنائية لما كان فسان اجسراءات النحتيس او المحاكمة الجنائية التي تتخسذ بالنسبة الي الانهام الجنائي المنسوب الى الموظف تعبير من شم من الاجراءات القاطعسة لدة ستوط الدعوى التاديبية بالتسسبة الى المخالفات التاديبية المسار اليها طالما أن هذه المخالفات ليست منبتسة المسلة بالاتهام الجندائي وانها ارتبطت بذلك الاتهام أذ انتسرنت يه إلى كان الثابت من تقريرات الحكم الجنائي المسائر من محكمة. جنايات كفر الشيخ بيراءة الطاعن من الاتهام الجنائي النسوب. البه ، ان الطباعن وان كان لا دليل عليه أنه همو الدي قارف. جريبتى التروير والاختالس اللتين تدم عنهما للمحاكبة الجنائية ، إلا أنه أخطيا في أعينال المراحسة هما منتهل لعبنال التنفيسذ أختلاس البالغ التي ظهر ميها العجبز مي عهدة الطاعن ومشل هاذا الاهمال الدي تكثب في حق الطاعن بمناسبة النحقيق معه. ومعاكبت عن جريستي التسزوير والاختسلاس المسسوبتين اليسه تعتبر من المضائف اب الوثيقة الصلة بذلك الاتهام الجنائي والتي لا تسرى مددة ستوط الدعوى التاديبية بالنسبة لهما الا من تاريخ آخس احسراء اتضد في الدمسوى الجنائيسة وهو تاريسخ التمسديق على حكم البسراءة في ٢٥ من يوليسو سسنة ١٩٧٧ على ما تقسم القسول ، والسا كان الطاعن قد أحيال إلى المحاكمة التأديبية في ١٧ من اكتروبر سينة ١٩٧٧ ، اى تبيل انتضاء المدة المستطة للدعسوى التابيبية الا على العساملين في الجهسات التي حددتهسا حصرا المسادة الأولى ممسن يشمنطون طبقها لاحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ، غان النفسع بستودا هده الدعوى يسكون عي غسم محمله جمدير بالرائض ،،

(طعن ٧٠ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٣٠/١٢/٨١١)

قاعسدة رقسم (١٠١)

المسلما:

مفاد المادتان ٢٦ من نظام العاملين المدنين بالدولة
المسادر بالقانون رقام ٢٦ لسنة ١٩٦٤ - ٢٧ من القانون رقام ٥٨
السنة ١٩٧١ ان المشرع جعمل سنقوط الذعلوى التاديبية تستطيل الدماوى المنائية اذا كانت الى ما يساوى المدني المنائية اذا كانت الواقعة التي المنائية التاديبية تشكل في ذات الوقت جريمة منائيسية .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكسة التأديبية لا تسان لها بالوصف الجنائي الواقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريسة الجنائية الان هذا الاستقلال ليس من شسائه ان تلغت المحكسة التأديبية الالان هذا الوصف الجنائية المثلثية المنافقة الماديبية الاستفال المنبار هذا الوصف والمقلوبة الباديبية الالهاب ان تلخذ في الامتبار هذا الوصف والمقلوبة الجنائية المترزة المهاب ان تلخذ في وجسال تقدير جسامة المعلى مند تقديرها للموضحة عليها الذي توقعه ولها أن تنمدي تكييف الوقتائع المروضحة عليها وقدد الوصف الجنائية لها لبيان السره في استطالة مدة أستوط الدموي التأديبية عالما أن ما تقهي اليه من وصف جنائي بستوط الدموي التأديبية علما أبان مع حكم جنائي حاز قدوة الأمر المتفي المهابة بالخالفات المناسوية الى المحامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة المخالفة النسوية الى المحامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة المنائية المنائية المنائل بينية النائية المنائل وصدم عرض أمرها على المحكمة المنائل المحامل أو عدم عرض أمرها على المحكمة المنائلة عليها الوصف الجنائية المائل بينية النظر غي تصديد صدة مستوط الدعوي التأديبية .

ومن حيث أن مفاد نص المادتين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين

بالدولة المسلار بالتساتون يتم ٢٦ اسمنة ١٩٦٤ و ٢٢ مسن نظام المسابلين المسنين بالدولة المسادر بالقسانون رتبم ٥٨ لسمنة ١٩٧١ مسالفي الذكر ٤ ان المسرع جعل مدة منصدقوط الدعوى التاديبيسة تمستطيل إلى ما يسموى المدة التي تمسقط بهما الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التلابيية تتمسكل في ذات الوتت جريسة جنائيسة ،

ومن حيث أنه كان الأمسل أن الفعسل أذا تولست عنسه في ذات الوقت جريهــة جنائيــة الي جانب المفالفــة التلابيية ، فــان كــل منهـــا تستقل عن الأخسري باعتبسار أن لسكل منهسا نظسام قسانوني خاص ترتسد اليسه ومسلطة خامسة تتولى توتيسع العقساب عليهسا وان متتضى ذلك أن المحكمة التأديبية باعتبارها السططة تتولى توتيم الجسزاء على الفعسل بومسقه مخالفة تاديييسة لاشسان لهسا بالوصف الجنسائي للواقعة ، وإن كل ما يعنيها هو أن تمستخلص من جماع الوقسائع الثابتة الخطأ التاديبي لتختسار بمسد ذلك العقسوبة التي تناسب هــذا الخطا ؛ الا أن هــذا الاســنقلال ليس مــن شــانه أن تلتفت. المحكسة التاديبية مطلقها عن الومسة الجنسائي للوقسائم المكونة للبخالفة أذ لهسا أن تأخذ في الاعتبسار هذا الوصف والعقسوبة الجنائيسة المتسررة له في مجسال تقسير جسسامة الفعسل عنسد تعديرها الجيزاء التاديبي الدي توقعه ، كب لها أن تتمدي لتكيف الوقائع المعروضية عليها وتحدد الوصيف الجنائي لهما لبيسأن أثسره عي استطالة مسدة سيتوط الدميوي مع حسكم جنسائي حاز تسوة الأمسر المتمى . ولا متنبع في أن عبدم أبلاغ النيباية العبسامة بالمخالفسات المنسبوية الى المطمسون عسده او عسدم عسرض امرها على المحكسة الجناثية ليمسدر فيها حنكم جنسائي ون شسانه أن يفسل سساطة المحكمة التاديبية من أجل النظر في مدة سقوط الدعوى التاديبية ... في تكيف الوقسائع النسبوية الى المعمون ضبده وبحسب ما تستظهره من تلك الوقائع وتخاسع عليها الوصف الجنبائي السليم •

ومن حيث أن المُخالفات المسموية الى الطعمون ضده بشكل بعضها جنسايات اختلاس امسوال اميية وتسزوير مى اوراق وسسجلات رسسبية هيث ثبت بن اعبسال لجنسة القعص والتعتبق ان المطمون خسده قام باجسراء عمليسات خصسم وهميسة عي سسجلات عهسسته المخزنيسة ومسجل أسسماء وهبيسة لبعض المسرشي بغسرش تغطيسة صرف أصناف ووجيات غذائية بدون وجهه هـ ق بلغت تيبتها ٢٥ مليم و ١٩٢ جنيسه ، وثبسوت هسده المطالف التكليف الشسار البسه ثابت في حسق المطعمون خسده مما اعتسرف به في التحقيسق صراحسة الأسر الذي يجعسل للدعسوى التاديبيسة المتعلقسة بهسذه المخالفسات ذات مسدة سستوط الدمسوى الجنائيسة الخامسة بالجنسايات وهي عشر مستوات من تاريخ وتسوع الفعسل وهي مدة لم تبليغ نهايتها عنسد اجسراء التحقيسق والاتهمام في الوقسائع المقسام بهما الدعموي التأديبية المائسلة وبهدده المتسابة فان الحكم الملمسون فيسه يسكون تسد خساف القانون فيمسا انتهى اليه من مسقوط الدعسوى التأديبية المقامة مُسد المُسالف الطعيون مُسده دون بحث النكبيف الجنسائي لما نسب اليسه من مخالفسات واثر ذلك في مجسال سسقوط الدعسوى التاديبية .

(طعن ٨١٦ اسنة ٢٠ ق - جاسة ٢٤/١١/١٧١)

قاعسدة رقسم (۲۰۲)

المسادة ٥٩ من القسانون رقم ٢١ المسنة ١٩٧١ والمسادة ٩٣ مسن القسانون رقسم ٨٦ المسنة ١٩٧٨ بنظام المسابلين بالقطاع المسام سارجاء الشركة توقيده الجنزاد لمسين البت في المسئولية الجنائية بالحصور حكم محكسة ابن المتولة بالمسرادة المسلم ثبوت الجناية والتصديق عليسه في ١٩٧٨/١٠/٢٣ سمتى تسم توقيده المسنزة من تأريدة المتصديق على المشركة من تأريدة المتصديق على المشكم كان بمنسائي عسن مستوط الدعدوى المادييدة .

خَلَقُض الْحُكَدَ :

ان المسادة ٥٩ من التسادون رقم ٢١ لسينة ١٩٧١ بنظيام التعاملين بالقطاع العيام والطابقية لحسكم المسادة ٩٣ من التساتون رقم ٨٤ لسينة ١٩٧٨ السدى حلى مصله تقص عسلى أن (تسيقط الدعسوى التاديبية بعنى سينة من تاريخ علم الرئيس المساشر بوتسوع الخالفية وتستط الدعسوى التاديبية في كل حسالة بانتفساء ثيلاث مسنوات من يسوم وتسوع المخالفية ، وتنقطيع هذه المدة باى اجسراء من اجراءات التحتييق أو الانهام أو المحاكمة ، وتسرى المسدة من جديد ابتسداء من آخسر اجسراء من ومع خلك عاذا كون الفصل جريسة جنائية

ومن حيث أن نسابت من الاطسلاع على حسكم محكسة جنسايات المن الدولة العليا بالقاهرة المسادر في تضمية النيماية العسامة رئسم ٧٢٣٧ لسينة ١٩٧٤ الأزبكية (القضيية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٤ كلي) خسد كل من و ٢ - ، و النيابة العامة اتهبتهما بانها خسلال السدة مسن ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٧٤/٢/٨ بمسئتهما في حكم الموظفين المسوميين اختلسا البضائع الموضحة بالتمتيتات والبسالغ تميمتها ١٣٢ مليم و ١٥٨٩ جنيه المسسلمة اليهمسا بسمسيميه وظيفتهما كمما همو ثابت من الجسرد ، ومن همده البقسائع العجسر عى العهدة الذي سبق جرده ٤ عن مسنقى الدبور والدبلان والبالغ قيمشــه ٢٥٧ مليم و ٣٢٥ جنيــه ومن ثم مان هـــذا الخِـــزء الأخــــر مـــن ألفجرز في المهددة والددي جدوزي المطعرون ضده بسببه بالقصل والغت المحكمة التاديبيسة هددًا الجراء لعدم تناسبه مع المخالفة ، هــذا الجــزاء شــكل في ذات الوقت جريبــة جنائيــة تهــت محاكبتــه عنها جلائيا وتشى نهائيا ببراءته لعدم ثبون الجنساية ومسدق على الحسكم في ٢٣/١٠/٢٠ ، وإذ سببق الشركة ارتماء توقيسع جــزاء عنهــا لحــين البت في مسئولية المطعــون ضــده الجنائية ، وتم توفيع الجرزاء في ٢٨/٥/٢٨ حسلال سئة من تاريع التمديق على الحسكم الجنسائي اى حتى تاريخ آخسر واجسراء مسن اجسراءات. المحكسة فانه يسكون بمناى عن سسقوط الدعسوى التلابيسة وفقسا لحكم. الفقسرة الأخسيرة من المسادة ٥٩ الشمسار اليهسا ، ولسخلك يسكون الحكم. الطعسون فيسه وقد أخسد بفسير هسذا النظسر مخالفا للقانون جديرا .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ٢٧/١٢/١٢/١

قاعسدة رقسم (۲۰۳)

: المسلما

حسكم محكمة ابن السنواة سالا تتوافر السه مقسومات وهسوده كمسكم نهسائى الا بعسد التمسنيق عليسه ساميعساد مسقوط الدعسوى التاديبيسة المترتبسة عليسه لا يبسدا الا اعتبسارا من هسذا التساريخ وليس مسن تاريسة مسسدوره .

بلقص المكم :

ومن حيث أن المسادة ١٢ من القساتون رقسم ١٦٢ لسسنة ١٩٦٨ بنصر بشسأن حسالة الطسوارىء المسدل بالمسادة رقم ١٠ لسسنة ١٩٦٨ تنصر على انه « لا يجسوز الطعن بأى وجسه من الوجسوه في الاحسكام المسادرة من محساكم امن السدولة ، ولا تسكون هذه الاحسكام نهائية الا بعسد التمسيق عليها من رئيس الجههورية وتقفى المسادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية وتقفى المسادة ١٤ أو أن يلسفى المتسوبة المسكم عليه أن يضفف العقسوبة المحسكم عليه أن يضفف العقسوبة المعسوبات أو أن يباته أو أن يباته أو أن يباته أو أن يرقف تنفيذ العقسوبات كلها أو بعضها كها يجسوز له المضاء الدسكم مسع حقسظ الدعموى أو مع الأمر باعسادة المحاكمة المام دائرة الحسكم ، عدد المعسالة الاخسرة يجب أن يسكون القرار مسسبها .

غاذا مسدر الحكم بعسد أعسادة المحاكمسة قاضسيا باليسراءة وجب

التمسديق عليسه في جميسه الأحسوال واذا كان الحسكم بالأدانة جسان ارئيس الجمهسورية تخفيسف المتسوبة أو وقف تنفيسذها أو الفساؤه رفق ما هسو مبسين في فتسرة الأولى أو الفساء الحسكم مع حفظ الدعوى » .

ومن حيث أن المشرع وقسد قضى باطسلاق على أن لا تصبيح الأهكام الصادرة من محساكم أمن الدولة نهائيسة الا بعسد التصديق عليهسا من رئيس الجمهــورية أو من ينييــه على ما نصت عليــه المــادتان ١٢ ٤ ١٧ من القسانون سسالف الذكر ، غان مقتضى هـذا الاطسلاق ان لا تتواغر للاحكام المسادرة من هذه المصاكم نهاثيتها الا بعد التصديق عليها من السلطة المختصمة ، يستوى في ذلسك ان تكون هده الاحسكام مسادرة أبتداء أو بعد أعدادة المحاكمة أمام دائسرة أخرى بناء على أمر سلطة التصديق - ولا متنع فيما قال به الطاعن من أن تطلب التمسديق على احكام محساكم امن السدولة لا يجيسن مجاله الا بالنسبة للاحكام المادرة منها ابتداء دون تلك المادرة بالبراءة بعد اعددة المحاكية مرة اخبري ، لا متنبع في ذلك لأنه يتجانى مع ما تتضى به أصول التفسير من عدم جواز تخمسيس عبوم النص بغير مخصص ، ويؤكد هذا النهم ويسانده ما نصت عليه اعدة ١٤ من القدانون المدكور من أنه اذا صدر الحكم بعد اداءه المحكيسة قاضيا بالبسراءة كما هبو الشبأن في الحسالة الماثلة س وجب التمسديق على هذا النحسو ينطسوى على دعوة صريحة لسسلطة التصديق نلتدخل أيجابيا لتصارس اختصامها بالتصديق ملي الحكم حـتى يصبح نهائيـا في حـكم هـذا القـانون . ولو شاء المشرع غير هذا النظر لا الماوزه النص على أن يصبح الحكم نهائيا بقوة التانون اذا صدر بالبراءة بعد اعسادة المحاكمية المسام دائسرة اخسري دون تطسلب التصديق عليسه ، على ما ذهب اليه المشرع مي ذات القانون حين نص مي المادة السادسة منه على أن تسرار المحكبة بالانسراج الموقت عن المتهسم يسكون نائدًا الله المسلم مسكون نائدًا المسلم ما المسلم ما المسلم ما المسلم المسلم

وقان حيث انه لما كان الحسكم المسادر من محكسة أمن السدولة بينراءة المتها ابتساداء اكان حكسا مسادرا من المحكمة ابتسداء ام بعسد أمسادة الخاكسية أسرة ثانيات بناء على أمن مسلطة التفسديق بشأن الحسكم مثسار المنسازية موضدوع الطعن لا تتسوافر له مسسونات وجدوده كحسكم نهائي الا بعسد التمسديق عليسه وأسان ميساد مستوط الدعبوى التابيية المترتبة عليسه لا يبدأ بالتسالي الا اعتبارا من هدا التساريخ وليس من تاريسخ مسدور حكم محكسة أمسن السدولة كينا بدهب الطساعن و

وين عيث آنه متى كان با تقسده وكان الحسكم المسادر مى ٢٣ من بنيو سسنة ١٩٧٧ من محكسة أبن السولة العلب أعسد اعسادة محاكدة الطباعن قد عنم المتصدوق عليه في ٢٢ من يوليسه سسنة ١٩٧٤ المثلة قبسل هسذا التساريخ لا يسكون الحسكم المسنكور نهائيا المن ثم المسلامية الإمامية المتصدديق ، عند احتسساب المسدة المقسورة بسسقوط الدوسوى التاديبية المقسلة ضد الطباعن ، هاذا كان ذلك وكانت النيابة الادارية داسستانت تحديثها مع الطساعن كان ذلك وكانت النيابة الادارية داسستانت تحديثها مع الطساعن ألى المحاكمية التاديبيسة في ٢٠ من تكسوير سسنة ١٩٧٥ وقديته الى المحاكمية التاديبيسة في ١٠٠٠ من اكسوير سنة ١٩٧٥ ، مان الدمسوى التاديبيسة والأمسر كنلك للماكمة السنوط بعدم تسوافر المسدق اللادارية العربيسة والأمسر كنلك المسلمة المساحدين السندة المساحدين المساحدين

وبن حيث أن الواقعة المسهندة الى المُصالف ثابتسة في حقه للاسمياب التي تسام عليها الصكم المصادر غيسه والتي تأخمة بها هذه المحكمة وهو الأمار الذي لم يجادل الطاعن فيسه .

ومن حيث انه للاسمباب المتقدم ذكرها يمكون الحمكم المطعمون

قيمه قمد التسزم مسواب القسائون محسالا وجمه للنمي عليمه وسمت شم بنعمين التفساء بقبسول الطعن تتسكلا ورفضه موضوعا .

ر طعن ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٨٠)

لنسن كانت للدصاوى الناديبية قسواعد المستوط الخامسة بها ع مسواء فيساً يتملق بأسسباب المستوط ومستده والإحسراءات القاطعية له ، وهي في جبلتها تتنبق مع النظام الإداري وتستقل بخلك عن قواصد المستوط الجنسائي ، فقد ربط الشرع بين ستوظ الدعويين التاديبية والجنائية ، وذلك اذا ما كون الفس التاديبي جريهسة جنائية ، اذ نص في الفتسرة الثانية بن المسادة ١٦ من قاسون المعلين على أن الدعسوى التاديبية لا تستقط في هذه المسالة الا يمستوط الدعسوى الجنائية .

وعاى ذلك الله اذا لحق الدعاوى التأبيية سبيب من السباب ستط السباب ستوطها ، المتها لا تسلط منع ذلك مادانت الدعاوى البنائية تائية من ذات الفعال ، ولكن المكس في مسجع ، المنائية المتعاد الدعاوى التأثيية ، وسع ذلك تظل الدعاوى التأثيية . اذا كانت قد اتفاقت المها المسراءات قاطعات المستوطها ،

غالارتباط بعن الدعويين قائم أذن حمين تتعبرض الدعسوى التاديبية للسمقوط ، أذ حينة تعلق بالدعسوى الجنائية ولا تعسقط الا ممسا ، أما أذا كانت الدعسوى التاديبية تأمسة ، غاتها تظلل معزل من الدعسوى الجنائية ولو كانت هدة قد لحقها السمقوط ،

(د. السيد محمد ابراهيم - الرجع السابق - ٧٣٥ و ٥٧٤) -

خابسا ... علم الرئيس البسائس بالمخالف

قاعسدة رقسم (۲۰۶)

: 41

وستم مسقوط الدعسوى التانيية الا بعضى تسلات مسنوات من المسرود عن المسرود من المسرود عن المسرود عن المسرود عن المسرود من المسرود التانييسة والاتهام الماكمة - سسقوط الدعسوى التانييسة بيد المرتبي المسرود عن المخالفة التانييسة بيد المرتبي المساس نلك - أن سسكوت الرئيس المساسة المخالفة المخالفة مسدة سسنة من تاريخ علمه برقسوع المخالفة التعليسة عمد قريضة على التمساهة الى الالتفات عنهسا في وحققها - البساع المسادى التي تفسعها المحكسة الادارية العليسة في هسقا المساسة المساسة المسلسة المسلسة المسلسة المسلسة المسلسة المسلسة المساسة المسلسة المسل

ملتقص اللقوى :

ان المسادة الا من تاتسون نظام العاملين المسدنيين بالسدولة وتسم 3 المسادة الا المدنيين بالسدولة وتسم 3 المسابل الموجود بالفسمية بعضى سسنة من تاريسخ عسام الرئيس المهابل بوتسوع المخالفة او السلاك سسنوات مسن تاريسيخ الرئيس المسابل المستين السرب .

وتقطع هذه المدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيد أو المحتمدة وتسرى لمدة من جسديد ابتسداء من آخسر اجراء .

واقا تعدد المتهدون فان انقطاع الدد بالنسبة الحدهم

يتسرتب عليه انتطاعها بالنسسية للبساتين ولو لم يسكن تسد التحسقت

ومع ذلك أذا كسون الفصل جريسة جنائيسة غلا تسسطط التعوى التادييسة الا يسمسقوط الدعسوى الجنائيسة » .

ولما كانت المحكمة الإدارية العليما قد قضت في حكمها المسلعن بجلسة ١٩٨١/١/١٧ في الطفن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ يسانه لقا انتظمت مدة ستوط الدعوى الناديبية باي اجسراء من اجسراء التحقيق أو الاتهام أو المحاكمية فانها لا تستط بعيد ذلك ألا يعقوه شالات مستوات من تاريخ آخر اجراء قاطع المدة وذلك على أستمي ان الرئيس المساشر عي منهسوم التسانون هسو المصاطب دون مسسواء بحكم السعوط السنوى طالما كان زمام التصرف مي المخالصة التلعيبية بيده أما أذا خسرج الأسر عسن سلطانه بأحسالة المفاقعسة الد، التحتيق أو الاتهام أو المحاكسة وأسبع التمسرف ليها وقالك مسن اختمساص فسيره انتفى تبعسا لذلك مسوجب سريان المستوط المستوى والمسلة في ذلك تكبن في أن سمكوت الرئيس البساشر عمن مالحظمة المخالفة مدة سمنة من تاريخ علممه بوتسوع المخالفة التاديبيسة يعمد قرينة عسلي انجاهه الى الالتفات عنهسا وحفظهسا الما أذا تشمط اليم اتفاد اجراءات التحقيق أو الانهام أو المحاكمية وغرج المسور بذلك عن سلطاته ارتفعت ترينسة التنسازل هده وخضيج والتساقي اسر المستوط للامسل وهو تسلات سسنوات . لما كان الأبسر كسقالت وكان زمام تبدول الدمدوى التاديبية مندوطا بالسادىء ألتي تشسيمها المحكيسة الادارية العليسا نسان البسدا السذى اخسنت يه يسكون اوالى بالاتباع ،

لذلك انتها الجمعية المعومية لتسميم الفتوى والتحريج الى حساب التعادم في الحالة المائلة وقتا للهبدا الذي الصفت عهد المحرسة الادارية المليا .

(ملف ۲۲/۲/۳۶ ــ جلسة ۲/۲/۲۲)

قاعسدة رقسم (۲۰۵)

المسطا:

لا يسدا ميمساد سسقوط الدعسوى القاليبيسة من تاريسخ عسلم الريسة عسلم الريسة عسلم الريسة اليعاد العاد اليعاد العاد اليعاد ا

يلخص العكم :

الله ولما كانت المادة ٧٠ من لاتحمة نظمام المساملين بالتطمساع المسلم سر التي وقعت هدده المفالفسات النساء العمسل بهسا سر تقضي مان « تستط ألدمسوى التاديبيسة بمضى سنة من تاريسخ مسلم الرئيس البسائر بوتسوع المقالفية ، وتستقط هيده الدمسوي في كل حَسَلَةً بِانْقَصْسَاءُ ثَلَاثُ نُسَنُواتُ مِن يَسُومُ وَتَسُوعِ الْمُخَالِفَةِ وَتَنْقَطُّهُ حسقة المسدة بأي اجسراء من اجسراءات التحليسق أو آلاتهسام أو المحاكمة مُلَّةُ وَعَلْبِيكُي مَدُا أَلْحِكُم عَلَى وَقَدَاتُعُ الطَّفِنِ الْمَدَاتُكُ يَبِدُينُ أَن السلطة الرَّقْفَ عَيْدًا أَمْسُرتَ بِالتَّحَتِيسَ فِي المَعْالفُ الدِينَ المُسَسِّوِيةُ إلى الطساعن فور عامها بوتوع هدده الخالفات وأنتهى التحتيسق باتهامه وتتديبه الي المعلكية التاديبيسة كما يبسين ايضها أن الأمسر بالتحتيسق تسد مسدر هيسل أن تمضى تسالفُ مستوات على وتسوع المخالفسة داتهسا ، وعساى قلك يمكون النسبع بالسمقوط غمير سمديد اماما ذهب اليمه الطامن من أن رئيسه البسائر قد ملم بالواقعمة ووانسق عليهما بدليسل انه وقب على المنكرات التي اعدها الطساعن عن تنفيذ الأحسكام الجزئيسة مسأ يهيد موافقته على الاراء الواردة فيها فأن موافقسة هسدا الوثيس المساشر انها تعنى في الواقسم من الأمسر مبساشرته للطساعن في ارشكاب المخالفة الأمسر السذي كان يستوجب اتسمامة الدمسوى التاديبية ضده ومن شم فان علمسه بالمخالفة والحسالة هده لا يترتب طيب سريان ميمساد المستوط بالنسبة لايهمسا لأن سسكوته عن اتخاذ الجسراء بالتحتيق انها يكون بن تبيل التستر على نسب وعلى مرؤوسسيه بقصد اختساء معسالم المخالفة ، بينسا أن التفسير

المسليم لحكم المسادة ٧٠ المسنكورة يقتضى أن يسكون الرئيس البساشر في مسوقف الوتيب السذى له مسلطة تقسدير اتفاذ اجسراء في المطالفة التي ارتكبها المرؤوس أو المسكوت عليها ، وعلى ذا لك يسكون هسذا الوجسه من المطعن بسدوره غير قسائم على أمساس من المساون . ، .

(طعن: ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٤)

قاعسدة رقسم (٢٠٦)

: المسلما

المادة ٩ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ باصدار قاسون نظام المادة ٩ من القانون رقم ٨٨ لسمنة ١٩٧١ باصدار قاسون نظام ١٨٧٤ باصدان بالقطاع المسلم و المسائر هو المسائر هو المسائر هو المسائر هو المسائر عون مسواه بحسم السسقوط المسنوى للمخالفة التلييبية نظالما كان المن المسائر عون مسائر المادة التلييبية نظالما كان المنافقية المادة من المنافقية المسائر المادة من المنافقية المسائر عن المنافقية المنافقية من المنافقية من المنافقية المنافقية المنافقية من المنافقية من تاريخ علمه بوقوعها يعنى المبائر عن ملاحقة المنافقية من تاريخ علمه بوقوعها يعنى المبائر المنافقية المنافقية وارتفعت قريسة التسائل المادة من المنافقة وارتفعت قريسة التسائل وهمو المادة باى المسائم او المدة باى المساورة المنافقية المنافقة وارتفعت قريسة التسائل وهمو المادة باى المساورة المنافقة المنافقة المنافقة وارتفعت قريسة التسائل وهمو المادة باى المساورة من المراوات التحقيق او الاتهام او المماكمة وسرياته من حديد من تاريخ تكسر المساورة و

ملقص الحكم :

أن المسادة ٩ من الفساقون رقم ٦١ لمسسنة ١٩٧١ بامسسدار تانسون نظام العسامانين بالقطساع العسام تقضى بأن تسسقط الدعسوى التلديبية بعضى مسسنة من تاريخ علم الرئيس البسائر بوقسوع المخالفسة او تسلاث مسنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين المرب وتنقطع هده المدة بأي أجسراء من أجسراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة ، وتسسري اللسدة من جمديد ابتسداء من آخر اجسراء ، وقسد مسدر القسانون رقم ٨٤ لمسغة ١٩٧٨ بامسدار قانسون العساماين بالقطاع العسام متسررا ذات الحسكم في المسادة ٩٣ منه ، والمستفاد من ذاك أن الرئيس الباشر هدو المضاطب دون سدواه بحكم السحقوط السحنوي للمخالفية التاديبية طالما كان زمسام التصرف في المغالفة التاديبية غي يسده ، اما أذا خسرج الأمر عن سسلطانه باحسسالة المخالفسة إلى التحقيدق او الاتهام او المحاكمة وأصبح التصرف فيها بدذلك مسن احتمام غيره ، انتضى تبعها استلك موجب سريان السيقوط وتسكين علة ذلك في أن سيكوت الرئيس البياشر عن ملاحقة المخالفة بميد سمنة من تاريسم علممه بوتموع المخالفة التأديبية قرينمة مملى اتجناهه إلى الالتبيات عنهما وحفظها ، أما أذا نشيط إلى الخياذ أجسراءات التحقيق والاتهام أو المحاكسة وخسرج بسذلك عن سلطاته ارتفعت قرينية التنازل هده ، وخفيع بالتالي أسر السيتوط للامسل وهسو تسلات مسنوات وتنقطه هسذه المسدة بأي اجسراء من اجسراءات التحتيق والاتهسام أو المحاكمسة وسريان اجسل جسديد من تاريسخ آخسر اجسراء .

(طعن ۱۹۱۳ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۲۵/٥/۱۹۸۵)

سادسا ــ وقف سريان ميماد ســقوط الدعــــوى التلايييـــة

قاعسدة رقسم (۲۰۷)

اذا قسررت المحكسة التلايبيسة ايقساف الدعسوى التلابسية الى أن يتم الفمسل في الاتوساء العنسائي المسند إلى المطهدون فسدهم وذلك باعتبار أن الاتهمام الجنمائي شمق ممن المفالقمات التادسية النسبوية البهيم فأن مقتضي هيذا الإنقياف أن يقف سرييان معسياد سيقوط الدعيوي التاديسية مهما طيالت مدة الإبقياف استياس ذلك ان من شسان هسدا الابقساف أن تشسل بد النيسابة الادارية عسن تهسريك الدعسوى التاديبيسة ويجمسل اتضاذ اجسراءات السسر أيهسا مستحيلة ألى أن يتم الغصل في الإتهمام الجنسائي الذي علقت علمه المحكمة التابييسة نظير الدعسوى التابييسة ... عسدم الاستناد الي هسكم المسادة ١٦ من قانسون الإهسراءات الجنائيسة التي تقضى بالا يسسوقف سريان المسدة التي تسمقط بهما الدعوى التلابييسة لأي سميب كان م اساس ذلك انه فضلا عن أن نظيام الماكسات التابسية لا بنطيوي على نص مهاثل فان القضاء التاديبي لا ياتسزم كاصل عام باحسكام قانون المقسوبات أو قانسون الاجسراءات الجنائيسة وانمسا يسستهدي بها ويستعير منها ما يتسلام وطبيعسة المسرافق العسامة وهسن سسيرها مانتقلسام واطسران ه

ملجُص الحكم :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد قصررت في ٢٨ من مبسر أبر سنة

١٩٦٢ تأجيل نظر الدعسوى الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيسا مى الاتهسام الجنسائي شسطر من المخالفسات التأديبية المسسوبة البهم ٤ ولما كان من مقتضى همذا الايقصاف أن يقف سريسان ميعمساد مبعقوط الدعدوي التأديبيية إن من شبكته إن يشبعل يد النيسامة الإدارية عن تحسريك الدعسوى التاديبية ويجمسل اتفساذ اجسراءات السسير فيها مستحيلا إلى أن يتم الغمسل في الانهمام الجنسائي الذي علتت عليب المحكسة التاديبيسة نظر الدعبوي التاديبيسة ، مان الدعسوي التأديبية بذلك لا تستقط يمضى المبدة مهما طالت مددة الايقباف ، ويظمل الأمسر كسذلك الى أن يسزول المسانع بتحقق الأمسر السببذي أوقفت الدمسوى التأديبيية بسببه ، فيسبقانف بيمساد السسقوط سميره ، ولا غنساء في الاستنباد إلى حسكم المبادة ١٦ من مانسون. الاجسراءات الجنائية التي تقضى بالإ يوتسف يبريان إلمسدة ألتي تبهبيتطي بهما الدمسوى الجنائيسة لأى بيسبب كان ، ذلك أنه منسلا عن أن نظمام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مسائل ، قان القضاساء التأديبي لا يلتسزم كأمسل عام بأحسكام قانون العقيسيوبات أو قانسون الاجسراءات الجنائيسة وانمسا يسستهدى بهسا ويسستمير منهسا ما يتلاعمى وطبيعة المراءق العمامة وحسمن سميرها بانتظمام واطمراد ، ولا تسرى المحكسة في مجسال سيقوط الدعسوى التأديبيسة الاسبستهداء بحكم المادة ١٦ مسالفة البيان خاصمة وأن سمسقوط الدموي الجنائية يتوم على ترينة نسيان المجتمع للجريمة بمسرور الزمن ، بينها يتسوم ستوط الدموى التاديبية اساسا على اهمال الرئيس المباشر ولمظنة التفاضي من المُخالفة التاديبية وصرف النظر منهسا ، ومن شم فان الجهسة الإدارية او النيابة الإدارية اذا ما استحال عليهما لسميب عمارض اتفساذ الاجسراءات التأديبيسة أو السمير فيهسا فان القرينسة التي يقسوم عليهسا سعوط الدعوى التاديبية تنتفى ويقتض ذلك بحمكم اللروم وقع سريسان مددة مستوط الدعسوى التاديبيسة طالسا قد استحال السسير مَى اجراءاتها وذلك الى ان ترول اسباب هده الاستحالة .

ومن حيث أن الاتهام الجنائي الدي طقت المحكمة التأديبية

تأديب المطعدون ضدهم على نتيجت لا تمصل عيد على ما سسلف. بيانه في ٣٠ من مارس بسخة ١٩٧٠ ، وبادرت النيابة الادارية على ٢٧ من بوليب سخة ١٩٧٠ ، وبادرت النيابة الادارية على ٢٧ من بوليب سخة ١٩٧٠ بطبلب تصريك الدعدى التاديبية بغني المدة ؛ طابا ان مبدة السحوط المصوص عليها عى القصائون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ المد المصوص عليها عى التاديبية المسادة ١٩٦٤ المسادة على ٢٨ مسابق المساد المحكمة التاديبية المي المساد على مدى متى يتم المصل عى الاتصام الجائي المساد اليه ويناء عليه يكون الحكم المطاون عيد المساد اليه التعالى المساد على على المساد اليه التعالى المساد اليه التعالى المساد على حكم المحبون فيه اذ قفى بسمة وط الدعوى التاديب قم حدال التعالى المساد على حكم المساد على التعالى المساد على حكم المساد على حديداً بالالمساد على حكم المساد على التعالى المساد على حديداً المساد على حديداً المساد على حديداً المساد على التعالى المساد على حديداً المساد عديداً ا

وبن حيث أن المحكسة التأديبية لم تتسول محاكسة المطعنون ضدهم وسلماع الوالهسم وتحقيل دفاعهسم واقتصر نظرها للدمسوى ملى الدفسع الخاص بسلقوط الدعسوى التأديبية بعضى المددة ، عان الدعسوى بسئلك تسكون غسير مهياة للمسل في موضوعها ، ومسن ثم يتعسين اعسادة الدعسوى الى المحكسة التأديبية للمسلى فيها .

. (طعن ١٠ لسنة ١٨ ق _ جلسة ١٨٠/١/١٩٧٥) .

قاعسدة رقسم (۲۰۸)

البـــدا:

السادة ٧٧ من قانسون نظام المساملين المسنيين بالدولة المسادر بالقسانون رقام ٥٨ لمسغة ١٩٧١ - قرينة الاستقالة الضيئية المسادة من انقطاع المبلول دون عثر مقبول هي قرينة مقبررة المسلمة المجهة الإدارية إن شباح اعملتها في حقب واعتبارته مستقيلا وأن شمنادت تفاضت عنها رغم توافر شروط اعمالها - انتهاء خسسمة المسامل اعمالا لهده القرينة لا يترب حتمه بقدوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها واثما يسائم أن تصدر المهمة الادارية قسرارا

معافلي معارف المواصي الرامعا ويراث بالمعاف المعاط الفيد الأكارات فالمراكز

ولقص المكم :

ان تضاء هذه المكبة تسد جسري على ان ترينة الاستقالة الضمينية التي قررتهما المادة ٧٣ من القسانون ٥٨ لسمنة ١٩٧١ بنظام المساملين الدنيين بالمدولة والمستفادة من انتطساع المسامل المسدد الواردة بهسا دون أن يتسدم عسفرا تتبسله الادارة ، وهي تريئسة متسورة لمسلحة الجهسة الادارية التي يتبعهسا العسامل والتي ارتسكبت المفالفسة في حقهما ، أن شساءت أعبلتهما في حقمه واعتبرته مستقيلا وأن شساءت تغاضت عنهسا رغسم توانسر شروط اعمالها والاثار المترتبسة عليها ، ويقتضى ذلك أن انتهاء خدمة العالم أعهالا لهذه الترينة لا يتسرتب حتمسا بقسوة القسانون بمجسرد تواغر شروط اعمسالها ، وانها بلنزم لنذلك أن تمندر الجهنة الادارية ألتي يتبعهنا المسلمل تسرارا اداريا يتسرتب هددا الاثر ان هي ارتسات الاسستغناء عنه وغضت البصر، عما اتساه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تاديبية والا جساز الهسا انجاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمت تأديبيا هما اناه ، ولا تسقط الدعدوى التاديبية بشانها الا بفوات المواعيد المقررة قاندونا السمةوط الدعموى التاديبية دون التقيمة بالمعمد الوارد بالمادة ٧٣. المشار اليها ذلك أن المعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد

الادارة عن سلطتها عي انضاذ الاجسراءات التاديبية تجاه العسامل. المنقطع بل قصد به المتناع الادارة عن استئناف النظر من جديد ني شان العامل الذي اتفنت ضده ذال السام التالي لانقطاعه اجراءات تاديبية وذلك بانهماء خدمته ، بعد أن المصحت عن ارادتها في وأخذته عن انتطاعه ولا يسبوغ أن يؤخل من مفهوم المضلفسة لهدذا النص اعتبسار العسامل الدذي لم تتخدذ ضده ايسة. احبر اءات تاديبية خبلال الثبيهر التبالي لانقطباعه اعتبباره مستقيلا بطريقية جتبية وفرضيية لا تحتياج الى تدخل الجهية الإدارية بحيث يمتنع عليها بعد قدوات هدذا الميعدد اتضاذ أي اجراء تاديبي في مواجهاته ، والا كان ذلك تحصلا النص بأكثر مما يحتمسل من معسني ومضمون ذلك أن النص على غل يد الجهمة الادارية ممن ممارسمة سلطتها أن هي اتضنت ضد العسابل أجسراءات تأديية خسلال شمهر من الانتطاع انهما يعنى بمفهوم المخلفة أن نسوات هدا اليماد دون اتفاد الإجاراءات المنكورة ويسؤدى الى أن تعاسود للحهية الإدارية كامل سيلطتها في مواجهية العيامل المنقطع عين المهال وتقسرير خطاورة ما غرط منسه في ضباوء الظاروف الملابسة لانقطساعه واعطاته الفرمسة الراجعة موقفه قان ارتبأت أن قي انتطاع العمامل عسن العمال رغسم حاجسة العمال اليسه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعسودة الى العمسل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها غلا تتسرت عليها أن هي انخذت في شائه الاجراءات التاديبية المتسررة قانونا مي حقسه ولو مات الميمساد السوارد مي المسادة ٧٧ الشيار اليه ما دامت لم تمسدر في شياته قرارا باعتباره مستقيلا بن الفسية ،

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن المطبسون مسده ، • • • • وهـ ويشــنّل وظيفــة أخصــاتى اجتساعى بوزارة التربية والتعليم قــد انتطــع عن عهــله اعتبــارا من ١٩٧٧/١٠/١٧ وغي ١٩٧٧/١٠/١٧ وغي أبــرق الميــية الدارية طالبــا حالتــه الى القومـــيون الطــــية

اللذي وانق على منضنة احسارة العيسانية مسن ١٩٧٧/١١/١٢ حتى "٢/٢/١/١ الا أنه لم يعد الى عبسله بعد ذلك غنهم انداره عي ١٩٧٨/١/٢١ و ١٩٧٨/١/٢١ بضرورة العسودة ألى عبسله الا أنه استبر عَى انقطاعة ولم يستجب ألى اندار الجهدة الإدارية اليه بالعدودة الى المنشل وبتساريخ ٢٩/٥/٢٩ ابلغت مذيرية التربيسة والتمليسيم بمحافظة مطروح النيابة الاقارية للتحتيق ممه في واتعة الانتطاع د واتفاذ الاحسراءات التانونية لماكمته تاديبيا ، فان تسرارها بالمسالة المطميون غسده الى النيسابة الإذارية يبكون تسد تساء عيلي سبسه المسوغ له فانسونا وتشكون المهشة الإدارية قد مارست سلطتما التي خولها التاتون في حنق أحسد القسالين التي لم تنقصم بقسد " علاقته الوظيفيسة بهتا ومن ثم قان ما ذهبت اليسلة المتعكبسة من اعتبار مندة العثامل متنهيئة بعدم الفاذ الأجدراءات التأديبينة ضدة خلال " الشبهر التبالي للإنقطاع قد الخطاء في تفييلي الثيانون وتأويله وأوردت خكنها بنوارد الطعن فيه بالالفهاء لمخالفته الضحيح فههم ا القسانون عَمْد الله عنا شسابه من تنساقفن بين الأسسباب وبين ما انتهى اليشه من بشراءة المطحسون خسده منسا تمسيه اليسه الأمشر السدى " لا يسلوغ للمحكسة بلوغه الا بعسد التصدفي الوضيوغ المخالفيسة ونتيض ذئبك تيسام المسلاتة الوظينيسة بين المغسون ضده والجهسة 'الإدارية (الطاعنية) الأميز الليدي رفضيته المفكنية في استنابها ، وهسونا يجمس النتيجسة المنتهى اليهساغي مسستخلصة اسسستخلاصا وسنائقا من الأستبات ويجمسل الحسكم غير تسائم على استساس سنايم من القاتون خليقا بالالفاء .

ومن حيث أنه قد القسمى والهسما ابن مرفقسات الدهسسوى ان المطمون فسده قسد القطاع عن مهله خسلال الفشرتين بن ٢٢/١٠/ ١٠/١٠ و الملاء حتى ١٩٧٧/١١/٢١ وفي ١٩٧٧/١٢/١ حتى ١٩٧٧/١١/٢١ وفي فسير حسدود الأجسازات المرح بها تأسونا ، وانذرته الجهسة الادارية الكشر بن صدة بضرورة الهسودة الى عهسله الااله لم يعتشل لندائها ،

والمر على بوتفسه من الانتطاع عن الفيل وعسم الاسمسياع الى الما المساوية الى الما الجهسة الادارية ، دون ان تتخسة الجهسة المختمسة تسرارا بانهساه خدمت ، فانه بسخلك يسكون تسد ارتسك نفيا يسسوغ والمستند وتتوسع الجسراء المناسب عليسه وتسرى المحكسة ان في مجسساراته بخصسم ما يسواري شسهر من اجسره جسزاءا رادعا لسه .

(طعني ٩١ و ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٨

تمليــــــق:

حكمت المحكسة الادارية العليا (التدائرة المتصوص عليها عي المسادة) ه مكسررا من التسادن رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٣ مصدلا بالقسادن رقم ١٩٨٧ مصدلا بالقسادن رقسم ١٩٨١ مسادة ١٩٨٨ بجلسسة ١٩٨٥/١٢/١٨ عي الطعن رقسم ٢٩٥ لسسنة ٧٧ ق باعتبار العسابل المتطلع عن عباله المحدد المتصدوص عليها لهيء المسادة ٨٨ من القسادين رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٨ متسديا السستقالته اذا لم تسكن الإجراءات التاديبية قد اتضافت ضده خلال الشسيم التسائر الإنقطاعة عن العبال .

قامسدة رقسم (۲۰۹)

البسنساة

المسابق ٩٩ مِن تسابون نظسام المسابلين المسدنيين بالسدولة المسابد بالقسانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ - انتهاء الفسعة الانقطاع بلا يقبع بقبرة بالقسانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٨ - القبيد المسلم لا تقديم المسلم المس

شداعت اعبلتها في حقد واعتبرته مستقبلا وأن شساعت تفاضد. عنها رغم توافسر شروطها ومضت في مسساعاته تأديبيا الانقطساع بدون ائن ــ لا تثريب على الجهدة الادارية اذا لم تتخدذ الإحدراءات التادييدة ضدد المسامل المقطسع خدال الشسهر التدالي للانقطساع ــ اسساس ذلك : معمد الشسهر هو معمداد تنظيمي .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٩٩ من التسانون رقم ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ باصسدار تانون نظام العساملين المستنين بالدولة تقس على انسه « يعتبسر العسامل متسدما اسسنقالته غي العسالات الإنساة :

ا — أذا انقطاع عن عبله بغير أذن أكثر من خمسة عشر يوما متقلية ما يثبت أن يوما متقلية ما يثبت أن انقطاعه كان بعد ر مقبول وفي هذه الصاقة يجوز للسلطة انقطاعه كان بعد ر عدم حسومة من أجره عن فقرة الانقطاع أذا كان له رمسيد من الإجازات يسمح بنقك والا وجب حسومة من الجره عن هذه المدة قاذا لم يقدم إلمال لمسبابا تبحرر الانقطاع أو تقم هذه الاسباب ورفضت اعتبارت خدمته من تقيية من تاريخ انقطاعه.

٢ - اذا انقطع عن عمله يفير اذن تقبله جهة الادارة اكشر. من تسلاتين يسوما غسير متصلة عى المسنة وتعتبس خدمته عى هذه الحسالة منتهية من اليسوم التسالى لاكتبسال هدذه المدة.

ومن الحسانسين المسابقتين يتمسين انسذار المسامل كتسابة يمسد انقطاعه المدة خمسسة أيسام في حسالة الأولى وعشرة ايام في الحسالة الثانيسية » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن خدمة العامل تنتهي بها يعتبر استقالته خسمنية أذا انقطاع عن عمله بغير أذن أكثسر من.

خمسة عشر يوما متناليسة أو ثلاثين يوما غير متصلة في السنة إلا أن انتهاء الفيدية في هده الصالة على ما جسري عليه قضاء هده المكهبة لا يقبع بقبوة القباتون بل يحكمنه المسدأ النذي تصت عليه المادة ٩٧ من القانون سالف الذكر التي تنص على أن خدمة العالم لا منتهى الا بالقبرار المسادر بقيسول الاستقالة ، ومن شم غسانه حرصا على المسلحة العالمة وحتى لا يتعطال سبع العبسال في المرافق العمامة فأن الترينسة القانونيسة على الاستقالة الضمنية السحتفادة من انقطاع العامل المحد سطاقة البيمان دون تقديمه عسذرا متبولا تعتبر متررة لمسالح الجهسة التي يتبعهسا العسامل فإن ثبابت أعبات هذه الترينية في حقيبه وأعتبارته مستتيلا وان شيباءت تفسافيت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعميل اثرها وبالتسالي لا تعتبسر المسامل مسستتيلا ومن ثسم لا تعتبسر خدمتسه منتهيئة وفي هذه المسألة تمضي في مساطته تأديبيا لانقطاعه بدون اذن خيسة عشر يوما غير بتمسلة في السنة ، ولا تشريب على الجهة الإدارية اذا لم تتفد الاجراءات التأديبية ضد المحامل المنقطع خلال المدة التي حديثها المادة ٩٨ الشمار اليها وهي الشهر التمالي لانتطساعه عن العبسل لأن هسدًا المعساد ان هو الأ ميمساد تنظيسهي عُلَى ما جسرى عليسه تضاء هده الحكيسة ، ومسؤدى ما تقدم السه لاعتسال فسذا الانسر ، تنبغي أن يمسنر قسرار اداري من الجُهة الإدارية المُتمسّة ، بيا لها بن منطقة تشميرية ،-

ومن حيث أنه تطبيقها لما تقدم ، ولما كان الثابت أن الجهة الادارية أم تصدر تبسل أنصاد الإجراءات النادييية تصو العالم المحملة ال

انتهت بقسوة القساتون ، كسذلك غان الحكم علسه بعقسوبة من العقوبات التي توقسع على من انتهت خدمته انتفاهسيه اجسرا عن هسدة انتطاسيع أيها عن العهال بسدون اذن يسكون هسذا الحسكم بشسقيه قسد اخطا على تطبيسق القساتون وتأويله ويتعسين والحسالة هسذه التضاء بالغائه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبيسة لم تسسمح اتسوال العسالم المسذكور أو تحقق دفسامه غان الدعسوى بذلك تسكون غسير مهيسساة للفمسل غى موضسوعها ومن ثم يتعسين أعسادة الدعسوى الى المحكمسة التأديبيسة للفمسل في موضسوعها .

(طعن ۱۱۷۲ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ٥/١/٥٨٥٠)

قاعسدة رقسم (۲۱۰)

البــــدا :

المادة ٩٨ من قانسون نظام المايلين الدنيين بالدولة المسادر بالقدانون رقام ٧٧ أسانة ١٩٧٨ والقابسلة للمسادة ٧٧ من القدانون رقام ٥٨ لسانة ١٩٧٨ والقابسلة للمسادة ٧٧ من القدانون رقام ٥٨ لسانة ١٩٧١ – قريئة الاساقالة الفسينية المساتفادة مسن انقطاع المسامل المسدد الواردة بهما دون أن يقدم عائرا تقيامها الادارة التي يقيمها المسامل والتي ارتقبت المفاقسة في حقها أن تساست اعملتها في حقد واعتبارت مستقيلا وأن شابت تفاقست عنها رغام نوافن شروط اعمالها — انهام شروط اعمالها — انهام شروط اعمالها وانها يتحتم أن تصدر الادارة القارارة ابقالا من ساوك يشاكل مؤاتف الاستغناء عنها وغض النظائرة المفالة عنه وغض النظائرة المفالة عنه وغض النظائرة المفالة عنه وغض النظائرة المفالة عنها من ساوك يشاكل مخالفة المنابية عنه وغض النظائرة المفالة عنها من ساوك يشاكل مخالفة التنويية — المهاة الادارة المفالة عنها من ساوك يشاكل مخالفة المنابية عليها الادارة المفالة عنه وغض النظائرة المفالة عنها المنابسة المنابسة المفالة عنه الادارة المفالة عنها المنابسة المفالة المفالة عنه المنابسة المفالة المفال

اتفاد اجراءات محكمت تلديبا - الدعدوى التلديبة لا تعسقط الرغدوات المواعيب القدرة فاتسونا لمسقوط الدعوى التلديبية دون النقيد بهزماد الشهور القصدوص عليه في المسادة ٩٨ - المعساد المشكر الم يستهدف به المشرع فل يبد الادارة عن سلطتها في اتضاف الإجراءات التلديبية تجاه العسلمل المقطع - فسوات ميعساد الشهور دون انضاف الإجراءات التلديبية يسؤدى الى أن تسسميد المههة الادارية كامل سساطتها في مواجهة المسلمل المقطع وتقريع خطورة ما فسرط منسه فان رأت أن في امعراز المسلمل على الانقطاع رغسم عافسرط منسه فان رأت أن في امعراز المسلمل على الانقطاع رغسم حابسة المسلم الميسه فالله تغريب عافسرة فقدونا ولو فقت المهساد عرب المنسادة والمسادة والمسادة المسادة المسلم المسادة المسلمة المسادة الم

ملخص العكم :

ان تفساء هـذه المحكسة قد جسرى على ان ترينسة الاستقالة الفسسينية التي تررتها المسادة ٩٨ من تانون المساملين المختبين بالدولة المسائل المسائل المسائلة المسائد المسائلة المسائد المسائلة المسائد المسائلة المسائدة ٩٨ من القسائون رقسم ٥٨ لمسائلة المعائلة المسائلة الادارية التي عذرا تتبسله الادارة هي ترنينسة مقسرة المسائلة الادارية التي نيحها المسائل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ان شساعت امياتها في حقسه واعتبالها واعقساء الاتسائل وان شساعت تفاشت عنها ورغسة توافر في المسائلة المسائلة المسائلة المسائلة اعبالا لهدفه المتربية عليها ومتنفى ذلك أن انتهاء خدمة المسائل اعبالا لهدفه المتربية عليها ومتنفى ذلك أن المسائلة الابنسائلة المسائلة المسائلة الابنسائة المسائلة المسائلة المسائلة الابنسائية المسائلة الابتسائلة المسائلة المس

دون التقيد بالمعدد الوارد بالمددة ٩٨ المسدار اليها ذلك ان المعدد ألمستكور أم يتستهدف به الشرع عل يسد الادارة عن سساطتها في اتحساد الاجرزاءات التاديبيسة تجساه العسامل المنقطع بل قصد امتنساع الادارة عن استئناف النظر من جديد مي شمان العامل الذي اتخذت ضده خلال الشمور التالي لانقطاعه اجراءات تاديبية وذنك بانهاء خديث المسد أن المستحد عن ازادتها في مؤاخلته عن التطاعه ولا يسسوغ أن يؤخد عن مغهدوم المخالفة لهبدة التص اعتبار العسامل الذي لم تتفقد ضده أية اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه أعتباره مستثيلا بطريقة حتميسة وفرضسية لا تحتاج الى تذخل الجهسة الادارية بحيث يمتنع عليهننا بعسد مسوات هددا اليعاد اتفساد اي اجسراء تأديبي في مواجهته والا كان دلسك تحبيلا لانص بأكتسر ممسنا يحتمسل من معنى ومضمهون وذلك ان النص على غسل يسد الجهسة الادارية عن ممارسسة سططتها أن هي أتفذت ضدد العسامل أجسراءات تاديبيسة خسلال شسهر من الانتطساع انها يعسني ببتهسوم المخالفية أن فيتوات تعدًا المعنساد قون تخساذ الإجراءات المنكورة، ٤ يؤدى الى ان تسستعيد الجهسة الادارية كامل سسلطتها في مواجهسة العسامل المنقطع عن العبسل ... وتقسرير خطسورة ما نسرط منسه في ضبوء الظروف الملابيسة لانتطباعه واعطاته الفرصية لراجعية بوتفه فان اردأت أن في اصدرار العدامل عن انتطاعه رغم حاجدة العمدل اليه وامتناعه عن الاستجابة الى مناشحتها للعصودة الى العمسل. مخالفة لا يسموغ السكوت عليهما فلا تثريب عليهما أن هي اتفقت غي شباته من الاجسراءات التأديبية القسررة قانونا ني حقبه ... ولو غات الميعساد الوارد عي المسادة ٩٨ المشسار اليهسا ما دامت لمسم تصدر في شانه قرارا باعتباره مستقيلا من الفيهة .

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن المطمون ضده قد انقطع من المنسل خسلال الفتسرة من ١٩٧٨/١/١١ حتى ١٩٧٨/١٠/١٠ وقلسك في غسير العسود المقسرة قلسوغا للاجسازات وأمتنسع عن العسودة المناسبة الى عمسله رغسم أنسذاره لكقسر من مرة مهسا حسدا بالجهسة الإدارية الى احسالة أبره التي النيسابة الإدارية لاتخسالة أجره التي النيسابة الإدارية لاتخسالة أبره التي النيسابة الإدارية لاتخسالة أبره التي التبهيسة بالتهمسة الديسا عما تسرط منسة ومن ثم تسكون علاقتسه الوظيفيسة بالتهمسة

الادارية مانها لم تنقطع بعد طالبا لم يصحد في شباته قسرارا بانهاء خدمته ويحكون قسرارها باهالة المطعون غده الى النيابة الادارية قد قام على مسببه المسوغ له قانسونا ، وتحكون الجهاة الادارية قد مارمت مسلطنها التي خولها القسائون ايساها في هسق المسائلين التي لم تنفصم بعد علاقته الوظيفية بها ، ومن شم عنان هان ذهبت اللها لمحكمة من اعتبار خدمة العامل منتهية بعدم اتضاذ الإجراءات التلابيسة شده خملال الشمير القالي للانقطاع التحديد التي النهم المحكمة اذا لتدورد على خلاف النهم المحمد الورت حكون المحكمة اذا لنتهد الى هدده النبيسة مساور الطعمن فيسه مالانفساء .

ومن حيث أن الدعـــوى مــــالحة للفصــــل فيهـــا بعـــد أن تم أعلان المعـــون خــــده قائـــونا -

وبن حيث أنه قد أغسجي جليا وبن وقعسات الدهسوى أن الملهون ضده قد أنقطع عن عهله خلال الفنرة بن ١٩٧/٨/١٩ حتى ١٩٧/٨/١٠ وذلك في غسير المسدود المصرح بهما قالسونا للإجازات وانفرته البههة الادارية أكلسر بن سرة بضرورة المسودة المي مهله الا أنه لم يهتلس لندائها وأمر على بوقفه بن الانقطاع عن المهلل وعسم الانصباع لاواسر الجههة الادارية دون أن تتفقد الجهة المدارة عن المدارة بنائه بذلك يسكون قدد ارسكه ننبسا المدونة بنائه بذلك يدارا المناسبة عليمه وقرى الحكمة أن عبداراته بنصم عشرين يوما من أجسره جزاءا كافيسا لردعه عمل المدرة بنائه بنائه المدارة المناسبة عليمه وقرى الحكمة على المدارة بنائه بنائه بنائه بذلك يم بالمائه المدارة المنائه بنائه بنائه

(طعن ١٣٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦١)

سابعا ــ انقطساع سريسان ميعساد سسقوط الدعسوى التلاييسية

قاعبدة رقسم (۲۱۱)

: 12-41

نص المسانة ٥١ من القسانون رقسم ٢١ اسسانة ١٩٧١ عسلى

سسقوط الدعسوى التاديبيسة بعضى سسنة مسن تاريسخ عسام الرئيس
المسافر بوقسوع المخالفة واسقوطها في كسل حسال بانقضساء فسلاته

سسنوات من يسوم وقسوع المخالفة وانقطاع هسدة المسدة باى اجسراه
من اجسرادات التحقيسق او الانهام او المحاكمة وسريان المسدة من جديد

المتحقيسق او الانهام او المحكمة » الواردة بالمادة المسلكورة من الانساع
والشسمول بحيث تنسسع لسكافة الإجسرادات التي يسكون من شسسلتها
بعث الانهام وتحريكه سالطمن بالانفساء في عمسوم معنى الاجسرادات المتحقيسق او الانهام المحلومة المسافرة بالتحقيسق او الانهام المحلكة

ملفص المكم : ر

ومن حيث أنه عن النفسج بستوط الدهسوى التأديبيسة بالتقساده كه عان المسادة ٥٩ الذي تبت الاجراءات عن المسادة ١٩٥١ الذي تبت الاجراءات عن ظسله تنص على أن (تسسقط الدعسوى التأديبيسة بمخى سسنة مسن تاريسنع عسلم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفسة ، وتسمقط هسسذه

الدعسوى في كل حسال بانقضاء تسلات سسنوأت مسن يسوم وتسوع المخالفة ، وتنقطع هده المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحقيدق او الاتهام او المحاكمية ، وتبدأ المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر جسره . . .) ، ولما كان نص في هدده لادة قد نص على أي اجسراء من احسراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكية قد ورد من الاساع والشسمول بحيث يتمسع لسكافة الاجسراءات التي يسكون من شسساتها بعث الاتهام وتحريكه ، ويدخل في ذلك الطعن بالفاء في تسسرار الحيزاء لما ينطوي عليه ذلك من السارة الجدل حول الاتهام والاحتكام في شاقه الي جهة القضاء التابيي المختصسة مسا يدخل في عبسوم معنى الاجسراءات المتعلقمة بالتحقيق أو الاتهسام او المحاكيسة والتي يتسرتب عليها انقطاع ميعاد المسقوط لما كان ذلك غان الحسكم المطمسون فيسه يسكون صحيحا فيهسا قضى به مسن رفض الدنسع بمستوط الدمسوى التاديبيسة اسستنادا الى انقطساع مدة السقوط باجــراءات التقــاضي في الدعوى رقــم ٥٥ لسـنة ٥ القضائية المسكوم فيهسا بجلسسة ٢ من مايو سسنة ١٩٧٢ ، مسايكون معسه هـــذا الوجه من أوجه الطعن في غير محسله جــديرا بالرفض .

(طعن ٩٦٧ لسنة ١٩ ق -- جلسة ١٩/١/١١٧٩)

قاعسدة رقسم (۲۱۲)

: المسلما

نص المادة ٥٩ من نظام المسلمان بالقطاع المسام المسادر بالقسانون رقسم ٢١ المسنة ١٩٧١ على مسقوط الدعسوى التاديثية بمغي مسنة من تاريخ عسلم الرئيس المباشر بوقسوع مخالفة ٤ وسقوطها بقتفساء ثلاث مسنوات من يسوم وقسوع المخالفة — انقطاع هسنه المسدة باى المسراء من المسراءات التحقيسق او لاتهام او المحاكمة سسدور قسرار يفصسل المسلمان من المسلطة الرئاسسية التاديبيسة عام

1944 - طمن العامل بالالماء على هذا القدار وصدور دعم المحكمة التلديبية المختصة بالفاء قدرار القصل في عام 1940 - هذا المحكم لا يترتب عليه سقوط جديع الإجراءات المسابقة على صدورة حكم الإنجاء الى المحكمة المحابة الادارية لتتخذ اجراءات المسابقة المدعى الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات في عام 1940 - هذا المحكمة التاديبية المختصة بالفاء قرار الفصل في عام 1940 - هذا المحكم لا يترتب عليسه سقوط جميسع الإجراءات المسابقة على صدورة كما يذهب المسعى - مسادرة الشركة بصد صدورة حكم الالفاء الى الصالة الأوراق الى النيابة الشركة بصد مسدورة حكم الالفاء الى الصالة الأوراق الى النيابة الادارية بلك بالقمل - عدم المسابقة المتاديبية وقيام التاديبية والتاديبية والتاديبية والتاديبية والمسابقة الادارية بلك بالقمل - عدم المسابقة الدارية بلك بالقمل - عدم المسابقة الادارية بلك بالقمل - عدم المسابقة الدارية بلك بالقمل - عدم المسابقة الادارية بلك بالقمل - عدم المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة المسابقة الدارية بلك بالقمل - عدم المسابقة المساب

بلخص المكم :

وين حيث أنه عن سسقوط الدعسوى الناديبيسة فسد الطاعن بعد أن مسدر حكم المحكسة التأديبيسة بالمنصورة بجلسسة 11 سن مارس سسنة 1909 في الطعن رقسم 17 لسنة ٢ القضائية بالفاء ترار فصل الطساعن العسادر من الشركسة في ٣ من مارس سسنة 1910 بهتسولة انه يتسرقب على هدا الحسكم مسقوط جيسع الإجسراءات السسابقة عليه وتتسكامل بذلك مسدة سسقوط الدعسوى التاديبيسة ، فالنسابت أن المخالفسة التي جسوري الطاعن بعسبها وقعت في ١٩٦٤ من اكتسوبر مسنة ١٩٦٩ وقعت في ١٩٦٥ الأمسر الي النسابة العسابة التي انتهت الى يبسوت الواقعت في حق الطاعن واحسات في ١٩٠٥ النوراق الى الجهسة الادارية المسابة التي انتهت الى يبسوت الواقعة في حق الطاعن المسابة التي النهة على من فيهبسر مسنة ١٩٧٠ السر فصل الطاعن على اللحنة الثلاثية في ٧ من فيهبسر مسنة ١٩٧٠ بغصل الطاعن على اللحنة الثلاثية في ٧ من فيهبسر مسنة ١٩٧٠ بغصل الطاعن الطاعن مارس مسنة ١٩٧٠ بغصل الطاعن

من عمله ، واذ تضع المحكمة التابيبة بالنصورة بجلسة 11 من مارس سنة ١٩٧٥ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ التضائية بالفساء ترار غصل الطاعن ، بادرت الشركة في الأول من يونية سنة ١٩٧٥ بلصالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجسراءات احداثة الطاعن الى المحكمة التابيبة ، عاودعت النيابة الادارية أوراق الدعوى التلبيبة سكرتارية المحكمة التابيبية في ٢٢ مان توفيع سنة ١٩٧٥ ،

ومن حيث أن المادة ٥٩ من نظام المالهاين بالقطاع المسام المسادر به التسانون رقسم ١١ المسافة ١٩٧١ تغضى بان ﴿ تسلط الدمسوى التاديبية بعضى سسنة من تساريخ عسلم الرئيس المساشر بوتسوع المخالفة ، وتسعلم هذه الدمسوى عي كسل حسانة بالتفساء للا مسنوات من يسوم وقسوع المخالفة ، وتنتظم هذه المسدة بأي اجسراء من اجراءات النحقيق أو الانهام أو المحاكبة . . . ومسع ذلك عاذا كون المعسل جريسة جنانية لا تسسط الدمسوى التاديبية لا بسسقوط الدمسوى التاديبية . .

ومن هيث أن من قسان الإحرادات التي لتصنت عسد الطباعن وفي مواجهتمه والتي انتهت بعسدور الحكم المطعون عيمه ان تقطيع حدة مستوط الدصوى التليبية المنصوص عليها عي المادة ومن المستنف الدصوى التليبية المساد الشيار اليه ومن شم يكن من المستنود الدصوى التاديبية مستندا على عير الساس سليم من الواقع والتسانون ولا حجة عي القول بأن المحكم المسادر من المحكمة التلديبية بالمنصورة عي الدعوى رقم ١٣ لمسنة ٢ القضائية عي المسادر من مارس مسنة ١٩٧٥ بالفاء تسرار غصل الطاعن المسادر عن مارس مسنة ١٩٧٥ بالفاء تسرار غصل الطاعن المسادر على ٣ من مارس مسنة ١٩٧٠ من شائه ان يستط جيم الإجراءات السابقة على صدور هذا الدكم ٤ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة على صدور هذا الدكم ٤ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة عاصدة قادة نيسة على صدور هذا الدكم ٤ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة عاصدة قادة نيسة على صدور هذا الدكم ١ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة عاصدة قادة نيسة على صدور هذا الدكم ١ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة عاصدة قادة نيسة على صدور هذا الدكم ١ اذ نفسلا عن انه لا توجد نهسة عاصدة قادة نيسة على صدور هذا الدسابة على صدور هذا الدلي عن عان مقتضى اعسان هدذا الحكم عالم عن انه لا توجد الحكم عالم عن انه لا توجد نهسة على صدور هذا الدليب عان مقتضى اعسان هدذا الحكم عان مقتضى اعسان هدذا الحكم عان مقتضى المسابقة على صدور هذا الدليب عان مقتضى اعسان هدذا الحكم عان مقتضى المسابقة على صدور هذا الحكم عالية عن مقتضى العسان هدذا الحكم عالية على صدور هذا الحكم عالية على صدور هذا الحكم عالية على عالية على صدور هذا الحكم عالية على صدور هذا الحكم عالية على صدور هذا الحكم عالية على عالية على عالية على عالية على صدور هذا الحكم عالية على عالية على عالية على صدور هذا الحكم عالية على عالى عالى عالى المعالى عالى عالى العرب عالى عالى العرب عا

يعدم مشروعية التسرار المستوره من غسير مختص أن تنشسط السسلطة المختصسة الى تمسسويح الرفسيع وهسو ما أنمسيح عنسسه الحسكم صراحة حين أشسار الى أن ما أنتهى اليسه لا يمسادر حسسق الشركسة في أن تعساود النظسر في مجازاة الطساعن عبا ثبت في حتسه وفقا للاصراءات الماتونيسة المستوجة .

(طعن ۸۲٪ اسنة ۲۳ ق ـ جاسة ۲۹٪٪ ۱۹۷۸)

قاعسدة رقسم (۲۱۳)

: المسجدا

المسائن ٥٩ من قسانون رقم ٢١ لمسنة ١٩٧١ و ٣٥ من القسانون رقم ٨١ لمسنة ١٩٧٨ بنظام المسابلين بالقطاع المسام سسقوط الدعوى التاديبية سائنطاع المساع المساع المساود المساودة المستوط بسائ المسراء من اجسراءات التحقيق أو الانهسام أو المحاكمة والتي اجسراء مسن المسابرة أي اجسراء مسن اجسراء المستوط من الانسساع والشي يتسرب عليه انقطاع مبعد المستوط من الانسساع والشسمول بحسيث تتسمع لسكانة الاجسراءات التي يسكون من شسانها تصريك الانهسام .

ملخص الحكم :

انه بالالمسلاع على احسكام نفسام المساملين بالقطساع المسام المسادر بالقسادون رقم 11 السسنة 1971 السدى وتمت عى فلسله المطالفة يبين أن المسادة ٥٩ منسه تقضى على انه ﴿ تسسقط الدموى التاديبيسة بمضى سسنة من تاريسخ علم الرئيس المساشر بوقسوع المخالفة وتسسقط هسذه الدعوى عى كل حسالة بانتفساء ثلاث مسئوات من يسوم وقسوع المخساف وتنقطسع هسذه المدة بأى اجسراء من اجسراءات التحقيق أو الانهسام او المحاكمسة وتسرى المسدة من جسديد ابتداء مسن المسراءات

أجسراء . . . » كما أنه بالرجسوع إلى أحسكام نظسام العساملين بالقطاع المسلم الصدادر بالقسانون رقسم ٤٨ لمسنة ١٩٧٨ المذي مسدر القسرار المطعسون هيسه مي ظلمه بيسين أن المسادة ٩٣ منه تنص على انه « تسمعط الدعوى التاديبية بالنسبة العامل الموجود بالخدمة بمضى سسنة من تاريخ علم الرئيس البسائس بوتسوع المفانسة أو تسلات سنوات من تاريسخ ارتكابها اى المدتين اتسرب وتنقطع هسده المدة بأي اجسراء من اجسراءات التحتيق أو الاتهام أو المحاكمة. وتسرى المسدة من جسديد ابتسداء من آخسر اجسراء ... » ومفاد احكام هــذين النمـــين أن أي أجــراء ينضد في مقــام التحقيــق أو الإتهــام او المحاكمية من شيانه قطع ميعياد السيقوط وسريان مدة جسديدة يبدأ حسابها من الاجسراء الأخير كبسا أن عبارة أي أجسراء مسن اجـــراءات التحتيــق أو الاتهــام أو المحاكمــة الــواردة بالمــادتين الشكر اليهما والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الانسساع والشمول بحيث تتسمع لكافة الاجسراءات التي يكون من شسأنها تغير الاتهسام وتحريسكه وذلك حسسبما جسرى عليسه تضساء هـــــذه المحكيـــة .

ومسن حيث متى كان ما تقدم وكان شسابت من الاوراق ان المخالفة.
التى مسدر بشسانها القسرار المطمسون عليه قد وقعت في ١٩٧٥/٢/١٤/١٠
وبنساريخ ١٩٧٥/٣/١ تقدم السسيد / احتصافي
تغطيط ومتابعة أول مذكرة التي رئيس مجلس ادارة الشركة المطمون
ضدها اثار غيها موضوع الدوسسيهات ومخالفاتها للمواصفات
عاملها رئيس مجلس ادارة بتسارخ ٢/٣/٢/١١ الى الادارة القانونيسة
بالشركة للتحقيق حيث بدأت هدفه الادارة مبسائرة التحتيسيق في
اعمر المراحة التحقيدي الما النيسابة الادارية > التي رئيس مجلس
التي طلب احبالة التحقيدي الى النيسابة الادارية > التي رئيس مجلس
الادارة الذي أحسال الأمر التي النيسابة الادارية لمؤسسات المسال
الانتصاد وقيد بها تضية برةم ٥٧ المسنة ١٩٧٥ وقد باشرت هذه

النيابة التعقيسق الدذى سالت فيسمه الطماعن وانتهت بتماريخ . ١٩٧٦/١/٢٣ في مذكرتها المدة بشانه الى مساءلته تاديبيا نظرا لأنه لم يسؤد العبسل المنسوط به بدقسة وأتى ما من شسانه المسلس بمصطحة مالية للشركة وعلى أن تخطر الشركة النيابة بعودة أمين المفرن من اجازته وبتساريخ ١٩٧٦/٧/١٧ المطسرت الشركسة النيسابة الادارية بملاحظاتهسا على التحتيسق وطلبت اسستكماله واخطسار الشركة بالنتيجية فأعسادت النيسابة الإدارية فتسح التحتيستي في التضية بتساريخ ٥/١/١٠/١ هيث استدعت الطساعن وسسمعت السواله مي ١٩٧٦/١٠/١٨ - و ١٩٧٦/١٢/٧ وانتهت بن التحقيق باعداد مذكرتها المــؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ الــذي وردت الى الشركــة الملعــون ضــدها مى ١٩٧٧/٢/١ مأعدت أدارة الشعثون القانونية بالشركة مذكرة شمسالمة عن الوضيوع مد مؤرخسة ١٩٧٧/٣/١٣ عرضت في التماريخ ذاته على رئيس مجلس أدارة الشركة لتقسرير ما يسراه في ضوء ما أنتهت اليسه النيسابة الادارية فتأشر منسه في ١٩٧٧/٣/١٣ بأن تحسديد قيهسة الخسارة التي لحتت الشركة وبالفعل شكك لجنعة لهددا الفرض مسدر بتشكيلها القسرار الاداري رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقسديت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تقرير بمقدار هذه خسارة وقدرتها بمبلغ ٤٢٠٥٢٤٠ وبتساريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأشر من رئيس مجسلس الادارة الى مسدير الادارة التانونية توتيسع جرزاء بخفض الوظيفة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأشسر رئيس مجلس الادارة بالموافقة على هدذا الجرزاء ويتريخ ٢٢/٣/ ١٩٧٨ أصحر المدير المسام الادارى التسرار التنفيدي لتسرار الجسزاء المسوقع من رئيس مجلس الادارة في ١٩٧٧/١٢/٣ ــ رقسم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ المطمسون عليسه فائه يبسين مما تقسدم أن ما قام عليسه الطساعن الدفيم بسيتوط الدميري بمقولة انه لم تتفيد أية اجسراءات تحتيق مندذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا أساس له من الواتسع بل تسابت عسلي وجمه اليقين من أجراءات التحقيق تعماقيت مند تاريخ العطم بالخالفة حتى تاريسخ توقيسع الجسزاء من رئيس مجسلس ادارة الشركة دون أن ينصل بين أجراء وأجراء آخر من أجراءات التحتيق فامسل زمنى بدؤدى متسدار مسته الى مستوط الدعسوى ومن ثم يكون هسكا الدفشع غير تأثم على اسساس مسجيح من الواقسع ولا سسند له من التسانون مها يتعمين الدسكم برفضيه :

(طعن ۲۱۱ لسنة ۲۱ ق ـ جلسة ٤/٥/٥٨٥)

اذا ارتكب المسابل مخالفة ما ، كان للادارة أن تنسلك احمد طريقسين ، غاما أن توقع عليه المعقدوية المناسسة في حدود النصاب المدى تبلكه تانسونا ، وأما ان تعيمله الى المحاكمة التادييبية ، اذا تسرت أن الجراء المناسب يزيد على حسود النصاب المسري لها ، وملى ذلك توقع الجراءات في النظام التاديين اما بالطريق الادارى، بقرار تمسدره الجهسة الادارية ، واما بالطريق القضائي بحكم تصدوره المحكمة التادييسة في دمسوى ترضع على المسابل المنسائي .

وما توضاه المشرع من تقسرير سسقوط الدمسوى التاديبيسة ،
هو عدم تعليق مركز العسابل وبقسائه مهددا بقسبع الاتهام ازمانا
طويسلة ، وهذا الهدف لا يتحقى الا اذا انمرف السحقوط الى الحقى
هى نوقيد الجسزاء ، سسواء بالطسريق القضائي أم بالطريق الادارى ،
بانقفساء تلك المسدد يمسعب البسات المضافسة ، بل ويستحيل الباتها
احيانا بعدد اذ شحب وجهها ، ولحقها النسسيان ، مما ننصدم معه
المسلحة في التارتها من جسديد بعدد الزبن الذي على عليها ،

وتسسقط الدعدوى التاديبية بعنى المدة المقسرة تاسونا وتنطع هده المدة بأى اجراء من اجسراءات التحقيق أو الاتهام او المحاكمة والمناف المساود على المعالم ا

وسكل تسرار تصديره المحكسة سدايقا على النصل في الموضوع ، اذ بالحسكم النهسائي في الموضوع تنقض الدعسوي التاديبيسة .

على أن هذه المدة لا تقطيع الا بلجبراء استكبل عنسامر صحته ، غالاجبراءات الباطلة تعتبر كان لم تدكن ، ومن شم لا ننتج اشرا في قطيع صدد المسقوط ،

واذا تعدد المتهمون عن المخالفة ، عان انقطاعهما بالنسمية الاحدهم الإجراء اتضد تبسله ، يتسرتب عليمه انقطاعها بالنسسية الى البائسين ، ولو لم تسكن قد اتضفت قبلهم اجراءات تاطعمة المدة .

واذا ما انقطعت المبدة ؛ سرت مبدة جبنيدة ابقبداء مبن آخير: اجبراء اتضد ديميا .

الفسرع الربسيع انقضساء الدعسوى التاديبيسة بوغاة المتهسم

قامسدة رقسم (۲۱۶)

: 12---47

نتقفى الدعسوى التلايبية بوفاة المسوظف النساء نظسر الطسمن في المسكم التاديسي امام المحكسة الادارية المليسا .

بلغص الحكم :

ان الدمــوى التأديبــة تتفى اذا توفى المـوظف انــاء نظــر الطعن فى الحــكم التأديب المم المحكبـة الادارية العليــا اســـتنادا الى الاصــل الوارد فى المــادة ١٤ من قائــون الاجــراءات الجنائيــة ــ التى تتمى على ان تتفى الدمــوى الجنائيــة بوغاة المتهــم ، وهــذا الاصــل هــو الواجب الاتبــاع عنــد وعاة المتهــم انــاء نظــر المحكمــة التأديبية المــواء لكان ذلــك امام المحكمــة التأديبية ام امــم المحكمــة الادارية ،

(طعن ٣٧٤ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ٣/١١/١٢٦٧)

قاعسدة رقسم (۲۱۵)

البـــدا :

وجـوب الهـمكم بنقضاء الدعـوى التلدييية أذا تـوفى العابل التنافية التاديية التاديية التاديية التاديية التادية الماد التاديية المادية ا

ملخص الحكم:

وبن حيث أن المخسالف وقد تسوغى الى رحمية الله قبسل الفعسلم نهائيسا فيها أسب البيا قاته يتعنين من ثم الحسكم بالغساء الحسكم المطمون فيه وينقضاء الدعنوى التاديبية ، وذلك على ما جسرى مليسه قضاء هذه الحكمية من وجسوب الحسكم بانقضاء الدعسوى التاديبية أذا توفى العسابل اثناء نظر المحاكمية التاديبية سسواء لكان ذلك أمام المحكمية التاديبية أم المحكمية الادارية العليسا ، اهتداء يسا تقص عليه المسابدة ، إلى من قاشون الإجسراءات الجنائية التي بتقضياء الدعسوى الجنائية التي .

(طمن ٧٤ لسنة ٢٠ ق _ جلسة ١٩٧١/١٢/١)

الفصل الثامن _ المساكم التاديبيـــة

الفرع الأول - توزيع الاختصاص بين المحاكم التانيبية

اولا ... مناط الاغتصاص درجة الموظف عند اقامة الدعموى التلاييسة

ثانيا ... توزيع الاختصاص عند تعدد التهمين من درجة واهدة مع اختلاف مواطنهم

ثالثا — تعدد المتهبين ، وقيام الارتباط الذى لا يقبسل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم تختص المحكمة التى تحاكم اعلاهم درجة بمحاكمتهم هبيما

رابما ــ المناط في تحديد اختصاص كــل من المملكم التلديبيــة هــو بمكان وقوع المخالفة

الفرع الثاني - آثار اقامة الدعوى أمام المحكمة التلديبية

اولا ... المحاكم التاديبية ذات اختصاص محدود ولكنها صاحبة الولاية المامة في التاديب

ثلقيا _ تتقيد المحكمة التاديبية بوقائع الانهام وأيس بومان التهاة

ثالثا _ متى اتصفت الدعوى التلديبية بالمحكمة التاديبية تمين عليها الاستبرار في نظرها ، ويبتنع على المهة الادارية اتفاذ اى قرار في موضوعها من شبقه سفب ولاية المحكمة التاديبية

القرع الثالث ... وسائل استخلاص المحكمة التاديبية لاقتناعها

الفرع الرابع ــ المحكمة التاديبية تقيم الدعوى التاديبية على المالمين غير من قدموا للمحاكمة المالهان غير من قدموا للمحاكمة المالها بشروط

القرع الخامس - الطعن في احكام المحكمة التاديبية أمام المحكمة الإدارية العلبا

(12-11-1)

القصال الثامن الماديية

. تمليـــــق:

اضرواء على المساكم التلاينية:

انشعث الحساكم التاديبية بهتنفى احسكام القسانون رقسم ١١٧ فيسنة ١١٧ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكسات التاديبية واسند اليها بمتنفى المسادة ١١٨ منه اختصساص محاكسة الموظفين المعينين على وظائف دائمة من المخالفات المالية والادارية التي تقسع منهم أي انها الصبحت مختصلة ينظر الدعساوي التاديبية من المخالفات مسائفة الذكر ، وقسد حسدت هذه المسادة تشسكيل المحاكم التاديبية بالنسسية الى الموظفين من الدرجة الأثابية فها دونها ، فوتها وكدا بالنسبة المسائمة الدارية التاديبية وأسندت كما بينت المسادة ٣٢ منه طريقة رفيع الدموي التاديبية وأسندت المحساص رهمهما إلى النيابة الادارية بايدداع أوراق التحتييق وقرار الحسالة يسكرتارية المحكمة التاديبية المتحسة ،

نمت المسادة 19 من القسانون رقسم ۱۱۷ امسنة ۱۹۵۸ آتسف المستكسر على أن يصسدر بنميين عسدد المساكم التأديبيسة ومترها ودوائر المتصساصها وتقسكيلها قرار من رئيس مجالس السدولة ، بصد الهاد راى مدير عسام النيابة الادارية .

ويناء على هذا التفريض التشريعي ، اصدر رئيس مجلس المدولة عدة تسرارات بتقسكيل المحساكم التادييسة . `

وبمتنضى احسكام التسانون رقسم ١٩ لسسنة ١٩٥٩. سرت يعض

أهكام القسانون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ على موظيمى الاسسسات والهيئسات العسامة الا با أمستنى منهسا بقسرار من رئيس الجهسورية وكذا على موظمى الجبعيسات والهيئسات الخامسة التي يمسسع بتصديدها قسرار من رئيس الجمهسورية وكذا على موظمهى الشركات التي تمساهم عها الحكومات أو المؤسسات والهيئسات المسلمة بنسسة لا تقسل عن ٢٥٪ من رأسسالها أو تضمن لهما حدا التي من الارساح.

وتسد مسدر تسرار من رئيس الجمهسورية برقسم ٢٠٦٢ المستة ١٩٦٠ باخفساع بعض الجمعيسات والهيئسات الخامسة لتسانون النيابة الادارية والمحاكسات التأديبيسة .

ويمتنفى أحسكام القسانون رقسم ١٤٢ لسسنة ١٩٦٣، سرت الأجكام سسالغة الذكر على اعضساء بجسائس ادارة التفسسكيلات النقسسايية المشسكلة طبقسا لتسانون المهسل واعضساء بجالس الادارة المتغيين طبقا لاحسكام القسانون رقم ١٩١١ لمسنة ١٩٦٣ .

وكانت الحكية الناديبية المسار الها بالمادة 18 من القاون رقم 19 اسسنة رقم 19 والمادة 0 من القانون رقم 19 اسسنة 1909 والمادة 0 من القانون رقم 19 اسسنة 1909 تشكل من أعفاء من مجلس المدولة وكمذا من عفاو من ديوان المواقعين المحاسبة (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة) بحسب طبيعة المخالفات موضوع المحاكمة من حيث كونها مخالفات بالية أو مخالفات ادارية على أن المحاكمة من حيث كونها مخالفات باليابة أو مخالفات ادارية على أن الدرجة الأولى على الأقبل حسب درجة الموظف المحال الى المحاكمة التاديبية ، وقد اكتفت المحادة 0 مهن القانون رقم 19 اسمنة 1919 بأن يمكون عفاسو الادارة في المحكمة التاديبية المختصة بحاكمة مؤطفى الشركات والجمعيات والهيئات الخامسة المتصوص عليها من درجة الثانية 3 من درجة المنافعة 1 منه موظفى من درجة التاديبة لا تقبل درجة على درجة على درجة الثانية 3 المنافعة التاديبة 3 من درجة الثانية 6 من درجة الثانية 3 من درجة الثانية 6 من درجة 19 من درجة 19 من درجة 19 منه 19 من درجة 19 من درجة 19 من درجة 19 منه درجة 19 من درجة 19 من درجة 19 منه درجة 19 من درجة 19 منه درجة 19

ولم يعتب ر القسانون رقشم ٥٥ لفسفة ١٩٥٩ غى شسان تنظيم مجلس السنولة سالحساكم التادييسة من القسسم القضساني اذ خددت المسادة ٣ منسه ما يسؤلف منسه هنذا القسسم .

وقد الشسارت المسادة ١٥ بنسه الى الحساكم التلديبية عنسد تصحيد الأحسكام التى يجسوز العلمن عيهنا امام المحكمة الادارية العليا اذا اجسازت الطمن في احسكام المصلكم التلاييسة الملها في الاحسول التي ذكرتهسسا ...

وقى ١٢ مسبتبر مسئة ١٩٧١ نشر دستور بجنهسورية مضر العربية وينص في المسادة ١٧٣ منه على أن مجلس السدولة هيئة تضمنائية مستحلة ويختص بالمصمل في المنتسارعات الاداريشة وفي الدمساوى التاديبية ويصدد القمائون اختصماساته الاخرى .

وفى ٥٠/ ١٩٧٢/١ نشر القسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بشسان مجلس الدولة وبمتنفى المادة الثلثة بنه اعتبارت المساكم الناديبية من القسام القضائي وتنكونت من :

محملكم تاديبيسة المساملين من مسمستوى الادارة العليمسا ومن يمادلهمسم ،

ونحساكم تامينية للعسلملين خسن المستويات الاول والسساني والتسساك .

وشكلت محاكم العاملين من مستوى الادارة العليا ومن ي الدارة العليا ومن يعاداهم من شائلة مستشارين .

· وتنكلت المتصلكم الأخترى برئانت مستشار مساعد على الاتسار ومساعد على الاتسار وعضوية النسين من السواب على الاتسال .

وسيدا استعدين تشكلها العنص الاداري سنبالف الذكر م

وقبد حددت المسادة العيساشرة من هذا القسانون اختصسماس محساكم مجلس السدولة وتسد ورد ضبين هدذا الاختصاص عي اليند ١ تاسم ا) منهما الطلبات التي يقدمهما الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية المسلطات التأديبية كما ورد في الند (شاك عشر) منها الطعمون في الجرزاءات الوتعمة على العماملين بالقطماع العسام وأسسند اختصساص نظسر هسده الطعسون الى المسبكم التاديبيسة بمقتضى المسادة ١٥ منسه وبسذا المسبحت هدده المساكم تختص بنظير الدعساوي التاديبيسة عن المخالفسات الماليسة والإدارية التي تقسع من المستكورين بها كما أصبحت هذه المصاكم جهسة نظر الطعرون سالفة الذكر بمقتضى احسكام هذا التسانون ، الا أن القسانون رقسم ١٦ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالتطاع العسام قد سبق القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشان مجاس الحولة عنديها ناط بالمحكبة التاديبية نظر الطمن في المسزاءات الموقعة عالى العساملين بالقطاع العسام بمقتضى المسادة ٩] منسسه ، وقسد انتهت المحكية العليا في حكمها الصادر في القضية رقب ٩ اسنة ٢ التضائية تنازع - بجاسة ١٩٧٢/١١/٤ بسأن المساكم التاديبية تختص بنظـر الطعن في كـل الجـزاءات الموقعــة عـلى المساملين بالتطاع العام ولا يقف اختصاصها عند نظر جرزاء معين .

وبهتنى الأحكام مسالفة الذكر أصبحت المحاكم التاديبية مختصة بالفصل في مسائل تاديب المحالين وبنهسم المحابلين المحابلين وبنهسم المحابلين المحابلين وبنهسم المحابلين المحابلين المحابلين المحابلين المحابلين المحابلين المحابلين المحابلين عن المحابلين عن المحابلين عن المحابلين بعن طياتها المحابلين بعن طياتها قد تحصل الترارات المحابلين بعين طياتها قرارات الحرى متنعة محابلين بعين طياتها قرارات الحرى متنعة محابلين بها طبيعتها إلى مشروط التعمين فيها المحابلين بها طبيعتها إلى مشروط التعمين فيها المحابل عن الوظيفسة الأولى في طبيعتها أو مشروط التعمين فيها المحابل عليه في هدة المحاللة على المحابل المحابلة في هدة المحاللة على المحابلة المحابل

وقد نص المشرع صراحة على اعناء الطمنون التي تقام من المسلمانين بالتطام المسلمانين بالتطام المسلم التدييبة أو الحكيمة الادارية المليا وذلك بسن الرسوم طبقا لما هو وارد بالمادة ٤٩ بسن التسلمون وقدم ١٦ لسنة ١٩٧١ المسار اليه ولم يتفسين احكام. المسلمون وقدم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بنظام المسلمان المدنيين بالدولة تمسا محساللا باعقاء المسوئة المسلم من هذه رسسوم وهذه المسلم من منده رسسوم وهذه التسوية غسير متمسودة ويتمين لذلك علاجها تشريعيا .

الستشار عبد المنعم ابراهيم - افسواء على المساكم التاديبية - حجلت الدولة - السنة السابعة والعشرون ص ١٠٧ وما بعدها) .

القسسرع الأول

توزيع الاختصاص بدين المساكم التلبيسة الا ساكم التلبيسة الاختصاص درجة الموظف عند

اقسلمة الدعسوى التاديبيسة

قاعسدة رقسم (۲۱۲)

: المسجدا

يتمسند اختصاص المحكسة التلابيسة تبعسا النوهسة المسوظف وقت اقسامة الدمسوى .

ملخص الحكم:

يتصدد اختصاص المحكسة التأديبية تبعما لدرجمة الموطفة . . وقت اشابة الدموى .

(طعن ١٢٣١ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٢١) :

قاعبدة رقم (۲۱۷)

المبرة في تصديد المكبة التلابيية المنتسة بالدرسة التي كان بشيفاها المسابل وقت تقديمه المماكسة •

بلغص المكم :

ليس مسحيحا أن الحكم المطمون فيسه مسدر من محكمة. غسيرا مختصة أقد أنه طبقاً لما تقضى به المسادة ١١٨ من القسادن رقسم ١١٧٠ لنسسنة ١١٧٨ بشسان تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التلايبياً عان المحكمة الثاديبية التي تختص بمحاكمة الطاعن هي المحكمسة

المختصسة بمحاكسة الموظفين من الدرجسة الثانية عما دونها اذ اته كان يشسغل وقت تقديمسه للمحاكمسة الدرجسة الثالثة ، والدرجسة الثالثة نمى ظلف أحسكام القسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ هي المسائلة للدرجسة الثانيسة في ظلل أحسكام القسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ومن شم يسكون وهي التي عنساها القسانون رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ ومسن شم يسكون المحكمة التاديبية المختصة .

(طعن ٥٥٥ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٧٤)

نقاعبندة رقيم (۲۰۱۸)

: 13-----41

مناط اختصاص المحكمة التاديبية لمستوى الادارة الطيا بنظير الدعوى هو أن يسكون المسامل شساملا وقت: تقديمه للبحاكمة التاديبية احددى وظاف هذا المستوى وفقنا الاصنام القنائون الدى يخفسع انته م

بهلقص الحكم :

تراد رئيس حجاس الوزراء المنشود في الجريسة الرسسمية عدد ٢ في ١٩٧٧/٢٥ نص عالى أن اعضاء مجالس أدارة الشركات الشركات التي صدر بشائها القارار المذكور ومن بينها الطاعن _ يكون تميينها بالفشة الأولى عن ربط ١٨٠٠/١٢٠٠ سنويا ، ولما كان حذا المربط يدضل ضمن الربط ١٢٠٠ / ٢٤٠٠ سنويا المصدد في القائدة رقام ١٣٠٠ المستق ١٩٧١ الوظائف من مستوى الاذارة العليا . وكان الماءلون الشافون لوظائف الربط (١٢٠٠ / ١٠٠٠) قد عودلت وظائفهام في القائدون ؟ المستق ١٩٧١ المذي حل

محل التانون ٢١ اسسنة ١٩٧١ بوظيفة مدير عسام التي اعتبرت ضمين الوظمائية الطيسا حكذلك وحدد لهما الرسط (١٣٢٠ / ١٩٣٠) ومن شم يسكون الطبياعن يقت التسابة الدعسوى من المساملين من مستوى الادارة الطيسا على مفهسوم أحسكام المسادين ٧ و ٨ مسن تناسون مجملس المدولة .

(طعنی ۱۵۱) ۲۲۱ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ٥/٢/٢٨١)

ثانيا ــ توزيــع الاختصــاص عند تعدد المهمــين من درجة واهــدة مع اختلاف مواطنهم

قاعسدة رقسم (۲۱۹)

: المسلما

تصديد اختصاص المصاكم التدييسة المصلى يسكون بمسراعاة مقسر وظيفة النهم ماذا كنان مقسر الوظيفة المحكمة التادييسة الاستخدية أو المصحراء الغربية أو البحسية كانت المحكمة التادييسة بمدينسة الاستخدية هي المختصة محليسا سده عدد المسوظفين التهمين لوزارة واحدة ، المتهمين بارتسكم مخللفيسة واحبيدة أو مخلفات مرتبطة ببعضها ، ولكن يقسع مقسر وظيفيسة البعض في دائسرة محكمية الاستخدية سيعصل الاختصاص بمحلكتهم جميعا أمام محكمية المستخدية سيعصل الاختصاص بمحلكتهم جميعا سنطيبي هسكم المسادة ٥٥ فقسرة أولى مراقعة المناص بحسالة سندد المسمى عليهم مع أفسارة أولى مراقعة المسلم وجبود نصد المسمى عليهم مع أفسارة موظنهم ، وذلك لمدم وجبود نص خساص يحسكم هذه المسائلة سعنم تصارض هسدة المسكم المنصوص عليه في المسادة ٢٤ من القسانون رقسم ١١٧ المسنة المنادينة .

ملخص الحكم:

أنه لتصديد الاختصاص المحلى للمحكمة التلابيية بمتبئة الاستخدرية والتبيدة بمتبئة الاستخدرية والتبيدة بيناء وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التلابيية الني يوجد مقدرها بالمبنى الرئيس المجاس النولة بالحيدة بنسغى

الاستهداء بالحكسة التي أملت اصدار القرار بانشاء محكسة الاسسكندرية والواضح أن القرار الذكرور قد استهدف مصلحة · المسوظفين المسالين على المحاكمة التأديبية المذين توجد متمال وظائفهم بمحافظ مات الاسكندرية والمسحراء الفربيسة والبحم ة ، بتقسريب القضساء التأديبي الى مقسار وظسائفهم وعلى الاتصسال بها حتى نتهياً لهم ومسائل الدنساع في اكمال عسورة . وغني عن البيان أنسه لا يجسوز حسرمان هسؤلاء المسوطفين من هسذه اليسزة ، خصوصا اذا كان الشرع قد قصد تحقيقها لهم ، وما من شك في أن تصديد الاختصاص المصلى على اسباس مكان وتسوع المفالفة يحرمهمم مِن تلك الليارة الحتبال وقدوع المقالفة في مسكان آخسر في غسير، دائسرة اختصساص المحكمسة ، ومسن ثم فالعبسرة في تحسديد الاختصاص. المصلى نامحكه التاديبية بمدينية الاسكندرية هي بمتبر الوظيفة . عاذا كان مقسر الوظيفية مجافظية الاسكندرية أو الصحراء الفربية أو البحيم ة كان الاختماص للبحكية التأديبية ببدينة الاسكنديرية . غاذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة وأهدة المتهمون بارتكب مخالفة واحسدة أو مخالفات مرتبطة بمعضيها - ولكن يقيع مقسر وظيفية البعض في دائرة محكمية الاستكندرية ، كبيا هو الحسال. ني الدموي الراهنية غازاء عدم وجود النص تستعار التساعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ فقرة ! من قانسون المرافعات في حسالة تمدد المدعى عليهم مع اختساف مواطنهم وهي جسواز اختصسامهم جبيعا المام محكماة احدهم ، وجعال الخيار في ذلك للمندعي ، وهــو مى الدعــوى التاديبيــة النبــابة الادارية على اعتبــار أن هــذه القاعدة هي الاكتسر ملاعبة في هدذا المجسال ، وليس في هدذا التحديد على هــذا الوجسه باكمـله ، أننى تعسارض مع المسادة ٢٤ من التسانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعدة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبيــة التي تنص على أن تــكون محاكمــة المــوظف أو الموظفين المتهين بارتكاب بخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها

ويجازاتهم على اسباس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت غييبا المخالفة أو الخالفات الذكورة ... الغ ، وذلت لاختلاف المجالين . وأذ نصبت المسادة المذكورة على الجهة أو الوزارة التي وقعت غييا المخالفة غانها قصيدت اتعسال المخالفة موضيوها بالجهة أو الوزارة ولم تقصيد المسال المخالفة موضيوها بالجهة . والوزارة ولم تقصيد المسال المخالفة . وهمت غيسه المخالفة . (طعني ٢٠٨ / ٢٩٣ سنة ٨ ق سجلسة ١٩٦٣/٢٢٣)

نَمْنَا — تعـدد المُقهِين ، وقيام الارتساط الـذى لا يَقِبل التجـرَنَة بـين النّهم الموجهـة اليهم ، تختص المحكمة التي تحاكم أعلاهم درجــة بمحاكمةهــم جبيعــا

قاعبندة رقتم (۲۲۰)

تمندد المتهمين القيدين المحاكمة التلديبية - قيام الارتباط النذى لا يقبل التجازئة بين النهام الموجهة اليهم - اختصاص المحكمة التي تصاكم اعسلاهم درجة بمحاكمتهام جميما - لا يؤثار في لك كدن المستخم من الموظفين المؤتاسين •

بلخص الحكم :

ان المسادة ٢٥ من القسانون رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ تنفى بانه القسدد المتهسون المقسدون للجاكسة التاديبية كانت المحكسة المختصسة بمحاكية اعلاهم درجسة هى المفتصسة بمحاكية عهم جبيمسا للمنابت ان المتهسم الاغسر الذى تسدم المحاكسة مع هذا المتهسم هو من الموظفيين الدائميين وكان الارتباط بعين التهيشين الموجهين الى كل منهبا تائما وهو ارتباط لا يقبل التبرئة على المحكسة التاديبية تصميح مختصة بنظر الاتهام الموجهسة الى المتهسل المنابع المنابع من الموظفين الموجهسة الى فضلا عن ان محاكمية المتهسلا عن ان محاكمية المتهسلا عن ان محاكمية المتهسة منا المحكسة المناديبية فيهاة من المساعدة على المحسة المنادين هما المحكسة المناديبية فيهاة من المساعدة على المناسبية فيهاة من المساعدة على على على على على على المناسبة على عن المساعدة على عن المساعدة على المناسبة على عن المساعدة على المناسبة على عن المساعدة على المناسبة على عن المساعدة على عن المساعدة على عن المساعدة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على عن المساعدة على المناسبة على المناسبة

(طعن ۱۲۷ لسمنة ۹ ق - جلسة ۲/۲/۱۹۹۴)

تاديب المساملين المؤقتسين :

كان تانسونى موظفى الدولة المسابق رشسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ ع يفسرق بسين المسوظفين الدائمسين ، وهسؤلاء كانت تسرى عايهسم احكامه وبسين المسوظفين المؤقتسين وهسؤلاء كانوا يخرجسون عن نطساق تطبيته ، وكانت تنظيم احسكام توظيفهم وتاديبهم وغصلهم القسرارات المسادرة غى شسانهم من مجلس الوزراء ، اعمسالا للتفسويض المسسادر اليسه بهتضى المسادة ٢٦ من القسانون تتسف السذكر .

وفي ظل هدده القدواعد ، والتسرقة التي كانت قائهة بسين المسطفين الدائسين والمؤقفين ، مسدر القانون رقسم ١١٧ المسنة المهدا ، بانتساء المحساكم التأديبية متسبقا مع الاتجاه التشريعي في التقدرة المذكورة ، اذ نص في الماة ١٨ منه على ان تختص المحساكم التأديبية بحاكمة المسوظفين المعينسين على وظائف دائمة ، ولذلك لم يسكن يبتسد اختصاص هدده المحساكم الى المسوظفين المؤتسين ، عاميسارا بأن هدولاء يخضسهون في تأديبهمم للقسواعد المقسرة في شاقيم بقدرارات من مجلس الوزراء ،

فلما صدر تانون المساملين ، تفي على النفسرقة التي كانت تائهة بين الموظفين اندائهان والمؤتنين ، ووحسد بينهام في الحسكم والمعابلة ، واخضسعهم جميعا لقاواعده ، اذ نص في المسادة الثانيسة منسه على ان « يعتبر عاملا في تطبيق احسكام هذا التانون كل من يعسين في احسدى الوظائف الدائماة أو المؤتنة بترار بن السلطة المختصسة » وبهدد المساواة ، المتد المتصاص الحاكم التاديبية ، فشصل المساملين الدائمان والمؤتنين على المساواء ،

قاعسدة رقسم (۲۲۱)

تعدد المتهدين بارتكاب مخالفة تأديبية واحدة واختدائه كل منهم عن الاخر من هيث المستوى الوظيفي ب نوهيد الجهدة التي تتولى المحاكمة في هذه العالة ب انعقداد الاختصاص للمحكمة التاديبية التي تختص بمحاكمة اعلاهم درجمة ب عند تعد للتهمين وكون بعضهم من الضدمة الشارجين عن الهيامة أو مسن العمال والبعض الاخر من الداخلين في الهيامة تكون محاكمة المجيع امام المحكمة التي تختص بمحاكمة المسوظفين الداخلين في الهياسة .

ملخص الحكم:

بن الأصول المسلجة في المحاكبات جبيعا ؛ جنائية كانت أو ولايسة ؛ أنه أذا تصدد المحاكبان خبيعا عنائية كانت أو المسلجة ، أنه أذا تصدد المحاكبان غلامية على المسلحة المسلحة أو للها منافع تصدد المحاكبات أمام جهسات مختلفة المسلحة ، أذ لا يضعني ما في تصدد المحاكبات أمام جهسات مختلفة من احتبال النفساري في الأهمام أو الجنزاءات وما غيسه من تطويل وتسكرا وضياع وتت في الإهمام أو يبن الجال على المسلح دائما منافعة والمسلح توحيد جهمة المحاكبة بالنسبة لهم جبيما و وائة ذلك من المحال المحاكبات التأثيبية ما محبال المحاكبات التأثيبية ما منافعة المحاكبات المحاكبات المحاكبات المحاكبات وربط بعض وكانوا يتجمعون في مخالفة واحددة أو مخالفات وربط بعضها ببعض وكانوا يتجمعون في الأحمل جيات يتصددة في المحاكبة ؛ أذ أتخذ فت ضابطا معينا الزارة التي وتعت فيها المخالفة أو المخالفة أو المخالفة أو المخالفة أو المخالفات المنكورة ؛ أو بعبارة المرى مكان ارتكابها ، عان مصاد ذلك تكون المحاكبة أو المخالفة المحسدة المحرى مكان ارتكابها ؛ عان تصدر ذلك تكون المحاكبة أو المخالفة المحرى مكان ارتكابها ، عان تصدر ذلك تكون المحاكبة أو المخالفة المحرى مكان ارتكابها ؛ عان تصدر ذلك تكون المحاكبة أو المحدة المحرى مكان ارتكابها ؛ عان تصدر ذلك تكون المحاكبة أو المحدة المحرى مكان ارتكابها ؛ عان تصدر ذلك تكون المحكسة المحالم المحددة المحددة ألل تكون المحددة المحددة المحددة ألل تكون المحددة المحددة

المحكمة المختمسة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظنين ؛ أي انخفت خسابطا ثابت هو اغلبية المحاكمين التابعين بحبكم وظيفتهم لجهمة واحدة ، فإن تسماوي العمد عمين رئيس مجالس المدولة المحكهة المختصة بقسرار منه ، كما بينت المادة ٢٥ من القانون المنكور الفسابط الدي على اسساسه يقدوم توحيد حهية المحاكمية التأديبية اذا ما اختلف المبوظفون المسمون للمحاكمية عى المستوى الوظيفي ، فنصت عي فقرتها الشائية عملي أنه « واذا تعبد الموظفون القدمون للمحاكمة كانت المحكمسة المختصية بمحاكمة أعلاهم درجسة هي المختصصة بمحاكمتهم جميعا ؟ . وكسذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، غان الشسارع يتجه دائما الي توحيد المحاكيسة أن تعدد المحاكيسون بنساء على الضسوابط التي يعينها والتي تقسوم اما على مكان وقسوع الجريمة ، أو مرتبسة الجهـة التغـانية في التـدرج التضـائي كولاية محكمـة الجنـايات في. نظر الجندة تبعما لاختصاصها بنظر الجناية الرتبطة بالجنحة ، أو غمم ذلك من الضوابط . وكمل اولئك قاطم عنى الدلالة على ان الأمسال المسلم به عنسد تعسدد المحاكمسين هو وجسوب تجميعهسم أمام جهسة واحدة في المحاكسة ، للاعتسارات التي تقتضيها المسلحة العامة حسيها سلف ايفساحه . ولذلك غانه الساكان القانون رقم ١١٧ لسينة ١٩٥٨ بشيان اعدة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية في الاقليم المحرى قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهمة المحاكية التأديبية اذا ما تعدد المحاكيون وكدان بعضهم حسن الناحين عن الهيئة أو من العبال والبعض الآخر من الداخلين مي الهيئة ، قانه _ بناء على الأصل المتعدم ونزولا على الحكمة التي يتسوم عليها هذا الأصبل ، وهي حكسة ترتبط بالمسلحة العسابة _ يجب أن تسكون محاكمية الفسارجين عسن الهيئية والعمال أمام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمية الموظفين الداخلين في الهيئة قياسب على ما نصت عليب المسادة ٢٥ من القسانون المحفكور في حالة اخت الف المساكبين في المستوى الوظيفي ، أذ جمسات الاختمساس

للجهة إلى تختيس وجلكية إجلاهم درهية ، وليس من شبك لن المنطقة الداخل في العينية إجلاهم درهية ، وليس من شبك لن المنطقة الداخل في المعتمدة إعبان المنطقة المنطقة عن الخاصة المنطقة المنطقة عن المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة في المنطقة في المنطقة في المنطقة في المنطقة في المنطقة والمنطقة والمنطقة

(طمن ٨٨٨ إيسنة و ق - چليية ١١/٥/١٥٥١)

قاعبيدة رقيم (۲۲۲)

: المسلما

٠ وجدوب تجديم المحتبين عنييد تعسيدهم ايدام جهيية

يلخص المكم:

بن الاحسول المسلمة في الجدائدات جبيدا جنائية كانت لو بالإحسامة ، أنه أذا توسيد المحائدسون قال منصوحة من تجييمهم المدى المحائجة السامة ، أذ لا يدفى ما في تصدد المحائدات اسام جهات مختلفة المسلمة ، أذ لا يدفى ما في تصدد المحائدات اسام جهات مختلف من احتمال التفساري في الاحسام أو الجبراءات والمهافية من المسارع دائما متحما لا يتنقل المسارع دائما متجهة المحائجة بالإنسمة ألهم جبيما وابنة ذلك ، في محمل المحائدات اللابيدية ما منت علم المسادة ؟؟ من القالون رقم ١١٧ السنة ١٩٥٩ ، عند تصدد المحائديان المتحمون بالتحمية والمحمون المحائدات اللابيدية معدد المحائدات المحمون برتبط بعضو بالمحمون بالتحمية والمحمون بالتجافية والمحمون بالتجافية والمحمون بالتحمية المحمون بالتجافية من المحمون بالمحمون بالتحمية المحمون بالتجافية والمحمون بالتجافية أن المحمون بالتحمية المحمون بالتجافية أن التحمون بينا التجافية المحمون بينا المحمون بالمحمون بينا المحمون بالمحمون بينا بالمحمون بينا بالتحمية أن المحمون بينا بالمحمون بالمحمون بالمحمون بينا بالمحمون بينا بالمحمون بينا بالمحمون بالمحمون

ينسوم على أسساسه توحيد جهدة المحاكمية ، وهدو أولا الجهدة أو الوزارة التي وقعت فيهما المخالفة أو المخالفات المسفكورة ، أو بعداً ة الخسرى مكان ارتكابها ، مان تعسفر ذلك تسكون المحاكمة المسلم المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها المدد الكبر من الموظنين اى اتخدت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحاكسين التابعين بحكم وظينتهم لجهمة واحمدة غان تسماوي المعدد عين رئيس مجملس الحولة المحكمة المختصمة بقرار منه .. كما بينت الماة ٢٥ مين التانون المنكور الفسابط المذي على اسساسه يتوم توحيد جهسة المحاكيسة التأديبية اذا ما اختلف الموظفون المسحبون للمحاكية في المستوى الوظيمني ، فنصت في فترتهما الثانيمة على انه « واذا تعمد المسوظهون المتسدمون للمحاكمسة كانت المحكمسة المختصسة بمحاكمسسة املاهم درجة هي المنسبة بمحاكبتهم جبيعا » • وكذلك في مجال المحاكمنات الجنائية ، مان الشارع يتجله دائمنا الى توحيل المحاكبة أن تعدد المحاكسون بناء على الفسوابط التي يعينها وأنتى تقسوم أما على مسكان وقسوع الجريمسة واما على مرتبسة الجهسة التضائية في التسدرج التضائي كولاية محكسة الجنايات في نظر الجندة تبعها الخنمها بنظر الجنهاية الرتبطة بهها) أو ملى غسير ذلك من الغسوابط ، وكل أولئك تاطع في الدلالة على أن الأمسل التسرر مند تعدد المحاكمين هو وجبوب تجبيعهم امام جهبة واحدة عي المحاكمية ، للاعتبارات التي تتنفيها المسلحة العبابة حسيما مسلف ايمساحه ،

(طعن ١٢٣ لسنة ٨ ق _ جلسة ١/١١/٢١)

المسدة والمرازع المرازع المرازع المرازع

البــــدا :

سحكوت القسانون رقسم ١٩٧ لسحنة ١٩٥٨ عن تعمين المكسة أو جهسة المحاكسة التلابيسة اذا ما تعمسه المحاكمسون وكان بنهسم الداخسل في الهيئسة والضارج عنها أو العمامل سوهسوب اهسراه الملكمة المام المحكمة التلاييسة التي تختص بمحلكمة المرطفسين الداخلسان في الوشسة •

ملخص الحكم :

لثن كان التسانون رقسم ١١٧ أسسفة ١٩٥٨ قسد سسكت عسن تعسين الحكيمة أو جهمة المحاكمية التأديبيمة ، أذا ما تعدد المحاكميون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العبال والبعض الاخسر حين الداخلين مي الهيئة ، عانه بناء على الاصل المتقدم ونزولا على حكيمة التي يتسوم عليهما همذأ الأمسل وهي حكيمة ترتبسط بُالمِلِمة العِلمة _ بحب أن تكون محاكمية الفيارجين عن الهيئية والعمال امام المحكسة التاديبة التي تختص بمحاكمسة المسوطنين الذاخلين في الهيئة ، تياسنا على ما نصت عليمه المادة ٢٥ مسن التانون المذكور في حالة اختلاف المحاكمين في المستوى الوظيفي اذ حمات الاختصاص للجهة التي تختص ببحاكهة اعسلاهم درجة . وليس من شيك في أن المنوظف الداخل في الهيئسة بوجيه علم هنو التدرج الوظيفي أعسلي مسن الضارج عن الهيئسة أو العمسال ، لسدا كانت الفسمانات لمحاكمت تأديبها اقسوى وأوفى ويهدده المسابة يتبع المستخدم خسارج الهيئسة او العسامل تلك المحكمسة التأديبيسسة مي الماكسة ولا يمسيره ذلك ، بل هي ضحانة يغيد منها تبعسا ، ولا يفسي من هذا _ للحكمة التي سلف بيانهما _ عصدور قصرار رئيس الجهدورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشنان قصواعد تناديب عمسال اليوميسة ، أو القسرار الوزاري رقسم ١٠٨ لسسفة ١٩٦٠ مسن السيد وزير الموامسالات في ١٨ من ديسمبر سينة ١٩٦٠ بأصيدان لائمة الجسزاءات التأتيبيسة لمسوظفي هيئسة سسكك هستيد مصر .

(طمن ٩٢٣ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢/١١/١١) .

رابعا .. النساط في تحديد اختصاص كل من المسائم التاديبية هو بمسكل وقسوع المنافقة

قامسدة رقسم (۲۲۴).

اليسطان

القابط في تصديد دائسرة اختصاص كل مسن المساكم التدبيبة هو بسكان وقسوع المفاقعة النسبوية الى العسائل وليس يصكل عيل العسايل عند اقسابة الدعسوى التلديدية ومسن تسم فإن نقس المسابل بعدد ارتسكام المفاقعة الى جهة المسرى تقسع في دائسرة اختصاص محكسة تلديبية أخسرى لا يعسول دونًا اختصاص المحكسة التي تتمها الجهة الأولى في محاكسة العسابل ساسساس للك نص المسافر بالقانون رقسم المسافر بالقانون رقسه المسافر بالقانون رقسه المسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالمسافر بالقانون رقسافر بالمسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالمسافر بالمسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالمسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالقانون رقسافر بالمسافر بالقانون رقسافر بالقانون بالقانون

ملخص المكم :

ومن حيث أنه عن طعسن رقسم ٩٩٣ لبسنة ٢٠ ق القسام في حسكم المحكسة التأديب قوارتي التربيسة والقعليسم والفرانة في الدمسوي رقسم ٢٠ المسنة ١٥ ق والذي قضي بهمم المقتصنا من المحكسة بنظسر الدمسوي وباحالتها الى المحكسة الثاديبية بالاستكفرية تأسسيسا على وقسوع محل عبسل المخالفة وقت الدمسوي بالاستكفرية ٤ مسان المسادة ٨ من القسادة ٨ من القسادة ٨ من القسادة من المسادة ٨ التاديبيسة للمسادين من مستوى الادارة تقضى بأن يسكون مقسار المساكم التلابيسة للمسادين من مستوى الادارة المساكم المساكمة التلابيسة للمسادين من مستوى الادارة المساكمة المساديبيسة للمسادين من مستوى الادارة المساكمة من المستويف المساكمة في التاديبية للمسادين والشسسات في

التاهرة والاستكندرية . . . ويجوز بقرار من رئيس مجساس الدولة انشاء محاكم تاديبية في المحافظات الأضرى ويبين القسرار عسددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعسد اخدذ رأى مسدير النبسابة الإدارية . وتنص السادة ١٨ من القسانون المنكور على أن تسكون محاكمة المساملين المنسوية اليهسم مخالفة واحدة أو مخالفسات مرتبطة سعضها ومحسازاتهم امام المُحكسة التي وتعت في دائسرة اختصاصها المفالفة أو المفالفات المذكورة ، ماذا تعمنر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس السدولة بقسرار منسه ، ومقساد ذلك أن قانسون مجسلس الدولة جعل المتساط في تصديد دائسرة اختصاص كل من المساكم التأديبيسة بمسكان وتسوع المخالفسة أو المخالفسات المسسوية الى العامل او المامانين المالين الى المحاكمة التاديبيسة ، وليس مكان عمل مــولاء عنــد اتــامة الدعــوى التاديبيــة عليهم ، ومن ثــم قان المسول طنينه فالسوفا عي تصفيد المكسة المتصبة بنظس الدمسوي هسو منكان وتناوع المفاللسة أو المفاللسات ولو نقسل من نسببت أليهسم هـذه المفالنسات يعدد ذلك الى عبسل عي جهسة أخسرى تقسع عي دائرة اختصاص محكمة تاديبية أخسرى اوهدذا الضابط يتفسق مع طبائع الأشمياء وحسن سمير المصلحة العمامة ، باعتبار أن الجهسة التي وقعت فيهسا الخافسة تمستطيع أن تقسدم ما قسد تطالبسه المحكيسة من بيسانات أو بمستندات في وانت مسلائم يسمساعد على سرعة التمسل في الدمسوى ١٠١

وبن حيث أن قسرار رئيس مجلس السنولة رقسم ١٤٨ لمسنة ١٩٧٣. بالشاء محكمة تأتيبة بعينة اسيوط قسد قضى بأن يشمل المتساص هذه المحكمة الدعاوى التأتيبة والمعمون الخامسة بالعالميان في محافظات اسسيوط وسوهاج وقنا واسوان والوادى الجديد ووحدات الحكم المصلي في هذه المناظات ، وعلي أن تبدأ هذه المحكمة اعبالها اعتبارا من أول اكتروبر مسنة ١٩٧٣ كيا نص القرار المذكور على أن جبيع القضايا التي السيحة

بهتضاه من اختصاص تلك المحكسة وتكون منظورة أبسام احسدى. المساكم التاذيبيسة تحسال بحالتها اليها بقسرار من رئيس المحكسة ما لم تسكن الدهسوى مهيأة للفصيل فيها .

(طمنی ۹۹۳ اسنة ۲۰ ق ، ۱۰۹ اسنة ۲۲ ق ـ جاسة ۲/۲/۲/۱۹۱۱

قاعسدة رقسم (۲۲۵)

البسسوا :

التساط في تصديد دائسرة اختصاص كسل مسن المساكم التنبيبة هو بمسكان وتسوع المخالفة أو المخالفة التنبيبة هو بمسكان وتسوع المخالفة ألل المسامل أو المساملين المسامل أو المساملين المساملين ألى المعلوبية وليس مسكان عمسل هسؤلاء عنسد أقسابة الدعسوي التاديبيسة عليهم سانتيجة ذلك: أن المسول عليسه القسويا في تصديد المحكمة المختصة بنظاسر الددوى هسو مسكان وقسوع المخالفة أو المخالفة المسرى تقسيع في دائسرة اختصاص محكسة تكييبة المسرى .

ملقض العكم :

ومن حيث أن المادة 14 من التانون رقم 92. لسمة 1977 بشمان مجلس السدولة تقضى بأن يكون مقسار المصاكم التاديبيسة للمساملين من مسستوى الادارة العلبا في القاهرة والاسكندرية . . . ويكون مقسار المحسكم التلديبيسة للعساملين من المستويات الأول والثماني والشالت في القساهرة والاسكندرية ويجوز يقسرار من رئيس مجلس السدولة انشماء محساكم تلديبيسة في المحافظات الأخسرى ويبسين القسرار عددها ومقسارها ودوائر اختصاصها بعد أخسد راى مدير النيابة الادارية . وتعمر المسادة 11 متالي المنافئة واحددة أو مخالفسات المتحددة المحالين المنسوبة البهم مخالفة واحددة أو مخالفسات

- {Y} --

سنة 1971 من المحكسة التلاييسة بالاستكدرية عن الدهبوى رقم ١٢٣: لنسنة ١٧ ق بعدد أن أديسات البهسا تنفيسذا المستم الملعسون غيه سـ قسد مسدر من محكسة غير مختصسة ومن ثم يتعسين عدم الاعتسداديه م

ومن حيث أنه لما تقدم من أسسباب غانه يتعدين الدحم بتبدول الطعن تسكلا وغي موضدوعه بالغساء الدحم المطعدون غيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعسالين بوزارة المسحة بنظسر الدعدوى وباعادتها النها للفمسل في موضوعها .

(طعن ٤٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٨٠)

المستة ما (۲۲۲)

المسادا:

الناط في تصديد دائرة اختصاص كل من المصاكم التلابيسة هـ بمـكان وقـوع المخالفة أو المخالفات النسـوية الى المصائل أي المصائل أي المصائل ألى المحاكمة التلابيسة ـ قواعد توزيع الاختصاص بين المحلام التلابيسية وفقا المصـكام الماسون مجلس الـحولة من المنظـام ألمـام ـ لا يسـوغ أعمـال هـكم المادة ١٠٨ من قلسون المرافعـات والـدى يهـكم قواعـد توزيع الاختصـاص بين مهـكم القضاء المادى بتمارضـه مع نظـام توزيـع الاختصـاص بسين المحاكم التلابيسية •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المسادة ٨ من القسادون وقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٧ بشسان مجسلس السدولة تقضى بأن يسكون مقسار المحساكم التأديبية للمسالمين من مسسنوى الادارة العليسا في القساهرة والاسسكندرية ، ويسكون مقار المساكم التأديبيسة للمساملين من المستويات الأول والشسائي واللسالت عوالمسة بيعضنها ومجساراتهم أشاتر المحكنية التي وفعت في دائس ة اختمننامها التفالقية أو المقالفيات المشفكورة فالأا تغنيل تغيين المحكسة فينظها رئيس منهاسان السدولة بعسرار مستة ، ومنساد تلك ان قانسون مجملس الدولة جعل المناط في تحمديد دائسرة اختصماص كتل من المسلكم التاديبية بسكان وشوع المخالفة أو المخالفيات التنت وينة التي القسامل أو المساملين المسالين ألى المداكسة التأديبية ، وليس مسكان عمسل هـ ولاء عند اتامة الدعدوي التاديبية عليهم ، ومن ثم قان المصول عليسه قائسونا في تحسديد المحكمسة المختصبة بنظر الدمسوى هو مسكان وقشوع المقالفتنة أو المقالفسات ولو نقسيل مس نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمسل عي جهسة اخرى تقسع في دائسرة اختصاص محكسة تأديبيشة ، وهذا الفسيابط يتنسق مع طبسائع الأشسياء وحسن مسير المسلحة المسامة ، باعتبسار أن الجهسة التي وقعت نيهسا المخالفة تسستطيع ان تقسدم ما شد تطلبه المحكمة من بيسانات او مستقدات في وقت مسائم يسساعد على سرعة النصل في الدموي ومن حيث أن المسيدة كانت مسن ألماملين بمحافظة الفيدوم وقدد نسب اليها ارتكاب المخالفات الزخهاة اليها بدائرة هذه المانظية ، وإذ أحيات المذكورة إلى المَفَاكِمةَ التَّانِيسِةَ قان الاحْتمان بماكِبتها تاديبيا ينعقد الى المعكسنة التاديبيسة للعساملين بوزارة المسحة او من سم عليس محيحا ما ذهبت البينه تلك المحكسة من انها غير مختصسة ينظسر الدعسوى بعسد أن نقسات المخالفية إلى مدينية الإنسكندرية طالمتنا أن معينسال تحسديد المحكسة التانيبيسة المختمسة على ما سسلف بيساته هو مسكان وتسوع المخالفة وليس مقسر عمل العسامل المسال الي المحاكمسة .

وبن حيث أنه أنسا كان ما تقسدم أغان المستكم الطماون فيسه وقسد تضى بعستم اختمسناص المتكيسة بنظس الدعسوى وباحالثهسا الن المحكسة التاديبيسة بالاسسكندرية يسكون قد اخطسا في تطبيق القسانون . وترتيبا على ذلك يسكون الحسكم المسادر إيجلسنسسة 15 من فيسرايل

عن التباهرة والإسكتفرية ويجبوز بتبرار من رئيس مجباس السولة التأساء محاكم تأديبيسة في المخافظسات الأخسري ويبسين القسسران عُدِدُها وَمُثَارِها ودوائر اختصاصها بمد أن احدد رأى مدير النيابة الإدارية . وتأمن المسادة ١٨ من القسانون المسفكور على ان تسكون محاكمة المسابلين المسسوبة إليهم مخالفتة واحسدة أو مخالفسات مرتبطسة بيعضها ومجازاتهم أمام المخاصة إلتى وقعت في ذأنارة اختمناسها المخالفة أو المخالفات المنتكورة فاذا تفائل تعيتين المحكمة عينها رئيس مجالس الدولة بقرار منت وتفاد ذلك أن قاتدون مجلس الدولة حمل الناطني تحديد دائسرة اختماص كل من الماكم التاديبية بنكان وشبوع المقالفة أو المقالفات المسبوبة ألى المسامل أو المساملين المعالين الى المعاكمة التأديبية وليس مكان ممثل هؤلاء عند السامة الدعموى التاديبيمة عليهم ، ومن ثم نان المعمول عليه تاتسونا عن تحسديد الحكيسة المختصسة بنظسر الدمسوى هسو مُسكان وُقسوع المخالفة أو المُخالفات والو تقسل من نسب اليهسم هذه المقالتيات بعيد ذلك الى عبيل في جهية اخترى تتم في دالسرة الهتمسياس محكسة تاديبيسة الحرى ، وهسدًا الفسياط يتفسق مسم طبسائع الأسسياء وحسن سسير المسلحة الفسامة ، باعتبسار أن الجهة التي وقعت فيها الخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلب الحكمة بن بيسانات أو مستندات في وقت مسلائم يسساعة على سرعة الفصل غى الدمىسوى •

ومن حيث أن قدرار رئس مجلس الدولة رقدم ١٤٨ المسئة ١٩٧٣ بالقساء محكسة تلاييسة بعدينة السيوط قد قضى بأن يشسمل أختماص هذه المحكسة الدعاوى التلاييسة والطعون الخاصة لإلمالمين في مخالفات السيوط وسدوهاج وقتا والسوان والوادي ألمديد ووهدات المحكم المحلى في هذه المخافظات ، على أن تبدأ هذه المحكمة إعمالها عقبارا من أول اكتصور مسئة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن المدعنى كان من المسلملين بتفتيشن محطسات وطلمبات

تجسع حسادى وقسد نصب اليسه أنه في ٢٧ من فبسراير مسنة ١٩٧٣ وضعع نفسه ووضع الشسيهات بأن احضر احسدى المسيدات المي منسزله داخسل المستعبرة المسكنية الخاصسة بالتنتيش دون مسراهاة المبرية المسكنية الخاصسة بالتنتيش دون مسرر دون المبرية المسكن وتوجبه إلى مسئرله بقصد ارتسكا، بعض الاخطساء المسرية . وبعد أن أجس الجهسة الادارية تحقيق فيهسا نسسب الى المسدى المسدد أن أجس المسكن المسكن المسكن عشر يوما مسن مرتبسه مع أبعساده عن تقليش معطسات المبسات المبعد حسادى من مرتبسه مع أبعساده عن تقليش معطسات المبعد حسادى وحسرية، به من المسلحى حتى يتسزوج .

ومن حيث أنسه متى كان ما تقسدم قان نظر الطعسن في القرار المسار اليسه يحكون من اختصاص المحكسة التأديبيسة بأسيوط طالب أن تصديد المحكمة التاديبية المختصبة _ على ما مسلف _ بياته _ همو محان وقدوع المفالفية ، وإذ أتسام المدعى دعدواه في ٢٢ من ينساير سسنة ١٩٧٤ بطسلب الفساء التسوار المسفكور المسام المحكسة التاديبية للمسامان بوزارة المسناعة ، ودفعت الجهسة الادارية بعدم اختصاص المحكسة معليا بنظر الدموي ، نقد كان من المتعين على المحكسة أن تتضى بعدم المتعساميها بنظسر الدعسوى وباحالتها الى المحكهة التاديبية باسبوط ، باعتبار أن الدفيع بعدم الاختصاص المصلى لمصاكم مجلس السدولة على ما جسرى عليسه قضاء هدده المحكهة من الدنسوع المتعلقة بالنظسام العسام التي تشار غي اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكسة من تلقاء نفسها ان تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجدوده ، لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجمة في الاستناد الي حسكم المسادة ١٠٨ من قاتسون الرافعسات المنيسة والتجسارية عسلى ما خلص اليمه الحكم المطعمون فينه للقمول بمستوط الحسق في اسداء النفيع بمسم اغتمساص المحكهة التأديبية للمساملين بوزارة المسناعة ، لابدائه بعد طلب رفض الدعسوى موضوعا ، لا هجسة في ذلك لأن تواعد توزيع الاختصاص بين المصاكم التاديبيسة وفقسا

لأحكم تالنبون مجلس الدولة على ما سلف بيسته ، من النظام المسام اللذى لا يجبوز معمه لأى من اطبرات الخصوبة مراحبة أو ضمنا أو للمحكسة ذاتها الشروع على تبواعد توزيع الاختصام هذه ، وبهدذه المتابة لا يعسوغ أعهال حكم المسادة ١٠٨٨ مرانمات سلف الذكر والذى يحكم تواعيد الاختصاص بين حساكم التنافي المعادى ساقت الذكر والذى يحكم تواعيد الاختصاص بين حساكم التابييسة .

ومن حيث أن الدحم المطعمون فيه وقد ذهب غير هذا الذهب ع مانه يكون قد أخطا في تطبيع القائون وتأويسله ويتعين والأمسر كذلك الدحم بتبول الطعنيين شكلا وفي موضوعها بالغماء العكم المطعون فيمه وباختمساص المحكمة التاديبيسة بأمسيوط بنظسر الدعوى وباحالتها اليها للفصل فيها •

(طعني ۲۷ ، ۶۸ اسنة ۲۲ ق ـ جاسة ۱۲/۱۲/۱۳۸۱)

قاعسدة رقسم (۲۲٪)

المسحاة

العبرة في تصديد المحكسة التلديبية المختصسة هو بمكان وقرع المخالفسة — النفع بعسدم الاختصساص المصلي من الدفوع المتعلقة المنطقة المسلم التي تقسار في اية حسالة كانت عليها الدمسوى — بالفظام المسام التي تقسام أن تبحث اختصساصها ولسو لم يطلب المحسوم — لا يجسوز لأطسراف الخصسومة ولسو باتفاقهم مراحسة أو غسيمنا المضروح على قواعد توزيسع الاختصساص — لا مجسال لاعمال نص المسادة ٢٢ من قانسون المرافسيات والتي تقساقي بالاختصساص بين محساكم القفساء لتعارضها مع نظسام توزيسع الاختصساص من المحاكم التغليب سببة .

والقص الفكام:

أن المُدِّمي كان رئيسًا الجمع الخدمة الذاتية بحيثة بنها عُم نسب الله بهذه المسعة ارتكاب المَالفات التي مسدر القسرار المطمون فيسه بمجساراته عنهسا ومن ثم فأن نظَّسر الطُّعن في القسرار، المنكور يكون من اختصاص المكسة التادييسة بطنطب طالما أن العبرة في تصديد المكبة التأديبة المختمسة - همو بمكان وتسوع المخالفسة واذ اتسام المدعى دعسواه امام المحكمة التأديبية للعاملين توزارة التبيون ، فقد كان من التمين على الحكية أن تقضى بعيدم المتميناميةا بتظر الدموي وبالمالتها الى المعكية التأنيبية بطنطا باعتبال أن التفتع بعدم الاختصاص المسلى المساكم مجانس المولة الله على ما جاري عليه تقياء هاده المحكمة من النفسوع المتعلقية بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانتُ عليها الدموي ، بل وللمحكيسة مَنْ تَلْتِسَاء تَعْمَنْهَا أَنْ تَبْعَثُ فِي أَخْتُمْسَامِنِهَا قَانَ ثَبِتَ لَهِسِسًا عدم وجوده ، عمليها أن تقضى بعدم أختصاصها من تلقام نفسها ، ولا حجة فيها ذهبت اليه الشركة المدعى عليهسما في مجسال التعقيب على الحسكم المسائل ... ان المسدعي وقد اقسام دعسواه أمام المحكسة التأديبيسة للمساملين بوزارة التمسوين بالقساهرة ولم تدمسع الشركة بعسدم اختصاص هدده المحكسة بنظس النسزاع ، عانها تكون قد اتفقت بهم المدعى على اختمساص هذه المحكمة اعبسالا لنص المسادة ٦٢ من قانون الزامفيات الدئيسة والتجسارية • لا حجسة عن ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المصاكم التأديبية ونقسا لأحكام قاندون مجلس الدولة على نحو ما تقدم ذكره من النظام العلم الذي لا يجوز معمه لأي من اطمراف الخصومة أو جميعهم مراحسة أو ضبيدًا ، ولا للبحكية ذاتها الخروج على قبواعد توزيع الاختصاص هذه - ويهذه الثابة لا يسوغ اعمال حكم المادة ١٢ من قائسون الرائمسات مسالف الذكر والتي تتعطق بالاختصاص بين مصاكم القضاء العادى - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المساكم التأديبيـــة . ومن حيث أن الحكم المطمون نيبه وقد ذهب غير حسدا: المدهب ، وقصد في موضوع الدموي عاله يسكون قد حسافه المسافون واخطا عن تأويله وتطبيقه ويتعين والأمر كذلك الجكم بنبول العلم شدكلا وفي موضوعه بالقساء الحكم المطمون فيبه وباختماله المحكمة التاوييسة بطنطاً بنظر الدموي وباحالتها المهالية المعالية المناسات فيها .

(طمن ٥٠١ اسنة ٢٣ ق _ جلسة ٢٠/٤/١٩٨٢)

قامِستة رقِسم (۲۲۸).

البــــنا :

الدغم يم يم يم الإختصاص الحملي الحمائي مجلس البدلة بسن اليفوع المتعلقمة بالقطام المسام التي تثمار في أية حمالة كانت عليها الدعوى ما المحكمة ذاتهما ومن تقماد انسسها أن تبحث في اختصاصها: غلن ثبت الهما عدم وجموده تقفي بصدم اختصاصها •

يلقص الحكم :

ان تفساء هذه المحكسة قد جسرى سامى غسرها ما جساء بنتسرير الطعن المسائل سامى مان الدفسع بعسم الاختصساس الحلى لمساكم مجسلس السولة من الدفسوع التملقسة بالنظام العسام التي تتسار في اية حسلة كانت عليها الدعسوى بل وللحكسة من تلقساء نفسها ان تبحث في اختصساسها من تلقساء ننب لها عدم وجبوده لهسان تقضي بعسم اختصساسها من تلقساء نفسسها ، ولا حجبة في الاستباد الى جسكم المسادة مم المناسبة والمسارية على المسالد المسابق المناسبة والتوسارية على المسابق المناسبة والتوسارية على المسابق المناسبة والمسابق المناسبة بعسم اختصساس المحكسة التاديبية بعسم ابسداء الدامية المناسبة بعسم احتصاص المحكسة التاديبية بعسم المحالة المناسبة بعسم المحالة المناسبة على المسالدولة على المسالدولة على المناسبة الم

ها سلف بياته من النظام العدام الدى لا بجدور معه لاى من اطراف المخصوبة مراحة أو ضهنا أو المحكسة ذاتها الخسروج على تواعد الاختصاص هذه و وبهده الشابة لا يسبوغ فى هذا الشاب المهال حكم المادة ١٠٨٨ من قانسون المرافعات سساف الاشارة والمذى يصكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء المحادى و لتعدارض مسع نظام توزيسيع بين محاكم القضاء المحادى و لتعدارض مسع نظام توزيسيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية .

ومن حيث انه لما كان ما تقسدم وكان الشابت ان المخالفة المنصوبة الى المسدى قد وقعت اسان عسله بمستشفى المسسدر بالجيرة التبعية المسحد بالجيرة التونية المستوية بالجيرة المستورا المعصون فيسه بمجسازاة المستعيد بخصسم يوسين من مرقبه لها ثبت في حقسه ، فائه لذلك يسكون المسلما في الملعن في هذا المسرار المعاسودا للمحكسة التاديبيسة عنها تدوقعت في دائسرة المنتصاص تلك المحكسة المناديبيسة مناطعين بوزارة المستعيد باعتباران المخالفة التي جسوزي المدعي ما المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وقفي بصدم المنتصاص المحكسة المناديبيسة المناطعة المناديبيسة المناطعة المناديبيسة المناطعة المناديبيسة المناطعة المناديبيسة المناطعة المناطعية المناطعة المناطعة المناطعيدة من قسواعد النظام المسام المنطسة بيتوزيسع واصدر قاصدة المناطعة المناطعية .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب غانه يتعسين الصحم بقبول المامن شكلا وفي موضوعه بالقاء الحكم المطعون المسادة الدعوى الى المحكمة التأديبة للعاملين بوزارة الصحة للفصل فيها مجدداً من هيئة التفساء .

(طعن ۸۸ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۱/٤/٤٨١)

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

المسادة ٨ من قاسون مجنس السدولة المسادر بالقسادي رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ - القساط في تصديد دائرة اختصاص كل مسن المساكم التاديبية بمسكان وقسوع المخالفة المسسوبة للمسامل أو المسلمانين المحاكمة التاديبية وليس مسكان عمسل هسؤلاء عنسد اقسامة الدعوى التاديبية عليهم أو نقلهم الى عمسل هسؤلاء عنسد القابة المدعوى التاديبية عليهم أو نقلهم الى عمسل في جهة تقسع في دائسرة اختصاص محكمة تاديبيسة الحسرى — اسساس ذلك الجهمة التي وقمت المسائمة تستطيع أن نقسم ما قسد نطابعه المحكمة من بيسانات أو منستندات في وقت ملائم بسساعد عسلى سرعسة أفضسل في الدعسوى •

ملخص الحكم : . .

ان المسادة A من القسانون رقسم V) لسسنة ۱۹۷۲ بفسان مجلس السولة تقضى بأن يحكون بقار المصاكم التاديبية للمسابلين من مستوى الادارة العليسا في القساهرة والاسسكندية ، ويسكون مقسار المصاكم التاديبية للمسابلين من المستويات الأول والتساني والقسائي والناشات في القاهرة ويجسوز بقسوار من رئيس مجساس السولة انشساء بحاكم تاديبية في المحافظسات الأخسري وبين القسرار صددها وبقسارها ودوائر اختصساسها بعسد الخدراي مدير النيسابة الادارية وتفس المادة ودوائر المسانون مسانون المسانون مسانون مسانون المسانون مبانون المسانون مبان المسانون مبانون مبان المسانون مبانون المسانون مبان المسانون المسانون مبانون المسانون مبان المسانون مبانون المسانون مبانون المسانون مبانون المسانون المسانون مبانون المسانون مبانون المسانون ا

مى تحسيد دائرة اختصساس كل من المساتم التأديبية بمسكان وقسوع المخالفية المنسوية الى العسلى أو العساملين المخالفيين الى المماكسة التاديبية وليس مسكان عمل هدؤلاء عند أقسامة الدمسوي التأديبية عليهم ، وحدن ثم غان المحسول عليه تأسونا في تصديد الحكسة المختصبة بنظر الدمسوى هدو مسكان وقسوع المخالفية أو المخالفة المسلمة على حجمة بقيم على المسلمة المحسدة بن يسائلة المحسدة من المسلمة المحسدة المحسدة من يسائلة أو مستقدات غي وقت ملائم يساعد على سرعة الموسدة من يسائلة أو مستقدات غي وقت ملائم يساعد على سرعة المحسدة بن يسائلة أو مستقدات غي وقت ملائم يساعد على سرعة المحسدة بن يسائلة أو مستقدات غي وقت الملائم

(طيعن ٨٥ لسنة ٨٨ ق - جلسة ٢١٨٤/١٨٨١).

قاعسدة رقسم (۲۳۰)

: 12-41

توزيع الاختصاص بين المصلام التلاييية حصام المحكة التلاييية الوزارة التربية والتعليسم بعدم اختصاصها بالغصل في الدعوى واحالتها الى المحكمة التلاييية بالاستخدية بالسناده الى اعتقادها بأن الحرسة التابع لها المهسم تابعة المطلسة المستخدية التعليبية بينها هي تابعة المفقة القاهرة الشمالية والطواؤه على خطا في تحصيل الواقع ادى الى خطا في تطبيق المساون بالمساون المساون المس

ملخص الحكم :

لما كان الشابت من الأوراق ان بدرسية رئيسية الهندائيية إنسية المسابت من الأوراق ان بدرسية رئيسية المناهبية المناهبية ، فيان الجديم المطب ون عبسيم اذ تشهد

بلختمساض الحكسة التلاييسة بعديسة الاستخدرية تسد التبس الاسر:
عليسة . تلسوهم أن المدرسة في تسسينها ، منسسوية الى مستكان
وجسودها ، ويسكون تسد لخطساً في تحصسيل الواتسع خطساً أدى الى
وقسوده في خطساً في تطبيق القسادون ، مها يتمسين مصبه التمساء
بالمسالة وباختمسامي المحكسة التلاييسة لوزارة التربيسة والتعليم بنظر.
الدسوق التلاييسة المسار اليهسا واعادتها الهما المفصل نهبا .

إطعني ١٠٢٨ - ١٠٧١ استة ق حجاسة ١١/٢/٢٢٢١)

تعاسيسيق:

العبرة في النبعية التي تتصدد على أساسها المحكسة المفاصة بدانيها العسامل ؛ هي بالنبعية التي كانت قائمة وقت أركبابه المفالفية غان كان المسامل تابعيا أوزارة معينية وقت ارتبكابه المفالفية ؛ كانت المحكسة المفتصية بهيذه الوزارة هي المفتصية بتليبيه ، وأو أصبح يعفيهم بيتبع وزارة أنضري ، غان تصدد المنهيين ويبيع بعفيهم الاضر وزارة أنضل في اختصياص محكسة معينية ويبيع بعفيهم الاضر وزارة أضري تنضل في اختصياص محكسة أخرى ؛ المفتد الاختصياص في هدف الصالة للمحكسة التي يتبعها المددد وزارة ، عينت المحكسة المختصية في هدف المسالة بقيرار بن رئيس مجياس السدولة .

ابا عن تحديد الاختصاص بين المصلح التاديبية التي بقسرها البساهرة وبين المحكم التاديبية التي بقسرها الاسكندية ، المتحدد القساهر تحقيقا لم اسسبه القساس بقسر وظيفة المسابل تحقيقا لم اسسبهدفه القسانون من تقريب التفساء التاديبي الى بقسر وظيفة المسابل بحقيقا لمسلام المستهدفه القسانون من تقريب التفساء التاديبي الى بقسر وظيفة ، تمكينا له بن تهيئة وسسائل الدلماع من نفسه ، وان تحديد هذا الاختصاص على الساس مسكان وقسوع المخالفة يصرم المسابل

من هدده الميرة الاعتسال وقسوع المخالفية في مسكان آخر غير مكان المراعة . وعلى ذلك غيان العبرة في تحديد الاختصاص المساف المحكمة التلديبية بعديدة الاستكندرية هي مقبر الوظيفية ، في المساف هذا المتربة المستواء الغربية في المساف المكلمية ، فإن تصدد الموظفون التابعيون لوزارة واحدة التهمون بارتبكاب مخالفية واحدة القيمة مخالفيات مرتبطة ببعضيها ، وكان مقبر وظيفة البعض يقبع في دائرة محكمة الاستكندرية والبعض الاضر خارجها ، غانيه المادة ٥٥ دائيرة المن التسون المالية المادة من المسافة المنابعة المسافة على مع اختساف المواقبة المحكمة عليهم مع المنابعة المسافة مع في حياز المتحدد المحكمة الدعمان وهم بحياز المتحدد المحكمة الدعمان عليهم المحكمة النابية الادربية ، (د. السيد محيد ابراهيم ما المرجع المسابق سع ١٥٥ و ١٠٠) ،

القسرع النسساني السائي المسائي المسائي المسائم المحكمة التلديبيسة الولاساكم التلديبيسة ذات اختصساص محسدود وتقهما صحاحبة الولاية المسامة في التسليب

قاعسدة رقسم (٢٣١)

المسائلان ١٦ ، ١٥ من قاتسون مجلس المسدولة المسائر بالقسادون رقيم ٧٧ نسسنة ١٩٧٧ عندنا المتصلص كمل من محكمة القضاء الادارى والمصاكم التادييسية – المصساكم التادييسية ذات المتصلص محدود ورد اسستفاء من الاختصاص العسام لمحكمة القضاء الادارى في المنسلوم المتارية – يتعسين تفسيس الاختصاص في أضي المسود قصر المتساس المصلام التادييسية عسلى الطمسون في عرارات المبرزاءات التادييسية المقسورة صراحة في القسسوائين واللواتح كمقسوية عن المفاقسات الماليسة والادارية — المبرزاءات المتنسلورة مبرك ادارى تختص بنظسس وهي المبرزاءات المستوردة باجسراء أو تصرف ادارى تختص بنظسس المساخة عبيا بعيب الانصراء الانتقام من المساخة في هذه القرارات المسلمة وينه أن تستهدف منهية المسلم أو معاقبتها المبل بالاجسراء أو التمرف الانتقام من المساخة العسام أو معاقبتها – أو بعيب المفروج على فالسدة عسامة بقسي الاهداف – بعان تستهدف مناحية المساحة ويتها المساحة ويتها المسلمة ويتها المساحة ويتها الم

يكفعن الحكم :

ان المسادة ١٣ من القسانون رقم ٧٤ أسسنة ١٩٧٧ بشسان بحلس المسعولة تنص على أن ﴿ تُختَص محكسة الشماء الاداري بالمصل مي المسائل أللمُسومَن عليها في السادة المسافرة عدا ما تختص سبه المحسكم الادارية والمصاكم التاديبيسة كمسأ تغتص بالعصل في الطعون التي ترغسع اليهسا عن الأحسكام المسادرة من المحساكم الادارية) وتنص المادة ١٥ من القسانون ذاته على اختصاص المحساكم التلديدية بنظير الدعاوى التأديبيسة وبنظس الطمون المتصوص عليها في البندين تاسسعا وثالث عشر من المسادة المساشرة وهي الطلبسات التي يقديهسا الموظف ون العموميون بالغساء القسرارات النهائيسة للسماملة التادسية وَالْطُعِونِ عَي الْجِزاءاتُ الموقعيةُ على المساملين بالقطياع المسام في المُصَفُّوذُ الْقُدَرُرَة قانسونا . والمستفلدة بن هذا النصيبين أن المحاكم الثانيينية ذات أختصاص مصفود ورد استثناء من الاختصاص ألمسلم لمحسة التضاء الادارى في مجسال النسازمات الادارية ، واسفا يتعسين تقسيره في أغسيق الحدود ، وهددًا يتنفى تمسر اختصاص المسلكم التاديبيسة على الطعن في قسرارات الجسرامات التاديبيسة المتررة مُسراحة مي التسوانين واللسوائح كمتسوبة على الخالفسات الاداريسة ألَّتي يرتكبها المسلماون ، أما الجسراءات المتنمسة وهي المسسراءات ألستوردة باجسراء او تصرف أدارى اخسر مما يعضل مى اختصساس مُتَكِيِّبَةُ التَّفساءُ الأداري مُهَدِّه يَسكون الطّعن فيهما امام محكمسة المتخساء الأدارى ويسكون النس عليهسا بعيب الانحسراف بالمسلطة ومن ضمورة أن تستهدف جهمة العمسل بالإجمراء الانتقسام مسن المسوظف أو معاقبته أو الانسرار أو أن تستهدف به تحقيق مصطحة عامة وأسكن بغير الطريق السذى رسسمه القانون خمسيصا لتعتيتها وهو مأ يغسرف بالخسروج على قامدة تخمسيس الأفسداف

ومن حيث أن تسرار نقل المطعسون فسده ليس من يسين القرارات التي تختص بها المسلكم الادارية وغقها لحكم المسادة ١٤ من غانسون بحساس السعولة المسار اليه وبن قم فان الاغتصاص بهسانه يكون لحكهة القضاء الادارى ذات الاغتصاص العام في مجال التازعات الادارية ، ولحكهة القضاء الاداري بالاستخدرة بي خت نظر الان الاداري بالاستخدرة بي نظر الان المطعون ضده صن موظعي مصاحة العصارك بالاستخدرة وناله عصل السعولة وتسام 1974 بالقساء الادارى بعديسة الاستخدرة وبن شم يسكون المستحد القضاء الادارى بعديسة الاستخدرة وبن شم يسكون المستحد المطعون فيسه قسد فصافه فيسا تضيفه من الديم بالفساء سرار المطعون فيسه قسد في الفساء المحاسطة المستخدرة ويتعين المخلك الديم بالفساء المحاسطة الاستخدرة ويتعين المخلك الديم بالفساء بعدم المناساء الادارى بالاستخدرية الاختصاص ، أما با قضى به المستحد المطعون فيسه المستحدة المستحددة في بها التفيي المناس المحددة المستحددة في بالمستحددة في المساب الدعون عن شعرار النسار ، همو مصبح فيها أنتهى السيار محسود عليها المستحددة على السبار الدعون عن المستحد محدولا على السبار الدعم عن اللمن المسالل.

(بطعن ١٤٨٠ السِينة ١٤٥ ق _ جلسية ١٩٨٤/١١/١٤ ع

قامستة رقسم (۲۳۲)

طلبات وقف المسليفن اهتياطيا وطلبات صرف مرتباتهم مسالمات المنتهين المسلف المسلمان المنتهين المسادة ٨٣ من القسانون رقم ٧٧ فسسنة ١٩٧٨ المسلم الاغتصاص بنظر طلبات وقف المسلمان وصرف مرتباتهم منسوطا بالمحكمة التليية المختصة بسكامل هيئتها حسكم المسادة ٨٣ من القسانون رقم ٧٧ فسسنة ١٩٧٨ نسسخ ضسمنيا نص المسادة ١٦ مسن قالمسوئ مصلم المسلمة ١٩٥٠ أنسنة ١٩٧٨ والتي كانت تقفى بلغتساهم والسي المحكمة التلايية بالقصال في هسكه المنافيات ،

بلغص الحكم :

تاسبتم اغن النصوص القانونيسة التي حسيت المهسة صاحبة الولاية بالتصمل في طليسات وقسف المسايلين عن العمسل احتياطيسها: ومرف مرتباتهم النساء مدة الوقف يتبسين أن السادة ١٦ مسن تانسون مجالس السدولة الصبادر في القانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « بصدر رئيس المحكمة قسرارا بالقمسل في طلبسات وقسف الاشتخاص المسار اليهم في المادة المنابقة عن العمل او صرف المريب كيله أو معفيه أثنياء مدة الوقف وذلك في الحيدود المقررة قائدينا » وتضييفت المادة ١٥ من هيذا القيانون بينان الاشتخاص النين أشيارت البهم المادة ١٦ سيالغة الذكر ومن بينهم العاملون الدنيسون بالسدولة - شسان الطعسون مسده - شم مسدر بعسد ذلك القيانون رقيم ٧) لمسنة ١٩٧٨ المسادر بنظهم الماملين المحنيين بالحولة ونمنت المنادة ٨٣ منيه على أن للبسلطة المختصبة أن تسوقف العال من عهله احتياطيها إذا أتتفيت مملحة التحقيق معسم ذلك لمدة لا تزيد على تسلانة انسهر ولا يجسوز مد هده المدة الا بتسرار من المحكمة التاديبية المفتصة للمسدة التي تصددها ويتسرتب على وتسف المسابل عن عيسله وقسف مسرف نصسف أجسره أبتداء بن تاريبخ السوتف .

ويجب عسرض الأمسر غورا على الحكمة التأدييسة الخصمة لتوير مسسرف أو عسدم مسسرف الباتي من اجسره غاذا لم يعسرض الأبر عليها خسلال عشرة أيسام من تاريخ الوقف وجب مسسرف الأجر كابلا حتى تقرر المحكمة ما يتبسم في شمسائه ،

ومن حيث أن مقاد النصوص المتقدمة أن تأتسون مجلس الدولة. رقام ٤٧ لسنة ١٩٧٧ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية. بالقصال في طلبات وقف العالمين المستنين بالسدولة احتياطها عن عليه م ذي طلبات عرف مرتباتهم كلها أو بعضها التناأة من من المنافة من الموقف ثم ارتباي المشرع في القسانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٨٩٨ تأوين يوينيس هذا الاختصاص مقسوطا بالمحكمة التلديبية المختصبة وليبين يوينيس هذه المحكمة وحدده ولقحد استهدف الشرع ولا شبات من من المحكمة وحدده ولقحد استهدف الشرع ولا شبات من من المحكمة ذات شمان تعيسل في أن يسزن الأمر و للاثناء النصاء بدلا من واحد نقط بها يكمل لكسر تسرير من المحدالة وأرد المحلسات المحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة والمحدالة والمحدالة والمحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة والمحدالة المحدالة والمحدالة والم

(طعن ٢٩٤ السنة ١٤٦ ما المالية المالية

ما معاهدة والمادة والمادة المادة المادة

: (3-4)

اعتبار المحكورة التابسية هي المحكودة اله الواجة الصعادة في شدون التابيد المحكودة ال

لا تصادم بين اختمساص كل من رئيس المدكسة التلابيسة والمجكسة التلابيسة والمجكسة التلابيسة بناتها و يستنبع ذلك التفسيقة بينهسا ويسكون من مسؤداه هسرمان مسلحب المصلق من أن يتعجسل في الاقتجساء الى قانسسيه التطبيس على طالبسا الفسساء قسرار وقفه البساطل وما يتسسرت على ذلك من آثار مادية ووظيفيسة والبيسة سه قصساء المحكسسة التعليسية بصدم قبسول طسقب الفساء قسرار وقسف المسدعي وما يترتب علمه به الآثار أرفعه قبل الأوان قفساء في مسجيد .

ملخص الحكم:

ومن حيث انه لما كانت المادة ١٥ من تأسون مجلس المجولة المسادر بالتساتون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٣ تسد جعلت اختمساص المحلكم التاديبية شهاملا للدمسوى التاديبية المسادرة وكسفلك المحلومة الماديبية سرواء بالنسسبة الى المساملين عى المحكومة أو المساملين عى القطاع العالم غسان هذا الشهول الذي المسادر في الدموى الشهرت اليه بحسق المحكسة العليا عن حكمها المسادر في الدموى رسم ٩ لمسنة ٢ ق (تنسازع). وبعد أن اشسارت الى المادة ١٧٧ من الدستور ، يتسرته عليه أمتسار المحكسة التاديبية هى المحكمة ذات الولاية المسامة عن شهون التاديب وان اختصاصها بسفلك يشهل كل ما يتمسل بالنساديه أو يتضرع منه موعلى ذلك تعتبر المحكمة التاديبية مختصسة بلية خسازمة هرول الوقف الاحتيالي وهسول التدييبة مختصسة بلية خسازمة هرول الوقف الاحتيال ان الوقف المحتيال ان الوقف المحتيال من الاحتيالي من الإحتيالي من الإحتيالية منات المنات المنات

ومن حيث أن الحسكم المطهون قد استند في أمسبابه الى عبدم اختصساص المحكسة بالنظر في أسر المسدى وصرف مرتب مؤتتسا عن مسدة الوقف طالسا أن المسيد رئيس المحكسة قسد فصسل في ذلك بمقتض المسلطة للقسررة له قانسونا وباعتبار أن له القسول الفصيل غرر هدده الحسالة لا تشساركه غيسه ابسة حجيسة اخسري ، ولا يبسدا اختصاص المحكمية والا يعيد صيدور الشيرار البذي يتحسيم بسه (الصوقف الجاق للعصامل بالنمسية للا نمسي اليسه من مذالهات ع وانسه اذ اتسام المبدعي دعسواه تبيل أن يتحسد موقفيه مسن المظلفيات التي نسبيت اليسه غائسه يسكون قد تعصل ورغعها تبسبل الأوان ويتعسين لهبيذا عسدم قبولهسا وهبذا القضساء غير مسديد في التسانون ذلك أن اختصباص رئيس الحكمية التابييسة على ما هيو منهسوس عليسه في السادة ١٦ من تانسون مجالس السدولة المسابر به التسانون رقسم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ مقمسور على اصبدار قسرارات في طلبات وقف الو مد وقف العداماين عن العدبل أو عدره المرتب كله أو يعض النساء مدة الوقف ويهدده المشاية يضبرج طباب الغساء قبرار الوقف ذاته وما يتسرتب عليسه من آثار من دائسرة اختصساص رئيس المحكسة وبدخيل بالتسالي في اختصاص الجكسة الثابييسة بوصفها على أما سلف بيسانه مسلعيه الولاية الشباملة في مسائل التساديب الفامسة بالماملين السفين يخمسعون لولايتهما ، ولا تمسماهم والأمر كذلك بدين اختصاص كل من رئيس المحكسة التاديبة والمحكسة قاتهما يستتبع التفرقة إلتي قال بهما الحكم المطمون نبسه والتي من مدوداها هدرمان مساهب المدق من أن يتعجسل في الالتجساء الي قاضيه الطبيعي طالب النمسفة بالغناء ترار وتفسه البسلطل وما يترتب عليمه من آثار مادية ووظيفيسة والنبيسة ، وبالبنساء عليمه خان المسكم المطعمون فيسه يسكون قد اخطسا في القساقون فيهسنا ذهب اليه من مسدم تبسؤل طسلب الفساء قرار وقف المسدمي وما يتسرقهم عليسه من آثار لرقمنيه تبسل الأوان •

وبن حنيث ان الدعنسوي صسائحة للقصـــل فيهــنا .

ومن حيث أن المستقاد من الأوراق أن السدعى أوقف عسن عمسله عنى ٢٢ من يوليسه مستقة ١٩٧٤ لمسا تسب اليسه من شبواطؤ مسم أمسين مضرن الخصور بالفندق الذي كان يمسل به ، ووجود تلاعب وتزوير في دفتسر مراقبة المضرن عهدة المدعى الأسر السدى ادى الى الى وجود شببه اختسلاس وعجرز في عهدة المضرن ، واذ بادرت الشركة المسدعي عليها في ذات التساريخ الشسار اليسه الى طلب عرض نمف المحوقة مسرفه مسن مرتبه على المحكمة التلاييبية المدى تصرر رئيمسها في ٣١ مسن اخسطس سنة ١٩٧٤ بمسوجه الاختصاص المخصول لمه في المسادة ١٩، من قائسون مصلس السدولة المسادر بالقاتون رقب ٧٤ لسنة ١٩٧٢ وقت عسرف ربسع مرتبه عن مدة وقف الاحتياطي ، ثم طلبت الشركة في ١٢ من اكتربر سسنة ١٩٧٤ واستود المسادر بأيس المحكمة الإوال الحديث المسادر بأيس المحكمة المسادر عدى عسلي السيد رئيس المحكمة الى أن تقسار محد وقف المدعي عسلي السيد رئيس المحكمة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٧٥ واستورت رئيس المحكمة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٠٥ واستور رئيس المحكمة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٠٥ واستور رئيس المحكمة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٠٥ واستور رئيس المحكمة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٠٥ واست مسارس المحكمة والمحتمدة الى أن تقسار محد هذا الوقعة عني ١٩٠٥ واست مسارس المحكمة والمحتمدة الى المحتمدة الهدار والمحتمدة الى المحتمدة الهدار والمحتمدة الى المحتمدة المحتمدة الى المحتمدة

وكان حيث أن المسادة لاه من نظام المسابلين بالقطاع العام المسابلين بالقطاع العام المسابلين بالقطاع العام بمبسلس المدولة سسالمة الذكر اللذين تم وقف المدولة سسالمة الذكر اللذين تم وقف المدون نبسه في ظلل العبسل بأحكامها تقضيان بسان الرئيس الإدارة أن يسوقف العسابل عن عمله احتياطها أذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك باحدة لا تزيد على شلاقة شسهور ، ولا يجسوز مد هسذه المدة الا بقرار من رئيس الحكمة التاديبية ، ويتسرت، على وقف المسابل عن عمله مرتبه ، وواجهتا عرض العسابل عن عمله وقب عاصرة نصف مرتبه ، وواجهتا عرض بايسراه في نفس المحكمة التاديب من تاريخ الوقف ليتسرد بايسراه في نصب المحكمة تسابل عن تاريخ الوقف ليتسرد كالسلاحتي يصحد ورئيس المحكمة قسراه في هدذا الشسان .

ومتى كان ذلك وكان أمير صيرف النصف المتوقوف مسترفه مسن

مسرتب المسدعي قسد عرض على التفصيل السابق على رئيس المحكمة في التاديبية ثم عسرض أمسر مد وقفه على رئيس هدده المحكمة في ١٠ من أكتسوبر سنة ١٩٧٤ تبل فسوات ثالثة اشسهر من تاريخ قرار الشركسة المندعي عليها بوقفه عن العمل ، فتقرر مد مدة وقفه عن العبال حتى نهاية شهر فباراير سنة ١٩٧٥ منع وتنف صرف ربع مرتبع غانه ليس محمدا ما ذهب اليعه المبدعي من أن الشركة لم تعسرض أمر مسد وقفسه بعسد انتهساء مسئته عي ٢٢ من اكتسوير سيلة ١٩٧٤ ومن ثسم تجب عسودته الى العمسل بعسد هسذا التسساريخ وما يستتبعه ذلك من صرف كامل مرتبسه ، وذلسك بعسد أن ثبت عسلى يا سبك البيان أن الثركة المدعى عليها قند أتبعت مسجوح حكم القسانون فيما يتعلق بعسرش او النصف الموقوف مسرفه من مرتب المدعى على رئيس المحكمية التاديبية وكذلك أمر مد وقفه عليسه تقسرر مسد هسذا الوقف الى تهساية شسهر تبسراير سسنة ١٩٧٥٠ ثم الى ١٥ مارس سسنة ١٩٧٦ على ما سسلف بيسانه ، ومتى كسان ذلك وكان وقف المسدعي يسبب اليسه من مخالفسات انطسوت على شسبهات الحريبة الحنائية مها دعا الى ابسلاغ نيسابة الابسوال العامة بالوقائع المنسوبة الى المدعى وهو ما لهم يكن مسار اعتراض من جانب المدعى قان دعواه تكون والأسر كذلك فع قائمة على أساس سميم من واقع والقسانون معينة الرغض ولا ينسال من هدذا ما أثاره الطعن اللقدم من هيئسة مفسوشي السدولة من أن الحسكم المطعسون فيه خــ لا من اية اشــارة تفيـد اتخـاذ أي اجـراء تسانوني في صدد المدعي بعد انتهاء غترة مد وقفه عن المبل في نهاية شسهر فبراير سينة ١٩٧٥ بميد بتيرة الوقف او يعسود الميدعي الى عبيله ، يشكل مسحة قانونيسة قوامها ابعساد السدعي عن عمسله دون سسند كسان على الحسكم المطعبون فيسه وتسد مسدر في ١٧ من مايسو سسنة ١٩٧٥ أن يتمسدى لهما ، وذلك طالما أن الثابت على نصو ما سمك بيانه ان الشركية المدمى عليها قد الفينت اجسراءات عسرض أسر سد مدة وقف المدعى على رئيس المحكمة التأديبية في المواعيد التانونية. الى ان تقرر مد هده المدة حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦ .

دوين هيث أن المسدعي وقسد حسيد طلبساته في دعسواه كبسا سلف المسيسات بالقساء قسوار ايقائه وما يشوعه على فلسائه مي دعسويه ، ورفسه كامسلا عن مسدة ايقسائه بيقسولة أن اسر مسد وقلسه بعسد ٢٧٠ من اكتسوير سسنة ١٩٧٤ لم يعسرها على المحكمة التاديبية ، وهسو ما ثبت عسدم مسسسته ، فان دعسواه بهده المسابة تكون عليقة ، والمسدعي وشسائه في انتضاق ما يسراه من اجسراهات تتمساق بهسا قسد يسكون له من حقوق الخسري تضرح عن نطساق طلبساته في حصواه يشسار هسفا الطحسن ،

وبن حيث انه لما تقدم من أبسبياب فاتسه يقعين العسكم بقبول الطعسن شسكلا وفي موضدهم بالفساء الحسكم الطعبون فيسه ويرفض يدهسوي المسدمي .

(طعن ١٩٢ لسنة ٢٩ ق _ جلسة ١١/٢/١٤) ...

قاعسدة رقسم (۲۳۶)

: البسسدا :

ولاية المحكمة التابييمة تبنيد الى الدمسوى التابييمة المتارة ، كما تشاول الطمئ في إي اجمراء الدين بطبقيه الفيالة أو بطبقي

> التمسويض عنسسه . الملخص العكم :

ان المشرع خلع على الحساكم التلاييسية الولاية العسامة للغمسال على ممسائل تأديب العسامايين ومنهم العساملين عى التطساع البسام وحوسن نسم عان ولايتها هذه تتنسلول الدعسوى التأديبيسة المنسداة المتنس عيها المحكمة بتوتيسع جسزاء تأديبي ، كمسا نتناول الطعن عي أي جسزاء تأديبي على النصو الذي غمسلته نمسسوص قاسون على الحكسة التأديبية بالغمسال عي هذا مجلس السحولة ، وإن اختصساس المحكسة التأديبية بالغمسال عي هذا

الطعن لا يقتمسر عملى الطعن بالفساة الجسراء ، وهو الطعمن المباشرك بل يتنساول طلبسات التمسويض عن الاغرار المترتبسة على الجسراء ك غهده طعمون غير مبسائرة ، وكمذلك غيرها من الطلبسات المرتبطة. به غلسك ان كمالا الطعنين يسمستند الى اسماس تاتوني واحمد يربسط. بينهسا همو عمده مشروعيسة التسرار الصمادر بالجسراء.

إطمن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ٢/١١/١٢/١١)

تعالينسن :

مدى اختصاص الحسائم الثانيية بنظر طلبات التصويفري من الهيزادات التانيية والطلبات الربطة بها سسبق أن الثرنا الى هذا الحكم وغيره على موضوع * اختصاص » . وقد راينا ان الحكمة الادارية العليما قد استفدت على حكمها عنذا ايضها الى حسكم المحكمة العليما المسادر بجلسسة ١٩٧٢/١١/٢ عمى الدنسوي رقسم ١ السنة ٢ (تضارع) .

ويذهب المستثنار عبد النمم ابراهيم عي متالت المسواء على المستقار عبد النمم ابراهيم عي متالت المستقار رقم ٧٧ المستقا ١٩٧٣ المستقا ١٩٧٧ المستقا ١٩٧٧ المستقا ١٩٧٨ المستقا المستقارة منسه نسوع محدد من الطلبات التي تختص محسكم مجلس المحولة دون غيرها بالقصل غيها وهي « طلبات التصويض عسن القصرارات المنسوص عليها عي النبود السابقة على هذا البند سواء رفعت بصفة المسلية او تبعية ٤ ومن هذه المنسواء رفعت بصفة المسلية او تبعية ٤ ومن هذه المنسات التي يتدمها غي البند « تاسعا » من هذه المادة وهي « الطلبات التي يتدمها المؤلفيون العوميسون بالفاء التسرارات النهائيسة المسلمات التي يتدمها التاليبيسة » .

ولم يسرد اختصاص نظر طلبات التعبويض عن هسدة التسرارات نسبن اختصاص المسائم التاديبات المصندة بالمسادة 16

من تانسون مجلس السدولة كها وأنه لم يسرد مسمن اختصاص المساكم الادارية المسدد بالمسادة ١٤ منسه ومسن شم ثباته يتسدج ضمن المتساسات محكمة التنسساء الادارى المعسند بالمسادة ١٣ مسن هدذا التسسانون .

وازاء مسراحة هده النصوص ناته لا يجموز . عي نظمر المستشار عبد المنعم أبراهيم - الاجتهساد أو التاويل أو اعتناق ما انتهت اليه المحكمة العليا في حكمها المسادر في القضية رقم ٩ لسمعة ٢ ق تنسازع بجلسة ١٩٧٢/١١/١٤ أذ أنها تضت بأن ولاية المحاكم التاديبية تتناول الدعوى التاديبية المتدأة كبا تتناول الطعن في اى جـزاء ناديبي وكـذا طـلب التعـويض عن الأضـرار الترتبـة عليه كب يشمم في ذلك من الطلبات الربطمة بالطعن ، ذلك لأن حكم المحكهة العليبا المشسار اليسه لا يجد مسنده بشبأن تعديل اختصاص محاكم مجلس المحولة وذلك مي نصموص تانسون مجلس الدولة الذي حدد اختماصها على نصو لا يتبسل الاجتهاد أو حتى القسول بان طلب التعمويض لا يعمدو أن يكون طعنا عي الجسراء بطريق غير مباشر مع مراحمة ورود هنذا الطسلب في لمادة « عاشرا » من المسادة العساشرة رقسم ٧٤ لمسئة ١٩٧٢ وعندم وروده في المسادة ١٥ منه التي حددت اختصاص المصاكم التاديبيسة ، كسا وأن حكمها مسالف المذكر لا يجمد مسنده أيضما في أحسكام القسانون رقسم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العالمين بالتطاع العام والتي جات خطوا بن نمن يسخد اختصاص نظر طلسات التعصويض عصن الحسر اءات الوقعة عملي العماماين بالقطساع العمام الي المحسلكم التاديبيـة • ومـن ثم قان الاجتهـاد في هـذا الشـان لا يتبـل مـع وجود النص الصريح الواضع في قانسون مجلس الدولة وخساو قانسون العساملين بالقطاع المسام من نص يمسند هدذا الاختمساص للمحساكم التاديبيسة ، ولذا غانه لا يجسوز تجسديل اختمساص المحساكم التأديبيسة المسدد بقسانون الابقسانون لاحسق وليس بمتنضى حسكم وأو

كان صادراً من المحكمة العليسا في قضية تنسازع . ذلك لأنسه وان أضفى القانون رقم ٨١ لسفة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا على احكامها المسادرة بتغسير النصوص التشريعية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو اهميتها غسمانا لوحدة التطسيق التضائي صعفة الالزام بمعنى أن تحون بهشابة التفسير التشريعي ، الا أنه لم يسبغ هذه الصحة على احكامها المصادرة بالقصل في مسائل عنازع الاختصاص المنوه عنب بالمادة ٤/٤ من قانون المحكمة العليب سالف الفكسر ومن ثسم غان احكامها المسادرة عي هذا الشان نظل احكاما نهائية وغيم تابلة للطعن فيها بأي طهريق من طرق الطعب لكنها تظمل احكماما نهائية وغمير قابسة للطعن فيها باي طريق من طرق الطعن لكنها نظل سلبة التروة التشريعية المزمة التي تستطيع بمقتضاها تعديل أحكام القوانين ومنها تاتون مجاس الدولة ، ومن ثم يظل اختصاص محاكم مجلس العولة ومنها المساكم التاديبية مستبدا من نصيوس قانبون مجلس السدولة وتكبون هدذه المصاكم للذلك غسير مختصلة ندوعا بالنسبة للهوظفين العهوويين وولاثينا بالنسبة للمساملين بالتطاع المام بنظر طلبات التماويض عن الجازاءات الوقعاة عليهم وكذا بنظر الطلبات الرتبطمة بالطعن كالمسازعات مي

قاعسدة رقسم (۲۲۵)

: المسلما

القسرارات التي تصليرها المحكمسة التلهيسة في تسائل طلبات الوقف احتياطيسا عن العبسل هي قسرارات قضائيسة .

ملخص الحكم :

جسرى تضساء المحكسة الادارية العليسا على أن التسرارات التي

تمسدرها المتكسسة القاديبية في شدان طائبات الوقف احتياطيا عسن المصل الاوصرة القصيف المسوقوق صرفه من المسرقية يسبب الوقف هي قسرارات فضائية واليست قسرارات ولائية الاقتصدية المحكسة القائينية ولاية البت فيها من اختصاصلها الاصلي بنظاسر الدعوى القائينية ولاية البت فيها من اختصاصلها الاصلي بنظاسر الدعوى الثانيبية ارتباط هذه الطبات بالدعوى الثانيبية ارتباط القصلة الاصلي بحسور بهذه المسابة الطمن عليها أسام المحكة الطبائدة الملكن عليها أسام المحكة الطبائدة التي يصور المحكلة المائية المحكسة من هذا النظاس أن المسادة الألبات التي را قانونا ولا يفسي من هذا النظاس أن المسادة الألبات التي رائيس المحكمة التاديبية مناصردا أذ أن الأمسر في فلسائد المحكمة المرابعة المحكسة التاديبية مناصردا أذ أن الأمسر في فلسائد التي يصدو أن يسكن تعاديل اجرائيا يستفف الغفيف عن المسائم التي المناسبة المناسبة المحكسة المائية على دسائية الإنجار المائية تصدران من من طبيعة عن المسائمة التناسية المناسبة الم

واذ كانت المحكسة التاديبية وهي بمسدد الات التي أسر نسفه المروب الموقوف صرفه الما تسارس الخصاصا ففسساليا عنين المتحصلة عني المتحدد المتعلق المنافق عني المحددي هدذا المحسوص يتسوم على اسساس ما تنصفه المحكسة من صدي جمدية التسرار المسادر بوقف العسليل عن المجسل في خسوء المخلسات المنسوية اليسه ، ولما كان قلسك عان الإسريقوي وقتما للاحسول العسامة في المحاكسات تهدين المال من المشول المالم من المتحدد على المسام المحكسة لابداء ما يسمى أن يكون من بيسانات أو اوجه فناع تد يدكون لها التسرار العسال عان القسرار العالم المن المتحدد واقا صدر القسرار العالم المن المتحدد من المتحدد المسار العالم المن المتحدد عني المحكمة واقا صدر القسرار بمن المتحدد المسار العالم المن المتحدد عني المتحدد المسار العالم المنافقة جوهرية تمس حدق النفساء والمنافقة جوهرية تمس حدق النفساء

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق ــ جلسة ١/١١/١١٨١)

قامسدة رقسم (۲۳۱)

البسيدا :

رئيس المحكمة كان يمسلك التصدي وهنده اقبرارات السوقة، وصسرف المسرنب مددة الوقف ، ولكنسه ما كان يمسلك أن يبت وهنده في ووضيوم الدعسوى التلاييسة .

ملغص العكم :

صددت المادة ١٦ من القسانون رقم ٧٧ لمسنة ١٩٧٢ بشسان ويسانه ويسانه السنولة تحسيدا جامعا الطلبات التي يصدر في قساتها ويس المحكسة قسرارات فاصسلة في مجسال التلايب ، وهي طلبات وقله أو مدد وقف الأقسخاس المقسار اليهم في المحادة ١٥ من القاتون المنكون من المحسل أو صرف المسرقب كمله أو بهضبه الأسام بسدة الوقف من المحسلة النس السياناء من تسواعد الاختصاص التي نساطت بالمحسام التلايبيسة الولاية العملية في المصل في المسان عن المتازعات التلايبيسة ويا يرتبط بهما أو يقسرع عفها ، وصن قدم لا يجروز التوسنع في تقسير هذا النس ، وعملي ذلك قان تعسدي رئيس المحكسة المعمل في الدصوى بقسرار منه يهيء منه عبا ، لأن المعملي في الدصوى في الدعوى بقدرا بني بغيره منه منها الولاية المحكسة التاديبيسة أنها يدخل في نطساق الولاية المحكسة التاديبية أنها يدخل في نطساق الولاية المحكسة التاديبية أنها يدخل في نطساق الولاية المحكسة التاديبية .

. الطعن ١٠٨٣ لسنة ٢٠ق ساجاسة ٢١١١/١٠ إل

قامستة رقسمُ (۲۲۷)

المستدا:

ولاية المحكمة التابيية السمل كمل ما يتعمل بالمسراطات التابيية من مسائرة الوضع مسائرة -

(1= - 11 -)

بلغص العكم :

تنساول ولايسة المحساكم التادييسة الدعسوى التلدييسة البتسداة ، كسا تنساول الطعسن في اي اجسراء تاديسيي بطلب الفسائه او بطلب التعسويض عنسة ، وعسلى ذلك تختص المحكسة التادييسة بالقمسل في مسدى التسزام العسائل بما التسوية جهسة الادارة من مسائلغ بسبب المخانفة التادييسة ، ويسستوى في ذلك أن يسكون طلب العسائل عي هذا الخصسوص قد تسدم متسرنا بطلب العساء البسزاء التادييسة متنزنا بطلب الغساء البسراء التادييسة متنزنا بطلب الغساء الجسراء التادييسة متنزنا بطلب الغساء الجسراء التادييسة متنزنا بطلب الغساء الجسراء التاديي السذى تسسكون الجهسة الادارية تسد وقدمت عسلى المسائل أن أن يسكون قد تسدم الهسا على اسستقلال ويضن النظس عبا أذا كان التحقيسق مع المسائل قد تعضض غن جسزاء ويضن النظس عبد يتحضى عن المحسواء ،

(طعن ٢٦٦ لسنة ٢١ ق سـ جلسة ١١٨٠/١١/١٠ ، وطائن ٢٣٦ لتنة ٢٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١)

قامسدة رقستم (۲۳۸)

: الد

تختص المستكلم التلاينية بتظلير دغناوى الفسساء القسسرارات الكاديبية وما برئيسط بهما أو يتفسره عنها من طلبسات مساختصاهها عظس الفساء القسرارات التنسادرة بتجهيسل المساهل بهما لحسق وبالمهمسل من خسسارة مساساس ذلك: ان هسفه الطلبسات ترتبسط ارتبساطا جسوهريا بالتسسل الاخر وسن القسرار المسافر بهجازاة العامل تادبيسا ويتفسق مسع وحسدة الهستف السذى تفيسساه رب المهمسل السذى تفيسساه رب المهمسل السذى

نسب اليه بتوقيع الجرزاء القاديين عنه وتعميله بالأضرار المرتبة على هدذا الاهمسال .

ملقص الحكم:

ان تضاء هذه المحكمة وقضاء المحكمة العليا قد استقروا على ان ينمتد اختمساص محاكم مجلس الحولة بنظر دعاوى الناء القسرارات التادييسة وما يرتبط بها من طلبف وبنها الغساء القسارات المسادرة بتحييل العسابل بما لحق رب المهل من خسارة باميل ان حسارة المسادر بهجازاة العسابل تدييبا ووحدة الهدف الذي ننياه رب المهل بالمسلداره القسرار المسادر بهجازاة العسابل تدييبا ووحدة الهدف الذي ننياه رب المهل بالمسداره القسرار بشتيه وهو مساملة المسابل عن الاههال الذي نسب اليه بتوقيع الهراء التاديبي عنه وتحييله الأمسرار المرتبة على هذا الاههال الذي نسب اليه بتوقيسح المسابلة المسابل الذي نسب اليه بتوقيسح المسابلة المسابل المنازاء التاديبي عنه وتحييله بالأضرار المترتبة على هذا الاههال المسابل ا

ومن حيث أنه على هذا الأساس يكون نفسع الشركة الطاعسة على غير اساس مسليم من الشانون متعينا رفضه .

ومن حيث أن مسئولية المسامل قبل الادارة قد المها توافسر الركان المسئولية الشبابة ، وإذا المسئولية الشبابة ، وإذا المسئولية الشبابة ، وإذا الخطاء والفرر وعلاقة السببية ، وإذا بيانه وكان المضرر السدى لحسق بالمركة ثابتا حسبها أوردته الأوراق ويتبقل في قيمة المعجز في القطن المسروق الا أنه بالنسسية لمسلالة السببية فحيث أن الشابت من التحقيق السدى المحرى في هسنذا الشسان أنه في يسوم ٣ من أبسول سئة ١٩٧١ أبسلغ السيد / المسين خفيا في شسونة الشركة المامنسة المسيد /

ه ٥٠٠٠ م مسالط الأسن بالشركة أنه لاحظ مسخصين يلقسون جوال تنطن على مصلطبة رقسم ١٢ خسارج السسور فاطلق المدارس عيسارا ناريا عليهما فتفسزا خارج المسور وتركا جسوال التطن فسوق المسطبة وعند حضدور ضبابط الاسن اسر بابتساء كسل شيء مكانه الى الصباح وفي الصباح تبت المعاينة ووزن جبوال التطن الذي شرع في سرقته وتبسين وجهود عجسز به على نحمو البسين بالأوراق ومن هسذا يبسين انه ليس ثبسة دليل مؤكسد أن التطسن المسلم السه قسد سرق قبسل السساعة ١٢ مسساء وهو الوقت المصسدد لانصراف المطمون مسدهم أذ الثمايت كهما سطف القول أن السمارتين تسد قسرا بالمسلاق النسار عليهمسا ومسن شمم لا يهسكن الحسزم أن اهمسال الطعبون مسدهم عي الحراسسة وانصرافهم قبل الوعيد الحيد هو السبب الباشر للغرر الذي حاق بالشركة نتبحة سمقة كية الأقطان المسار اليها متى لم يثبت على وجه القطع واليقين ان هذه السرقسة قسد تبت غسلال الوقت المصدد لأداء الظميون ضيدهم عيلهم وهمو حراسة الشونة وعلى همذا الوجه يمكون القرار الطعمون قيمه أمام المحكمة التأديبيسة فيهما تفسمن قد حمسل المطعمون مسدهم جيزء من تيمية الاقطيان المبروقة تسد مسدر على غير اساس مسليم من القسانون متعسين الالفساء لعسدم تواقسر عسلاقة المسببية بسين الخماسة والفسرر

وبن حيث أنه لسا كان ما تقسدم وكان المطعسون ضدهم قد ثبت في حقهم الاخسلال بولجبات وظائفهم ومن قسم غان القسرار المطعون غيسه أمام المحكمة التأديبية في قسقه الخساص بمجسازاة كل منهم بعقسوية الوقف عن العبسل لمدة قسمهر يسكون قد عسدر سليها بتققا مسع احسكام القسانون ويسكون الطعن عليه من المطعمون فسدهم على غسير السساس مسليم معدين الرفض . لها بالنسبة لما تضبين هدا التدرار من تحييل الملعون شدهم بجراء من تبية الاتطبيان المعروقة بشبيان هدا الشبق ولا يهد له حسندا من التسانون ومن ثم يتعبين النباء واذ تشت الاحتكام المطمون غيها بفير ما تقدم الله يتعبين الحسكم بالفاقها .

(الطعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١٨٥/٥/١٨ ؛

ثقبا - تتقيف المحكمة التلبيية بوقسائع الاتهسام وليس بومسف القهمسة

قاعسدة رقسم (۲۳۹)

: [4____4]

ضسماتات القحقيق والمحاكمة به تقيد المحكمة بمنا ورد في قدرار الاتهمام بالنسبة الى المخالفات البينسة به أو العاملين المنسوية المهم بالشروية المهماء خطاب عصدم جسواز ادانة المسلمل في تهمسة لمم تسرد بقسرار الاتهمام ، ولم تسكن اهدى عنساهر الاتهام المطروحة على المحكمة بهنذا القسرار .

ملخص الحكم :

ان المستقاد من اهسكام القسانون رقم ١١٧ لمسسنة ١٩٥٨ سباه التسابة الادارية والمعلكسات التاديبية - ان النيسابة الادارية والمعلكسات التاديبية - ان النيسابة الادارية مي التي تقسولي الادساء الما المستكم التدييبية ، أذ نص هدذ القسانون في المسادة ؟ منسه على ان « تتسولي النيسابة الادارية مبساشرة الدسوى التاديبيسة المام المحلكم التاديبيسة المام المحلكم التاديبية احد التاديبية الادارية » وفي المسادة ٢٣ ملى ان « ترضيع السدعوى التدييبة الادارية بليساع أوراق التحقيق وقسرر الإحسالة التاديبية المختصبة للمام المحلكم التاديبية احد التاديبية المحلكم التاديبية الدعوى التاديبية المختصبة وتنسين قسرار الإحسالة التاديبية المختصبة وتنسين قسرار الإحسالة بيسان المختصبة المحسمة المختصبة وتنسين قسرار الاحسالة بيسان المختصبة المنسوبة المناسوبة المناسة المناسوبة المناسة المناسوبة المناسة المناسوبة المناسة المناسوبة المناسوبة المناسة المناسة المناسفوبة المناسة المناسة

(طعن ۱۹۰ لسنة ۸ ق ـ جلسة ۲۰/۲/۱۹۳۱)

فامسدة رقسم (۲६۰)

: 12-41

نقيد المحكسة بالخالفك الهددة بقسرار الانهسام ، فون الأوصلات القانونية التى تسبغها النيسابة الادارية على الوقسالع سمرية المحكسة في تكييف الوقسالع المطروحة المامها وتبعيمسها ،

ملخص الحكم :

انه _ وان كانت المحكمة الناديبية مقيدة بالخالفات المحددة في قرار الاتهام _ الا أن فلك لا شمك عيمه انها لا تتقيد بالوصف القبائوني المدنى تسميغه النيابة الادارية عملي الوقائم التي وردت في القبارار المستكور بل عليها أن تمحص الوقائع المطروحة الملهما بجبيسع كيوفهما وأومسافها وان تعسزل عليهما همكم القسانون .

المن ١٩٠ السنة ٨ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٦٥)

قاعسدة رقسم ﴿ ٢٤١ ﴾

: (3.....4)

المحكية التلييسة ان نضيفي على وقسالم الدهسوى وصيفها القسسانوني الصيسحيح •

بلخص العكم :

انه يجور للمحكبة التأدييية أن تفسقى على وتسائع الدعوى وصعفها التسانونى المسحيح ما دام هذا الوصف بؤسسما عبلى الوقائع التي شميلها التحقيق وتنساولها النفساع على أن تخطس المنهم بها تجريه من تصديل في هذا الشسأن اذا كان من شسأته التسائير علماسيا، دفاصسه .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قامسدة رقسم (۲٤٢)

: البـــــدا

ما يسرد في شرار أهسالة المسوطف الى المحكسة التلدييسة من مخالفسات ووصسف قانسوني لهسا سـ نقيسد المحكسة التلديبية بالمخالفات دون وصسفها القساتوني .

ملخص الحكم :

أنه وأن كاتت اللحكمة التاديبية مقيدة بالمُثلفسات الواردة عي

قسرار الانهسام الا انهسا مسع ذلك لا تتقيسد بالوصف القساتوني للذي تسميغه النيسابة الادارية على الوقساتع التي وردت في القسرار المسنكور يسل ان علهسا أن تهحص الوقائع المطروحة عليها بجهيسع كيونهسسا وأومسائها وأن تنسزل حسكم القسانون .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١١/١١/١)

فاعسدة رقسم (۲۶۳)

: المسيدا :

الأوصساف التى تسسيفها النيسابة الادارية على الوقسائع المسسندة الى المسوطف واهافتسه بسسيبها الى لمحاكمسة التأثيبيسة سسلطة المحكمة التلابيسة فى تعديلهسسا -

ملقص العكم:

ان الأصل ان المحكه التاديبية لا تتنيد بالومسه الذي تسبيفه النيابة الادارية على الوقدائع المسندة الى الموظف لأن هدذا الومسف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شسائه أن يبنع المحكهة من تصديله متى رأت أن تسرد تلك الوقسائع بمد تمسحيها الى الوصف السذى تسرى هي انه الوصف القسائوني السسليم وذلك بشرط أن تكون الوقسائع البينسة باسر الاصلة والتي كانت مطسوحة أمام المحكسة هي بذائها التي اتضفت اسساسا للوصف الصديد .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٦٪ ٢٠/١٩٦٢)

قامسدة رقسم (۲۶۴)

البــــنا :

ضحانات النفساع سحكم المكسة التادييسة بمجازاة الوظف

عن عـوت واقعـة ، هى اهـدى عنـاصر الاتهـام الطـروحة عليهـا جمـلة ، بعـد مواجهتـه بهـا وسـماع دغاعه واقـوال الشـهود في حضـوره ــ ليس فيـه مخالفـة القـانون قـولا بـان المحكسة وقعت هـزاء عن نهـة لم يتفسمنها تقـرير الاتهـام المـان الى المـوظف وام تـوجه اليـه ،

ملخص الحكم "

ان النسابت من الواقع ان المتهم وهو مدير باحمدي الشركات قهد خط محسررا الحمد الموظفات بالشركة بالترقيسة ليس من اختمساسه امسداره ، مع علمه بعسدم جديته وان المحكمسة التأديبيسة قد ركسزت الكثير من الاهتمام على الورقة التي حسررها المتهم بخط يده بترشيح السيدة الشاكية الترقية ، وإن أجابات الشهود الذين سائلوا ونوتشسوا في شساتها كشفت عن خسروج التهسم فيهسا على اختصاصه وعلى ما يحب أن تسكون عليسه العسلاقة الوظيفية بين الرئيس واللزعوس ؛ وبينت مدى ما ينطوى عليمه تحسريره لتلك الورقة وتسركه ايساها بين مدى الشمكية من مسكك معيب ما كان يجدر به التدري نيسه ايسا كان الساعث له على ذلك سواء كان هو غرض الترضية أو العطف أو المراح مما لا يايس منسه على هدده المورة بالنسبة الى مرعوسته ، وأن المحكسة قد وأجهت المتهسم في صراحسة بهسده الواقعية ويصرته بهيا) وقيد أبيدي دفياعه فيهيا بتعليب قمسده مسن الورقة موضوع الاستنكار وشرح طسروف تصرره أياها ، كمسا أن النيسابة الإدارية تسد أجبسك وأتعسة تحسرير هسده الورقة في شبهن ما مسمعت على طلب مؤاهدنته من أجله تأديبيا ، وإذا كان تقسرير الاتهسام تسد حسدد واتعسة ذات تاريسخ معسين ووصسف معسلوم فانه يؤخد منه ومن مذكرة النيسابة الادارية المرفقة به والتي تضميت تفصيلا مسمها للوقائع التي يقسوم عليهما السملوك موضوع الاتهمام ان الواقعة المذكورة لم تمكن مصوى خاتهة مسلسلة من وقائع متتابعة ومترابطمة المطقمات انتهت بهده الواقعة الأخيرة . وقسد رأت المحكمة

استحقاقه الناثيسم بالقسدر النبقن في والتعسة تحسرس ورقسة الترقيسة وانكاره أياها ثم اعتبرانه بهما عندها أطلعمه عليهما المحتمق ، على اعتسار أن هذه الواقعية هي أحدى عنسام الاتهسام المطروحة عليهما جهملة وأنهما واجهشه بهما ومسمعت فيهما دغاعه وأقسوال الشمهود في حضموره ، وقد كونت عقيدتها وأنتناعها بثبوتها تبله فادانتسه من أجلهسا بالانسذار بمسد أذ رأت في تصرفه هسذا خروجا على يقتذي ما يوحسه عليسه مركزه من السسم الحيس والسيلوك الجبسد على نحسو ما ورد بتقسرير الانهسام ، ومن ثم قان ما ينعساه الطساعن على الصنم الطعمون نيمه من مخالفتمه للقمانون بتوقيم جمزاء عليمه عن تهمـة لم يتضمهنها تقسرير الاتهام المعلن اليسه ولم توجمه اليه ، يسكون في غير مصله ، وإذ استند العسكم المستكور إلى وقائم متحيجة " لها أصل ثابت من الأوراق . كون منها عقيدته واقتناعه واستخلص منها النتيجسة التي انتهى بادانة سلوك الطساعن عما ثبت في حقسه استخلاصا سيائفا سؤدي إلى هدده النتيجية باديا وقانونا ، فانه يسكون سمطيعا مطابقها للقهانون وقائمها على سمبيه الميسرر لتوتيمع المسزاء السدى تضي به ،

(طعن ١٣٨٣ اسنة ٧ ق _ جلسة ٢٥/١/١٩٦٤)

قاعسدة رقسم (۲٤٥)

قررار النسابة الادارية بلمسالة المسوظف الى المحاكمة التلديسة ما ورد به من تصديد للمخالفات المسابقة الى المسوطف ، عما استفر عنده التحقيق والقحم - السره عملي المحاكمية والحكم المسادر فيهسا .

ملخص المكم :

انه وان كان قسرار النيسابة الادارية المسادر عي ٦ سن أبسريلةً

سمنة 1971 باحسالة الطساعن الى المحاكمة التاديبية متفقسا في المساسه مع القسرار السذى مسحر في ٥ مسن نوفيبس سمنة ١٩٥٧ باحالفه الى مجلس التساديب الا انه قسرار جديد مستقل عنه مسحر بعد التحقيق الذي تجلس المنافقة الدارية والقصص المذى قسابت يه مراقبه التحقيق المذى قسابت المي ١٩٥٧ من اكتسوير مسنة ١٩٦٠ واذا كان هدذا القسرار قسد جساء في ٢٠٠٠ من اكتسوير مسنة ١٩٦٠ واذا كان هدذا القسرار قسد جساء في شمان تصديد المخلف المساوية الى الطباعان ووصفها غسر متفق شمائه ان يتسويه المستوية المي الطباعات ووصفها غسر متفق شمائه ان يتسويه اجبرادات المحاكمة التاديبية بها يطلها ويبطله المحكم المسادر فيها الهابوت هذه المخالفات أو عدم ثبوتها وصحة او عدم مسحة ومسفها فهي مسائل تتعلق بيوفسوع وصحة العاديمة التاديبية وتدم ثبوتها الحاكمة التاديبية وتقصل فيها المحكمة حسبها يدؤدي اليهساء التحاكمة التاديبية وتقصل فيها المحكمة حسبها يدؤدي اليهساء

(طعن ۱۷۶ لسنة A ق _ جلسة ٢٦/٢١/١٩١)

قاعسدة رقسم (۲(۲)

المستحادات

تفحيل الحكمة التانيية للبخالفية التانيية المسندة الى المحالف المحال اليها محدوده - لا الفيلال يحتى الموظف في المداع ولا لمراوم التبيه الموظف الى التصديل اذا كان في مسالحه .

ملخص الحكم :

متى كان مسرد التصديل الذى لمِسرته المحكسة التلاييسة فى وصد المستدة الى المسوطف هسو عسدم قيسام ركن العمسد دون أن يتضسمن اسسناد وتساتع أخرى أو أغساقة عنساصر جسديدة الى ما تضمينه تسرار الاحسالة سفان الوصف السذى نسزلت اليه المحكمة

فى هذا النطستي باعتبارها الطساعن مرتكب بخالفة عسم سراعات القسة الكاملة لا بخالفة محاباة المجولين سدها الوصف ينطبوي عملى نصديل لا يجافي التطبيق السليم القسانون وهبو تعديل في مسالح الطباعن وليس فيه اخسلال بحقيه في النفساع اذ أن المحكسة لا تلتيزم في مثل هذه الصالة بتنبيهه أو بتنبيه المبدائع عنسه الى با اجبرته بسن تعسيل في الوصف نتيجة استبعاد لصد عنساسر التهبية التي البيت بهما الدعبوي التليبية.

(طعن ۱۷۶ لسنة ۸ ق ـ جاسة ۲۲/۲/۲۲/۱۹۱)

قامسدة رقسم (۲۲۷)

: المسلمات

حسكم تأديني - أستمارته وصيفا جنائيا الفصل المسيوب الى المساوب الى المساوب الى المساوب الى المساوب الى المساوب المساوب المساوب المساوب المساوب المساوب المساوب والمساوبة حسابة حسابة حسابة حسابة حسابة حسابة حسابة حسابة حسابة المعسل .

بلخص المكم :

انه لا يعيب الصكم المطعدون المهم مجدود استعارته وصفا جنائيا للقصل المنسوب الى الطباعن ما دامت قسد اثامت ادانسه على اساس رد هذا الفصل الى الاخسلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها وتسدرت الجسزاء بها يتقاسب بسع جسامة هذا الفصل ذلك انها وصفت ما وقسع مقسه بالانصراف عنن الخلق القصوم وحمسن المسمعة وهسو وصف سبليم لا غيسار عليسه .

﴿ طَعَن ١٢٣٠ لَسَنَّة ١ ق - جَلْسَة ١٨٪ ١٢٣٠)

قاعسدة رقسم (۲۶۸)

: 12 41

المادة ٤٠ من قانسون مجنس المدولة رقسم ٧٧ لسخة ١٩٧٧ سـ
اختصساس المحكمة التلاييسة منسوط بالمخالف التي وردت بقسرار الاحسالة من التيسابة الادارية سيجسوز المحكمسة من تأقساء نفسسها الوبنداء عملى طلب النيسابة الادارية التصمدى لوقساته لم تسرد في قسرار الاحسالة والحسكم فيهسا يشسترط لتصمدى المحكمسة لذلك الوقساتي تذبيه المخسات الدوساعة منبية المناك الوقساتي تشبيه المخساعة منبكة ومنصمة الحسارة المناكة ومنصمة الحسارة المناكة ومنصمة المسالة التحضيم نفساعه والمناكة والمنا

ملقص الظُّكم :

ان المسادة ٤٠ من فاتسون مجلس السدولة المسادر بالقسسانون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٢ تقفى بأن تفصل المعكسة في الواقعسة التي وردت بقسرار الإهسالة ، مع ذلك يجسوز للمحكسة سسواء مسن تلقساء نفسسها أو بنساء على طلب النيسابة الادارية التمسدي لوتاتع لسم شرد في قسرار الاهسالة والحسكم فيهسا اذا كانت عنساصر المخافسة ثابتسة غي الأوراق ، ويشرط أن تبنسح العسامل اجسالا مناسسيا لتجفسير دفاعه اذا طسلب فلسك .

 دون أن يثبت في الأوراق عنساصر هذه المخافسة ، كيسا لم تنبسه المحكمة أو وكيلهسا الى هسذه المخالفسة حتى تتهسكن من تحضير دفاعها بشائها ، وصلى ذلك تسكون المحكمسة قد أتسابت جسزاء غمسان المحسالة مسن عملها على غسير أسساس سسليم ، ومن تسم يتعسين الحسكم بالفساء المسكم المطعون فيسه .

(طفن ۱۲۳۹ كسنة ۲۸ ق ـ جلسة ۲۱/٥/۱۹۸۲)

ثلثنا - متى اتصالت الدعوى التلاييية بالمكسة التادييية مسين عليها الاستعوار أم ينظرها ، ويتبنع على الجهة الاتارية اتفاقا أي قرار في موضوعها من شاقه سلب ولاية المحكمة التلاييية

قاعسدة رقسم (۲٤٩)

البسيدا :

متى اتمسات الدسوى التاديبية بالمحكمة التاديبية تعسين شيها الاستنبرار في نظرها — الجهسة الادارية لا تبلك النساء نظر الاعسوى التاديبية أن تنفذ في موضدوعها أي قرار من شساته سسك ولاية المحكمة التاديبية — تعرف الجهسة الادارية في الاتهام المسند إلى المضالف بعدد المائت للمحكمة التلايبية ينطوى على غصب اسلطة المحكمة ينصدر بالقرار إلى مرتبة المسدم .

ملخص المكم :

متى اتصلت الدعدوى التاديية بالمحكمة التاديبية تعسين عليها ، ولا تملك الجهسة الادارية قائد أن تنفذ في موضوعها الادارية قائدونا النساء نظر الدعدوى التاديبية أن تنفذ في موضوعها أي قدرار من ثسانه سلب المحكمة التاديبية ولايتها في محاكمة المخالفين الحالفين المحالفة التجارية في الانهساء المحلمة المحكمة ألما المحكمة ألما المحكمة ألما المحكمة ألما المحكمة ألما المحكمة ألما المحكمة وغمهمها التاديبية يتدخف عن عدوان جسيم على اختمساه المحكمة وغمهم

اسلطانها بنصدر بالقدار الى مرتبسة العدم التى تجدده من كل اشدر قدانونى لسه ، ومنى اسسلقام ذلك فقيد كان من التعدين صلى المحكة أن نمسقط أنزه من حصابها ولا تعتبد به ، وإذا عولت المحكمة على هدذا القدار في الحكم بعدم جدواز نظير الدعدي فانهسا تحكون بدنك قدد خالفت حكم القدانون ووجب الحكم بالفاء تضافها في هدذا الشيبان .

(طعر ١١٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١١/٥/١٩٧١)

قاعسدة رقسم (۲۵۰)

المسسحا:

اذا اتصات الاعسوى القاديية بالحكية المفتصة تعليه المصل المسل أله المصل أله المصل أله المصل أله المصل أله المصل أله المصل المسل المصل المص

بلخص المكم :

انه من الأسور المسلمة أنه متى اتصلت الدصوى التابييسة بالمحكمة المختصمة تعين عليها الاستهرار في نظرها والمصل ليهما ولا تبلك جهة الادارة الاساء نظر الدصوى النصاد أي قسرار في محكمية التابيينة في محاكمية من منسانه المصلمة التابيينة في محاكمية الأسلمة المصلمة المصلمة المصلمة المصلمة المصلمة على النصل المحكمة وغميا لسلطتها من التبيل ، مانه يبشل عدوانا على اختصاص المحكمة وغميا لسلطتها ، لتعين من هذا التبيل قيام جهة الادارة بتوقييح المقنوبة صلى المحلمة عن النهم المقدم بها الى المحكمة التابيية للمبينة التساؤل

(م ۲۳ - چ ۱)

المشال هذه التصرفات لا يسكون لها السر تاسوني على الدعسوى التأديبية ؛ التي تظلل تائية ومطروضة على الحكسة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكسة في موضسوعها ، ولما كان الحسكم الطعسون فيسه شد ذهب غير هدذا المدهب وتضي بالاستمرار في المحاكسة ، تالسيكون قد أخطا في تأويسل التمانون وتطبيقه ويتعمين لمسئلال المسائون وتطبيقه ويتعمين لمسئلال

(طعن ۹۹۲ لسخة ١٥ ق ــ جلسة ٩٩٢ /١٩٧٣)

قاعسدة رقسم (۲۵۱)

: المسلما

لا تبلك جهة الادارة اتفاذ اى قرار من شانه سلب ولاية المحكمة التعديبية في محاكبة المحال اليها .

بلقص الحكم :

من الأمسور المسلمة أنه بتى أنصات الدعوى التاديبية بلحكية المختصة تصين عليها الاستورار في نظرها والفصل غيها ولا تبلك جهدة الإدارة أثناء نظر الدعوى اتضاذ أي قدرار غي موضوعها من شائه مصلب ولاية المحكية التاديبية في محاكية الخطف المصال اليها غاذا تصرفت جهة الادارة تصرفا من هذا المنبيل ، غلقه يبشن عنوانا على افتصناص لمحكيدة وغصبا لنسلطتها ، يتمين على احكية لن لا تعقيد به وأن تستط كيل اشرابه مين يوسين على المحكية لن لا تعقيد به وأن تستط كيل اشرابه مين حيل المحكية لن لا تعقيد به الى المحكية المتاديبية أو حسلي الما المحكية التاديبية أو حيل المحكية التاديبية أو على المحكية التاديبية المستجهة المحكية التاديبية المحكية التاديبية المستجهة التاديبية المستحدة المستحدة التاديبية المستحدة التاديب المستحدة المستحددة ا

لو لاخسر ؛ فبشسل هسده التصرفات لا يسكون لهسا من اثسر تانسوني على الدعسوى التامييسة ، الذي تظلل تاثبية وبخسروحة على المدنسية حتى تنتهى بحسكم تصدره المحكسة في موضسوهها ، ولمساكان المسكم المطلميون فيسه قسد ذهب غسير هنذا المنذهب وتفي بانتضاء الدموى الكلايييسة تأسيسا على ان جهسة الادارة رات عسم الاستمرار في المحاكمية ، غانه يسكون تسد اخطا في تأريسل التسانون وتطبيقه .

(طمن ١٩٧٤ لسمة ١٥ ق م جنسة ١٩٧٧)

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

طالب كانت الدعوى التلابيية منظورة ابسام المكية واسم بمسور فهها هسكم فهسائى فاته يعتسع على الجههة الادارية أن توقسع عقدونة على المصال المحاكسة التلابية •

ببلغص الحكم:

ومن حيث أن القسائون أذ أعطى النيابة الإدارية وحمدها المستن عنى أصبدار شرار الاحسالة الى المحاكمة التأديبية وتحمل امسائة الدصوى التأديبية المامها ، غانه طالما كانت الدصوى التأديبية منظرورة أمام المحكمة ولم يمسدر فيها حسكم نهسائى غانه يعتسع على البهسة الإدارية أن توقسع عقدوبة على المحدى السذى كان محسالا الى المحاكمة التأديبية من نفس النهم التى أحيال من أجلها ع. وصد ثم يحكن القررار المطسون فيسه وقد مصدر قبل أن يعسدر حكم نهسائى في الدعروى التأديبية على ما مسلف البيسان بمحدوما ولا اتبر له أذ تسكون الجهسة الإدارية في هدده الصالحة قد مسادرت المختمساص المحكمة التأديبية المحدود لها وحددها .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ١٥/١١/١٧٧) "

قاعدة رقيم (۲۵۳)

السيدا

قسران رئيس مجلس السنولة بانشساء المحكمسة التانييسة بمنيسة الاسكفدرية المنشسور في الوقائع المعرية في ١٩٦٠/١/١٢ ... نص المادة الثانية منه على احسالة جبيسع القفسايا التاديبيسة التي أصسبحته بهقتض هددا القسرار من اختصساص هدده المحكمة يقسرار من رئيس المحكمة التلاييسة المظروة المامها الدعسوى ما لم تسكن مهيسة القصل فيهما _ قصر هذه الإحسالة على السدعاوى التي كاتت منظورة. عند المهل بالقبرار مسالف المذكر للوجوب صدور حسكم من المحكمية في الدعياءي المستحدة (القيامة بعد العبسل بهيدا القرار) التي يتبين لهما عدم اختصاصها بالفصل فيها سالساس ذلك سا هسو أن الأهسالة بقسرار من رئيس المحكمسة وفقسا لقسرار رئيس مجلس السدولة سسالف النكسر كهسا هي اسستثناء من القساعدة العسامة التي تقفى بمسدم خسروج الدعسوى قانسونا من هسوزة المكهسة النظسورة أمامها الا يقضسالها غيهسا بحسكم تنتهى به الخصسومة سر القسسران المسادر من المحكسة التاديبيسة بالاهسالة بالمالاسة للمسكم التقسدم يعتبسر قسرارا عسديم الاتسر ولايعتسد به قانسونا ، غلا تعتبسر الدعوى التاديبيسة قسد خسرجت قانسونا من يسدها ، كبسا يسكون العسسكم المسادر من المكمة التاديبية (بعينسة الاسكندرية) المسال المها وجسرد فعسل مادي عسميم الانسر ولا يعتسد به عانسونا و

ملخص الحكم:

أمسطر السيد رئيس مجلس السعولة بالاسسنقاد الى المسادتين

14 م 14 من التسانون رقسم ١١٧ السسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النياية الإدارية والمحاكسات التأبيية قسرارا بانشساء محكسة تأديبيسة بمدينة الاستكندرية ، نصت المسادة الأولى منسه على أن تنشسا محكمة تأديبية بعدينية الاستكندرية المسوداء الفريبة ومديرية بأسسا محافظية الاستكدرية والمسحراء الفريبة ومديرية بيدينية الاستكدرية والمسحراء الفريبة ومديرية بيدينية الاستكدرية والمسحراة المذيبة ومديرية التحديث المتكبة الاداريية للمسالح السالمة التأديبية التي أصبحت بهتضى هدذا القسرار من اختصاص المحكسة الشميلة التي أصبحت بهتضى هدذا القسرار من اختصاص المحكسة المسلكة من رئيس المحكسة المتدينية المنظورة أمامها الدصوى ما لم يسكن مختصاط المصل فيها و ويباغ ذوى المسان جميعا بقسرار الاصالة على نشر هذا القسرار في الوقائع الممرية وعلى أن يونيسة فسنة ، ١٩٦٥ .

وما نصت عليسه ألدة الثانية من القسرار البسين الفا من احتاه الدماوى التي اصبحت بمتنفي هذا القسرار البسين الفاساس المحكمة التاديبية بعدينة الاستخدرية الى هدفه المحكمة بقسرار من اجتمع رئيس المحكمة التاديبية المنظورة المهما الدعسور بحسب النمن العربيع على الدعساوى التي كانت منظورة عند المحل القرار المذكور علا يسرى النمن وهو استثناء من القاعدة العالمة على الدعاوى التي تقلم بعد تاريخ بدء العبل بالقرار المشسار العالمة التي المحلمة المن الدعاوى المستجدة العسامة المسامة التي تتطلب اذا بنيت المحسكة عدم اختصاصها ، اصدرت حبكم بذلك . اذا المدررة المادي المناسورة الماديسات المحسلة عدم لا تضرح تأسونا من يعد المحتسسة الذالجورة الماديسا الا اذا مصالت ميهما بحكم تنتهي به الخمسوية كلهسسال.

وينسبن مسا مسلف سرده من الوقسائع أن الدمسوى التاديبيسة

الراهنة عندها اتيبت اول مرة اتابتها النيابة الادارية اما المحكمة التاديبية لوزارة الحربية وكانت اتابتها غي ١٦ من يونية مسغة ١٩٦٠. اي بعدد تاريخ بدد المصل بقرار السديد رئيس مجلس الدولة بانشاء محكمة تلايبية بمدينة الاسكلادية ، وعلى متتفى ما تقدم الا تعتبر الدوسوى المنكورة قد خرجت تاتونا من يد المحكمة التاديبية لوزارة الحربية ، الحد حصات احالتها غي ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الى الحكمة التاديبية بمدينة الاسكندية بقرار عديم المناس ولا يعتبر ولا يعتب بعد تاتسونا انها طرحت المناسكندية التاديبية بدينة الاسكندية . ومن شم المان حكم الانتصاص المسادر بجلسة ٨ من إسريل سسنة ١٦٦١ من المحكمة التاديبية بعدينة الاسكندية أيس الا مجرد نعمل مادى عدم الاكتمات التاديبية بعدينة الاسكندية أيس الا مجرد نعمل مادى عدم الاكتر ولا يعتبد به قانونا ،

(طعنی ۲۰۸ ، ۲۸۷ اسنة ۸ ق - جلسة ۲۲/۲/۱۹۹۳)

قاعستة رقسم (٢٥٤)

المصحا:

الحكم بعدم هدواز نظر الدعدوى لمسابقة القصل فيها - نبوت الحكم الأول شابه البطائن لعدم اختصاص المكوسة بنظر الدعدوى - الماؤه - اعدادة الدعدوى الى المكوسة التلابيية فظرها امام دائرة الحدرة الحدرى •

بالخص الحكم:

ان هـذه المحكبة سبق أن أنتهت على تضافها على الطعن رقم. ٢٦ لسنة ١٩ ق الى الغاء الحكم المسادر على ٧٧ من يناير سنة ١٩٧٣ من المحكمة التاديبية بما تضى بعه من براءة المسدعي من المخالفات التي تصدت المحكمة لنظرها وهي غير مطروحة عليها دون مسراعاة للإجراءات التلاونية اللازمة الاضافة الدعسوى التاديبية

المبتداة عن هذه المخالفات ونسلك على التفصيل المسالف ايراده كولما كانت النيابة الادارية لم تقسم الدعسوى التاديبية فسد المطعون فسده عن المخالفات المستجوعة المحكورة الا في ١٩ من يونيه سسسنة ١٩٧٦ من بولاجراء المستجع وقسد تبيدت بجدول المحكمة التاديبية رقم ١٤ لسسنة ١٥ ق ، عان هذه الدعسوى تكون قد اقتيت لأول مسرة غي التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون تفساء المحكمة التاديبية بعسدم جواز نظرها لسساية الفصل فيها بالدحم الصلار بنها في جواز نظرها لسايةة الفصل فيها بالدحم الصلار بنها في تفساء مخالفا المواقع والقسانون ، ويتعين الدحم بالفسائة واعادة تفساده عالم مخالفا المحكمة التاديبية لنظرها والفصل في موفسوعها الدعسوى الل المحكمة التاديبية لنظرها والفصل في موفسوعها المحلم دافسري ،

﴿ طَعِنَ ٢٦٤ لَسِنَةَ ١٩ ق -- جِلْسَةَ ٢٩/٦/٦٧٤)

قاعسدة رقسم (۲۵۵)

: 13.....41

المسكم بعدم اختصاص المحكمة التادييسة والايها بنظر الدعوى دون اعالتها الى المحكمة المختصدة عبدالا بنص المسادة المنتصدة عبدالا بنص المسادة المنتصدة التسادة الى المحكمة المختصدة التسارة مطاق الا تتسرخص غيسه المحكمة - تقدير الرسبق القصل في الدعوى على غرض مسادة من الأمسور التي تقدرها المحكمة المختصدة بالمختصدة بالمحسدة بالمحسدة المتحسدة بالمحسدة المتحسدة ا

ملقص الحكم :

وبن حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه على ما تقدم قسد امساب الحيق فيها قضى به بن عسدم اختصاص المحكسة التانييسة ولائيا ينس الدعسوى الا أنه اخطاً في تطبياق التسانون بعستم أحالته الدعسوي ألى المحكسة العماليسة المختصسة عمسلا بنظر السادة ١١٠ من قانسون المرافعات ولا وجهه لما استند البه الحكم المذكور في تبسرير ذلك من أن التضباء العسمالي سسيكون قال كلمتسه عي هسسذا النراع بالصكم مسادر من محكسة العيسال الجزئيسة بسوقف تغيسذ القسرار المطعون فيسه مستعجلة وبالسزام الشركة السدعى عليها بان تؤدى للهدمى راتبه لحين النصال في الدعاوي الموضاوعية ثم بالحسكم الموضيوعي المسادر في الدعسوي رقم ١٧٧٥ لسينة ١٩٧١. بالسزام الشركة المسنكورة بسأن تسؤدى للمسدعي تعويضها تسدره السف جنيه عن الفصيل التعسيفي له لأن التيزام المسكمة أذا ما تضيت يعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالة الدعوى الئ المحكمة اللغنصية طبقسا لنص المسادة ١١٠ من قانسون الرافعسات التسزام مطلق وترخص فيه المحكمة وأن تدبر أثر مسجق للقصل في الدمسوى على قسرض مسحة ذلك بن الأمسور التي تقسدرها المحكمسة المعاليسسة المختصة بالغصل في النزاع دون المحسكية التأديبية التي كفت يدها عبيلي القمسل قيسه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقام يتمان الحسكم بتباول الطمان في مسكلا ويتمايل المسكم المطمون في باحسالة الدعوى الى محكمة جنوب المساهرة الإبتدائية (الدائسرة المماليسة) المختصلة ينظرها (طعن ٧٠٠ لمنة ٣٣ ق حجلسة ١٩٨١/١/١٢)

قاعسدة رقسم (۲۵۲)

المستدان

باهسالة المسامل الى المتكسة التلهيسة يصسبح القضساء التسليبي هسو المختص دون غسيره في المسره تلهييسا - لا يسسوغ المجهة الادارية أن تتسدخل بتوقيسع أي جسزاء على المسامل المصال تقسسل ألم المدارية أم من المحكمة التادييسة أم من

المكبة الادارية العليسا في هسالة الطعسن في هسكم المحكمة التلايينة •

ملخص الحكم :

لا بحسول دون مجازاة المتهم تبام الجهمة الادارية بتاريخ . 1 وحن مارس سحنة ١٩٨٠ قيمل القصمل في الطعمن - بمجمازاته مخصيم ثلاثة ايسام من اجسره بسبب انقطاعه عن العبسل خسلال المدة المستكورة ، أذ أنه بلحالة المهدم إلى الماكسة التأديبية يصبح التفساء التاديبي هسو المختص دون غسيره في أسره تأديبيا ، ولا يسوغ للجهسة الادارية أن تتدخسل بتوقيسع أي جسزاء تأديبي عسلي العسابل المصال تبسل الفصل في الدمسوى التلابييسة سسواء بسن المحكسة التاديبية أم من المحكمة الادارية العليسا في حالة الطعسن في حسكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم مانه وقد طعن عنى الحكم المسادر من المحنكية التاديبية المام المحكية الادارية الطيبا في حسالة الطعين في حسكم المحكسة التأديبية ، ومن تسم قانه وقد طعن في الحسكم المسادر من المحكمة التأديبية ببراءة المتهم أمام المحكمة الادارية العليا مساكان يجسوز للسططة الادارية أن تنشسط وتوقسع جسزاءا تادسيا عملي العمامل قيمل القصمل عي الطعمن المنكور ، وأي قرار يصدر بالمخالفة بهدا الاصل بعد عدوانا على التضناء التأديبي ويسكون ترارا متمسدها ولا يسرتب أي أثسر.

ومن حيث أن الصكم المطمون فيه وقسد انتهى الى بسراءة المنهم مما نسب اليه يسكون قسد اسستخلص النتيجسة التى انتسهى اليهسا استخلاصا غير سسائغ من الأوراق حقيقسا بالالفساء .

وبن حيث أنه إلى كان الأسر كسا تقسدم فقد تصين التمساء يتسول الطعسن تسكلا وفي بوضسوعه بالفساء الصكم الطعسون فيسه وبجسازاة المنهم بخصسم تسهر من أجسره •

(طمن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨٤١)

the first of the second second

قاعسدة رقسم (۲۵۷)

المسلما:

المسادة ۱۳ من القسادن رقم ۱۱۷ انسنة ۱۹۸۸ باهادة تنظيم.
التيبابة الادارية والمعلمات التاديبية — صدور قسرار البههة.
الادارية في شسهر مارس سسنة ۱۹۷۷ باوقيسع جبراء على علمل بخصم خبسبة عشر يوما من راتيب لاقتسراغه مخالفة مالية — طلب رئيس المجهد المدري المحمسيات اهالة المسامل المحاكمة التاديبية — والدن تالت الدعوى التاديبية قد اتصات بالمحكمة التاديبية اعتبارا من ايسداع الاوراق وتقسرير التهام في شسهر ديسسجبر سسنة ۱۹۷۷ من ايسداع الاوراق وتقسرير التهام في شسهر ديسسجبر سنة ۱۹۷۷ ان تصدور قسرار البههة الادارية بتوقيم المبالة المخالف الا المتهم يكون قالها على السائس سائم مدن القساون — صدور راتبه هم الادارية بتوقيم المبازاة على المسائرين من القسادن مسهرين من راتبه — قسرار المهمة الادارية بتوقيم المبازاة المناسسة والمدرد حكمها بمجازاة المتهم المحكمة التاديبية المناسوع على مناهدة واصدار هسكمها بمجازاة المتهم المحكمة التاديبية المناسية والمسدار هسكمها بمجازاة المتهم وتوقيه عالمقسوية المناسبية .

ملخص الحكم:

ان المسادة ١٣ مسن القسادي رقس ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمات التاديبيسة تنص على انه و يخطس رئيس ديسوان المحاسسات بالقسرارات المحسادة مسن الجهسة الادارية في شسأن المخالفات المالية وارئيس الديسوان خلال خمسسة عشر يوما من تاريسخ الخطارة بالقسارار أن يطالب تضديم المسوطف الى المحكسة:

المتاديبيسة وعملى النيسابة الادارية في هدذه الحسالة مبساشرة الدعسوي. التاديبية خـــ الله الخبس عشر يوما التاليسة » ، والشمابت عــلى نحــو ما تقسيم أنه طبقها للنص المستكور نقهد أحيال المتهسم إلى المحاكمسة التاديبية بعد أن طلب الجهداز المركزي للمحاسبات عن اخطره طبقا للقانون واكون المفالفية مالية بالجيزاء الموقع من جهة الإدارة بالتسرار رقم ١٤٨ المسادر في ٥/٣/٧٧٠ ، اهمالة المضالف الى المحكمة التأديبية والتي أصدرت حكمها المطعسون نبه بمجازاته بخصم شهرين من راتبه ، غانه ولئن كانت الدمسوى التأديبية. متد اتمسلت بالمحكسة التلييسة امتسارا من تاريسخ ايداع الأوراق. وتقرير الاتهام في ٢٢/١٢/١٢ بمد مسدور قسرار الجهة الإدارية بتوتيم الجزاء على المضالف عن ١٩٧٧/٣/٥ ، الا أن تمسدي المكيسة في هذه المسالة للبخالهسات المسوية للبتهسم والنمسل فيها يكون قائما عملي أسماس سمليم من القمانون في غموه نص المادة ١٣ من القيانون رقيم ١١٧ استنة ١٩٥٨ الشيار اليه والتي غدول المشرع بموجبهما لرئيس الجهماز المركزي للمحاسميات الحسق في الاعتسراض على الجسراء المسوقع على الخساف في المخالفات المالية ، وطلب احالت الى المحاكمة التأديبية ، الأمسر الذي يصبح معسه قسرار الجهسة الادارية بتوقيسع الجسزاء غير منتسج لاقساره القانونيسة ولا يحسول دون تصدى المحكسة لموضوع المخالفة واصدار حكمها بمجازاة المتهام مان عصيه .

[&]quot; ومن حيث أنه تأسسيسا على ما تقسدم غان حسكم المطعسون غيسسه يسكون قسد صدر مسلها قيسا انتهى اليسه من نتيجسة ، ويسسكون الطعس والحسال كذلك غسير قسائم على أسساس مسليم مسن القانون. متعبين الرفض •

[﴿] طعن ١٥٥٧ لسنة ٢٧ ق _ جلسة ٢/٢/١٩٨٠)

قاعسدة رقسم (۲۵۸)

: المسلمة

متى صدر قدرار السيد السنتسار رئيس التغليش الغنى باهالة أوراق عفسو الادارة القانونية الى ادارة الدعبوى التلايبية تسم لمالة المفسو الى المصلكية التاديبية على نصو به اورد بنقرير الاتهام صدف الصد المخالفات في تاريخ لاصق على الاحسالة المحكمسة التلايبية سفس حسيرة مسائز قسانونا ساساس فلسك: بني المسجح الأمر في حسورة المحكمسة يسكون لها مسلطة نقسير الاتهامات المسسوبة للمفسو فسلا تبلك سساطة التحقيس في الاتهامات المسسوبة المسلمة المسلمة

ملقص الحكم :

انه لا وجب لما يذهب اليب الطباعن من بطلان الحكم المطعون الحب المبلان الاجراءات التي تسام عليها تأسيبا عالمي ال الوقائع السبة حصل الاجراءات التي تسام عليها تأسيبا عالمي ال الوقائع المستخدة حصل السباطة اعيد تحقيقها واعد المقسق مذكسرة اتنهي فيها الى حضط التهيية السبادسة وواصف علي لطبة الإصالة المنظر في اسر محكمته عن بالتي التهيم وهيو ما لم يتم لا وجمه للنظر في اسر محكمته عن بالتي التهمم وهيو ما لم يتم لا وجمه المنظر في المسرف الفقي بمد أن القساتية في يتم المنظرة التنفيش الفني بمد أن اجرت التحقيق التهت الي بمحساطة الطاعن عن المخالفات المستة المسسار الهما وارمسلت الأوراق الي المسيد وزيسر المسحة بكتاب ادارة التقيش الفني رقمه الماء على الإحالة المخالفية المخليبية المخليبة المخليبة المخليبة على الإحراق وقدد والوصف الواردين بالأوراق وقدد واقى السيد الوزير على ذلك على المحتشار مدير التفتيش الفني بتساريخ المحتشار مدير التفتيش الفني بتساريخ المحارية المدورة الدموى التأديبيسة

لاتخاذ اللازم عان احسالة الطاعن على هذا النصو الى المحاكمية التابيبة على نصو ما ورد بتقرير الانهام بكون قد تسم طبقسة للقسادون ولا وجبه لما يشيره الطاعن عى هذا الصحد ذلك أن أسر النهية المسادسة والتى انتهى المستصار المحقىق بادارة التعنيش النهى عنظها عى ١٩٨٢/٨/١٤ بعد أن احيات الأوراق الى ادارة على واقتهة الوزيس المختص على ١٩٨٣/١/١٠ والعصول على مواقته الوزيس المختص عى ١٩٨٣/١/١٨ لا يترب عليها تعديل على المحاكمة التابيبة واصبح الاسر عى النهاية عنى صورة المحكمة الني يكسون لها مسلطة تقدير الاتهامات المنسوبة اليه وسدى النهاية عنى حدورة المحكمة الموتها عن يكسون لها مسلطة تقدير الاتهامات المنسوبة اليه وسدى البوتها عن حدادة الله المحتفية عنى هذه الحالة المسلمة المنسوبة اليه المتحقيق عى هذه الحالة المنسوبة اليه المتحقيق عى هذه الحالة المنسوبة اليه المتحقيق عنى هذه الحالة المنسوبة اليه المتحقيق عنى هذه الحالة المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة المنسوبة اليه المتحقية المنسوبة المنسوبة المنسوبة المنسوبة اليه المتحقيقة المنسوبة المنس

(طمن ۱۹۱۷ لسنة ۳۰ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۰)

قاعسدة رقسم (۲۵۹)

المسيدا:

انمـدام القـرار الصـائر بقبـول اسـنقالة المـابل المريضـة ان المكنــة بمـد ادائتـه الى المكسـة التاديبــة ،

بتخص الحكم :

متنفى المسادين ٩٧ و ٩٨ من قاتسون نظام العسليان المسنين.

بالسولة المسادر بالقسةون رقام ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ عسدم جسواز قبول
الاستقلة الصريحة أو الحكيسة أذا كان قدد أحيال الى المحكسسة
التاديبية ، ذلك لأن القسرار المسادر بقباول الاستقلة يتضامن في
ذاته سساب ولاية المحكسة التاديبسة التي تصبح عي المنتصبة دون
غسيرها بالسرتاديسة ، وأن الاكسر المساريب عسلى فلك يتبشل في

أن القسرار العسادر من جهسة الادارة باتهاء خسدة العسابل النساء محلكة العسابل النساء محاكمت من شساته غصب سسلطة المحكسة وسسلب اولايتها غي تلديب العسابل ، وعسلى ذلك غان القسرار العسادر من جهسة الاداره بابساء خسدة العسابل للانقطاع النساء محاكمت يعتبسر تسرارا منصديا ينحسر الى مجسرد العبل المسادى ولا تلحقه السة حصسانة ونتجهة ذلك أن يكون من مسلطة المحكسة التاديبية اسستناف محاكمة العالمية المحابل المستعلمة المحاكمة المحالية المسابل باعتبساره ، واقلى وجود الماضية وتاقيا باهيها .

(طمن ۸۲ اسنة ۲۹ ق ـ جلسة ۲۳/۲/۱۸۸۶)

ئدا لتساقل حسول ما اذا كان لايصور تبول استقالة الموظف اذا كسان محسالا الى المحاكمة الجنائية ، فهمل يعتنسم تبسول الاستقالة في هذه الحسالة تياسما على الإحسساة الى المحاكمسة التنديبية ، ام يجموز تبولها استفادا الى أن الحظم لا ينصرف الاستمالة الاحسالة الى المحاكمية التاديبية فصسب طبتها المريح النسى .

ويدهب الدكت ورعبد الفتاح حسن (مؤلفة التأكيب عي الوظيفة التأكيب عي الوظيفة المسامة مسالف الاشسارة البه مسمو ٢٣٥) الى ان المشرع لم يشر الا الى المحلكية التاديبية ، مسا يتعسين معمد التول بأن الاحسالة الى المحاكمة الجنائيسة لا تبنع حتمسا مسن تبسول الاسستعالة .

قاعسفة رقسم (۲۹۰)

: المسجلة

نص المادة ٩٩ من القانون رقام ٨٤ السانة ١٩٧٨ بنظالها

المساملين بالقطاع المسام على حظر قبول استقالة المسامل المساملين المحاكمة التاديبية الا بعد المسكم في الدعوى بغي عقوبة الاحسالة الى المساش أو القعسل بالمودى في خا الحظر القطاع المسامل المساملة عن عبله بعد احالته الى المحكمة القلايبية لا ينتج ثبة أشر بالمحكمة وهي في مقام تلابيه لا تعد بقرار الهيئة المختصة بسبب هذا الانقطاع وما يتبع ذلك المزوما من اخفساعه المقوبات المقررة القسامين بالمبل دون تلك الخاصة بساري المحتوبة .

بلغص المكم :

وسن حيث ان انتطباع العسامل بالتطباع العبام عن عبله لدة شبيطيل الكثير، ون عشرين يدوما وتعصيلة خيلال النسنة الواحدة

او عشرة أبام متصلة بالرغم من انداره كتابة بعد غيابه عشرة ايسام في الحسالة الأولى واقتطساعه خفينسة ايسام في الحسالة الثانيسة دون عسذر متبسول ، يعتبسر مي مفهسوم الفقسرة السابعة من المسادة ٦٤ سالفة السذكر ترينة تانونية على اتجاه نيسة المسامل الى اعتسزال الخسيمة ، وهمو الأمسر السذى رتب عليمه المشرع مبسرر الهماء خدمة المسلمل . واذ تلاقت الفساية من الاستقالة الصريصة بوضمهما انمساحا مريحا عن الرغبة في تسرك العمسل وبسين الانتطسساع المشار اليه بوصفه المساها ضبنيا استهدف ذات الفسرض غان الانقطاع يعتبس والأمر كذلك استقالة ويأخط بهده المسابة حمكم الاستقالة المريحسة ، وأقد جسرى المشرع على التسمليم بأن انتطاع المسامل بالقطاع المسام عن المسل يمسد أستقالة وسوى بينها وبدين الاستقالة الصريحية ، فقد نص في المادة الثامنية من التانون رقيم ٤٥ لسنة ١٩٧٦ في شيأن المهندسين المعريين خريجي الجامعات والمساهد المرية بأن يحظس عملى المندسسين الامتنساع عن أعيسال وظائفهم لسدة معينسة ما لم تنتسه خدمتهم بأحسد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سسالف الذكسر وذلسك فيهسا عسدا الاسستقالة سسواء اكانت صريحسة أو ضهنية متعتبر كان لم تمكن ، كهما اشهار القسانون رقمم ٨ لسنة ١٩٧٨ بامسدار قاتسون نظام العاملين بالقطاع المسام الحسالي في المسادة ١٠٠ منه الى أنه يعتبر المسامل متدما استقالته اذ انقطاع عنن العبال ، ولما كان الأسر كنذلك وكانت المسادة ١٧ ...ن القانون رقسم ٦١ لسسنة ١٩٧١ الشسار اليسه .. السدى اعتبرت خدية المطمسون ضده في ظله منتهيسة _ والمسادة ٩٩ المتسابلة لبا ني القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ تحظر أن قبول استقالة المسامل المسال الى الحاكبة التأديبية الابعد الحكم في الدموي بفير عقبوبة الاحسالة الى المساش أو الفصيل ، مان مسؤدى هيذا العظسر أن انقطاع المخالف عن عهله بعد أهالته إلى الحاكمة الناديبيسة لا ينتسج نهسة اثر ، وبالتسالي فان المحكسة وهي في متسلم

تأميه لا نعت مترار انهاء خدت بسبب هذا الانتطاع ، وبا يتنبع ذلك لدروبا من اختساعه المقسوبات القسررة المقامين بالعمل دون تلك الخامسة بتاركي الخدية بحسبان ان الحكمة من الحظر المذكور وانسحة وهي تنويت الفرمسة على المضالف من الانسلات بارادته بسن جريبته ، ودره اي تحميل يستهدف به استبدال عضوبة تسارك الخسمة الانسان بالمقسوبات الخامسة بالقاليين المعسل الانسسد مرابسة والا يعدد السرا في حيساة العسامل الانسسد مرابسة والا يعدد السرا في حيساة العسامل

وبن حيث أنسه لمساكان ما تقسدم ، وكان الحسكم المطعنون فيسه قسد أن النظار ، فقسد تصيين الحسكم بالفسائه فيمسا تفوي به بن انتضاء الدماوى التأدييسة بالنسسية للمكانف السيد /

ا طفن ١٠٠٠ أسنة ٢٢ ق شرجاسة ١٨١/٤/١٨١)

قاعسدة رقسم (۲۲۱)

البسداة

4. +6.44

المادة ٧٧من قانون نظام الماعلين الدنيين بالدنولة المساور بالاستان رقام ٥٨ اسانة ١٩٧١ – إذا احيال الماهل الى الماكسة التادييسة مالاً تقبل الساقالته الا بعد المسام في الدعبوى بفسي عقوبة القصل او الاصالة الى المعاش بيعتبسر المعامل مصالا الى الملكمة التادييسة من تاريخ احالته الى التحقيق في وقسالع الاتهام المنسوبة اليه طالما أن هذا التحقيق قد انهى باصالة الصابل فعال الى الملكمة التادييسة بقديم العسامل استقالته ونبراها حالاتها وقبولها المناتقية ونبراها المناتقية ونبراها

 الأثر المسرف على ذلك: لا يكون الاستقالة السر في انهاء خسسته المسمال .

ملخص الحكم:

أن المسادة ٧٢ من القسانون رقسم ٥٨ لسسنة ١٩٧١ بامسدار نظام، العسابان المسنين بالسنولة - والسدى قسدم المتهسم اسسنقالته غي ظل المهسل بأحسكامه ستقالته مسن المهسل ان يقسدم امسنقالته مسن بمسلحة المهل بم اخطار العابل بذلك » .

ولا تنتهى خبهة الصامل ألا بالقسرار الصادر بتبول الاستقالة ، ويجب البت فى الطلب خالال ثلاثين يسوما من تاريخ تقديمسه والا اعتبرت الاستقالة مقبسولة بحسكم القسانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا عسلى شرط أو مقتسرنا بقيحة وفى هذه الحسالة لا تقهى خدمة المسالة المبينة المسابل الا اذا تضمن قسرار قبسول الاستقالة اجابته المليسسه .

ويجوز خلل المدة ارجاء تبول الاستقالة لاسباب تنعلق بهصلحة العبل مع اخطار العابل بذلك » .

عادًا أهيل المسابل الى المحاكمية التاديبية علا تقييل ابستقطعه الا بعيد الحسكم في السدعوى بغيير عقسوية القصيل أو الاحسالة الى المسيناتي .

ويجب على العامل أن يستمر عى عسله الى أن يبلغ اليه قسرار قبـــول الاستقالة الى أن ينقضى اليعاد النصــوص عليـه عى المقـرة التأتيـــة .

ومن حيث أن العامل يعتبسر مصالا إلى المحاكمسة التاديبيسة في حسكم هدذا النص ؛ على ما جسرى به تضساء هدذه المحكمسة ، من تاريخ الإحسالة الى التحقيدي على وقسات الانهام المنسوبة اليسه 4 طالما أن المحاكسة هذا التحقيدي قسد انتسهى باحسالة العسابل غمسلا الى المحاكسة التلاييسة إحسالة العسابل غمسلا الى المحاكسة التلاييسة إحسالة العسابل الى المحاكسة وإن القسرار السدى يمسدر باحسالة العسابل الى المحاكسة التلاييسة أنها يسسته بسبب امسداره من أوراق هذا التحقيدي التي تعتبر سسند الإنهام غى الدعسوى التأيييسة الإحسر المدنى يتحقى معمه أرتباط كمل من المحلدين بالأخسرى أرتباط المحلس المحتين على تاريسخ احسالة الإحسر بيعة بعدوه على نحسو يتتفى التصديل على تاريسخ احسالة الإحسر للمحتيدي مسح المسابل في مجمل تصديد القسارين الدذي يعتبر ليه المسابل بمالا إلى المحاكمة التأديبية في مفهدوم نعى المسادة الإلا محالا إلى المحاكمة التأديبية في مفهدوم نعى المسادة الإلا مسابلة الإسسالة الإنسارة اليها المسابلة الإسسالة الإنسارة اليهاء .

ومن حيث أنه لما كان الثابت في الأوزاق أن المسدرس المنكور مسنة لالإدارة المسدرس المنكور مسنة المباب الثانوية دون أنن بسن } اكتسوير مسنة ١٩٧٧ فارسسلت له المسدرسة أنسارا على مصل اتابت ١١ من اكتسوير مسنة ١٩٧٧ ورد الكتسوير مسنة ١٩٧٧ ورد الكتسوير مسنة ١٩٧٧ ورد المستقالة من المنكور ضبه في رفيت في الامستقالة من المنكور ضبه من دونيت في الامستقالة من المنكور كان منتظب المالات عليه من الطلب الى ادارة تسبال البيسرة التطبيبة بعد أن تأثير عليه من الطلب الي ادارة تسبال البيسرة التطبيبة بعد أن المنكور عليه من الادارة في ٢ من توفييسر مسنة ١٩٧٧ وقد تسرر السيد / مسئير عسام ادارة الشيئون التاثونية للتحتيق مصه في واقعة انقطاعه حسن المحسل امتبارا من ٤ من توفييس المنالة المحسل المتبارا من ٤ من المسود الي النباية الادارية حيث انسهى الي راتبه ٤ شيم لعيمال الموضوع الى النباية الادارية حيث انسهى الي مدالة المستكور إلى المحالة المستكور إلى المحاكسة التأميسية عدد تسرر في ٢ من توفيسر ددارة شسمال الجيئرة التطبيبية عدد تسرر في ٢ من توفيسر ددارة شسمال الجيئرة التطبيبية عدد تسرر في ٢ من توفيسر ددارة شسمال الجيئرة التطبيبية عدد تسرر في ٢ من توفيسر ددارة شسمال الجيئرة التطبيبية عدد تسرر في ٢ من توفيسر ددارة شسمال الجيئرة التطبية عدد تسرر في ٢ من توفيس

بينة 1979 على ما سيلف بيسانه - احسالة التهم الى التحقيق فى واقعة انقطساء عن المهل وفلك تبيل انتفسساء صدة الشلائين يبروما المتصوص عليها فى المسادة ٧٢ سسالكة الذكر من تساريخ تقسديم المهم الاستقالته فى ١٧٠ من أكتب وبر مسنة ١٩٧٧ فهن شم الا يسكون لهده الاستقالة اثر فى انهساء ضحة المنهم ، بيل تظلل علاقته الوظيفية قائمة ، وفهذه المسابة يتعمين مساطته تأديبيا عن واتبة انقطاعه عن العبل باعتباره - موجودا بالخسدية وليس تأركا لهساء

ومن حيث أن الشابت من الأوراق أن اللهام قدد انقطاع حسن عيد امتيارا واستمر انقطاعه حتى عيد امتيارا واستمر انقطاعه حتى تاريخ مدور الحدكم المطمون فيله دون اذن بلفك بسن السلطة المتعارف المنابة والمستمرة والمدالة والمالة عليله من السابة يكون شد خالف واجبات وظيفته وما تترخسه عليله من السابات ، ويتعلن من ثم توقيع الجازاء الذي يتناسعه ما ثبت في حقله من انقطاع عن العمل بدون اذن والذي الشعرة المحكمة بخصم شبهر من أجرة ،

وبن حيث إن الحسكم المطمسون فيه وقد انتسهى الى توقيسع غراسة بالية على المتهم قدرها عشرة جنيهات تأسيسا عسلى الله تعد المسبح تاركسا للضومة يسكون قد اخطا في تطبيسسق التانون حتيتا بالالفساء .

 أو من حيث أنسة لمسابكان الأمسر كبسا تقسم ، مقسد تعين القفساء بقيسوك الطعسن شسككا، ويجهزار إلى التهسم بخصيم شهر من أجره . . .

(طفن ١١٢٤ لسنة ٢٥ ق ب جاسة ٢٥/١٢/١٩٨٤)

قامسدة رقسم (۲۹۲)

البسيان

مدى حدواز قبول الطباب القسم من المسابل بالاهسالة الى المسالة الى المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة مسالا للمحاكمية التلاسية .

ملخص الفتوى:

من حيث أن تسوانين المسابقة على القسانون المسابقة ملى القسانون المسابق رقم ٧) لسسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحسالة إلى المعاشى مسببه لانتهاء المصدمة الا اذا كانت مسادرة كقسرار تأديبي ، وعسلي اسساس هسذا النظر انجهت المصكمة الادارية العليسا الى تكبف طلب الاحسالة الى المسائل وققا للقسانون رقسم ١٢٠ لسسسنة ١٩٩٠ بأنه طسلب المسسنة ١٩٩٠ بأنه طسلب المسسنة الله ،

وسن هيث أن التساتون رقسم ٧٧ لسسنة ١٩٧٨ تسد خسرم صلى هدف النظرة التي انجهت اليها تسوانين العسابلين المسابقة عليه ، اذ اعتبسر الإحسالة الى المساش ، ولو لم تسكن تسرراً تلايبيسا ، سسببا لانتهاء المضدمة ، وعسلى ذلك عان طلب الإحسالة الى المسائل الذي يقسم مى ظلل التسانون رقسم ٧٧ لمسنة ١٩٧٨ المنسوء عنه ، وطبقسا لتحرار رئيس الجمهسورية رقسم ٥١ لمسئة ١٩٧٨ المنسوء عنه ، وطبقسا لا يعتبسر طلب اسستقالة ، ولا تسرى عليسه من شيم احسكام الاستقالة ، وانيسا تسرى عليسه الأحسكام الاستقالة ، وانيسا تسرى عليسه من شيم القسرار الجمهسوري رقسم ٥١ لمسئة ١٩٧٠ المنسود عنه وليس من بينها ما تضسينه عجز المسادة ١٩٧٩ المستقالة المسادة ١٩٧٩ المستقالة المسادة ١٩٧٨ المستقالة المسادة ١٩٧٨ المستقالة المسامل المي المستقالة التاديبية عصر جسواز تبسول المستقالة المسامل المي المستقالة التاديبية التأديبية التأديبية التأديبية التأديبية

الا يعبد الحسكم في الدمسوى بغسير عقسوية الاحسالة الى المساش أو: المعسسسات .

لذلك انتهى رأى الجمعية المسومية لتسسمى المتسوى والتشريع الم المسالة الى المسالة الله المسالة الله المسالة الله المسالة الله المسالة التكسر المسالة التكسر المسلم المسالة التكسر المسلم التكسر المسلم التكسية .

(بلك ٢٨/٤/٤٦٢ _ جلسة ٢١/٢/١٦)

الفسيرع المسالف وسسائل استفلاص المكسة القليبية لانتناعها

قاعسدة رقسم (۲۲۳)

ضرورة تقييد المصكبة التاديبية بقدواعد البسات عنسد استخلاص وقدالع الاتهام من ملك الدهدوى ، مع تقسدير هداه الوقدالع بسا يتمش مدع المطلق السليم .

ملخص الحكم :

ان المتكسة التاديبية لهما مطلق الحمرية على أن تسمنظون تضماءها بسن واتسع ما على مسلف الدعوى مسن مستندات وعنساسر وتساسر واتسع ما على مسلف الدعوى مسن مستندات وعاضدها عسن المسابون اغضاد استخلامها المسابون اغضاد استخلامها الوقائع المسحيحة ، بنقسيرها تقسيرا يتبشى مسع النطق المسلبم ، ومنى تسواهر ذلك يسسلوى أن تغسل المحكسة الإعتباد على شسهادة شساهد دون آخسر أو تعتباد على قرينسة دون أغسرى بسن نفسره توتهاساسا ،

(طعن ۱۲۰۵ اسنة ۸ ق — جلسة ۱۲٫۵٪ ۱۹۹۲) قاعدة رقم (۲۹۶)

: المسلما

فسيهانات التعليس أبسام المصلكم التاديبيسة سيكفى لتوافرها

غيسام الأصسول والقسومات الاسساسية التي تطلهها التسلوع لسلامة التحقيس -- لا السزام عسلى المحكمة بسسماع شسسهادة الرؤسساء الاداريين للمسوظف المصال عسلى المحاكمة التليبيسة -- اسسساس نلسبسك -

بلغص الحكم 1

يخلص من استئتراء النصدوص الواردة في شبان تأديب الموظفين عى كال مان قالون نظام موظفي الدولة وقالون تنظيم النيابة الادارية والمحاكسات التأديبية انها تهدف في جملتها الى توفسير ضبهانة لسلامة التحتيسق وتيسس وسلال أسلكباله للجهسة القائبة به ، بغيسة الوصول إلى اظهار الحقيقة من جهة ولتبكين الموظف المتهم من جهمة اخرى من الوقسوف على عنسامر همدا التحقيق وأدلسة الاتهام لابداء دفساعه فيمسا هدو منسدوب اليه ، ولم تتضمن هدده النصموص ما يوجب المراغ التحقيق في شمكل معين أو وضيع مرسوم ، كميا لم ترتب جيزاء البطالان عيلى اغفال أجسرانه عسلي وجسه خساص ، وكسل ما ينبسغي هسو أن يتسم التعقيق في حسدود الامسول العسامة بمسراعاة الضسمانات الاسساسة التي تتوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضهانة السلامة والعيدة والاستقصاء لمسالح الحقيقية وان تكفيل به حساية حيق الدنساع للمسوظف تحقيقها للعسدالة ، هاذا تم استجماع الوقائع المكونة للذلب التسادييي واستخلضت عنسامير الاتهسام باسسلوب مشروع من مصادرها المسحيحة وضسبت الأوراق المؤيدة لهما وأكمات بأتسوال الشمهود مدن الموظفين وغميرهم أو بالتصريات أو الايضماحات أو التقميرير المتحمة منهم ووجمه الموظف المسال الى المحاكمة التأديبية بهذا كسله ، مسواء باستجوابه عن تلك الوقسائع أو بمناقشسته فيهسا أو قبليف بها لابداء مالحظاته أو رده عليها ومكن من الاطالع على التحتيق التي اجريت والأوراق المتعلقة بها أو اخذ مسورة منها ان شـاء ، واجبب الى طلبه فيما يتعملق بسمهاع شهود او ضم اوراق او تقسارين او استيفاء اجسراء وسننمخ لسه بابسداء السمواله

بودها عه وملاحظاته ، اما كتابه به يكرة و شهها بيبان او براهها مسواء بنفسه او بحسام ، اذا تحقق هذا ولم يتع اخلال به فيان الفلية التي استهداها الشرع من الاحكام الخامسة بلجسراءات التعليم مي هذا الخصوص تكون متحققة ، ولا يتددع مي مسحة هذا الخصوص تكون متحققة ، ولا يتددع مي مسحة عذا النفسر ما ورد بالمسوم الصادر مي ١٧ من ينساير سنة ١٩٥٣ باللائمة المنتفية للتسانون رقيم ١٢١ لسنة ١٩٥١ بشمان نظام مونظهي السولة او بقسرار رئيس الجهسورية رغم ١٩٨١ لسمنة ١٩٥٨ الساد مي ١٣ من نواميس سنة ١٩٥٨ باللائمة الداخلية للنيابة الاداخلية للنيابة من نمسوص خامسة بالتحقيدة واردة على الماكمات التأديبية لا تمدو أن تكون أحكاما توضيعية واردة على مسبيل التوجيب والتنظيم مي حسود أحكاما التسانون الذي تستند البحديل ، دون الضروح على هذه الأحكام أو تفاولها بالاضائة أو التصديل ، ودون ترتيب جزاء البطالان عملي عسدم أبساع تمكياتها وهو والجيزاء المبذى لمم يقدره التسانون ذاته عملي ملى عدد الخلفسة . . ؟

منذا كان قسرار احسالة الطساءن الى المحاكمة التاديبيسة قسد مسدر بنساء عسلى ما كتسفت عنب التحقيقات التي اجرتها مراتبية التشريع والتحقيقات بوزارة التسوين ثم النيسابة المسابة ثسم تقسرير النيسابة المسابة ثسم تقسرير أما النيسابة المسابق ثسم المسابق المسابقة ثسم وحسون ثسم المسابقة المقاملة المسابقة المقاملة المسابقة المقاملة المسابقة المحالمة المائية المحالمة التاديبية الكروسسين ، كسا لا وجسه في تعييب حسكم المحكمة التاديبية بدعم وي مخالفة المسابقة المحكمة السابقية المحكمة السابقية المحكمة السابقية المحكمة السابقية المحكمة المسابقة المحكمة الاستغناء منها بنيا بين يديها وتحت بصرها من دلائل المحكمة الاستغناء منها بنيا بين يديها وتحت بصرها من دلائل

واسائيد وقسرائن الحسوال وايفساحات واقسسوال في التحقيسية لقسهود وخبسراء رأت انها تسكمي لتسكوين اقتناعها غيما انتهي اليسه تفساؤها ، كمذلك لا بطالان في اجسراءات المحاكسة التاديبيسة و الحسكم يسكن رده الى عسدم مسراءاة با نمت عليسه المساختان لا) ،) من اللائحسة التنبيذية ابتسانون نظام مسوطلمي السولة ما دايت الإسسول العسابة والفساخات الاساسية التي تطلبها السلامة التحتيق ولتسكين المسرفاف المصال الى المحاكسة من ابسداء نفاعه قد تحققت واكبلت لهذا اللافع على الوحه السابق الشاحة .

الاطمن ١٠٠٤ استة ه ق ــ جلسة ٢٧٪ ٢١٠٠١)

قامسنة رقسم (۲۲۵)

1-----

هـــل هيلــات التسليب في الاســنعانة بــراى جهــة ففيــــة متفصصة في الكثنــف عــن الحقيقــة والوصــول الى الصــواب ــ لا تصــول دونــه تبعيــة تــكك الجهــة من نلديــة التنظيـــم الادارى للوزارة التي المـــالت المـــوظف الى المحاكمــة التندييــة ـــ امتــــاح الاســنداد في نلــك الى قــواعد الرافعــات المنيــة والتجـــارية ـــ ــ اســاس نلــك ان الاجــراءات المدايـة وفـــعت اصــــالج هــاص عــلى هــالى المحاكمــة التنديبية .

ملخص الحكم:

ان القسواعد المتعلقية بقسائديه المسوطةين سمسواء جساعت في قسانون نظهم مسوطةي السحولة رقسم ١٢٠ لنسبة ١٩٥١ وسمن بعسده القسائون رقسم ٢٤ لنسبة ١٩٦٤ بالمنسدار فالسون نظهم المسلملين المسلمين بالدولة ٤ لم في قائدون النيسابة الادارية والمحاكمات التاديبيسة رقسم ١١٧ لنسبة المداين هيشف البسوليس رقسم ٢٣٤

لسينة ١٩٥٥ لم تتفسين نصوصا تنظيم اعبسال الفيسيرة لسدي مجسطس التساديب وكسل ما توجيسه هسذه القسواعد بمسفة عامسة هــو أن يجــرى التحتيــق الادارى أو التأديبي وتتــم المخاكمــة في حدود الامسول المسابة للمحاكسات والنهائل ظهاهر بين المحاكسة المنائبة . والمحاكسة التلديبيسة ، فكلهما تطبسق شريعسة مقساب سمواء في مجال السدولة باكملها أم في مجال الوظيفة المالمة وحدها ، ولا جدال في أن لهيئسات التسانيب الإسستمانة بآراء الضيراء وأن انتدابههم أمامها لهسة خاصية يعتبس أجسراء من أجسراءات التمتيسيق ، وليس غور القراعد التي تنظيم تأديب الموظفين أو محاكمتهمما يمنع من الاستعاقة بسراى جهسة فنيسة متخمسصة في الكشسف عن الحتيقسة والومسول. الى المسواب ، سنسواء اكانت تلك الجهسة تتيسع مسن فاحيسة التنظيسمي الإداري الوزارة التي أحسالت المسوظف إلى اللحلكيسة التأديبية أم لا تتبعها وليس في تلك القبواعد ما يسرتبه جسزاء البطسلان عسلي شهره من ذلك . ولا يهكن الاستناد الى تواعد المرافعات المدنية والتجارية في كسل ما لم يسرد بشساته نص في مجسال التساديب ، فلسك أن الإجراءات المنبية وضيحت لمسالح خاص اما اجسراءات المحاكمة التاسبيسة وهي التسرب الى المحاكبة الجنائيسة نقد نظبت لصالح عسام وروعي فيها سبر المرفق المملم .

(طعن ١٤٥٦ السنة ٨ ق ــ جلسة ٢٣/١/١٩٦٥)

قامسدة رقسم (۲۹۷)

البــــدا :

سياطة المحكمة التلاييسة في تقسدير اللهة الاثبات ما الاتجساء الى الخبسرة تطسريق من طسرق التحقيدق ما قبحكمة فلسسك مسن، تلقساء نفسسها أو بنساء على طسلب اصحاب الشسان أذا ما التنصه بمسدواه ،

يلقص الحكم:

ان المحكسة التادييسة انها استخدم الدلسل السدى تقيم عليه بقضاءها من الوتسائع التي تطبئين اليها دون معتب عليها عي هنذا الاستناع قائها على المسول موجودة وضير منتزعة من المسول لا تنتجه واذ الخبيرة هي طبريق من طبرق السحلية التحقيق يجوز للمحكسة أن تلجا النيبه بنماء على طبله المسحلة الشمان أو من تلقياء نفسها أذا ما تراءى لها ذلك فين شم يحق الهنا رفض الطباء المقدم النها بطباء نبد خبير أذا اقتلعت بعدم جدواه والعبارة في ذلك باتتناع الحكية .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ٢٥/١١/٧٦١)

قاعنىدة رقِسم (۲۲۷)

المستحدا

العبرة في مجال المحاكمة التاديبية هي بما تحتـــويه اوراق العسوي من بنا تحتـــويه اوراق العسوي من مناصر عسن فبسوت الانهسام أو عسدم فبسوته ايا كانت السلالة التي قسد تسستفاد من بلفه المضحمة الأسر في شسان ضسم بعض الاوراق الي بلف الدعسوي متسروك لتقــدير المحكمة التليييـــة دون معقب عليها من المحكمة الادارية العليا ما دامت الاوراق المطلوب ضسمها ليست حاسسمة في موضسوع التسراع وان الاوراق التي اعتبــد ضسمها حكم في قضسانه كانيسة المفصل في القسراع و

ملخص الحكم:

لا يعيب الحكم أن المحكمة لم تبستجب الى طلب الطلعاء ضم ملف خدمته الددى يشلهد بكتسافته والمتسازه وذلك لما ذهب اليله الحسكم المطعون فبه لل ويدق للا من أن العبرة في مجسال المسلكية التلبيبة هي بمنا تصويه أوراق الدمسوى من عناصر صن تيسوت. الاتهام أو عندم ثبتوته إننا كانت الدلالة التي تند تمستفاد من مله الخصية والاسر في شبان ضبم بعض الأوراق الي ملف الدمسوى منسروك لتقدير المحكسة التاديبيسة ، دون مقب عليها من المحكسة الادارية العليا عا دامت من الأوراق الماسلوية ضبمها ليست حاسسية في موضسوع النبزاع ما هنو الشبان فيسا يتصلق بطباب ضبم مليف المضيفة في النبزاع المسائل وما دايت الأوراق التي اعتبد عليها ومديب المحكم أن يسكون تمد أسستة كانيا للفصل في الدعسوى اليها استخلاصا سبائفا من تساك الأوراق كها هو المسائ فيها يتعسلق متناهد المتخلص المتبحة التي انتهى اليها استخلاصا سبائفا من تساك الأوراق كها هو المسائ فيها يتعسلق. متناهد المحكم المطمون فيه على النصو المتخلص المتناهد كره م

. (طعن ١٢٩ لسنة ١٩ ق نـ جاسة ١٢/٢/١٨) .

قاعسدة رقسم (۲۲۸).

المسحدات

قسرار المحكمية باعسادة التعسوى الى النيسابة الادارية لاسستيفاه بمض البيسانات ب اجراء من اجسراءات التحقيق ب أيسس في ذلك السداء راى في القضسية يجمسل المحكمية قسير مسالمة لنظرها .

بلقص ألحكم :

ات ولئسن كانت المحكمة التادييسة قسد قسرت اعادة الدهوى الله النيسانة الإدارية لاسستيفاء بعض البيسانات الا الله ليس في فلسك البحداء للسراى في التفسية من قسائه ان يجعل المحكمسة فسسي فسائدة لنظرها ولا يمسدو ما قسررته في هدذا الفسان ان يسكون لا يصراء من إجسراء التحليق المحكمسة بعد فلاء

بهسماع اتسوال الطساعن ومناقشسته فيبسا نسسب اليسه وتكليفسه يتقديم ما تسد يسكون لسديه من ممستندات وأوجسه دفساع .

(طمن ٥٠٠ لسنة ٩ ق سجاسة ١٨/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۲۹)

المسجاة

السادة ٣٦ من قانون مجلس السنولة المسادر بالقسانون رقسم ٧٧ .

المسادة ٣٦ من قانون مجلس السنولة المسادل القسدم للمحاكمة وسماع الشسهود مسن المسابلين وفسيرهم لا تشريب على تكليف المحكسسة النسلة الادارية التي قابت بالقتصيد أمسالا باسستكمال ما تسرى المحكمة المستكماله مسن سسماع شسهود أو اسستيفاد بمض حسوانب التصييق سيس ثبة ما يوجب قصر اجراء التحقيق على المسكمة والمطر

مكفص ألحكم :

ان المسادة ٣٦ من تأتسون مجلس السنولة المسادر به التسانون رقسم ٤٧ لمنسفة ١٩٧٢ ، نمست عسلى أن للمحكسة المستجواب العالمل المتسدم للمحاكسة ومسماع الشسهود من المسالمان وغسيرهم ،

وكسا أن للمحكمة سهاع من يسرى سسهاعهم بالشسهود ، غسلا مرتب عليها أن تسكلف النيسابة الادارية التى ثابت بالتحتيق الأهسان باستخبال ما تسرى المحكمة اسستكماله هى سسهاع للشسهود او تحقيق المحضم جسواب التحقيق وسن شم غلا متنسع تيسسا اثارته الشركسة الماعنسة في تقسرير الطعن من مخالفة هذا الإجسراء للقانون ولا

جنسع في النسول بأن حسكم المسادة ٣٦ مسالف الذكر يوجب تصر اجراء التحقيدق على المحكمة ويحظر عليها تكليف النيابة ادارية به .

(طعن ۱۸۹ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۲/۷)

قاعسدة رقسم (۲۷۰)

المسجدا :

لا السزام على المكتبة التلابيسة ان تتحب دفاع المسدى عليه في وقائمه وجزئياته تقسرد على كل منها ما دامت قد أبرزت الجمسالا المجمع التي كونت منها عقيدتها مطسرهة بذلك ضسمنا الاسسانيد التي قسام عليها الدفساع ،

ملخص الحكم :

اذا كان الصكم الطعبون فيه بنى اقتضاعه عملى الاسبهب التي استفاصها بن المسون فيه بنى الافراق وساتها لدهن دفاع المهم معصلا اياها عملى نصو كناك تضرير مذهب في الراي الذي التهم باليه ، فان الطعبن عليه ببطالته لقصور في التسبيب ، من المكهمة التلييسة ليست بسلزمة بان تتعتب دفاع الملكور في وتألمه وجزئياته السرد عملي كمل منها با دامت شد أسرزت لجمالا المجمع التي كمونت منها مقينتها مطرحة بذلك أسمنا الاسانيد التي تام طبها دفياعه ، بما يتعين معه رئض هذا الوجهة إنضال لا المسانيد التي تام طبها دفياعه ، بما يتعين معه رئض هذا الوجهة إنضال لمسانية الصكم المطعون فيه مدن اي قصور مذل يهدل يهدكن ان يكون مسبيا لابطاله .

(طعن ۱۰۰۱ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦٪١/١٩٦٣)

: قامسدة رقسم (۲۷۱)

المستحا :

لا الـزام على المحكمة التاديبية أن تتعقب دفعًاع المحوظف في وقالعه وجزئيساته المسرد على كل منها ما دامت قدد أبسرزت أجمالا المحسج التي كونت منها عقيدتها •

ملخص الحكم :

ان المحكية التادييرية ليست ملزمة بأن تتعقب نفاع الطاهن. في وقائمه وجزئياته للسرد على كل منها ما دامت قسد ابسرزت اجميالا المجمع التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك مسينا الاسانيد التي قام ملها دفياعه ،

(طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٢٠/١/١٢٧)

قاعسدة رقسم (۲۷۲)

السارة المكبة التلبيبة في السباب مكبها الى اله لم يترتب على المخالفة المساوبة الى المسوطف اشرار بالفرار المسابة لا ينسفي عسن المخالفة عنما طبيعتها الماليسة وليس مسن شهلة تفسر ومسف النههة •

ملخص الحكم :

ولتن كانت المحكسة التلدييسة قسد تكسرت غي اسسباب حكمهسا انه لسم يتسرف على المخالف ان المسادة الى الطاعن أغرار بالفرائة المسابة الا أن هذا لا ينفى عن طبيعسة المخالفة الثانيسة التي كانت

مسئدة ألى الطباعن من شبائها المساس بحقيق البدولة الماليسة غيام نقسد المحكسة التأدييسة أن تفسير عن وصبف التهسة وانهسا تقسيدت الى إسراز الاسبياب التي من إجلهسا خفضت العقبوية عين المساف ، وحتى ولو كان الأسر غير ذلك اخسفا بقبول الطباعن من أن المتبسة التادييسة قدسدت أن تنسفى تلك الصبفة عن التهسم التي أسننت اليسه عن ذلك لا يعسنى بحسكم اللسزوم القفساء بيسراطة الذا ما استنظرت المحتكسة التلدييسة منن وقسائع الموضوع أن الطساعن شد ، وتسائع الموضوع أن الطساعن شد ، وتسكم المسئلة المسئلة المسئلة المسئدة الهيه .

(طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق ــ جلسة ٢٨٪١/١٢٧١)

قاعسدة رقسم (۲۷۳)

المسسطا :

نص المسادة ٣٠١ مسن قائسون الرافعسات بسسقوط الخمسومة --خساص بالدعساوى المنبسة دون الامساوى التلابييسة •

ولخص المكم :

بالنسسبة للوجسه السانى من أوجسه الطعمن بصدم القبول ان نص المسادة ٣٠١ من قاتون الرائعات تتحدث عن القسواعد الخاصة بالدماوى المنيسة النساء نظسر الدموى أمام محكسة معينة وهدو جزاء عن اهسال المسدى في مسائمرة دعدواه أو عن اللسدة في خصومة دون العمل على القصل فيها في حدين أن دهدواتا الحسالية دعدوى تاديبيسة وعن مدة لم تكن الأوراق المودعسة فيها لسدى ديدوان المحاسبات عن خصومة معشودة أمام الديدوان أو غيره الأسر السذى يتعدين معده رفض الدفسع بصدم القبول بوجهيسه .

(ملعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٩/١/٢٩٦) (م ٣٥ ــ ج ١)

الفسرع الرابسع المحكهسة التليييسة تقيسم الدعسوى على المسلملين غسير مسن قسدموا المحلكيسة الملهب بشروط

قاعسدهٔ رقسم (۲۷۴)

البسيدا :

المسادة ١١ من قانسون مجسلس السدولة رقسم ٧٧ أسسنة ١٩٧٧ س تفسسيرها سد اقسامة الدعسوى القاديبيسة فسد عليلسين مسن غسير من قسدموا المهملكسة سه منسلطه ان تسكون المخالفسات التي رات المحكمسية تنسبتها التي هسؤلاء المساملين مرتبطسة بالدعسوى المنظسسورة أمامهسا ومنفسرعة عنها سعدم جسواز توجيسه الاتهسام عسن مخالفسسات لا تتصسل بالدعسوى المنظسورة .

ملقص الحكم:

ان المحكسة التاديبيسة قسد المسرت في منطبوق حكمها المطعون قيسه باقسلية الدعسوى التلايبيسة فسد المهتسدس عن المخافسات التي قسبيتها اليسه والتي تبشيلت في الامتساع عن تنفيذ حسكم الالفسساء المحسادر في ٢٧ مسن ينساير مسنة ١٩٧٣ تنفيسذا شسيكواه المورخة المخانفسات المسديدة التي أوردها المطمون فسده في شسيكواه المورخة ٢٩ من مايسو مسنة ١٩٧٢ وهي الشسكوى التي كانت سمبيا في مجازاته بخفض وظيفته ومرقبه بالقسرار رقسم ٢٦٤ المسادر في ٣٠ مسن المسلس مسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة ١٤ من تانسون مجسلس السدولة والتي استند

اليها الحكم فيمنا المنزيه من السامة الدعسوى عبلى عالمنين من غسير من قسدموا للمحاكمية أمامهما أذا قامت لديهما اسبباب جسدية يوقيوع مذالفية منهم ، وفي هذه الصيالة يجب منحهم أجيلا مناسبا انحضيير دغاعهم اذا طلبسوا ذلك وتحمال الدعموى برجتهما المي دائسرة أخسري بتسرار من رئيس مجسلس الدولة بنساء على طسلب رئيس المحكمة ، ويستفاد من هذا النص أنه بلزم لاعهال حمكمه أن تبيين المحكمة وهي تنظير دعيوى تأديبية معينية مطروهة أمامها ك ان ثبت اسببابا جسدية مستبدة من أوراق هسده الدعسوي وتحقيقاتهسا تقتضى توجيسه الاتهسام الى عاملسين غسير من تسدموا للمحاكمسة مي قيرار الاحسالة ، ومفساد ذلسك أن تسكون المخالفسات التي رأت المحكمة نسبتها الى هدؤلاء العماماين مرتبطسة بالدعسوى المنظمورة ومتنسرعة عنها ، وآية ذلك أن عبارة المادة تجسري بأن تحسال الدعسوي « برمتها » الى دائسرة اخسرى ، اى ان تحسال بالنسسبة بان ئسملهم تسرار الاحسالة المتسدم من النيسابة ابتسداء وكسذلك مسن وجسه اليهم الاتهام من المحكسة أتناء نظسر الدعسوى ، وعسلى ذلك مانه لا يجسور للمحكيسة طبقسا لهسذا النص أن توجسه الاتهسام الى غسير مسن قديسوا للمحاكية أمامهما عن مخالفهات لا تتصمل بالدعموى المنظمورة أيسا كان المسدر الدذي استقت منسه المحكسة عليهسا بهدده المخالفسات عسلى غسرض وجسودها أو مستعتها ه

ومن حيث أنه لما كمان ذلك وكانت المحكمة التلاييدة قد المرت في حكمها المطمون فيمه باتسابة الدعوى ضمد رئيس مجلس ادارة الشركة العمابة للمشروعات الكورباتية لاتهمابه عمن المخالفات التي سمك ذكمرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبتة العملة تبابا بالمخالفات الواردة في التحقيقات وقسرار الاتهمام المقدم ضمسد المطمون ضمده ، فضملا على أن تفساء هذه المحكمة في الطعنين

وقعى ٢٦٤ و ٨٦٦ لسنة ١٩ ق سناف البينان قد أفصيح عن مسناد هنذا الاتهام وعندم صنحته ، لنذلك ينكون الحكم المطعون عبت قدد فنالف القناتون في هنذا الشنق بدوره ومن شم يتعنين الصنكم بالفنائه .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ٢١/١/١٩٧٤)

الفـــرع الفــابس الطعن في أحــكام المحكمــة التلابيبــة امام المحكمة الإداريــة العليــــا

قاعسدة رقسم (۲۷۵)

: المسمدا

ميماد الطعن اسام المسكنة الادارية العليا - سرياته في هق ذى المسلحة السذى لم يعان باجراءات محاكبت التاديبية والمسكم المسادر ضده - يسكن من تاريخ علمه اليتيسني بمسدور هسذا المسكم •

ملخص المكم:

ان ميعاد الطمن المام المكسة الادارية الطياه هو ساون يومه من تاريخ مدور المسكم غير ان هذا الميساد لا يمرى في حدق ذى المسلحة الذى لسم يعان باجراءات محاكمته وبالتالى لم يعان بمصدور الحدكم ضده الا بن تاريخ علمه اليقيني ، غاذا كان المتابت ان الطامن لم يحاط علمه المادعوى أو باجراءات الادامي أو بالمحراءات الادامي أو بالمحراءات الادامي او بالمحراءات الادامي من من من من من من المعان من من أما المعان من من من المعان المع

(طمن ٨٢٦ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٦/١/١٢٦١)

قاعسدة رقسم (۲۷۲)

: المسيدا :

ميساد الطعن أسام المحكمة الادارية العليسا في الاهسكام الصحادرة من المصادرة من المصادرة من المصادرة من المصادرة من المصادرة المصاد في حسق ذي المصلحة المدنى للمصادر المصاد في حسل باجسرادات محاكمته وبالتسائل لم يعسلم بصحور المسكم فسده و يسدا هدفا الميعساد مسن تاريسخ المسلم المتقسفي بهدفا المسلم ه

ملخص الحكم:

انه وان كان ميعاد الطعن أسام المحكمة الادارية الطياب هو سنتون يسوما من تاريخ عسور الحكم الا أن هذا المعساد لا تسرى في حتى ذي المسلحة المذي لم يعان باجسراءات محاكمته وبالنبالي لم يعام بعسدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليتيني بهذا الحكم .

ومن حيث أنه ليسن في الأوراق ما ينيسد أن الطاعن قد عام بصحور الحكم المطعون قيسه قبل ٣ من أفسطس سنة ١٩٦١ عند البدء في آتفاذ اجراءات تنفيذه ضده وقد تقدم بطلب لاعنائه من رسموم الطعن في ٢٨ من سبتير سنة ١٩٦١ أي قبل من مسبتين يوما على علمه بلحكم وصدور القنرار باعقائه من هذه الرسوم في ٣٠ من سبتير سنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن في ٢ من اكتبوير سنة ١٩٦١ ويدك تعدير الطعن في ٢ من التحوير سنة ١٩٦١ سودني الطعن قدد استوفى لونساعه الشمكلية ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعه بعدد في تعدير قسير سايم وسايم وس

(طعن ٣ لسنة ٨ ق _ جلسة ٢٩/٥/٥/١٩)

قاعسدة رقسم (۲۷۷)

: 12.....41

الطعمان في همكم المحكمة القلابيسة بنساء عملي طلب عساهب الشمان ما لا يسموغ أن يفسار هنمه ،

ملخص الحكم:

لا مصل لاعسادة النظار في الشدق الذي بدرات المحكمسة الناديبية الطاعن منسه للشدك ، اذ أن الطعنن مقسم بنساء عسلي طلبته ولا يمسوغ أن يضار بقعاله .

(طمن ۹۲۲ اسنة ۸ ق - جلسة ١١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۷۸)

المسلما :

طعسن هبئة مفسوض السدولة في حكيها بناء على طلب المحكوم ضده السنة مفسوض بفصله من الضحية ساعتم استفادة المحكوم فسده الله في بفصلم مرتب السلور من هله المطامن المسلمية التي جسوزي المسلمية التي جسوزي المحكوم فسدها من اجلها أو الوهدة في الموضوع وصدم قابليته التيارية .

ملخص الحكم :

اذا بان من الأوراق انه ليس نبسة وحسدة عى الجريسة المسلكية النبي جـوزى المسنكوران من أجلها أو وحسدة عى الموضعوع وصـدم تاليك الدسكوم غسده الأول جـوزى من الجمع المسكوم غسده الأول جـوزى من الجمع

بين عهله الحسكومي وعهله في الخسارج وهي جريسة تتسوائر الركائهما بمجسرد الجسع بسين العملسين ولسو لم يتسرت عليسه انقطاع اللموطف عن اعهسال وظايفتسه ، ولم يجساز عن انقطاعه عسن العمسل يينها جسوزي الأخسر على تستره على انقطساع الأول عن عمسله وهو أحسر لم تبحثسه المحكمة بالنسسية للأول ، وظاهسر من ذلك أن الجريمة المسلكية التي وقسع من اجلهسا البسراء عسلى المحسكوم خسده الأول غسير الجسريمة المسلكية التي وقسع من اجسلها الجسزاء على النساني ، وذا كان أحسة المتسلكية التي وقسع من اجسلها الجسزاء على النساني واذا كان أحسة الرئيسط بسين الجريمة يت المسلكية الذي يقد المسلكية الذي مسن المسلكية الشي وجمهها الخساس ، ومن ثبم هلا يفيسد المحسكوم خسده الشائي مسن المسلمين المسروع من هيئة مفسوضي السولة بنساء على طلب المحكوم السولول .

﴿ طَعِن ١٦٥٦ لِسِنَةُ ٦ قَ - جِلْسَةُ ١٦/١/١/١١)

قاعسدة رقسم (۲۷۹)

: 13_____41

صدى رقابة المعكسة الادارية العليسا عسلى المسكام المسسلكم التسلكم التساكم التسديدة - لا مصال لهسده الرقسابة الا في المسدى الاحسوال الشيالات المستحص عليهسا في المسادة 10 من القسانون رقسم 30 لسسنة 100 فاقا لم توجيد واحسدة من هسته الإحسوال وكان المسكم مسسندا الى وقسائع عسسدية لها المسول ثابتية من الأوراق وكان التكييف سسايها والاستخلاص سسائفا قسلا وجسه للتعقيب على المسكم من المحكسة الاداريسة العليسسا .

ملخص الحكم :

لما كانت احسكام الحسكم التأديبيسة طبقًا لنص المسادة ٣٢ منن التسانون رقسم ١١٧ المسخة ١٩٥٨ تعتبسر نهائيسة ولا يجسوز الطعن عيهسا الاأمام المحكهسة الادارية العليسا ويرفسع الطعن ونقسا لأهسكام المسادة ١٥ من القسانون رقسم ٥٥ لسسفة ١٩٥٩ مى شسان تنظيم مجلس المدولة للجمهمورية العربيمة المتحمدة أي في الأحموال التي نصبت طيها هذه المادة وهي: ١ - اذا كان الحكم المعدون نيمه مبنيا عملي مخالفة القسانون أو خطساً من تطبيقه أو تأويسه ، ٢ ماذا وقدم بطلان في الحمكم أو بطلان في الإجسراءات أثمر في الحمكم ٣ ... اذا صدر الهكم خسلامًا لحكم سسابق حساز تسبوة الشيء المحسكوم فيسه سسواء دفسع بهدذا الدفسع أو لسم يدفسع ، ولمساكان الأمسر كسذلك غانه اذا انتفى قيسام حسالة من هسده الاحسوال ، كسان الحبكم مستندا الى وتبائع مسجيحة قائمية لهبا أصبول ثابتسة وموجودة في الأوراق كيفها تكيفا قانونيا سايما ، واستخلص منها نتيجة سالفة تبرر التناعه الذي بني عليه تضاءه غسلا محسل للتعقيب عليسه باسستثناف النظسر بالسوازنة والترجيسح فيما المسام لسدى المعكسة التي أمسدرت الحسكم من دلائسل وبيسانات وقرائن احسوال أثبساتا أو نفيسا في خصسوص تيسام أو عسدم تيسام الحسالة الواتعيسة أو القانونيسة التي تكون ركن المسبب في توتيسم الجزاء ، أو بالتحديث في تقصدير خطحورة همذا السحب وما يمكن ترتيب عليه من آئسار او فيهسا استخاصته من هده الدلائسل والبيسانات وتسرانن الاحسوال وما كسونت منسه عتيدتها واتتناعهما فيما انتهت اليسه ، ما دام تكييفها للوقائع سايما وما استخلصته منها همو استخلاص مسائغ من المسول تنتجسه ماديا أو قانسونا ولهسا وجسود عي الأوراق . وإذا كانت المحكيسة التلبييسة قد انتهت من مجمسوع العنساسر التي طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بادانة سلوك الطاعن عي التهم التي رأت مؤاخذته عليهما لاخملاله بواجبات وظيفتمه ومتنف يات المصلحة العامة ، والتي برئت، من التهمة التي قامت مملى الشمك وتسدرت لمذلك الجمزاء التي ارتاته مناسبا ، وهممو وقفسه عن العبسل لمسدة ثسلالة السسهر بدون مسرتب ، مسبع التخفسف قيسه بمسراعاة نصمحيفة احسواله وتقساريره السرية السننوية سافسلا مد بيل الى اعهال الرقاية على ما كدونت منه عقيدتها واتنفاعها

ال الزامها بمناتشاة وتسائع معينة فيها يتعلق بعبلية الكروسيين او تقمى ما اذا كان واجب الحيطة الضبيط هذه العبلية وحسن تنظيها ومنسع التلاعب فيها يقتضى أمساك دهاتر خاصة بها ام لا سواء كانت ثبت منشورات او تعليمات من الوزارة بشائها او كان أسرها متسروكا لكياسة القائميين على هذه العبليسة في الرائبات المخلفة وصحيح تقديرهم المسئولياتهم .

(طمن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق -- جاسة ٢٧/٢/١٩٦٠)

قاعسدَة رقسم (۲۸۰)

المسسداة

تترخص المحكمة التلاييية في تقدير الدليل منى كان استفلاسها سمايها من وقالع تنتجه وتاؤدى اليسه ما رقابة المحكمة الاداريسة المهيا لا تعنى استثناف النظر بالموازنة والترجيع بسين الادلسة المقدمة البسانا أو نفيا ما اقتصارها على هائة النسزاع المحكمسة النياسل من غدي الصحول ثابتة في الأوراق أو لدليسل لا تنتجمه الواقعة المطروعة عليها م

ملغص الحكم:

ان المحكمة التأديبية أذ استخاصت من الوقائع المتسحمة الدايسل عسلى أن هسدًا النهسم قد قارف ذنبها اداريسا يسسستاهل المعسمية و كودن هسدًا الاسستخلاص مسلبها من وقسائع تنجه و تؤدى النهه مان تقسديرها الدايسل يسكون بمنسأى عسن الطعسن ، كيسا وأن رسابة هدف المحكمسة لا تعنى ان تسستانف النظر بالموازنة والترجيع بسين الادلمة المقسمة البساتا أو نفيسا أذ أن ذلسك من شسئن المحكمسة التاديبية وحدها ، وتدخل هدف المحكمسة أو رفايتها لا يسكون الا

سستهدين اصدول ثابت في الاوراق او كنان استخلاصها لهسدة الدليل لا تنتجه الواقعة الملدوحة عليها فهنا فقسط يسكون التداخسل لتصديح القساتون لأن الدكم في هذه الدالة يسكون غير التداخل المستبه ، ان المسكمة التاديبية انها تسستهد الدليسل من الواقعة التي تطهئسن اليها فلها ان تأخذ باي من أقدوال الشهود الثابية في المحضرين حتى ولو خالفت الاقدوال التي ادلوا بها السابنا والمسكس جائز ، كها وان لها ان تأخذ بها الطلاقا أذا ما تبدين لها بسابنا المسلاقا أذا ما تبدين لها بسابنا المسلاقا أذا ما تبدين الها بساب ناطروف الدال عدم الهيئنةها إلى هذه الاقدوال ،

(طمن ۲۶ اسنة ۷ ق - جاسة ۲۷/٤/۱۹۹۳)

قاعسدة رقسم (۲۸۱)

البسيدا :

حسكم المحكسة التلدييسة في مسلقة شسكلية دون القصسل في موفسوع انتساديب - الطعسن فيسه امسلم المحكسة الادارية العليسة - الفساؤها ايساد الدعسوى الى المحكسة التلدييسة المخصسة للنظر في موضوعها •

ملخص الحكم :

ان المحاكبة التلديبية تقدوم على ضبهانات لصالح الموظف في التحقيق والدفاع والحاكبة نجى صن هذه الناحية الشبه. بالحاكبة تا المختلفة وعملى ذلك اذا كان القدرار المسادر من المحكبة التاديبية قد غصل في نقطة فرعية شبكلية أو خاصة بالاختصاص. غير حاسمة في موضوع التاديب ذاته بالادانة أو بالبرارة أو بعضم جواز نظر الدعوى لدسبق المصل فيها) ورات المحكبة الادارية الطبا الشاء هذا القرار كان لها أن تعيد الدعوى الى المحكية التاديبية للنظر فيها من جديد متبعة ما رسمه القانون.

من اجسراءات وما اسسنوجبه من ضسمانت عمى التحقيسق والدنساع والمحاكمية ، ووسن تسم فاته يتعسين التفسياء بالفساء الحسكم الملعون فيها بنقسط الما المحكمة التأديبية للفصل فيها . ويقادنها الى المحكمة التأديبية للفصل .

(طعني ١٠٥١) ١٠٧٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١/١/١٢١١)

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

المستدا :

حجية التنىء المقفى ... قفساء المحكمة التلدييية بسراءة المهمة الشابية بسراءة المهمة الشابية بسراءة المهمة الشابية لاسببني واعتبارات خاصة بها وصبعورة هـ حجها هائزا القدوة الشيء المقفى به ... لا يقيد المحكمة المايسا وهي بصدد الفصل في طمن المهما الاول عالى ادانت تلديبيا بسلب نسزوله معهما في غرفة واهدة باهدة الفسائق .

ملخص المكم:

انه وان كانت المحكسة التادييسة قدد قضعة بسراءة المتهسسة الثانية لاسبه واعتبارات خاصة بتلك القهسة وأصبح الحكم أي شانها حائزا لقدوة الشيء المقفى به لصدم الطعن فيسه وانقضت به الدعوى التادييسة بالنسبة اليها الا أن حجية هذا الحسكم متصورة على ما تفي به من براءة تلك المتهسة قلا يتيد هذه الحكمة وهي بصدد الفصل في طعن المتهم الأول على ادانته تأدييسا بسبب نروله معها في غرفة واحدة بأصد الفنادق رغم انتفاء ايسة صلة بنهها تبرر هذه الخلوة .

(طعن ١٤٥ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ١/٢/١٩٥٥)

قاعسدة رقسم (۲۸۲)

صدور حسكم من المحكسة التلاييسة بلحسالة الدعسوى الى محكسة تادييسة بلحسالة الدعسوى الى محكسة تادييسة بلحسات المحكسة المحكسة الادارية المعلسا والفساؤه مسع احسالة الدعسوى الى المحكسة المحكسة المحكسة المحكسة الأخسرى لا ينسال مسن ذلك مسسدور حسكم في موفسوع الدعسوى مسن المحسكة التلاييسة التي احيسات عليها الدعسوى بعدد أن قضت المحسكة الادارية المليا بالفساء المحسكم المحساد.

والخص الحكم :

وبن حيث أن هدذا النعى في مصله أذ تنص المادة الثانيسة مسن المصادة الثانيسة وسن المصادة الثانيسة المساد المصادة الثانيسة المساد المصادة الإلاارة الطبيا في السادوة والإسكندية وحيكون مسادي الادارة الطبيا في السادوة والإسكندية ويحون مسادي المسادين حسن المسادويات الاول والناسةي والثلث في المقاطمة والاسكندية ويجسون بشرار من رئيس مجلس السدولة انقساء محاكم تلديية في المعاطات بشرار من رئيس مبلس السادة الادارية . وتلص المساد اللهاب عسد النبسة الادارية . وتلص المسادة اللهنسية عشرة مسن المسالة الدارية موتلس المسادة اللهنسية اليهسم بضالفة واحدة أو مضالفات مرتبطسة ببعضها ومجازاتهم أسام المحكسة الذي وقت في دائسرة اقتصادها الخلفة أو المخالفة المالمين المسادية المنافلة المسادولة بعضا المناطقة واحددة أو مضالفات مرتبطسة عينها رئيس مجلس السنولة بتسرار منه . ومضاد ذالماك أن قانسون مجلس السنولة وعصاد ذالمية أو المتحسة عينها التانييسة بمسكان.

سوتسوع المخانسة او المخانسات المنسبوية الى العسامل او العساملسين المخالفسين انى المحاكبة التأديبية وليس بهسكان عبسل هدؤلاء وقت التسامة الدعسوى التأديبية فسدهم ، ومن تسم مان المسسول عليسه قانسونا غي تصديد المكهسة المختصبة بنظير الدعسوى هيو مسكان وقسرع المخالفة او المخالفيات ولو نقسل من نسبيت البهم هدذه المخالفيات بعبد ذلك الى عبسل في جهسة أفسرى تقسع في دائسسره المخالفيات وحسن سمير المسلمة المسلمة باعتبار أن الجهسة التي وقعت غيها المخالفة هي الاتسرع علياتم وقعت غيها المخالفة هي الاتسرع على اسرعية المصلمة المعامر الدعسوى وهمد تذابها في وقت ملائم يساعد على سرعية المصل في الدعوى على ما جسري به قضياء هذه المحكهة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم عان الحسكم المطعنون عيبه أذ تفى يعدم اختصاص المحكمة التاديبية بالسيوط بنظر الدعسوى وبلحاتها الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية للاختصاص استنادا الى أن المدعى كان قد نقل من محافظة السوادى الجديد وهسو مكان وقد ع المسافة الى محافظة السوادى الجديد وهسو مكان عين تطبيق التساون متعينا الفاؤه و ولا بنسال من ذلك أن المحكمة التاديبية بالاسكندرية التي احيات اليها الدعسوى من محكمته السيوط تضت في موضوعها بمجازاة المخالفة بخصصم شسهم من المسرد الماسب البسه من اتهام أذ لا حجيبة لهدا الدعوى بهتنضاه أن حكم طالما أن حكم المحكمة التاديبية باسموط الدى احيات المدعوى بهتنضاه الى محكسة الإسكندرية لم يكتب هو ذاته أية حجيبة لهدا المدعوى بهتنضاه الى محكسة الاسكندرية لم يكتب هو ذاته أية حجيبة بعد أن تفت

ومن حيث لما تقدم يتصين الحكم بقيسول الطمعن شكلا وفي المؤسسوم المحكسة المؤسسوع بالفساء الحكم المطعسون قيسه وباختصساص المحكسسة التاديبيسة بأمسيوط بنظس الدصوى واعادتها اليهسا للفصسل فيها .

(طعن ١٠٢٤ لسنة ٢٠ ق ـ جاسة ١٠٢١) .

قاعسدة رقسم (۲۸٤)

: 12----47-

اختصاص المحكمة الادارية العارا بنظس الطعن في القدرارات المسادرة من المحاكم التاديية بمدد مدة وقف الموظفين عن المهال ويصرف ال عدم عصرف مرتباتهم مؤقتا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكسة مسبق أن أتسرت باختصاصها بنظر الطعن عن المسلورات صادرة من المحاكم التأديبية بعد مدة وقف الموظفين عن المعمل وبعصرف أو صدم مصرف مرتباتهم مؤقتا وقضت فيها موضوعيا دون أن تحكم بمسدم اختصاصها بنظرها (يراجمع المحكان المصادران من المحكسة الادارية العليا بجلسة ١٤ مس فيسراير سمنة ١٩٥٩ أي الطعنين رقبي ٩٧ ١٠ المسنة ٥٠ ق) . . يؤكد هذا ويعززه أن القسرار الطعنون نيسه — وأن وصسفته المحكسة بأنه قسرار — الا أنه في المقلقة والواشع حسكم مسادر من المحكسة التاديبية والواشع حسكم مسادر من المحكسة من المحكسة التاديبية وأله كل مقدومات الأحكام بشله مشل الاحكام المسادرة من المحكسة المناديبية ذاتها . . . ومن شم يتمين التخساء برغض هدذا انديبية ذاتها . . . ومن شم

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ٢٧/٢/١٩١٥)

قاعسدة رقسم (۲۸۵)

: 13----41

استخلاص المحكمة التلييسة التى انتهت البها من اصول تنجها ماديا وقانونيسا وتكيفها تكيفا سليما وكانت هذه النتيجة السرر التناعها الذي بنت عليمة فضيادها سلا مصل للتمتين عليها س "لا يَجِسُورُ لَلْطُسَاعَتِ أَنْ يَحْسَاوِلِ أَعْسَادِهُ الْجَسِدِلُ فِي تَقْسَدِيرِ أَدَلْتُ الْدَمُويِ وَوَزُمُهِا أَمِسَامُ الْمُحْكِسَةِ الإداريةِ الْعَلْسِا •

بلخص الحكم :

انه متى ثبت أن المكهة التاديبية قد استخامت النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا وكينتهما تكييف سطيها وكانت هدده النتيجمة تبسرر اقتنامهما الذي بنت عليه قضياءها فانه لا يكون هنياك محيل للتعتبب عليها ي ذالك أن لهما الحمرية في تسكوين متبدتهما من أي عنصر من عنسام الدعموى ولهما في مصبيل ذلك أن تأخذ بهما تطبئمن اليمسه مسن اقسوال الشسهود وأن تطرح ما عسداها مما لا تطبئسن اليسه فسلا تشريب عليها أن هي أقامت حكيها بأدانة الطاعن على الأضد بأقار ال هــؤلاء الثـــهود متى كان من شــانها أن تــؤدى الى ما رتبــه الحــكم عليها حومى اطمئناتها الى هذه الاتسوال ما يغيد أنها تحد المرجت ما ابداه الطباعن أمامها من دفياع قصد به التشبكيك مي مسحة هدده الاقسوال مما يشمره الطساعن مي هددا الشسأن مي الوحيه الثياتي من أوحيه طعنيه لا يعبدو أن يكون محياولة لإعسادة الجدل في تقدير ادلة الدموى ووزنها بها لا يجوز اشارته أمسام هذه المحكيدة اذ أن وزن الشسهادة واستخلاص ما أستخاصته منها هو من الأسور الموضوعية التي تستقل بها المحكسة التأديبيسة ما دام تقسديرها مسليما وتدليلهسا مسائغا ء

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٨/١٩٦٧)

قاعسدة رقسم (۲۸۷)

: المسلما

المسادة ؟٤ مسن قانسون مجسلس السفولة الصسادر بالقسانون رقم. ٧٤ المسنة ١٩٧٧ - اجسراءات وبيسانات العلمسسة الانارية المايسا - تقرير الطعمن ينبخى الا يقساول اكثمر ممن مكم واحد يدور عليسه الطعمن الديستقل كل طعمن ببيساقه واسمبابه - اذا قدم الطعمن على قسرار رئيس المحكمة التلاييسة بلستمرار الوقف وصدرف نصف المرتب عمن نقسرة معينمة فسلا النساني باسستمرار الوقف وصدرف نصف المسرتب اسساس ذلك: ان رئيس المحكمة التلاييسة اصدر قسرارا مستقلا في كمل طلب ان رئيس المحكمة التلاييسة عملى استقلال - يتعمين عملى حساهم الشمان المحكمة التلاييسة عملى المستقلال - يتعمين عملى حساهم الشمان المحكمة التلاييسة عملى المستقلال - يتعمين عملى حساهم الشمان المحكمة التلاييسة المرازع على حددة بتقرير طعمن قسام بداته على المستقلال المحكمة الادارية على المستحدد المحكمة الادارية

مأخص العكم :

ان المسادة ؟؟ من القسانون رقسم ٧٧ لمسانة ١٩٧٣ بقسان مجلس الدولة تنبس على أن يقسد الطمسن من ذوى القسان يتقسرير يسودع علم تتساب المحكسة الادارية العليا موقعا عليه من محسام من الابسولين أمادها وجب أن يسستكم التقسرير عالاوة على البيسانات المسامة بالمحسون فرسه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعسن ينسخي الاطلابات الطساعات ومقتفي ذلك ولازمة أن تقسرير الطعسن ينسخي الاينسان الكراب عليا المحسن ينسخي الاعتباد المحسن ينسخي الاعتباد والمحسن ينسخي الاعتباد المحسن المحسن المحسن المحسن المحسن المحسنة المحسن المحسنة للحسامات من عسوار أذ يسستقل كمل طمين بينسانه والمسابلة ويتسرفها على ما تقسم عان طسابه الطاعات المسادر على الطلب وتسرار رئيس المحكسة التلاييسة باسسيوط المسادر على الطلب وتسرار رئيس المحكسة التلاييسة بالمساور على الطلب وتسرار رئيس المحكسة التلاييسة بالمساور على الطلب وتسرار رئيس المحكسة التلاييسة بالمساور على الطلب

وقدم 171 لسنة ٩ ق استفادا الى أن المحكمة قسررت ضدم الطلبين المته بالاطسلاع على الأوراق يبدين أن رئيس الحكمة اصدرت قسرار مستقلا في كمل طلب وصن شدم كان يتعدين الطعن على هذا القسرار تقديم طعن في شدائه قالم بدذاته على الوجه المقسرر قاتونا لرئسع الطعمن المام هذه المحكمة ، يؤكد ما سبق أن الطساعنة المي تتنسأول هذا القسرار الصدادر بوقفها عن المهمل من مدير الشدئون القانونية بالشركة وأنه عند نظسر الطلب رقدم ١٦٢ لسنة ٩ ق الخدامي بتقسرير مصرف أو عدم مسرف نصف مرتبهما دفعت ببطلان قسرار الوقف عن المهمل وأن الدحكم المطمون فيسه صدير ضاوا من السرد على هذا الدفاع بها يستفاد منه أن تقسرير الطعمن ينصب اساما على القسرار المسادر في الطلب رقدم ١٦٣٠ لسنة ٩ ق بجلسة ١٨ من اكترور مسنة ١٩٨١ ودون القسرار رقدم ٢٣٥ المسئة ٩ ق .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان القدرار المسادر في الطلب رقم المداب وقم المرتب المحكوبة التاديبية بطنطا بجلسة ١٨ من المتحوير سنة ١٩٨١ مسدر بالحلا أذ ينعقد الاختصاص بنظر هذا المتحوير سنة ١٩٨١ مسدر بالحلا أذ ينعقد الاختصاص بنظر هذا الله المتحدة التاديبية وسن ثم يتعين الحكم بالفساء هسنذا القدرار واحالة الطلب الى المحكمة التاديبية بعنطا الاخضاذ الراد من المسادر في الطلب رقم من المسادر في الطلب رقم المسادر أي المسلم بالمستبعاده لمسدم الخصائد المسادر أن المس

(طعن ۸۲ اسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۲۳/۳/۱۹۸۹)

عاعسدة رقسم (۲۸۷)

رقابة المحكمة الادارية العلما لاحكام المصاحم التاديبيعة هي رقابة قاتونية فلا تعانى استثناف النظار بالوازنة والترجيع بين الإدارية الميا اذ أن فلك من شان المحكمة التاديبية وحدما المحكمة الادارية المليا لا تتاحظ وتقارض رقابتها الا اذا كان العليال الدذي اعتها علياما المحكمة الادارية المليال المحكمة المحكمة عليا المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة على المحكمة على المحكمة على المحكمة والمحكمة على المحكمة والمحكمة على المحكمة والمحكمة المحكمة على المحكمة والمحكمة المحكمة المح

ملخص الحكم:

انه فيها يتماق بها ينعساه الطاعن على الحكم المطعون على من اخسلاله يصق الناع وقصصوره في البحث والتسبيب وصدوره على معلى خسلاله السابت بالأوراق غان تفساء هذه المحكمة قد جسرى على أن رقسابة المحكمة الادارية المليسا لاحسكام المحاكم التأديبيسة هي رقسابة تانونيسة غلات عنى استثناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح ببين الائملة المتسبحة البساتا ونفيا أذ أن فلك من شسان كان الدليس المذى اعتمده اوهي لا تتدخل وتفسرض رقابتها الا اذا كان المسلم على المحكمة غير مسائل مسسمد من أصدول ثابتة غي الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتبعا الماقة المطروحة على الاحكمة فهنا المتكان هدا الدليل على المستبع القائمة المطروحة على الحكمة فهنا المسلم يكون فسي قدام على مسسميح القائون لأن المسكم غي هدذه الصالة يسكون فسي قسائم على مسسببه .

ومن حيث أن الحكم الملمسون نيسه تسد تعسرض لكافة المخلفات فانسسوبة للمتهسم وانتهى الى ثبوتهسا عى حقسه مستندا الى الأوراق والتحقيقات وكان استخلاصه سليها مستبدا من أصول ثابتة في الأوراق غان أصول ثابتة في الأوراق غان الإسار ولا ياسزم والحسان كن المبال ولا ياسزم والحسان كذك اطبلاع المحكسة على ملفسات التفسيا المسار اليها ني المخالفات المنسسوية اليسه ،

ومن حيث انه وقد ثبتت في حـق التهـم بالمخالفـات النسـوية اليه ماته يحـق توتيـع الجـددة اليه ماته يحـق اللهـددة المحـددة في المـددة المـددة المـددة المـددة المـددة المـددة المـددة المـددة المـددة المـد الم

(طعن ١٥١٧ اسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٥٠)

ماعسدة رقسم (۲۸۸)

المِـــدا :

المسادة 11 مرافعات به المسادة المسنوي دعدواه المسام المساكم المنابع في 1900/9/1 بطلب تعدويفي عن قدرار فصله ستعدور حديم المكتبة المنبية في 1900/7/17 بعسم الافتصاص والاعسالة لمكتبة المنسكة المنبية في المحتب المساكة المسلكة المنابعة قدرارا اداريا بالمسلكة المحكمة التنبيبة لوزارة النقل تقديسا على أن قدرار انهاء المسلمة هدو قدرار تاديبي يطالب المسلمة بالمتصويض عنبه بالمسلة الادارى مفوضي المسلمة المالية المسلمة الادارى المسلمة المسلمة المسلمة الادارى المسلمة المسلمة المسلمة الادارى منابعة بالتصويض عدن المسلمة المسلمة

بقرار تأديبي لم يفصح حكم محكمة القضاء الإداري ما يمكن أن يستخلص منه أن النازعة ترتبط بقرار تاديبي كان ببناسبة صدور فعل من المسدعى في جربهسة تاديبيسة أم هسو قسرار غصسل نتيجسة لمساينس عليه القسانون من انهساء الضحمة ـ صحور حسكم المحكمة التاديبية في ١٩٧٧/٢/١٠ بسرفض الطعسن والسزام الطساعن المسسروفات سر المسادة ١١٠ ورافعسات ــ الاحسالة واسزمة ــ وتي صدر حسكم المعكية المدنيسة بمسدم الاختصساص والاهسالة لمحكسة القضساء الاداري واصبح هسكم الاهسالة نهائيسا بعسدم الطعسن عليسه في المعساد يتعسين على معكسة القضاء الادارى نظسر الدعسوى والقصسل فيهسأ سامسدور هكم المحكمة الادارية العاليا في ١٩٨٥/٥/١٨ بالفاء هكم محكمة القضاء الإداري ــ أسساس ذلك ــ الاهسالة مازمسة ــ لا وجسمه تلاهتجساج بسأن المحكسة التلاييسة قسد قضت في موضوع الدعسوي بصد اهالتها من محكسة القفساء الاداري ــ أسساس ذلك: المحكية التانييسة قد بادرت بالقمال في النماوي قبال مسدور المسكم في الطعسن المنظور امام المحكمسة الادارية العليسا _ حسكم المحكسة التاديدية قد بادرت بالغمسل في الدعسوى تبل مسدور المكم العليسا السدى يجب أن يعسلو عسلى المحكمسة الأننى ما دام أن كلاهمسا قسد مسدرا في عسين النسزاع - حسكم المعكسة الادارية العليسا بالغاء هدكم وحكسة القضداء الاداري فيهسا قض به في الاهسالة واعسادة نظر الدعسوى أمامها دون الاعتسداد بالمسسكم الصسادر من المحكسسة التابسية .

ولخص الحكم:

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١١٠ من قانون الرافعات

توجب على الحكسة اذا قضت بعدم اغتصاصها ان تأسر باحاسة الدعوى الي المحكسة المختصة وتأسرم المحكسة المحال اليهسط الدعوى بنظرها أي بالغصل في موضوعها ولو كان صدم اختصاص الدعوى بنظرها أي بالغصل في موضوعها ولو كان صدم اختصاص متماسة النص حسسم النساؤعات ووضعه حدلها حتى لا تتقسافهها الحكلم عدم الإختصاص سن محكسة لاضرى وفي ذلك فاته مضيعة لوقت التغساء وتجلبه للتاستفى احكله وأنه ازاء صراحة نص المسادة . 11 الغمال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحلية التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحلية النصادر البحث في موضوع الاختصاص الاختصاص من المحكمة المحلية المسادر البحث على موضوع الاختصاص الاختصاص من المحكمة المحلية المسادر البحن على موضوع الاختصاص الاختصاص والاسباب بلوظيفة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقسدم وكان النسابت أن مصحكة القاهرة
الابتدائية قد قضت بجلستها المنعقدة عن ٢١ من قبسراير سسنة ١٩٧١
بصدم اختصساسها بنظر الدصوى وبالحالقها التي محكسة القضاء
الادارى تأسسيسا عسلى أن المدعى يعتبر من صداد المؤلف سين
الادارى تأسسيسا حسلى أن المدعى بعتبر من صداد المؤلف سين
المصوبين وقسد أصسيح هدا الحكم تهائيا بعدم الطعن عليه
وهدو ما لا ينسازع فيه طرفى الخصصوبة شم كان يتعسين عسلى
محكسة القضاء الادارى أن تقصل في الدصوى تسزولا على صكم
المسادة ، ١١ من تاتسون المرافعات ،

ومن حيث أنسه لما تقدم بأن الحكم المطعدون فيسه قدد جانب المصواب فيسا قضى به مسن عسدم اختصساس محكسة القضسساء الادارى بنظر الدعموى بعسد أن احيات مسن محكسة القساهرة الابتدائية ويتعمين والحسالة هدفه الفساؤه والقضاء باختصساس محكسة القضاء الادارى بنظر الدعموى واعادتها اليها للفصل في موضسوعها ولا مثار للاحتجاج في هذا الشان بأن المحكسة الناديبية للعسلين بالنقال والمواصسلات قد تضت في موضسوع هذه الدعموى بعدد أن احيات اليها من محكسة القضاء الادارى بالحسكم

الطعون فيسه لا مشار للاحتجاج بذلك لأن الحكسة التاديبسة الدخكورة المطات اذ بادرت بالقصسل في الدهوي بالرغسم من صحم المنتخساصها بنظرها قبسل أن يقصسل في الطعمن المسائل وبهسته المشابة بأن حسكها المشار اليسه لا يحسوز أي حجيسة في مواجهسة تقضاء المحكمة الادارية العليا المذي يجب أن يعملو على حكم المحكسة الأولى ما دام كلاهها تسد حسدر في عدين النسزاع وينساء عان ذلك يتمين على محكسة القفساء الاداري أن تقفى في موضسوع المسارعة دون ثهنة اعتداد بالعسكم المسادر من المحكسة التاديبيسة اسائف المسكرة .

ومن حيث أتسه تأسسيسا على ما تقسدم يتعسين الحسكم يتبسول الطعسن فيسه فيما لا المعسن فيسه فيما لا لله من عسدم المتساس محكسة التفساء الادارى بنظسر الدعرى وباختمسامها وباضافتها أليسا للفعسل في موضسوعها ويقت الفعسل في المسسوعة ويقت الفعسل في المسسوعة

﴿ طعن ٥٠٧ أسنة ٢٠ ق _ جلسة ١٨٨/٥/١٩٨١)

طبيمة الاحكام التاديبية:

دعيب التسانون رقسم ٧٧ السنة ١٩٧٢ في شيان بعجلس السنولة اذ اعتبر المصاكم التلاييبة احدى جهات القضاء الادارى واقتصر تكوينها على اعضاء عجلس الدولة ، كما شيسيل اختصاء مها الطعون النصوص عليها في البندين تنسسما وتانت عتر بسن المسادة العاشرة ، وهي الطعون التي يتدبها الوظفون الميوبوون بالمادة العاشرات النهائية المسلطات التاديبيسة ، والعلمسون في المسادات الموتعا المسلم في الحسدود في المسادات الموتعا على العاملين بالقطاع العالم في الحسدود المسادرة تاتسونا .

نهائية الاحكام الصادرة من المحاكم التادييرة:

تمتير الأكام المسادرة من الصائم التامييسة المكام نهائية طبقا للمادة ۲۲ من القانون رقم ۱۱۷ لمسنة ۱۹۰۸ ، ويترتب على نهائيسة الحكم وجموب تنفيذه لمسور مسدوره ،

ومع ذنك المته يجوز الطعن عن هدذه الأحكام اسم المحكمة الادارية الطيسا ، ولا يتسرتب على اتسابة الطعن وتف تنفيذ الحكم المطعون فيسه .

وحـق الطعن في الحـكم التلايبي متـرر لـكل من العـامل الصادر ضـده الحـكم ، والنيابة الادارية . كهـا أنـه متـرر كذلك لمريس ديسوان المحاسبات في المخالفات الماليـة ـ ولرئيس هيئـــه مهـوضي الـدولة .

ومنع ذلك يلشرم رئيس هيئسة مفسوضى الدولة بالسامة الطمسن كمنا قضى الحسكم بفصنسل المسامل من الخسيمة ، وقسدم البسه المسامل المفسول طلبنا بسذلك .

مدى سلطة المحكمة الادارية العايسا في التعقيب على الجسزاءات التي توقعهسا المصلكم التاديبيسة:

ذهب الدكنــور محمــد مصــطني حسن في مقالتــه و اتحــاهات

جحدة في قضاء المحكسة الادارية العليا » مسالف الانسارة اليهما انه با دام قحد تأكد أن المصاكم التاديبية أنها تعصد في النسازعات الته با دام قحد تأكد أن المصاكم التاديبية المناب وهي تنظر المعمن في حكم من احكام المصاكم التاديبية العليا وهي تنظر المعمن في حكم من احكام المصاكم التاديبية المهادة ١٥ من التسانون رقصم ٧٧ لسخة ١٩٧٢ (المحددة ١٥ من التسانون رقصم ٥٥ لسخة ١٩٧٩) منظنرم في رقابتها للله الأحكام برقسابة القسانون بحيث لا تعلمك النص عملي همسذة الاحكام بعيب امساءة السخة عمل المسلحة ١٠ أذ هسو عيب يخص القسار الادارية دون احكام العاسكم التاديبية ٠

وية ول الستشار الدكتور محمد مصطفى حسن (ص ١٥٣ و.و) بعدها) دهما لرابه أن المقسوبات الجنائيسة أخطسر وأبعد أنرا على حياة المحافض وحرياته من المقسوبات التانيبيسة و وسع ذلك على حياة المحافض وهي تفسرض وقابتها الثانونيسة على الاهسكام الجنائيسة لم تضول نقسمها حتى القدوبات وسن المنائيسة لم تضول نقسمها حتى التعديد المقدوبات وسن في مسلطة محكمة الوفسوع بفير أن تكون مازمة ببيسان الاسبباء التي دمنها الى توتيسع المقسوبة بالقسور السذى ارتسانه و كها أن تتسدير الجسراء مسالة والعيسة بست تسسرهم فيهسا المحكمة التعديدها بخالفة القسانون ومن شمم فيلا يحكن النم على تقديرها بخالفة القسانون كها ذهب بعض مؤيدى تفساء الفلو ، خذلك أنه طالما انعدم قيام مصدل التسريح بسين الإخطاء والمقدوبات غلا يسكن التمام المسائل المسلكة المسوظفين يختلف اذ بسن التجديم في القسانون انجنسائي وسن التحديد والمحديدة وسن التحديدة وسن التحديدة وسن التحديدة وسن التحديدة وسنده وسن التحديدة وسند التحديدة وسند والمحديدة وسنده وسند والمحديدة وسنده وسنده وسنده والمحديدة وسنده وسنده وسنده وسنده وسنده والمحديدة وسنده وسند

اما من نظـرية اسـاءة اســـتعمال الحقــوق الادارية فــلا يمــكن
الاخـــذ بهــا لمــدة اعتبــارات منها: أولا ـــ لائــه لا يجــوز أن ينســـب
الله محكــة أنهــا اســات اســـات اســـتعمال حقهــا •

ثانيا ... ان التسانون العسام يختلسف في نظسرياته وتسواعده عسن

المسانون الخسام ومن شم غلا يصاح في مجساله بقسواعد القسسانون. الخساس واتسوال شراحسه .

ثالثا ... أنها نظرية استثنائية في القانون الخاص تقدوم. الى جاتب سكرة الخطا .

رابها سر رفضت المصكمة الادارية العليسا من قبسل هدفه النظرية عن مجسال التصويض غسلا يقبسل أن تأهدف بهسا في مجسال اشسد في وقصمه على الادارة وهسو الالفساء . الفصل التلسع ــ تأديب الموظف الممار والمنتدب والمنقول. الفرع الأول ــ تأديب الممار والمنتدب الفرع المائني ــ تأديب المقسول

الفصـــل التاســـع تكتيب المــوظف المصـار والمتنـــــــــ والمتقـــول

الفـــرع الأول اولا ــ تــاديب المــار والمتــدب

قاعسدة رقسم (۲۸۹)

البسسدا:

اعسارة او نسنب احسد العسامايين بالقطساع العسام الى جهسسة مكرميسة ساختصساص الجهسة المكرميسة التى احسي او نسنب اليهسا بساديه عسن المخالفسات التى يرتكبهسا ابسان اعسسارته او نسنبه سخفسوع هسذا العسابل النظسام التساديين الواجب التطبيسي في تلسك الجهسسة .

ملخص الفتوى:

ان الفقسرة الأخسيرة من المسادة ٦٣ من تقسون العاملين المسدنين بالسدولة رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٦ تنص على انسه و وفي حسالة اعسارة عسال او نسخبه من عصله للقيسام بعمسل وظيفسة الفسسرى تسكون السساطة التاديبيسة بالنمسية إلى المخالفسات التي يرتئبها في مسدة اعسارته او نسخبه مسن اختصساص الجهسة التي اعسير او نسخب للعمل بمسا مسع اخطسار الجهسة المسار او المتسخب بفهسا بقسرارها » .

وبن حيث أنه وأثنن كسان نظسام المساملين بالقطساع المسسام المسادر بقسرار رئيس الجمهسورية رقسم ٣٣٠٩ لمسانة ١٩٦٧ قسد خلا

من ندس مصائل للمصادة ١٣ الشمار اليها الا أن الحميم السوارد نمى هذه المسادة أنها يقسر عنى الحقيقة اصلا عساما من أصسول التاديب ومن تسم فهدو واجب التطبيق دون حاجمة أنى نص خساص بنسسرره .

واسساس نلك أن ولايسة التساديب معتبودة امسلا المسلطة الرئاسية للعسامل بمتنبع للعسامل بمتنبع المسلطة الرئاسية للعسامل بمتنبع معتبودة على عبسله اشرافا ينيسع لها الاحاطبة بعمله وتقسيرونه أي مسوء ملابسات وظيفته تكون الخاسة ، عاذا أخطأ أو اخسل بسواجب من واجبسات وظيفته تكون حمل المسر مسن مساواها على تقسدير مدى خطئه وما يسستوجبه من المسرد من مناطبة الرئاسة والمناتب المبله ، ومسن هنا عامن مناط المساطة الولاية هسو حسق الاشسراك على اعبسال المسوطة ورقابته مدين يسكون هسذا الاشراف تسكون المسلطة الناديسية ،

وقسد عبسرت المستكرة الاضساحية للقسانون رقسم ٣٩٨ لسسنة ١٩٥٥. السدى اضميفت بمقتضماه عقمرة جمديدة الى المادة ٨٥ مسن. تأسون نظسام موظسفي السنولة رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ تنص على أنه « وفي حسالة ندب مسوظف ندب مسن عمسله التيسام مؤتتسا بعمسل وغليفة اخرى تكون السلطة التاديبية بالنسبة الى المخالفات الني يرتكيها في مددة نديه من اختصاص الجهاة التي نصحب المسل بها » عبرت هذه المنكرة عن المنى المتعم بقولها « لما نانت الجهية التي وتعت المخالفة فيها ، وهي الجهيمة التي تصعب السوظف للعبسل بها ، هي اتسدر الجهسات على تقسدير مسدى جسامة الخسالفة وبالتسالي عسلى تقسدير العقسوية الواجيسة الرادعة ، كهسا ان هـــذه الجهــة هي ذات الشـــان في مجــازاة المــوظف عهــا يقـــع منيه من مخالفيات النباء قيسامه بالعبيل فيهنا ٤ أما مصلحته الأصلية نهى بعيدة كل البعد عن الجهسة التي وقعت فيهسا المخالفسة مهسا يتعسفر معسه الاحساطة بظروفها وملابساتها ولهسذا رؤى تعسديل المسادة ٨٥ سن القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ بالمسسالة لمقسرة رابعة إليها تجمل الجهة التي ندمه الموظف للعمسل بهسة حساحية الاختصاص في تأديب عسن المالفسات التي يرتكها انتساء - استبه للمبل بهما » .

يفساف الى ما تقسدم ان توام المخالفة التاديبية خروج الموظف عملى واجبات وظيفت ومقتضياتها ، ولذلك كمان من غصر المسكن حمسر الفنسوب التاديبيسة مقسدما عملى نصو ما يجرى عليسه الصال حمسر الفنسوب المدينة المبالية من جهسة الى المنسسة للجرائم الجفائيسة بمل المساف المسافة ومن بجهسة المل المدرقة السنى تقسوم عليسه الجهسة الادارية . وبالقسالى غان ما يعمد المرفق الدي تقسوم عليسه الجهسة تمد لا يصد كذلك في جهسة من الجهسات قد لا يصد كذلك في جهسة أو اعسارته ، أن تفتص جهسة الاحسابية بمساطلة غن مضافحة الوتكب في الجهسة المتدد الوالما المستد اليسام في الجهسة المتدد الوالما المستد اليسام عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد لا ينطسوي على مخالهة ما المستد اليسام يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسد يعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسيد تعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي تعمد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار الذي قسيد تقسيد عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار النبية عليها الالمام بطبيعة المخالفة ، والاقسار النبية المخالفة ، والنبية المخالفة ، والاقسار النبية المخالفة ، والنبية ، والنبية المخالفة ، والنبية المخالفة ، والنبية ، و

ويخلص ما تقسم أن الجهسة الحسكومية التى يصار أو يسبب المسابل بالقطاع العسام اليهسا تسكون هى المختمسة بمساطته عن المخالفات التأديبيسة التى تقسم منسه أبسان نسديه أو أعسارته .

وخفسوع العسابل للمساطة التاديبية للجهة المسار أو النندب المهساء عملى القصو المتسدم ينبني عليه ، كنفيجة طبيعية لازبة ، خفسوعه في المساطة للقسواعد والاجسراءات المقسرة في هذه الجهة ، خاصة وان مثسل هذا العمام انهسا يسؤدى عهسله لمسالح المسرفق المعام المذى تقرم عليه الجهة المتسدب أو المسار البها مها يمسئزم خفسوعه بحسب الأصسل للنظم الموضوعة لهذا المسرفق ولتوجيهات الجهة القائمة عليه عملى أسساس أن هذه النظم تسمير المرفق عملى وجمه دائم منتظم ، وأن تملك المنجهة تسولى تنفيذها بها يسؤدى الم تحقيق هدذا الغمرض .

ومن حيث أن الحسكم المسائد من المحكمة الادارية العليا في التفسية رقسم ١٣٥٣ لمسائة لا تضائية ليس فيه ما ينسال من هددة النظر ، أذ كان هدذا الحسكم المصلح الزراعي النظر ، أذ كان هدذا الحسكم خامسا باحد العاملين (مستخدم البوراء الهيئة) بوزارة الاوسائد الوسلام الزراعي ولا بور نسبت البهه المسلوب المسلوب البهها المسلوب البهام قد واذا كانت المحكمة قد اوردت في حيثيات حكمها أن « هدذا النحب لا يغطع صملته بوظيفته الأمسلية ولا يضير مسن طبيعة الراسلية التي عين البهائة اللي عين البهائة اللي المسلوبة التي عين البهائة اللي المسلوبة التي عين البهائة اللي المسلوبة التي المسلوبة التي المسلوبة التي المسلوبة التي المسلوبة التي المسلوبة الأمسلوبة الأمسلوبة الأمسلوبة الأمسلوبة المسلوبة كان ذلك في مصرمن بيناها المسلوبة المستخدين بالامسلاح الراداء ،

وليس في هذا الحكم ما يستفاد منه أن الجهة المتدب منها المامل تكون هي المختصة ببساطته تاديبيا عن المالفات التي تقدم منده أثنداء النديب ، بسل على المسكس مدن فلسك قضت المحكمة بسان بن سططة الجهة المتسعب اليها العامل ، وهي الامسلاح الزراعي في خمسوسية الدمسوى ، توتيسع كافة الجسزاءات التأسيبة عليه فقسالت : « إذا كانت السادة م∧ يسن قانسون الموظفين قد عدلت بالقانون رقام ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بسا يجعل الجهسة المنسب اليها الموظف تختص بتأديبه عن الخالفات التي يقترفهما أثناء الندب دون تصديد لندوع الجنزاءات ما يجوز توقيعه وما لا يجموز ، قمان النص عملي همذا الوضيع يجب أن يؤخمذ عملي اطلقه ، وبالتالي يكون من حق الجهمة المنتسب اليها الموظف ان توقيع عليه عقيوبة الفصل ، ولما كان هذا الحكم المتسم اليها الموظف أن توتسع عليه عقبوبة الفصل ولما كأن هسدا الحكم قيد ورد عملي المادة ٨٥ الشمار اليها ، وهي خامسة بتاديب الموظفين المعينين على وظائف دائمة ، غان الحكمة التي من الملها تقرر هذا انها تسرى من باب أولى وبطريق القياس

على تأديب المسوظنين الفسارجين عسن الهيئة والمتسديين مؤتنسا للمهل بوظيفسة اخسرى ، وسن شم فقسد كان مسن سسلطة الاصلاح الزراعي أن يوقسع عقسوية الفصسل على الطساعن » .

لهذا انتهى راى الجمعية العبومية الى ان جهة الحسكومية التي يمسار او ينسب اليها احسد العسلمانين بالقطاع العسام تسكون. هى المختصة بتلديسه عن المخالفات التي يرتكها ابسان نسستبه او اعسارته و خفصوع هدذا العسامل للنظام التساديبي الواجب التطبيق. في تلسك الجهسة و

(ملف ١٨/٢/١٤٦ _ جلسة ١٢/٥/١٧١١.)

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

: المسلما

السلطة المختصة بناديب المستخدم الخارج عن البياة . خالال مدة ندبه الى وزارة او مصاحة - هى الجهة التى يندب الهساء .

ملخص الفتوى :

ان ولاية التساديب معتسودة أمسلا المسلطة الرئاسسية المسوطة بعتضى حقها عن الاشراف على عهسله اشرافا يبيسح لهسسا الاحساطة بعهساء وتقسديره في غسوء ملابسساته وظسرونه الخامسة سندر مسن لخطا أو المصل بسواجه على القسدي مساوعه وطيقتسه تسكون هي القسدر مسن اشطاء أو المسادي خطئت وعالمستوجبه مسن جسزاء بحكم اشرافها ورقابتها لعهسله ، ومسن شم يسكون منسلط هسذه الولاية هسو حسق الاشراف، على أعمال المسطفة ورقابتها نمين يسكون هسذا الاشراف تسكون المسلطة القاديبسة ساوعها بهسذا الأصطف تسادل المسطفة من عالم المسلطة القاديبسة ساوعها بهسذا الأصحار وتم ، الاستحار وتم ، الاستحاد المسادية عند وعهسا لالمسطفة التحديد وعهسا المسلطة التحديد وعمسا السادور وتم ، الاستحاد وحم ، التعديد وحمل ، التعديد وحمل ، التعديد وحمل ، التعديد وحمل التعديد وحمل

لسنة 1901 بشان نظام سوظفى الدولة ، من تنظيم تاديب الموظفين عند ندهم المهمل بجهة أخرى منضاف الههسا بالساقون رقام 74% لسنة 1900 فقسرة جديدة تفاول الجهة الذي يشدب الموظف المهال بها مساطة تاديبية عنن الخالفات التي يشدب الموظف المهال بها من الخالفات التي يركبها خلال مدة ندبه ، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا الناستون بسربرا لتمديل النص « أن الجهة الذي وتما المظفة فيها ، وهي البخسة الذي يضدب الموظف المهلل بها ، هي المدر الجهات على نقد يدر مدى جسابة المخالفة ، وبالتالي على تقدير مدى جسابة المخالفة ، وبالتالي على تقديم من مدا الوجهة هي ذات الشائ في مجازاة الموظف عما يقسع منه من مخالفات الشاء قيامه بالمهل فيها ، الموظف المهالة عها المحد عس الحيادة اللهائية على المحد عس الجهائة المخالفة المهائية على المحد عس الجهائة الاصاطة المحاطة المحاطة المحاطة المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة والمهائية المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمحاطة والمهائية المحاطة المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة والمحاطة والمهائية المحاطة المحاطة المحاطة المحاطة والمهائية المحاطة المحاطة

وهدده النقرة المحديدة انها تقرر امسلا عاما من امسول
تاديب عهال المرافق المسامة وتصديد الجرسات المختمسة بتاديبهم ،
وليست نصا استثنائيا مقصورا عسلى الوظفين دون سسواهم ، ومن
شم يتمين اعهال هذا النص وتطبيقه في شهال المستخديين
عمل الهيئة اسرة بالوظفين العبوميين دون حساجة الى نص خاص
يتنى بدرسانه عليهم ،

وعلى هبذا تبكون الجهسة التي يستب اليب المستخدم الخارج عن الهيسة هي المتصسة بتاديب عسن المخالهسات التي يرتكها خسلالا بسدة نسبب للعبسل بهسا ،

(عتوى A۲ - غى ۱۹۰۹/۲/۷)

قاعستة رقسم (۲۹۱)

: 12-41

ان الجهسة المفتصسة بتابيب العسامل المسكر الى مدرسسسة خاصسة ووضسع تقسارير الكفساية عسن اعسمائه هي الجهسسة المسأو

ملخص القتوى:

الشرع اجازنني تدوانين الضحبة الدنيسة المعاتبسة بدا مسن التسانون رقيم ١١٠ لمسنة ١٩٥١. أعسارة العسابل للعبسل في الداخسل الو الطَّسَارِج سيواء عن جهسة عامسة أو جهسة خامسة ، وهسو ما أكدته القوانين المتلاحقة ثم السادة ٥٨ من القاتون رقام ٧٤ لسنة ١٩٧٨ ماصدار قاتمون نظمام العماماين المحنيين بالمحولة : كما اجسازت 11 المادة ٦٨ من قائسون التعليسم الصادر به التمانون رقسم ١٣٩ لسخة ١٩٨١ ومن قبيله المسادة ٣٠ من القسانون رقيم ١٦ لسمينة ١٩٦٩: للمدارس الخاصة الاستمانة بالدرسين المسابلين في المدارس الرسيهية على سيبيل الاعسارة وتجهد شروطها ومنتها بقسرأر من وزيسر التعليسم ، ويسفلك غانسه مبدأ اعسارة المساملين بالسدولة الى المهات الغامسة بمستقر بند العبال التانون رقم ٢١٠ استنة ١٩٥١ ، وهـو مقـرر بصريـح نص قانـون التعليـم بالنســــبة الى المدرسيين المساملين بسوزارة التربيسة والتعليم ، وقسد قضت الفقسرة ؟ من المنادة ٨٢ من القنانون ٧٤ استنة ١٩٧٨ بالهتصناس الجهنة المسار اليها المامل بالتحتيق معه وتأديب عن المخالفات التي يرتكبها خلل نترة الاعبارة وهو هكم وضع لأول سرة في المسادة ٢٦٤ مسن القسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ . وقضت المسادة ٨٠

بن تسرار وزيسر التربيسة والتعليسم رقسم ٧٠ لسسفة ١٩٨٢ عن شهسان التعليسم الخاص بان تفسع المدرسة الخامسة الثمسة للجزاءات التي يجسوز توقيمها عسلى العساملين بهسا لا يتعسارض مسح احكام قاتون العمسل مسترشسدة في ذلك بالنصبة الجسزاءات المرفقسية بالقسيران المسفكور ولمساكان المستفاد من صراحمة هسذه النصموص أن الجهسة المنتسدب أو المعسار اليهسا العسامل هي المختمسة دون غسيرها بالتحتيق معمه وتأنيبه عسن المخالفات التي يرتكيهما خسلال فتسرة الندب أو الأعارة باعتبسار أن المخالفية تقيم الحسلالا بالواجبسات الوظيفيسة في هده الجهسة وهي أقسدار من فسيرها على تقسدير نسوع الخطسة وما يستوجيه من جــزاء بحــكم اشرافها ورقابتها عليه . والشرع لــم يخــرج مي فلك عسن الأمسل العسام المقسرر في تأديب العساملين والسذي يربسط سين بسلطة الإثسراف وسلطة الشاديب ، كيا أنبه ليم يفسرق حسب طبيعية الجهية المسار أو المتسحب اليهيا للمسامل فسيواء أكان النبدب أو الاعسارة لجهسة خاضيعة لذات النظيام التساتوني السذي يخضب لنه العبابل في الجهنة المتنسب أو المسار منهنا أم لجهنة · القـــول باتعقاد الاختصاص للجهة المتدب أو المسار، اليهسا المسابل بالتحقيسق معمه وتأدييسه ،

واذ اجساز الشسرع اعسارة المدرسين المسابلين في المدارس الرسسية والخفسسين الاستكام نظام المسابلين المحنيين بالسحولة المسدارس الخاصة الخفسسعة الاشسراف وزارة النربيسة والتعليم سواتى بسسوى على المسابلين بها فيها يسرد يشسله تصاص خاص في تقدون التعليم الدين المسلح المنان هستده الاجسازة تتحصل الاغتمالين بيا المتحسن المسلح الدرسيين المسابلين بتسلك تتحصل الاغتمالين المسابلين بتسلك

المحارس عملى سبيل الاعسارة سن المحارس الرسمية وفي تلايبهم عسن المخالف التي تقدع منهم النساء نتسرة الاعسارة للهسدارس الأنقاصة نفسها وفقا للاجسراءات المنصوص عليها في لاتحسة المحتات المفاسة بسكل مدرسة خاصة والتي توضيع حكسا مسبق البيسان عملي غسرار اللائصة المرفقية بقسرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ الاسار اليمه و لا يجسوز القسول يصدم جواز تسليط جهة اهلية خاصة عملي مسوظف عملم في فسان هدا القسول والسن كان يصدق في ظمل العمل باحكام القانون رقم ١٧ لنسنة ١٩٧٨ المسار اليها المذي خص الجهة المار اليها الأسمال بالمحتفية المار اليها المسار اليها المدنة ٢٨ من التحقيق معمه والديمه › ام يعدد له مصل في ظمل نصرة في المسار اليها ، ولا يجسوز تخصيص ارادة المشرع التي جمات مطلقة ولم تضرق في تصديد الجهة الماصدة المسار اليها المسار المسار اليها المسار المسار اليها المسار اليها المسار اليها المسار اليها المسار اليها المسار اليها المسار ا

وبن حيث أنب بالنسبة الى السلطة المقتمسة بومسع تقارير المسلمة عند السال المسار الى مدرسة خاصة ابنان مقسرة المسلمة ، مدرسة خاصة ابنان مقسرة المسلمة ، مقسدة المسلمة ، مقسد القسائون رقم ٧ السنمة ١٩٧٨ المسائل داخل الجمهورية او أسبه او تكليف تختص بوضع التقرير المسلمة التي مقسه الجهة التي مقسى المسلمة المسلمة الكيسر بسن السنة التي يوضع عنها التقرير ، وبذلك يدكون المسلم قد حسد حسيما يوضع عنها التقرير ، وبذلك يدكون المسلم قد حسيم المسلمة التي تختص بوضع عنها التسمية التي المسلمة التي تختص بوضعية التي تختص بوضعية التي تختص بوضعية التي تختص بوضعية المسلمة التي تختص بوضعية على المسلم ،

ولمسا كاتت الاعسارة الى المدارس الفاصسة الخاضعة لاشسراف

وزارة التربيسة والتعليسم جسائزة فانسونا بالنسسبة المدرسسين المليلين بالسدارس عسلي ما سبق فسان مسؤدي فلسك انعقسار الاختصساس للمدرسية الماصية بوضيع تقيرير الكسابة عين المحرس المساتي النهسا مسن مدرسسة رسسمية طالسا قضى بهسا السدة الأكسر مسسن السنة التي يوضيع عنهسا التقسرير وفلسك ونقسنا للاجسسراءات المنصوص عليها في تسرار وزيسر التربيسة والتعليم رقسم ٧٠ لمسفة ١٩٨٢ الشيار اليه ، ولا وجه للقول بان هذا الاختمساس من شائه أن يفقد المرس المسار العديد من الفسمانات التي يتمتع يها اتسرائه في المدارس الرسمية : كاعتماد التقسرير من لجنسة شيئون المامنين والنظيلم من تقرير الكفاية الى لجنة التظلمات غضسلا عن انحسسار ومسف القسرار الادارى عسن تقسرير كفسايته الدي تفسعه وتعتبده السلطة المفتمسة بالدرسة الخامسة الامر الــذى يســتحيل ممــه الطمــن عليسه أمــام القضاء الادارى ، لأن مذا التسول غضيلا عبين تعارضيه مح مصراحة النصيوس فاتسه مسردود عليسه بسان القسرار الوزاري رقسم ٧٠ لسسنة ١٩٨٢، مسساقه البيان تهد وضع من القدواعد والاجسراءات ما يكفل تحقيق الفسيانات الكافية للهدرس المسار الى مدرسة خامسة ، اقد احسالت المسادة ٧٠ مسن هدد القسرار الى نظسام قيساس كفساءة الأداء المعسول بسه بالمدارس الرسسمية من حيث المسواعيد والنساذج المستخدمة في تقدير الكساية والاعسالان بالتقسرير. 4 وأغسيرا غان الاعسارة لا تنشسا الا بمواقشة المموس المعسار فلمسسمه وهـ و يهملك دائهما انهماءها في اي وقت اذا وجمدها تلصق بعه ضسررا عسلى أي وجسه : فهسو بالخيسار دائمسا بسين الاسستهرار في الخضيوع لهيذا النظيام الضياص باستبرار موافقيته عيلي الاعسارة أو تطبع صباته بهبذه الجهسة الخامسة والعبودة الى الخضيسوع

النظام الدنى يخضعه اسه فى الجهة المعرة وذلك بعدم موافقته ملي استعمار اعسارته الى هدفه الجهة الخاضعة ، وليس مسن شمأن اعدادة العمار لل تقرير النظام القمانونى الجهة الممار اليها ولا اسمتصحابه النظام القمانونى المفاير فى الجهدة المسار فيهما م

(ملت ١٩٨٥/٥/٢٦ _ جلسة ٢٩/٥/٥/٨٦)

قاعسدة رقسم (۲۹۲)

المسجدا : ر

اختصاص الجهة المسار البها المسامل بتادييسه منسوط بسار
تسكون مسن الجهسات التي تهسك قانسونا توقيع الجسزاوات التادييسة
سـ تحسله المكهسة في هسالة الاعسارة الى جهسة لا تهسلك توقيسع
الجسزاوات التلاييسة سـ اختمساص الجهسة الاعساية التي يتبعهسا
المسامل بمساطنه تادييسا عهسا وقسع منسه خسلال الاعسارة .

ملخص المكم :

ان النسابت من استقراء الاحكام الخاصة بالتحقيق مسع المسابلين وتأديبهم التى تفسينها نظسام العساباين المستنين بالسدولة المسادر به القسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ - السذى وقعت في ظلم المنالت المسندة الى المنالف - وتلك التى نص عليها نظام العسابلين المستنين بالسدولة المسادر به القسانون رقسم ٥٨ لمسنة العسابلين المسنور عصد في المسادر به التانون النظسام الأول الذي المنالم المنالم المساني المسادة ٧٥ من النظام الشاني المساوات التأديبسة التي

يجوز توقيعها على العلمان والتي تسديج بالتسمية لطائعة منهم من الانسدار إلى المصل من الضحة مسع جبواز الحسرمان مسن المسائل أو المسكناة في حدود الربسع وتعسل الجنزاءات بالنسبة للطائعة الاخسرى من العاملين إلي الإعبالة إلى المسائل والمحالة وفي من الطائعة مسع جبواز الحرمان من المسائل أو المحالة وفي حدود الربع أيضا - كما حدد المسبوع في المائين ١٣ مسن النظام الأول و ٨٥ من النظام الشائي ، المسلطات التاديبية التي التضام الأول و ٨٠ من التطالم الثانيبية المسائل التاديبية ألى حداد الشيان ، واردف ذلك في الفترة الأحدرة بمن كمل من عداتين المسائل أو ندبه ذلك أن تسكون واحدة أنه في حداد المسائل التديية المسائل التديان المسائل التيان المسائل التيان المسائل التيان المسائل الم

ومن حيث ان مفاد النصوص السالكة البيسان ان المكرع نساط بالسحاطات التأديبية في الجهات التي يعار اليها العاملون المدنيون بالسحولة او يندبون للعها بها الاختصاص في تأديب هولاد العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مجالفات في مدة اعارتهم أو ندبهم وبساله المدرع بخلك كل اختصاص للجهاة الاصلية التي يتبعها المالي في أن تنظر فيها اقترفه النام اعارته أو نسبه مصان المائلة أن فيها تحد يتسرته على هذه المخالفات بن العكاسات تخدش سامعنه وتسيء الى سلوكه في عبله الاصلى ، ويديهم أن هذا المسكم لا تتعقق حكمته إلا أذا كانت المسلطة التاديبية في الجهاة التي يصار اليها العالم او يتصدم بالعهاء المامل، عبها تمسلك قانسونا توثيسع جسزاءات تاديبيسة عسلى المساملين المساربن اليها أو المنتسبين للقيام بالعمال فيها من جنس الجراءات التي يخضر لها هوولاء المالون في الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهداما للهساواة بين الماهاين الدنيين بالدولة سواء منهم من يمسارس اعبساء وظيفتسه الاصطبة أو يبساشر عمسلا الهسر غي جهسة اخسري بطسريق الاعسارة أو النسبب ، وهسذا المسنى هسو ما يتبادر فهمه من سياق نصوص المواد الخاصة بالتعتيق محم العاملين وتاديبهم سالفة البيان ، فقد ربط المشرع بين السلطات التاديبية وبسين الجرزاءات التأديبية انتي نص عليها عندها حدد اختصاص كل سلطة منها بتوتيع جزاءات تاديبية معينة الاسلى وجه يتحدد معه أن المشرع تهد تعسد من عسارة السلطات التاديبية في حكم الفقرة الأخسرة مسن كل من المادة ٦٣ مسن نظمام العماماين المدنيين بالمدولة المسابق والمسادة ٥٨ مسن غظام العساملين المستنيين بالمدولة القسائم ، انهسما هي المسلطات التلابيية التي تهاك تهاتونا الاختصاص بتوتيسع جسزاءات تأدييسة مبائلة للجيزاءات التي تملكها السيلطات التاديبية في الجهاز الاداري أو من جنسها ، بمعنى انه يكون من شانها ان تمس اساسا المركل الوظيفى الأصلى للعامل او الحقسوق المنبئقة عنه ، كالخمسم مسن مرتبسه ووتفسه عسن العمسل وتلجيسل موعسد اسستحقاق علاواته والحرمان منها وتتجاوز ذلك الى انهاء الرابطة الوظيئية ذاتها كسا هو الثان بالنسبة للنمسل والعزل من الخديات والاهالة الى المعاش وتتطرق الى حقوق المامل بعد انتهاء خدمته كالحسرمان مسن المسائس أو المكافأة في هشدود الربسع مثسلا ، ومسن ئسم فانه اذا المتسع تانسونا على السلطات التأديبية ، في الجهات الني يعسار اليهسا العساملون المدنيسون بالدولة أو ينتسدبون للقيسام بالعمل المُسار اليها ، فانها لا تعد في منهوم القانون الذكور من السلطات التاديبية التي يتبعها السلطات التاديبية التي يتبعها العالم عن النظر فيها يرتكبه من مخالفات انساء فدرة اعارته أو ندبه للعمل ويكون لها تها نعسكاس على سلوكه العالم في عمله الإسلى من حيث الإضلال بكرابتها ويتتضياتها .

ومن هيث أن النيابة الإدارية تهد نسبت الى المضالف ارتبكاب المسور في دولسة الجسزائر اثنساء فتسرة عسارته للمهسل بالتسدريس فيها من شسائها أو ثبتت في حقسه _ أن تصسمه بالخسروج على ما يجب ان -يتمسف به المساملون بمسامة ومسربوط النشء بخاصسة من التصلي بواجبات السطوك الطيب والسمعة الحبيدة والحبرص على سمعة مصسر والمريين في الضبارج والبعسد عين كيل ما يسيء اليهيا ، الأمر السذى ينعكس أشره ولا شسك على سلوكه العسام في عبسله الأصلى من حيث الاخسلال بكرامته ومقتضياته ويشسكل بهده المشابة مخالفة ادارية تستتبع المساعلة التاديبية . واذا كان الأمر كذلك وكانت الجهسة الممسار اليهسا المفسالف المسفكور احسدى السدول العربيسة التي لا مسلطان لهسا لهسا تسانونا على الرابطسة الوظيفيسة التي ترسط المساملين المصريين بالجهساز الإداري الممرى ، وبالتسالي لا يمتسد سلطانها الى الساس بالراكز القانونية المسربة عملي هده الروابط ، غاتمه ترتيبا على ذلك لا تهلك دولة الجرزائر ، أن توقيم عملي المفسالة حيز أوات تلاسية تهس ألو أبطية الوظيفية المشيال اليهيا) كالخمسم . مسن مرتبسه او وقفسه عن عمسله الاصسلى أو تأجيسل موعسد عسلاواته السبتحقة لنه في ممر أو حسرماته منها أو فمسله بسن خسسية المسكومة المعرية أو عسائله أو أحالته ألى المساش أو المساس بمسا يستحقه مسن معساش او مكافساة مهسما كانت جسسامة المخالفسسة

فيها ، أن توقع عليهم جـزاءات لهما مسمات الجـزاءات التاديبية المسنوة البسه ، وكل ما تملكه في هذا الشأن هو مجرد توتيع جبزاءات تبس الروابط الناشئة عن الاعسارة نقط وهي تلك التي تتملق بالمسزايا الماليسة المترتبسة على هسذه الاعسارة أو انهاتهسا دون ان يتعدى ائسرها الى الرابطة الامسلية التي تربسط هداذ العسامل بوظيئتسه الأصلية ، وهو الأصر الدي سلكته دولة الجوزائر فعلا عندما انهت أعسارته باعتبسار أن هسذا. الاجسراء هسو أتصى ما تملسكه حياله . ومسن ثم مسلا يسموغ القسول ما ذهب اليسه المسكم المطعون فيسه - بسأن تسانيب المفالف عسن المفالفسة التي ارتكبهسا خسسلال فتسرة اعسارته في الجسزائر معتسودة تانسونا للجهسة المعسار اليهسا هذا العالم دون الجهة المعيرة ؛ وانه بالتالي لا اختصاص المحكسة بنظر هــذه المخالفية ، لا يســوغ هــذا القــول لأن مسؤداه أن تســـليه السلطات التاديبية في مصر حق مساطة المسامل المذكور مهمسا لالنت الرجسة جسسامة هسروجه عسلى متنفسيات وظينتسه الامسلية ومهمسا تسراءى لهسا ان ما نسب اليسه يسستتبع المسؤاخذة التاديبيسة الرادمية ، وذليك في الوتت الدي لا تملك فيه السياطات التاديبية. هى دولة الجرزائر ممارسة هذا الاختصاص قانونا تبله .

وبن حيث أن العسكم المطمون فيسه وقد الحذ بفسير هذا النظر و وقف بمسير هذا النظر و وقف بمسير المتصاص المكتبة بنظر المخالفة المنسوبة الى المضاف ، عانه يسكون قد أخطا عن تطبيق القانون ، وبن شم ينسين الحسكم بتبول الطعفين شسكلا وفي موضوعها بالغاء الحكم المطعون فيسه والحسكم باختصاص المكتبة التادييسة للمساملين بوزارة التربيسة والحسليم بنظر الدصوى وباعادتها اليها للفصل في موضوعها صع السزام الطعون ضسده مصروفات الطعس المتالم

(طعن ٥٠٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١٢١/١٩٧٣)

قاعسدة رقسم (۲۹۳)

ألمـــدا :

أسلط المشرع في المسادة ٦٣ من نظسام المساماين المستنين باللولة. المسادر بالقسانون رقسم ٤٦ لمسنة ١٩٦٤ بالمسلطات التادييسة في الجهسات التي يعسار اليها المسلماون المنيسون بالسدولة أو ينتسدبون للمصل بها الاختصاص في تاديب هــولاه المــاماين بالســــبة الى ما رتكسونه من مخالفسات في مسدة اعارتهم أو ندبههم سا عسمدم اختمساص الجهسة الامسلة التي يتبعها المسلمل في أن تنظير فيهسا اقترفه القداد اعدارته أو ندبه من مخالفدات .. هدا الحكم لا تتعقق مكبتسه الا اذا كانت السساطة التاديبيسة في المهسة التي يعسار اليهساء المسامل او ينسب القيسام بالممسل فيهسا تمسك فانسسونا توقيسهم جسزاءات تاديبيسة عسلي المساملين المسارين اليهسا أو المنسدين القام بالعمسل فيهسا من جنس الجسزاءات التي يخضسع لهسا هسؤلاء الماملون. في الجهات الأمسلية التي يتبعونها _ نتيجة ذلك : أذا امتنهم قادنا" عسلى السططات التتاديبيسة في الجهسات التي يمسار اليهسا المساءلون. المستنبون بالسدولة أو ينتسبون للقيسام بالمهسل بهسا أن توقسع عليهسم عسزاءات لهسا سسمات المسزاءات التلايييسة فانهسا لا تعسد في مفهسوم القيانون المنكور من المسلطات التلابييسة التي تعجب مساطات العهات. الاصطبة التي يتبعها العطياون بوصفها مساحبة الافتصاص الأصبيل - تطبيع : جمعيمات تماونيمة - خضوع عملاقة العبسل. التي تربسط الجمعيسات التعاونيسة بالعلهاسين بهسا لاهسكام القسسانون الخساص سد لا يستقيم لهسده الجمعيسات الاختصساص في أن توقسعي عسلى العامساين المسارين اليهسا من الجهسات الحكوميسة أو العسامة.

«الجــزاءات التادييــة ــ اختمــاص الجهــة الاصــلية التى يتبعهـا هؤلاء المــاماين بتاديبهم عــن المخالفــةت التى برتكونهــا هــائل مــدة اعارتهم أو ندبهـــم •

ملقص المكم:

ومن هيث أن قضماء هدذه المحكمة قد جسرى على أنه يبسين مسن استقراء احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المادر عالقانون رقم ٢٦ اسمنة ١٩٦٤ المذي يحمكم المسازعة الماثلة ان المشرع نساط في المسادة ٦٣ منسه بالمسلطات التاديبيسة عي الجهات التي معسار اليها العسليلون المستنيون بالسدولة او ينتسدبون للعمسل بهسا الاختصاص في تأديب هــؤلاء المساملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو ندبهم ، وسلب المشرع بسذلك كل اختصياص للجهية الاصبلية التي يتبعهما العيامل في أن تنظير فيهما اقتسرته انتساء اعسارته أو نستبه من مخالفسات أو نيمسا تسد يترتب على هذه المفالقات من انعكاسات تضدش سيمعته وتسيء الى سيلوكه غي عمسله الاصسلي . ويدهي أن هسذا المسكم لا تتمستق حكبتسه الا اذا كانت السلطة التاديبية في الجهلة التي يمسار البها العسامل أو ينتسدب للتيسام بالمهسل فيهسا تملك قانسونا توقيسسع جسسزاءات تاديبية عملى العماملين المسارين اليهما أو الفقصين للقيسام بالعمل فيها من جنس الجنزاءات التي يخضيع لهنا هنؤلاء العناملون في الحيات الاصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدامًا للمساواة بين الماملين المدنيين بالمحولة سمواء منهم مسن يمسارس اعبساء وظيفته الأمسلية ام يبساشر عمسلا آخسر في جهسة اخسري بطسريق الاعسارة أر النساب ، وهسدا المعنى هسو ما يتبسادر عهسه من سنسياق نصسوص

المسادتين ٦١ و ٦٣ مسن القسانون المسذكور الخاصسة بالتحقيسق مسج المسلماين وتأديبهم ، مقد ربط الشرع بين المسلطات التأديبية وبين الجنزاءات التأديبينة التي نس عليها عندها حدد اختصاص كل سلطة منهسا بتوقيك جسزاءات تاديبيت معينسة عطي وجه يتصحد معمه أن المشرع تسد تصمد بسن عبسارة المسلطات التأديبيسة في حكم الفقسرة الأخسيرة بسن المسادة ٦٢ سسالفة السفكر ، انهسا هي السلطات التأديبية التى تملك تانسونا الاختمساس بتوقيع جسزاءات تأديبية مائلة للجزاءات التاديبية التي تملكهما السلطات التاديبيسة في الجهار الاداري أو من جنسها ، بمعنى أن يكون من شان هذه الجــزاءات أن تبس أســاسا المـركز الوظيفي الأمــلي للعــامل أو المتسوق المنبثقية عنيه • كالخصيم من مرتبيه الأصيلي ووتفيه عين المهسل وتأجيسل موعسد استحقاق عسلاواته والمسرمان بنها وتتجساون ذلك الى انهاء الرابطة الوظينية ذاتها كما همو الشمان بالنسبة للفعسل والمسزل من الخبعبة والإحالة الى المساش وتتطبيرق الى حقوق المابل بعد انتهاء خدبت كالحرمان سن المساش أو الكافأة ، ومن شم ناته أذا امتنبع قاتبونا على المسلطات التاديبية في الجهات التي بماد اليها العاملون المنبون بالعدولة أو ينتدبون للقيسام بالعبسل بهساء أن توقسع عليهسم جسزاءات لهسسا سسمات الجــزاءات التأديبيــة المشــار اليهـا ، فانهـا لا تعــد في مفهوم القانون المذكور من المسلطات التاديبية التي تحجب سلطات الجهات الإصلية التي يتبعها العماماون بودسقها مسلحية الاختصاص الأمسيل في مراقبة سملوك العماملين بهما وفي توقيم الجرزاءات التأديبيسة. القانونية التي تهس حقوقهم الوظيفية الاسساية جيزاء ما يتتسرفونه من اثنام منواء في نطاق المهل الأمسلي أو خارجه أذا كان لهنا ثبسة انعسكاس سلى سساويهم المسلم في عملهسم الأمسلي مسن حيث

الاخسلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها وهبو ما لا تمسلكه الحهسات المعار اليها العامل أو المنتحب اليها أذا كانت لا تخضع للنظم الوظيفيسة العساملين المستنيين بالسدولة او ما يماثلها ، ويتبسادر هسذا العنى مما نصت عليمه الفقسرتان الأولى والثانيسة من المسادة ٦٣ المشار اليها أذ ناطت أسر تاديب العالمين الخاضعين لاحكام هاذا القانون بالسلطات الرئاسية لهم متبشلة في الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المسلحة كهما يتجملي ذلك أيضما في أن الفقرة الأخمرة من تلك المادة المقب النبدي بالإعبارة واذ كان النبدي بحسب نص المادة ٣٤ من ذات القانون لا يكون الا لجهة عامة غان المشرع بيدذنك يسكون قسد استهدف بنص المسادة ٦٣ سسالفة الذكس حالات · الندب والإمارة للجهات الحكوميسة والمسابة دون غيرها ، ومها يقطبع في سلمة هدذا الفهم ما نصت عليمه الفتسرة الأخميرة من المسادة ٦٣ المشسار الهما من أن يسكون العسامل معسارا أو منتسميا للقيام بعمل وظيفة اخرى وهدو مالا يتأتى الا اذا كانت الاعارة او الندب الى جهدة تطبيق على العماماين بهما نظمهام العماماين المدنيين بالمدولة المسادر بالقسانون رقسم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ مسالف السفكر أو نظساها آخسر يهائسله .

ومن هيث أن جمعيات التصاون للامسلاح الزرامى وغلبا لاحكام المراسي بقيالا الدرامي المسلاح الزرامي وغلبا لاحكام المرسوم بقيالان رقسم ١٩٥٧ اسمنة ١٩٥٣ بشيان الابضاحيين محدلا بالقسادون رقسم ٨٣ المسمنة ١٩٦٣ ومذكر تبهيا الابضاحيين اللغين مسدر في ظلهما القسرار المطمون نيسه بالا تصدو بفروعها المختلفة المطلبة والمشستركة والعسابة وما اليها أن تسكون جمعيات عاونيسة تخضيع بوجه عام الاحسام الناسون الجمعيات التعاونيسة المصادر بالقسانون رقسم ١٣٥٧ السينة ١٩٥١ الى جساند الاحسام التي

تمن عليها تاتسون الاصلاح الزراعى ، ولما كانت عملاتة العمل التي تربسط الجمعيمات التعاونية بالعملين بهما تخصيع لاحكام القسانون الخصلاح الزراعي لم يغير من طبيعة هذه العملاتة قائم من ثم لا يسمتنيم لهدفه الجمعيمات الاختصماص في أن توقيع عملي العمامين الممارن اليهما من الجهمات الدكوميمة او العملية الجسزاءات التي تهم الحقوق الوظيفية المنبقمة عمن الوطيفية المنبقمة عمن المنابة مائه لا يسموغ القبول بغمل يد السلطات العملية عمن متابعة العملين المحارين منهما الي مثل هذه الجمعيمات وتأديسهم عمن المحالين المحارين منهما الي مثل هذه الجمعيمات وتأديسهم عمن المخالفات التي يرتكونها خمال مدة اعارتهم طالما أنطسوت همده المخالفات عملي سلوك غمير قصويم ينعكس السره عملي الوظيفمة المعالمة والوجيم والرحا فيها وي في شماطلها .

ومن حيث أن الهيئسة المصابة للامسلاح الزراعي قصد ارتسات أن ما ارتكبسه المسدى ابان اعسارته الي الجمعيسة التعساونية المسابة طلامسلاح الزراعي يضل بالتقسة الواجب توافرها عني المسابين بالهيئسة غان رئيس الهيئسة المسدعي عليها أذ نشسط الي امسدار القرار المطعون غيب عني شسته الخساس بجبازاة المسدى بالخمسم من اجسره خيسة عشر يسوما عمسا التسرفه من مخالفسات عني الجمعيسة المسكورة وراى المسابح المسابح المسابح المسلمة المختصسة بالمسداره وكان يتعسين مسن شسم مخاصسة هسذا التسرار بشسقيه المساره وكان يتعسين مسن شسم مخاصسة هسذا التسرار بشسقيه المسار اليهيسا بدعسوى الالفساء خسلال المواعيسد المتسرية المسكورين بعدد انتفساء هسذه المواعيسة المادي دعسواه بطلب المسادي دعسواء بطلب المساد القسرار بشسطيه الني اسستند البها المسكم المطمون نبسه على ما جساء بالاسسية التي اسستند البها المسكم المطمون نبسه على ما جساء بالاسسية التي اسستند البها المسكم المطمون نبسه

والتي تأخيذ بها هيذه المحكمة غان الصحم المعسون عيه يكون قيد أصباب وجبه الحدق والقيانون بها لا مطعين عليه .

ومن حيث أتسه عن الزام المسمى بعسداد مبلغ ٣٩٣ مليم ١٩٦١ منيه
قيمسة ثلث العجسز في عهدة أسين مخسرن لنكسول وابو كسساه من
محصسول الطهساطم والاقتساس المصدة لتعبئتها ، فان الدموى بالنسبة
نهسذا الشسق من القسرار مسن دعساوى الاستحقاق التي لا تنقيسد في
اقابتها بمواعيسد دهسوى الالفساء ويسكون الحسكم المطهسون فيه قسد
جسائب المسسواب فيمسا قضى به مسن عسدم قبسول الدهسوى شسكلا
بالنسسبة لهسذا الطلب ويتعسين مسن تسم المسكم بالفسائه في هسذا
الفسسق منسه .

ومن حيث أن الشابت أن البيلغ المتسار اليب مستحق للجمعية المسلح الزراعى ولا شمان للهيئة المسلح الراعى ولا شمان للهيئة المسلمة للامسلاح الزراعى بتحصيله ، مان الاختمساص بالطالبة بهذا المسلغ والعجز بمقتضماء ينعقد. للجمعية المنكورة دون مسواها ، واذ تصدت الهيئة لالزام المسدى بتسميد هبذا المبلغ ، ولم يقيم بالأوراق ما يفيد أن الجمعية قدد نشسطت الى اتضاد الإجراءات التانونية لاستخداء حقها والتنفيذ به هان الهيئة بنظك تكون شد جاوزت الختصاصها ويتعمين من شم التنساء بالضاء قدرارها على هسدذا

(طعن ۳۷۹ لسنة ۲۰ ق ... جلسة ۱۹۷۹/۱/۲۱)

قاعسدة رقسم (۲۹٪)

: المسلما

جبواز اعسارة الموظف لجهنة خاصية بالاعسارة لجهة خاصة لا تقطيع مسلة الموظف بالجهنة المصيرة بالشيار للسلك بالمسيحة أفتنصيال الجهنة المالكية المالكية المسوطف بالمواكبة التلايينية المسوطف بالمواكبة المسارة المسارة المسيرة التخيذ الاجسواء القيساتوني تبسيل المسيطف المسارة الم

بلخص الحكم :

ان البند (1) من المادة 10 المصطلة من القسانون رقسم . 31 المسطة من القسانون رقسم . 33 المسطة المرادة المسطة المرادة المرادة المسطة المرادة الم

ولا يجوز أمارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية داخليا الا أذا توالمرت غيهم مؤهالات وميزات خامسة يتعذر وجودها عن غيرهم وفي حالة الفسرورة القصوى وذلك مسع عدم الافسلال بحكم المادة ٩٠ من التاتون رقام ٢٦ لمسانة ١٩٥٤ المسالة بالتانون رقام ١٩٥٠ .

وتدخيل مبدة الاعبارة في حسيب المساش أو المكاناة أوا حسيب مستدوق الادخيار والشامين واستحقاق العسلاوة والترقية .

ويفسترط لاتمام الاعسارة موافقة المنوظف عليها كتسابة » . (م ٢٨ سرج ٩) والمستفاد بن همذا النص أولا: أن الموظف المعلى لا تنقطع مسلته بالجهسة المعلى وأوانسا همو يعمل فقط في الجهة المستعرة وثانيا: أن الاعمارة يجموز أن تكون لمسلحة خاصسة .

ومدع بقداء علاقدة المدوظف بالجهدة الحكوميدة المعدرة 6 قدان زهيده الإميارة أن كاثب لجهية خامسة فسلا تبلك هيده الجهية بحاكية الموظف الصكومي تاديبيا لأن القوانين واللوائح جعملت المحاكمة التاديبية للموظف الصكومي طبقها لنظهم الناديب الحكومية بمها لا يسبح لفير الحكومة باتضاذ هذا الاجسراء ضيد المسوظف المكومي فلا يجوز والحبالة هذه تسليط جهة اهلية خامسة عملي مموظف حمكومي عمام ، وهمذا ليس معتماه انسلات المموظف المسار لجهسة أهليسة بسن المتساب بسل على الجهسة الأهلية المستمرة أن تيسلغ الأسر للجهسة المسيرة لتتضد الإجسراء القسانوني في مشل هــده الحالة ، والقاول بفسير ذلك مضالا عن أنه يجامى طبيعة المسلاقة بسين المسوظف المسكومي المسار ويسين الجهسة الاهليسسة المستميرة - فضللا عن ذلك فانه يجعل الموظف الحكومي خاضما في تأديب لجهات أهلية متمددة لكل نظامها التأديبي الضاص او لقسانون عقسد العيسل الفسردي بمسا فيسم مسن اجسراءات تجافي المسلاتة التي بسين الحسكومة والمسوظف المسلم وتجمسله في حسكم وسوظف غساس مسلى مسلاتة خامسة بجهسة اهليسة خامسة وهسو مسخ لطبيعة الملاقة وتصوير لها بما لا يتفق وتبعينه للجهة المعسيرة وبما يفقده الفهانات التي نصت عليها نظم التاديب المسوحدة أو المتشسابهة في الحسكومة وفروعها وما هسو ملحق بهسا أو تابيع لها من جهات عاسة .

وترتيب على ما تقدم فان ما ذهب اليمه المكم المطعون فيه

من أن الموظف المصار تغصيم علاقت الوظيفيت والجهدة المسيرة منيس لها مسلطة تأديبية عليه ، هذا القول غسير سبيد لما فيه من مخالفة لاحكام المادة ٢٥ من القانون رقسم ٢١٠ المستف أمرة الأدا اذ تقول لا عند اعارة المد الموظفين بسقى وظيفته خالية ويجوز شخل الوظيفة بصنة مؤقتة في ادني درجات التيسين على أن تضلي عند عبودة الموظف كما يجسوز في احوال المرورة التعسوي شخل الوظيفة بدرجتها بقرار من الوزير المفتص يعدد موافقة وزير المالية والاقتصاد وعند عبودة الموظف المسلية يشخط الوظيفة المعار بعسائة شخصية على أن تسبوي حالته في أدل وظيفة تضاد مسن مربقته أن والمسلية درجته » ، فهذه المادة تبقي على رابطته في فقسرة الاعمارة نرجها الانسان المادة أه السائف ذكرها وهي ليست واردة على سنبيل المصر كمنا ذهب الحكم المطمون غيه بدليال الاثمار التي ذكرها وهي ليست واردة على سنبيل المصر كمنا ذهب الحكم المطمون غيه بدليال الاثمار التي ذكرها المالية أن التأسية المالية أن المالية أن التأسية المالية أن المالية أن التأسية المالية أن المالية المالية أن المالية أن المالية أن المالية المالية أن المالية أن المالية أن المالية أن المالية أن المالية المالية أن الما

ويسكن القسول ... استنادا الى المادة ٨٣ سن القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة (١٩٥ التي تنص على ان « كمل سوظف بضاف الواجبات المنصوص عليها في همذا التانون أو يضرج على مقتفى الواجب في اعسال وظيفت بصاتب تأديبا وذلك سع عسم الإخسلال بتوقيسع المتوبات الجنائية » ... أن همذه المادة تقرر قاعدة عامية بفادها ان مناط السلطة التأديبية هيو قيام الرابطة الوظيفية وجبودا وعيد تقسوم المسلطة وحيث تقصدم وعديما اذولي تترول الثانية .

ولا نسال من هسده التساعدة ما استحدثه المشرع أخيرا عنسما عدل قانسون التسوطف بالتسانون رقسم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ وادخل عليه المسادة ١٠٠٠ مكسررا ثانيا التي تنص على أنه و تجسوز اقسامة الدعوى التلاييسة هن الخالفات الماليسة والادارية صلى المسوطف السذى يسكون تسد ترك الخسطية الأي سسبيب كأن ، وقى هسذه المسالة يجسوز الحسكم مليسه بالمستدى المقسومات الاتبسة :

أولا ... الحرما من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ...

ثانيا ... الحرمان من المعاش كله أو بعضه من ثاريخ الحكم .

ثالثا ... غرابة لا تقسل عن خيسة جنيهات ولا تجساوز السرتب الاجبائي السفى كان يتقافساه وقت وقسوع المخالفة ، وتسسنوني هذه المسرابة بالخصسم من معاشسه او مكاناته او المسال المسخر ان وجسد خاسك او بطريق الحجسز الادارى على جيسع اسوال المحكوم عليه » .

ولا ينسال منهسا ليضسا القصديل السدى انضله عسلى المسادة مم من تساون التسوطف بالقسانون رقسم ٣٩٨ لسسنة ١٩٥٣ يجمسل مسلطة التاديب عسلى المسوطف المنتسب اليهسا لأن عى ذلسك كسله ما يوهى بسان المشرع يسستشمر بوجسودها دائما غاذا اراد الخروج عليها جساء بحسكم صريسح ٤ واية ذلسك أنسه غايسر عى المقسوبات الذي يمكن توقيعها عسلى المسوطف المدذى انقصمت رابطت بسايتقق ضغ ما الت اليسه هسذه الرابطسة بهسد الانفصساء ،

(طعن ١٩٩٠ لسنة ٥ ق _ جلسة ٢٩١/١١/ ١٩٦٠)

قاعسدة رقسم (۲۹۰)

البسسدا :

منساط المستقولية التربية عين فعمل الفير هيسو قيسيام السيطة الفعلية المصببة عيلى الرقابة والتوجيسه في عميل معين يقدوم به تحسياب المتسوع بد تمتيع الجهية الخاصيسة المستعمة يسلطة الشمالة والتوجيب عملى المبوظة المبلر لهما منهمة المسلطة المسلطة

ملخص المكم:

ان ما جاء في الحكم المطعسون فيه تسريرا لما ذهب الله من اختصاص الجهة الخاصة المستعرة بحاكية الموظف العلم علييه علييه المتوسطة أن الموظف العلم بينات الى جريصة جنائية يتدرتب عليها الطالبة بالتصويض فيكون المسئول عنها جورب العمل دون الجهة الحكوية المسيرة ، هذا القول غيم مسديد اذ أن مضاط المسئولية المتريت عين عميل الفي جبو تبيام السلطة النمسية المنصية على عميل محبين يقسوم به التسليح الجسيسة المنصوبة على الرقابة وإلى مسلمة السرقاية والتوجيب على الماسلة المسئولية المنسية على عميل محبين يقسوم به التسليح المسئولية المستعينة يفسير نبواغ ووسن تسبيم المسلمة المستعينة يفسير نبواغ وصن تسبيم المسلمة المستعينة المس

البطين ٢٩٥ لبينة ٥ ق ــ ولسة ٢٦/١١/ ١١٩٠ ا

ماعسدة رقبم (۲۹%)

: اعببها

ا المتصاص المصالص المعلية في شعون التربيسة والتعليم المتصاص المجالس المعلية في التعليم على المتصالفة النقال في المحدارس التي

يسديرها كل مجالس الامتصافات المساعة وبنها الشهادة الامدادية لا تتبع المجالس المطيعة وانها تتبع وزارة التربيسة والتعليم ساتكيف محرس ببنها بالمساونة في اعمال طبعع الامتصافات الماية هجو في واقدع الامحر انتحابا الحوزارة التربيسة والتعليم طحوال عملية طبع الامتصافات المتصافص وزيعر التربيسة والتعليم بتوقيع المحافظة من المخالفات التي وقعت خالال فتحرة التحديد وون المحافظة م

ملخص الحكم :

ان قانسون الادارة المحليسة الصسادر به القسانون رقسم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ﴿ وهمو القمانون المعمول به وثب منسدور العمرار المطعمون قيسه) ينص في المسادة ١٩ مُفته على أن يتسولي مجسلس المالفظية في نطناق السياسة العباهة للحولة انشباء وادارة السراءق والأعهبال ذات الطبايع المصلى التي تعسود بالناسع المسام عشلي الماقظية، ٤ ويتسولي بسوجه غياص في حسدود القبوانين واللوائح الأمسور الآتية وم التيسام بشسئون التعطيم والشسيئون المسحية والاجتماعية في السبوي الذي تصدد اللائصة التنبذية » ؛ وقد أصدت اللائمة التنفيذية القساتون المبذكور المسادزة بقسرار رئيس الجمهدورية رقم ١٥١٢ لسخة ١٩٦٠ في الغصل الثاني من البساب الخسامس اختصامات المصالس المطيعة في شعئون التربيعة والتعليم ، ونصت النقيرة (ز) من المادة ٣٨ منلي أن فيناهم المصالين المطيعة كيل في دائرة اختصاصها « الاشراف على المتحاثات النقال في المدارس التي يحديرها كل مجلس وتصديد مواعيد هده الامتصانات ، امسا الامتحانات العامة فنختص بها وبتصديد مواعيسدها وزارة التربيسة والسليسم » ومقتضى ذلك أن الامتحسانات العسامة - ومنهسا أمتحسان الشهدة الاعسدادية ــ لا ينبع الجسالس الملية وانها يتبع وزارة التربيسة والتعليم طبقسا لصريح الفترة (ز) مسن المسادة ٣٨ المشمسلو المهمسا .

ومن حيث أن المدعى كان مدرسا بالدرسة الشانوية التجارية بنين ببنها ، وقد كلفه الخاص هذه الدرسة الشانوية التجارية رئيسا المطبعة السرية ، بمعاونت في اعبسال طبيع الامتحسانات المسابة ، فان المدعى يسكون في واقدع الامتحسانة المسابة بنياك والتعابيم طبوال القدرة عليسة طبيعة الامتحسانة المسابة بنياك الطبعة ، ولما كانت السبطة التاديبية بالنسبة للمخافسات التي تدب المعمل بها بالنطبيق للهادة التاديبية بالنسبة للمخافسات التي ندب المعمل بها بالنطبيق للهادة ملاهمين تقابون المعمل الدولة (وحبو القبائر المعمول به وقت مسدور القبرار المطمون فيه في الدولة عنان القبرار المطمون فيه وقد مسدر من السبيد وزيس التربية فان القبراء المنافسات في المطبعة السرية ، في المطبعة السرية ، في يسكون مسدر من مختص ، ويسكون الدسم المعمون فيه وقد ذهب يسكون مسدر من مختص ، ويسكون الدسم المطبعة السرية ، في مسابق المدافية قد ذهب المناف المدافية قد ذهب المناف المدافية قد ذهب المناف المدافية المدافقة المدافقة على تطبيقه ويتمين مند المنافسات الم

(طعن ۲۶۲ لسنة ١٤ ق _ جلسة ١٩/٢/١٩١)

الفـــرع الثـــاني نـــاديب المقـــول

قاعستة رقسم (۲۷۷)

: المسيدا :

الجهدة التى وقعت فيها المخالفة هى المختصة باتخاذ أجزادات المسلم عنى المختصة باتخاذ أجزادات المسلم عنى أد كان قد نقدل إلى جهدة الخدرى قبدل الخطائة المسلم الحات المتلبية المختصة بالتساميم عدو بمصل وقدوع المخالفة التخييسة وليس بنعييفه وقت الخطائ اجدرادات التساديم فسده حد المجهدة التى وقعت فيها المخالفة هى المتصلة بموقد وهما والاقتدر عسلى اصطرا المتسانة بموقد عملى اصطرا المتسانة بموقد عملى اصطرا المتسانة بموقد عملى اصطرا المتسانة بموقد عملى اصطرا

ملفص الفتوى:

ان المسادة ٨٦ مكرر من القسانون رقسم ٢١٠ لسسفة ١٩٥١. بنفسام العساملين المستنين بالسحولة والمسادة ٢٤ من القسانون رقم ١١٧ فسسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيسابة الادارية والمحكمسات التاديبيسة قسررتا الختصاص المحكمة التاديبية الخاصة بالمجهسة التي وقعت غيهسا "المخالفة بتساديب العسامل ، وإن المسادة ٢٢ من القسانون رقسم ٢٦ المسنة ١٩٦٤ بنظسام العساملين المستنين بالسحولة ومن رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ خولت الجهسة المسار أو المنتحب البهسا العسامل أو المسكلف بهما مسلطة تاديبية عسن المخالفسات التي يرتكبهسا خسلال غسرة الاعسارة أو النسحب أو المتكلف ، وإذ يسستفاد من ذلك أن المسلط على المساط عي همديد الجهسة المختصسة بتساديم المسائل هو بيحسل وقسوع المخالفة التأديبيسة وليس بتبعيته وقت انضاد اجبراء التا الله فيه، ضحده ، وثالا كأن هذا البحدة قسد اسسنتر في التشريع وتسواتر النص عليسه في القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ والقسوانين التأليسة له وكان مقسررا لقساعدة يتنفسيها المنطق وطبساتع الانسياء والمسلحة المسلمة المسلمة التي وقعت فيها المفائسة هي المتصلة بموضوعها والاقسطر على اهبسدار القساسية بين المنطقة بيوضوعها من غسيرها على الالمسام بعنساصر المخافسة وإصداد بياناتهها ويتقديم من غسيرها على الالمسام بعنساصر المخافسة وإصداد بياناتهها ويتقديم وبالقسائي يسكون من غسير المتبول اسسناد الإختصاص بالتخاذ أجراهات الدائمة التربيسة التدبييسة المسادي ياتخاذ أجراهات الدائمة المي بالتخاذ أجراهات الدائمة المي بالتخاذ أجراهات الدائمة المي المنافسة والمدان بالمخافسة والمدانية المي المنافسة والمدانية المي المنافسة والمدانية المي المنافسة المي المنافسة المي المنافسة والمدانية المي المنافسة والمنافسة المي المنافسة المي المنافسة والمدانية المي المنافسة المي المنافسة والمنافسة المنافسة المنافسة المينانية المنافسة المناف

الناك انتهت الجمعيسة العموميسة التسميمي الفنسوى والتشريع الى المتسساس الجهسة التي وقعت فيهسا المخالفسة بالتفساذ أجسراءات تأديب العسساءل ه:

(مل ١٨/٢/١٧١ - جلسة ١١٧٢/١٨٨١)

قامسدة رقسم (۲۹۸)

نص المسادة ٢٤ عن قانسون القيساية الادارية على إن الكون المحاكمة ملى المساس اعتبار المسوطات تابعيا القبهسة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة وقد كان تابعها عند المحاكمية أو المجازة أوزارة الحسرى سريانه عملى موظمى المساكم مساس نقلك من نص المسادة ٤٩ مساس نقلك من نص المسادة ٤٩ مسن قانسون نظام القضياء بينعقد الاختصاص بشمان محاكمتهم الدخالفات الدائمية التي ارتكبوها قبيل التحاقهم بالمساكم المجهسة

التي وقعت فيهما المخالفة - لا يحسول دون هسذه التتبجسة نص المسادة. 23 من قانسون النيساية الادارية - .

ملخص الحكم :

ان المسادة ٢٤ من قاتسون النيسابة الادارية رقسم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عالجت الاختصاص بالمساكمة التاديبية في حسالة انتقسال تبعيسة المسوطة بن المسوطة من الوزارة التي ارتسكم فيها المخالفة الى وزارة الحرى عنص على ان تسكون محاكمة المسوطة او الموظة بن المتهين المتهين برتسكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها أو مجازاتهم على اسساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت غيها المخالفة أو المخالفة أو المخالفة أو المخالفة أو المخالفة المسادة المحاكمة أو المهازأة لوزارة التي من من المسادة المهازأة لوزارة أخرى ، وقد استبد هذا الحسكم من نص المسادة مسررا من المسادن المسادن المسادن المسادن المسادة المهاد المسادن المسادة المهاد ا

ولا كانت المدادة ؟ من قانسون نظام التفساء قد نصت على موظفى النب « فيسا عدا ما نص علي» في هذا القسانون تسرى على موظفى المساكم الإحكام المسابة للتوظف في الحكومة » وكان الحكم الوارد في المدادة ؟ ٢ من قانون النبابة الادارية والمرادف لحكم المدادة ٢٦ من تين نظام مسوظفى المدولة رقسم ١٦٠ لدسنة ١٩٥١ هسو من تبيس هدده الأحكام التي لم يسرد بشسائها نص خاس في قسانون نظام التفساء هذه لا شمك في مريسان حكم المدادة ؟ ٢ الشسائم نظام المحاكم المدين انتقاعت تعينهم الى المحاكم المدارة كانوا تابعال معالى موظفى المحاكم المذين انتقاعت تعينهم الى المحاكم بعد ارتكابهم لخالفات مساكية في السوزارة التي كانوا تابعان بالوزارة التي كانوا تابعان بالوزارة التي وقعت فيها الخالفة .

والسن نصت المسادة ٦٦ من قاتسون النيسابة الإداريسة عسلى أن

لا تنسيرى اخسكام هدذا القسانون عملى الموظف بين الدين يغط المه التحتيق معهم او تاديبهم قسوانين خاصسة مصا قد يوحى بامتساع تطبيع الحسكم السوارد بالمادة ألا من قاتسون النيساية الادارية عملي يسوطني المسلكم الا أن الواقع ان مناط اعهمال الحسكم السوارد بالمادة آ؟ المشسل البسم على اطلاته هدو الا تتضمين هدذه البسوانين الخاصسة النص على سريان أن قسواعد المتصلمة بموظف المسلونة غيبا لم يسرد فيسه نمن القدوانين الخاصسة اذ يعتبسر مثل المناوانية الادارية وموضعاً المناد المتالكة المناوانية وموضعاً المساد تطبيقه بالنسمية الى هدؤلاء .

(طعن ٩٣٥ لسنة ٩ ق _ جلسة ١٩٦٢/١/١

قاعسنة رقسم (۲۹۹)

المستحادات

نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣ من القدون نظام العالم إلى المادين من المادة التي تنظام العالم المادين بالوظائف التي تنظام احكام التاديب فيها قدوانين خاصة — الر ذلك اختصاص هيئات التلايب المسكة بهدف القدوانين بمحاكمة الخاصصين لها عدن المخافسات التي ارتكونها التساء اعالم الماديم أو نحبهم — اختالك الحكم في حالة التقدل أو التعيين في وظيفة اغرى — أعقاد الاختصاص بالتلديب عين المخافسات التي ارتكها العاملون في جهاتها الأولى المساطة عين المخافسات التي ارتكها التي التياديب المخافسات التي ارتكها التياديب المادين في جهاتها الأولى المساطة التياديب المناسبة المختصات التي المهات التي نقالوا الها او عينوا فيها والتعييبة المختصدة في الجهات التي نقالوا الها وعينوا فيها و

ملخص الفتوى:

انه ولئن كانت الفقرة الرابعية من المادة ٦٣ من تاتسون نظهانم

المساملين المستنيين الصسادر به التسانون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ نصن المسابلة اعبارة المسابل او نسبه من مصله للقيسام بممسل موظيفة المضرية بالنسبة الى المخالفسات الخسي يرتكبها عن مسدة اعارته او نسبه من اختصساص البهسة التي المخالفسات اليها او نسب المهسل بها مع اخطسار البهسة المسار او التسبب النها بتسرارها ، عن هذا النص لا يسرى بالنسسية للمسابلين بالوظائف التي تنظسم المسكام التسادية الالمالين بالوظائف التي تنظسم المسكام التسادية عليها بتسوانين خاصسة طبقا للهادة الأولى مسن القسانون رقسم ٢٦ لسسنة ١٩٦٤ م

وسن حيث أن تسوانين المسلطة القضائية ومجلس السدولة دوالنيسابة الادارية وتنظيم الجامعات ناطت مسلطة تساديب اعضاء الهيئسات التي تنظيها التي مجالس او لجان تاديب مسكلة تشكيلا خاصا كما حددت عقوبات تاديبيسة خاصسة وسن ثبيم مان التمسوص النظية لهذا كله تعتبر تمسوما خاصسة يبتنع معها داعبال نمن المسادة ٦٣ من قانون نظام المسابلين المحذيين سالفة الذكر فتختص هيئسات التساديب المسيكلة بالقسوانين المشورين سالفة يبحاكمية المخافسين لهما أمسيلا عن المخالفيات التي يرتكونها الناء داعارتهم أو تدبيسه .

وانب في جيالة نقسل شساغل الوظبائف التي ينظمها قاتبون خساص الى السكادر المسام او القطاع المسام او تعيينهم به او تعيينهم في وظالف أغسري ينظمها قاتسون خساس آخسر او تعيين العالملين بالسكادر المسام او القطاع المسام في وظالف ينظمها قاتسون خاص عان المسامل المنقب الوالمهنية عن المسامل المنقب الوالمهنية على الجهاة المنقسول في الجهاة المنقسول منها وتنقسل بينات المسابل المنقسول منها وتنقسل الما الجهاة الادارية المنقسول اليها او المسين فيها ويتسولد لم فيها سوكر تأنسوني جسديد .

واا كان التاديب انها تفتص به الجهة الادارية التابع لها الموظف وقت محاكمت والمقدوبات الناديبية انها تصديب المابل ني مركزه الوظيفى الجديد علا ينعتد الاختصاص بتوتيمها الا للجهة مساحبة السلطات عسلى هذا، المركز الجسيد وهي التي تتبدر ليفسا الاعتبارات الكارة التي ترامي في توتيع الجزاء كلنية الي المسالاح العسامل البذى المسبح تابعا لها والسره في ملاتت بيرقوسية والسره المسانم عن ترتيبه عندها .

اسذلك انتهى راى الجمعية العبوميسة القسم الاستثماري الي الي السنداري الي الما يسائل :

١ ــ ان مجالس التاديب المنصوص عليها في قدوانين الساطة التفسائية ومجاس الحولة والنسابة الادارية والجامسات تفتص بمحاكمة اعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التي يرتكبونها النساء اعارتهم أو نديهم إلى أي جهة الحرى .

٧ -- انه عند نقال أو تعيين أحد العالمين في الوظائف الذي تنظم أحكم القاديب فيها قسوانين خاصة إلى وظيفة من. وظيفة الكادر العام أو وظيفة القطاع العام أو وظيفة أخسرى ينظم أحدكم التاديب فيها تقسون خاص آخر بها وكذلك عند نقال أو تعيين العالمين بوظائف الكادر العام أو القطاع العام الى وظيفة ينظم أحدكم التاديب عنها تقدون خاص يتعدد الاختصاص بالتاديب عن المخافضة اللى ارتكبها العاملون في جهنهم الاولى للسلطة التلديبية المختصة في المجهلة المنتسطة التلديب المخافضة على المجهلة المنتسطة التلديب المخافضة على المجهلة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المجهلة المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المجهلة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المجهلة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المجهلة المنتسطة المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المنتسطة المنتسطة المنتسطة على المنتسطة

(منوى ۸۳۲ ــ مى ۲/۷/۷/۱)

قاعسدة رقسم (٣٠٠)

: 12 4/19

مسدور أسرار من رايس الجمهسورية بنقسل أهسسد العسساملين بالجهساز الركزي المحاسبات الى وظيفسة الفسري وذلسك بعسد العالته الى المحكيسة التاديبيسة وقبسل مسدور القسانون رقم ٢١ لسسنة ١٩٧٥ بشسان تنظيم عسلقة الجهساز المركزي للمعاسسيات بمجلس الشبعب ولاثحسة المساملين بالجهساز المركسزي للمحاسسيات ساستظهار المعكمة ما اذا كان نقسل المصال مسن الجهسار في التساريخ المستكور وفي ظلسل الظروف والملابسات التي تم فيهما بن مقتضماه اسمتبرار معاكمته «الديبيا أم انقضاء الدعوى التاديبية بالتطبيق لحكم المالاة ٧١ من لاتصة العهار التي تقضى بانقضاء الدعسوى التاديبية بقيسول الستقالة العامل أو أحالته الى الماش أو بنقله الى وظيفة اخرى وفي فسبوء المحكسة العليسا في شسان طسقب التفسيع رقسم ٣ لسنة ٧ القضالية الصادر بجاستها المتعقدة في ه غيراير سينة ١٩٧٧ بسان النقسل السذى يسرتب انقضساء الدعسوى التلايبيسة طيقسا الهسنادة ٧١ من التحسة المساملين بالجهساز هسو النقسل الى وظيفسة الهسرى خسارج الجهساز تغقسد الثقسة والاعتبسار او انقشد اسسباب الصلاحية الأداء الوظيفة لغير الاسباب الصحية طبقها لاحكام المادة ٥٠ من هسده اللاهسة دون ما عسداه من قسرارات الققسل ولو كان التحقيسق قد بدء مع العطمل المنقول قبل انتهاء خدمت - الدكم بانقضاء الدعسوى التابيبية بنقسل المحسال تاسسيسا على ان قسرار نقسله كان ابعسادا له عسن عهسله بالجهساز بمسايتهم عن عسدم الرضيسا عسن بقسائه عساملا بالجهساز سالا حجسة في القسول بان نقسل الحسال لسم يتم وفقها اللاجراءات المتصدوس عليها عن المناة ٩٠ من اللاعدة التن تقضى بسان يسكون نقسل العساماين مسن الجهسساز من وظيفسة يسراقب غمها فوقهها - شسان المصال - لصدم المسلاهية بقسرار من رئيس الجمهورية بنساء على عسرض رئيس الجهساز بعسد موافقة محسلس التساذيب فلسك أن نقسل المصال تم قبل المهل بهذه اللائحة .

بلخص الحكم:

وون حيث أنسه عن الدفسم بعسدم ولايسة مطس التساديب تأسيسا عبلي أن تستور جهيورية مصر العربية المسائر سينة ١٩٧١ قيد سلب بمقتظم السادة ١٧٢ منه كمل ولايسة في الماكسات النساديبية بسن غلير، قضياء مجلس الدولة غانه مسرد ذلك أن المادة ١٧٢ من الدستور تغييد ملى ما جسرى به تفسياء المحكسة الدستورية العليا تقسرير الولاية المسابة لمسلس السدولة عسلى النسازعات الادارية على نصو لم يعد معه اختصاصه متيدا لمسائل مصددة على سبيل الحمسر كبا كان وقت انشائه ، دون أن تعسني غلل يلد المشرع عن أسناد الغصل مى بعض المسازعات الادارية الى جهات تضسائية الفرى على سبيل الاستثناء بالقدر وفي الصدود الني يتنضيها المسالح المسام اعمالا للتفويض المضول له بالمسادة ١٦٧ مسن الدسينور في شيان تصديد الهيئيات القضائية وبيبان اختصياصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها م ولمساكان ذلك ، وكانت المسادة الخامسة من القانون رقم ٣١ أسمنة ١٩٧٥؛ بشمان تنظيم عملاتة الجهاز المركزي للمحاسبات بمجلس الشسعب قد ناطت بمجلس الشسعب بناء على اقتسراح رئيس الجهساز وضسع لانحسة بالاحسكام والقسواعد المنظمة لشئون العاملين بالجهاز والحصانات المتررة لهم بضمان اسستقلالهم وتسواعد التساديب والحسوافز والبسدلات التي يجسوز منحها الهمم ٤ وتكون لهما قموة القمانون ٤ وانه تنفيسذا الاحمكام تلك المسادة

أمسدر مجساس الشسعب بجانسته التعقدة في ٢ مسن يوليسه سنة الاحتادة ٢٧ منها على ان الاحتادة ٢٧ منها على ان الاحتادة ٢٠ منها على ان يتسولي مجسلس التساديب المسكل وفقسا الاحتابها سلطة مساطة اعتسام المخساء الجهساز المسكري للمحاسبات تلاييسا ، فهسن شم يسكون انشساء مجساس التساديب المساد اليسه وتحديد اختصاصه قد شم في حدود التعدويض المنصوص عليسه في المسادة ١٦٧ مسن.

وسن حيث أنسه عسن الدفسع بانقضساء الدمسوى التاديبيسسة أسبب نقسل ألحسال خسارج الجهسال تطبيقها للمسادة ٧١ مسن لاثصية المساملين بالجهساز المسركزي للمحاسسبات ، والتي تنص عسملي ان « تنقضى الدمسوى التاديبيسة بقبسول اسستقالة العسامل أو أحالتسه الى المسائس أو ينقسله الى وظيفسة اخسرى ولا تأشس للدمسوى التاديبيسة على الدمسوى الجنائيسة أو الدنيسة الناشسئة عن نفس الواقعسة ولا يجوز أعددة تعيين المدامل في هدده الحدالات بالجهداز بأي حال من الاحسوال فان المحسكمة العليسا قسد قسررت في جلستها المنعقدة في ٥ من فيسراير سنة ١٩٧٧ في شنان طناب التفسير رقبم ٣ اسنة ٢ التفسائية بأن النقبل السذى يسرعب انتفساء الدعوى التاديبية تطبيقاً للمسادة ٧١ من لاتحسة المساملين بالجهساز المسسار اليهسا هو النتــــل ألى وظيفــــــة اخــــرى خــــارج الجهــــاز لفقــــد الثقــــة والاعتبــــار أو لغشد أسبباب المسلاحية لأداء الوظيفة لفسير الأسباب المسحية طبقا الاعسكام المادة . ٩ من هده اللائصية دون ما عداه من قرارات النفسل الأخسري ولو كان القطيسة شه بسدة مسع العسسامل المنقسول قبل انتهاء خدمته » .

وقد اسمعتد مجاس التانيب الى هذا التعسير في رفض الدفع المسار باتفساء الدعسوى التاديبيسة مشار الطعسن تأسسيسا على أن هذا التقسير وقد مسدر في مدود ولاية المكسمة العليا يسازم الجالس وان تعسين الموسال وفيسا لمجلس ادارة هلسة بنسكه نساصر الاجتماعي بهسوجب تسرار رئس الجمهسورية رقسم ٢٥٢ لسنة 19٧٤ لسم يسكن لفتسد الثنسة ولا الامتسار او لفتسد اسسباب المسلاحية لاداء الوظيفسة طبتسا لاحكام المسادة ٩٠ من لائحة الجهاز .

ومن حيث أن تفسير المحكسة العليسا على ما يسستفاد من صيافته تد اقتمر عند تحديد مقدومات النقسل من الجهساز السوجب لانقضاء الدعيوي التاديسية في حيكم الميادة ٧١ مسالفة المنكر ، النقسل الذي بتسم عي ظلل العمل باللائمة المنكورة ، وهسو ما يتجسلي مي تحديد التفسير لفهوم النتال المنكبور بأنه النقال المنمسوس عليمه في المسادة . ٩ من اللائصة الشمار اليهما والتي لم يسكن لهما ما يقابلها في النظم الوظيفية بالجهذاز السحابقة عملي مستور القدائون رقسم ٣١ لسمنة ١٩٧٥ ولاتحة المساملين بالجماز آنسفي الملكر ، ولما كان ذاك وكان الحسال ب على ما بسين من أسستعراض الوقائسيم ... قد نقسل مسن الجهساز المسركزي للمحاسسات بقسرار رئيس الجبهاورية المسادر في ٤ من مسارس سسنة ١٩٧٤ وذلك بعد احالته الى المحلكمة التاديبيسة وقبسل مسدور القسانون رقسم ٣١ لسسسنة مُ ١٩٧٥ ولائدة الماملين بالجهاز المسار اليها ، نقسد تعسين استظهار ما اذا كان نقسل المحسال من الجهساز مي التساريخ المسفكور وني ظمل الظمروف واللابسمات التي تسم نيهما بن متتضماه انقضماء الدعوى التاديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من اللائحة المشمار اليها أم استهار أر محاكمته تأديبا ،

وسن حيث أن الأمسل أن نظام تأديب المسلمين المستحدث يسرى بانسره المسائم على المحاكمات التأديبيسة التي ادركمسا همذا، النظام ، ليستوى في ذلك من كان تأثيا منهم بالعبال فحمالا أم تسرك المضدمة وهدو ما يستفاد مها نمست علياه المادة الثلاثة من جبواد امسدار لاتحت العسابلين بالجهاز التسار اليها من العبل يعتضاها من تاريخ الواقت عليها ؛ وقد واقد عليها في لا من يوليه مسنة ١٩٧٥ ؛ كما يستفاد من دلالة ما نصت عليه المادة ٧٧ يوليه من اللائحة المذكورة من اتسه مع عدم الاخسلال باحكام المادة ٧١ يمنح انتهاء خدية العسابل من الاسستبرار في الاجسراءات التعييبة فسده اذا كان التعييق قد بدأ معمه قبل انتهاء مددة خديد ومقتفى ذلك أن يسرى في شسأن المصال النظام الداديية .

ومن حيث أن المسادة ٩٠ من اللاتحسة المستكورة تسد استحدادت حكوسا جديدا لم يسكن له ما يتسابله من تبل وتقفى بسان « اعفساء الجهساز سن وظيفة مراتب فهسا فوتهسا غسير تابسلين للعسرال ومع خلك أذا انفسح أن أحدهم تقسد الثقية والاعتبار اللذين تتطلبهمسا الوظيفية أو فقيد استباب الصسلاحية لادائهسا لغير الاستباب الصحية لادائهسا لفسير الاستباب العسمية أحيل الى المسائل أو تقبل الى وظيفة أخسرى معسادلة بقسرار من رئيس الجمهسورية بنساء عسلى ما يعرضه رئيس الجهساز بعدد بوافقية مجلس التساديب ٠٠٠ » ... »

ومفاد هذا النص أن المشرع ارتاى تحقيقنا للمصداحة العسامة منح طائنية من كبيار المسامين بالجهاز بي فيمان المصال مدرا من الحميات أم تسكن لهم من قبيل تضييهن المستقلالهم في أداء أمالهم وتبوئر لهم حيرية أبداء الرأى وهم في صأون من أي عين او تشريد ، فاشيفي على أعضياء الجهاز من وظيفة ميراقب فيها عوقهما حمياتة تعميمهم من المسزل أو ما في حكيمة فحظيير المالهم الى المعاش أو نقلهم حدون طلب عنهم حالا في حيدود التسواعد والاجبراءات التي وضيعها والتي تتبشيل في عسهم حواز ذلك الاخي حياز للهي الوظيفة أو

افقد اسبباب المسلاحية لادائها لفي الأسبب المسحية والايتم خلك ألا بقسرار من رئيس الجمهسورية بنساء على عسرض رئيس الجمائ وبصد موافقة مجسلس التساديب على احسالة احدهم الى العاش أو نقسله الى وظيفة أخسرى مصادلة ، أما بالنسبة لما دون هذه الطسائفة من المسابلين بالجهساز غسام يقسا الشرع أن يعنجم مثسلة هذه الحمسانة وبالتسائي غان لهسر احالتهم الى المسائس أو نقلهم بخضسع للقسواعد العسابة غي هدذا الشسان ،

ومن حيث أن البسادى من اسستمراض المخالسات سمسالفة البيسان سائلة المستعدة الى المحاكمية التاديبيية ، انها تتبلسل في جسسابتها في أن المسال كان دائبا على تجساهل اوامسر رئيس هذا الجهاز والامتساع من تنفيذا تأسسراته وتوجيهاته والامتسداء على اختصاصاته ، وهسو ما حيدا بالسيد رئيس الجهاز نفسه الى احالته الى المحاكمة التلايبية المساملة عن هذه الخافسسات ،

ويسين من فسخامة عدد هدف الانهساءات التي بلغت تهسان وعشرن تهسة وتوعنها أن المسراع بعين الحيسل والمال كان معتوما وأن شستة الخسلاف بينهسا كانت متسسمة عدلي وجسه لا يرجي معسه أي تمساون بينهسا مها يتنسلني ولا شسك مع ممسلمة المهسان ويؤشس أي انتظامه بحسسان أن هدف المسروع كان مراعا في قهسة الجهساز بين المسال المذي كان يشسفل منصب وكيسل الجهساز وبين رئيس الجهساز و وسين تسان مثل هدف المسروع أن يتسرده مسداه في كافة المستويات وتنعكس آتساره على حسن اداء العبسان وبهسفه المسابة قان استمسدار قسرار جمهسوري بنقسل المسال من الجهساز بعد احالته الى المحاكسة التادييسة وفي جسو هدف المسالف المتسدم ، قساهد مسدق عسلي أن هدف القسرار استهدف اسساسا وضسع حدد لهدفا

الخسلاف بالمساء المحسال عن الجهسار تغليبها لنظهر رئيسه ولهم يسكن تكريسا المحسال عسلي ما عبسر عنسه النفساع عن الجهاز الركزي المحاسبات بمسراحة في المنكرة التسدية منسه الي هسده الحكمسة بچاسستها المتعسدة عنى ٦ مسن يونيسة سسنة ١٩٨١ حسين مسال « أن الطاعن (المحال) من العماماين بالعولة مسواء في موقعه المسابق بالجهساز او غي موقعسه الجسسديد ببنك ناصر وان هسذا المنصب ليس تكريها لمه فقمد نقمل بدات درجتمه ولم يتفسمن ترقية او عسلاوة » ولم يسستشف من الأوراق كبسا لم يزعم أي من المحسال أو. الجهاز أن هددا النقال كان بناء معلى طلب المسال أو بهوانتنه ، واذ كان نقسل الحسال عسلي هسذا النحسو المسادا له عسن عسله بالجهاز بها ينم عنن عندم الرضاعن بقنائه عناملا بالجهازة فسلا يسوغ والأمسر كخلك القسول عسلي ما ذهب اليسه الجهاز في دفساعه وتابعه فيه مجملس التماديب بأن نقسل المصال الم يكن لفقد المسلاحية للبقساء في وظيفته في الجهساز . وبالبنساء عليه مانه اخذا بالطسير الدي خلميت اليسه المحكسة العليا يكون نقسل المدعى من الجهساز نقسلا موجبسا لانتضساء الدعسوى التأديبيسة في حكم المادة ٧١ من لاتصة العاملين بالجهاز الشار اليه م ولا حجسة في هددًا المفسام بأن نفسل المحسال لم ينسم ونشسا للكهدر اءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائمة التي تقفى بأن يكون نقسل ألعساملين من الجهسال من وطيفسة مسراقب فمسا فوقهسا سائسيان المحسال حامده المسالحية بقرأر من رئيس الجهدورية بنساء مسلي عسرض رئيس ألجهساز بعسد مواغتسة مجسلس التسائيب ، لا حجسة عي ذلك لأن نقلل ألحال تدم تبال العمال بهذه اللاتحة وبهدده الشبابة يسكون شبانه عي هدذا شبان المسابلين بالجهساز دون وظيفة مسراقب السذين يتسم نقلهم من الجهساز لمسدم المسلاحية بمسد العمسل باللائدة المسفكورة اذ يتم نقلهم همدا دون اشمستراط الاجسراءات سالفة الذكر التي نصت عليها المادة . ٩ المذكورة . ومن حيث أنسه لما نقستم يكون القسرار المطهدون فيسه قسسة خسائف القسانون واخطساً في تطبيقسه وتأويسله ويتعسين مسن شسم التفساء بتبسول الطمن تسمكلا وفي موضسوعه بالفساء القسرار المطمون فيسه والحسكم بانتفساء الدعسوى التأديبيسة والسزام الجهسة الاداريسة المسسسروفات .

(طعن ١٣ لسفة ٢٤ ق ــ جلسة ٨١/١١/١٨١١)

القمسل العاشر مجسالس تساديب

الفرع الأول ــ الاطار العام عمالس التاديب

الفصل الماشر _ مجـــالس تــاديب

الغرع الثاني ــ مجالس تساديب مختلفـــة.

الفصـــل العــــاثبر مجــــالس تــــاديب

الفـــرع الأول الاطــار المــام 1:ـالس التــاديب

قامسدة رقسم (٣٠١)

البـــدا :

لا منسوعة من تطبيق القاعسة المسامة التي سسار عليهسا التشريع فيختص مجساس التسابيب في كسل وزارة بمحاكسة المسوطة المستبدة من المستبد المستبدة من المسدالة أو المسسلح المسلم ، والتي تدعسو الي توهيسد المحاكسة نوعسدة الموريسة أو ارتباطها بضيرها ، فأن الوصسول الي للسك لا يستون الا بتعسيل في القسادون رقسم ٢١٠ لمسسلة ١٩٥١ بنظسام المسوطة المسالات ،

ملخص الفتوي :

أبنت تسنم الراي مجتمعا بجلسسته المتعشدة في ١٠ مسن البراير مسنة ١٩٥٧ مونسسوع توحيد محاكمسة موناسسفي وزارتي الماليسة والمسارف العبوبيسة المتهسين في هسادش اختسلاس أمام مجسساس التساديب الخساص بسوزارة الماليسة .

تسين لجلس تساديب وزارة الماليسة السدى انعقد لحاكسة بعض موظسفى هسده الوزارة السنين اتهمسوا فى هسادتى الاختسلاس ، ان هساك موظفسين تابعسين لوزارة المساوف المهوميسة ويعملون بقسام حسساناتها تحت اشراف مسوظفى الحسسابات التابعسين لوزارة الماليسة لمسم يقسدموا البه اذا أحبسل امرهم الى مجسلس التساديب بسوزارة المسائلة أنه من الأوفق توهيد بمحكنسة جبيسع المسوظفين المتهمسين أيسا كانت الوزارة التي يتبعونها المسائم مجسلس تساديب وزارة الماليسة باعتبسسارها مسكان وقسسوع الموسائم وتسائم مجسلس تساديب وزارة الماليسة باعتبسارها مسكان وقسسوع في التهمسا دالم وقتى تسكري الأحسكام المسادرة مندسسةة وعسل مالتي المسادر واحد .

وبالرجوع الى النصوص التعلقة ببجالس التاديب يتبسين ان الأسر العسالى المسادر الى ١٠ من ابريال سنة ١٨٨٣ ينص هي المادة اللانية بنسه مسلى :

يتشكل في كنل نظارة أو مصاحة ما هنو. آت : أولا سر مجلس يمسمي الإدارة والتناديب .

وقد سمى هذا المجلس مجلس التاديب بمقتضى المادة الثانية من الأمسر المسالي الصادر عي ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويؤخسذ من مجمسوع احسكام التاديب الواردة في الأوامسر العالية

المسافر في ١٠٠ من أبريل مسنة ١٨٨٧ و ٢٠٠ من مايدو مسنة ١٩٨١ و ٢٠٠ من مايدو مسنة ١٩٨١ و ٢٠٠ من صارس مسنة ١٩٠١. وضلي الأغص ما يتعلق بحدق رؤسناء المسنالح في توقيع عقويتي الإندار ويقلع الماهية بسدة لا تزيد على خمسة عشر يسوما والاحسالة إلى التساديب بنساء على تقسرير رئيس المسنادة و ان الاختصاص في ممسائل التساديب مرتبط بتبعية المسؤلفة لا بالجهة التي وتمت غيها الجريسة ، بعنى أن الختص بحاكمة الموظف أن المتسادة التي يتبعها على اعتباران هدا المسلمة التي يتبعها على اعتباران هدا المسلمة التي يتبعها على اعتباران هدا المسلمة التي يتبعها على المتباران هدا المسلمة وتشرير عساله وتصرياته ،

وتد مسكتت الأوامر المالية المشسار اليها عن وفسع حكم المسالة اختسلاف الوزارة التي يتيمها موظفون متهمون عن جريمسة واحدة أو جبرائم مرتبطة بعضمها ببعض واختلاف غاته لا منسوحة من تطبيق التساعدة العسامة ، التي سسار عليها التشريع عن هذا المدد وهدو محاكمة كل مسوطف المم مجلس تساديب الوزارة التي يتبعها إلى كانت الاعتبارات التي تدمسو الى توحيد المحكمة ،

ولا وجه الى الالتصاء الى تسواعد تأسون الاجسراءات الجائيسة في هنذا المستعدد إلى حدا التساون الاجساء التي يتسع في هنذا المستعد إلى حداث التساويب التواحد التسسايين الافتصاء في حديا لا وكايسا كما استوق الانفساء .

عسلى أن التسسم بالاصطلحا أبداه مصلب التلديب الزارة المالية خبرورة توحيد المحاكسة لمي مثبل الحسالة المعروضة اكثبر النساتة مع المحالة والمسالح العسام و الاانه ازاء سسكوت الأواسر العالية السسابق فكرها وكذلك القسانون الجديد رقسم ١٢٠ لمسئة (١٩٥١ غي شسأن نظام مسوطني السحولة عائم لا يسكن الافسة بهدا الحسل الا من ظاريق المثريسة .

لـذلك انتهى رأى التمسم الى أنه لا يجوز محاكيسة الموظفين. التهمين لوزارات مختلفية المم مجسلس تساديب احدى الوزارات ولو كانت الجرائم مرتبطية بعضها ببعض بل يختص مجلس التساديب في كسل وزارة بمحلكسية المسوطفين السنين بتبعونهسيا .

وان الوصدول الى توحيد المحاكسة عى مثدل هذه المسالات الاست المسالد المسالد المسالد المسالد المسالد المسالد المسال مسال المسالد المسالد

(المتوى ۱۱۲ سـ في ۲۰/۲/۲۸)

قاصحة رقسم (۲۰۲)

انه وأن كانت الأواسر المائيسة المتعقسة بعب الس التساديب قسد
المستخت عن الإنسارة الى مجساس التساديب المختص في حسالة نقسل
المستخدم من الوزارة أو المسلحة التي وقعت فيها المخالفة
الا انسه يسلاحظ أنسه متى وقعت المخالفة عسسار مجساس تساديب
المسلحة التسقيع لها المسوظة، أو المستخدم في هدؤا الوقت هسسو
المختص بمحاكمته ، ولا يؤشر في اختصافه نقسال المسوظة، أو
المستخدم بعد ذلك الى مصساحة أو وزارة اخسرى .

ملخص الفتوى:

بحث قسم السراى مجتمعها بجلستيه المتقسمتين ٢٣ مستق

ديس جبر سسنة 1901 و ١٣ جسن ينساير سنسنة ١٩٥٢ طسلب السراى. في اسكان توحيد المحاكمة التاديبية عسن المخالفسسات التي وتعت بالاسكندية استام. بادارة مضائرن الحسكومة وتعسم النقسل الميكانيسكي بالاسسكندية استام. مبي ان تحقيقا اجسرى في ادارة مفسازن المسكومة وقسم النقسل الميكانيكي بالاسكندرية تكشسف عن تهم نسبت الي بعض المستخدمين المسلفة كالمينين كانسوا المهسين المسلمة المسائن وتت وقسوع تسلك المنافسات ، وقسد نقسل لمصملحة الميسون الى مصلحة المساون والمسالة خيسسة المساون والمسادون الي مصلحة المساون تأمسات المسلحة المساون تأمسات المسلحة والمساد والمساد والمسادة المسلمة المسادي والمسادة والمسادة

وشار الخسلاف فيها اذ كان كمل من هولاء المستخديين. يحاكم اسمام مجلس التسافيب التسابع لمه الآن ومن شم يحسكم في.
هدف المخالف انت شسلالة مجسالس هي مجلس تساديب مصلحة اللواني والنسائر ومجلس تساديب مصلحة البسريد ومجلس تساديب مصلحة البسريد ومجلس تساديب مسلحة المسائرة المسائرة المسائر والنسائر وال

وبالرجوع الى النمسوم المملت بجسالس التسابيب يتبين. أن الأمس المسالى في 1 من ابسويل سسنة ١٨٨٣ ينص في المسادة الثانية. بنسه عسلى ان يتشسكل في كمل نظارة او مصلحة ما هسو اتت .

اولا _ مجلس يسمى مجلس الادارة والتاديب ،

وقد سمى هدذا المجملس مصاس القاديب بمقتضى المادة. التانية من الأمسر الممالي المسادر في ٢٤ من مايسو سنة ١٨٨٥ م

ويسستفاد من مجسوع اهمكام التاديب المواردة عي الأواسمير

"العاليسة المسادرة في ١٠ مين ابيريل سيئة ١٨٨٣ و ٢٤ مين بايسو بيسة ١٨٨٨ و ٢٤ مين بايسو بيسنة ١٨٨٨ و ٢٤ مين بارس سئة ١٩٨٨ و ٢٥ مين بارس سئة ١٩٠١ و ٢٤ مين بارس سئة ١٩٠١ و ٢٤ مين بارس سئة ١٩٠١ وعيلي الانتبادار وتطبع الماهيسة ميدة لا تسزيد عن خمسية عشير بيسوما و والاحتالة إلى التباديب بناء عملي تقيير رئيس المسلحة ان الاختصاص في محسائل التباديب برنبط بالمسوظف بمنعني أن الاختص بحاكسة الميوظف او المستخدم هيو مجاس تباديب المسلحة التي يتبعوبا و وما فيها الالان هيذا المدلس الدر من غيره عملي تصرف ميسؤولية الموظفة و المستخدم وتقسدير عبساته وتصرفاته و

وانه وان كانت تلك الأوليسر العالية تسد مسكنت عن الاشسارة الله المجلس المفتص عن حسالة نقبل اللوظف أو المسستفدم مسن الوزارة إو المسلحة التي وقعت غيهما المفاهمات التي يحسماكم سن الجلها الا انهه يسلاحظ انه بني وقعت المخالفة مسار مجهلس تساديب المسلحة التسايع لهما المسلحقة عن عبدا الوقت هسو المستخدم في هبذا الوقت هسو المختص بمحاكمته و لا يؤشر عي اختصسامه نقسل المسوطف أو المستخدم أخدم بعد ذلك الى مصلحة أو وزارة اخسرى ،

ووتد أهذت المحكسة العليسا التاديبية بماسل هذا النظسر عن حكمت المسادر عمى ٢٧ من يونيسه سسنة ١٩٣٥ الا حسكمت باختصساصها بمحاكسة مسوظف عسن تهسم أسسند اليسه ارتكابها وقت ان كان تساغلا لوظيفة عسين فيهسا بمرسسوم رفسم أنه عنسد المحاكمة . كان تعد نقسل الى وظيفة أخرى عسين فيهسا بقسران وزارى .

لذلك انتسهى القسسم الى ان المجسلس المختص بمحاكمة المسوطنين . السسابق ذكرهم هسو مجسلس تساديب مصسلحة المسواني والمتسائر . (فتوى ٢٢ ـ عن ٢٤/١/١٥١)

قاعسدة رقسم (٢٠٣)

البـــدا:

التفرقة بين القسرار التساديمي المسادر من مجسلس التدييم والقسرار المسادر من السلطة التلاييبة الرئاسسية مسردها الى التصدوص القانونيسة التي تنظم التساديب والى ما عنساه المشرع بمجلس التساديب عدم النستراط التظام من القسرارات التاديبية المسادرة مسنز المسلطة التاديبيسة الرئاسسية امام الهواسة الإدارية التي المسدرته أو الهنسات الرئيسسية قبل الطوسن فيها •

بلخص المكم :

ان المسراد في التفسرقة بنين ما أذا كان القسرار مصل الطعن بالالفاء يعتبس في التكيف التسانوني قسرارا متسادرا من مجلس السابي استنفد ولايت باصداره ، فيطعمن فيه رأسسا بالالفاء اسام مجلس السحولة بهيئسة تفساء أداري لعدم الجسوي من النظام منه وقد منا ، أم أنه ليس كذلك ويعتبس قسرارا تدبيبا صسادرا من مسلطة رئاسنية يجب التظام منه أولا أمام الهيئسة التي أصدرته أو الهيئسات الرئيسنية وانتظام الهاست في هذا الالتسام ، وما يصدر من هذه الهيئسات في التظام عدو الذي يجوز أللت على هذا الملمن فيه بالالفاء أسام مجالس السحولة بهيئسة تفساء أداري ، وذلك بالتطابي للفقرة التلاية من المادة ١٢ من القسانون رقسم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ في شسان تنظيم مجالس السحولة للجمهورية العربيسة المناهدة سان مسرد هذه الفرقة بين هذا القسرار وذاك هدو الى النصوص التانونيسة التي تنظيم التسانيب ، والي تحسري ما عنساء المشرع بمجالس التسادي م والي تحسري ما عنساء المشرع بمجالس التسادي م

ويبين من تقمى النمسوص الخامسة بذلك ، سبواء مي النظهم التاديبي في الاقليم الشمالي أو في الاقليم الجنوبي ، أن الفيصل غي هذا الشيأن هو بحسب طريقية التاديب ، فيكون القيرار مسادرا من محلس تساديب اذا اتذل التساديب مسورة المحاكمية المسلم هيئة مشكلة تشكيلا خاصا ونقا الأوضاع واجراءات معينة رسمها التمانون يتعمين التزامهما وتقسوم اسماسا عملي اعسمالان الموظف مقدمها بالتهمية المسندة اليه وتمكينه من الدفياع عين نقسم فيها على فرار الحاكمات القضائية ، وذلك كله تبل أن يمسدر القرار التاديبي في حقبه ، وبامسداره يستنفد مجلس التأديب ولايته ويمتنع عليسه سحبه أو الرجوع فيسه ، وأن جاز الطعن نيه أسام هيئة أخرى قد تكون درجة استثنائية أعلى اه درجة تعقيب قائدوني بشكل قضائي ، اما بطريق التهييز او ما يمائسله بالطمس امام المحكمة الادارية المايسا ، وقسد يجمسع النظام التاديبي بين الأسرين ، بينما القرار التاديبي الاخسر يتميز بأنسه يمددر رأسا من السططة التأديبية الرئاسية بفسير وجوب أتبساع الاوضاع والاجراءات التي تتميز بها المحاكمسات التاهيبية على انتحب و المعمسل النفسا ، ولهدا لا تسستنفد السلطة التي أعسدرته ولايتها باهدداره ، يل تهلك سحبه أو الرجوع ميه عند التظلم منه . ومن أجل ذلك أوجب التمانون رقيم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ مي شان تنظيم مجاس الدولة التظام منه متدما وانتظار الواعيد المتررة للبت مي هددا التظلم ، والتسرار الصريح الدي يصدر هي التظلم أو القرار الضبيني الندي يفترض أنبه صدر فيه بالرفض بمدم الاجابة عنمه في الواعيد القررة هو الذي يكون محل الطعن تضنائيا للحكمة التي تسام عليها استلزام هذا التظلم وهي الرغيية في تقليل المنازعات بانهاتها في مراحلها الأولى بطريق أيسر للنساس ، وذلسك بالعدول عسن التسرار المتظلم منسه أن رأت الإدارة أن المتقلم على حق في تظلمه ،

(طعن ٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ٢١/٤//١٩١)

قاعسدة رقسم (۲۰۶)

الإسسادا :

اختصاص وكيل الوزارة بالاحياة الى مصلص التساديب - المنصاص وكيل الوزارة الساعد ليفسا بنصويفي من الوزير - مسدور هنا التشويف اليسه من وكيل الوزارة - عندم جوازه - المسادة ٨٩ من قاسون نظام موظفى المدولة قبسل تعسديلها بالقادن رقام ٧٧ لمسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم:

ان المسادة ٨٩ من القساتون رقسم ٢١٠ لمسقة ١٩٥١ إخبال المسقة ١٩٥١ إخبال المحديلها بالقساتون رقسم ٧٢ لمسقة ١٩٥٧) جملت الاحسالة الى المحاتمة التلايبية من المقتصاصية وكيال الوزارة المختص وقلد من المحديد لوكيال الوزارة المساعد بالاقتصاصية المختولة لوكيال الوزارة ومن بينما الوزارة المساعد بالاقتصاصية المختولة لوكيال الوزارة أسلاة المحديد المحديد

(طعن ١٩٥٧/١٢/١٦ لسنة ٣ ق _ جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعسدة رقسم (٣٠٥)

: 12-4

نص المساحة الله بين فانسون المسوطفين عساني تشمسكول مجسلس التساديب مسن النسين من المسوطفين في درجسة مدير عسام احدهسا من غسي المساحة التسايع لهما المسوطف الخصال المحاكمسة التلدييسسة ومسن نسائد، من ادارة السراى المقتصسة بمجسلس المسووات سوجوب ان يسكون احدد المفسووان من غسم المسلحة التساجع لهما المسوطفة و لا ضرورة لان يسكون المفسو الاخسر، من ذات المسلحة و

ملخص المكم :

نصت المسادة ٨٦ من التسانون رقسم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظفي الدولة على أن « الملكسة النادييية للبسوطلين يتسولاها مصطنى مسوقات من النسين من اللسوظفين عن شرجة مسدير عام احدهها من غسير اللمسلحة التسابع لهسا المسلوطف المحسلة الملكسة التلاييية ومن نالب من ادارة السراى المجتمسة بمجلس السدولة » . ويسستفاد من هدذا النص وجدوب أن يستكون اهسد العنسوين من غسير المسلحة التسابع لهسا المسوقة » أما أن يسكون المسلحة التسابع لهسا المسوقة » أما أن يسكون المسلحة المسابعة فهدذا ما أن يوجب النص .

(طعن ١٨٦ لسنة ٣ ق -- جلبسة ١٤١١/١٢/(١٩٧٥)

قامسدة رقسم (٣٠٧)

مجاس ناديب اسستناش من رياسيته المقادها اصلا لوكيل الوزارة المساعد الفزارة المساعد عمالا بالمساعد عمالا بالمساعد عمالا بالمساعد عمالا بالمساعدة ١٣٣٠ مسكررا من قانسون نقسام موظافي السدولة .

يلخص الفتوى:

نصت المسادة ١٣ من القسادي رقص ١١٠ لمسنة ١٩١١ بهسان نظام وطلعي الدولة على أن يفسكل مجلس التساديب الاستئنائي من وكب الوزارة وتكون له الرئاسة ومن النسائب المسام أو من ينيبه من ألمسامين ومن مستقساري ادارة الراي المتصني المسامين ومن المستقسات المساعد بنساك الادارة ، ولا يجوز أن يحراس المساميك وكب الوزارة الشدى أحسال المسوطف الى المحاكمة التاديبية ، وأذا لم يحتى بالوزارة الشدى أحسال المسوطف عمير وكيل واحد نديب الجناس الوزراء احد وكلاء الوزارات الافسري . كما نصت المادة ١٣٣ أخيراً من القسانون عملى أنه يجسوز للوزيس أن يعهد لوكيسا الوزارة المساعد بالافتصامات المفسولة لوكيسال الوزارة ولميال الوزارة والمساكم بالمدة ١٣٠ من أن رياسية بجلس التساكيب الاستثنائي المفسولة في المساعد بالافتصامات المفروز أن يعمد لوكيسال الوزارة المساعد بالافتصامات المفروز أن يعمد لوكيسال الوزارة المساعد بالافتصامات المفروز أن يعمد لوكيسال الوزارة المساعد بالافتصامات المفروز ان يعمد لوكيسال الوزارة المساعد بالافتصامات المفروز المستنائي عملي الوجمه المبين المسادة على من المساكنائي عملي الوجمه المبين بالمسادة على من المساكنائي عملي الوجمه المبين

(منتوى ۸۷ ــ مى 1/1/١٩)

قاعستة رقسم (٣٠٧)

البــــدا :

ابسداء رئيس مجسلس التسليب رايسه مسبقا في الدهسسوى التعبيبة يفتسده مسلحية القمسل فهسا .

ملخص الحكم :

ان رئيس مجلس التاديب تقدم بمنكرة الى مديسر جابعة الاسكندرية التساء مسير الدعسوى التاديب السلب غيهسها إحسالة الطاعن الى المحاكمة التاديبة حسين من مطاعسة المذكرة المشار الهما ان رئيس المجلس تقد الامسح على مذكرته عن الاسبها التي داى من اجلها طلب احساة الطاعن الى المحكسة التاديبية ، ويذلك يحكن قد أسدى رئيسه مسبقا على الدعسوى التاديبية ، مهسا يغقده مسلاحية الفصل فيها ، ويجمل عمله باطللا طبقها لنمي المسانين ٢١٣ و ٢١٣ من تقاسون الراهمات القديم رقسم ٧٧ لمسنفة المسادي كان سساريا وقت مسدور القسرار الطعون نيبه .

(طعن ٥٠ لسنة ١٠ ق - جلبية ١١/١١/١١)

قاعسدة رقسم (٣٠٨)

: البسسوا :

الاصل هو امتساع من سبق أن أبسدى رأيسا في شسان الأسر: المسال بسسببه المسامل إلى التساديب من الانستراك في نظسر الدعوى والمسكم فيهسا سر القسارار السدّى يصسدر عسلى خسلاف هسذا الاصسال بعيب بعيب جـوهرى ينصدر به الى البطالان - لا وجـه الاستقالا أي نص الفقـرة الأخـية من الحادة ١٨٥ من قافـون السـأطة القضائية الى نص الفقـرة الأخـية من الحـادة ١٩٧١ التى تقفى بـاقه لا يغنـع مـن المحـادوس فى هيئـة محسلس القــاديب سـبق الانسـتراك فى طــلب الاحـالة الى مساطة القنفـاة الى المحالة المساطة القنفـاة المحادوى التـاديبـة أذ أن هـذا النص ورد فى مجال مساطة القنفـاة تاديبـا القصـوص عليهـا فى الفصـل التاسـع من البـاد اللهـاد المحـد المحدد المحدد

ملقص الحكم

ومن حيث أنسه من الشبق الأول من الطعن المتعلق بوقدوع المسيد على أنسه من التنافيب المذى امسدر القسرار الطعمون على ان تقسياء هذه المحكسة تسد استقر على ان ثبسة قسدرا من الفسهاتات الجسوهرية بجب ان تتسوائر كمسد أدنى في كمل الأسهات الجسوه وهذا القسر تبليه العسدالة المسردة وفسيوا الإسسان والأسول العسامة في المحلكسات وان لم يسرد عليه السرو ويستظهم من المسادىء الأولية المقسرة في القسوانين المفاصسة بالإجراءات مسواء في المحاكسات الجنائية أو التادييسة فلمك ان القسرار القساديين هدو في الواتسع من الأسر تفساء عقسابي في المساحة الإداري حتى أن المشرع في المسادة ١٦٦ من تناسبون المساحلة القنسائية التناسبة المنافيب المنافرة عنى المساحة ١٦٦ من تناسبون المساحلة القنسائية التنافيب المنافرة عنى المساحدة ١٦٦ من تناسبون المساحدة القنسائية المنافرة المنافرة عنى المساحدة المنافرة المنا

حسكم تقضى بأن لا توقسع المقسوبات الا بحسكم من مجسلس التساديب سي ومن بسين الفسمانات الجسوهرية حيسدة الهيئسة التي تتسولي محاكمسة العامل ومن مقتضى هددا الأصل في المعلكمات الجنائية والتأدييسة ان من يبدى رأيمه تستقطع عليمه الاشستراك عي نظسر الدعسوى والدكم نبها وذلك فنهاتا لحيدة التافي أو عفسو مصلس التكيب الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبسين مسلطة الاتهام حتى يطبئن الى عدالة قاضيه وتجسرده سن التاثي بعتبدة سببق كونها عن المتهم موضوع المحاكسة وتسدد رددت هــذا الأمــل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٩ من قالــون الاجــراءات الجنائيــة كيا بينت المادة ١٣٦؛ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحسوال التي يسكون فيهسا القساشي فسير مسالح لنظسر الدعسوي منسوماً من سسماعها 6 ولو لسم يسرده الصد الممسوم ومن بين هسده الاحسوال سبق الاعتساء أو الكتسابة في الدعسوى أي أبسداء السراي عيها ، ورثبت السادة ١٤٧ من ذات القسانون جسزاء البطسلان عسلى عهل التاضي أو تضاؤه في الأحسوال المتقدمة ولا ينال مما سبق ما تتضى به النقرة الأخرة من المادة ٩٨ من قات ون السلطة التضائية سالفة المسفكر التي تتضى بأنسه لا يمنسع مسن الجسلوس عي. هيئة مجلس التاديب سبق الاستراك في طلب الاحسالة الي المسافي أو رغم الدعموى التاديبية ، وذلك أن همذا النص ورد ني مجال مساطة القضاة تاديبيا المصوص عليها في المصل التاسع من الباب الثاني من القانون المدنكور بينها انتظهت المسواد من ١٦٤ حتى المسادة ١٦٩ منسه تأديب العساملين بالمساكم وقسد خيلت هيذه التسواعد من نص مبسائل لنص المادة ٩٨ سسائك السذكر او من نص يحيسل اليها وهذا النص الأخسر هو نص استثنائي فسلا يجوز التياس عليه او التمسك به مي غير النطاق الدي ورد في شانه ويتعين الالتجاء الى الأمسل العام السابق بيسانه السدى يقضى بامتناع من سبق ان ابسدى رايا على شسسان الأمسر المحال بسببه العامل الى التاديب من الاشتراك مي نظر الدعوى

الحسكم فيهسا ، ويسكون القسرار السذى يمسمر عسلي خسلاف هسذا الأمسل معيسا بعيب جسوهسرى ينمسدر به الي البطسلان ،

ومن حيث أن الشابت من مسذكرة كبسم المحضر بن سيطف الاشيارة اليها ومن تسرار احسالة المستكور (الطساعن) الي مجسلس التساديب أن لكل من السيد الأستاذ المستشار رئيس محكسة شسيال المساهرة الابتدائيسة والسبيد رأيا مسبقا في الدعسوي التاديبية موضوع النزاع فتسد اعبد الاخسي مذكرة ضببهنها ما اقتناع بسه حسسبما تبسين لسه من تحقيسق الشسكاري التي تسدمت المحضر المنكور من رئيس الشركسة المتفقد عملي الموالهما ومسن السميد وزير النقسل وقسد ضمينها رأيه في خمروج الطماعن عملي منتضى الواجب لأنه اثبت غسير السواقع والمسسم عن عقيسدته لمي موضوع الشكوى فيمسا تفسمنه المنكرة من أنسه لا يعتسمل أن مسرانا ني شركة يسلم المحضر ببلغ عشرة آلاف جنيه وأربعهائة تسسعة جنيهسات وسستهالة خبسسة وعشرون بليبسا اختيسسارا ممسا يقط م بأن التنفيذ تم جيرا لارضاء ٠٠٠٠٠ كما أن السيد الأسستاذ المستشار رئيس المكهسة المسح هسو الاخسر عن رأيسه في ديساجية تسرار احسالة الطعسن الى مجساس التساديب عن تسسوله تعليقها عملي دنهاع المحضور المستكور ان « همذا الدنهاع لا يعسول عليسه » . ومسن شم قالسه في ضسوء ما مسلف يسكون كسل مسسن السيد الاستاذ المستشار رئيس محكسة شيمال القاهرة ٠٠٠٠ والسميد كبير المضرين بالمكسمة غسير مسالحين للجسلوس في مجلس تأديب المحفسر المسذكور ويسكون التسرار المسادر مسن مجساس التساديب المسكل برئاسة السسيد الاستلذ الستشار وعضوية المسيد

ولا سبيل التصدى الوضوع الطعن الما ينطوى عليه ذلك من المسائل باجراءات التقاضي وتفويت درجمة من درجماته .

ومن حيث أتسه متى استبان ما سسلف فان القسرار الملعسون فيه يكون قسد وقسع باطسلا المفاقسة النظام العسام ويتعسين الحسكم بالفسقة — دون ما حاجبة الى مناقشسة أوجبه الطعسن الأحسسرى سامادة الدمسوى التاديبيسة الى مجالس تأديب العساملين بحكمسة شسمال القسامرة الابتدائيسة لنظسرها من جسديد اسام هيئسة اخسرى والزمت المجهلة الاداريسة المصروفات .

(طعن ۷۰۹ لسنة ۲۲ ق-جلسة ۲۸/۳/۱۹۸۱)

قاعسدة رقسم (٣٠٩)

المسلما :

الطيامن لسن شياهما ء

بثخص المكم :

(طعن ۱۰۹۹ لسنة ۲۸ ق ـ جلسة ٥/٢/٢٨٨)

قاعسدة رقسم (٣١٠)

المستحاء:

المسانة ٨٨ مكررا بن القسانون رقسم ٢٠٠ لسنة ١٩٥١ قبسل تعديلها بالقسانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ — القساط في تعدين مجلس التساديب المغتم طبقها الإمكامها حسو محسل وقسوع المجريهة المنتصباص المجلس التساديبي المضاص بالوزارة التي كسان يتبعها المسادخات عند المحاكمة لوزارة المنسرى حسنم المجلسة ولسو كسان تابعها عند المحاكمة الوزارة المنسرى حسنم المجلسة مسلم المساهدة الذا كسانت السوزارة الكنسية مسلم السوزارة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المجريسة المحاكمة المحاكمة المنافقة المنافقة المحالمة المحاكمة المحاكمة مسلم المحالمة المحاكمة المحاكمة المحالمة المحالمة

ملقص الفكم :

ان المسادة ٨٦ وسكرا من القسانون رقسم ١١٠ لسسنة ١٩٥١ تابل
تعيلها بالقسرار بقسانون رقسم ١٧ اسسنة ١٩٥٧ كانت نقص صلى أن
« تسكون محاكمة السوظف أو الموظفيين المنهسين بالرقسكاب جربسة
وإحددة أو جرائم مرتبطة ببعضسها إصام مجلس التسانيب الخاص
بالوزارة التي وقعت فيها الجربسة أو الجرائم المسنكورة ولو كانسوا
على الوجه المسابق تسكون المحاكمة أسام مجلس التسانيب الخاص
بالوزارة التي يتبمها العسد الاكسر صن الموظفين ، عاداً تعساني
بالوزارة التي يتبمها العسد الاكسر صن الموظفين ، عاداً تعساني
مجلس التاديب الخص ، ويسكون
مجلس التاديب الخص ، ويسكون
مجلس التاديب المحاتمة ألى عن هذه الصالة هو المجلس المختص ، ويسكون
مجلس التاديب الاستثنائي على هذه الصالة هو المجلس المختص ، ومغان
بنظر الطعمن في قسرارات المجلس الشاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط على تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط على تعيين مجلس التاديب المختص هو بمحلس
ذلك أن المسلط عن المسانية علين مجلس التاديب المختص وبمحلس
ذلك أن المسلط عليه عليه المحلس المختص هو بمحلس المختص المحلس المختص وبمحلس المختص وبمحلس المختص والمحلس المختص والمحلس المختص المحلس المختص والمحلس المختص المحلس المختص والمحلس المحلس المحلس المحلس المحلس المحل

وتسوع الجريهــة التي يحــاكم المــوظف من أجلهــا ، أي أن المحلس التسادييي المختص بمحاكمة الموظف هدو المجاس التاديبي الضاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وتسوع الجريسة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة الحرى ، ولا يمسدق هذا التسول بطبيعة الحال الا اذا كانت الوزارة التي يتبعها الوظف عند وتسوع الجريمسة والوزارة التي يتبعها عند الحاكسة كلتاهب منفمسلة عن الأخسري الم تصل احداهها تاتبونا محل الأخبري في القيم على المراق العسام التي وقعت في شساته الجريمسة التاديبيسة ، أما أذا كانت الوزارة التي يتيمها الموظف عند الحاكسة قدد حمات محمل الوزارة الأولى غي التيام على هذا المراق ، في كون مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها الموظف الفسيرا همو المفتص ، نتيجمة حماول تلك الوزارة مط الوزارة الاخسرى في اختصاصاتها في هددا الشسان ، وترتبيسا عسلى ما تقدم غانه ولئن كانت الجريسة المسموية الى المدعى قد وقعت غي وقت كان فيمه موظفسا بمجملس متبرية المنوفيسة النسابع لسوزارة الداخلية وكان يتسوم هدذا المجسلس عسلى مسرفق التعليسم السذى وقعت في شمانه الجريمة التاديبية ، الا أنه لما كان نقمل المدمى بعدد ذلك الى وزارة التربيسة والتعليسم انما يرجسع الى حلول طك الوزارة مصل مجلس مديرية النونيسة في القيسلم عسلي مسرفق التعليب تنفيذا للتسانون رقسم ١٠٨ لسسنة ١٩٥٠ السذى نقسسل اختصاص مجسانس المسديريات بشسئون التعليسم الى وزارة التربيسة والتمايسم ، فأن مجسلس التماديب الخساص بمسوطفى وزارة التربيسة والتعليم اصبح بدحكم القانون هو المختص بمحاكهة المدعى نتبجة لحطول وذارة التربية والتعليم محل مجلس مديرية المنوفية التسابع لوزارة الداخليسة في هسذا الشسان .

(طعن ۸۹۲ لسنة ٣ ق _ جلسة ٢/١٢/٨٥١١)

قامسدة رقسم (١٩١١)

البسيدا :

استثناف الوزير القسرار مجلس التاديب يعبسر مرفسوعا بمجسرد التقسرير به سالا يملك الوزيسر المسحول عسن الاسسستناف بمسسد التقسيرير بسسه •

المفص الفتوى :

تنص المسأدة ٩٢ مسن القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ ألخساص المالم والمقين عملي النبه « لا يُجموز الطعمن في القمرار المسادر ممن تهميلس التكيب الابطريق الاستثناف ويرقيم الاستثناف بتقرير يتديه الموظف كتسابة الى وكيل الوزارة المختص في مدى فسهر . مسن تاريب ابسلامه القسرار » وعسلى وكيسل الوزارة ابسلاغ هسذا التقرير الي مجلس التباديب الاستثنائي في صدى غيسة عشر · يسوما ، وللوزيسر أيضما أن يسممانك قسرار مجملس التسماديب في وسدى شهر من تاريخ صدوره ، ويبين من مقارنة هاتسين المقسرتين أن القسانون لم يقتض بالنسسبة الى اسستثناف الوزيسر أن بياغ الى مجالس التاديب الاستثنائي ، وبالك يكون رفي الاستئناف في هدده الصالة بجسرد تقرير الوزيس باسستناف القرار ، ومن شم تعضل الدموي التأديبة في اغتصاص مجلس التاديب بمجسود تقسرير الوزيس بالاسستثناف ، وأذا كان القسانون قسد خسول الوزير أن يسستانف قسرار مجالس التاديب ، قان الوزير لا يملك بمدد هدذا أن يعدود فياسرر بعدم السمير عي أجسراءات الاستثناف فلسك أن القسانون لم يهنصه الاختصاص ، ولا يمسح تخويسله دون

نص لمجسرد أن القسانون قسد أعطاه الاختمساص بالطعسن أو عسدم الطعان بالاسستثناف غي قسرار مجسلس التاديب .

ا متوى ٢٧٤ - في ٢١/١١/١٥٤)

قاعستة رقسم (١١٦)

قرار مجاس التحاديب الصحادر بالمحزل من المصدة حما همو الا حكم يسرى عليه ما سرى عملى الحكام المحزل المسادرة ممن المحكم التاديبة حما الطحن فيسه يكون ميسائبرة أمام المحكمة الادارية العليا - تقدم صحاحب الثمان بطحاب الى مضوض المحولة المحلمة الادارية العليا لمعالمة من رسموم الطحن في هذا القدرار واحالة المحوف المحولة المحكمة التفاد الاداري بوصف أن القدرار المطلوب فيسه ليس بحسكم حطاب الاداري بوصف أن القدرار المطلوب فيسه ليس بحسكم حطاب من مصاحبة الشائدة عليه عليه ، يقطع مصاحبة الشائدة عليه ، يقطع ما المحالة ، سريان مواعدد المطون ،

أملقص المكم :

أن تسرار مجلس التساديب المطعنون فيسه المسادر بعسزل الطساعن ما هنو الاحسكم العسزل المسادرة من الحسادرة من الحسادة التاديبيسة أن يسكون الطعن فيسه بيساشرة السام المحكسة الادارية الطيب ويسكون لزاما عسلى المسوض أن يطعن فيسه الذا ما طسلب مسلحب الشسان فلسك غاذا كان الطساعن قسد تقسدم يطسلب مسوض السولة أنام المحكسة الادارية العليسا لمسافلته مسن

رسبوم الطعن في هذا القرار أسام المحكسة المستكورة فقيد كان.
عملى المنسوض أن يعتبر هذا الطلب بيشابة طسلب الطعمن في
ذلك القرار وبالتسالي كان اسراها طيبه طبقا للقساتون أن يقدوم
بالطعمن نيسه مان هدو رأى فسي ذلك واحساله الى مفوض الدولة
لمحكسة القضاء الادارى بوصسف أن القرار المطاوب الطعمن نيسه
ليس بحسكم يطعمن فيسه رئسا امام الحكمة الادارية العليسا ، غان
هدذا الطلب كفها كان الوصيف الدذى اسبغ عليه قد قطع مربان مواعيد الطعمن ،

(طعن ۱۰۸۱ لسنة ۹ ق ـ جلسة ۲۲/۱۲/۲۲)

قاعِسدة رقيسم (٣١٣)

: 13-----47

القضاء الادارى ليس درجة اعماى للمجسالس التادييسة في مدارج هدأ انتظام ، بعل همو اداة رقسابة قانونيسة تجسرى في مسدودها .

باخص الحكم :

اذا كان الثمانت أن محكمة القضاء الادارى تمد قنت بالعاه الحرار مصلص التاديب بناء على اسمباب لا تعدو أن تسكون أسمتنافا المنظر بالموازنة والترجيع فهما تمام لمدى مجملس التاديب من دلائل وبيانات وقرائن مصواء في الانسات أو النفي فان الدحكم المذكور والحالة هده ويكون قمد جماوز حصد الرسابة القانونية ، واحمل نفسه حمل مجملس التاديب فما همو متدوك لفهمه أو وزنه أو تقصيره ، وغنى عن البيان أن القضاء الادارى ليس درجة اعمل للجالس التاديبية في معدارج هملذا

المنظم و وانهما القضماء الادارى همو اداة رتسابة تانونيسة لا تعقب عصلى قسرارات تسلك المجمالين المعانيسة .

(طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١١/١/٧٥١١ ا

قاعسدة رقسم (٢١٤)

: 12-41-

المساكم التاديبية المنسسة بالقسادن رقسم ١١٧ لسسة ١٩٥٨ اختصساصها بنظر الدصاوى التاديبيسة التي كانت من المنصساص
مهالس التساديب ، واهسالة ما كان لا يسزال منها منظرورا أمسام
هده المساس بعاقها الى المسلكم التاديبية - المنصساص هده
المساكم كمانك بالنظر في هسالات المسوقةين المصالين الى الهيئسات
التي يتسمل منها مجلس التساديب لتقديم تقريرين متالسين عنهسم
بدرجسة فسسيف ،

ملقص الحكم :

ان القدرار بقدانون رقسم ٧٧ لسمنة ١٩٥٧ نص على أن تعدال الدمدوى التادييسة الرفوعة عن الخالف فيه الليسة والادارية التي الم يفصل فيها بحالتها الى مجداس التدويب المختص طبقا لأمكام هدذا التسانون ، ويخطر ذوو الشمان بهدذه الاحسالة ، شم صدر التسانون رقسم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ باعدادة تنظيم النيساية الاداريسة والمحاكسات التلابيسة في الاتليس الممرى فاصدا في المادة ٧٧ مند عملي أن ٥ جميسع الدعداوى التادييسة المنظمورة أسام مجلس التساديب والتي المسبحت بهتنفي احسكم هذا القسانون من اختصاص المحكسة المحسات التحسيلة التي هي عليهسا الى المحكسة المحسات التحسيلة التي هي عليهسا الى المحكسة

التاديبيسة المختصسة ، ويخطس نوو الشسان بقسرار الاحسالة ، ويظهل مجلس التاديب المسالي مختصا بالفمال عي التفسايا التي استؤنفت أسامه تبل المسل بهذا القانون ، ، وبنك حسلت المحساكم التاديبية بتشسكيلها الجديد الذي نصت عليسه المسادة ١٨ من القسرار بقسانون آنف السذكر محسل مجسالس التساديب فيهسسا كانت نقسولاه هسده المجسالس من اختصاصات ، وذلك للحكيسة التي ارتساها المشرع من تعديل هددا التشكيل ، وهي تفدي تعدد تلك المسالس وبطء أجسراءات المعلكية وغلبة العنمسر الاداري في تكوينهسا ، وانتقطت اليهما نبمها لهذلك وبهدا التشكيل المحديد الهلابة التي كانت مقسررة بالمسادة ٣٢ من القسانون رقسم ٢١٠ لسسنة ١٩٥١ في شان الموظفين ضبعيفي الكساية للهيئة المسكل منها مصلس التأديب ٤. وهبو الجياس الذي عبدل تشبكيله ، ولم يعبد تشبكيله القيديم قائمها ، والقدول باتحمهار حماول المحماكم التاديبيمة محمل مجالس التساديب مي دائسرة الولاية التاديبيسة دون سمواها يفضى اما الى الابقساء عملى التشكيل السابق لجاس التاديب الدي انهمي ، وهمو ما يتعسارض مسم التعسديل الجسديد ، واما الى ايجساد ثفسرة في التشريسع فيهسا يتعملق بكيفيسة تسكوين الهيئسة التي يشسسكل منهسا مجاس التاديم بمد اذ تبدل كيانه فيما لو انكر حاول المحكمة التأديبيسة محسله في خمسوص ضسعاف الكفساية مسن المسوظفين ، وهو با يعطل اعسال حسكم السادة المستكورة .

(طمن ۱۷۱ لسنة ٥ ق - جلسة ١/١/١٩٥١)

قاعسدة رقسم (٣١٥)

المِسسدا :

قسرارات مجسفس التسلاب يطعمنا فيهسسا لمسام المسسلكم, التلابيسة وارس ليسام المحكمة الادارية العايسا •

ملخص الحكم :

تعتبسر شرارات مجسالس التسأديب قسرارات تاديبيسة مسادرون جهسات العمل ، كما تعتبر قرارات مجملين النماديب قرارات ادارية مسادرة من لجسان ادارية ذات اختمساس تفسسائي . انسه ايتسرتب على ذلك جسواز الطعسن فيهسا المسام محكسة التفسساء الادارى طبقا لاحسكام البند ثانيا من المسادة ١٠ والمسادة ١٣ مسن قانسون مجملس المدولة رقم ٤٧ لسمنة ١٩٧٢ الا أنسه لمما كانت هــذه التسرارات مسادرة من سلطة تاديبية مانه يتسرعب عسلى ذلك اختمساص المساكم التاديبية بنظر الطمين في هده التسرارات . ولا يجسوز للمساءلين السذين مسدرت مسدهم هسده التسرارات الطعن فيها أسام المحكمة الادارية العليسا واسساس ذلك من احسكام الفقسرة الأخسيرة من المسادة ١٥ والنسدين تاسبها وثالث عثم من المادة ١٠ من قالسون منهالس السدولة الشسار اليسه ، غاذا حسدت أن طعسن عى قسرار من فسرارات مجساس التساديب اسلم المحكسة الادارية العليا وجب عسلى هدذه المحكسة أن تحسكم بعسدم الاختصساص بنظهر الطعن واهالنسه الى المحكسة التأديبيسة المفتصسة عسلي ما تتزره المسادة ١١٠ مسن تانسون الراقعسات **.**

ولا يفي من الطبيعة الادارية للقسرارات المسادرة من مجالس التساديب ، ولا يجعلها احتكاما تسائل طك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الاخسري ما نص عليسه تانسون المسلطة القضائية رقسم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ من أن توقيع العقسويات التاديبية يحكن بحكم من مجالس التاديب ، ذلك أن الاستناد الى كلهة «حكم » يعتبر استنادا الى حجة لفظية داحضة والعبسرة في التعسير بالمساني دون الالفاظ والباني فيجالس التاديب شانها شمان كلي من اللهان الادارية ذات الاختصاص القضائي تسدير بالمساني عضويتها عنسو او اكتسر من الجهات يراسها أو يشسترك في عضويتها عنسو او اكتسر من الجهات

يشسترك فيسه عنصر من عنساصر الادارة العسالمة وهى ذات اختمساس تضسائي لأن عملها من طبيعسة النشساط التضائي .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق ــ جلسة ٢٧/١٢/١٨٨١)

to the time of

سبق أن راينا أن هذا الذي انتهت المحكمة الادارية العليا في حكمها قد دهضه الصكم المسادر في الطلب رقم ٥ لسفة ١ قن القسام اسمام الدائرة التي نص القسانون رقسم ١٣٦ لسسطة ١٩٨٨ ألقتام الدائرة العليا في قسد تشور من تفاقض في أحسكام دوائر المحكمة العليا ، وقد قضت الدائرة الملكورة بجلسسة ١٩٨٥/١٢/١٠ باختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطمسون في قدرارات مجالس التاديب التي لا تخضع للتصدوق من جهات ادارية ، مبددة ما كان قد أشاره الصكم المائن عليه في شسان الدائرة المحكر المحسون المسادر البها المائر المحكر المحلم المائر المحمد البها المحكرة الادارية العليا بالطعمون الشار البها واستكار اغتصاص المحكرة الادارية العليا بالطعمون الشار البها واستخدادها الى الصحاح التعديدة المحدود المحكرة الدائرية المليا بالطعمون الشار البها

المسرع النسائي مجسالس تساديب مختلف

قاعسدة رقسم (٣١٧)

المسسدان

المسائم التأديبية المشدة بالقداون رقدم ١١٧ لمسنة ١١٥٨.

- عدم اختصاصها بتاديب مسوطةى المسائم من كتبة ومعفرين سمواء كانت المنافضة ادارية أو مالية - الاختصاص بتداديبهم ينعقد الاسلطة التاديبية المصوص عليها في قاسونهم الخاص - القداون المفاص هدو اقتداون رقدم ٥٦ لمسنة ١٩٥٩ بشدان المسلطة القضائية والقداون رقدم ١٤٧ لمسنة ١٩٥٩ المسلم بتنظيم القضاء - لا يضير مدن ذلك أن القداون الخصاص بتنظيم التديب دون التحقيدة ٠

بلقص الحكم :

ان المسادة ٤٦ من التسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكسات التاديبيسة بالاتليسم المحرى تقفى بالا تسرى المسكام هسدًا التسانون عسلى المسموظفين السدين ينظسهم التحتيسق معهم وتلديبهم تسوائين خاصسة . واعبالا لهسدًا النص غان هسؤلاء المسوظفين لا تجسرى عليهم تسواعد التسلديب التي تفسمها البساب التسانك من التسانون رقسم ١١٧ لمسنة ١٩٥٨ وبالتسالي غي.

المسادة ١٨ مسن القسائون سسالف الذكر ، يسسنوى في ذلسك ان تسكون المذالفية موضيوع المحاكمية ماليسة أو أدارية بوشيد تفسين القيباتون رقيم ١٤٧ لسينة ١٩٤٩ الخياص بنظيام القفيساء ، في الفصيل الثنالث من البناب الثنائي منيه ، تنبواعد خامية لتناديب موظفي المصاكم ، فنصت المادة ٧٧ عملي اتضاف الاحسراءات التابيسة مسد بن يخلل مدن موظمني المساكم بواجيسات وظيفته أو يأتي بمسا مسن شائه يقال مسن الثقة الواجب تدواهرها مي الأعبال التغسائية ، وتضمينت المادة ٧٩ وما يليهما تشمكيل مجملس التماديب ونظمام المحاكمة والتظام من أحكام مجاس التاديب أمام مجاس مخصموص ، وقسد حسرص القسانون رقسم ٥٦ لمسلة ١٩٥٩ بشسان السيطة القنيسائية عملي أن يستهل المادة الأولى منسه بالأمسر بعدم المساس باحسكام المسواد مسن ٨٤ الى ٨٧ الخامسة بمسوطفي المحاكم الواردة في القسانون رقسم ١٤٧ لسسنة ١٩٤٩ السسالف السنكر ومسن بسين هــذه المــواد المــادة ٧٩ التي تنص عــلي أن « يشـــكل مجــلس التاديب في محكمة النقض وفي كسل محكمة مسن محسكم الاستثناف بسن مستشار تنتضيه الجمعيسة العموميسة ومن المصامي العسام وكبير تنساب المحكمة ، وفي المصاكم الابتدائيسة من رئيس المحكمسة ورئيس النيساية أو مسن يقسوم مقامهما وكيسير الكنساب ، وفي هسالة غيساب كسير الكتساب او كبير المحضرين او رئيس القسلم الجنسائي ينسدب وزير المسدل مسن يحسل محسله عني مجلس التساديب ممسن يسكونون عي درجت عسلى الأقسل » . وهدذا النص من الاطسلاق والمسوم بحيث يتمسين التسول بأن المشرع المسا أراد لحكمة توخساها أن يجمسل موظمفي المحماكم بمنسأى من اختصاص المحماكم التأديبية مسواء كأتت المخالفة ادارية أو مالية وهدو يجسري بسذلك عسلي سسنن سمليم يتسمق ونص المادة ٢٦ من القمانون رقم ١١٧ لسمنة ١٩٥٨ ، ومن غيير السنساغ القنول بعسه قصد ابقناء الاختصاص في

المخالف الدارية للسلطات التأديبية للهيئات التي تنظيم التحقيق معها تسوانين خاصية دون المخالفات المالية وومن شيم تسكون المحكمة التأديبية قسير مختصة ينظير التضيايا التأديبية التي تقلم ضحد كتبية المحاكم والنيسابات والمحمرين ، اذ أن الاختصاص المناسبة البهيم منعقد بمريح نص المسادة ٢٩ من المسانين وقسم ١٤٧ لمسنة ١٤٩٦ لهيئة أخسرى اكتمال لها العنصر التضيائي في اتبيم حسورة تكامل الهيئة أخسرى اكتمال لها العنصر التضيائي في اتبيم خسورة تكامل المسانة ١٩٥٨ لا تسرى على موظفى ألم المحاكم التيام التيام تلايهم قانون خياص وتبعا للك لا ينعقد موظفى المحاكم أذ ينظيم تأديبيا للمحكمة التأديبية المنشياة طبقيا للمناسبة مناس من محاكمتهم تأديبيا للمحكمة التأديبية المنشياة طبقيا للشيان المناسبية المنسوص عليها في قانونهم الخيامي ، كميا سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخيامي ، كميا يرجمع المن هذه المسلطة التأديبية .

وسن جهة أخسري تنص المادة ٢٦ من القساتون رقسم ١١٥٨ المسنة ١٩٥٨ على أتسه « لا تسري احكام هذا القساتون على المسطقين السنين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قسوانين خاصسة » وتسديتهم القانون الخاصة التحقيق عالقساتون الخاص على التحقيق عالقساتون الخساص على تنظيم القانون الخساص على تنظيم القانيب دون التحقيق كمان لا محسل لاعمسل الاستثناء من القسانون رقسم ١١٧ المسنة ١٩٥٨ ، ولكن يسين بها لا يتسرك مجالا لاي شسك أن المحكمة التشريعية من هذا الاستثناء هي أن القانون الخاص أنها المحكمة التشريعية من هذا الاستثناء هي أن القانون وأن كان لا يصدو أن يمكون تههيدا للمحاكمة واستجماعا للادلة وسماعا لمدغاع الموظف ألمهم فهدو وسيلة نصو غساية ولا يمكن وسماعا عدد استظاها غرض الشسارع غي هسنذا الخصوص عمد

غمسلا يخسل بالحكمسة التشريعيسة التي تسلم مليهسا هسذا التنظيسم الخاص الدي تفيا الحاكمة التاديبية على وجه معين ، والا الهكن محاكمة الموظفين المذين يهدف القمانون الخماص الي تنظيم محاكمتهم عملى وضمع خماص طبقما لقمانون النيسابة الإدارية رقبم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في الوقت الدني ينظم التسانون المساص محاكمتهم بنمسوص صريحة ، وذلك لجسرد ان هسدا التسانون الخساص لم يتفسمن احسكاما خاصسة بالتعقيق - وغسم خياف ما ينطروي عليه مثيل هذا النظر من اختلال بالحكسة التي يهام عليها بئال هذا القانون الضاص النظام البحاكيسات المستكورة ، كما أنه غنى عسن البيان أن هيئة المحاكمة الخاصية تيلك سلطة التحقيق فيها أحبل اليها من أمور تشولي المحاكمة فيها ، فالتحقيق _ والحالة هذه _ أسر لا يحكن أن يتصور ، في مفهوم المادة ٦٦ المسار اليهما أن يمكون متصمودا لمدانه كسبب يمنع اعبال الغرض من قانون المحاكبة الخاصة ، تلبك المحاكيسة التي قساءت عسلي حكبسة معينسة اسستثنت هاؤلاء مسن سريان القسانون رقسم ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ عليهسم ، وكسل أوائسك علىاسع في السدلالة عسلي أن ما ورد في المسادة ٢٦ مسن الجمسم بسين التحقيق والتساديب انمسا ورد عملي حسكم الفسائب عسادة ، لا كشرط متمسود لسذاته عنسد اعهسال هسذا النص ،

(طعن ۱۱٦ لسنة ٦ ق - جاسة ٢١/٥/١٩٦١)

قاعسدة رقسم (٣١٧)

: 12-45

سريسان المسادة ٨٥ مسن قائسون نظسام مسوطفى السدولة المسدلة بالقسادون رقسم ٦٢٠ لمسينة ١٩٥٥ عشلى موظسفى ومستخدمى المملكم والفسسسسابات •

ملخص الفتوى:

ان الشرع - عند وغسع القسانون راسم ١٤٧ لسينة ١٩٩٩ المصاص بنظام القنساء - لم يدر بذاده أن يمين موظفي الماكم والنيابات ومستخدميها عى علاقتهم بالسدولة بتنظيمه واحسكام خامسة مضايرة للنظم والأصكام المسامة الممدول بها بالنسبة الى موظيفي السدولة كانسة ، ذلك أتب نقسل بعض الأحسكام الهسامة التي تضمينها نظم التسوظف التي كان معمولا بهما عند وضمعه ، والتي لم ير حرجها في ترديدها لأهبيتهها ، مراهيها في ذلك أسهرين : اولهما تيام التناسيق بين هذه الأمسول وبين احكام تانسون التحقف الحديد الدي كان معروضية على السلطة التشريعية وقتشد ، ثانيهما تعديل هده الأحكام تعديلا يسمرا لا يضل بهذا المتناسق حتى تتفسق وطبيعة العمسل وسسمة نطاقه بوزارة المدل. وقيها عدا هذه الأصول العابة التي رأى لأهبيتها أن يرددها في معض نصبومه ، احتيزا بالاحيالة إلى القبواعد العبيامة في شيئون التيوظف . يبدل عيلى ذليك ما تيم عنيد نظير مشروع القانون امام اللجنة التشريعية بمجلس النواب من حدث كثير من النمسوس المنظمة لشعبون وتعيين وترقيعة ونقعل وتأديب موظفى ومستخدمي المصاكم والنيابات والاستعاضة عنهما بنص عمام همون نص المادة ٢٩ الدى يقضى بالرجوع الى القواعد العامة المسار اليها نيب عدا ما نص عليه في هذا القانون - ومن الاحكام المتى نقلها المشروع من نظم التسوظف العسامة إلى القسائون رقسم ١٤٧ لمسنة ١٩٤٩ الصكم الوارد بالمسادة ٧٨ ، وهسو يتضمهن القساعدة الأساسية ني شان تاديب الموظفين عامة معطة على نصو لا يضل باصلها ، وذلك بتضويل رؤساء المصلكم الى الكاب والمحضرين والمترجمسين ، والنسائب العسام ورؤسساء النيسابات بالفمسبة الى كتماب النيابات ، سماطة رؤساء المسالح في تماديب الوظفيند

«التابعين لهسم ، عسلى أن يكون فلك على الصدود وطبقها الأصطلم المبينة على المسادة ٨٥٠ من القسانون رقسم ٢١٠ لسنة ١٩٠١ بشسان منظم م وظنفى السدولة ، التي تتفسين الأمسل الغسام على تساديب الموطفين بهضرفة رؤسساء المسالح أد وكسادة الوزارات ، هسدة الأمسلى الشدى يجب الرجسوع اليسه ، فيها لسم يسرد فيسه نص ضريح يقسانون نظام التضاء ، في كافسة فسنون تاديب موظلفي ومستخمى المساتم والنيابات ،

وهذا النظر بمدق عملي أحكام المادة من التعانون رتم . 17 لسنة ١٩٥١ بكانة تعديلاتها التي انخبات عليها بقسوانين لاحقية لهيذا القيانون ، ومسن هدده التعديلات ما تضبيته القانون رقه ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ من اضافة عترة جديدة اليهسا ، تقفى بتضويل الوزراء كافسة مسلطة تاديبيسة لسم تسكن لهسم ، تفسل لهم التم الما جسكيا منتجسا عملي شسئون تأديب موظفيههم ، وعملي قرارات . الهيئات التأديبية التابعة لهم ، فيتداركون على وجه السرعة ما تد يقع فيها من خطا أو انصراف أو سوء تقدير ، فيقرون يذلك المدالة في نصابها ، مما يكفي الوظفون مؤونة الالتجاء الى جهات التضاء الاداري متظلمان مها عسدر ضدهم من قرارات تاديبيــة . ولمــا كانت نصــوص القــانون رقــم ١٤٧ لســــنة ١٩٤٩ الفاص بنظام التفساء قد ذلت من مثل هذا التنظيم لسلطة الوزيــر التاديبيــة ، نيتمــين الرجــوع في هــذا المـــدد الى الفقــرة الأغيرة مسن المسادة ٨٥ من القسانون رقسم ٢١٠ لمسسنة ١٩٥١ بفسائن نظام مسوظفي السدولة ، يؤيد هدذا النظار أن تلك العقرة تسد جساعت بتعسديل جسوهرى خطسير في أسسس وقسواعد التساديب العامة التي كانت تقصر السماطة التأديبية عملي وكيمل الموزارة ورثيس المسلحة . قلم بكن للوزير اختصاص في هذا الشان ، قاصبح بهذا التعديل ذا اختصاص بارز في أصور التاديب ، وذلك تحقيقا لاشراف الوزراء على هذه الأسور اشرافا يتنفسيه حسن سمير

العبل عن الاداة الحكوميسة ، مها يسدل عسلى ان المشرع انها يعنى سرسان هسذا التصديل عسلى كافسة مسوطفى السدولة وبالنسسية الى كافسة الوزراء دون تفسرقة ، تحقيقا لما يستعدنه مسن اصسلاح عن هسذا الصسدد ، لسنلك عان المسادة ٨٥ من القسادي رقسم ٢١٠ لمسينة المدارا بشسان نظام موظسفى السدولة تسرى بسكافة تصديلاتها عسلى موظسفى ومستخدى المصاكم والقيابات .

(عتوى ٥٠٠ ــ في ٢١/٥/١٥١)

قامسدة رقسم (٣١٨)

: 12-----41

صدور قدرار من رئيس محكمة شدهال القساهرة الابتدائية ياحسالا الحد المساهلين بالمساكم الى مجلس القساديب سهسدور القدرار معينا القدرار ممينا بعيب جدوهرى الاصل العسام قفى بلعتساع مدن سعبق أن ابدى بعيب جدوهرى الاصل العسام قفى بلعتساع مدن سعبق أن ابدى رئيسا في شمان الاسر المصال المسابية المسامل الى التساديب مدن الاستراك في نظر الدعدوى والحدىم فيها لا يجدوز القيداس عملى ما ورد بالمسادة ٨٨ من قاشون المسلطة القفسائية المسادر بالقسانون رقدم ٢٤ لسسنة ١٩٧٧ و التي تقفى بائه لا يمنسع مسن الاجدوس في هيلية مجلس التباديب سعبق الاشستراك في طلب الحسائة ألى المسائش أو رضع الدعدوى التلاييية محسدة النص الاحسائة ألى المسائش أو رضع الدعدوى التلاييية سعدة النص غير نص الستنائي لا يجدوز القيداس عليه أو التهسك به في غير النطاق السذي في شسقه در أنقطت المواد من ١٩٢٤ حتى ١٢٩ غير الفطاق السذي في شسقه در أنقطت المواد من ١٩٢٤ حتى ١٢٩ من القساقين بالمساكم حين القساقين بالمساكم حين القساقين بالمساكم حين القساقين المساكة إلى بالمساكم حين القساقين المساكمة بالمساكم حين القساقين المساكم المساكمة بالمساكم حين القساقين المساكمة بالمساكم حين القساقين المساكمة بالمساكم حين القساقين المساكمة بالمساكم المساكمة المساكمة المساكمة بالمساكم المساكمة المساكمة بالمساكم المساكمة بالمساكم المساكمة المساكمة بالمساكمة بالمساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة المساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة المساكمة المساكمة بالمساكمة المساكمة ال

وقسد خسلت هسده التصدوص مسن نص ممسائل انص المسادة ٩٨ سالفة

بلقص الحكم:

ومسن حيث أن الشابت من سسياق الوقسائع عسلي نصو ما سلف بيانه أنه بعد أن تسولت المراقيسة العسامة (المتقسمين) الإداري بوزارة المدل تحتيف الثسكوى المتسدبة كسد الطساعن احسالت الأوراق الى السيد المستشار مدير مسلم المصاكم السذى احالهسا بحوره الى السيد المستثنار رئيس محكسة شنمال التماهرة للنظسر رفي ٤ من يوليسه سنة ١٩٧٦ تسام السنيد المستشار ٠٠٠٠٠ بمسفته رئيس محكسة شسمال القساهرة بالتأشسسير عملي مسذكرة التحقيسي باحسالة الطاعن الى المحكمة التأديبيسة واصمدر تسمراره ماحالته الى تلك المحكمة وفي ١٧ مسن يوليه سننة ١٩٧٦ انعقد محاس تاديب العماياين بمحكمة شممال التماهرة برئاسمة السميد المستشار لحاكيسة الطساهن وأمسدر في ٢٩ مسن يوليسه سسنة ١٩٧٦ التسرار المطعسون فيسه ومسن حيث أن تضساء هــذه المحكمــة قــد أسمنتر على أن ثهــة قــدرا بــن الضــــجاناته المسوهرية يجب أن يتسوافر كمسد أنني في كل محاكمسة تأنيبيسة ، وهسذا التسدر تمليسه المسدالة المجسردة ومسمير الايمساف والأمسول العسامة في المحاكمسات وان لم يسرد عليسه نسفي ، ويسسطهم مسن المسادىء الأوليسة المتسررة في التسوانين الخاصسة بالاجسراءات منسواء مي الماكمات الجنائيسة أو التاديبيسة . ذلك أن القسرار التساديبي هــو، في الواقسع من الأمــر تضاء عقسابي في خصسوصي التسرتيم الإداري ، حتى أن المشرع في المسادة ١٦٦ من تانسون المسلطة التخسسانية الصادر بالقائون رقام ٢٦ لسنة ١٩٧٧ تحت قسرار مجسلس

: ألقاديب بلفظ حكم تقضى بأن لا توقع المقدوبات الا بحكم من مجلس التاديب ومسن بين المسمائات الجسوهرية حبدة الهياسة التي تتولى محاكمة العسامل ، وقد التنفي هسددًا في المحاكمسات الجنائية والتاديبية أن من يبدى رأيه بمنتع عليه الاستراك مي نظر الدعوى والحكم فيها ، وذلك فيمانا لحيدة التيافي او عضو مجلس التاديب الدي يجلس من المتهم مجلس الحسكم بينه وبسين مسلطة الاتهسام حتى يطهشن الى عسمدالة تاضسيه وتجسرده مسن التسائر بعقيسدة سسبق أن كونهسا عن المتهسم موضسوع المحلكية . وقسد وردت هسذا الاصسل المادتان ٢١٨ ، ٢١٨ مسن التانون الاحسراءات الجنائية ، كمسا بينت المسادة ١٤٦ من تانسون الرافعسات المنبسة والتجسارية الاحسوال التى يسكون نيهسا القساخي غسير مسالح لنظسر الدمسوى ممنسوعا من سسماعها ولو لسم يسرده التسد الغمسوم ، ومسن بسين هسذه الأحسوال مسبق الانتساء او الكسابة في الدعسوي اى ابسداء السراي فيهسا ، ورتبت المسادة ١٤٧ من ذات القسانون جسزاء البطلان عملى عبسل القساضي أو قضيلته في الأحسوال المتفرقة . ولا ينسال ممسا سسبق ما تقضى به الفقسرة الأخسيرة من المسادة ٩٨ مسن تانسون المسلطة التضايئة مسالف السذكر التي تتضي بأنه لا يهنسم من الجلوس مي هيئة مجلس التاديب سبق الاستراك مي طلب الاحسالة الى المماش أو رضيع الدعسوى التاديبيسة ، ذلسك أن هسدا النص دور في مجال مساندة القضاء تأديبيا المنصوص عليها عى الغمسل التاسم من الباب الثاني مسن القانون المستكور ، بينها انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منسه صلى تاديب العماملين بالحاكم ، وقد خلت هذه القواعد من نص مسائل لنص المادة ٩٩ سسالف السفكر أو مسن نص يحيسل اليهسا ، وهسذا النص الأخسير هــو نص اســتثنائي فــلا يجــوز التيــاس عليــه أو التهســك به في غسير النطاق المذي في شمانه ، ويتسعين الالتجماء الى الأصمل العام السابق بياته والدي يقضى بامتنساع من مسبق ان ابسدى رأيا مى

وسن حيث أنه متى استبان ما مسلف مان القسرار الطعمون فيه يكون قسد وقسع باطلا ومخالف النظاسام العسام ، وتعمن لسطك المسكم بالفسائة دون حاجمة الى مناتشمة أوجمه الطعمن الأخسرى واعمادة الدعموى التلابيمة الى مجلس تأديب المساملين بمحكمة شمال القساهرة الإبتدائيمة من جمديد أيام هيئمة اخرى والزمت الجهة الاداريمة بالمسموفات .

(طمن ۲۸۸ لسنة ۲۳ ق ــ جلسة ۲۱/۱۱/۱۹۸۱)

قاعسدة رقسم (19%)

يظل المسلس المفصدوس بوزارة العمل مختصما بالقصل في التظليسات المرفوعة بن قسرارات مجسسالس تساديب العسسايان بالمسائم المسائرة قبل العمل بالقسائون رقسم ٢٩ فسسنة ١٩٧٢ : بشسان المسلطة القضائية .

ملخص انعكم :

اعداد تانون المسلطة التضدائية العسادر بالقسانون رقسم، السنة ١٩٧٢ والدى عمل بسه مدن تاريخ نشره عنى ٥ مدن اكترب المسلطة التخارم على ٥ مدن اكترب المسلطين بالحساكم على نحو جمل بمتنفساه تاديهم المسلم مجدال ستنفف عملى درجة واحدة ، والم يضول بدخلك لدوى الشدان اسمتئنف تسرارات تدلك الجالس المنام مجدلس تساديب اعملى ، وهدو ما كان يمسمى من تبسل بالجانس المخصوص المنعقد بدوزارة العمدل للمصلل عنى انتظامات التي كانت ترضع اليسه مدن احكام مجدالس تساديب العمالين على محكمة النقش ومصاكم الاستئنف والمصاكم الابتدائية والنيسابات على محكمة أن المجدلس المخصوص بدوزارة العمدل يظلل مختصا بالمصل المسادرة قبل تاريخ المهل بالمسادن مصالف المسادرة قبل تاريخ المهل بالمسادن مسالف الدكر ، عاذا احال كان مدير صدم ادارة المسل بالمسادن بيسدرار منسه الي المحكمة الادارية العليسا للختصاص بالمعسل فيها ، كمان هدذا المحرار غسير جدائز ، ويظل المعصل في تلك التظاميسات مدن المسادر غسير جدائز ، ويظل المعصل غي تلك التظاميسات مدن التسادر غسير جدائز ، ويظل المعصل غي تلك التظاميسات مدن المسادر غسير جدائز ، ويظل المعسل غي تلك التظاميسات مدن المسادر المسادر المسادر عسير جدائز ، ويظل المعادل عمل المسادر عسير حدائز ، ويظل المعادل المسادر عسير حدائز ، ويظل المعادل عدائل المسادر عسير حدائز ، ويظل المعادل عدائل المسادر عسير حدائز ، ويظل المعادل عدائل المساد المعادل المسادر عسير جدائز ، ويظل المعادل المع

اجتمىاس الجهدة التي كانت مختمسة بهسا في ظلل القساتون السابق. رتسم ٢٤ لمسنة ١٩٦٥ بشسان المسلطة التفسائية .

(طعن ١١ اسنة ٢٠ ق ــ جلسة ١٥/٣/١٨. إ

قاعسدة رقسم (١٠٢٠)

المستحاة

المخالف له الماليسة التي يقترفها ووظف ون مصن تفظيم قواعد. توظيفهام قسوانين خاصسة لل ينعقد الاختصاص بنظرها لمجالس الشاديا التي تشساها القانون رقام ٧٣ لسنة ١٩٥٧ لـ مشال. بالنسية لوظنة ١٩٥٧ المساكم والتيابات •

ملخص الفتوى:

صدر القدانون رقدم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ غي ٣٠ سن مسارس سنة:
١٩٥٧ معدلا لبعض أحسكام القدانون رقدم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بشدان
نظام مسوظفي السدولة في عددة مواضع ، فاستبدل بعض احسكام
بلغدري واستحدث احسكاما جديدة ، وانتهى في ألمادة الثالثة ونسه
الى الغداء المرسوم بقدانون رقدم ١٩٠٢ لسنة ١٩٥٢ بانشداء مجلس
تلديني لحاكمة المسوظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، وذلك
اكتفداء بادمهاج أحسكامه في نفسوس القدانون رقدم ١٩٠١ لسنة
الم١٥١ ، وأصاد توزيع الاختصاص على مجالس تداديب الموظفين
بما لدرجات وظائفهم ، مع جدراهاة تبئيل ديدوان المحاسبة
في تشدكيل المجالس كلمها المستبلت النهية على مخالفة والدة ،

٨٦٠ : ٨٨/ ٢ ٨٨ - ٨٨ - ٨٨ و لا وثانيا ، ٨٩ مسكر أولا وتاتيا) . وكان مدن بسين الإحكام التي ادخلها المسرع عملي النسانون رئسم . ٢١ - ١٠٠ مسكر أوس أنه « بالنسسية المحالف ما تصديرا وسن أنه « بالنسسية المخالف التي المالية تسميري أحسكام همذا القائن على جميسع موظفى السدولة عمدا الوزراء ونوابهم ، .

والمسن كسان المسرع تسد أورد هسذا الحسكم الاخسسير على المساقة فقسد اسستبقى في الوقت فساته نص المسادة ١٣١ من فلك القسانون ، التي ترسى في فترتها الرابعة تاعسدة المساية ، مسؤداها عسدم سريسان احسكام فلسك المسانون (أي قانسون مسوطفي السولة يرمنسه) عسلى طسوائف الوظفيين السذين تنظسم قواعسد توظيفها -قسوانين خاصسة فهما نصست عليسه هسذه المتسوانين .

ولما كان قاتسون نظام القضاء رقام ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ هـو النبات ينظام قاواهد قاطيسة وقاديب موظنة الحاكم والنبابات عن المحالة القالدة ١٣٢ من القانون رقم عن المحالة ١٣٢ من القانون رقم ١١٠ لمسنة ١٩١١ يقضى الى عدم مريان هذا القالمات ما هالا المحالة المحالة الكامسية ما المحالة المحالة الكامسية ما المحالة المحال

ورسدار البحث هدو ما اذا كان الوضيع يتفسير فيها يتعلق بالخالفات المالية بعد ان المجت في القانون رقسم ١٦٠ استخدا المحام و ١٩٠١ و ويعد ان نصت المحادة ١٠٠ مكررا عملي سريان المحام ذلك القانون فيها يتعلق بالخالفات المالية عملي جسع موظفي المدولة عبدا الوزراء وتوابهم ، ام ان الأصبل المقسر في المسادة ١٣٦ من ذلك القانون ، والذي لم يمسه المسرح بتعديل يظلل ناهد المعسول رغسم وجبود النص الدوارد في المحادة ١٠٠ مسكررا ، بحيث يحدد من الاطلاق الذي التربه التعديل بالنسبة الى المحظفين يسراد سريان المحكله عليهم .

ويبسين مسن اسستمراض نصسوس التساتون رقس ۱۷ لسسنة، المحال الخامسة بتاديب الوظفين وتشسكيل مجلس التساديب ، ونصوص التسالون رقسم ۱۹۲۷ لسسنة ۱۹۵۷ الفساس بتشساء مجلس ناديب الحاكمة الوظفين المسئولين عين المفاقسات الماليسة ، ان المسنة ۱۹۵۷ المسنة ۱۹۷۷ لمسنة ۱۹۷۷ المسنة ۱۹۷۷ المسالم المناسبة المسنة ۱۹۷۷ المسالم المناسبة المنالم المناسبة التي تفسينها هدا التسانون .

وقد نقبل المشسرع الى التسانون رقس ٢١٠ لسينة ١٩٥١ ب
ببدأ التعديل – احكاما بنعسها من الربسوم بتسانون رقسم ١٣٠ السينة ١٩٥١ الخسامي بانقساء مجلس تاديبي لحاكسة الموظفين.
المسئولين عن المخالفسات المليئة ، مها يبدل عسلي ان هسيذا.
الرسوم بقسانون هسو المسدر البذي المستقى منه التعسيل الاخم.
الحسكامة في شسأن المخالفسات المليئة .

ويبين من الاطلاع على المرسدوم بقانون رقدم ١٩٢٢ لسسنة المورد الله وصلى مذكرته الايضاحية أن المشرع قدد تفييا بهذا المرسدوم بقانون أن يعقد الافتصاص بتوتيع الجزاء عن. المخالفات المليسة التي يتارفها المسابل باستثناء الوزراء بلجساس التلديب البذي الشيء بعتضى هدذا باستثناء المورسدوم نظرا لما لمخالفة المليسة من طبيعة خاصسة تقنضى أن يحكن ديدوان المحاسبة باعتباره المهيسن على الرقدابة المليسة من مطبعة كاست المناسبة على الرقدابة المليسة من مطبعة كاست المناسبة عندان المناسبة عندان المناسبة عندان المناسبة كالمناسبة كالمناسبة

والمرسسوم بقمانون سماك الذكسر بانشماله همذا المجملس

التساديبي وتصويله دون سواه اختصاص الفصل في المخالف الم المخالف الته المالية التي تقسع من المخالف الته الله السفى ما المعتبداره للسخا لما تبسله ما اختصاص أيسة هيئة تأديبيسة المسرى كانت تتسولي هذا الاختصاص بمقتفي احسام القسادون العسام المسوظفين ، أو بمتنفى القسوانين الخاصة التي تنظم قسواعد توظيف - طوائف معينسة من الموظفين .

وأذ ألغى المسسرع المرسسوم بقسانون سسالف الذكر ببقتضي المادة الثالثسة من القسانون رقسم ٧٣ لسسنة ١٩٥٧ المصدل للقسانون رقسم ٢١٠ لسينة ١٩٥١ . فانه لسم يسرد اختصياص الفصيل في المخالفيات الماليسة الى الهيئسات أو المجالس التي كانت تنسولاه تبسل مستعور المرسسوم المستكور ، ولكت احمل تشمكيلا تاديبيا معينما محمل المجاس التاديبي للمخالفات المالية الذي كان ينظمه المرسوم يقسانون رقيم ١٣٢ لسينة ١٩٥٢ ، ومن شيم انشيا المحسلس التاديين العادي والمجالس التاديبي العالي والمجالس التاديين الاعسلى ، وأوجب تمثيل ديسوان المعاسسية في تشسكيل المسلس عنسد منظسر المخالفسات الماليسة ، ونص مسراحة في المادة الثانيسة مسن القدانون رقدم ٧٣ لبينة ١٩٥٧ عيلى احيالة المذافيات الماليسة التي الم يغصل فيها بدالتها الى مجاس التاديب المختص طبقا لأحكام حددًا القانون ، مما يفصيح عن نية الشيرع في احالل هيده الجسالس دون بسواها محمل الجماس التماديين للمخالفسات الماليسة عى اختصاصه بالقصال عي هذه المخالفات ، لهذا انتهى راي الجمعيسة العموميسة التسسم الاسستشارى الى أن مجسالس التساديب الابتدائية والمالية التي انشاها القانون رقيم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ هى المختصة دون سواها بمصاكم موظمني المصاكم والنيابات عـن المخالفات الماليد التي يرتكونها .

(هنوی ۳٤٧ ــ نی ۳۰/۱/۲۵۲)

قاعسدة رقسم (٣٢١)

: 12-41-

القسرار المسائد وسن مجلس التساديب في أمسر ممسسا تمسلك جمساعة كبسار العلمساء وحسدها ولايسة المسكم أنيسه ساعتبساره مجرد فمسل مادى عسديم الالسر فانسونا .

مِلْفُص الحكم :

اذا أصدر مجلس تساديب الموظفين قسراره في محاكمت عالم بن علمساء الأرهس للعمل نسب البه ، همو في حتيتت وجموه ومها تبسك جمسا تبسك جمسامة كسل العلمساء وحدها ولاية العكم نيسه ، كان تسراره عديم الاتسر تانسونا ، لأن هدذا الميب المذى اغتسور القسرار لا يجمعله مشموبا بهجمرد عيب عمدى مسن عيموب عدم الاختصاص بمنا يعيب ويجمعله تسابلا اللاغماء مح اعتباره تأثما تأنسونا الى أن يقضى بالفسائة ، بمل همو عيب ينهض الى حسد اغتصصاب المسلطة المذى ينسزل بالقسرار الى جعمله موسود غصل مسادى عديم الاثر تانسونا مسادي الاثمار تانسونا م

(طعن ٣٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١/١٥٥١ }

قاعسدة رقسم (٣٢٢)

البــــدا :

الاختصاص بتاديب العابلين بالجابعة المتدبين للمسل

باتمساد الطسلاب عسن المخالفسات التي يرتكونهسا في عملهسم بالاتمساد. - معقسود لمسطلات التساديب بالعامسة دون الاتمساد .

بلغص العكم :

ان العاساءن بسن المساملين بالجامسة ويشسغل احسدي الدرجات - بميزانيتها ، وهـ و بهـ ذه الثمابة يخضه في تأديبه الحمهام القساتون رقسم ١١٧ ليسينة ١٩٥٨ باعسادة تنظيهم النيسامة الإدارسية والمحاكمات التأديبية فيها لم يرد له نص خاص في القانون رقم ١٨٤ لسينة ١٩٥٨ شيأن تنظيم الجامعيات ، ولما كانت المخالفيات التي ارتكبها المنكور في اتصاد طلاب الجامعة بوصفه مندوب المسرف به تكشيف عسن عسدم نزاهشه وامانشه سعسلي ما سسياتي سانه _ وكان من شان هذا السلوك ان نعكس عملي سلوكه المسام في مجسال عبسله بالجامعة مسن حيث الاحسلال بكرامتهسسا ومقتضياتها عملي وجمه يفقده الثقهة والاعتبار ، قان هدا السلوك يشكل مخالفة تاديبية تبرر الجامعة النظر في أمره تاديبيا . ولا بنيال من ذلك ما نصب عليه اللائمية الإدارية والمالية لاتحاد الطلاب سيالفة الذكر في المادة ٧٢ منها من أن « تمسرض المفالفسات المليسة والاداريسة عسلى مجساس الاتحساد للبت فيهسا » وما نصت عليمه الماة ٧٥ من أن « بيساشر المسكتب التنفيذي للاتحساد العمام او اتصاد الجامعة والمعاهد العالية سمطة توقيسع المتبويات . أو الجرزاء عملي الجهاز الوظيفي الاتحساد بعد أجراء التحقيق اللازم بنساء على طلب رئيس الاتصاد . « فلك أن شرط سلب اختصاص الحامعة في تاديب العاملين بها وفقا لأحكام القانون على ما سبق بيانه ، وتضويل هذا الاختصاص الى سملطات اتحماد الطلاب بالنسعة لما يرتكب هدؤلاء العممالين.

في عبلهم بالاتحساد : أن يكون همذا الاختمساص شهد خسول لاتحاد الطللاب بقاتون وأن تمطك مسلطف الاتصاد توقيسع جسزاءات من جنس الجرزاءات التي تملك الجامعة توقيعها عملي العمايلين مهما وتتناسب مع ما يرتكبونه من ذنب . واذ خول اتصاد الطلاب مسلطة معاقبة الجهساز الوظيفي به بمجسرد قسرار وزاري ليس مسن شائه أن يضالف القانون أو يعدله ، وكان هذا القرار وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٣ لسفة ١٩٦٨ سالف المذكر لم ينطويا عسلي بيسان الجسزاءات الواجب تطبيقها ولا حسدود هسذه السسلطات التاديبيسة ، مان سططة الاتحاد في توقيع الجهزاءات بالنميسية للعساءاين به المنتحبين من الجامعة شكن الطباعن لا يمسكن أن تهتم الا الى ما يبس المسلاقة التي تربسط الاتحساد بهسؤلاء المسابلين ، دون التطرق الى ما يمس الرابطة الوظيفية بينهم وبسين الجامعسة والمتسوق المنبنة عنهسا ، والتي يظلل الاختمال بالنسجة لهما من حق سلطات التاديب في الجامعة دون سواها ، ومن تسم غلا مسوغ القسول بسأن مسلطة الاتحساد في هدذا الفسسان تجب سلطة الجامعية غي تساديب العساماين بهيا والاكسان مؤدي نلسك أن تحسرم التجامعية مسن مستاملة العساملين بهسا تأديبها مهمسا كاتت درجية جسيامة خروجهم عملي مقتضيات وظائفهم و

(ضعن ٧ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ٢/٦/٦٧٣)

قاعسدة رقسم (٣٢٣)

البــــا:

مجدً من الله المسلمان من قدير اعضاء هيأة التدريس بجامعة القدايسة التدريس التاديبيسة

(م ۲۲ - ج ۱۹)

المسالة الهيه تتصدد عنساصرها في قسرار الاهسالة بنجباوز ووطس التسلابي لصدود الاهسالة المساورة وسن نائب رئيس جليعسة القساطرة وقفساله عسلى الطساعتين ومن غسير المصالين الهيه ولم يسوجه الهها اي انهسام خسلال مسراهل التساديب ب خسروج مجساس التساديب عن حسدود ولايتسه المصددة التطسال في قسرار الاهسالة واخسلاله بحسق جسوهري هيو كفسالة الدفساع لمسام جهسات التساديب الاسسر السذي يتبنى عليسه ان يصسيح قسراره في شسقه السدى تفي بتحديس الطاعنين تششى قيسة المجسرة في عهدة المتهم بالطسلا وعسديم الاشر و

ملخص المكم :

التساديب شسان بستى التسهود والسنين أدلوا بشسهانتهم اسلم المجلس المسنكور ، وسن حيث أن مجسلس التساديب وبعد أن أنتسسهى عن حيث متراره الى أن المسئولية السكايلة من تبيسة ما عقسد مسن عهدة العسايل ، ، ، ، ، ، نقسع عسلى عاقسه فقد نسب الى الطساعتين أهمالهما عن التبلسغ عن المجسز السنى هسسو بعهدة المسايل الحساب الى التسايل الحساب الى التسايل المحسن المدالة تعميلهما عم التهم بقيسة المجسز بالتساوى ،

ومسن حيث انسه متى كان ما مسلف وكان مجسلس التسساديب المنكور قد انعقدت لمنه ولايسة القصمل نصبو الدمسوى التاديبيسة المصالة اليسه والتي تنصدد عنساصرها بمسما عي ذلسك شمسخص المحال الى التاديب بملى مقتضى قرار الاحسالة وكسان مسن الأصول المسلم بهاغى نطاق التاديب كلسالة الدغاع أسام جهسسة التاديب غان تجساوز مجساس التاديب المنكور لحسدود أمسر الاهالة المسادر من ثالب رئيس جامعة القساهرة وتضمائه عملي الطساعتين وهما غسير محسالين اليسه واسم يوجسه اليهمسا أى أتهام خسلال مراحل التهاديب سدءا من التحقيق حتى محدور قسرار مجالس التساديب الملمسون فيسه 6 قان مجسلس التسابيب يسكون والحسال كمذلك قسد غسرج مسن حسدود ولايتسه المحسدة النطساق مي قسوار الاحسسالة وأغمل بحدى جوهرى همو كفسلة النفساع المسلم جهسات التساديب الأمسر السذى ينبني عليسه أن يصبح القسرار المطعسون فيسسه عي شعة العدي تفي بتحبيسل الطعاعنين بشلثي تيمسة العجسز في عهدة المتهسم بالهسلا وعسعيم الاتسر ويتعسين لأجسل ذلسك القخمساء بالغسائه نى هــذا الشـــق المطعمون نيسه والسزام الجهة الادارية المصرونات .

(طعن ٣١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١٩٩١)

قاعسدة رقسم (٣٧٤)

: المسسدا

نص القسانون رقسم ١٥٦ لسسنة ١٩٦٢ في شسان بعض الأهسكام الخاصسة بالهيلسة المسابة ابنساء المستد المسالي عسساي تخسسويل مصلس ادارة الهيئسة وضبع اللبوائح الغامسة بالوظفيين والمهال التى تنظهم قسواعد تعيينههم وترقياتههم ونقلههم وتحسديد مرتباتههم واجسورهم ووكافاتههم وتأديبههم وسسائر شسئونهم الاجتماعيسة والإدارية دون التقيد بالقسوانين واللوائسج الممسول بهسسا في المسكومة والمؤسسسات المسابة والهيئسات المسابة سمسدور قرار وزير الكهرباء والسند المسالي رقيم ١٠ لسنة ١٩٦٨ باستدار لالمية التحقيق والتساديب والجسزاءات للمسابلين بالهيئسة المسلبة لينساء البسد المالي - نص المادة ١٤ منه عملي ان تتمولي المسكية التلاييية المختصة معاكسة المساماين مسن الدرجسة الثانيسة غمسا غوقهسا لها المساملون من الدرجسة الثالثسة غما دونهسا فتسكون محكمتهسم المسام مجسساس تساديب ــ نظام التساديب وقد صدر بناء على قاتون خاص بالهشة المسابة لبنساء السد المسالي يبسقي ناقسذ المفعسول حتى بمسد صدفور القدانون رقدم ٤٧ أسسنة ١٩٧٢ بشدسان مجسلس السدولة ... الاصسل المقسرر هسو ان القسانون المسام لا يلسفي القانون المساص .. لم يشر القسالون رقسم ٧٤ لمسنة ١٩٧٢ الى الفساء صريح أنظهم التساديب المقسررة يقسوانين خاصسة فتبسقي سسارية نافساة حتى بعسد المهسل بهسذا القسانون سا نتيجسة ذلك : الاختصساس في تساديب المساءلين بهيئسة بنساء المسك المسالي مسن العرجسة الثالثسة عمسا دونها منسوطا بمجلس التساديب التسكل في هنظ التسسان ولا ينعقد الاختصاص في تسانهم المحكمة التلديبية ابتسداء باختصاصها ينظسر الطعمن في القسرار الادارى النهائي السذى ينتهى اليه مجلس التسلديب وجهلة التظلم والتعقيب الادارية ليس مسن شسلة ان يجعل لها الاختصاص المبتدئ في نظر تاديبهم وانها هدو من شسان مجلس التساديب الدذى يعلل الخطسوة الأولى اساسا غسمن سلسلة اجسرادات تساديب هدؤلاء المساجلين ،

ملخص الحكم :

وسن حيث ان القسانون رقسم ١٥٦ المسنة ١٩٦٢ في شسان بعض الإحسالي تسد خسول سبقتضى المسادة الثانيسة منسه سمجلس ادارة الهيئة وخسسع اللوائح الخامسة بالموظفسين والمبسال التي تنظيم قسوا مد تميينهم وترقياتهم وتقلهم ومحلكاتهم وتأديبهم وسيائر شسئونهم الإجباعيسة والادارية وفلك دون التقيد بالقاوانين واللوائح المهسول بهسا في الحسومة والمؤمسسات المسلمة والهيئسات المسامة وان تمتيد هذه اللوائح من وزير السيد المسالي ، وقضت المسادة بان يسلمي كان تميينه من يتمسارض واحسان القالسة بان يسلمي كان نمن يتمسارض واحسان القالسة والهيئسات المسامة والأنسان القالسة بان يسلمي كان نمن يتمسارض واحسان هيذه الليانية بان يسلمي كان نمن يتمسارض واحسان هيذا القسانون واللالنسة بسان يسلمي كان نمن يتمسارض واحسان هيذا القسانون و

وسن حيث اتسه قسد مسدر سنفساذا الهدا القسانون سالقرار رئس ۱۹ السسنة ۱۹۲۸ سن وزهر الكهرباء والسسد العسالي باصدار لائمسة التعلقية والتساديب والجسزاءات المساملين بالهيئسة العامة لبناء السسد العسالي وقسد نصت المسادة ١٤ منسه عساي أن « تتسولي المكهنة التلاييية المختصسة محاكمسة العساملين مسن الدرجة الثانيسة غيسا فوقها اما العساملون مسن الدرجة الثالثسة غيا دونها فتسكون

بحاكتهم امام مجلس تساديب يشسكل بقسرار من رئيس مجلس ادارة الهيئسة من النسين مسن كبسار العسامان بالهيئسة لا تقسل درجتهما عسن الثانيسة واحد اعضاء الادارة القانونيسة ويسراس المجلس اعسلى الأعنساء درجسة شم الخدمهم شم الكبسرهم سسنا حسب الاحسوال ، واوردت المسواد التاليسة بعض الاحكام المتعلقة بحسدود اختصاص مجلس التاديب واجراءات اتسامة الدعسوى التاديبيسة وبباشرتها مجلس وتسراراته ، وتضت المسادة المجلس وتسراراته ، وتضت المسادة رئيس مجلس الادارة خسلال مستين يوما مسن تاريسخ المسلم بالقسرار ويسكون له تغليسة المها المسالة ويسكون له تغليسة المسلم بالقسرار

ومسن حيث أقسه يبدين ممسا سسلف هسرمس الشسرع عسلي أن - يغمن العناءلين في الهيئنة العنامة لبنناء المند العنالي بـ تقصيرا للاعتبارات التي احساطت تنفيد المشروع سابتنظيهم خساس لحياتهه الوظيفية ومن بينها كيفية تاديبهم والجهات التي نساط بها توتيع الجسزاءات التاديبية ، ومساغ مي هذا الخمسوص طسريق التساديب ملى وضع نظام محرق ميه بين المسلماين من الدرجة الثانية الما الموقها المجمل الاختصاص في تلايبهم منسوطا بالمحمسة التاديبية المختصبة وامامن هم في الدرجة الثالثة فما دونها فقد عهد الى مجاس تاديب يشكل بقرار من رئيس مجاس ادارة الهيئة على الوجه الدي سكف ، وبهذه المسابة غان هذا النظام بهن التاديب وقد مصدر بنداء عملي قمانون خماص بالهيثمة المساهة لنكاء النب المنالي يبنقي قائهنا نافيذ المفيول حتى بعيد مبدور التانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشمان مجملس المدولة المذي جعل. الولاية في تاديب الماماين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة للمحاكم التاديبية ذلك أن الأمسل المقسرر هسو أن القسانون المسام لا يلسفي القسانون الخساس واذ لم يشر القسانون رقسم ٤٧ لسمة ١٩٧٢ الشسار

البيعه الى الفساء صريح لنظهم التساديب القسررة بقسوانين خامسسة ماتها تبعى سمارية مالسدة حتى بعد العبسل بهدا القسائون . ومبين شيم فسأن ولايسة تسأديب العساءلين مسن الدرجسة الثالثسة فهسا دونها بهيئسة بناء السبد العسالي - شسان الطساعنين - تعكون قيد نبطت قبائونا بمجلس التباديب الشبكل عبلي الوهيه سيساله البيسان ، وأذا كانت قسرارات هذا المجلس لا تعبد بمثبابة الأحكام التي تمدرها المحاكم التاديبيك بدسبان أن تدراراته ليست نهائية وانسا يجبوز التظملم منهما للمسلطة الرئاسية مهسلة هي رئيس حداس الإدارة الذي يهلك مسلمة التعقيب عليها على الوحمه الذي نمسلته المسادة ١٩ مسن القسرار الوزاري رقسم ١٠ اسسنة ١٩٦٨ آتف الذكر ، قان مجالس التاديب يستى خطوة من خطوات تأديب هده الطائفية بن العمايلين وهي خطوة شكلية ضمن علقمة بتمسلة تتعيلة , بالإسطوب الاحراثي المرسوم لتأديبهم لا ينبغي الحيد عنها أو اغفالهما ، ويبعقى عملى ذلك الاختصاص في تأديب المساملين بسئية بنياء البيد المبالي بن الدرجية الثالثية فهما دونها بنوطة بحسلس التاديب المسار اليه في المادة ١٤ من القسرار الوزاري المنكور ولا ينعقد الاختصاص في شانهم للمحكسة التاديبية ابتداء ذالك لأن اختصامها بنظر الطعين في القيرار الاداري النهيائي ألذي قد ينتهى اليه مجلس التاديب وجهة التظلم والتعقيب الاداريسة ليس من شائه أن يجمل لها الاختمام البتدأ في نظر تأديبهم وانها هو من شان مصلس التاديب الذي يمثل الخطوة الأولى اسمساسا شمهن سماسلة أجمراءات تأديب همؤلاء المسلملين .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف فان الحكم المطعدون فيسه اذ تفنى أبد داء بتاديب عاسلين بالهيشة العسامة لبناء السد العسامي من الدرجة الثائشة فيسا دونهسا يسكون قسد خسالف مسحيح حسكم القسادون ويتسعين الصحورة والمسائلة .

وسن حيث أن ما تقفى بسه المسادة 11 مسن قسانون الراقعسات المنسبة والتجسارية من وجسوب احسالة الدعسوى الى المحكسة المختصة عنب الحسكم بعسدم الاختصساص غانه لجسا كسان حسكم هسذا النص لا يسرى الا بسين المحسكم التضائيسة ، وكان مجسلس تساديب العالمين بالهيئسة العسامة لبنساء السحد العسالى ليس بمحكسه عسلى ما مسلف بيسانه غانه لا يسكون ثمسة مجسال لاعمسال حسكم هسدذا النص على المسالة الماليسلة الماليسلة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين العكم بقبسول الطهد ثرب المسكم بقبسول الطهد ثرب المسكلا وفي موضوعه بالفساء الحسكم المطعمون فيسه والجهة الادارية وشسائها عن أمسر تاديبهم الطاعنين باعتبار أن أمسر تأديبهم التداء منسوط بها دون المحكسة الثاديبية و

(طعن ۲۵ اسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۲۶/۱/۱۸۸۱)

همل نصود الى نظمام مجمالس التماديب ؟ :

طبقا للقدواعد التي كان معسولا بها أول الأهسر ، قان تأديب المساطنين كان من اختصاص المساطة الادارية بالنمبة للعقوبات البسيطة نمسبيا ، في حين تختص مجالس التساديب الخالفسسة بتوقيع العقربات الأشد وهي التي كانت تجاوز الخصاص من المرتب ، وتشكل من مناصر ادارية وتضائية مع غلبة المنامس الادارية ، وتطبق اجسراءات مشاعة بالمسجفة القضائية حيث تنظوى عالى بعض غسماتات الاجراءات القضائية وان كانت لا ترقي الى درتبة هذه الاجراءات ، ويطلك كان المشاعع بالضد بجسانب النظام الاداري بالنظام شاعبه القضائية .

واستور هدذا وضع قدرة عي ظلل العبل بالقداون رقع 11. لسنة 1901 بنظام ووظافي الدولة حيث اختصات المسلطة 190 بنظام موظافي الدولة حيث اختصات المسلطة الادارية بنوقياء العقاليات التلاييات البساس التأدييات التي يضلب عي تشاكيلها العنصار الاداري بنوقياء غير ذلك من العقاليات ، وهذه المسالس طبقا للمسادة ٨ وما بعدها من القالية المناون المبذكور هي : مجالين التأديب الأعالى ، ويختص بساطة الموظئين من درجاة وكيال وزارة مصاعد عما غوقها ، ومجالس القالية الى درجاة صدير عام ، ومجالس القالية الى درجاة الدين عام ، ومجالس القالية المسادى ، ويختص بمحاكمة الموظئين المسادى ،

وفي مسبيل القضاء على العيدوب التي شابت نظام التأديب ، وفي مديبة التصدد مجالس التاديب وما اثاره من تعتيدات وبطء في الإجراءات وتتخذاك ، مسدر بناريخ 11 من أغسطس ١٩٥٨ المساؤن رقم ١١٧ السنة ١٩٥٨ ، باعادة نظيم النبابة الاداريسة والمحاكسات التأديبية ، ونص في المادة الظيمة على أن يختص بمحاكسة اللهينين المعينين عملي وظائف دائية عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبة . ويضاف دائية عن المخالفات مسائل حسب نرجة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية ، وعلى حسب نسوع المخالف أن وما الأولة ، والعنمسر من القائدية ، والعنمسر المنافقة ، وما النبائية والادارية ، والعنمسر التوليد ، والمنمسر من القائدين ، يختص رئيس مجلس الدولة ، وطبقا للمسادة ١١ التأديبية ورئيس مجلس الدولة ، وطبقا للمسادة ١١ التأديبية ورئيس مجلس الدولة بنمين صدد المساكم التأديبية الادارية توقيد عقوبتي الاندار والخصم من المساكم التأديبية المادارية توقيد عقوبتي الاندار والخصم من المسرك ،

عسلي الله بالنسبة ليعض طرائف المساءان بالمدولة مسن تنظم

وظائفه م تسوانين خامسة ، غان مساطنهم التاديبيسة ظلمات مسسن اختصاص مجالس التساديب المنصوص عليها على التوانين المذكورة . ما مال المسال المسلم واعتساء هيئسة التسديس بالجامعات ،

وبالنسببة المساغلى بعض الوظائف الخاصسة التى تتطلب بحضية السامية قدوا كبيرا من الانضباط والنظاسام بالنسببة لنسرها على غسره على غسره على غسره طبيعة واجباتها ، عان التساديب بسن اختصساص مجلس التسديب بالنسبة لبساتي المقسوبات ، وسن اختصساص مجلس التساديب بالنسبة لبساتي المقسوبات ، مشال ذلك وظائف الشرطة (القسانون رقم ١٠٦ لسسنة ١٩٧١ عي شسان هيئسة الشرطسة) والقوات المسلحة (القسانون ٢٣٧ لسسنة ١٩٥٩ عي شسان شروط الخسجهة والترتيبة لفسياط القسوات المسلحة) .

ويسطك على مسلطة التاديب في ظلم هذا الوضيع منسوطة. بالسلطة الرئامسية الادارية المختمسة في بعض العالات وبالمساكم التاديبية بالنسسية للعساملين في السنولة بمسئة عسامة ، بالإخسافة الى مجسالس التاديب المنصوص عليها في بعض القسوانين الخامسة. لعلب الذا بعناسة .

ولسكل من هدة الجهسات اختمساهات محسدة عسلى الوجسه المسين بالقسوانين . وهدذا هدو الوضيع الحسلى في ظبل العبسل بتسوانين التسوظف بسين القساتون رقسم ٢٦ لمسنة ١٩٦٤ . وحين شم مائه فيها عبدا بعض الانظيمة الخاصية بالقسادية المهلسلة في مجالس الداديب لبعض الطبوائف ، فانه منسذ تاريسخ العبسل بالقسادن رقسم. ١١٧ لسمنة المهلسل اللسورة المعرى يأضد بالغظامين الاداري والتفسيقي في التاديب في آن واحدد بعسد يأضد بالغظامين الاداري والتفسيقي في التاديب في آن واحدد بعسد

ان تأن يسبر على الجمع بين النظامين الادارى (الرئاسى) وشبه التضبائى « د . اجمه دوسى المرجع السباق بمحد رشوان احيد وابراهيم عبداس بنصور بالإجراءات التادييسة للمسالمين الانيين بلاحكومه والقطاع المسام 1917 بسر 1977 والدكتسور عبد الفتاح حسن المسلطة المنتصف في التشريع المسالمين المستنين في التشريع المسرن والتشريم المسرى بمجلة المسلوم الادارية بالسبنة السبنة السبنة بالسبنة بالمسرعة بالمسرعة المسرعة المسرعة

وسن مراجعة تعسوص القاتون رقام ۱۱۷ اسسنة ۱۹۰۸ والانحة الداخلية للنيسابة الادارية والمصاكم التلابيسة يتفسح وجود مسلات وروابط قسوية بسين المصاكم التلابيسة التى تعبسر الجهة التفسائية المفتصة بالتسلاب، وبين مجالس السنولة باعتباره جهة المنساء الادارى اذ يتسم تشسكيل هذه المصاكم من اعضاء اغلبهم من مجالس السنولة ، ويتسوني رئيس الجالس تعسيين عسدد هذه المحاكم ومقدرها وعدد جلسانها وأيام وساعات انقادها ، كيا يظمن في اهسكلها امام المحكمة الادارية العابسا بمجلس السنولة . إلاارية العابسا بمجلس السنولة . إلى و ٢٤ و ٢٤ و ٢٣ من القسانون والمهواد ٢٩ و ٢١ .

ورغسم هسدة الروابط الوثيقسة بسين الجهتسين ، غان المسسلكم التاديبيسة لم تعتبسر جسزها من القسسم القضسائي بجلس السدولة ، أذ أن المسلمة 1901 بشسان. أذ أن المسلمة 1901 بشسان. مجلس الدولة وهسو قانسون مسادر بعسد العمل بالقسانون رقم 111 السسنة 1908 المسلمة ، وهس التحسين المهات التي يسؤلف منها القسام القضائي على مسبيل المصسر وهي المحكسة الادارية العليسا ومحكسة التضاء الاداري والمسلكم الادارية وهيشة مصوضي الدولة ، ومن نكر للمساكم التاديبية ، مها يستنبح القسول باعتبار المسلكم.

التأديبية في ظلل العمل بقانون مجلس الدولة المذكور جهة مصابة المسادي ومجلس الدولة (مصابقة مسابقة مسابقة المسادي ومجلس الدولة (الدكتور احبد كمال أبو المجد للمائة القضاء على المسلل الادارة للمسابقة التصاء على المسلل الادارة للمسابقة التصاء على المسلل الادارة للمسابقة التصاء على المسلل الادارة للمسابقة المسابقة المساب

وفي تقدير نظام التساديب المعرى ، بعدد انتساء المحاكم التعييدة في ظال القسانون رقام ١١٧ اسانة ١٩٥٨ وحتى ها المحاكم المحردة من مراحال تطاوره ، رأى معظام الفقهاء اناه في حاجاة الى تطاوري يحتق مصاحة العابل والمرفق على الساواء . ويسراعاة أن تشاكل المحاكم التأديبية يقالب عليه المنسسر القسائي لا الإدارى ، ويتحصل هاذا المنسر الأشارية في اعضاء من الجهازين المركزيين للنظيم والادارة والمحاسبات دون غام من عضاء الجهازية المحالة التي يقبعها العالم ، ومن سم غالم المسائل . وباخلك ، في المسائل . وباخلك .

فهنساك من يسرى أن النظسام التساديي المسلام يكون بتوقيع المجرزاء بمعسرفة هيئة ادارية عسلى غسرار مجملس التساديب مسن درجة واحدة يفلب عسلى تشكيله الطابع الادارى مسع تطعيمه يلامنصسر التفسياتي لكمسالة مسالية تطبيعي التسانون ، وأن يسكون نظسر الطمس في مسرارات متسل هدذه الهيئية او المجملس مسن اختصاص جهية ففسائية خالصة وعملى درجتين مسواء اكمانت جهية قفسائية مستقلة بالتساديب ام انها هي ذاتها جهية التفساء جهية قفسائية مستقلة الرائي ، عان نظسام مجملس التساديب الدارى ، وعملي مقتضي هسذا الرائي ، عان نظسام مجملس التساديب الدارة وزيادة الإنتاج (الدكتور مع متنسيات الوظيفية العسامة ومعاليسة الادارة وزيادة الانتاج (الدكتور محمد عصد عصد و منسائيل القاليدية والدارى ما ١٩٦٥ عن ١٩٨٨ على مطلبان الطهاوي مساديء القسارة ومدايط التسادي عن نظسان الوظيفة

العسامة ... مجسلة العسلوم الادارية المسسقة الخلميسية العسدد الأولى. صري ؟) .

وقد اتجه عربق آخر الى تأبيد نظام المصاكم التاديبية بحانب النظام الرئاسي عي حدوده المرسوبة ، مسع ما تضامنه نظام هده المصاكم في الفترة المشار اليبا من تغليب العنصر التفائي على الاداري وتوفير ضسمائلت ورعاية أكثر للصالمين ، متجهين بذلك. نصو ترجيح محكرة الفسمان ، باعبار أن التاكيب في حقيقت خصوبة تضائية بين الموظف والادارة ، وهي وأن لم تحكن خصوبة شخصية ، مانها خصوبة عسلي كيل حال يتطلب حسسمها توفي الخيائات الكاليبة (الدكتور محمد جسودت الملط - المرجع السابق.

واتجه غريق ثالث الى تأبيد تغليب المغصر التفسسائي في نشكيل المحاكم التاديبية ، ونادوا بجمل التشكيل كلية من عناصر منسائية حتى تصبح تفساء تاديبيا بالمعنى الغنى ، وتتوافر لها كل الفسائلة ، كمنسوصا وانه لا توجد حاجة لاثبراك المنساصر الادارية في التشكيل نظرا لاكتساب المنساصر القفسائية التي تعسل في مجال التاديب الخبرة الكافية (محبد رشدوان اهمد وابراهيم عباس منصور حالمجع المسابق ص ١٤٤) ،

وتبشيب اسم هذا الاتجاه ، صدر بالفصل دسستور 11.

سبتبر 1941 وتضينا في المنادة 197 وتبه اختصاص وجانس.
الدولة بالفصل في الدعاوي التلايية ، وجا يفيد تولي وجانس المفتاء الاداري ولاية التاليب بصفة عالمة وحا يتطلب ذلك حن اعادة دسكل المحاكم التاديية ، التي اصبحت جزءا منه ، من عصاصر تفات تية خالصة واستبعاد أي عنصر اداري وفها وتنفيذا المذلك صدر التانون رتاح 8 است 1971 بشان مجلس

التسم القضائي بالجالس ، وأوضحت الواد ٧ ١٩ ٢ و من أحاكم القدسم القضائين بالجالس ، وأوضحت الواد ٧ ١٩ ٩ و من القانون تشكل وبقار المحاكم التلابيبة وجهة الادعاء المها ، كوسا بينت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها اختصاص ها كوسا ونظامت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها اختصاص ها وطبقا المحاكم الأولى من قانون الاصدار فقد الفيت جميع الأحكام المخالفة التانون الاصدار أقد الفيت جميع الأحكام المخالفة في مصر أصبحت محصورة في المحاكم التانيبية عالى اختالات الوامها التي تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن المؤامها التي تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن

وطبتا للقانون رقام ٧٧ لسنة ١٩٧٧ يكون اعضاء المعاكم التاديبية من درجة نائب على الاتسال على حسب الأحسوال ٤ ويصدر بالتضاكم سرر من رئيس مجلس السولة و وتقاكون حدة المصاكم من المصاكم التاديبية للمالمين من مستوى الادارة المسالمين من المستويات الأخرى ومن يصادلهم و والحساكم التاديبية لعساملين من المستكندرية ويجوز بخدرى ومن يصادلهم و ومترها التاعامية والاستكندرية ويجوز بحساكم تأديبية في المتابقات الاخرى و وبالفصل انشات عن مسنة ١٩٧٣ محاكم تأديبية في محافظات الغريسة والمتهاية والسيوط عبلي التسويل والتعلية والسيوط بحيث يكون مقسرها طنطا

وشد شار الجدل بالنسسية لدرجة المحساكم التاديبيسة ويستواها بسين محساكم مجسلس السحولة ، واتجه راى الى القسول بسأن المحساكم التاديبيسة على اختسالات انواعها تعتبس حن درجسه ويستوى المحساكم الادارية بصحفة عسامة بالنظسر الى طبيعسة تشتيل معظمها وهى التى تعتمل بقداديب العساملين من غسير مسستوى الادارة المعليات ويسن يعسادلهم حيث يراسسها مستقمل مساعد على الإنسال ويا عسال المقسلة المحسائل تشكيل المحسائم الادارية ، هدا لمغسلا عن ان المسادة الثلاثة بسن القسانون

قسد أوردت المحساكم التأديبية في التسرنيب بعسد المحساكم الادارية مها يسدل عسلي انهسا ليسست في درجسة أعسلي منهسا .

والوانسيح ان هــنين الرابين بمستندان الى معيسار شــكلى بحت هـــو تشــكيل الحكيسة ،

والراى الذي ترجحه يعتبد اسلمنا على قسوة اهكام المساكم التأييبة ومستواها بالنسبة الاحكام حكية التفساء الادارى . وصلى فلك غان المساكم التأديبية في جبلتها تعتبر من مستوى ودرجة محكهة التفساء الادارى حيث أن احسكامها يطعمن فيها المسام المحكة الادارة الطيا كما هدو الثان بالنسبة الأحكام محكهة التفساء الادارى على خلاف المساكم الادارية التي يطعمن في احكامها اسلم المحكة الاخيرة . يضاف الى فلك حجبة المداكم التأديبة وهي الخاصة بالمساكم الناديبة وهي الخاصة بالمساكم الدارة العليا الحكة المساكم التأديبة وهي الخاصة بالمساكين عن مستوى الادارة العليا الحكة المستشاكيم يتم من شلالة مستشاكين كيا هدو الحال بالنسبة المحكة الافتياء الادارى ؛ فضلا عن أن العبل جسرى على أن العبل جسرى على أن المسلم جسرى على أن

هــذا وورود المحــكم النابييــة في نص القــانون بعـــد ذكــر المحــكم الادارية فمــرده الى انهــا جهــة القضــاء التــاديين المتبــزة

عن غسيرها من بلقى جهسات القضساء الادارى التى بجهعهسسا مجسلس المسدولة . (د. أحسد موسى — هامش من ٣٥ من مثالتسه المشار اليهساء عن دعساوى الادارة أمسام القضساء الادارى) .

و محسلا من مسيادة النظام القضائي في التاديب على النصو السائلة الإدارية يظلل لها الاختصاص في الساف الإدارية يظلل لها الاختصاص في توقيع بعض العضوبات التلاييبة البسيطة وثبل الاسذار والخصيم من المسرب بالنسبة لشساغلي الوظائف من الفئات المسفيرة نسبيا ، كما تختص مجالس التاديب المختلفة بتسائيب بعض طبوانف خامسة حسن الموظفين أو عسيرهم من رجال النقابات المنيسة على الوجه المقرر في القرائين الخامسة بها ،

ويسرى المستشار أحمد موسى في مقالت « دعساوى الادارة المسام القفساء الادارى » أن التاديب أذ يستهدف توقيع المجزاء الملائم بمسفة فسورية في فسوء ظسروف العصل الادارى أو المهنى وملابساته ، فقه يسلزم لتحقيق فعاليته أن ينبعه مسن ذات المسوقة المتصل بنفساط الموظف أو العفسو وداخسل العجز المحالف فسور وأن يتم بالسرعة الكافية بعيث يلحق البيزاء المحالف فسور وسوع المخالف مسور وسوع المخالف مسور التعليق هذه الفساء والنظام الادارى باننسبة للجسزاءات البسيطة ، بع سيادة النظام الادارى باننسبة للجسزاءات من المجزاءات وبالنسبة كذلك لبعض الطسوائف التي تسؤدي عملهسا ورجسال القضاء واسسائذة الجامعات ، ورجد ل النتابات المهنية ، بحيث تتسولي تأديبهم لجان أو مجالس يشسرك فيها عنسامر ورجسال المتوانية تكسل ببدأ المواقية تنسائي تكسل ببدأ المواقية تنسائي تكسل ببدأ المواقية تنسائية تكسل ببدأ المواجهة في الإجراءات ، وسسلامةا ، ومؤدى ذلك مسدور قدرارات ادارية تلابيت مسواء من الجهات الادارية تلابيت مسواء من الجهات الادارية تلابيت مسواء من الجهات الادارية تلابيت

الرئاسية أو مسن اللجسان أو المجساس التاديبية يسكن المعسن عيها عملى السدواء أهسام القضاء الادارى المؤتمن بسرتابة المشروعيسة وحذا النظام يكلسل فسكرة الفسمان من ناحيسة ويحتسق من ناحيسة الخسرى غماليسة المجسزاء التسلديني ، ويبعد القضاء الادارى حسن الانسسان بمسسئال بمسسئل بمسسئل بمدرجة الاولى على مسميم العمسسان الادارى بحيث يتفسرغ لمهتسه الاسساسية وهي رتسانة المشروعيسة الادارة عشد عرضسها عليه بعدد مسدورها الادارة تعلقت بقسراات تلايبيسة أو بفسيرها من القسرارات والتصرفات مسدورة المقسرة تعلقت بقسراات تلايبيسة أو بفسيرها من القسرارات والتصرفات مسدورة

القصل الحادى عشر ــ بيادىء بتنومة فى التابيب القرع الأول ــ بعيسطل بيغاللينية

اللزع الأتى ـــالمثام عاشة بالطائيب كن سؤريًا

القصسل المسادي عشسر مبساديء متنسوعة في التساديب

> الفـــرع الأول مســاقل مختلفـــة

قامسدة رقسم (۳۲۵)

البــــدا:

ان القسواءد الفاصلة بالجسزادات التاليبيسة السسرى بالتسمية الى المسوطانين المينسين بعقسود مؤقدة ملى كان تميينهم عسلى وظلمائف دائمسية .

ملخص الفتوى :

ان القواعد الخاصة بالجسزاءات الناديبية يسرى حكمها على. جبيسع الموظفسين المؤتنين المهنسين في وظسائف دائسة سسواء كانواه بمقسد أم بفسير عقسد ،

ولا يسؤثر عنى هسذا السراى نص البند الخسابس من متسدد الاستخدام والسدى يخسول الوزيس في حسلة سسوء السسلوك الشسديد مسلطة الفمسل التساديين بسابر نهسائي منسه لا يجسوز المعارضية عيه لائسه نص باطلل لخالفته لأحسكام تساديب المسوظفين السواردة غي الاواسر المسادرة غي ١٨٥٠ و ٢ مسن مايسو سنة ١٨٨٤ و ٢ مسن مايسو مسنة ١٨٨٤ و ٢ مسن مايسو

الإحكام أن تسكون عقدوية الفصل التساديين مسادرة يتساء عملي قدرار صن مجلس التساديب قسال الطعمن المفصوص طبقا المقدوم المقدوم المقدوم المقدوم المتسالفة السنكر .

(منوی ۱۷ ــ می ۱۹/۱/۱۵۱۱)

قاعسدة رقسم (٣٢٦)

: 12_____1

القانون رقام ١٩ أسانة ١٩٥٩ في شسان سريان اعتكام قانون القانون رقام ١٩ أسانة ١٩٥٩ في شسان سريان اعتكام قانون القيسانة الادبيانية عسلى موظافي المؤسسانة بعض والرياسات المسابة — سسلطة رئيس الجبهورية في اسسسانفاء بعض المؤسسات والهياسات من احتكامه — تفسوله مسن بسف اولى ان يسلمنيها من تطبيق بعض احتكامه — قد يسكون قدرار الاستثناء مرسات — أو ضمينيا وفي المسالة الاشارة يجب ان يحمل القدرار الاستثناء .

ملخص المكم:

انه وان كان الأمسل أن نسترى أهمام تانون النيابة الادارية والمحاكم تانون النيابة الادارية والمحاكمات التكييبة على موتلفى المؤسسات والهيئات المسلهة السنين يحمسلون على مرتبات تجاوز خيسة عشر جنيها شسهويا عمسلا بأحسكم المسواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢ ، من القاتون 11 لمسنة ١٩٥٩،

المُنْسِارِ اليسه ، الا أن الفاتسرة الثانيسة مسن المسادة الأولى من القسانون اجسارت لزئيس الجبهسورية الاسستثناء بن هسدا الحسكم ننصت عسلي ما ياتي : « محم عصدم الاخطال بصق الجهاة التي يتبعها الموظف في الرقسابة وفحص الشمكاوي والتحقيق تسرى احسكام المبواد ٣ الي 11 ، 14 ، ١٧ مسن القسانون ١١٧ لسسنة ١٩٥٨ الشسار اليسه عسلي 1 - موظمتى المؤسسسات والهيئسات العسامة ، ويجسوز بقسرار بسن رئيس الجمهورية استثناء بمض المؤسسسات والهيئسات العسامة الشمار اليهما ممن تطبيع هذا القسانون » وليس من شمك في ان رئيس الجمهورية كمسا يهطك أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات من تطبيق سائر احكام القانون عليها ، يملك ان يستثني بمض تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض أحكام القانون عليها دون البعض الاخر ، لأن من يهلك الاكتر بهلك الاقتل ، وكهنا يهمكن أن يمكون القسرار المسادر بسن رئيس الجههمسورية ماستعمال تلسك المسلطة صريحا يجدوز أن يسكون ضمسمنا لأن القسانون أسم يشكرط في القسرار أن يصدر في شكل معسين وأنهسا يجب عي هــده الحسالة ان يحبسل القسرار الدليسل القساطع عسلي ان رئيس الجبه ورية قصيد أمسال النسلطة التي خيولها له القسانون في استثناء بعض المؤسسمات من تطبيق احسكام قانسون النيساية الادارية والمحاكمات التاديبية كما لوصدر القرار بمد نفساذ القسائون رقسم ١٩ لسسينة ١٩٥٩ المسسيار اليسسه وعهسيد ببعض الاختصاصات المولة للمحكسة التاديية الي جهسة ادارية اخرى أو غير نلسك من النعسوس التي تقطيع بسأن مسد رئيس الجمهورية قد انصرف الى استثناء احدى الجهات سن تطبيسق احكام القسانون رشم ١٩ لمسنة ١٩٥٩ عليها كليا أو جزئيا .

(طعن ٩ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ٥/١١/١١/١)

قاعستة رقسم (۲۲۷.)

J. la......45

افسراد القسوة القطاميسة بمصطحة المسواني والقسائر سيعتبرون مسن المساملين المسدنيين بالسدولة ويخفسهون عي تاديبهم النظسيم المقسرة عي شسان هسؤلاء العساملين سالا يغسي مسن ذلسك خفسوعهم الاستخام كسافر المسيرطة .

وللنص التكم :

بتبع النسواعد التاتونية المنظهة الشدون المسراد المسوة النظابية بمصلحة المسوات والمساقر المسلحة المسكورة لم تكن على وم وباستقرار احكامها بسين أن المصلحة المسكورة لم تكن على يدوم من الايسام تابعة لوزارة الداخلية وانها كانت مصلحة حديث تابعة لوزارة الواصلات ثم لوزارة الداخلية وأخصرا نقلت تبعيتها لحوزارة القصل بالتعليب في المصلحة واخصرا المحموري رقم ٢٠٦٢ بهدفه المسلمة شمائي المسلمان المحموري بها يعتبرون بن بهدفه المسلمة شمائي المسلمان الأخصري بها يعتبرون بن المسلمان المنابلين المدينين بالمدولة وأذ كان مجلس الوزاء تمد ارتسائي لما للمسلمة المسلمة الم

خضع لمه أعدراد القدوة المتدار الهدا ، وقد مسجر القدانون رقم ؟؟ لسنة ١٩٥٤ عن شمان تصديد مرتبات مسف ضباط ومساكر السوليس مسؤكدا هدذا المعنى اذ نص عن المداد الخابسة منسه عسلى أن تسرى القدواعد المنصدوس عليها عن المدواد السابقة الفاصلة بتصديد مرتبات صبف ضباط وعبساكر البوليس عملى صبف الفسياط والمساكر العالمين بكادر البوليس عملى على المسادة والمساكر العالمين بكادر البوليس عمل المسادة والمساكر العالمين والمسادة والمسادة والمسادة والعالمين والمسادة والمسادة

ومسن حيث ولسا كان الأمسر كسذلك ، وكسان التسانون رقسم ٢٣٤ . لسينة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطمة والقبوانين المسطة لسه ومسن بعده التانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ بنظم هيئسة الشرطة والقدوانين المسطة لسه ومسن بعسده التسانون رقسم ٦١ لمسلمة ١٩٦٤. باسبدار تائبون هيئسة الشبرطة ، قد نص كبل منهسا في السلاة الأولى منه عملى أن الشمرطة هيشمة مدنيسة نظاميسة تابعسة لوزارة الداخلية ؛ وكانت مصطحة المواني والنسائر عملي ما سملف بيسانه غمير تابعمة لهدده الوزارة ، غمان اهمكام همذين القمانونين تمكون غيم واحسة التطبيق عسلي أفراد القيوة الغظامسة العسساءلة بمسلحة الموانى والمسائر الاما تعملق منهما بلحمكام كمادر الشرطة عبلى التقميل السابق ، وقيد ظيل الأسر كذلك الى أن مدور التسانون رئسم ١٨ لسنة ١٩٦٩ في شسأن نقسل الأمسراد العسسكريين ذوى الراتب المسالي والانسراد المساملون باحسكام كادر الشرطية العماملين بمصلحة المسواني والمنسائر والهيئسة العسمامة ليقماء الاسكندرية الى وظائف مدنية ، وفي هنذا ما يتطبع بأن كادر الشرطية وحده هيو النذي كنان مطبقنا عيلي الميراد القينوة النظاميسة بممسلحة السواني والنسائر دون سسائر احسكام تسوانين هيئة الشرطة بسا فيها نظمام التاديب .

ومنساد ما تقسدم أن انسراد التسوة النظاميسة بالمسلحة المذكورة كانسوا وما زالوا من المسامنين المسدنين بالسولة ويخضسمون في تاديهم للنظام المسررة في هذه التسوانين دون تلك المنصسوس عليهسسا في قــوانين الشرطــة ، ولا بنــال مــن ذلــك أن درجانهــم كــانت الى تــاريخ مــدور الحــكم المطــون نيــه لم تنقــل بعــد الى الجــدول المــرافق القـــةون رقــم ٢٦ المــنة ١٩٦٤ باصــدار قانــون العــابلين بالــدولة ، ذلــك أن هــذا القــانون لم يعــلق تطبيـــق احـــكامه وبخامــة تلك المتعلقــة بالتــاديم عــلى نقــل درجــات المــاملين الى الجـدول المــرافق لــه ومــع ذلــك مقــد تــم هــذا النقــل وفقـــا الاحــكام القــانون رقــم ١٨ لمــنة ١٩٦٩ مــالله الذكــر ،

﴿ طعن . ٥٥ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٤/٣/٢١٢) ١

قاعسدة رقسم (۳۲۸)

البــــــدا :

خضدوع المسزاءات التلابيسة للمسابان بالشركسة المريسة المسايد اعسالي البحسار للمصاكم التلابيسة – قانسون نظام المسابلين بالقطاع المسام رقسم ٨٤ لمسنة ١٩٧٨ يسسوى على المسراد الطاقم البحسرى من المسابلين في مسفن الشسركة •

، ملخص الحكم :

ان متطبع النزاع في الطمن الماثل ينعصر في بيسان ما اذا كان نظام الصابين بالتقساع المسلم ينطبق عملي المراد الطاتم البصرى العمليان في مسئن القسركة ام ينصسر عنهم ووجسه المستدلال القسركة المطاعنة على رايهما في هسذا الفسسان ، وأن المتدلال القسراة البحسري المسادر في مسنة ١٩٨٣ المستمل المحكام تنظيم قسئون المسراد طاقم المسئينة ، وهي نمسسوه واجبسة الابساع ، . . وأن المسرع عن تنظيم عملاقة العمسل في المسانو المسادر في المسانو في قبة في قبوانين المسانو المسانو في قبة في المسانو في قبة في المسانو في قبة في قبوانين المسانو المسانو في قبوانين المسانو في قبون المسانو في المسانو في المسانو في المسانو في المسانو في قبون المسانو في المسانو في المسانو في قبون المسانو في المسانو في

رقسم ٨٩. المسخة ١٩٥٩ السذى كان معمسولا به وقت صحور القسرار: المطاتم المسودن أديب ، والمستثنى من تطبيق احسكاله المسسود الطاتم البحسرى بمسوجه المسادة ٨٨ منسه وان طاقم العساميان بالقطساع العام وتضرها القسانون رقم ٨٤ لسمنة ١٩٧٨ لمم تسورد ما يقيد المسول عسن هسذا الاستثناء من يجعل عسلانة الفهسان عملى المسمئن خارجة. عن نطالق تطبيق تشريعسات المسابلين بالقطساع الكسالم،

وبن حيث أن البيسان التثمرينسمي لا تؤيسد الشسركة الطاعثسة عماء تسذهب اليسه ذلسك أن قاتسون العبسل ألمسوجه المسادر بالقسانون رقيم ٩١ لسينة ١٩٧٩ السذي كيان سياريا وقت مسدور القيرار المطمسون نيسه هدذا القسانون ينص في الفقسرة (ج) مسن المسادة ٨٨ فيه عملي أن يستثني من تطبيع أحسكام الفسمل الثماني من الباب الثاني فيمه 6 وهدو الخساص بفقد العمسل القدردي يستقي منسه « نسباط السنان البصرية ومهندستوها على حسدها وغسيرهم مسن يسمرى غليهم قائمون التجمارة البصرى » شم مسدر القمانون رتاح ١٥٨ لساغة ١٩٧٩ في شاأن عقاد العمال البحاري ، الذي يسري بهاوهب المادة 1 منه « عالى كال مقاد باتسزم شاسخون بمتنفساه ان يمهسل لقساء أجسر تحت ادارة أو اشسراف ريسان سسفينة تجسرية بحسرية مسن سسفن الجمهسورية العربيسة المتحسدة ، وكسفاك عسلى العقسد السذى يلتسزم به الربسان بأن يعمسل هي سنسفينة شمم. نص عملي السادة ٦ منه « تسمري عملي الممالدين كانهة الأحمالي السواردة مي القسانون المسدني والقسانون التجساري البحسري والقوانين المحتسبة بسه ، و كافسة التشريعات الخامسة بالعمسل وبالتامينات الاجتماعيسة ، وذلك بالقسدر السذى لا يتعسارهن نيسه مسسراحة أو ضيفا سع احتكام هذا التاتون والتسرارات المسارة تنفيسذا له . وورد بالمستكرة الايضساحية لهسذا التساتون «دلمنسا نحانت هنساك احسكلم مشكركة بسين عمسال البسر والبحسر ، عقسد رؤى منهسا لاعسسنادة النص ميها على التشريع الخساص بالأخيين » .

ومن حيث أن مقساد ذلك أنه وأن استستبعد تأسيون المسلم الوحد عبال البحر من احكام عقد العبل القدردي وتطبيق تاتون عقد العبال البصري أن عاد عبال البحار إلى مسورة مّاتون المبال الموحد فيها لا يتعسارهن مدع أحسكام القسانون الضماص بهمسم 4 وذالك بحسبيان أن قاتبون العمل الموحد هو من تشريعات المهل وأنه مهما يشممكل القطسام القسانوني العمام الموضموع السذي يرجمح اليه ، فيها لا يتعمارض عملى النظمام القمانوني الخماص بعمال البحر الوارد بالقدائون رقع ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ سندالها البيان ، وذليك طبقها لمسريح نص المهادة المسادسة من هذا القهانون وشيان قاندون العهل المدوحد هنا شيأن الأهسكام المستادرة الواردة بالتسانون المسدني عسن عسلاقات المهسل ونظسام الالتسزام ، الاحسكام الواردة بقسائون التجسارة البحسرى ومسن ثسم لا يقسوم على اساس سايم من القانون بالنظر للشركة الطاعنة عي تغريفها القاطع بين مجال تطبيق قانسون العمال ، وبين مجال التصارة البحسري ، او ما ورد منها في قانسون عقد العمسل البحري تطبيسق تانسون العمسل البحسري سمسواء ما ورد من أحسكامه عي تانون ويصمير التمييسز بسين مجمالي التطبيمسق تمييسزا بمسين العممسوم والخمسوص وليس نسارقا بسين مجسالين منغمسلين ومستقلين تهساما بــن مجـــالات تطبيـــق التـــوانين .

وسن حيث أن نظام المساملين بالقطاع المسام المسادر بسه القانون رقام ٨٤ لسنة ١٩٧٨ وهو القسانون السسارى عند صدور القسانون السسارى عند صدور القسار البلطمون غيب غص غي المسادة ١ منسه على أن « تسارى المسام هاذا القسانون على المساملين غي شركات انقطاع العسام وشرى أهام القانون المهام لغيما لم يسرد به نص غي هذا القسانون ولقا ولذك أن نقلام المساملين بالقطاع العسام يسارى غي اطار دائرة خاصسة غي الاطار العام المدائرة الأوسام التي يعيد عليها القانون العام للمهال عليها القسانون العام للمهال العسام وسن تنظيم عالاقات العسال العسامة وسن تنظيم العالقات عبال

البصر ، وحيث يوجد القطاع العالم ينطبق نظام العالمانين بسه في المسار تدوانين اعسال البصر بالنسسة للعسامان بالقطاع العام الهسم ،

ومسن حيث أنسه بالنظسر للسسياق التشريسعي المتستم ، فسان الشركة الطاعنية بحسباتها من شركنات القطياع المنام تخضيم لتعليم عبلاقات المبايلين بهبا لاطبار النظابين الغامسين للعباياين بالقطاع المام ولمال البدر ، وفي ظل القنواعد المامة القانون المسام للمسل ، حيث لا توجد احسكام خامسة ، والحسال أن النظام التاديبي الوارد بنظام الماملين بالقطاع العدام ، لهم يتضمن فانسون عتد المهل البصرى تنظيها يمارضه أو احكاها تجانيسه فضلا عن أن المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحري التي قضت منطبلان كبل شرطفي عقبد العبسل يخسالف احسكام هبذا القبانون قد استنت من البطائن الشرط الأكشر قاشونا للمالح ، بمسا يقيد التسرارا تشريعيا باحتسرام هدذا التسانون اى شرط او نظهام يسكون اكثر فائدة للمسامل . ولا شمك أن احكام التماديب الواردة يغظام الماملين بالقطاع العام تحقيق من الضامات للعامل ما تقدوم به مسلاحيتها المطلقة المسانون بهسا في المسادة ١٦ مسسن خانسون عنسد العمسل البحسري ، وبمسا يتسوم معسه التناسسق بسين المسكام القسانون دون ظهرر شبهة للتعسارض بيفهما في هسيدا الشان ، وهي تقوم قانسونا في مواجهة ما عدى أن يكون متضمنا تم، تسانون التجسارة البحسري المسادر سينة ١٨٨٧ ، امتثسالا لمعيسار المسلاحية للعسامل المعتسرف به تانسونا عي النظهم القانونيسة للعهسل عسامة واسستجابة بسروح التطسور في عسلاقات العبسل عبسر عشرات السنين مند مصدور قانسون البعيارة البصري حتى مسحرت قوائين العبسل العديثسة ، ومسراعاة لمنهسج الناسسخ والمنسسوخ من الاحسكام ونسخ الحسكم اللاحق للحسكم السسابق اذا لم يمسكن التسمونيق مينهمــا ، وسن حيث أتسه نفسلا من ذلك جيعا ، الأن المادة ١٨، المربقة المسادة الأوسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادة المسادية ، وقسد ورد حكها لوطنية المسادية ، وقسد ورد حكها بطرفيه ، سسبا ونتيجة بسيفة من المسوم البعيد عين البيان المسادية ، بها يسمع دون تصارض جندى ما ورد في نظامم المصل اللاهشة ، وليس من دليل يقسوم بسه قسول الشركسة الطاعئة ، من أن « المؤسع » كحصاطلح المستخده الخلك القسادون يتمر عسن من الاسادة ونيسم القسادون يتمر عسن المسادة ونسمة وشسيخ حسلاتة المهل ، وغنى عن البيان أن خضوع عسال البحدية ونسمة عسلاته المصل ، وغنى عن البيان أن خضوع عسال البحديث المسادة المهل ، وغنى عن البيان أن خضوع المساد المسادين المسادة المساد

وبسن حيث أنسه بسن كل ذلك يثبت للبحكسة خفسوع الشركة الطاعنسة لنظام المسابلين بالقطاع العسام بالنسسية لموضوع الطعن المائل ، ووسن قسم يصسيع قانسونا ما بنساه الحكم المطعسون فيسه عملى ذلك ، أجسرها للتسرار المطعسون فيسه بسن حيث مسدوره من رئيس مجلس الادارة فسير المختص ، صدوانا عملى اختصامس المحكبة التلابيسة في توقيسع جرزاء المعسل طبقا المسادة ٨٤ ، وصن حيث مخالفت الإجراء جوهرى أوجبته بطريق اللزوم المادة ٥٨ وهو المرض عملى المجتبة الثلاثيسة ، وثبت عملى مخالفت أن يسكون قدرا الفعسل « باطلا بحسكم القسانون دون حاجة لاتضاد أي اجراء تصر » الاسر السدى يتقسم به القسان المطمسون فيسه المنسلط لمرسح ما تفي به القسانون » وسن حيث اختصاص المحكسة التلابيية لمرسح ما تفي به القسان الملمسون فيسه ، وسن شم يكون بنظر الطمسون فيسه ، وسن شم يكون بنظر الطمسون فيسه ، وسن شم يكون بنظر الطمسون فيسه ، وسن شم يكون .

الطعمن المسائل غمير تسائم عملى سمبند مسن القممانون حقيقما

(طِعن ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق _ جلسة ٢٨٪٢/١٩٨٤)

ودي اجتمعاص المجاكم التلهيبة بنظر الطعون القدية من المجالين عملي المسافن

من المسلم ان قاسون التجابة البحرى المسادر عن سنة الممادر عن سنة المماد م حدو التانون البحرى الممام السلاى يسرى عن قسان المساينة والرحسلة البحرية وقد السلاوت احكام القاساء ملى حفت عوالت عنينة بحكم المادة الثالثية منيه الأحكام هذا التانون يغض النظر من تبين بناها اى سواء كانت سينينة توارية للمسدد او سينينة نسزهة (حكم نقض عن ١٩٥٨/١٩٩١).

وب ن شم غان نطب ق تطبيع ق البون التجارة اليجرى لا ينتصر على المبارحة المجرى لا ينتصر على المبارحة التجارية وحدها ، وانسا بقيباول اليب غينة يوصفها المتحارف عليه في القسانون البحري وهي كبل بنشاة تقوم برجاة يحصرية بغض النظر حن الفريق من تقسد غيلها كبا يتسلول المحارفة المحرية بوصفها التحارف عليه في غقسه القسانون المحرودي ، وهي الرحاة التي تتسم في البحسر دون التفسات الى المسافة التي تقطمها المسافية في البحسر دون التفسات الى التجارية وكذا مسافية المسافية المسافية

والمستظهر من مسواد التسانون رمسم ٢٥٧ لمسسنة ١٩٥٢ بشسان

تنظيم شنون المسراد الطنتيم بالسنون التجارية المبرية البه نمن المدادة الأولى منسه على أن يسكون تنظيم الجسنور ومرقبسات والجبازات وسكلات المسواد الطباقم بالمسكن التجانؤية الالمبرية بالمسرادات يمسدرها وزيير الجوامسلات وتنفيذا للظالم مسهر قسرار وزير الموامسلات رقسم المسنية ١٩٥٧ بتنظيم شنون الهاد اطقم المسنون البحدرية والتجانية ،

ولسم تتخسمن مسواد القسادين رقسم ١٩٥٣ لمسنة ١٩٥٢ المقسار اليسه أيسة أهسكام يقبسان تابيهم المسراد طبساتم العبسستين المتجسسارية المسسسرية.

شم صحدر القباتين رضم ١٦٧ المسنة ١٩٦٠ عي شمان الاسنة والنظام والتساديب عي المسنة وقصد تضمنت مسواده احسكاما خاصة بمسلطة ربسان المسنفينة عملي كمل المسوجودين بهما وحمدت المسادم المانية منسه الجراءات التي تقسع عملي كمل فمود مسن الطباتم يرسك احسدي المخالف المسادر الهماء عملي كما المسدى المخالف المسادر الهماء

ونصبت المبادة المساهنة بنبه مدلى النبه:

« مسع مسدم الاخسلال باية عشوية التسد ينمن عليهسا هسدُ: التسانون أو أى قاتسون آخسر يمساقب تابيبيسا بلجسند الجسسزاءات الانسسسة : -

كسل ريسان او فسرد من طساتم السنفينة ارتسكب خطبا فنيسا ترتب عليسه وقسوع حسابث بحسرى فيسه خطب حسابي الإرواج او: الإمسوال أو كسان مسن شساته أن يسؤدي إلى اجتبسالي والسوع هسبدا المسساحك .

الحسرمان من العبسل بالمسفن مدة لا تزيد على منة أشهر .
 ع ــ تلفس الأقديسة .

ج ـ تلخسير الاقدميسة وتنسزيل الدرجسة .

واسنندت المسادة المسابعة من هذا القسائون اختصاص النظار في الخطا المسار السه في المادة المسادسة الى مجسلس الناب عسادر بتفسيله في كمل حالة على حدة قسرار مسن الناب المدير المسام المساحة المواني والجمارك بالجمهورية في الاقلام المساحة فيسه الساعنة .

وحسددبد للحواد ۱۲ وما بعدها من هدفا القانون عقسوبات. جنائية عسن المخانفات المشسار اليها بسا ولم تنضسهن باتي مواد هدفا التانون ايدة احكام بشسسان تاديب رسان المسسنينة او طاتهها عددا ما فكر في المدواد المسار اليها ،

والمستظهر من أحكام تسوانين المصل المتعاقبة وآخسرها الفساون رقسم 17 لمسنة 1907 باصدار قسانون العصل انهسا وضحت تنظيما لعسلاقة العسامل بسرب العصل الا أنها عن الوقت ذاتسه اسستثنت السفن البحسرية مسن تطبيق احكامها وقد نصبت المسادة ٨٨ من هسذا القساقون عملي أن يمستثني يسن تطبيق احكام، هسنذا القساقون عملي أن يمستثني يسن تطبيق احكام،

فسباط السمان البصرية ومهندسسوها وملاحسوها وفسيرهم مسن يسسرى عليهم تانسون النجارة البحرية .

والفصل المسار اليسه بهدة المادة هدو التضيين احكاما بمسان عقد العبل الفردى والمقدوبات التأديبية التي توقيع على المخاصعين الأحكامه والتي يصدر بها قسرار بن وزيسر الشيئون الاجتماعية والمهل وقد صدر هذا القسرار برقيم ١٤٧ السيئة المجتماعية والمهلل وقيد صدر هذا القسرار برقيم ١٤٧ السيئة وقد وتاديب المهال وهذه الاحكام جبيعا الا تسسرى غي شيئان طاق المسان المسان هذا التاوين شيئان طاقم السيئة البحسرية بهتمي المادة ٨٨ سن هذا التاوين سالفة الذكر ولذلك يظل قادن التون التهان المسادر في المسالة الذكر ولذلك يظل قادن التون التهان المسادر في المسالة الدكر ولذلك يظل قادن التاون المسادر في المسادر المسادر في المسادر المسادر في المسادر في المسادر المسادر في المسادر المسادر المسادر في المسادر في المسادر في المسادر المسادر المسادر في المسادر المسادر في المسادر ولدناك المسادر في المسادر في المسادر ولدناك المسادر ولدناك المسادر المسادر المسادر ولدناك المسادر المسادر

سنة ۱۸۸۳ م هـ و الواجب التطبيـ في عـلى المـــالد الطـــالم البحــــري .

ومسن القسواعد التنظيميسة التي مسدرت في شسان العسسماين بالقطاع المسام قسرار رئيس الجمهاورية رقسم ٣٣٠٩ لسمنة ١٩٣٦ المصدل بتسراره رقسم ٩٠٢ لسسنة ١٩٦٧ وكسدًا القسانون رقسم ١٦ لسنة ١٩٧١ بنظمام الممالين بالقطماع العمام ويمتنفساها سمت احسكام النظهام المرافق لهما عملى العماملين بالؤسسسات العمامة والوحيدات الاقتصادية التابعية لها ، وقيد نصت على أن تسيري احسكام فانسون العبسل فيمسا لم يسرد به نص في هدا النظسام واسم يرد عي نظام الماملين بالقطاع العام ما يغيث العادول عن الإستنتاء الندي اوردته السادة ٨٨ مسن القسانون رقسم ١١ لسسسنة ١٩٥٨ والتي استثنات المسراد الطساقم البحسري سن تطبيسق احكامه سنطفة التكسر ومسن شم عان احتكام نظهم العسساملين بالقطساع المسام لا تسسري عسلي افسراد الطسائم البحسري باعتبسار أن ذلسك الاستثناء يظلل قائمنا ومنتفنا لاثاره أي ظلل سريسان احسسكام القسانون رتسم ٦١ لسسنة ١٩٧١ المشهبار اليسه وهسورما يتفسق مسع طبيعة العبيل على السبقين ، هيذه الطبيعية التي الهيدها المشرع في الاعتبار عندما وضع فنوانين العبسل المتعلبة فلفرج علاقة العبال على السائينة بان نطاق سريان تشريعات العبال وليس نظام المسامان بالقطساع العام الا صورة من تلك التشريعات .

وان كان اغتصاص المحكمة التاديبية بنظر طعون العلماين بالقطاع العام قامسرا على ما ورد في المسادة ٤٩ من القانون رقيم ٢١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعسون في الجيزاءات المتصوص عليها في هذه المسادة وهي كما الجيزاءات حسيما انتهت اليه المحكمة العليا في القضية رقيم ٩ لسنة ٢ ق تضارع بجلسة ١/١ ١/٢١/١ و واذ كان المسادة الطبائم المهدري ضير خامسيين الإسكام هسذا القانون ومنها المسادة ٤٩ المشار اليها فهن شام فان المحكمة التاديبية تمكون غير مختصمة بنظمر طعمون انسراد الطساتم البجري مَن الجِـزاءات الموقعــة عليهــم كمـا وان نظـرها يـكون خـارها عن اختصاص باتي محاكم مجلس الدولة اللحديد بالمواد ١٠ ١٢ ، ١٢ مسن القسانون رقسم ٤٧ أسسنة ١٩٧٢ ولسدا عان الحساكم التأديبيسة تسكون غسير مختصة ولاثيا بنظسر هدده الطعسون واذكان انسواد الطاقم البحسري يشسكاون تطاعا كبيرا هم العماملون على السفن يوصفها المتعسارف عليسه في القانون البحسرى غانه يتعسين عسلي المسرع أن ينظم شئونهم تنظيميا جامعا مانعا أي شماملا سواء حيث التعيين أو الترقية أو الأجور والإجازات والعوائز أو مسن حيث التحتيسق معهم وتاديبهم وبيان الجرزاءات التاديبية التي توقسع من المخالفات الفنياة وتالك التي توقيع من المخالفات الادارية والمالية وطريقة التظلم بسن هذه الجهزاءات والطعسن نميهسها وتصديد جهسة الطعسن أو مسن حيث انهساء خدمتهسم وذلسك اسسوة بالعساملين المستنيين بالسدولة والعساملين بالقطساع العسام مسع مراعاة طبيعسة العبسل عسلى المسنفن حتى تتفسرغ هسذه الطائفسة لعملهسا الشاق بعد أن تقسف على حقوقها وتتبين وأجباتها .

(راجع في هنذا متسال المنتشار عبد المنصم ابراهيم ب المنصواء عملي المسلكم التادييية - ص ١١١ - وما بعدها) .

الفسسرع القسساني المسكلم خاصسة بالقسانيب في سسوريا

قاعسدة رقسم (٣٢٩)

البـــنا:

سطعة مصلس التساديب في احسالة المسوظسة، الى القفهساء س تقسديرية لا وجسه فيهما اللاسزام بالهساس ذلك بـ مثسال •

يتخص الحكم :

تفص المادة التاسسعة والعشرون من الرسسوم التفسريمي رقم السنة .190 باحداث بجلس التاديب واصول محلكة الوظفين على انه « إذا تبدين للبجلس ان الاسور النسوية الى الموظفة تستوجب احالت الى الفضاء ، تقرر هذه الاحداث مع بيسان المستوجب احالت الى الفضاء ، تقرر هذه الاحداث مع بيسان المهدد البعد الماد التقوينية التى تطبيق عليه » وظاهر من هذا النص انسه تسرك للبجلس الاحسالة الى التفساء أن وجد عالاسر يتنفى اذن أن يسرى المجلس وجوب الاحسالة الى القفساء عالم راحدالة تعديرية يسراعى المجلس الاحسانة عسلطاته تعديرية يسراعى المجلس فيها كما الظروف والحسالة هذه سلطة تقديرية يسراعى المجلس فيها كما الظروف على مسيعة الادارة ومسجعة الادارة ومسجعة المحالة تعديره وكل أولئك عناص للتخدير لا وجه فيها للاسترام والا لورد النص على وجوب الإحسالة الى التفساء ان وجد المجلس في الإسور المنسسوية الى المؤلف جريبة بين جرائم القانون العسلم .

. وصلى هدى ما تقدم تسرى المجكسة أن مجلس التساهيب وأن كان قد خلط بسين البساعث والنيسة الا أن مفهسوم القسران وظروف، المسانث وملابسساته وأجسازة الوزيس لتصرفات المسال هسو والمحافظ المختص واشسادتهما بالحسال كفساية وسسمة وطهسارة يسده مسكم هسده الطسروف تسعل عسلى ان المجسلس راى ان البسواعث على ارتسكاب هسدة الغسارة ولاتسابة على ارتسكاب هسدة وان كان المسوطة الغسارة ولاتسابة عبدالة ضرائبيسة وان كان المسوطة المسال قسد خسرج عسلى بعض النمسوص القسانونية والتعليسات الاانه ما كان يبسفى منقصة شخصية وانها ازاء تلسك الاعتبارات لسم يسر احالته الى القضاء ولا يغسى من ذلك ما وقسع فيسه المجسلس من خطا في التكيسف القسانوني بحسبان ان ركس النبية منفسم من خطا في المحسال اذ القسرار يقسوم على الأسسابة السسابق المرادها وهي التي عنساها مجلس التسليب والتي كسان من شسانها ان أوحت اليه اصدار قسراره برفض الاحسالة وانسزال العقسوية المسلكية والوظفيين ويسكون القسرار المطمون فيسه والحسالة هذه مسجوعا في بالوظفيين ويسكون النبها المناسكية والمهالية التي النهي المهاسات رائيس الاحسانة وتوقيسات المقسومة المسابكة والمهالية التي النهي المهاسات رائيس الاحسانة وتوقيسات المقسومة المسابكة طهوساته الماسلكة طهوساته الماسكة طهوساته الماسكة طهوساته الماسلكة طهوساته الماسكة طهوساته الماسكية الماسكية الماسية الماسكية الما

(طعني ۷۰ ، ۲۸ لسفة ۲ ق _ جلسة ١٥/١٥/١١٦١)

قاعسدة رقسم (۳۳۰)

المبسيطاة

بلخص الحكم :

ان المسادة ٢٩ مسن المرسسوم التشريعي رقم ٢٧ المسادر عي. ٥ مسن فسسباط سسنة ١٩٥٠ عي شسأن احداث مجانس التساديب،

واصول محاكبة الوظفين تنص على انسه « اذا تبين للهجامس الامسور المنسوبة الى الموظف تستوجب احالته على القضاء تقرر هذه الاصالة صع بيان الجرم المساحة اليه والمنسولة التانوبية الني تطبيق عليه » وظاهر من هذا النم انه تساول التانوبية الني تطبيق المنافق الى القضاء ان راى أن الإسور المنسوبة اليه تستوجب الاحالة الى القضاء فالاسر ينتفى اذن أن يحرى المجاس وجاوب الاحالة الى القضاء والمسالة هذه سلطة أن يرى المجاس وجاوب الاحالة الى القضاء أن المائلة هذه سلطة حمل الإيجيل الموظف الى القضاء أن سلطته والصالة هذه سلطة على ساحمة الادارة وسحمة وظفيها كما يراعي ايضا عسم على سحمة الادارة وسحمة وظفيها كما يراعي ايضا عسم الاحالان بالمسلحة العالمة ، كما الألب عناصر التعديز لا وجمه على وجدوب الاصالة الى القضاء كلما وجد المجلس في الاسور على وجدد المجلس في الاسورة الى المسلوبة الى القضاء كلما وجدد المجلس في الاسورة النانسوبة الى الموظف جريبة من جرائم التساون العام ،

رنسن كان مصلس التاديب في الدعلوي المطروحة قد جانب المصواب اذ اعتبر ان الأصور المنسوبة الى المطعون ضده لا تكون جريسة التزوير في حسين انها تكون هذه الجريسة الا أن خطساه في التكييف القسائوني للافعال التي ارتكها هذا الموظف لا يفسي من الاسر شيئا لأن الظاروف والملابسات المعلمة ، كال فلك أو البواعث الهها وسدى السرها على المسلحة العامة ، كال فلك بودى الى عصحة النتيمة التي انتهى الهها مجلس التأديب متقودي الى عصحة المنتيمة التي انتهى الهها مجلس التأديب مقتوبة أبطال الترفيع عقد ط وقدراره في هذا مسليم ولا تقسمويه أياب المسائلة التقسديرية المخسولة المسائلة ال

(طعن } لسنة ٣ ق ... جلسة ١٩٦١/٥/١١)

قاعسدة رقسم (٣٣١)

: المسلما :

مجلس الفسابطة الجمركية المصحث بمقتفى القانون رقم ٥٠ فسنة ١٩٥٩ - حلوله مصل المدرر السام للجمارك فيما كمان يملكه من عسلاحيات في اعسدار الجهزادات التلدييسة - القسرارات التلدييسة التلدييسة التلدييسة التلدييسة المجلس تمتبسر قسسرارات تلدييسة رئاسية لا قسرارات صدادرة من مجانس تلدييسة - وجسسوب التنظيم منها قسل الطمس فهما بالالفساء ٠

ملخص الحكم :

ان تسرار رئيس الجمهسورية بالقسانون رقسم ٥٠ لعسام ١٩٥٩ مي شان احداث مديرية شاون الفابطة الجهركية ومجلس ضاطة ومسلاحية كمل منهمها في الاقليم الشمالي من الجهورية العربية التحددة ، اذا احدث في مديسرية الجسارك العسامة مسديرية تسدعي « منديرية شيئون الغياطة الجهركية » ، تشكل عيلي الوحيه المدى مينه ، وخمولها بعض المسالحيات ، وممن بينهما ما نص عليه في مانته الثامنة من أن « يتولى مجلس يسمى (مجلس الفسابطة الجبركيسة) مسؤلف من مسدير الجمسارك العسام رئيسها وآمسر الضَّابطة المام وأحد المساونين ، بختاره وزيسر الخزانة ، أعضاء 6 يتولى كافة مسلاحيات مدير الجمارك العام فيهسا بتعطق بتعيمين مسوظفي الضابطة الجبركيسة ونتلهم وترفيعهمم وانهاء خدمتهم وغرض عقوبات الدرجة الثانية بحتهم وفي اصدار التعليهات والقرارات الناظهة لشئون الضابطة » ، وما نص عليسه في مانتسه التاسيعة من أن يسرأس آمس الفسابطة العسام محاسن التاديب ، ويحيل أهد وماونية محيل المدير عضوا عندوا ينعقب المجلس النظر في قضاما رحال الضابطة الحالين الي مجاس التاديب » ، فاته يكون قد أحمل مجاس الفسابطة

الجمركية مصل المصير العمام للجمارك نيسا كمان يهلكه من الأصل مسلاميت لامسدار الجمزاءات التليبية ،وهي بطبيعتها مسن الأصل قصرارات تاليبية و ناسمية لاتسرارات مصا تصحد من مجسالس تاليبية ، يتطلع في ذلك أن مجالس الفسابطة الجمركية لا يسلك الا فسرض عقدويات الدرجية الثانية ، ينيسا يصحد وجساس التاليب، المذى أبيتي عليه في المسادة التاسمة ، قسرارات بعقدويات الخري . ولا يفير من هذا المهمم أن أمسبع من حمل مصل مدير الجسارك العمام في مسلاحياته في هذا الخصدوس هيئة بعد أن تسردا ، أذ المبرة بالمسلاحيات ويطبيعة القرار على متنفى كان تسردا ، أذ المبرة بالمسلاحيات ويطبيعة القرار على متنفى التسلية في التسكية القسانوني ،

فساذا كان التسابت ان القسرار مصل النسزاع تسرارا مسادرا مسادرا مسادرا تسبطة تادبيب ، ولسو انسه مسدر من مجلس تساديب ، ولسو انسه مسدر من مجلس الفسابطة الجمريجية فقد كان يتمين وفقا لمكبر الفقد و المائيسة من المسادة ١٢ من قاتسون مجلس السدولة رقسم ٥٥ أن المهنات الرئاسية والتقالم منسه أولا الى الهيئة الاداريسة التي مسدا المناسم ، والا كان طلب الفسات الرئاسية وانقطار المواعيد المقسرة للبت في هذا التقالم ، والا كان طلب الفسات الرئاسية المسام مجلس السدولة بهيئة تفساء ادارى غسير مقبول ، واذ كان المدمى قدد بسادر باقسامة هذه الدصوى راسا دون التكلم بنسه وانتظار المواعيد المسررة هذه الدسرة ، هذه التقلم غانها تسكون غسير مقبولة ،

﴿ طِعَنَ ١٨ لُسِنَةً ٢ ق - جُلُسِةً ٢٦/٤/١٩٦)

قاعسدة رقسم (٣٣٢)

البـــدا :

المسائس الانفسياطية المسادر بنظامها الرسوم رقسم ٢٩١، ق ٨ من فيسرايز (شسياط) سسنة ١٩٥٠ اسستادا الى الرسسوم التشريسمى رقسم ٧٧ المسادر في ٣٠ من يونيسة (هسزيران) سسنة ۱۹۹۷ الفساص بمسلاك السنوك السموري سالا تصسمور قسسورات تاديبيسة نهائيسة بسل تبسدى مجسود راى سالقسار النهسائي هسسو ما يصسعوه الامس بالتنسكيل السدى لسه بسلطة التصسمين عسلى راى المجساس او الفسائه ساتفساذ هسذا القسوار اسساسا لحساب مواعيد التغليم والطمن بالالفساء ساسياس ذليك •

ولخص الحكم:

ان الرسوم رقسم ٢٦٤ الصادر في ٨ سن شسباط (فيسراير) مُسنة ١٩٥٠ بنظام الجالس الانفسباطية استنادا الى الربسوم التشسريعي رقسم ٧٧ في ٢٠ مسن حسزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المتضين الملك الضاص للجرك السبوري ، وأنب يبؤلف لكل تضبية مجلس خناص يتميل وسن تقييمه بعيد انبذاء راينه ٤ ولا يعيون انبذاء رأيسه الاغي الأعمسال المستكورة في أمسر الأحسالة المرسسل اليسه مسن أنسل المسلم المنتص ، كيسا نصت السادة ٢٣ مسن الرسسوم السسالف الذكر عطى أن ما يتفسق عليه الأكشرية يعتبر رأى المصلس ، واوجبت المسادة ٦٤ رفسع السراي الى المسلطة التي امسرت بتشسكيل المجاس ، شعر نصب السادة ٢٦ مسلى أنسه « أذا رأى المتسام السذى يبت عي الأبسر عملي اتسر راي المصلس اهمالا او غلسط عي تأثيب الاضمارة أو في التحقيق ، يحمق لمه الغساء رأى المصلس ، وفي هذه الحالة يحال المسكري الي مجالس جديد ، ويفكر في الترار المتفقد بهدا الشكان السبب البذي دعيا الى الالفاء ، ويباغ المال (عن طريق التساسل) ، ويالف المساس المديد عسلى الوجسه المستكور أعسلاه » شمم نصت المسادة ٢٧ عسلي ان « بيلغ العسكرى المحال عملي المجالس القرار النهائي التخذ بناء على رأي المباس » .

. ويظهر من التمسوص التقسمة أن الجسطس الانفسسباطي الانمسباطي لا يمسدر تسرارا نهائيسا بسل ينسدى رأيسا يتعسين رفعه الى الجهسة الإسراد التسسرار التهسسائي في

السسالة ، وكنذا برضع هذا السراى الى الامسر مصحوبا بالاضبارة كاسلة للتسكن من دراسسة الموضوع واصدار القسرر لنهسائى نيه ، وللامسر بتضسكيل مسلطة للالفاء راى المسلس، أو التصديق عليه ، وبسن شم يسكون القسرار النهسائى هدو القسرار السذى بمسدره الآبر بالتشسكيل ، وهدو السذى يجب التطسلم منسه ، ما دام السراى الاول يقبل التصديل والالفساء ، وصلى هذا الاسساس يجسرى حسسفي الميسساد .

(طعن ٥٦ اسنة ٢ ق _ جاسة ٢١/٨/١١)

قامسدة رقسم (٣٣٣) ،

المسيدا:

المسادة ١٦ مسن الرسسوم رقسم ٢٦٤ اسسفة ١٩٥٠ الفسساص بنظرها المجساس النفس بلطية مسم الزامها رئيس المجسلس بدعوة الشسهود اليسا وعسلى سسبيل الالسزام تحت طالسلة بطسلان الإجراءات سلا تشريب عليسه ان لسم يسر لسزوما لدعسوة الشسهود ، كها اذا كانت اقوالهسم ثابتسة في الأوراق ،

بلخص الحكم :

لا مصل للنفسع ببطلان القسرار لصدم دعسوة الشسهود طبقها المسادة ١٦ من المرسسوم رقسم ٢٦٤ مسالف السنكر ، غان هذه المسادة ١٦ من المرسسوم رقسم ٢٦٤ مسالف السنكر أغل هذه المسادة حدودت غيران الرئيس « المسوعد والدعسوات » ويجسرى نمسها كسالاتي : « يعسين الرئيس موحد انعقساد المحلس ويدعسو الرب شسهود القضسية بمساغيهم موسدة المحلس المدين يسرى مسن مساعيم غائسة لإشسادة الإغسار الحسق ، بجب أن يذكس خي رقساع الدعسوة مسكان انعقساد المحلس وجوعسد الاتعتساد

بالسساعة على الا تقسل الهسلة سين تاريخ تبليسيغ الدهسوة وموعد انعقساد المجلس عن عشرة ايسام ... » فهدذا النص لا يسازم رئيس المجلس بدعسوة الشمهود آليا وعلى سسبيل الالسزام تحت. طائسلة بطلان الاجراءات ، وانهما ورد على سسبيل التقسرير لمسلاميات الرئيس وكيفية تنظيم اجراء دعسوة المجلس ، وكذا احساره على عن الشهود دون اجبرا عليه في ذلك ، بمل الاحر متروك لتقسدير » فقت يسرى الا داعى لاعلان شمهود الاثبات ، كما أذا وجد في الأخسارة بما للا المنافقة عن دوت من الشهود دون الشهود توت عندوان « دعسوة الشهود المائة الشلائين والمسكريين والمسكريين والمسكرين المسلومة لدوتهما ولا عملي اعطاء الجواب لهما) باعتبسار ال التحقيق في المجلسين المختوبة على المحتوب المحسور المنافقة المتحدين على المحتوب ولا عملي اعطاء الجواب لهما) باعتبسار ال

(طعن أه لسنة ٢ في سائطسة ٢١/٨/١١)

قاعسدة رقسم (۲۲۶)

المسادة 10 من الاسسوم رقسم ٢٦٤ السسنة 140 الفساص بنظسام المجالس التفسيطية عبلى وجسوب البحث عمسا ييسرىء سساحة المسسكرى بنفس العنساية التي يبحث بهما عمما يدينه هد سرديد للقسواعد المسابة مشوت أن القسرر تحسرى المسدالة وسسال المصال عمن تسموده وعمن يدافع عنه ما التصال عمن ذلك بمخالفة المسادة 10 السائقة اللكسر سمسديد وسسيده

بلخص الحكم :

التسرر البت عبا يبسرىء مساحة العسكرى بنفس العناية التى توجب على يبدث بهما عمال يبسرىء مساحة العسكرى بنفس العناية التى يبحث بهما عمال يبينه ، قند وردت تحت عندوان « شمكل التقرير » وجباء نمسها كبا يأتى : « يجب على المقسرر ان يسراعى فى تحقيقه حيادا وطلقا > وأن يبحث بهما عمال يبسرىء مساحة العسمسكرى بنفس المناية التى يبحث بهما عمال يبسرىء مساحة العسمسكرى بنفسه ، والدينية التى يبحث بهما عمال يقيشه ، وأن يعالمه بالسرنق واللين عليه اينسا الا يبسوح برايمه فى تقريره حتى لا يتضمن همذا التقرير عبدارات تشمير إلى رايمه ولسو بالتلييم > وهذا النعى أن هسسو الا سرديد القرواد العالمة ، وظاهر من السكلام عن الوجمه السابق ان المسرر شد تحسرى المدالة ومسال الحسل عن شمهوده وعبسن المالمتر ويسكن التعرير والمسالة عنمه ، وأن المدعى اجابا مسلبا فى الصالتين ويسكون التعرير والمسالة عند مسرعة على الطعمن بالمخالفة.

(طعن ٦٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢١/٩/١٩١١)

قاعسدة رقسم (٣٣٥)

البــــدا :

الطعمن في القرارات المسادرة مسن مجلس القدادية اصاح المحكمة الادارية العليا - ميعاده - سستون يـوا من تاريخ مدورها وفقا النيص المسادة 10 من القادر رقم 00 اسسنة 1909 لا عشسرة ايسام بن تاريخ التبليغ وفقا المسادة ٢٨ مسن المرسموم التشريسعي رقم ٧٧ السسنة 1900 -

. الحص الحكم

المكتبة بمقتضى قسرارات مجملس التساديب قسد انتقبل الي هذه المكتبة بمقتضى قسرار رئس الجمهسورية العربية المتصدة بالقسادي رقسم ٥٥ لمسفة ١٩٥٩ هي شسان تنظيم مجملس الحولة فقسد نمست المسادة ٥١ أمنيه عبلي انسه «يجسوز الطمن امسام المحكسة الادارية الالمسكام المسادرة مسن محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية او المساكم التساديية ٥٠٠ ويسكون المنوى النسان او لرئيس هيشة مفسوكي السولة ان يطمسن عني تلك الاحكام خسالل مستين بيساء مسمول المساورة مسن تاريخ مصدور المسكم » وظلامر انه بنساء عبلي الألسر بوساء من المساورة ولا يتصدى عني عملة الطمسن عني تسرارات مجلس التساديب هي هذه المحكمة وفي الميساد المنام، لأن القسانون الخسام بأن القسانون الخسام بيت القسانون الخسام بأن القسانون الخسام ويعساده الوارديسن عني الرسسوم التشريسمي رقسم ٢٧ لمسنة ١٩٥٠ مياس ويعساده الوارديسن عني الرسسوم التشريسمي رقسم ٢٧ لمسنة ١٩٥٠ المسودون عالم ومنا المساف إسراده والتي حمسان فيهما التساديب وأصسول محاكمة الموظفين وفي المصدود التي حمسان فيهما التساديب وأصسول محاكمة المسافيها إلى التساديد ومنيها التسديل عبلي الوحيه السائلة إسراده .

(طعني ٥٧ ، ١٨ لسنة ٢ ق _ جلسة ٥١/٥/١٩٦١)

مــــويبات

كليسة الى التسارىء ...

. ناسب لهدده الاخطساء الطبعيسة

غالكىــــال شە سىــېھائە وتعـــالى

الصواب.	الصفحة/السطر	الخطأ	الصوابي	المشحة إرالسطر	المملا
الجهسة	1./114	جهسة	ودرءا	1/11	وراءا
الأعسوام	18/4.4	الاعسوال	المسوظف		الميوظف
	1/17	ن	الجــوهر	17/70	الجوهرى
رئيس		ٔ رئس	177	/ / 77/ 10	144
المشرع		المشروع	رقسم	£/4Y	وتم
ديباجة		يبساجة	كله	37/77	كلكه
نهائيسا	7	نهساتا	برتبطة	1./47	مربتطة
الواجبات		الوجبسات	بقحبا	1/08	مقسماً ا
بفساد	,	سند	بالتسزوير	10/17	بالتزور
العسام		حسام	لأوراق	11/37	الأوواق
الواجب	•	الوجبسة	اللك الله	11/110	اك
المساكم		لحساكم	حسكم	10/111	شحكم
المادة	7.	المساة	ڊريبــة	1./110	جريرة
المنسسوبة.	70/747	المنسسومة	بالقطاع	17/188	بالقطام
المسلطة	4, 1111	سلطة	توتيعها	17/101	توقياها
المسلطلة	7,	سسلملة	بسوما		وما `
تكييفها	, , , , , ,	تكليها	رئيس		رئس
بريئسا		برئيسا	المهدوم	18/174	المفهول
سسليها		سسليمان	سحيح ا		مستعج
الخصمومة		خصسومة	وتيح	11/177	توقسع
العاليسة		العسالة	لخصسوبة إ		الغصوبة
الرئيس		الرئس	بظيفة	1./174	وظفة
واضافت		وأضاف	بلكه	18/174	باكه
شطوبة		غيرها	ما	11/147	نجا
ئىسەرين	17/770	شبهرن	الثسابت	17/190	·

الصواب	سفحة/السطر	الخطأ الم	الصواب	شحة/السطر	الخطأ الص
للعساءلين	10/848	للعابان	انی الی	جسراء الث	وعهـــد بالا
ی مکرر	(حتى) الدعو:	وليس مكان (الإدارية	، حتى النيابة	الجهة
	٧٩} سطر ٧	يحـــنه من	(1141-0	۳ السطر ۹:	(بکرر ص ۲۹
تحسذف	1/EV1	التأديبيسة	باعسادة	17/771	باعساة
المفالنسة	1./871	الخسامة	الحسالة	11/777	حسلة
يمسذت	17/11	الخيافة	الجسراءاته		لاجزاءاته
ارتسكابه		اركابه	تــرار ُ		
المستورة	10/817	المسترردة	هيئسة	1./500	هئسة
المستورة	11/848	المستوردة	الي		· ·
بالسذات		بالسذت	الجلسستين	17/77.	اللجسستين
المسادة		لمسادة	اجسراء	344/1	أجسزاء
مئے		عنت	المسحة	17/41	مسحة
عليها '	7/0.0	ملهسا	جنائية	1/8.4	جنائة
ويتمسين	V/010	ويثعن	مئسه	77/8.7	لكنسه
الاداريسة	7/084	ادارية	مسدم	1/8.0	مسم
مستور	11/00.	مسور	77	7/8.0	. , , , , , , , ,
بالفصسل	18/070	بالفمسل	المدنيين	4/8.0	المسنيين
محسثوت	0/040	أمسدرت	3_2	11/8.4	<u>۔</u>
75	14/014	7773	11.87	7/813	1915
انمتساد	1/011	انعتسار	مسن	4/844	ڻ
المسترس	٨/٥٨١	المسرس	بالميعاد	٨/٤٢٨	بالميساد
المندرس	11/0/1	المسرس	اجــراء	1773\3	٠چسره
اعسارته		عسارته	المسادة	173/3	ا_ادة
هسبذا	0/017	هـاذ	الاتهام	18/841	'لائهـــام
يرتكبسونه		رتكبسونه	مسن	1/881	م ا آن
الأمسلية		الأمسلة	غيهــة	0/201	فهسا
سأوكهم	10/019	مسلويهم	الدرجــة	103/47	مرجسة
الحسرمان	, , , , ,	الحسرما	والادارية	703/77	والادارة
المحافظية	11/091	الحالفظــة	الرسسوم	7/808	رسيوم
هيئبة	44/1.4	هئيسة	A3	14/501	13
رئيس		رئس	بارتـــکاب	10/,809	جارتكب
الصحية	الأسباب ا	لادائهسا لغير	يعسدم أ	17/874	شعسم

المواب	المنفحة/السطر	الخطا	الصواب	لصفحة/السطر	الفطا
الماءلين	1/111	العابان	(1	، ۱۱۰ سطر ۱۶	﴿ مكررة مر
لمساينة	7/777	مامه	وعشرين	11/711	وعشرن
العسالي	4/770	لمسالى	أو	10/719	4
المساملين	10/770	العابان	وكيسل	7777	وكسل
بالحكومة	£/77Y	بالحكومد	للمجالس	77/770	للجسالس
غي	1./17	أسا	تكفسل	14/480	تنفسل
ورجال	77/77	ورجيل	وتمسين	17/784	وثمسن
عريصا	17/777	مرحا	مسدر	11/701	مسسر
11	1/344	٨١	ماليــة	1./101	مالسة
المسوحد	A/, W.Y	الموجه	ذائسه	Y/101	الباته
1101	1/141	1171	جميسم	11/101	جسبع
بعقب	17/744	بفقسد	الماليسة	3017,07	الماليـــ
تجارية	14/744	تجسرية	بشسان	rory	شـــان
تفريتها	741/31	تغريفهسا	31441	15/309	1111
أغسراد	٥/٦٨٧	ائـــاد	الحكومة	10/771	العومة

رقسم الايسداع ٢٤٢٣ / ١٩٨٦

فهسرس تعيسلي الجسيزء التاسسع

الصفحة	الموضينوع
1	منهسج ترتيب محتسويات الموسسوعة
٥	ـــاديب
٦	النصل الرابع _ التحقيق صع العساملين
7	الفيرع الأول السلطة التي تقولي التحتيق
77 .	النسرع النساني خسمانات التحتيسبق
ξ.	النسرع الشالث اجسراءات التحتيسق
٦٨	الفرع الرابسع - نتيجة التحقيق وفقد أوراقه
	النسرع الخامس - تدارك المحكمة التاديبية لما اعتور
- A1	التحتيبة الابتدائي سن قصبور
78	الفصل الخامس - البيوقف عنن العبسل احتياطيسا
۸۳	البسرع الأول سـ بمسرار المسوبف عسن المعمسل
1+1	البسيرع البسائي برمسد قسرار السوقف عن العمل
۸۰۱	المهبرع الثيبالث، - الوقف عن اليهل بقوة التسانون
118	النسرع الرابسع ــ بسيرتيب الجسوتوف عسن العيل
101 -	للهبرع للخاويس ب الطبين في الوقف والمحرمان من المرت
107	الفصل السادس ــ التـــرار التـــادييي
10%	الهيبرع الأول ب سبيلطة الإدارة في التساديب
10%	اولا _ السلطية الإدارية الموقعة للجزاء التاديبي
	ثانياب السلطة الهياسية المعتبة على التبرار التادي
	الهبرع الثاني ب القرار الإداري المبادر بتوقيع الجزأ
137	الفرع الثالث الطعن في قرار الجيزاء التاديبي
144	الله ع الرابع - احكام عامة ومتنبوعة

صفحة	الموضـــوع الد
AAN	أولا ولاية التأديب ومدى جواز التقويض فيها
327.	ثانيا - القرار التاديبي قسرار اداري
۲.,	ثلثا ـ مدى جواز سحب القسرار التاديبي
	رابعا ــ مدى تأثير تبول استقالة العــامل
717	على الاجراءات التأديبية التخذة تبله
***	القصل السابع - الدعسوى التاديبيسة
377	المسرع الأول ـ تحسريك الدمسوي التاديبيسة
	أولا - الاحسالة الى المحاكمة التاديبية مي
	تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رتم ٢١٠
A77 .	اسمسنة ١٩٥١
	تانيا _ الاحالة الى المحاكمة التاديبية منــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
.777	تنظيم النهابة الادارية والمحاكمات التاديبية
737	ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحاكمة التاديبية
737	ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحاكمة التاديبية
337.	النسرع الثماني بر احسسلان المتهم
337	أولا - اغفال أعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات
	ثانيا _ اعسلان المتهسم يكون بتسرار الاهالمة
	وتاريخ الجاسة خلال أسبوع من تاريخ
107.	ايسداع الأوراق
	ثالثا الاعسلان يكون في محل اتابة المعان
	اليه أو غى محل عبله بخطـــاب مومى
٣٦.	عليه بعسلم وصسول
	رابعا ـــ متى يكون الاعلان في مواجهة النيابة
.573	العسامة مسحيها
	خامسا ـ حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا
	. ها دام قد اعلن او احیط علما بالدعوی
۲۷۲	التاديبيـــة

الفسرع الثالث ــ سقوط الدعوى التاديبية

الصفحة	الموضــــوع
	أولا - الأوضاع المتشريعية ليعساد مستوط
TA1:	السدعوى التاديبية
IA:	ثانيا - ميماد سقوط الدعوى التأديبيةن
7.3	النظيام العيام
***	ثالثا - عدم سريان ميعاد سيقوط الدعوى
£.0	التاديبيسة في بعض الحسالات
***	رابعا _ استطالة ميماد ستوعد الدموي
	التاديبية مند تداخل المسئوليتين
.8.1	التلابيية والجنائية
.73	خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة
***	سادسا ــ وقف سريان ميماد سقوط الدعوى
270	التأديبة
* '	سابعا ـ انقطاع سريان ميعاد ستوط الدعوى
AY3	التاسيي
£ £ Y	الفسرع الرابع ــ انقضاء الدعوى التاديبية بوماة المتهم
.80.	الغصل الثابن - المحاكم التاديبية
800	الفسوع الأول ــ توزيع الاختصاص بين المحلكم التاديبية
	أولا - مناط الاختصاص درجة الوظف عند
{00	القامسة الدعوى التاديبية
	ثانيا توزيع الاختصاص عند تعدد المتهبين
Ao3	من درجة واحدة مع اختلاف مواملنهم
	ثالثا — تعدد التهبين ، وتيلم الارتباط الذي
	لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهسة
	اليهم ، تختص المحكسة التي تحساكم
173.	أعلاهم درجة بمحاكمتهم جميعا
	رابعا - المناط في تحديد اختمىاص كل من
	المحاكم التأديبية هو بمكان وتوع المخالفة
-\$A\$	المُسرع الثاني ـــ آثار اقامة الدعوى امام المحكمة التاديبيا
	أولا ـــ المحاكم التاديبية ذات اغتصاص محدود
-£ A Y,	ولكنهسا صاحبة الولاية العامة مي التلايب

الصفحة	الموضـــوع
0.7	ثانيا ــ تتقيد الحكمة التلابيية بوشاع الاتهسام وليس بوصسف التهسة
710	ثاثا متى انصلت الدعوى التاديبية بالمحكة الثاديبية تعمين عليها الاستدرار في نظرها > ويمتنسع على الجهة الادارية انخاذ أى ترار في موضوعها من شاته معلم ولاية المحكمة التاديبية
٥٣٥	الفسرع الشمالث - ومسمائل استخلاص المحكمة ألتاديبيسة الإناعها
730	الفسرع الرابسع - المحكمسة التاديبيسة تقيسم الدعوى التاديمية على الحاملين غير من قسدموا للمحاكمسة امامهما بشروط
٥٤٩	الفسرع التفسليس الطفن في أنفسكام المسكمة التاتبيعية المام المحكمة الادارية العليا
. 740	المنصل المتاسع ــ ثانيب الموظف الممار والمنتدب والمنتول
77.0	الفسرع الأولى مستاديب المصار والمنتسدب
٦	الفرغ الشاني ـ تاديب المنقول
710	الفصل العاشر - مجالس تباليب
710	المنسرع الأول مد الاطساز المسام لمجسالس التاديب
٦٤.	القسرع الثاني مجالس تأديب مختلفة
777	الفصل الحادي عشر ـــ مېسنادىءَ متنسوعة بني التاديب
777	النسوع الأول منسأتل مختلفة
77.1	الفسرع الثانى المسكام خاصة بالتأديب في سوريا.

منسابقة اعمشال الشدار الغربيسة الفوسدوعات (حسسن الفكهسائي سه محسام) خسلال لكلسر من ربسع قرن مفي

أولا ند المؤلفستات :

إ ــ المدونة المبائية في فوانين المبل والتأبينات الإجتماعية
 الجنرء الأول » .

٢ — المدونة المبالية على قوانين المبال والتأبينات الإجهامية
 الجازء الثاني » .

٣ ــ المدونة المهالية في قوانين المهمل والتأبينسات الإجتماعيسة
 الجموع الانسائت » .

- المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل .
 - هـ محدوثة التأمينات الاجتماعينة ،
- ٦ ... الرسوم التضائية ورصوم الشهر العتارى .
- ٧ بانحق المتونة العمالية مي توانين المنسل .
- ٨ _ ملحق الدونة العمالية في توانين التأمينات الاجتماعية .
 - ٩ -- التزامات مسلحب المهل القانونية .

ثانیا دد الازسندوعات :

- ٢ ــ موسوعة المراتب والرسوم والديفة: (١١ مجلدا -- ٢٦ النه مسلمة) .
- وتتضمن كلفة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأهكم المحاكم 4 وعلى راسمها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ الموسوعة التشريعية المحديثة: (٢٦ بجلدا ٨٤ الف صفحة) .
 وتنضبن كلفة التوانين والترارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .
- ٤ -- موسوعة الامن الصناعى الدول العربية : (١٥ جزء -- ١٢ النه.
 مسمنحة) .
- وتتضمن كاغة التوانين والوسائل والأجهزة الطبية اللهن الصسناهي يالدول العربية جميعها ، بالاضافة الى الإبحاث العلبية التى تناولتها المراجع الإجنبية وعلى راسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .
- ٥ -- موسوعة المعارف العديثة للدول العربية : (٣ جزء -- ٣ ٢٤٠ محمد خفات وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧.) ما وتتضمن مرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية من التركل دولة عربية على حدة .
- " موسوعة تاريخ محر الحديث : (جزئين النين صفحة) .
 وتتضمن عرضا ملصالا لتاريخ مصر ونهضتها (تبسل ثورة ١٩٥٢ وما بعسدها) .
 - ﴿ نَعْدُت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .
- ٧ الموسوعة المعنيةة للمهلكة الموبية السعودية: (٣ أجزاء الفين مسقحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ إلى التضمين كلفة المعلومات والبيانات التجارية والمساعية والزراعيسة والعلمية ، ٠٠٠ الخ ، بالنسبة لكافة أوجه نشساطات الدولة والامراد .
- ٨ موسوعة القضاء والفقه للدول العربية: (٧٠٠ جزء) .
 وتتضين آراء المتهاء وأحكام المحاكم في مصر وباتي الدول العربيسة.
 بالنسبة لكافة فروع القادون برتمة بوضوعاتها ترتبنا أمحدنا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدنى الأردنى : (٥ أجزاء - ٥ الانه مسلمة) .

ويتضمن شرحا وانيا لنصوص هذا التانون مع التطيق عليها بآراء تقهاء التانون المدنى المسرى والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في معي والعسراق ومسوويا •

١٠ سالوسوعة الجنالية الأردنية : (٣ أجزاء ٣ آلاك صفحة) . وتتضمن عرضا أبجديا لاحكام المحاكم الجزائية الأردنية مترونة بأمكام محكمة النقض الجنائية المرية مع التعليق على هذه الاحسكام بالشرح هالمسائة .

 ١١ -- موسوعة الادارة المحديثة والموافر: (سبمة اجزاء -- ٧ الاد-مسلمة).

وتنصبن عرضا شابلا المهوم الحوافز وتأصيله من ناهيسة الطبيعة السوية السوية السوية السوية السوية السوية السوية السوية المدينة من حيث طبيعة المسوية المدار القسرار وانشاء الهيساكل وتقييم الاداء ونظسام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارئة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

۱۲ ـ الوسوعة المغربية في التشريع والقضاء: (۲۵ مجلد ... ۲۰ الله مستحمة) :..

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٧ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا . لحتا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الأعلى المفربي ومحكمة الفقض المصرية .

١٣ ــ التعليق على قاتون المسطوة التغيية المغيمي : ﴿ جِرْدَان ﴾ . ويتضين شرحا والبيا لنصوص هذا التانون ، مع المسارنة بالتوانين المربية بالإضاحة الى مبادىء المجاس الأعلى المفسرين ومحسكمة النسية من المربسة .

15 - التعليق على قانون المسطرة العنائية المغوبي: (ثلاثة اجزاء). ويتفسن شرحا وافيا لنصوص هذا التانين ، مع المتسارنة بالتوانين العربية بالافسسانة الى مبسادىء المجسس الاعسلى المفسريي ومحسكية المتسسمير المعربية.

الله الوسوعة الذهبية للقواعد القانونية: التي اترتها محكة التعض المجرية منذ نشساتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا البحيا ونوتيا (٢٩ جزء بع اللهايس) .

١٦ ــ المرسوعة الاعلامية الجبيثة لمينة جيدة :

مالفتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شابلا الحضارة الحديثة يعديث جددة (بالكلمة والصورة) .

٧١ — الموسوعة الادارية المدينة: وتتضين مبادىء المسكهة الادارية الصليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ وبداديء ونتادي الجمعية العمومية على ١٩٤٥ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات حسن الفکھانی _ محام

تاسست عام ۱۹۲۹ الدار الوحيدة التي تخصصت في اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم الحربس

ص . ب ۵۶۳ ـ تلیفون ۱۳۹۳۹۳۰

۲۰ شارع عدلی ــ القاهرة

